د . سيد عبدالعال

# الإنقلابات العسكرية في سوريا

## 1949-1954م

تقديم د. عاصم الدسوقى

مكتبة مدبولى

6695

# الانقلابات العسكرية فى سوريا
(١٩٤٩ـ ١٩٥٤م)

# الانقلابات العسكرية فى سوريا

## (١٩٤٩ـ ١٩٥٤م)

دكتور
سيد عبد العال
كلية الآداب بقنا

تقديم
أ. د. عاصم الدسوقى

الناشر
مكتبة مدبولى
2007

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ ﴾

صدق الله العظيم

سورة الرعد : الآية رقم (١٧)

# إهـــداء

إلى أبي وأمي

شكرًا وعرفانًا بجميلهما

ودعاءً بأن يمد الله في عمرهما

وأملاً في وفاءٍ لدَينهما

# تقـــديم

فى أقل من عام وفى خلال تسعة أشهر من عام ١٩٤٩ ، وبعد ثلاث سنوات من إعلان استقلال سوريا وإعلان الجمهورية البرلمانية فى أبريل ١٩٤٦ ، وقعت ثلاثة انقلابات عسكرية متتالية اكتسبت شهرة فائقة فى المنطقة العربية ، وأعادت إلى الأذهان أول انقلاب عسكرى وقع فى المنطقة العربية ألا وهو انقلاب رشيد عالى الكيلانى فى بغداد عام ١٩٤١ أثناء الحرب العالمية الثانية . ففى ٣٠ مارس ١٩٤٩ وقع انقلاب حسنى الزعيم ( قائد أركان الجيش ) .. وفى ١٤ أغسطس وقع انقلاب سامى الحناوى من سلاح المدرعات ، وأخيرًا انقلاب أديب الشيشكلى فى التاسع من ديسمبر وهو من سلاح المدرعات أيضًا ، وكان أطول الانقلابات عمرًا إذ استمر حوالى خمس سنوات حتى تم التخلص منه وعادت الجمهورية البرلمانية مرة أخرى حتى ٢٢ فبراير ١٩٥٨ حين دخلت سوريا فى وحدة كاملة مع مصر وبدأت صفحة جديدة فى تاريخ سوريا تلتها صفحات أخرى .

وهذا الكتاب يتناول بالدراسة فترة حكم تلك الانقلابات الثلاثة فى سوريا من حيث ظروف كل انقلاب ومجمل سياساته الداخلية وعلاقاته الخارجية عربيًا وإقليميًا ودوليًا . وهو بهذا يثير إشكالية تقويم دور العسكريين فى الحكم السياسى، فلقد درج الفكر السياسى الليبرالى واليسارى على تصنيف الحركة السياسية التى يقوم بها عسكريون على أنها انقلاب coup d'état ، ذلك أن العسكريين فى نظر الليبراليين واليساريين ما هم إلا إحدى أدوات السلطة الحاكمة ومهمتهم القيام بحمايتها والدفاع عنها ضد أعدائها فى الخارج وفى الداخل ، وليس لهم أن يحكموا ، فإذا ما انقلبوا على سادتهم الحكام يصبح عملهم مجرد انقلاب على الدولة état وليس على الحاكم . فالدولة هنا هى الحاكم ، والحاكم هو الدولة ، وفق مقولة لويس الرابع عشر فى فرنسا . ويضيف الفكر اليسارى إلى هذا التقويم أن البروليتارية ( العمال ) هى الطبقة الاجتماعية المكلفة بتغيير طبيعة الحكم وليس العسكريون .

غير أن الانقلابات السورية الثلاثة أصابت هذا التقويم بشرخ كبير ، فهى لم تقم ضد حكومة ملكية- إقطاعية يحكمها ملك وارث للحكم ويورثه بدوره ، وهى الحالة التاريخية التى أنتجت هذا التقويم ، ولكنها قامت ضد نظام جمهورى . ومن ناحية أخرى فلم يقتصر أى منها على مجرد الإمساك بكرسى السلطة وإبقاء الأمور على ما كانت عليه ، بل إن كلاً منها أحدث تغييرات أساسية فى البناء الاقتصادى - الاجتماعى وفى العلاقات السياسية كما يرصدها المؤلف مما ينفى عنها صفة الانقلاب بالمعنى الاصطلاحى .

وفى هذا الخصوص يلاحظ أن حسنى الزعيم ( الانقلاب الأول ) قام بإلغاء الألقاب ، ومنح المرأة حق التصويت ، وجعل الحكومة تشرف على الأوقاف وهو ما أضعف رجال الدين ، واتجه إلى إقرار سياسة للإصلاح الزراعى ، ومال للاتحاد مع العراق . وسامى الحناوى ( الانقلاب الثانى ) أتاح الفرصة للأحزاب للمشاركة فى الحكم وقرر إجراء انتخابات لتشكيل جمعية تأسيسية لتضع خطة للبلاد ، وكان يرى أن الجيش يراقب السياسة . وأما الشيشكلى ( الانقلاب الثالث ) فقد اهتم بالوحدة الوطنية بالقضاء على التكوينات العشائرية والطائفية ، واتجه لتأميم الشركات الأجنبية ، وطبق إصلاحًا زراعيًا لحساب المستأجر ، وكون حزبًا باسم « حزب التحرير العربى » وضع فى اعتباره تحقيق وحدة عربية شاملة . وكان يرى - وقبل أن تقوم ثورة يوليو فى مصر ١٩٥٢- أن سوريا يمكن أن تقوم بدور توحيد البلاد العربية فى دولة واحدة مثلما قامت بروسيا بتوحيد ألمانيا فى القرن التاسع عشر .

ومن شأن هذه السياسات وغيرها مما رصده المؤلف أن تغير التقويم الذى لحق بكل تلك الانقلابات ووصمها بالعسكرية ، وكأن العسكريين أناس معزولون عن الحياة يقضون أوقاتهم فى القشلاقات بعيدًا عن المجتمع بينما السياسة حرفة المدنيين ..!! .

ومن ناحية أخرى فإن فهم سياسات تلك « الانقلابات » لا يمكن أن يتأتى إلا بالنظر إليها فى ضوء محددات الزمن .. ففى تلك الفترة لا ينبغى أن ننسى حرب ١٩٤٨ وإعلان إسرائيل وتأثير ذلك على المناخ السياسى القائم ، وأيضًا طموح العراق فى إقامة « الهلال الخصيب » أى توحيد بلاد سوريا الكبرى مع العراق ، وطموح ملك الأردن فى تحقيق وحدة سوريا الكبرى فقط ، وأيضًا خشية المملكة العربية السعودية والمملكة المصرية من هذا الدور الهاشمى فى الوحدة ؛ ومن ثم قيام

محور الرياض- القاهرة للوقوف ضد النفوذ الهاشمى . كما لا ينبغى أن يغرب عن بالنا سيطرة مناخ الحرب الباردة التى بدأت منذ ١٩٤٨ على سياسات المنطقة العربية ونظمها عند النظر إلى هذه الفترة .

والحق أن الدكتور سيد عبد العال قد اختار موضوعًا شائكًا للبحث، لكنه اجتهد فى متابعته من مختلف المصادر والمراجع . وأتاحت له فرصة السفر إلى باريس الاطلاع على وثائق ومراجع غير متوافرة فى المكتبة المصرية فأصبحت دراسته - والحال كذلك - نوعًا من المراجعة المطلوبة لإعادة النظر فى صعود العسكريين للحكم بعيدًا عن الكليشيهات الجاهزة فى الفكر السياسى التى صيغت فى ظروف معينة لا يجوز تعميمها بشكل رياضى هندسى ، إذ من الصعوبة بمكان - إن لم يكن من باب الخطأ - تعميم المصطلحات خارج الزمان والمكان .

**د. عاصم الدسوقى**

# مُقَدِّمَة

كان للدور البارز الذى لعبته الجيوش فى الدول حديثة الاستقلال على اعتبار أنها رمز واضح للاستقلال القومى الذى حصلت عليه البلاد ، ودرع واقٍ له فى المستقبل أثره فى أن يكون لها مكانة خاصة وتقدير عظيم، خاصة فى الدول التى كانت تعانى من التباين العنصرى والدينى بين سكانها، حيث إن الجيش يمثل المؤسسة الوطنية الوحيدة فى مجتمعات ما تزال فيها الأمة - بالمفهوم المتعارف عليه للكلمة - فى مرحلة التكوين ، وحيث يلاحظ ضعف الروابط القومية العامة ، فضلاً عن أن الروابط العائلية والقبلية والعشائرية والدينية ما تزال تحدد إلى درجة كبيرة إدراك وعى الناس أكثر مما يحدده شعور الانتماء إلى جماعة واحدة ، لذلك كان الجيش هو الكيان الذى احتوى كل فئات السكان ، وأصبح رمزًا لوحدة الأمة وحاملاً لأفكار سيادتها ، وهذا ما حوله إلى مؤسسة متميزة فى الدولة . من هذا المنطلق وضعت هذه الجيوش فى اعتبارها ضرورة التمتع بدور سياسى فى بلادها . على اعتبار أنهم حماة الأمن القومى ومحققو الاستقلال ، وقد اختلف هذا الدور من مجتمع لآخر ، ليكون الانقلاب العسكرى هو أشد صورة وأقواها ، والذى انتشر بصورة كبيرة فى هذه المجتمعات عندما فشلت السلطة المدنية فى جعل المؤسسة العسكرية هيئة ثانوية فى النظام السياسى المعمول به فى الدولة ، ويضاف إلى ذلك حالة عدم الاستقرار السياسى الذى تعانى منه أنظمة الحكم ، فيكون البديل للصراعات الحزبية والقبلية والطائفية الدائمة أن تؤول السلطة فى البلاد إلى حكومة الرجل القوى الذى يستطيع إخراج البلاد من حالة الفوضى إلى حالة الاستقرار ، ونظرًا إلى أن الجيش هو المؤسسة الأكثر تنظيمًا فى تلك المجتمعات ، لذلك يكون من السهل عليه الاستيلاء على الأمور فى البلاد عن طريق الانقلاب العسكرى .

ونظرًا إلى أن هذه الانقلابات هى قوة الدفع التى تسقط تحت ضغطها نخبة من على سدة الحكم، أو ترتفع بواسطتها نخبة أخرى لتتربع على قمة الهرم السياسى ، لذلك استرعت ظاهرة الانقلابات العسكرية الانتباه من قبل الحكام والمحكومين ، والدول الكبرى والصغرى طبقًا لمصلحة

أى منهما . فضلاً عن أن هذه الظاهرة قد استرعت الانتباه أيضًا من قبل دارسى العلوم السياسية ودارسى علم التاريخ أيضًا ، فالباحث فى العلوم السياسية يجد فى الانقلابات ظاهرة سياسية قد تؤثر على معطيات دراسته كالأحزاب والدستور والحياة النيابية والعلاقات الدولية والاتفاقيات والمواثيق المعقودة دوليًا ، وأما الباحث فى علم التاريخ فإنه يجد فى الانقلابات حدثًا تاريخيًا يستحق الدراسة والتحليل من أجل الوصول إلى أسبابه ونتائجه . إيمانًا منه بأن الحدث التاريخى لا يدرس لمجرد إعادة سرد الوقائع فقط بقدر ما أصبح دراسة وتحليلاً للوقائع التاريخية للوصول إلى تفسير لأسبابها ونتائجها . لذلك كله نالت الانقلابات العسكرية فى سوريا خلال فترة الدراسة اهتمامًا متزايدًا ، خاصة الانقلاب الأول ، ومرد ذلك إلى أن هذا الشكل من أشكال تغيير نظام الحكم لم يكن مألوفًا للعالم العربى فى هذا الحين ، نعم قد حدث قبله انقلاب عسكرى بقيادة بكر صدقى فى العراق فى أكتوبر ١٩٣٦م ولكن هذا الانقلاب لم يكن لأجل تغيير نظام الحكم . فلقد ظل النظام الملكى كما هو ، فالأمر بالنسبة لهذا الانقلاب لم يتعد التخلص من حكومة طه الهاشمى والتى اعتبرها بكر صدقى وصديقه حكمت سليمان عاملاً معوقًا لتقدم العراق ، ولعل تأييد الملك غازى ملك العراق للحركة يوضح استياءه هو الآخر من حكومة الهاشمى . بل إن حكمت سليمان لم يقبل تولى رئاسة الحكومة بعد إسقاط حكومة الهاشمى بالقوة إلا بخطاب موجه له من الملك شخصيًا ، وهو ما يؤكد أن الانقلاب لم يكن موجهًا ضد نظام الحكم ، كما أن الانقلاب لم تكتب له صفة الاستمرارية ، فلقد أقيلت حكومة حكمت سليمان ، وتمت دعوة جميل المدفعى لتولى الوزارة الجديدة ، وقتل بكر صدقى زعيم الانقلاب ، وأما انقلاب حسنى الزعيم فى سوريا فلقد أدى إلى تغيير نظام الحكم وإقامة حكومة عسكرية تحت قيادة حسنى الزعيم نفسه صاحب الانقلاب .

ولقد تجمعت كذلك ظروف دولية وإقليمية ومحلية لكى تعطى انقلاب الزعيم أهمية خاصة . فالظروف الدولية فى هذه الفترة كانت تتحدث عن عالم قد خرج لتوه من حرب عالمية ثانية منقسم على نفسه إلى معسكرين متنافسين عسكريًا وسياسيًا وأيديولوجيًا ، فالولايات المتحدة الأمريكية كانت قد تزعمت المعسكر الغربى ، وأما الاتحاد السوفيتى فقد تزعم المعسكر الشرقى ليصبح لكليهما مناطق نفوذ استراتيجية يخشى من الاقتراب منها كل منهما الآخر ، بل يسعى كل منهما إلى تأمين مناطق نفوذه بشتى الوسائل المتاحة لديه ، وقد تزامن مع هذا التنافس العسكرى والسياسى تنافس فكرى أيضًا ، فكل من الدولتين كانت تسعى إلى نشر مذهبها ، فالولايات المتحدة الأمريكية عمدت إلى الترويج لفكرها الرأسمالى . هذا فى الوقت الذى نشط فيه الاتحاد السوفيتى لنشر الفكر الشيوعى ، والذى لاقى رواجًا قويًا فى كثير من دول العالم ، خاصة دول ما يعرف بالعالم الثالث ،

والتى كانت فى مجملها مستعمرات لدول رأسمالية ، وذلك نظرًا لما يحويه فى طياته من مبادئ الدفاع عن العدالة الاجتماعية ، وتأمين حياة الفقراء والدفاع عن الطبقة العاملة ، من هنا كان الانتشار الواسع للمذهب الشيوعى عاملاً مقلقًا للمعسكر الغربى لدرجة دفعت إنجلترا إلى أن تستنجد بالولايات المتحدة الأمريكية فى عام ١٩٤٧م لكى تتحمل الأخيرة عبء التصدى للمد الشيوعى نحو تركيا واليونان لعدم مقدرة إنجلترا على التصدى له ، وقد زاد هذا القلق بصورة كبيرة بعد نجاح الحزب الشيوعى فى الاستيلاء على السلطة فى الصين بكل ما تحمله هذه الدولة من مقومات بشرية واقتصادية وسياسية .

من هنا يمكن القول إنه فى مثل هذه الظروف كان من المؤكد أن ينال انقلاب حسنى الزعيم فى سوريا الاهتمام من كلا المعسكرين ، وذلك نظرًا لموقع سوريا الفريد فهى تقع فى نطاق الستار الحديدى الذى كانت الولايات المتحدة الأمريكية ترغب فى فرضه على الاتحاد السوفيتى فى الجنوب من حدوده ، وهو ما يؤدى إلى تهديد مصادر الثروة البترولية السوفيتية فى منطقة القوقاز ، هذا فضلاً عن أن سوريا تقع فى منطقة الشرق الأوسط . تلك المنطقة التى برزت أهميتها الاقتصادية بعد اكتشاف البترول فيها ، ومن قبل سبقتها أهميتها الاستراتيجية نظرًا لموقعها بالنسبة للمعسكرين المتنافسين ، لذلك كله جذب الانقلاب الأول فى سوريا انتباه الدبلوماسية السوفيتية ، والتى اعتبرته تدبيرًا أمريكيًا موجهًا ضدها . كما جذب الانقلاب أنظار الإنجليز ، وذلك بحكم الصراع بين الشركات الاقتصادية البريطانية والأمريكية فى المنطقة ، وأما فرنسا فلم تكن تحتاج إلى دافع لكى يلفت الانقلاب انتباهها ، وذلك نظرًا للروابط التى كانت تربطها بسوريا لموروثات تاريخية سابقة ، وهو ما جعل فرنسا تنظر بعين القلق إلى كل ما يحدث فى سوريا .

وأما على المستوى الإقليمى فقد جاء الانقلاب فى ظروف كانت بالنسبة للعرب جميعًا أسوأ ما يكون ، حيث إنهم كانوا قد خرجوا لتوهم من حرب فاشلة ضد إسرائيل عام ١٩٤٨م وهو ما كانت نتيجته تبادل الاتهامات فيما بينهم حول الهزيمة وأسبابها ، فمصر اتهمت العراق والأردن بعدم نجدتها فى حصار الفالوجا ، والعراق اتهم الجامعة العربية وأمينها العام بعدم المقدرة على الإعداد الجيد لكسب هذه الحرب ، والأمين العام اتهم نورى السعيد رئيس وزراء العراق بأنه سبب قوى فى هذه الهزيمة بسياسته التى كانت تسير ضد العرب والعروبة ، وسوريا كانت تعض على أناملها من الغيظ لقبولها قيادة الملك عبد الله للجيوش العربية أثناء الحرب - على الرغم من اعتراضها على ذلك فى حينه - وما كان قبولها لهذه القيادة إلا خشية أن يقال إنها تريد شق الصف العربى الواحد برفض هذه القيادة ، ولبنان كان مترقبًا حذرًا لما قد ينتج عن هذه الهزيمة ، والذى قد

يؤثر على استقلاليته وخصوصية كيانه ، وأما الفلسطينيون فقد خرجوا من ديارهم لاجئين ، ومن بقى منهم لا يدرى ما المصير وما النهاية ، وناقمين على أبناء عروبتهم لإخفاقهم فى التصدى لمن اغتصب أرضهم ، وإذا ما أضفنا إلى ذلك قلق الحكام على عروشهم . لذلك كان من المفترض أن يسترعى هذا الانقلاب الانتباه ، ولا يغفل فى هذا الجانب الموقف التركى . فبحكم علاقة الجوار التى تربطها بسوريا كان من المفترض أيضًا أن يسترعى الانقلاب انتباه الدبلوماسية التركية خاصة إذا ما وضع فى الاعتبار خشية تركيا مما قد ينتج عن تغيير نظام الحكم فى سوريا بالنسبة لقضية لواء الإسكندرونة ، وأما إسرائيل فقد كانت تنظر بعين القلق لما يحدث فى البلدان العربية ، وذلك نظرًا لحالة الحرب القائمة بينها وبينهم .

وعلى المستوى المحلى داخل سوريا جاء الانقلاب فى وقت وصلت فيه الأمور إلى مرحلة تنبئ عن أن حدثًا جللاً لابد أن يحدث تحت أى ظرف من الظروف ، فلقد ساءت حالة النظام الحاكم ، وتغلبت المصالح الشخصية على المصالح العامة ، ووجدت هوة سحيقة بين الناس وحكومتهم ، حيث لم يكن لدى السوريين أى ثقة فى الجهاز الحكومى ، فلقد كانت الأزمة أزمة نظام بكامل عناصره . سواء الأحزاب القائمة أو المجلس النيابى أو أعلى سلطة فى البلاد ، فالأحزاب لم يكن لها برنامج سياسى واضح . كما أنها كانت تعتمد بالدرجة الأولى على العلاقات الشخصية . فهى قوية أو ضعيفة بالنسبة للأشخاص القائمين عليها ، هذا فضلاً عن أن التناحر والخصام قد ساد فيما بينها ، وأما المجلس النيابى فلقد كان كتلة واحدة تؤيد القوتلى وحكوماته المتعاقبة ، وأصبحت مصالح النواب مقدمة على مصالح الشعب الذى انتخبهم لدرجة دعت البعض إلى الشكوى من النظام النيابى ، وتطلعوا إلى نظام جديد يماثل الأنظمة الديكتاتورية ، وأما الحكومة فقد فقدت شرعيتها لدى المحكومين بعد فشل قيادتها للبلاد . خاصة بعد هزيمة فلسطين وضياع بقعة من سوريا الكبرى التى كان يحلم بها السوريون ، وأما الرئيس شكرى القوتلى فقد كان سلطة فوق السلطات يتدخل فى كل صغيرة وكبيرة من شئون الحكم ، ولم يتوقف الأمر على السلطة التنفيذية . بل تعداه إلى السلطة التشريعية لدرجة أن المجلس النيابى كان به خمسون نائبًا ينعتون أنفسهم بالمستقلين ، ويسميهم كثير من الناس بنواب الرئيس لأنهم لا يأتمرون إلا بأمره ، وإذا ما أضفنا إلى ذلك عدم استطاعة النظام الحاكم تحقيق مطالب الشعب واحتياجاته الرئيسية - الاقتصادية والاجتماعية - فإنه من الممكن القول بأن النظام الحاكم قد اهتزت شرعيته لدى الجماهير ، وأصبح جاهزًا للسقوط غير مأسوف عليه ، وليصبح أى تغيير لنظام الحكم وبأى أسلوب كان مقبولاً شكلاً ومضمونًا من قبل الجماهير حتى لو كان فى صورة انقلاب عسكرى .

ولقد دفعنى إلى دراسة هذا الموضوع أهمية تلك الفترة التاريخية فى حياة السياسة العربية ، نظرًا لأنها تتلو هزيمة ساحقة فى حرب فلسطين فى عام ١٩٤٨م والتى كان لها تداعياتها على العالم العربى ، وكانت الانقلابات العسكرية من أهم هذه التداعيات ، والتى كان لها أثرها الكبير على العالم العربى أجمع ، وبالتالى يمكن القول بأن هذا الموضوع هو دراسة للسياسة العربية فى فترة من أهم فتراتها . وأما عن الفترة الزمنية لموضوع الدراسة ١٩٤٩م - ١٩٥٤م ، ففضلاً عن أهميتها - ليس فى عمر سوريا فقط ولكن فى عمر العالم العربى أجمع - لظروف دولية وإقليمية مهمة ، فإن هذه الفترة التاريخية يمكن اعتبارها مميزة فى عمر سوريا حيث بدأت بحكومة عسكرية تحت قيادة حسنى الزعيم ، وانتهت بالقضاء على حكومة عسكرية أيضًا تحت قيادة أديب الشيشكلى ، وهو ما يمكن أن يجعلنا نطلق على هذه الفترة بأنها عهد الحكم العسكرى فى سوريا ، حتى وإن كان قد تخللها فترة من الحكم النيابى عقب الانقلاب الثانى بقيادة سامى الحناوى ، وحتى الانقلاب الرابع بقيادة الشيشكلى ، وذلك لأن حقيقة مجريات الأمور تؤكد أن السياسيين كانوا يحكمون شكلاً . فى حين أن العسكريين كانوا هم الحكام الفعليين للبلاد .

وقد قسمت الدراسة إلى خمسة فصول يسبقها فصل تمهيدى . حيث دار الحديث فى الفصل التمهيدى عن العوامل التى تؤدى إلى تدخل العسكريين بالمجتمع وأنماط هذا التدخل ، فضلاً عن الحديث عن المؤسسة العسكرية السورية والمجتمع السورى قبيل الانقلاب الأول، وجاء الفصل الأول تحت عنوان « عام الانقلابات فى سوريا ١٩٤٩م » ليتحدث عن الانقلابات العسكرية التى حدثت فى سوريا خلال عام ١٩٤٩م ، وختم الفصل بكيفية تحول الشيشكلى إلى الحكم العسكرى المباشر عن طريق انقلاب نوفمبر ١٩٥١م . أما الفصل الثانى فقد آثرت الحديث فيه عن أثر الانقلابات العسكرية على السياسة الداخلية لسوريا ، لذلك جاء عنوان الفصل تحت مسمى « الحكومات العسكرية والسياسة الداخلية » ، ونظرًا لأن أثر هذه الانقلابات لم يقتصر على الوضع الداخلى للبلاد ، لذلك خصصت الفصل الثالث لدراسة أثر هذه الانقلابات على السياسة الخارجية ليكون عنوان الفصل « الحكومات العسكرية والسياسة الخارجية » ، وأما الفصل الرابع فقد خصص لدراسة أثر هذه الانقلابات على العلاقات العربية العربية ، ليكون عنوان الفصل « الانقلابات والعلاقات العربية العربية » ، وقد ختمت الدراسة بفصل عن « انقلاب فبراير ١٩٥٤م « لتوضيح الظروف التى أدت إلى إسقاط الحكم العسكرى الذى كان قائمًا تحت قيادة الشيشكلى ، وتوضيح كيفية عودة البلاد إلى الحكم النيابى مرة ثانية . وقد تكفلت الدراسة فى متنها بشرح التقسيم بصورة وافية تتيح للقارئ التعرف على موضوع الانقلابات العسكرية فى سوريا ١٩٤٩ - ١٩٥٤ م .

على أن الاعتراف بفضل الآخرين هو فضيلة فى حد ذاته ، فليس من العدل أن نبخس الناس حقوقهم . خاصة إذا ما كانوا يقدمون العون لا لمرام يبتغونه أو لجزاء ينتظرونه ، فالفضل بعد رب العزة – سبحانه وتعالى – فى إنجاز هذا الموضوع يرجع إلى كل من مد يد العون لإنجازه ، وأخص بالذكر أستاذى الدكتور / عاصم الدسوقى ، وجميع القائمين على دور الوثائق والمكتبات الذين ساعدونى ، وأما أبى وأمى فجزاهما الله عنى خير الجزاء ، ومتعهما بالصحة والعافية ، ومد فى عمرهما ، وجعلنى لهما خادمًا مطيعًا طالما حييت .

وأخيرًا فإننى قد حاولت إلقاء الضوء على فترة مهمة من تارخ سوريا الشقيقة . بل من تاريخ منطقة المشرق العربى ، وذلك رغبة فى إظهار تداعيات حركة الانقلابات العسكرية فى سوريا داخليًا وخارجيًا ، فإذا كنت قد وفقت فمن الله ودعاء والدىَّ ، وإن كانت الأخرى فمن نفسى ، وحسبى أننى قد حاولت .

**وعلى الله قصد السبيل**

**د. سيد عبد العال**

**قنا – أكتوبر ٢٠٠٤م**

# تمهيد

يرجع ظهور الغالبية العظمى من دول العالم الثالث إلى الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية، وذلك عندما أخذت موجة الاستعمار تنحسر نتيجة لانكسار شوكة الدول الاستعمارية خلال الحرب ، وتصاعد حركات التحرر فى الأقاليم المستعمرة ، ثم تأكيد ميثاق الأمم المتحدة على تحرير شعوب المستعمرات ، ويضاف إليها الدول التى كانت مستقلة قبل ذلك مثل مصر وإيران وغيرها من دول العالم الثالث[١] . وقد اكتسبت النخبة العسكرية مكانة متميزة فى تلك الدول المستقلة . حيث كانت الحكومات تسعى لحيازة القوة القومية[٢] . هذا فضلاً عن أن هذه النخبة العسكرية كانت قد لعبت الدور الرئيسى فى مرحلة الاستقلال فى أمريكا اللاتينية على وجه الخصوص فى الربع الأول من القرن التاسع عشر . مما أعطى هذه الجيوش المنتصرة الحق فى حكم الدول المستقلة الجديدة لكى تملأ الفراغ السياسى الذى خلفه رحيل السلطة الاستعمارية . فكان الحكم عسكريًا[٣] . ولقد مثلت ظاهرة الحكم العسكرى (*) مجالاً خصبًا لعلم السياسة لتدور حوله الدراسات . حيث تشغل ظاهرة الانقلابات العسكرية العالم المتقدم والنامى على السواء ، فالعالم

---

(١) **أحمد عباس عبد البديع** : أصول علم السياسة ، مكتبة عين شمس ، طبعة ثانية ، القاهرة د.ت ، ص ٢٢٥.

(٢) **موروبيرجر** : العالم العربى اليوم ، ترجمة محيى الدين محمد ، دار مجلة شعر ، بيروت ١٩٦٣ ، ص ٣٠٤ .

(٣) – **فريد فون دير مهدن** : السياسة فى الدول النامية ، ترجمة مصطفى عباس ، الهيئة العامة للكتاب ، مشروع الألف كتاب ، العدد رقم ١٩٢ ، القاهرة ١٩٦٨ م ، ص ١٣٦ .

– **أليعازر بعيرى**: ضابط الجيش فى السياسة والمجتمع العربى، ترجمة بدر الرفاعى، القاهرة ١٩٩٠م، ص ٢٦١.

– **جابر سعيد عوض** : العسكريون والسياسة فى أمريكا الجنوبية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد رقم ٦٧ ، يناير ١٩٨٢م ، ص ٤٢ .

(*) **خلعت على الحكم العسكرى أكثر من تسمية :**

البريتوريانية ( نسبة إلى الحرس البريتورى لأباطرة الرومان ) .

الستراتوكراسية ( نسبة إلى الحكم على عهد الثائر الإنجليزى كروميل ) .

البونابرتية ( نسبة إلى نمط نابليون بونابرت فى فرنسا ) .

**أحمد عبد الله**: نموذج الانتقال من الحكم العسكرى إلى الحكم المدنى فى أمريكا اللاتينية، مجلة السياسة الدولية ، العدد رقم ٨٣ ، يناير ١٩٨٦ م ، ص ٨٣ .

المتقدم تحاول دوله أحيانًا تدبير بعض الانقلابات أو منع حدوثها فى بعض المناطق ، وذلك طبقًا لمصلحتها الشخصية . أما الصفوات الحاكمة فى العالم النامى فهم مشغولون تمامًا بأمر هذه الانقلابات . كما تشغل بال القوى المعارضة لها . بل واهتمام القطاعات الواسعة من جماهير تلك البلدان ، وذلك لأن هذه الانقلابات هى قوة الدفع التى تسقط تحت ضغطها نخبة من على سدة الحكم أو ترتفع بواسطتها نخبة أخرى لتتربع على قمة الهرم السياسى[٤] . ويرجع الاهتمام بدراسة تلك الظاهرة إلى انتشارها الواسع . خاصة فى دول العالم الثالث ، ففى دول أمريكا اللاتينية مثلاً تعد مسألة التدخل العسكرى فى الحياة السياسية لدولها منذ زمن بعيد أمرًا واقعيًا فى حياة تلك الدول . حيث يمثل نفوذ ضباط الجيش جزءًا لا يتجزأ من واقع العلاقات الاجتماعية ، كما أن المدنيين لم يكونوا على الدوام قادرين على تدبير العمل اللازم لكبح نفوذ ضباط الجيش ، ولجعل الآلة العسكرية هيئة ثانوية فى النظام السياسى المعمول به فى الدول ، ولم يكن انتصار المدنيين على العسكريين فى بعض الأحيان إلا نجاحًا وقتيًا وقصير الأجل[٥] .

من هذا المنطلق كانت قارة أمريكا اللاتينية من أكثر المناطق فى العالم تعرضًا للانقلابات لدرجة دفعت « إدوارد سانتوس » أحد رؤساء كولومبيا السابقين إلى القول بأن : « كل بلد فى أمريكا اللاتينية واقع تحت الاحتلال بواسطة جيشه الخاص »[٦] فمثلاً فى الأرجنتين ، وخلال الفترة من ١٩٣٠ وحتى ١٩٥٧م كان ثمانية من عشرة حكام لها عسكريين ، وفى عام ١٩٤٥م كان هناك ثلاث عشرة من عشرين دولة بأمريكا اللاتينية ذات حكم عسكرى[٧] ، وأما القارة الأفريقية فقد تميزت الكثير من دولها بأن رؤساءها قد وصلوا إلى كراسى الحكم عن طريق الانقلابات العسكرية[٨] . ويكاد ينطبق هذا أيضًا على الأنظمة الحاكمة فى الشرق الأوسط[٩] ، ويرجع ذلك الانتشار الواسع

---

(٤) **أسعد عبد الرحمن**: ظاهرة الانقلابات العسكرية فى ضوء نظرية النسق، مجلة السياسة الدولية ، العدد رقم ٤٧ ، يناير ١٩٧٧م ، ص ٥٩ .

(5) **John J-Johnson**, the military and society in Latin America, Stanford university press, California, (n.d), P.3.

(٦) **أحمد عبد الله** : مرجع سابق ، ص ٨٤ .

(7) **Edwin lieuwen**, Arms and politics in latin America, New York 1961, P. 122.

(٨) **أحمد إبراهيم خضر** : علم الاجتماع العسكرى ، دار المعارف ، القاهرة : ١٩٨٠م ، ص ٣٤٢ .

(9) **Majid khaddurri,** The role of the military in middle east politics, the American political science review, vol Xl Vll, June 1953, P. 511.

للحكم العسكرى فى دول العالم الثالث إلى حالة عدم الاستقرار التى تعانى منها أنظمة الحكم[١٠] ، حيث يكون البديل للصراعات الحزبية الدائمة أن تئول السلطة إلى رجل قوى يستطيع أن يخرج البلاد من حالة الفوضى[١١] ونظرًا لأن الجيش فى دول العالم الثالث هو القوى الأكثر تنظيمًا فى المجتمع . بل غالبًا ما يكون المؤسسة المنظمة الوحيدة[١٢] ، لذلك يكون من السهل عليه الاستيلاء على الأمور فى البلاد[١٣] . وعلى أية حال فإن رجال الجيش فى الدول النامية يشكلون صفوة متميزة ، حيث تلعب هذه الصفوة دورًا حاسمًا فى المجتمعات المستقلة حديثًا ، والتى لا تزال فيها النظم السياسية فى طور التشكيل ، وهو ما يتيح لضباط الجيش الفرصة الكبيرة لممارسة التأثير السياسى[١٤]، فمن الصعب أن نجد قوات مسلحة فى أى دولة من الدول بعيدة عن سياستها . لأنها هى التى تتولى حماية المجتمع ونظامه العام ، وهو ما يجعل منها عنصرًا سياسيًا قويًا[١٥] ، والواقع فإن تدخل الجيش فى المجتمع لكى يلعب دورًا سياسيًا يعتمد على عوامل خاصة بالنسق العسكرى نفسه ، وكذلك عوامل محيطة به .

فأما العوامل الخاصة بالنسق العسكرى فيأتى على رأسها سمات النسق العسكرى نفسه ، فالجيش يمتلك قوة متميزة ، وتنظيمًا هرميًا عالى التطور ، وهو ذو وعى جماعى متطور ينطوى على طريقة خاصة فى التفكير ، ويتبنى قيمًا متميزة ، ويعتز بزى خاص وتحكمه مجموعة من النظم، ويخضع أفراده لنظام قضائى خاص ، والجيش عادة هو البناء الحديث فى معظم مجتمعات العالم الثالث[١٦] ، ولذا فإن العسكريين يشعرون بأنهم ينتمون إلى قطاع معين يختلف عن باقى قطاعات

---

(١٠) **أليعازر بعيرى** : مرجع سابق ، ص ٢٥٨ .

(١١) **فريد فون دير مهدن** : مرجع سابق ، ١٣٧ .

(١٢) **جاك وورديز** : الجيوش والسياسة ، ترجمة عبد الحميد عبد الله ، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٨٢ ، ص ١٣٢ .

(١٣) **أليعازر بعيرى** : مرجع سابق ، ص ٢٦٥ .

(١٤) **السيد الحسينى** : السياسة والمجتمع ، القاهرة ١٩٩٢ ، ص ١٩٥ .

- **أحمد بيلى** : الصفوة العسكرية والبناء السياسى فى مصر ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٣م ، ص ص ١٣٢ - ١٣٨ .

(١٥) **أحمد خضر** : مرجع سابق ، ص ٢٨٦ .

(١٦) **أليعازر بعيرى** : مرجع سابق ص ٢٩٤ .

- **فؤاد إسحاق الخورى** : العسكر والحكم فى البلدان العربية ، دار الساقى ، لندن ١٩٩٠م ، ص ٦٣ .

- **Alan R. Ball,** Modern Politics and government, third edition, Macmillan, London, 1983, p227.

المجتمع ، وأن لهذا القطاع معاييره وقيمه وثقافته الخاصة ، ويقوى التضامن بين أفراد هذا القطاع المتمركز حول ذاته . لاعتبار أفراده أن المدنيين يمثلون مستويات أدنى منهم . لأنهم يرون سمو قيمتهم فى الانضباط العسكرى والشرف والوطنية ، وهذه القيم لا تتفق مع القيم النفعية التى تسود المجتمع ، وهذا ما يعطيهم إحساسًا بأنهم سادة كل الجماعات الأخرى[١٧] ، ولعل هذا يفسر لنا تفضيل الرؤساء العسكريين على الدوام الاعتماد على زملائهم العسكريين فى تحمل مسئولية العمل الإدارى بمختلف أنواعه فى البلاد ، فأثناء نظام حكم الجنرال « بدرو راميرز » «Pedro Ramirz» (١٩٤٣م - ١٩٤٤م) فى الأرجنتين كان كل أعضاء وزارته من العسكريين[١٨] . وإذا ما كان النسق العسكرى يتمتع بتنظيم دقيق بين جماعاته وأفراده فإنه فضلاً عن ذلك يحتكر القوة المتمثلة فى الأسلحة والمعدات العسكرية ، وهو ما يعطى له هيبة عالية ، وشكلاً مميزًا ، فلا تخفى أهمية القوى على أنها الأساس الذى منه تستمد النخبة العسكرية قوتها السياسية ، خاصة أن معظم دول العالم الثالث بها تداخل بين الجيش والشرطة ، حيث إن الجيش له تدخل واسع فى الواجبات البوليسية الداخلية[١٩] .

ويتميز النسق العسكرى بالتماسك الداخلى القوى ، وهو ما يمكن مجموعة صغيرة من الجيش على جر الجيش كله للعمل السياسى ، فلو لم يكن هناك تماسك داخلى لما تمكنت القلة القليلة من تـوريط الكل[٢٠] . وكلما كانت القـوات المسلحة أكثر تماسكًا وانضباطًا أطاعت الأوامر بسـرعة وبلا تردد . حتى لو كانت هذه الأمور هى بالسير لقصر الرئاسة وإقصاء شاغليه عن الحكم[٢١] ، فالانقلابات المدبرة تفترض أنه بمجرد تحقيق السيطرة على قيادة الجيش ومراكز الحكومة المدنية فى حركة مباغتة ، وبعد إعلان عزمها على استخدام القوة عند الضرورة وبلا تردد ، فإن قادة بقية وحدات الجيش لن يقدموا على قتالها . إما بسبب تعاطفهم الخفى مع المتمردين ، أو خوفًا منهم لشكهم فى إطاعة القوات لأوامرهم ، وعمومًا فإن الافتراض الأساسى هو أن قادة أو جنود أى جيش لن يوجهوا أسلحتهم إلى صدور وحدات أخرى من نفس الجيش . فعندما طلب من القائد «فون سيكت» «Von seeckt» قمع تمرد « الكاب » داخل الجيش الألمانى فى عام ١٩٢٠م رفض

---

(١٧) **أحمد خضر** : مرجع سابق ، ص ٢٦٣ .

(18) **John J. Johnson,** op., cit., p. 6.

(19) **Morrais Janowitz,** The military in the pPolitical Development of the new nations, Chicago Univ. Press, Chicago 1964, P. 32.

(٢٠) **فؤاد إسحق الخورى** : مرجع سابق ، ص ٢٩١ .

(٢١) **أحمد خضر** : مرجع سابق ، ص ٢٩١ .

ذلك قائلا : « الألمان لا يطلقون النار على ألمان » - وهذا يرجع فى كثير منه إلى صفة التماسك التى يتصف بها الجيش - ولكن مخططى الانقلابات أنفسهم فى حل من مثل ذلك التردد وتلك الموانع . بل إنهم يأخذونها فى الحسبان كسلوك محتمل من جانب الخصم . وهم غالبًا لا يخطئون فى الحساب[٢٢] . ونظرًا لاعتزاز القوات المسلحة بذاتيتها وشخصيتها المستقلة ، وكذلك حقها فى صنع القرار لنفسها فإن احتمالات التدخل العسكرى فى شئون المجتمع تزداد كلما كان هناك ما يؤثر على هذه الذاتية والخصوصية ، وذلك لأنها تدعى بأن لها الحق فى الاستقلال بتنظيمها وعملياتها الداخلية ، وتكون قلقة على كل ما يؤثر على امتيازاتها ومكانتها[٢٣] ، إلا أنه كلما عولجت أسباب هذا القلق سهلت عودة العسكريين لمعسكراتهم . أما ما يتعدى حدود القلق فقد يؤدى فيه التدخل العسكرى الناتج عن عدم الثقة كلية فى النسق السياسى إلى إنشاء حكم عسكرى دائم[٢٤] .

وإذا ما كانت مهمة القوات المسلحة مهمة فريدة من نوعها . حيث تنتشر على الجبهة أو فى معسكرات ، وتكون بعيدة عن المناطق المدنية ، ويقوم التجنيد فيها على أساس قومى ، واهتمامها مركز وموجه نحو قرارات السياسة الخارجية[٢٥] ، إلا أن هذا لا يمنع من أنه قد تولد لدى الجيوش مفهوم للأمن القومى مؤداه أن الجيش وحده هو حامى وحدة الأمة ضد أعدائها الخارجيين والداخليين على السواء . بل إن غياب التهديد الخارجى يجعل مفهوم الأمن القومى لدى الجيوش مقصورًا عمليًا على محاربة القوى السياسية المحلية التى يرى فيها العسكريون أنها مهددة للأمن والاستقرار الداخلى[٢٦].

وتعتبر قارة أمريكا الجنوبية أصدق مثال على ذلك . فجيوش هذه القارة ليست لديها مهام عسكرية للقيام بها ، وذلك لأنه نادرًا ما تحولت الصراعات والخلافات بين دولها إلى معارك وعمليات حربية . باستثناء بعض المصادمات بين دول القارة مثل ما حدث بين كل من بيرو وكولومبيا (١٩٣٢م - ١٩٣٤م) ، وبارجواى وبوليفيا ( ١٩٣٢م - ١٩٣٥ م ) . من هنا يترتب على انعدام المهام العسكرية وجود طاقات فائضة لدور غير عسكرى[٢٧] ، وهو ما يفسح المجال أمام العسكريين

(٢٢) أليعازر بعيرى : مرجع سابق ، ص ١٥٤ .
(٢٣) أحمد خضر : مرجع سابق ، ص ص ٢٩١ - ٢٩٢ .
(٢٤) المرجع نفسه ، ص ٢٩٧ .
(٢٥) المرجع نفسه ، ص ٢٨٨ .
(٢٦) أحمد عبد الله : مرجع سابق ، ص ٨٧ .
(٢٧) جابر سعيد عوض : مرجع سابق ، ص ٤٢ .

للتدخل فى السياسة والسيطرة على الحكم كلما تراءى لهم أن النزاع الفئوى بين السياسيين قد يصل بالبلاد إلى الطريق المسدود مما يهدد الأمن والاستقرار الداخلى[٢٨] .

وقد يحدث أن يناط بالقوات المسلحة مهام هى من صميم مهام الشرطة . فتصبح بهذا طرفًا فى النزاع السياسى ، ويعنى هذا أن احتمالات التدخل العسكرى قد تنمو حينما تصبح القوات المسلحة محتواة فى مهام الشرطة بالداخل[٢٩] ، حيث إن استخدام الجيش كأداة لقمع المظاهرات أو الاضطرابات للمحافظة على حالة النظام والاستقرار بالبلاد من قبل القيادة السياسية الحاكمة . فإن هذا يخلق مجالاً للعسكريين للتدخل بالأمور السياسية ، هذا فضلاً عن أنه يعطى لصغار الضباط إحساسًا بقوتهم فى حسم الصراع السياسى ضد النظام القائم[٣٠] . لهذا يتضح لنا أن تصور العسكريين لمهمتهم عامل قوى من عوامل تدخلهم بالمجتمع . فهم وإن كانوا يدركون تمامًا أن مهمتهم الرئيسية هى الدفاع عن الوطن ضد أى تدخلات خارجية إلا أنهم قد يرون أن مهمتهم لا تقتصر على ذلك ، وإنما أيضًا حماية الأمة من فساد السياسيين ، حتى لو كانوا مختارين من قبل الجماهير بصورة شرعية، ويكون تبريرهم لذلك التدخل هو المحافظة على الأمن الداخلى للبلاد[٣١] ، حيث يصبح من الصعب انسحابهم من الحياة السياسية بعد أن يتم استيلاؤهم على الحكم، وحتى لو تم انسحابهم من الحكم فإن هذا لا يتم بصورة نهائية ، وإنما يبقى هناك تأثير وإشراف من جانبهم على السلطة المدنية[٣٢] .

يبقى بعد ذلك الوعى السياسى للنسق العسكرى كعامل مؤثر لتدخله بالمجتمع ، فمن المعروف أن السياسة هى أساسًا صراع بين الناس والجماعات من أجل التأثير على القرار السياسى أو سياسة الحكومة ، ويشارك فى هذا الصراع والتنافس تجمعات ومنظمات من أنواع متعددة من جماعات المصالح(*) فى الدولة[٣٣] ، ويعتبر الجيش نوعًا خاصًا متميزًا من جماعات المصالح فى دول العالم

---

(٢٨) **فؤاد إسحق الخورى** : مرجع سابق ، ص ٥٣ .

(٢٩) **أحمد خضر** : مرجع سابق ، ص ٢٨٩ .

(30) **Hurewitz J.C.,** Middle east Politics: the military Dimension, London 1969, P. 180.

(٣١) **أحمد خضر** : مرجع سابق ، ص ٢٨٨ .

(32) **Hurewitz J.C.,** op., cit., p. 178.

(*) **جماعات المصالح** : هى عبارة عن جماعات منظمة تسعى إلى التأثير على الحكومة ، ويتعين أن يكون لها هدف محدد تسعى إلى تحقيقه ، وأن يرتبط أفرادها بروابط معينة . سواء كانت مهنية أو عرقية أو اقتصادية ، وأن يجمعهم اهتمام مشترك ويكون لهم وعى بهذه الروابط وذلك الاهتمام ، والغاية من هذا التنظيم هى التعبير عن مصلحة الجماعة والتأثير على القرار السياسى ، ومحاولة إحداث تغيير سياسى فى سلوك الحكومة من أجل مكسب مادى أو مهنى .

(٣٣) **أحمد عباس عبد البديع** : مرجع سابق ، ص ص ١٧٣ - ١٧٨ .

الثالث ، فعندما يتدخل العسكريون فى الحياة المدنية يمارسون كثيرًا من وسائل الضغط والتأثير على مختلف القطاعات ، وفى أكثر الحالات تطرفًا فإن هذا التدخل يأخذ صورة الانقلاب العسكرى[٣٤] . حيث يتحرك الجيش للسيطرة على الحكم عندما يصبح قوة عسكرية ضاربة تطغى على المؤسسات السياسية الأخرى - أى عندما يصبح أقوى من الأحزاب السياسية أيًا كان منشؤها وطبيعة تكوينها - فالجيش هو فى الأساس مؤسسة سياسية شأنها شأن غيرها من المؤسسات والتجمعات السياسية داخل الدولة مدعوة سلفًا للمشاركة فى القرار السياسى العام ، فهو يشارك بصفته القوة الحامية للأمن القومى ، وتختلف هذه المشاركة باختلاف درجة الوعى السياسى للقوات المسلحة[٣٥] . ويعنى الوعى السياسى أن القوات المسلحة تدرك إدراكًا كاملاً الأهداف التى تريدها ، والتى لا تريدها وكيفية تغييرها[٣٦] وتختلف درجة الوعى السياسى للقوات المسلحة من مجتمع لآخر، فهى فى بعض الدول تكون تحت إمرة الحكومة ، وفى أخرى تسعى لإحداث تأثير سياسى بها ، وفى ثالثة تمارس ضغطًا عليها لتنفيذ رغباتها ، وقد تتحالف القوات المسلحة مع جماعات سياسية قائمة فى البلاد ، وقد تظل بعيدة عن الصراع لحماية تكاملها[٣٧] ، فالقوات المسلحة فى الولايات المتحدة الأمريكية ومجتمعات أخرى تساهم فى صياغة القرارات السياسية ، حيث تتمتع هذه المجتمعات بضبط مدنى عالٍ فوق القوات المسلحة ، وهذا لا يرجع إلى تطور هذه المجتمعات اقتصاديًا واجتماعيًا ، أو ما يتصور أنه توزيع متكامل للقوة السياسية ، ولكنه راجع إلى ما يعتنقه الضباط من قيم خاصة بالسيادة المدنية كجزء من أخلاقيات هذه القيم[٣٨] ، وفى أوروبا نشأ العسكر فى ظل الحروب القومية بين الدول ، وفى ظل الصراع السياسى من أجل إرساء القواعد الديمقراطية فى هذه الدول[٣٩] ، لذلك كان ولاء هذه الجيوش مجردًا لمفهوم الدولة ، وليس للمؤسسات السياسية القائمة، وقد أوضح ذلك قائد الجيش الألمانى « فون سيكت » عقب تأسيس الجمهورية الألمانية فى عام ١٩١٨م حينما قال : « إن الجيش يقوم بخدمة الدولة ، والدولة فقط لأنها هى الدولة »[٤٠] . والحقيقة أن جيوشًا هذه نشأتها لا يمكن أن تتخذ المثال الذى تتخذه الجيوش فى المجتمعات النامية فى

---

(٣٤) **أحمد عباس عبد البديع** ، مرجع سابق ، ص ١٧٨ .

(٣٥) **فؤاد إسحق الخورى** : مرجع سابق ، ص ٦٣ .

(٣٦) **أحمد خضر** : مرجع سابق ، ص ٢٩٥ .

(٣٧) **السيد الحسينى** : مرجع سابق ، ص ٧٠ .

(٣٨) **أحمد خضر** : مرجع سابق ، ص ٢٨٦ .

(٣٩) **فؤاد إسحق الخورى** : مرجع سابق ، ص ٤٧ .

(40) **Alan R. Ball,** op., cit., p. 227.

العالم الثالث[٤١] ، حيث يصعب تحقيق السيادة المدنية فوق القوات المسلحة ، وذلك لأن هذه المجتمعات لم تبلغ الضبط المدنى الذى يجعل من النسق العسكرى نسقًا فرعيًا يخضع للحكومة ، ويضع فى اعتباره القيم الخاصة بالسيادة المدنية ، ومن ثم فإنها تمارس دورًا فعالاً فى شئون المجتمع ، وخاصة إذا ما تهددت مصالحها . وتسمى هذه المجتمعات عادة بالمجتمعات البريتورية ، وذلك لأن القوات المسلحة فيها لا تلعب دورًا تابعًا للسلطة المدنية ، كما يطلق على ضباطها الجنود البريتوريون. لأنهم المستخدمون الأساسيون للقوة ، والذين لهم الكلمة العليا فى شئون البلاد[٤٢] .

وإذا ما كانت درجة الوعى السياسى للقوات المسلحة تختلف من مجتمع لآخر ، فإنها كذلك تختلف تبعًا لرتب العسكريين . فكبار الرتب والذين يتقلدون المناصب العسكرية العليا عادة ما يتمتعون برضاء قادة البلاد والحكومات ، ويكونون أكثر اهتمامًا بمصالحهم الشخصية عن الإصلاح القومى ، كما أن بعضهم قد وصلوا إلى مراكزهم وحافظوا عليها ليس عن طريق الاستحقاق والجدارة العسكرية ، ولكن مقابل التأكيد على أن الجيش سوف يظل على ولائه للسلطة الحاكمة ، لذلك فهم يعارضون التغيير[٤٣] ، هذا على النقيض من الضباط الصغار الذين يهتمون بمناقشة الشئون القومية ، والتى تصل إلى فكرة التدخل العسكرى لإصلاح الجهاز السياسى ، والذى قد يصل إلى إنشاء ديكتاتورية عسكرية ، وغالبًا ما يختار الضباط الصغار قادتهم من الضباط الكبار الذين يثقون فيهم ، والذين كانت سجلاتهم نظيفة ، والذين غالبًا ما يكونون واجهة لإعطاء صفة الشرعية لعملهم[٤٤] .

وتعتبر الهزيمة العسكرية فى حرب غير ناجحة يدخلها العسكريون من العوامل المؤدية إلى زيادة الوعى السياسى لدى العسكريين ، حيث تؤدى الهزيمة إلى تبادل التهم ، وزيادة حدة التوتر بين المدنيين والعسكريين اعتقادًا من العسكريين بأن الحكومة لم تعط القوات المسلحة التأييد والدعم الكافى[٤٥] ، هكذا كانت حالة العرب عقب هزيمة فلسطين فى عام ١٩٤٨م حيث ألقى كل من ضباط الجيش والقوى السياسية الحاكمة اللوم على بعضهم البعض حول أسباب الهزيمة ، وعندما

---

(٤١) **فؤاد إسحق الخورى** : مرجع سابق ، ص ٤٧ .

(٤٢) **أحمد خضر** : مرجع سابق ، ص ٢٨٧ .

(43) **Majid kaddurri,** op., Cit, p. 518.

**Sydney fisher,** social forces in the middle east, Cornell Univ. Press, New York 1955, p.p. 174-175.

(44) **Majid khaddurri,** op., cit., p.p. 173-174.

(٤٥) **أحمد خضر** : مرجع سابق ، ص ٢٩٧ .

شعر الجيش بأنه قد أصبح كبش الفداء قرر العسكريون الإطاحة بالقيادات الحاكمة ومحاسبتهم ، حيث أشار العسكريون إلى أن الزعماء المدنيين قد خانوهم[٤٦] .

وإذا ما تطرقنا إلى الحديث عن **العوامل المحيطة بالنسق العسكرى** فإن الظروف الاقتصادية والاجتماعية تأتى على رأسها ، فدول العالم الثالث كانت قد ورثت من الاستعمار اقتصاديات متخلفة بعد أن دأب الاستعمار على استغلال ثرواتها ، واستنزاف مواردها ، وجعلها سوقًا مستهلكة لمنتجاته مع ربط اقتصادياتها بمصالحه ، ومن ثم فإن هذه المستعمرات ما إن تحقق لها الاستقلال حتى أخذت تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين الأحوال المادية والاجتماعية لشعوبها تمكينًا لها للخروج من دائرة التخلف ، وتنبع الصعوبة فى ذلك من أن هذه التنمية التى كانت الدول المتقدمة قد حققتها خلال فترات متباعدة ستعمل الدول المستقلة حديثًا على تحقيقها فى جرعة مركزة ، وهو ما يعنى بالطبع الفشل[٤٧] . فالمجتمعات المتقدمة كانت قد امتلكت الوقت الكافى واللازم لتطورها عبر تناول جرعات تدريجية خفيفة ومعتدلة من التغيير ، بينما وجدت المجتمعات النامية نفسها مجبرة على التطور دفعة واحدة والإبحار فى عباب ثورات عديدة فى آن واحد، وفى ظل هذه الظروف لم تستطع الأنساق السياسية القائمة فى تلك البلاد احتواء طوفان ذلك التغيير ، هذا فضلاً عن مواقفها السلبية تجاه الطلبات الشعبية والتنظيمات الجديدة التى صاحبت ذلك التغيير الاجتماعى . مما أدى إلى وجود حالة من الاحتقان الاجتماعى ، وكان أن سادت نتيجة لذلك حالة من عدم الاستقرار فى هذه المجتمعات ، وهيمن العنف السياسى والاجتماعى بمختلف أشكاله ، ومن بينه الانقلابات العسكرية ، والتى أصبحت هى القاعدة فى مجتمعات العالم الثالث ، فالانقلابات لا تشكل ظاهرة منفصلة عن مجمل التغييرات التى يشهدها المجتمع ، ولعل حدوث هذه الظاهرة فى مجتمعات العالم الثالث وتكرارها يعطى دلالة قوية على شدة الارتباط بينها وبين التغيير الاجتماعى والاقتصادى الذى يحدث فى هذه المجتمعات[٤٨] ، ففى الفترة من عام ١٩٣٨م- ١٩٤٢م لم يحدث فى أمريكا اللاتينية سوى انقلاب واحد ؛ نظرًا لتميز هذه

---

(46) **Sydney Fisher,** op., cit., p.p. 173-174.

(٤٧) **فؤاد إسحق الخورى** : مرجع سابق ، ص ٥٣ .

– **أحمد عباس عبد البديع** : مرجع سابق ، ص ٢٢٨ .

(٤٨) **أسعد عبد الرحمن** : مرجع سابق ، ص ص ٦١ – ٦٢ .

- **Alan R. Ball,** op., cit., p. 230.
- **Edwin lieuwen,** op., cit., p.p 122-123.

الفترة بالانتعاش الاقتصادى ، وذلك على النقيض من عام ١٩٤٤م حيث زادت الانقلابات العسكرية ، والتى كانت متوافقة مع الانهيار الاقتصادى والمعاناة الاجتماعية[٤٩] .

من هذا المنطلق يلاحظ أن عجز النخبة الحاكمة أمام المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى تعانى منها شعوب العالم الثالث يؤدى إلى تفاقم الشعور بالسخط لدى هذه الشعوب ، ويؤدى بالطبع إلى حالة من الضعف تنتاب النخبة الحاكمة بفعل ترنحها تحت وطأة ضغوط الأوضاع الاقتصادية المتردية والتململ الاجتماعى المتزايد والتوتر السياسى المتعاظم فتصبح بالتالى جاهزة للسقوط[٥٠] ، وإذا ما وضعنا فى الاعتبار تقبل غالبية الناس لتدخل الجيش بالحياة المدنية اعتقادًا بأن الجيش لديه القدرة على إعطاء قيادة قوية قادرة على القيام بالإصلاحات المرجوة بسرعة ، وبحد أدنى من المعارضة ، لذلك تتم الاستجابة من جانبهم للتغيير ، حتى ولو كان عن طريق الانقلاب العسكرى[٥١] ، حيث تكون النخبة الحاكمة قد فقدت ولاء الجماهير بها . فى نفس الوقت الذى تكون قد فقدت فيه ولاء النسق العسكرى نتيجة إخفاقها فى تلبية متطلباته ، أو اتخاذ أى إجراءات لتخفيض ميزانية القوات المسلحة مما يهدد مصالحهم وامتيازاتهم ، فتصبح بذلك النخبة الحاكمة موضع تآمره[٥٢] ، ويكون الانقلاب العسكرى هو أشد أنواع التآمر ضد النخبة الحاكمة معلنين أن الحكومة المدنية قد فشلت تمامًا فى تحقيق الأهداف التى ترجوها الأمة من تقدم ونمو اقتصادى واجتماعى نتيجة لسياسات خاطئة من جانبها[٥٣] .

ويدخل عامل عدم تجانس التركيب الاجتماعى لمعظم دول العالم الثالث فى نطاق العوامل المحيطة بالنسق العسكرى ، حيث تتنوع الجماعات العرقية والثقافية واللغوية ، وهو الذى يرجع فى كثير منه إلى أن الاستعمار كان قد فرض بشكل تعسفى حدودًا مصطنعة للأقاليم الواقعة تحت سيطرته ، وهو ما أدى إلى أن تتكون الدولة الواحدة من أخلاط متباينة من السلالات والقوميات والأيديولوجيات ، وقد أدى هذا إلى وجود ولاءات متعددة ، وما تبع ذلك من انعدام الولاء للنظام

---

(٤٩) **أحمد خضر** : مرجع سابق ، ص ٢٩٩ .

(٥٠) **مجدى عبده حماد** : المؤسسة العسكرية ونماذج بناء التنمية السياسية فى أفريقيا ، مع دراسة للدور السياسى للعسكريين فى غانا (١٩٦٦م - ١٩٦٩م) ،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ١٩٧٦م ، ص ص ٧١ - ٧٢ .

(51) **Majid khadduri,** op., cit, p. 519.
**Sydny Fisher,** op., cit., p. 175.

(٥٢) **أسعد عبد الرحمن** : مرجع سابق ، ص ٦٣ .

(٥٣) **أحمد خضر** : مرجع سابق ، ص ٣٠٩ .

السياسى والمجتمع القومى ، هذا فضلاً عما أسفر عنه من قيام صراعات محلية باتت تهدد بتمزيق الكيان السياسى لهذه الدول ، وتهدد وحدتها القومية[٥٤] ، وبالطبع ينعكس هذا التباين نفسه انعكاسًا قويًا على تركيب المؤسسة العسكرية ذاتها . فالجنود والضباط يأتون من مختلف البيئات والطبقات ، وهو ما يكون له أثره على المؤسسة العسكرية ، حيث يحمل فى طياته مشكلات ومطامع واتجاهات متعددة قد لا تكون بالضرورة على وفاق فى التزام الخط السياسى الرسمى داخليًا وخارجيًا[٥٥] . وعلى الرغم من أن البعض يعتبر وجود عدد من السلالات والطوائف داخل المؤسسة العسكرية عاملاً يجعل الانقلابات العسكرية أمرًا صعبًا للغاية ، وتعليلهم ذلك يعود إلى وجود شكل من التوازن أو الضبط الداخلى فى المؤسسة العسكرية[٥٦] ، إلا أن هذا الأمر لا يصدق على الدوام . حيث إن هذا التباين يؤدى إلى نشوب الأزمات ، وهو ما يكون بالتالى مدعاة إلى الخضوع المباشر لحكومة الرجل القوى ، والذى يتمثل فى نظام الحكم العسكرى ، والمثال القوى لذلك دولة نيجيريا ، والتى تعد منذ استقلالها مثالاً حيًا للتقسيمات المناطقية التى أدت إلى الديكتاتورية العسكرية . فالدولة ذات نظام فيدرالى يقوم على أساس المناطق ، ومؤديًا إلى تقسيمات قبلية رئيسية ذات قوة سياسية تقع تحت سيطرة الشمال الإقطاعى المسلم ، والتحالف مع اثنتين من المناطق المسيحية وهما «يوربا» فى الغرب و «آوبو» فى الشرق[٥٧] ، كما أن موضوع الدراسة يوضح هذا الأمر جيدًا ، فالضباط العرب وجدوا فى حسنى الزعيم شكلاً من أشكال توطيد مكانة بنى جنسه الأكراد ، لذلك انقلبوا عليه ، كما أن الضباط الدروز وجدوا الفرصة سانحة أمامهم للمشاركة فى الانقلاب على أديب الشيشكلى فى فبراير ١٩٥٤م لأجل الانتقام لبنى جنسهم الدروز ، والذين كان الشيشكلى قد نكل بهم . كل هذا يدعونا إلى التأكيد على أن وجود عدد من السلالات والطوائف داخل المؤسسة العسكرية قد لا يكون عاملاً قويًا لبروز ظاهرة الانقلابات العسكرية أكثر منه عامل ضبط داخلها .

وفى النهاية تبقىمسألة تدخل المؤسسات العسكرية بالمجتمع قضية مرهونة بطبيعة النظام الحاكم ، حيث يقل هذا التدخل فى المجتمعات الديمقراطية ، وبالعكس فإن التدخل العسكرى يزداد فى الدول المتخلفة ، والتى فشلت فيها أنظمة الحكم فى كسب تعاطف الناس ، وهو ما يعنى أن

---

(٥٤) **أحمد عباس عبد البديع** : مرجع سابق ، ص ٢٣٠ .

(٥٥) **عبد الملك عودة** : القوات المسلحة والثورات الأفريقية ، السياسة الدولية ، العدد رقم ٤ ، أبريل ١٩٦٦م ، ص ٢٠ .

(٥٦) **هالة أبو بكر سعودى** : العسكريون والحكم فى باكستان ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ١٩٧٧م ، ص ٤ .

(57) **Alan R. Ball,** op., cit, p 231.

النظام الحاكم قد ضعف فىبنائه السياسى[٥٨] ، كما أن فشل هذه النظم فى احتواء المؤسسات العسكرية كواحد من الأنساق الفرعية التى يتكون منها المجتمع ، وكذلك فى إلزامها بتنفيذ المهمات المحددة لها يؤدى إلى أن يجعل من هذا النظام فى النهاية واحدًا من تلك النظم التى تشتهر بسيطرة أحد الأنساق الفرعية فى المجتمع على الحكومة[٥٩] ، ونظرًا إلى فقدان هذه الأنظمة شرعيتها فى نظر الجماهير فإن هذا يؤدى إلى تفشى الفوضى وانتشار الفساد واختلال الأمن وتصاعد الأزمات ، وفى مثل هذه الأحوال تبدو المؤسسات العسكرية أكثر تطورًا وتنظيمًا بالقياس إلى هذه المؤسسات السياسية ، ومن ثم يكون المجال مهيأ للتدخل فى الحياة السياسية والإطاحة بالحكومة[٦٠] ، وتمهد كذلك النظرة إلى غالبية المؤسسات السياسية فى الدول الأفريقية والأسيوية . على اعتبار أنها امتداد للمؤسسات التى كانت قائمة فى العصر الاستعمارى[٦١] ، هذا مع الاعتقاد الذى يسود عند العسكريين بأن المثل العليا التى قامت عليها حركة الاستقلال قد خانها أولئك الوصوليون الفاسدون من السياسيين المدنيين الذين أدت معاركهم الحزبية إلى الفوضى والاضطرابات . كل هذا يمهد للعسكريين التدخل بالمجتمع[٦٢] ، والذين قد يحدث أن يستدعيهم المدنيون أنفسهم للعب هذا الدور ، وذلك حين تخفق اللعبة المدنية للصراع السياسى ، ويجرى الخاسرون إلى الثكنات طلبًا للعون[٦٣] ، ويضاف إلى هذا تلك النظرة إلى الفرق بين تطلعات العسكر وتطلعات السياسيين ، حيث إن العسكريين بطبيعة تكوينهم وفلسفة وجودهم يسعون إلى الإجماع بينما يتنافس السياسيون للدفاع عن مصالحهم ، أو مصالح من يمثلونهم ، وهو ما يعنى أن الجيش يتطلع للإجماع القومى . بينما يعمل السياسيون لكسب المصالح الفئوية ، كل هذا يفسح المجال أمام العسكريين للتدخل بالمجتمع ، والسيطرة على الحكم كلما تراءى لهم أن النزاع الفئوى بين السياسيين قد يصل بالبلاد إلى الطريق المسدود ، أى إلى التجزؤ والتفتت القومى والوطنى . هذا ما فعله الجيش الجزائرى عندما قام بقيادة «هوارى بومدين» على إثر التشتت العقائدى الذى أخذ يعصف بقادة البلاد فى عهد «بن بيلا» بوضع حد لهذا التنازع العقائدى[٦٤] .

---

(58) **Ibid, p. 220.**

(٥٩) **أسعد عبد الرحمن** : مرجع سابق ، ص ٦٢ .

(٦٠) **أحمد عباس عبد البديع** : مرجع سابق ، ص ٢٣٥ .
– **أحمد خضر** : مرجع سابق ، ص ٢٨٧ .

(٦١) **أحمد عباس عبد البديع** : مرجع سابق ، ص ٢٣٦ .

(٦٢) **فريد فون دير مهدن** : مرجع سابق ، ص ١٢٣ .

(٦٣) **أحمد عبد الله** : مرجع سابق ، ص ٨٨ .

(٦٤) **فؤاد إسحق الخورى** : مرجع سابق ، ص ص ٥٣ – ٥٤ .

وهكذا يتضح لنا أن التدخل العسكرى بالمجتمع له عوامل تساعد على تحقيقه ، ذلك التدخل الذى يتنوع بين **تدخل مباشر وتدخل غير مباشر** ، وتكون صورة التدخل المباشر على الدوام فى الانقلاب العسكرى ، وهو عبارة عن تغيير سريع خاطف فى نظام الحكم[٦٥]،وذلك بأن تقوم مجموعة بيدها سلطة بمحاولة التخلص من المسئولين القائمين للإحلال مكانهم[٦٦] ، وغالبًا ما يكون على يد القوات المسلحة ، وينحصر همّ القائمين به على مجرد الوصول إلى الحكم دون النظر إلى الخسائر والأرباح وغيرها . لأن القائمين به يشعرون عند توليهم الحكم أنهم بلغوا الغاية المرجوة ، ذلك أن منهج الانقلاب محدود للغاية ، ووسائله ملتوية ، وأغراضه لا تتجاوز مصالح القائمين به[٦٧]. ولكن هذا لا يعنى أن الانقلاب عند حدوثه سيجد معارضة من الشعب بل قد يجد التأييد الكامل ، وذلك لأن الانقلاب عندما يحدث تكون الحكومة قد فشلت فى تحقيق آماله[٦٨] . ويختلف الانقلاب عن الثورة فالثورة فكرة كبيرة يعلنها صاحب فكر مثل « جان جاك روسو» ويتبناها قادة من طراز «روبسبير» فتتخذ الفكرة سبيلها إلى عقول الناس ، وتنتشر وتحرك الجماهير ، وتدفعها فى تيارات شعبية رغبة فى تغيير أساسى يحدث فى كيان وتركيب المجتمع ، حيث يمتد هذا التغيير ليشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية[٦٩]. وفى توضيح الفرق بين الانقلاب والثورة ذكر الرئيس جمال عبد الناصر فى حديث له بأن : « الثورة وصول إلى القوة لتحقيق تغيير جذرى فى الأوضاع ، أما الانقلاب فهو وصول إلى القوة من أجل القوة ، والحكم فى الثورة بداية ، بينما الحكم فى الانقلاب بداية ونهاية ، وبينما الانقلاب فى حقيقته محاولة لتغيير شخص الحاكم . فإن الثورة فى حقيقتها محاولة لتغيير أساس المجتمع[٧٠]، وأما «أرسطو» فقد اعتبر أن الثورة هى « ظاهرة سياسية تمثل عملية أساسية لإحداث تغيير كلى بالمجتمع»[٧١] ، والثوريون العرب اعتبروها الطريق الوحيد للحرية [٧٢].

---

(٦٥) **أحمد عباس عبد البديع** : مرجع سابق ، ص ٢٣٥ .

(٦٦) **حمدى بدوى الظاهرى** : سياسة الحكم فى لبنان ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٨م ، ص ١٨.

(٦٧) **أحمد عباس عبد البديع** : مرجع سابق ، ص ٢٣٥ .

(٦٨) **أديب نصور** : قبل فوات الأوان ، دار العلم للملايين ، بيروت د. ت ، ص ٦٤ .

(٦٩) **محمد نبيل أحمد عبد الله شكرى** : التغيير الثورى فى دول العالم الثالث ، دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ١٩٨٥م ، ص ٦١ .

(٧٠) **الأهرام** : العدد رقم ٢٦٤٩٩ بتاريخ ١٩٥٩/٧/٢م .

(٧١) **السيد الحسينى** : مرجع سابق ، ص ٣١٤ .

(٧٢) **سيد حامد النساج** : مصر وظاهرة الثورة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٩م ، ص ١٦ .

وإذا ما كانت هذه هى الفروق بين الثورة والانقلاب . فإن السمة التى تربط بينهما هى أن الظاهرتين تحدثان عندما تعجز السلطة الحاكمة عن مواصلة حكمها بالطريقة القديمة ، وهو ما يصاحبه سخط شعبى متنام على نظام الحكم لعدم مقدرته على مواجهة متطلبات المجتمع القائم[٧٣]، هذا فضلاً عن أنه إذا ما كان الانقلاب تقوم به بالأساس القوات المسلحة فإن الثورة تحتاج إلى تنظيم عسكرى يساندها منذ عملياتها الأولى ، ويدافع عنها ضد أى نكسة رجعية أو مؤامرة استعمارية[٧٤]. فالعامل الأساسى فى تقرير نتيجة ثورة شعبية هو ولاء أو نفور القوات المسلحة ، والتى تكون تحت تصرف الحكومة[٧٥]. لذلك يمكن القول إن القوات المسلحة عامل ضرورى فى الانقلاب أو الثورة ، فإن كانت الثورة تحتاج إلى دعم العسكريين لها . فإن الانقلاب من تدبيرهم وتنفيذهم ، حيث يعتمد منظمو الانقلابات على عنصر المفاجأة لتحقيق النجاح ، وذلك نظرًا إلى أنهم فى كثير من الأحوال لا يضمنون سوى ولاء عدد قليل من الوحدات . فالمفاجأة بالنسبة لهم هى الوسيلة الوحيدة لفرض الأمر الواقع . هذا بجانب أن المفاجأة عامل حاسم لنجاح الانقلاب[٧٦] ، ومهما يقال عن دور خارجى لعملاء الاستخبارات الأجنبية فى أى انقلاب يحدث فإن دور هؤلاء العملاء الأجانب لا يمكن أن يكون مؤثرًا وفعالاً إلا إذا كان هناك أشخاص داخل البلاد من مصلحتهم التعاون مع القوة التى يعمل أولئك العملاء لحسابها[٧٧] ، هذا فضلاً عن أن الدور الذى يلعبه هؤلاء العملاء وأسلوب عملياتهم يرتبط ارتباطًا كبيرًا بالظروف المحيطة بهم[٧٨] .

وغالبًا ما ترسم البيانات الأولى للانقلابات العسكرية صورة قاتمة لحالة البلاد ، لتكون النتيجة من وجهة نظر العسكريين هى نهوض الجيش لإيقاف هذه الفوضى ، ووضع حد نهائى لها . معتبرين أن الانقلاب هو المسلك الطبيعى لأجل إصلاح الأمر فى البلاد[٧٩] . فحسنى الزعيم اعتبر انقلابه نتيجة طبيعية للأوضاع التى كانت قائمة بسوريا فى هذا الحين[٨٠] ، أما الرئيس جمال عبد الناصر فقد اعتبر أن الموقف الذى كان سائدًا فى البلاد هو الذى فرض على الجيش أن يكون وحده القوة القادرة

---

(٧٣) **جاك وورديز** : مرجع سابق ، ص ٨١ .
(٧٤) **سيد حامد النساج** : مرجع سابق ، ص ١٧ .
(٧٥) **جاك وورديز** : مرجع سابق ، ص ٢٤ .
(٧٦) **أليعازر بعيرى** : مرجع سابق ، ص ٢٥٣ .
(٧٧) **المرجع نفسه** ، ص ٢٦٨ .
(٧٨) **جاك وورديز** : مرجع سابق ، ص ٦٠ .
(٧٩) **أليعازر بعيرى** : مرجع سابق ، ص ٧ .
(٨٠) **غسان تويني** : منطق القوة أو فلسفة الانقلابات فى الشرق العربى ، بيروت ١٩٥٤م ، ص ٦٦ .

على التغيير فيها ، أما إبراهيم عبود قائد انقلاب نوفمبر ١٩٥٨م فى السودان فقد اعتبر أنه من المسلك الطبيعى أن ينهض الجيش لإيقاف الفوضى التى كانت سائدة فى البلاد ووضع حد نهائى لها[٨١] . والحقيقة فإن وصول الجيش إلى سدة الحكم لا يعنى نهاية لفترة الفوضى ، والتى يعلن القادة العسكريون أن الانقلاب هو المسلك الطبيعى لإنهائها ، ففى كثير من الأحيان كان الانقلاب تمهيدًا لانقلاب يليه ، وهو ما يطلق عليه الانقلاب المضاد[٨٢] ، ولعل موضوع الدراسة خير دليل على ذلك، كما أن بوليفيا منذ أن حصلت على استقلالها عام ١٨٢٤م وحتى عام ١٩٥٢م شهدت مائة وتسعة وسبعين انقلابًا ، وفى هندوراس تغير رئيس الجمهورية فى الفترة من ١٨٢٤م إلى ١٩٥٤م ما يقرب من مائة وست عشرة مرة[٨٣] ، وقد يحدث كذلك أن يشارك بعض الأشخاص فى أكثر من انقلاب . فالشيشكلى - كما سنرى - ساند الزعيم فى انقلابه ، ثم تآمر ضده مع الحناوى ، ثم أطاح بالحناوى نفسه ، كما أن « أمين أبو عساف » كان من العناصر النشطة فى الانقلابات السورية التى حدثت فى عام ١٩٤٩م[٨٤] .

وقد يحدث أن يتحول الانقلاب العسكرى إلى ثورة ، وهو ما يطلق عليه الانقلاب الثورى . حيث يتم إجراء تغييرات شاملة بالمجتمع[٨٥]، فتتحول بذلك الحكومات العسكرية إلى حكومات غير عسكرية بمرور الوقت ، ويتحول العنصر العسكرى إلى حركة ثورية لها أيديولوجية وبرنامج للتحول الاجتماعى داخل المجتمع على نطاق واسع ، وخير مثال على ذلك النظام الذى أقامه الرئيس جمال عبد الناصر فى مصر عقب ١٩٥٢م ، والذى أحدث ثورة اجتماعية واسعة فى جميع المجالات فى البلاد ، ولكن يجدر القول هنا أن المرات التى يتحول فيها الانقلاب إلى ثورة متكاملة قليلة ، وهذا ما يجعل الانقلاب الثورى يفرض نفسه كثورة حقيقية[٨٦] .

وأما التدخل غير المباشر فإن العناصر العسكرية فيه لا تتسلم زمام السلطة بشكل مباشر ، ولكنها تظل عاملاً رئيسيًا فى المحيط السياسى مهيئة الظروف لعمل الحكومة المدنية ، وذلك كما حدث مرارًا عبر تاريخ البرازيل . حيث تدخلت العناصر العسكرية لخلق أسلوب من التعايش رضيت

---

(٨١) **أليعازر بعيرى** : مرجع سابق ، ص ٨ .
(٨٢) **المرجع نفسه** ، ص ٢٥٢ .
(٨٣) **المرجع نفسه** ، ص ٢٥٥ .
(٨٤) **المرجع نفسه** ، ص ٢٦٠ .
(٨٥) **محمد نبيل أحمد عبد الله شكرى** : مرجع سابق ، ص ٦١ .
(86) **Alan R,** Ball, op., cit., p.p. 228-229.

عنه الفئات المتنافسة مؤقتًا على الأقل[٨٧] ، كذلك تدخلت العناصر العسكرية فى الفلبين فى عام ١٩٥١م لتكفل نزاهة العملية الانتخابية ، ولكن العلاقة بين العناصر العسكرية والحكومة المدنية فى هذه الحالة تميل للضعف بدرجة كبيرة ، كما أن الخوف من الانقلاب على يد الجيش يمكن أن يصبح عامل قلق أكثر منه عامل استقرار[٨٨] . ويمكن أن تكون العناصر العسكرية فى بعض الأحيان حارسًا دستوريًا ، فالمادة ١٧٦من دستور البرازيل فى عام ١٩٤٦م تقول : « إن مهمة القوات المسلحة هى الدفاع عن البلاد وحماية السلطات الدستورية والقانون والنظام » وثمة فقرات أخرى بهذه الروح نفسها فى دساتير دول أخرى فى أمريكا اللاتينية[٨٩] .

وقد يمارس العسكريون دورًا أقوى من ذلك . حيث يصبحون قوة معارضة عالية الدرجة على القرارات السياسية والحكومية ، فالمدنيون يحكمون . لكن العسكريين يراجعونهم . حيث يشكلون جماعة ضاغطة قوية على شاغلى المناصب من المدنيين ، وقد يصل بهم الأمر أحيانًا إلى إحداث ما يعرف بالإحلال الانقلابى حينما يرون ذلك ضروريًا . فيقومون بإسقاط الحكومة ، ويحلون محلها جماعات أخرى مدنية تكون مقبولة لديهم (مثل انقلاب بكر صدقى فى العراق عام ١٩٣٦م) محاولين دائمًا أن يجعلوا الوضع كما هو عليه من حيث الحفاظ على التوازن ، أو عدم التوازن فى القوة بين الجماعات المتنافسة[٩٠] ، ولعل هذا الدور الذى تقوم به العناصر العسكرية فى تحديد المجال لنشاط الحكومات المدنية يجعل كل من يظفرون بالسلطة ويريدون الاحتفاظ بها يحسبون فى خططهم السياسية حسابًا لما يمكن أن تقوم به العناصر العسكرية دفاعًا عن مصالحها الخاصة ، أو دفاعًا عن مصالح الفئات المتحالفة معها[٩١] . وقد يحدث أيضًا أن يتم التحالف ما بين العسكريين والمدنيين ، والذى يعد فى مضمونه اعترافًا من جانب القيادات السياسية المدنية بحاجتهم للمؤسسة العسكرية لأجل ممارسة سلطتهم بشكل فعال ، وذلك لعجز وضعف المؤسسات المدنية القائمة وعدم فاعليتها، وهذه التحالفات تعطى العسكريين الفرصة للدخول فى مجال العمل السياسى وتنمى لديهم التطلعات للتدخل فى الحياة السياسية بشكل واضح[٩٢] ، وهذه التحالفات قد تنتهى لصالح العسكريين أو المدنيين ، ولكن فى الغالب فإنها تنتهى بالسيطرة العسكرية الكاملة . حيث يصبح من

---

(٨٧) **فريد فون دير مهدن** : مرجع سابق ، ص ١٢٩ .

(٨٨) **المرجع نفسه** ، ص ١٣٠ .

(٨٩) **المرجع نفسه** ، ص ١٤٠ .

(90) **Alan,** Ball, op., cit., p.p. 225-226.

(٩١) **فريد فون دير مهدن** : مرجع سابق ، ص ١٤١ .

(92) **Hurewitz J.C.,** P. 168.

الصعب انسحابهم من الحياة السياسية بعد أن يتم استيلاؤهم على الحكم فى البلاد[٩٣] ، وهكذا يتضح لنا أن العسكريين يلعبون دورهم السياسى . سواء كان تدخلهم مباشرًا أو غير مباشر .

❖ ❖ ❖

وإذا ما تطرقنا إلى الحديث عن المؤسسة العسكرية السورية فمن الملاحظ أن الضباط السوريين كانوا قد خدموا فى صفوف الجيش العثمانى ، وظلوا على ولائهم لتركيا حتى هزيمتها فى الحرب العالمية الأولى ، وقد كان عددَ منهم أيضًا منضمًا إلى جمعية العهد السرية التى تقاوم السلطة العثمانية وتتبنى القومية العربية[٩٤] ، وعقب دخول فيصل بن الحسين دمشق فى الثانى من أكتوبر ١٩١٨م تأسس ديوان الشورى الحربى ، والذى عهد برئاسته إلى ياسين الهاشمى(*) حيث استقر رأيه على حل جيش الشمال الذى دخل دمشق ليحل مكانه جيش جديد منظم على الأصول الحديثة ، وقد كان الانخراط فى الخدمة بهذا الجيش يتم على أساس التطوع مقابل أجر مادى مجز[٩٥] ، حيث انضم إليه الكثير من الضباط والجنود السوريين الذين كانوا قد خدموا بالجيش التركى من قبل[٩٦] . ورغبة من الحكومة فى إعداد الجيش على النظم الحديثة اقترح ديوان الشورى الحربى إرسال بعثات عسكرية إلى أوروبا ، كما تقرر إعادة افتتاح المدرسة الحربية بدمشق ، وإجراء مسابقة للدخول إليها فى أكتوبر ١٩١٩م ، وقد لاقت الحكومة العربية صعوبات فى عملية تدريب هذا الجيش وتمويله ماديًا ، وهو ما دفع الحكومة إلى أن تصدر فى ١٩ ديسمبر ١٩١٩م قانون التجنيد الإجبارى ، والذى يقضى بتكليف الأمة بالخدمة العسكرية الإجبارية لمصلحة الوطن . حيث جعلت الخدمة واجبة على كل مواطن سورى بين سنى ٢٠ - ٤٠ لمدة ستة شهور ، ويسرح بعدها . على أن يقبل البدل النقدى من كل مطلوب للخدمة ، وهو مبلغ قدره ثلاثون جنيهًا ، وبعد تشكيل وزارة الدفاع فى ٣ مايو ١٩٢٠م وتولى يوسف العظمة وزارة الدفاع عمد إلى تنظيم الجيش ، وإيجاد هيئة أركان تتألف من عدة فروع ، كما صدر ملحق لقانون التجنيد يلغى الاستثناءات ، وأصبح البدل خمسين دينارًا تدفع على قسطين[٩٧] .

---

(93) **Ibid,** p. 178.

(٩٤) **أليعازر بعيرى** : مرجع سابق ، ص ٣٣٤ .

(*) قائد فيلق مركزه السلط برتبة أميرالاى فى العهد العثمانى .

(٩٥) **خيرية قاسمية** : الحكومة العربية فى دمشق (١٩١٨ - ١٩٢٠) ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧١م ، ص ص ٢٥٤ - ٢٥٥ .

(96) **Hourani A.H,** Syria and Lebanon, oxford Univ. press, London 1954, P.48.

(٩٧) **خيرية قاسمية** : مرجع سابق ، ص ص ٢٥٦ - ٢٥٩ .

وقد بلغ مجموع القوى العاملة للجيش فى أواسط يوليو ١٩٢٠م عدد ٨٠٠٠ جندى ، يملكون ١٥ ألف بندقية مختلفة الطراز لكل منها ٢٥٠ قذيفة ونحو ٢٠ مدفعًا عيار ٧,٥ وعدد ٤ مدافع عيار ١٠,٥ ولكل مدفع ٥٠ قنبلة ، ومجموع الضباط فى القيادة العليا والجيش العامل ودوائر التجنيد والأعمال العسكرية لا يقل عن ٥٠٠ ضابط من مختلف الرتب ، ولكن لم يقدر لهذا الجيش أن يجهز بالتجهيزات الكافية لذلك كان مصيره الانهيار فى أول معركة كان قد خاضها أمام الفرنسيين فى يوم «ميسلون» ١٩٢٠م[٩٨] . وقد أدركت فرنسا ذلك الدور الذى قام به الجيش السورى فى مقاومة جيش الاحتلال مما دفعهم إلى حلّه واستلام أسلحته ، ثم قامت بنفى عدد كبير من ضباطه خارج سوريا ، ورغم ذلك فقد استمر عدد كبير من أفراده فى مقاومة الاحتلال بمشاركتهم فى الثورات ضده[٩٩] . وطبقًا للمادة الثانية من صك الانتداب على سوريا ولبنان الصادر من مجلس عصبة الأمم بلندن فى ٢٤ يوليو ١٩٢٢م أوصى باحتفاظ الدولة المنتدبة بجيوشها فى البلاد الواقعة تحت الانتداب بقصد الدفاع عنها ، ولها أن تنظم جندًا من المليشيات المحلية اللازمة للدفاع عن البلاد أيضًا ، وللمحافظة على الأمن بالداخل [١٠٠]، وما إن أتمت فرنسا سيطرتها الكاملة على سوريا حتى بدأت فى إنشاء ما أطلق عليه « القوات الخاصة » والتى انتظم فيها ما تعداده ٥٠٠ رجل ما بين سوريين وفرنسيين وكانت الخطة معدة لأجل زيادة القوات إلى ١٠ كتائب مشاة و ٢٠ كتيبة خيالة[١٠١] . وقد انتظم عدد من الضباط السوريين ضمن هذه القوات ، والتى كانت رتبة رائد هى أعلى رتبة يصلها ضابط سورى بينما كانت القيادة العليا بيد الضباط الفرنسيين ، وعلى العموم كان سلك الضباط فى سوريا على عهد الانتداب قليل العدد ، ففى يناير ١٩٣٠م كان عددهم ٣١٩ ضابطًا منهم ١٥٧ فرنسيًا و ١٦٢ سوريًا وبلغ إجمالى عدد الضباط فى عام ١٩٣٨م ٣٠٦ ضباط كان منهم ٨٨ فرنسيًا و ٢١٨ سوريًا ، وفى أواخر عام ١٩٤٥م قل عددهم إلى ١١٤ ضابطًا ، وقد نبذت الحركة الوطنية عقب الاستقلال كثيرًا من هؤلاء الضباط ، ورفضت استمرارهم فى الجيش الوطنى مما دفع بعضهم إلى الهجرة إلى فرنسا . حيث احتفظوا برتبتهم العسكرية وحصلوا على الجنسية الفرنسية[١٠٢] .

---

(٩٨) **خيرية قاسمية** : مرجع سابق ، ص ٢٦٠ .

(٩٩) **إحسان هنيدى:** كفاح الشعب العربى السورى (١٩٠٨- ١٩٤٨)، طبعة ثانية، دمشق ١٩٦٢م، ص ١٩٠.

(100) **Hourani A.H,** op., cit., p. 309.

– **نجيب الأرمنـــزى** : سوريا من الاحتلال حتى الجلاء ، معهد الدراسات العربية ، القاهرة ١٩٥٤م، ص ١٩١.

(101) **Gordon Torrey:** Syrian politic and the military (1945-1958) Ohio state Univ. press, Ohio 1964, p44.

(١٠٢) **اليعازر بعيرى:** مرجع سابق ، ص ص ٣٣٤ - ٣٣٥ .

- **أحمد حمروش** : قصة ثورة يوليو ١٩٥٢م ، ٦ أجزاء ، الطبعة الثانية ، مكتبة مدبولى ، القاهرة د. ت، ج٣، ص ص ٣٢ - ٣٣ .

- **Bernard vernier,** Armée et politique au moyen orient, payot, paris 1966, p. 118.

- **Gordon torrey,** op., cit., p. 44.

وقد كان من عادة السلطات الاستعمارية عند تشكيل الجيوش فى المستعمرات أن تسعى لتجنيد الضباط والجنود على حد سواء من أبناء الأقليات القومية ، أو من سكان المناطق النائية والأكثر تخلفًا . حيث كانت تهدف من وراء ذلك إلى تأمين تركيب للجيش يناسب مصالحها وأهدافها[١٠٣]. وإن كان الفرنسيون قد شجعوا فى البداية أبناء الأغلبية من المسلمين السنة على الالتحاق بالجيش[١٠٤] ، إلا أنهم عملوا بعد ذلك على اجتذاب الأقليات مثل الدروز والعلويين والإسماعيليين والمسيحيين وغيرهم من الأقليات ، والذين كانت تعتبرهم أفضل من غيرهم ، هذا فضلاً عن أن هذه الأقليات اعتبرت التجنيد بالجيش حرفة يمتهنونها[١٠٥] ، فطائفة العلويين كانت على سبيل المثال تمثل الأكثرية الواضحة بين طائفة الجنود بالجيش السورى . فمن ثمانى كتائب كانت تخدم فى هذا الجيش كانت هناك ثلاث كتائب مشاة من العلويين ، ولم يكن هناك أى كتيبة من السنة ، ومن بين اثنتى عشرة فرقة فرسان كانت هناك فرقة واحدة من السنة القريين من «دير الزور» و« الرقة » ، واثنتين أخريين من بعض العناصر السنية من مناطق أخرى كقبيلة شمر ، أما باقى العناصر فقد جاءت من « الدروز » و« الكرد » و« الإسماعيلية » « الأرمن » وغيرها من الأقليات[١٠٦].

ومن الواضح أن غرض السلطات الفرنسية من ذلك هو ضمان ولاء هذه الفئات لسياستها ، ولأجل تفتيت الوحدة الوطنية لضمان استمرار سيطرتها[١٠٧] ، هذا فضلاً عن اعتقاد المستعمرين أن المجندين من المناطق الأكثر بدائية هم أفضل المقاتلين ، وكذلك أقل تلوثًا بفساد التمدين[١٠٨] وقد ساعد على سياسة التجنيد هذه أن ملاك الأراضى والعائلات التجارية- وكقادة للحركة الوطنية فى البلاد خلال الاحتلال الفرنسى- كانوا يرفضون إرسال أبنائهم إلى الخدمة العسكرية حتى ولو كضباط. لأن هذه القوة فى نظرهم هى تعبير عن خدمة المصالح الاستعمارية الفرنسية فى المنطقة[١٠٩] ، هذا

---

(103) **Morris Jonowitz,** op., cit., p. 52.

(١٠٤) **أليعازر بعيرى** : مرجع سابق ، ص ٣٣٥ .

(105) **Bernard vernier,** op., cit., p. 118.

(106) **Hana Batatu,** some observations on the social roots of Syria's ruling military group and the causes for its dominance, the middle east journal, ol35, N.3, ummer 1981, p. 341.

(١٠٧) **نيقولاس فان دام:** الصراع على السطلة فى سوريا (١٩٦١-١٩٩٥) ، طبعة ثانية ، مكتبة مدبولى، القاهرة ١٩٩٥م ، ص ٢١ .

(١٠٨) **أليعازر بعيرى** : مرجع سابق ، ص ٣٣٥.

(109) **Hurewitz J.C.,** op., cit., p. 153.

– **أليعازر بعيرى** : مرجع سابق ، ص ٣٣٧ .

فضلاً عن أن الأغلبية من السنة كانوا من ساكنى المدن . حيث كانت لديهم القدرة على دفع البدل للتخلص من سنتى الخدمة بالجيش ، أما الفلاح فهو لم يكن يرى كبير فرق بين الالتحاق بالخدمة من عدمه ، فبالمقارنة بين وضعه وعمله بالقرية فإن الجندية كانت بديلاً مقبولاً[١١٠] ، وذلك لأن معدل دخل الفلاح السورى اليومى فى عهد الانتداب كان يساوى ٢٢ قرشًا سوريًا بينما تكاليف المعيشة بلغت ٥٠ قرشًا سوريًا ، وهذا ما أدى إلى لجوء كثير من السوريين كالعلويين إلى تسجيل أسمائهم فى الجيش[١١١] .

ونظرًا إلى أن الخدمة فى هذا الجيش كانت من الأمور غير المستحبة لدى السوريين لدرجة أن أمين الحافظ(*) يذكر أنهم كانوا فى وقت من الأوقات فى حلب إذا ما سمعوا أن فلانًا أصبح جنديًا فى جيش الشرق اعتبروا ذلك كبيرة من الكبائر[١١٢] ، لذلك نص الدستور السورى الذى وضعه المجلس التأسيسى فى عام ١٩٢٨م على تشكيل قوات مسلحة سورية للدفاع عن البلاد ، إلا أن المندوب السامى الفرنسى رفض الدستور ، وعطل المجلس التأسيسى لعدم موافقته على بعض المواد التى جاء بها الدستور ، ومنها تكوين قوات عسكرية سورية[١١٣] وعلى أثر عقد معاهدة ١٩٣٦م مع فرنسا ، والتى أقرت مادتها الخامسة بأحقية سوريا فى تنظيم قوات عسكرية لحفظ الأمن بالبلاد، وكذلك لتحمل مسئولية الدفاع عن أراضيها . هذا مع قيام الحكومة الفرنسية بتقديم مساعدتها العسكرية لسوريا مدة المعاهدة وفقًا لنصوص اتفاق عسكرى ملحق بها[١١٤] ، لذلك رأى القادة الوطنيون أن البلاد بحاجة إلى جيش للمحافظة على استقلالها ضد المعتدين . فشكلت لجنة كان من بين أعضائها القادة العسكريون الذين مارسوا القيادة فى الجيش العربى ، وقد اتفقت اللجنة على إيجاد نواة للجيش العامل الذى سوف يتشكل فى البلاد ، وأوجدوا منظمة شعبية باسم « منظمة القمصان الحديدية » والتى كان أعضاؤها متطوعين من أبناء الشعب بدون رواتب ، وقد أقبل الشعب بمختلف طبقاته على التطوع فى هذه المنظمة ، وعين لهم لباس خاص ، وحددت لهم أوقات التدريب ، وقد ساهم فى تدريبهم جميع المواطنين الذين مارسوا الخدمة العسكرية فى الجيش العربى ، وكان المسئول عن تنظيم هؤلاء المتطوعين فى المدن لجانًا شعبية أعضاؤها القادة الوطنيون[١١٥] .

---

(110) **Hana Batatu,** op., cit., p. 342.
(111) **Hana Batatu,** op., cit., p. 342.

(*) أصبح رئيسًا للجمهورية فيما بعد .

(١١٢) **أحمد حمروش:** مرجع سابق ، ج ٣ ، ص ٣٢ .

(113) **Hourani,** syria and Lebanon, p.p. 192-193.
(114) **Ibid,** p 315.

(١١٥) **سليمان السبعاوى** : تاريخ النضال الشعبى فى الإقليم السورى ، دمشق ١٩٦٠م ، ص ص ١٥٩- ١٦٠.

ومع رفض الجمعية الوطنية الفرنسية التصديق على معاهدة ١٩٣٦م عادت السلطات الفرنسية لحكم سوريا بصورة مباشرة ، وقد أدى هذا إلى أن بدأت تسرى فى صفوف ضباط وأفراد الجيش روح الاحتجاج على مثل هذه المخالفات للحقوق الدولية والإنسانية ، وقد كان الضباط فى ذلك الوقت على درجة من الوعى القومى والعروبة الأصيلة ظهرت آثارها فى مختلف الظروف السياسية الداخلية والخارجية . حيث التحق العديد من أفراد هذا الجيش بالثورة العراقية التى قادها رشيد عالى الكيلانى ضد الاستعمار البريطانى فى عام ١٩٤١م[١١٦]، كما رفض الضباط السوريون سياسة فرنسا فى اتخاذ القوات الخاصة أداة لقمع الحركة الوطنية ، وهو ما دفع بأعداد كبيرة منهم إلى الالتحاق بالقوى الوطنية التى كانت تطالب بالاستقلال والتحرر فى جميع الأراضى السورية[١١٧].

ونظرًا للمقاومة السورية القوية « لحكومة فيشى » والتى كان لها أثرها فى مساعدة القوات الإنجليزية وقوات فرنسا الحرة فى إحراز النصر على قوات فيشى فى يونيو ويوليو ١٩٤١م[١١٨]، لذلك أعلن الجنرال كاترو فى ٢٨ سبتمبر ١٩٤١م استقلال سوريا ، ومصرحًا بأنها سوف تتمتع بحقوق الدولة ذات السيادة مع الحق لها فى تشكيل قوات وطنية[١١٩] ، ولكن مع ذلك ظلت السلطات الفرنسية تحتفظ بالإشراف على « القوات الخاصة » كما بقيت كذلك قوات فرنسية وإنجليزية على الأرض السورية واللبنانية ، لذلك سعت حكومتا سوريا ولبنان إلى جلاء القوات الأجنبية عن أراضيهما ، وكذلك الحصول على إدارة « القوات الخاصة » وقد بدأت المحادثات السورية الفرنسية لتسليم هذه القوات فى ديسمبر ١٩٤٣م حيث كانت فرنسا قد اشترطت لتسليمها عقد معاهدات واتفاقيات تضمن لها وضعًا متميزًا فى سوريا[١٢٠] . وقد تصاعدت الحملة فى سوريا مطالبة بتشكيل جيش وطنى تدخل فى عداده « القوات الخاصة » وخصصت الحكومة السورية فى يناير ١٩٤٥م من ميزانيتها موارد لتشكيل الجيش الوطنى المذكور[١٢١]. هذا فى الوقت الذى قررت فيه الحكومة الفرنسية متابعة العمل من أجل تحقيق مطالبها . فقامت بتعزيز حاميتها العسكرية

---

(١١٦) **إحسان هنيدى** : مرجع سابق ، ص ص ١٩٣ - ١٩٤ .

(117) **Safouh Al-Akhrass,** Revolutionary change and modernization in the Arab world (A case from Syria), Damascus 1972, p. 113.

(١١٨) **بيير بوداغوفا** : الصراع فى سوريا (١٩٤٥ - ١٩٦٦م)، ترجمة ماجد علاء الدين وأنيس المتنى ، دار المعرفة، بيروت ١٩٨٧م ، ص ٨.

(١١٩) **جورج لنشوفسكى**: الشرق الأوسط فى الشئون العالمية، ترجمة جعفر خياط ، دار الكشاف ، بغداد د. ت، ص ٣٧٣.

(١٢٠) **بيير بوداغوفا** : مرجع سابق ، ص ٢٢ .

(١٢١) **المرجع نفسه** ، ص ٢٣ .

المتواجدة فى سوريا ولبنان أيضًا ، وقد أدى هذا إلى احتجاج سوريا رافضة تحقيق مطالب فرنسا السابقة مقابل تسليم «القوات الخاصة» والتى أضافت إليها فرنسا فى ١٨ مايو ١٩٤٥م شرطًا جديدًا لتسليم هذه القوات مؤكدة على بقائها تحت إمرة القيادة الفرنسية العليا لفترة غير محدودة ، مما أدى إلى قيام المظاهرات فى سوريا ولبنان لاعتبارهم الشروط خرقًا لسيادة البلدين[١٢٢] .

ونظرًا لأهمية الموضوع طرقت سوريا ولبنان باب الجامعة العربية لعرض المشكلة على مجلسها المنعقد فى دورته الأولى فى يونيو ١٩٤٥م ، حيث ذكر سعد الله الجابرى رئيس الوفد السورى فى تقرير له بأن المباحثات مع الفرنسيين قد نتج عنها تسليم المؤسسات والاختصاصات التى فى يدهم ، ولم يتبق سوى الشئ القليل منها ، وكذلك الجيش ، وأكد أنه فى مباحثاته مع الفرنسيين كان قد اتفق مع الجنرال «بينيه» على أن يتم تسليم نصف الجيش إلى السوريين فى يونيو ١٩٤٤م على أن يتم تسليم الجزء الباقى يوم عقد الهدنة فى أوروبا ، إلا أنه عندما حل ميعاد التسليم نكث الفرنسيون الاتفاق . مما أدى إلى اشتداد الأزمة بين الجانبين[١٢٣] ، وقد أكد سعد الله الجابرى أن هذا الجيش كان قد جمع من مختلف أقاليم سوريا ولبنان ، وتم الصرف عليه بأموال البلدين ، وقد طالب فى نهاية مذكرته بضرورة نقل قيادة هذه القوات لسوريا ولبنان[١٢٤] ، وفى عقب سماع بيانات ممثلى سوريا ولبنان والاطلاع على المذكرة المقدمة منهما أوصى مجلس الجامعة بضرورة تسليم هذه القوات للقيادتين السورية واللبنانية لتكون تحت تصرف حكومتى البلدين[١٢٥] . وفى الوقت الذى كانت فرنسا تتقاعس فيه عن تنفيذ ما تعهدت به كانت بريطانيا تشجع البلدين فى مطالبهما ، بل قامت بتسليم سوريا قوات الهجانة والتى قدرها سعد الله الجابرى بحوالى خمسة آلاف رجل . هذا بجانب مجموعة من المصفحات والرشاشات[١٢٦] ، وقد وصلت المساندة البريطانية أقصاها عندما أصدرت سوريا ولبنان بتشجيع من إنجلترا فى ٢١ يونيو ١٩٤٥م بيانًا مشتركًا بطرد جميع الرعايا الفرنسيين من خدمتهما وإدخال القوات الخاصة تحت سيطرتهما[١٢٧] وأمام هذا التأييد الإنجليزى لسوريا ولبنان لم تجد فرنسا بدًا من الموافقة على تسليم هذه القوات للبلدين ، حيث أعلنت الحكومة الفرنسية فى ٨ يوليو ١٩٤٥م عن الموافقة على تسليمها خلال ٤٥ يومًا[١٢٨] .

---

(١٢٢) **بيير بوداغوفا** : مرجع سابق ، ص ص ٢٣ - ٢٤ .

(١٢٣) **محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية** : الدورة رقم ١ ، الجلسة رقم ١ بتاريخ ١٩٤٥/٦/٤ ، ص ٥ .

(١٢٤) **المصدر نفسه** ، نفس الدورة والجلسة والتاريخ ، ص ص ١١ - ١٢ .

(١٢٥) **المصدر نفسه** ، الدورة رقم ١ ، الجلسة رقم ٤ ، بتاريخ ١٩٤٥/٦/٦م ، ص ٥٩ .

(١٢٦) **المصدر نفسه** ، الدورة رقم ١ الجلسة رقم ١ ، بتاريخ ١٩٤٥/٦/٤م ، ص ٤٧ .

(١٢٧) **جورج لنشوفسكى** : مرجع سابق ، ص ٣٨١ .

(١٢٨) **بيير بوداغوفا** : مرجع سابق ، ص ٢٨ .

ويعد الأول من أغسطس ١٩٤٥م البداية الحقيقية لتكوين الجيش السورى كجيش مستقل ، حيث ازداد إقبال الشباب السورى على الانتساب إلى الكلية العسكرية فى حمص . فأصبحت مدرسة تخرج فيها الضباط الوطنيون المثقفون سياسيًا ، وكان لدفعة ١٩٤٦م - ١٩٤٧م أهمية خاصة فقد ضمت الجيل الأول من الضباط الوطنيين ، وهم الذين قاموا بمهمة تحويل القوات الخاصة إلى جيش وطنى ، وألقى على عاتقهم عبء القيام بدور سياسى[١٢٩] ، وعلى الرغم من أن القيادة السياسية فى سوريا قد سعت لتكوين القوة القومية عقب الاستقلال ، وذلك لحراسة الاستقلال وصيانته[١٣٠] ، إلا أنهم رغم ذلك لم يوجهوا العناية الكاملة لهذا الجيش حتى إنهم لم يكترثوا باقتراح بريطانى بأن تكون قوات الجيش السورى مؤلفة من عشرة آلاف رجل ، وذلك لأنهم كانوا مشغولين بمشاكلهم الداخلية التى تغنيهم عن التفكير فى شئون الجيش . بل إنهم يميلون إلى الاعتقاد بأنه ليس ثمة لزوم لتأسيس جيش قوى بالبلاد ، لأن سوريا محاطة بدول صديقة وشعوب عربية لا تضمر لها الشر[١٣١] ، وقد انعكس هذا على سوء تسليح الجيش لدرجة دفعت رئيس الأركان عبد الله عطفة إلى رفع تقرير إلى وزارة الدفاع فى ٢٥ مايو ١٩٤٦م اقترح فيه تقوية الجيش وتزويده بالأسلحة الحديثة . حيث إن الأسلحة التى يمتلكها الجيش قديمة والذخيرة لا تكفى لأكثر من ساعة واحدة فى القتال . إلا أن هذا التقرير ظل حبرًا على ورق ولم يلتفت إليه[١٣٢] وهذا ما جعله أيضًا يكرر نفس المحاولة بتقرير آخر يحمل نفس المعنى فى ٢٨ نوفمبر ١٩٤٧م[١٣٣] .

ولقد وصل إهمال الحكومة السورية للجيش إلى درجة أن الجنود الذين كانوا يؤلفون نواة الجيش راحوا يستخدمون فى فتح الطرق ومكافحة الجراد وما إلى ذلك من الأشغال التى تعوق الجنود عن أعمالهم العسكرية ، وهو ما دفع عبد الله عطفة رئيس الأركان إلى رفع تقرير بتاريخ ٢٧ ديسمبر ١٩٤٧م إلى وزارة الدفاع حيث طالب فيه بالحد من استخدام الجيش فى هذه الأمور ، والغريب أن الأمر قد ظل على‌ما هو عليه . فقد ذكر أحد سجلات وزارة الدفاع السورية أن الجيش السورى فى نهاية عام ١٩٤٧م كان عبارة عن ٨٤٦١ رجلاً ، كان منهم ١٠٦٦ رجلاً فى مصالح الحكومة ودواوينها المختلفة ، ولم يكن يدخل فى القطاعات المحاربة سوى ٥٥٠٠ رجل فقط ، وإن كان

(129) **Bernard vernier,** armée et politique au moyent orient, p119-120.

(130) **Majid khadduri,** the role of the military in middle east politics, p. 517.

(١٣١) **عارف العارف** : النكبة (١٩٤٧م-١٩٥٣م) ، ٦ أجزاء ، المطبعة الحديثة ، بيروت د.ت ، ج٢ ، ص ٣٤٧ .
- **محمد فرج** : النضال الشعبى فى سوريا وقصة الانقلابات ، القاهرة د. ت ، ص ٤٥ .

(١٣٢) **عارف العارف** : مرجع سابق ، ج٢ ، ص ٣٤٨ .

(١٣٣) **المرجع نفسه** ، ج ٢ ص ٣٤٩ .

اليهود قد بذلوا كل ما فى وسعهم لئلا يتمكن السوريون من الحصول على السلاح فإن القيادة الداخلية قد أهملت هذا الجانب أيضًا[١٣٤] ويظهر هذا فى العرض الذى تقدمت به شركة فرنسية لتزويد الجيش السورى بعتاد عسكرى ، والذى بناءً عليه أرسلت الخارجية السورية إلى وزارة الدفاع بتاريخ ١٤ يناير ١٩٤٧م لإبلاغها بذلك ، فإذا بوزير الدفاع أحمد الشراباتى يكتب فى ذيل المذكرات الرسمية التى تبودلت فى هذا الموضوع : « أنه لا حاجة إلى الذخيرة الفرنسية الآن » والمهم أن هذه الصفقة بعد إتمامها وشحنها لم تصل لسوريا لإيقاع اليهود بها[١٣٥] ، والجدير بالملاحظة هو أن نسبة تزويد الجيش بالسلاح لم تكن تقدر إلا بـ ١٠٪ من ميزانية وزارة الدفاع والباقى عبارة عن مرتبات[١٣٦] . والشئ الغريب أيضًا أن وزير الدفاع أصدر فى ٢٥ مارس ١٩٤٨م أمرًا بوقف التطوع حتى إشعار آخر وبتسريح العسكريين الذين قضوا فى خدمة الجيش خمسة عشر عامًا أو يزيد وإحالتهم إلى التقاعد [١٣٧].

هكذا كانت حالة الجيش السورى عندما قررت القيادة السورية دخول حرب فلسطين فى ١٥ مايو ١٩٤٨م ، وذلك بعد أن أبلغت الحكومة البريطانية فى ١٣ نوفمبر ١٩٤٧م الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة أنها لن تستخدم جنودها فى فرض التقسيم على فلسطين ، وأنها قررت مغادرة البلاد فى أول أغسطس ١٩٤٩م ، ثم غيرت الميعاد إلى ١٥ مايو ١٩٤٨م[١٣٨]، ولذلك عقد مجلس الجامعة العربية اجتماعًا حضره رؤساء الحكومات العربية السبع[*] وحضره الأمين العام للجامعة العربية حيث قرر المؤتمرون أن قرار التقسيم باطل ، وقرروا اتخاذ التدابير اللازمة لإحباط قرار التقسيم[١٣٩] . وقد كانت سوريا سباقة إلى نجدة فلسطين حيث قدمت عددًا كبيرًا من الضباط السوريين الذين استقالوا من الخدمة بالجيش السورى إلى جيش الإنقاذ والذى قدمت له سوريا الكثير من العتاد ، بل إن سوريا هى الدولة العربية الوحيدة التى بادرت بحرب اليهود قبل أن تعلن الحرب رسميًا ، وكان الجيش السورى وحده على حدود فلسطين يوم لم يكن هناك أى جندى عربى على

---

(١٣٤) **عارف العارف** ، مرجع سابق ، ج ٢ ص ص ٣٤٩ - ٣٥٠ .

(١٣٥) **المرجع نفسه** ، ج ٢ ص ٣٥٠ .

(١٣٦) **وزارة الخارجية المصرية ( مفوضية مصر بدمشق )** : محفظة ٢١٨ ، ملف ٣ ، ج٥ ، تقرير رقم ٥٣ بتاريخ ١٩٤٨/٨/٢١م .

(١٣٧) **عارف العارف** : مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ٣٥١ .

(١٣٨) **المرجع نفسه** ، ج ١ ، ص ٢٢ .

(*) مصر وسوريا ولبنان والعراق والأردن والسعودية واليمن .

(١٣٩) **المرجع نفسه** ، ج ٢ ، ٣٣ .

تلك الحدود ، كما أن سوريا كانت قد طالبت الملك عبد الله بمؤازرتها فى مهاجمة اليهود قبل ١٥ مايو ١٩٤٨م إلا أن الملك عبد الله كان يرفض القيام بأى عمل عسكرى قبل انتهاء الانتداب البريطانى على فلسطين[١٤٠] .

وعلى الرغم من أن رئيس الأركان السورى عبد الله عطفة كان قد اقترح على ولاة الأمور ألا يزجوا بالجيش فى القتال كجيش نظامى ، بل يأمروا بدخول أفراده المعركة كمتطوعين على أن يزودوا بجميع الوسائل والإمكانيات ألتى تملكها الحكومة من أسلحة ومعدات ، وذلك لأن الجيش لم يكن مستعدًا لخوض غمار هذه الحرب ، إلا أن اقتراحه رفض[١٤١] ، وصدرت له الأوامر بدخول الجيش إلى فلسطين على أن يكون الدخول من ناحية «بنت جبيل» فى أرض لبنان ، وبعد تمركز الجيش فى هذه المنطقة جاءه أمر من الملك عبد الله القائد العام للجيوش العربية بضرورة الدخول عن طريق منطقة سمخ[١٤٢] . ويذكر العقيد عبد الوهاب الحكيم الذى قاد الجيش السورى فى معركة «سمخ» أن هذا التغيير قد كلفهم كثيرًا بعد أن كانوا قد تمركزوا فى المنطقة الأولى[١٤٣]، والحقيقة فإن سوريا كانت الدولة العربية الوحيدة التى اعترضت على تسليم القيادة للملك عبد الله إلا أنها قبلت مرغمة لكى لا يقال إنها تقف حجر عثرة فى سبيل إنقاذ فلسطين[١٤٤] .

وكان الجيش السورى قد بدأ الحرب موجهًا تركيزه لاحتلال مدينة «سمخ» وقد استطاع ذلك بعد قتال عنيف مع اليهود[١٤٥]، هذا فضلاً عن الاستحكامات القوية فى هذه المنطقة ، والتى كان قد أعدها الجيش البريطانى فى الحرب العالمية الثانية ، ولكن رغم ذلك فإن هذا لم يمنع الرئيس شكرى القوتلى من أن يندد بخطط القيادة العامة ، والتى أدت إلى تغيير منطقة دخول الجيش السورى إلى فلسطين ، وذلك فى اجتماع درعا فى ١٩ مايو ١٩٤٨م[١٤٦]. وقد تقدم الجيش السورى عقب احتلال « سمخ » إلى مستعمرتى دجانيا ( أ ) ، ودجانيا (ب) ولكنه لم يوفق فى احتلالهما ، نظرًا

---

(١٤٠) **وزارة الخارجية المصرية** : وثائق منشورة عن حرب فلسطين ، جريدة المصرى ، العدد رقم ٤٤٠٠ بتاريخ ١٩٥٠/٢/٢٣م .

(١٤١) **عارف العارف** : مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ص ٣٥١ - ٣٥٢ .

(١٤٢) **وزارة الخارجية المصرية** : مصدر سابق ، وثائق منشورة عن حرب فلسطين .

(١٤٣) **عارف العارف** : مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ٣٥٦ .

(١٤٤) **وزارة الخارجية المصرية** : مصدر سابق ، وثائق منشورة عن حرب فلسطين .

(١٤٥) **عبد الله التل** : كارثة فلسطين ( مذكرات عبد الله التل ) ، دار القلم ، القاهرة د.ت، ج١ ، ص ١٩١ .

(١٤٦) **وزارة الخارجية المصرية** : مصدر سابق ، وثائق منشورة عن حرب فلسطين .

– **عبد الله التل** : مصدر سابق ، ج ١ ، ص ١٩١ .

لصعوبة المنطقة ، هذا فضلاً عن عدم تدخل الجيش العراقى والذى انسحب فترك ميسرة الجيش السورى مكشوفة[١٤٧]، وقد كانت النتيجة هزيمة الجيش السورى وفقدانه الكثير من الضحايا ، وانتهى الأمر إلى أبعد من ذلك حيث استعاد اليهود منطقة « سمخ » مرة ثانية فى ٢١ مايو ١٩٤٨م[١٤٨]، وهو ما دفع الجيش السورى إلى الاحتشاد فى قطاع «جسر بنات يعقوب» ، ثم استطاع احتلال مستعمرة «كعوش» اليهودية بعد قتال دار مع اليهود[١٤٩]. وإذا كان الجيش السورى قد اكتفى بما فعله سابقًا بعد الخسائر الفادحة التى لحقت به فإنه عندما طلب لنجدة الجيش المصرى فى الفالوجا لم يتوان . حيث تم الاتفاق - فى اجتماع عقد فى الزرقا بالأردن بين سوريا والعراق والأردن إثر رسالة من وزير الحربية المصرى - على أن تقدم سوريا فوجين يحتلان مواقع فوجين عراقيين واللذين سوف يقومان مع فوج أردنى بنجدة الجيش المصرى فى الفالوجا ، وما إن وصل الفوجان السوريان إلى «درعا» حتى وصلت الأوامر الجديدة من عمان وفيها أن شرق الأردن ترفض مرور الفوجين السوريين من أراضيها[١٥٠].

يتضح مما سبق أن الجيش السورى قد خاض حربًا لم يكن قد استعد لها ، ولم يكن قادته يعلمون بميعاد هذه الحرب فقد احتفظ رجال السياسة فى سوريا بذلك القرار السرى ، ولم يذكروا شيئًا عنه لرجال الجيش وقادته ، حتى أن معظم القادة ما كانوا يعلمون أنهم سيدعون للقتال ، وما يعلمون بهذا إلا فى أواخر شهر أبريل ١٩٤٨م[١٥١]، بل إن الجيش السورى قد خاض هذه المعركة ولم يكن لديه الأسلحة الكافية ، ولعل التوبيخ الذى وجهه الرئيس القوتلى عندما زار الجبهة إثر سقوط « سمخ » فى ٢٠ مايو ١٩٤٨م للعقيد عبد الوهاب الحكيم لأنه استخدم ٤٥٠ قنبلة فى أربعة أيام ، طالبًا منه عدم الإسراف فى استخدام القنابل ، وأن يقسم هذه القنابل بحيث تكفيه ستة شهور ، فإن هذا يؤكد على سوء التسليح ، وهو ما له أثره فى الهزيمة التى لحقت بالجيش السورى فى أول معركة يخوض غمارها[١٥٢]. وفى الوقت الذى فقد فيه الجيش السورى ٢٠٠٠ جندى و ٣٧ ضابطًا كانت القيادة السياسية السورية تطالب القيادة العسكرية بأى نصر مهما كان الثمن ليكون محورًا للدعاية ، والتى كانوا فى أمس الحاجة لها لتغطية الأخطاء التى أضعفت مراكزهم فى البلاد ،

(١٤٧) **وزارة الخارجية المصرية** : مصدر سابق ، وثائق منشورة عن حرب فلسطين .
(١٤٨) **عبد الله التل** : مصدر سابق ، ج ١ ، ص ص ١٩١ - ١٩٢ .
(١٤٩) **عارف العارف** : مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ٣٦٠ .
(١٥٠) **عبد الله التل** : مصدر سابق ، ج ١ ، ص ٤١٩ .
(١٥١) **عارف العارف** : مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ٣٥٤ .
(١٥٢) **المرجع نفسه** ، ج٢ ، ص ٣٥٩.

وأضعفت كذلك ثقة الرأى العام السورى بهم ، وكان الضحية هو الجيش[١٥٣] ، والذى على الرغم من الظروف التى واجهته من حداثة التكوين وقلة العتاد - هذا فضلاً عن أن الطرق المارة بفلسطين تتجه من الشرق إلى الغرب ، وليس من الشمال إلى الجنوب - أى أن اتجاه الطرد لا يتناسب مع القوة التى تأتى من سوريا أو لبنان لدخول فلسطين[١٥٤]، إلا أن أفراده قاموا ببطولات كبيرة ، وضحى كل من ضباطه وجنوده بدمائهم فى سبيل فلسطين[١٥٥] .

إن العسكريين السوريين عندما تحدثوا عن أسباب هذه الهزيمة فإنهم قد ألقوا باللوم على القيادة السياسية ، والتى لم تقدم لهم الدعم الكافى لتحقيق النصر فى المعركة ، لذلك كان من المتوقع أن يكون لهم موقف من هذا النظام الحاكم ، والذى كان يمر بأزمة حقيقية داخل البلاد والتى كانت بحق أزمة نظام بكامل عناصره ، فعقب انتهاء الانتداب الفرنسى على سوريا استلم الحكم رجال من السياسيين القدماء الذين نشأوا فى المدرسة القديمة ، وحملوا لواء المقاومة التحررية خلال فترة الانتداب ، وقد رأى هؤلاء أنه من حقهم ، وقد استقلت البلاد نتيجة لقيادتهم للحركات التحريرية أن يتولوا هم الحكم ، ومع هذا لم يستطيعوا تطوير أفكارهم لصالح الشعب الذى منحهم ثقته ، فكانت أسمى أمنياتهم أن يظلوا فى الحكم أطول فترة ممكنة مما أدى إلى تغلب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة[١٥٦] ، ولجأوا فى الإدارة - كما يذكر المراقبون للأحداث - إلى أساليب وأفكار رجعية قوامها العائلية والمحسوبيّة، وإلى قوانين رجعية معظمها من وضع سلطة الانتداب الاستعمارية، وهى التى لم تكن لتخدم مصالح جماهير الشعب عقب الحصول على الاستقلال[١٥٧].

ونتيجة لذلك انحطت فى نظرالناس مكانة الحكام ، وأصبحت التهم بالرشوة وقضاء المنافع الخاصة تهمًا يتراشقها النواب والوزراء جزافًا ، وكانت لجان التحقيق تحقق ثم تطوى تقاريرها ، وكان النواب يهاجمون الوزارة فتتبدل الأوجه ، وقلما تتبدل الخطط والأعمال[١٥٨] ، وقد أكد حزب

---

(١٥٣) **وزارة الخارجية المصرية ( مفوضية مصر بدمشق )**: محفظة ٢١٨، ملف ٣ ، ج٥ ، تقرير رقم ٥٣ ، بتاريخ ١٩٤٨/٨/٢١م.

(١٥٤) **صلاح العقاد** : قضية فلسطين (المرحلة الحرجة ١٩٤٥م-١٩٥٦م) ، معهد الدراسات العربية ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص ٨٢ .

(١٥٥) **عبد الله التل** : مصدر سابق ، ج ١ ، ص ١٩٠ .

(١٥٦) **جورج لنشوفسكى** : مرجع سابق ، ص ٣٩٢ .

- **محمد فرج** : مرجع سابق ، ص ٥٠ .

(١٥٧) **حسن الحكيم** : خبراتى فى الحكم ، مطبعة مجلة الشريعة ، عمان ١٩٧٨م ، ص ٩٥ .

(١٥٨) **مذكرات خالد العظـــم** ، الدار المتحدة للنشر ، ثلاثة أجزاء ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٨٣م ، ج٢ ، ص١٨٠.

الشعب فى بيان له أن الإدارة كانت سيئة والجهاز الحكومى لم يكن جادًا فى مسئولياته ، والمصالح الشخصية كانت تتقدم على المصالح القومية ، وكل المحاولات لأجل الإصلاح قد ظلت حبرًا على ورق كما أنه قد وجدت هوة سحيقة بين الناس وحكوماتهم . فلم يكن لدى السوريين أى ثقة فى الجهاز الحكومى[١٥٩] . لذلك يمكن القول إن حالة الفوضى هذه ترجع إلى النظام الحاكم ، فهى - ولا ريب - كانت أزمة نظام بجميع عناصره . سواء الأحزاب القائمة أو مجلسه النيابى أو أعلى سلطة فى البلاد[١٦٠] . فالأحزاب لم يكن لها برنامج سياسى محدد يوضح مراميها وأهدافها لكى يسيروا عليها ، فالسياسة التى ساروا عليها لم تتعد إذاعة البيانات والخطب فى ظروف ومواسم معينة[١٦١] ، كما أن هذه الأحزاب كانت تعتمد بالدرجة الأولى على العلاقات الشخصية . فهى قوية أو ضعيفة بالنسبة إلى الأشخاص القائمين عليها ، ولذلك فنجاحها مرتبط بحظوظ الأشخاص القائمين عليها ارتفاعًا أو هبوطًا[١٦٢] ، وذلك لأن الأحزاب السياسية التى ظهرت قبل الاستقلال قد اعتمدت على الولاء للزعامات التقليدية القائمة على الانتماء القبلى والعشائرى والطبقى . إضافة إلى الروابط المصلحية ، مما كان له تأثيره على السلوك السياسى لأعضاء هذه التنظيمات ، وذلك فى ظل غياب الإطار التنظيمى لها ، وكذلك العقيدة السياسية التى يعتنقها أعضاؤها[١٦٣] وعلى أية حال فلقد ساد التخاصم والتناحر بين الأحزاب ، فهى تضحى بالكثير فى سبيل خصوماتها ، ويؤدى ذلك إلى تراخيها وتهاونها فى الدفاع عما يجمع بينها من المبادئ الأساسية[١٦٤] ، والغريب فى الأمر أن هذا الصراع لم يكن صراعًا حزبيًا على أسس ومبادئ هى فى صالح الحكم ، وإنما كان صراعًا شخصيًا[١٦٥] ، وبالطبع فإن مثل هذه الحزبية الضيقة من شأنها أن تولد الحقد والضغينة وسوء الظن فى نفوس الشعب ، وتباعد بينه وبين الحكومة ، كما أن التصريحات غير المسئولة من شأنها أن تضعف سلطان القانون ، وتوهن كذلك الرابطة التى تربط الشعب بحكومته[١٦٦] ، كما أنها قد أدت إلى تشتيت الجهود وإضعافها ، وإلى عدم قيام حزب سياسى قوى يتمتع فى البلاد بشعبية

(159) **La documentation Francaise:** Articles et documents, R. No. 1845, D. 29-4-1950, p.3.

(١٦٠) **غسان تويني** : مصدر سابق ، ص ٢١ .

(١٦١) **حُسن الحكيم** : مصدر سابق ، ص ص ٩٣ - ٩٤ .

(١٦٢) **عدنان الأتاسي** : أزمة الحكم فى سوريا ، دمشق ١٩٥٤م ، ص ص ٩٥ - ٩٦ .

(163) **Safouh Al-Akhrass,** op., cit., p. 120.

(١٦٤) **عدنان الأتاسي** : مصدر سابق ، ص ٩٣ .

(165) **Alford Carleton,** the Syrian coups d'état of 1949, the middle east journal, volume4, January 1950, pp. 2-3.

(١٦٦) **حسن الحكيم** : مصدر سابق ، ص ٢ .

جماهيرية، وأغلبية برلمانية ليستطيع تكوين حكومة قوية، وهو ما أدى إلى عرقلة نشاطات الحكومة، خاصة أن سوريا كانت فى بداية عهد جديد ، وكانت فى حاجة إلى من يشق لها طريق الإصلاح والتقدم ، ونتيجة لذلك كان عدم الاستقرار السياسى[١٦٧] .

ومنذ الاجتماع الأول للمجلس النيابى فى ١٧ أغسطس ١٩٤٣م كان عبارة عن كتلة واحدة تسير بتوجيه شكرى القوتلى وسعد الله الجابرى رئيس وزرائه . حيث كان الخط المعتاد هو التأييد المطلق للحكومات المتعاقبة ، ولم يقف فى صف المعارضة سوى سبعة عشر نائبًا فقط[١٦٨]، وكانت الكراهية شديدة بين النواب حيث كانت النتيجة منذ عام ١٩٤٣م هى تفريق الكلمة وحصول المنازعات والمهاترات بين النواب أنفسهم[١٦٩] ،ولم تكن تهمهم سوى مصالحهم الشخصية ، فعندما تقدم منير العجلانى نائب دمشق باقتراح إلى المجلس النيابى بزيادة مرتبات الوزراء رفض النواب الاقتراح بحجة الحرص على الاقتصاد فى النفقات ، وبعد يومين قدم منير العجلانى اقتراحًا آخر إلى المجلس لتخفيض مرتبات النواب حرصًا على الاقتصاد فى النفقات فكان مصير هذا الاقتراح الرفض أيضًا ، ولعل سبب رفض الاقتراح الأخير واضح لأنه يمس مصلحتهم الشخصية[١٧٠] .

أمام كل هذا عزى بعض الناس كثيرًا من المفاسد التى شكا منها الشعب إلى النظام النيابى نفسه، وتطلعوا إلى نظام جديد يماثل الأنظمة الديكتاتورية التى قامت لتحقيق الثورات العقائدية فى بعض البلاد الأخرى ، هذا على الرغم من أن هذه المفاسد إنما نشأت لا عن النظام النيابى . بل عن عدم تنفيذه بحذافيره[١٧١] ، فأى نظام نيابى هذا الذى يمكن الحديث عنه فى ظل نظام حاكم يتسم بالاستبداد ، ولا يحترم قواعد الحياة الدستورية ، ولا يجد مانعًا من تزييف الانتخابات ، وفى ظل أصوات انتخابية تباع وتشترى بواسطة أولئك الذين يملكون القوة المادية والسياسية[١٧٢]، ولذلك أكد أكرم الحورانى زعيم الحزب العربى الاشتراكى أن البلاد فى هذه الفترة كانت فى حاجة إلى نظام ديمقراطى حقيقى ، فالبرلمان الذى عقد بعد الاستقلال كان أعضاؤه قد انتخبوا طبقًا لقانون انتخابى كان قد أعلن بواسطة سلطة الاحتلال ، وهو الذى لم يكن ليهدف إلى تأسيس نظام برلمانى حقيقى، ولا يتوافق فى شىء مع الأمنيات الوطنية للبلاد، وبالتالى لا يمكن الحصول على نظام برلمانى حقيقى

(167) **George Haddad,** Revolutions and ,ilitary rule in the middle east: the Arab states, speller and sons publisher, New Yourk 1965, p. 188.

(١٦٨) **مذكرات خالد العظم** ، ج٢ ، ص ١٨ .

(١٦٩) **المصدر نفسه** ، ج ٢ ، ص ٢١٥ .

(١٧٠) **آخر لحظة ( ملحق آخر ساعة )** : العدد رقم ٧٤٧ بتاريخ ١٩٤٩/٢/١٦م .

(١٧١) **عدنان الأتاسى** : مصدر سابق ، ص ٧٢ .

(172) **Safouh Al-Akhrass,** op., cit., p 122.

فى ظل نظام انتخابى باطل[١٧٣]، هذا فضلاً عن أن أعضاء المجلس لم يشعروا بالمسئولية ، لأن سيف الحل لم يكن مصلتًا على رؤوسهم ، فالمجال مفتوح أمامهم للتصرف بالسلطة التى منحهم إياها الدستور وفق أهوائهم ، وقد فضلت الحكومات غالبًا إرضاء النواب على الاحتكام للأمة بشأن هذا المجلس[١٧٤] .

ولم تكن الحكومة من حزب له أغلبية برلمانية تسندها ، وإنما كان أعضاؤها من كتل تمثل الأغلبية فى المجلس ، وبالتالى لم يكن لها برنامج معين وهدف معروف ، لذلك تزعزع موقفها[١٧٥]. وعلى الرغم من الشخصية القوية التى كان يتمتع بها جميل مردم رئيس الوزراء إلا أنه لم يكن له حزب ينتمى له ليقويه ، وقد اتهم بأنه يسير فى ارتجالية وبدون تخطيط ، والدليل على ذلك قرار فصل العملة مع لبنان دون إعداد العدة لذلك الأمر ، والذى كان له أثره السيئ على سوريا ، هذا إلى جانب أن خصومه السياسيين نعتوه بأنه رجل بريطانيا الأول فى سوريا ، وأما وزراؤه ففيما عدا محسن البرازى- الذى هو عين الرئيس شكرى القوتلى الساهرة فى الحكومة- فإن البقية الباقية لا قرار لهم ولا رأى ، وإنما الرأى لجميل مردم والرئيس فقط ، والفساد كان يعم الحكومة والإدارة الحكومية ، فاستعدادات وزارة الصحة كانت هزيلة لم تمكنها من مواجهة وباء الكوليرا . هذا فضلاً عن أن وزارة الأشغال كانت تهمل المشاريع المهمة وتنفذ المشاريع الاستثنائية ، أما وزارة الحربية فكانت تسودها الفوضى وعدم المقدرة والاستعداد ، وكل وزير كان يحرص على أن تكون له جريدة تدافع عنه وعن سياسته[١٧٦] . وعلى العموم وجه النقد للحكومة من قبل بعض النواب فى المجلس النيابى السورى لاستغلالها الحكم لمصالحها الخاصة ، واعتمادها فى إدارة الحكم على أساليب وأفكار تقليدية قائمة على أساس العائلية والمحسوبية[١٧٧] ، فلقد أعطت الحكومة كل الاهتمام لخدمة مصالح واحتياجات النظام الإقطاعى الحاكم[١٧٨] ، وفى بيان لحزب الشعب ذكر أن الحزب كان قد دعى عدة مرات ليشارك فى الحكومات قبيل الانقلابات ، ولكنه كان يرفض تقلد العمل ، ولم يكن

(173) **La documentation francaise,** Articles et documents, R.No. 1664,D.30-9-1949, p.7.

(١٧٤) **عدنان الأتاسى** : مصدر سابق ، ص ص ١٠٣ - ١٠٤ .

(١٧٥) **سعد سيد إمام** : تطور نظام الحكم فى الإقليم الشمالى من الجمهورية العربية المتحدة ، جزءان ، سلسلة كتب سياسية ، العدد رقم ١٢٧ ، القاهرة د.ت ، ج٢ ، ص ١٣١ .

(١٧٦) **وزارة الخارجية المصرية ( مفوضية مصر بدمشق )** : محفظة ٢١٨ ، ملف ٣ ، ج٥ ، تقرير رقم ٣٣ بتاريخ ١٩٤٨/٦/٢٨م .

(177) **Safouh Al-Akhrass,** op. Cit., p.124.

(178) **Najid khadduri,** Constitutional Development in Syria with emphasis on the constitution of 1950, the middle east journal, volume5, spring 1950, p.149.

هذا لخوفه من المسئولية ، أو لعدم مقدرته على الحكم ، ولكن لأنه لم يكن يريد أن يصبح أداة فى يد من يضطهدون الشعب[١٧٩] .

وأما الصحافة فهى قوية بقوة سلطتها التى تكسبها فى الدول التى تعتمد على أنظمة دستورية حقيقية ، والتى تجعل منها سلطة رابعة فى الدولة ، ولكن الصحافة السورية فى هذه الفترة كانت انعكاسًا حقيقيًا للنظام القائم ، فهى متأخرة وضعيفة فى مادتها وهى ضعيفة بالأشخاص الذين كانوا يتولونها ، والصحف إخبارية ، وقل أن عالجت موضوعًا علاجًا عميقًا ، وكثير من الصحفيين كانت تنقصهم الأمانة ، وهمهم الأول مصلحتهم الشخصية لا مصلحة البلاد[١٨٠] ، وقد استغل بعض نواب المجلس النيابى مناقشة مسألة المصاريف السرية لمجلس الوزراء ، متهمين بأن هذه المصاريف تستعمل لشراء ضمائر الصحفيين ، وأنه لا يجوز توزيعها على أناس يجب أن يكون السجن مأواهم ، ووصف أحد النواب الصحف السورية بأنها صحف تبتز الأموال بالتهديد ، وقد أدى هذا الهجوم على الصحف إلى أن تصدر نقابة أصحاب الصحف قرارًا بمقاطعة المجلس النيابى ، وبعدم نشر أسماء النواب ، والاكتفاء بنتائج الجلسات . ولم يكتف الصحفيون بذلك بل نشرت الصحف سلسلة من المقالات تتهم فيها النواب بأشد التهم . مما دفع فارس الخورى رئيس المجلس النيابى إلى توجيه كتاب إلى نقابة أصحاب الصحف لكى تنتهى تلك الأزمة التى جمعت بين الصحفيين وأعضاء المجلس النيابى[١٨١] . وقد كانت هذه الأزمة مدعاة إلى الحكومة لتصدر قانونًا للصحافة بمنع التعرض للشخصيات العامة فى البلاد[١٨٢] ، وهو الذى اعتبره حسن الحكيم تقييدًا للحريات التى كفلها الدستور خشية إطلاع الشعب على المساوئ التى أصبحت الصحف الحرة تندد بها علنًا[١٨٣] .

ولم يكن الرئيس شكرى القوتلى فى إدارته للبلاد بأحسن حالاً من الأحزاب ، أو المجلس النيابى أو الحكومة ، فالرجل كان سلطة فوق السلطات ، وهو ما أكده رشدى الكخيا حينما ذكر أن الخلاف بينهم ( حزب الشعب ) وبين القوتلى هو اعتقادهم بأن القوتلى يتدخل فى كل صغيرة

---

(179) **La documentation francaise,** Articles et documents, R.No.1845,D. 29-4-1950, p. 4.

(١٨٠) وزارة الخارجية المصرية ( مفوضية مصر بدمشق ) : محفظة ٢١٨ ، ملف ٣ ، ج٥ ، تقرير رقم ٣٣ بتاريخ ١٩٤٨/٦/٢٨م .

(١٨١) آخر لحظة (ملحق آخر ساعة ) : العدد رقم ٧٤٧ بتاريخ ١٩٤٩/٢/١٦م.

(١٨٢) المصدر نفسه ، العدد رقم ٧٤٩ بتاريخ ١٩٤٩/٣/٢م .

(١٨٣) حسن الحكيم : مصدر سابق ، ص ٩٥ .

وكبيرة فى البلاد[١٨٤]، وقد أيده فى ذلك عادل العظمة ، والذى على أثر دعوته بضرورة الوحدة السورية العراقية دون النظر إلى الغضب المصرى أو السعودى دعاه الرئيس القوتلى للاجتماع به ، وليوضح له أنه على الوزراء أن يتركوا أمر بحث السياسة الخارجية فيما بينهم ، وأن يبحثوها معه ، هذا مع تركه السياسة الداخلية لهم ، والتى أكد عادل العظمة أنه لم يكن ليتركها لهم[١٨٥] . فقد كان الرجل يتدخل فى كل صغيرة وكبيرة من شئون الحكم ، فهو يستدعى رؤساء الدوائر والموظفين ويناقشهم ويوجههم دون علم وزرائهم ، ويتدخل فى تعيين الموظفين ، فلقد مثل سلطة تنفيذية بجانب الحكومة ، ولم يقتصر الأمر على السلطة التنفيذية . بل تعداه للسلطة التشريعية ، فلقد كان فى المجلس خمسون نائبًا ينعتون أنفسهم بالمستقلين ، وكثير من الناس كانوا يسمونهم بنواب الرئيس. لأنهم لا يأتمرون إلا بأمره ولا يعملون إلا بإرادته[١٨٦] ، وحزب الشعب قد أكد على أن الرئيس القوتلى يعتبر مجلس النواب آلة فى يده فهو يسل الثقة منه متى أراد[١٨٧] . أما الوزراء فكان استمرار بقائهم فى الحكم مرهـونًا بتوافق رأيهـم مع رأى الرئيس القوتلى . فإذا حاد أحدهم عنه أو عمـل بما لا يتفق مع الرئيس خلع من الكرسى بشتى الوسائل[١٨٨] .

ولقد كانت مسألة تعديل الفقرة رقم ٨٦ من الدستور والمتعلقة بانتخاب رئيس الجمهورية ، والتى تمنع تجديد انتخاب رئيس الجمهورية مرة ثانية هى الشغل الشاغل للمجلس النيابى ، والتى لاقت معارضة قوية . حيث اعتبر ذلك لمصلحة شخصية ، وهى إمكانية تجديد انتخاب رئيس الجمهورية مرة ثانية[١٨٩] . وقد كانت هذه بغية الحزب الوطنى ، والذى اضطر بقيادة لطفى الحفار إلى مسايرة حكومة جميل مردم على الرغم من أن الأخير كان يحارب الحزب ، وذلك لكى يتسنى لهم تعديل الدستور لإعادة انتخاب القوتلى[١٩٠] . وقد عمت المظاهرات جميع أنحاء البلاد تطالب بعدم انتخاب القوتلى رئيسًا للجمهورية مرة ثانية ، إلا أن النظام الحاكم واجه هذه المظاهرات بأعمال القمع والإرهاب حتى تسنى لهم تعديل الدسـتور ، وإعادة انتخاب الرجل فى ١٨ أبريل

(١٨٤) **مذكرات طه الهاشمى (١٩٤٢م-١٩٥٥م)** ، تحقيق خلدون ساطع الحصرى ، جزءان ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٧٨م، ج٢ ، ص ٢١٦ .

(١٨٥) **المصدر نفسه** ، ج ٢ ، ص ٢٦٧ .

(١٨٦) **وزارة الخارجية المصرية ( مفوضية مصر بدمشق )** : محفظة ٢١٨ ، ملف ٣ ، ج ٥ ، تقرير رقم ٣٣ بتاريخ ١٩٤٨/٦/٢٨م .

(١٨٧) **مذكرات طه الهاشمى** ، ج ٢ ، ص ٢٦١ .

(١٨٨) **مذكرات خالد العظم** ، ج٢ ، ص ١٨١ .

(189) **Safouh Al-Akhrass,** op., cit., 125.

(١٩٠) **وزارة الخارجية المصرية ( مفوضية مصر بدمشق )** : محفظة ٢١٨ ، ملف ٣ ، ج ٥ ، تقرير رقم ٣٣ بتاريخ ١٩٤٨/٦/٢٨م .

١٩٤٨م[١٩١] ، رغم المعارضة القوية من سعد الله الجابرى أحد أعضاء حزب الكتلة الوطنية لمخالفة ذلك للدستور[١٩٢] ، كما أن أعضاء حزب الشعب - ونظرًا لاعتراضهم على هذا التعديل الجزئى - رفضوا حضور جلسة المجلس النيابى التى كان الرئيس القوتلى سيقوم بحلف اليمين الدستورية بها بمناسبة انتخابه للرياسة للمرة الثانية ، حيث كان هذا التخلف مدعاة لهياج الرئيس القوتلى أمام النواب بالمجلس النيابى ، وإن كانت الحكومة بقيادة جميل مردم قد وافقت على تعديل الدستور لأجل القوتلى فإن العلاقة بين الرجلين لم تكن جيدة . حيث كان يسودها عدم الانسجام ، هذا فضلاً عن احتضان كل منهما لأنصاره غير أنصار الآخر يعتمد عليهم فى الدعاية له وتأييد مركزه ، فالعلاقة بين الرجلين كان يشوبها الحذر لخشية الرجلين من بعضهما[١٩٣] .

هكذا كانت حالة السلطات فى سوريا ، أما الشعب السورى فقد وجد أن حكومته لم تحقق الآمال التى كان يرجوها رغم تحقيق الاستقلال ، فقد فشلت فى تحقيق وحدة العالم العربى التى يتمناها السوريون ، كما فشلت فى مجال الحرب الفلسطينية ، وهو ما أدى إلى إنشاء دولة إسرائيل[١٩٤] ، حيث أثارت مأساة فلسطين فى نفس الشعب السورى شعورًا بخيبة الأمل ، وهو ما أدى إلى استياء وسخط شديدين ، وذلك بعد أن رأى السوريون تمزيق وحدة سوريا الطبيعية والتى ظلوا نصف قرن أو يزيد يكافحون من أجل وحدتها كجزء من العالم العربى[١٩٥] ، وزاد على ذلك الموقف الاقتصاد السيئ الذى ساد فى سوريا خلال عام ١٩٤٨م وخاصة فى أواخره ، فقد ارتفعت الأسعار بشكل كبير ، ولم تظهر أى بوادر على عودتها لمستواها الطبيعى ، وهو ما خلق حالة من الهياج الشعبى[١٩٦] . التى أدت إلى استقالة وزارة جميل مردم فى ١٢ أغسطس ١٩٤٨ ، والغريب أنه كلف مرة أخرى لتأليف الوزارة الجديدة ، والتى اشترك فيها ثلاثة من أعضاء الحزب الوطنى هم لطفى الحفار وصبرى العسلى وميخائيل ليان[١٩٧] ، وقد كان اشتراك الحزب الوطنى فى الوزارة على أساس أن يكون تأليفها من شخصيات جديدة ذات روح شابة غير الشخصيات القديمة التى أثبتت

---

(191) **Safouh Al-Akhrass.**, op., cit., 125.

(١٩٢) **صلاح العقاد** : المشرق العربى المعاصر ( ١٩٤٥م - ١٩٥٨م) ، معهد البحوث والدراسات العربية ، مطبعة الرسالة ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ٨٩ .

(١٩٣) **وزارة الخارجية المصرية ( مفوضية مصر بدمشق )** : محفظة ٢١٨ ، ملف ٣ ، ج ٥ ، تقرير رقم ٥١ بتاريخ ١٩٤٨/٨/١٨م .

(194) **Alford carleton,** op., cit., p. 3.

(١٩٥) **محمد فرج** : مرجع سابق ، ص ٤٥ .

(196) **Nicola Ziadeh,** Syria and Lebanon, crnest benn limited, London (N.D.), p.99.

(١٩٧) **وزارة الخارجية المصرية ( مفوضية مصر بدمشق )** : محفظة ٢١٨ ، ملف ٣ ، ج ٥ ، تقرير رقم ٥٧ بتاريخ ١٩٤٨/٨/٢٥م .

عدم كفايتها ، هذا بالإضافة إلى الرغبة فى تغيير سياسة الوزارة الماضية ، ولكنه لم ينجح فى ذلك فآثر نوابه الاستقالة حيث تقدم أعضاء الحزب الثلاثة باستقالتهم فى ٨ نوفمبر ١٩٤٨م[١٩٨] ، ولم يكن بعد ذلك أمام الوزارة سوى تقديم استقالتها فى ٣ ديسمبر ١٩٤٨م ، خاصة بعد حالة الهياج الشعبى التى اجتاحت سوريا بمناسبة الذكرى الأولى لتقسيم فلسطين فى ٣٠ نوفمبر ١٩٤٨م[١٩٩] .

فلقد خرجت الجماهير فى مظاهرات بدمشق ومعظم المدن السورية مطالبة باستمرار القتال لإنقاذ فلسطين وبقائها عربية ، وبالمطالبة بإعداد البلاد إعدادًا كاملاً فى مختلف نواحى الحياة تحقيقًا لهذا الغرض ، كما علت الهتافات بسقوط الوزارة وبسقوط الجمهورية ، وقد اعتدى المتظاهرون على محل لبيع السيارات يملكه وزير الدفاع أثناء الحرب أحمد الشراباتى بسبب اتهامه بالخيانة الكبرى. كما أبدى المتظاهرون تذمرهم من حالة البلاد وعدم رضاهم عن تصرفات الحكومة ، والتى أدت إلى سوء الأوضاع فى البلاد ، فقد أشيع عن نية الحكومة على تخفيض مرتبات الموظفين ورفع أسعار المواد الغذائية ، هذا إلى جانب اختفاء المتطلبات الضرورية للحياة[٢٠٠]. وتطورت هذه المظاهرات للعنف الشديد . حيث وقعت مصادمات بين المتظاهرين ورجال الأمن . فأدت إلى سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى ، ومع مطالبة الجماهير بضرورة إقالة الحكومة لم يجد جميل مردم سوى تقديم استقالة حكومته فى ٣ ديسمبر ١٩٤٨م ، ونظرًا لأن السخط كان عامًا لم تشفع استقالة حكومة جمل مردم للنظام الحاكم ، حيث استمرت المظاهرات لأنها كانت ضد النظام الحاكم بجميع عناصره[٢٠١] ، وقد علق غسان تويني على ذلك بقوله : « إن هذه الأحداث تدل على عدم اطمئنان هذه الأمة إلى النظام الحاكم ، والتى تعمد للخروج عليه كلما أثيرت قضية حيوية ، وكلما عرضت مناسبة من المناسبات التى تمت إلى جوهر النظام الحاكم بصلة[٢٠٢]. ونتيجة لاستمرار المظاهرات وعدم استطاعة قوات الدرك إسكاتها صدرت الأوامر إلى الجيش السورى لتسلم مهام المحافظة على الأمن بالبلاد[٢٠٣] ، فإذا بحسنى الزعيم رئيس الأركان يصدر أوامره إلى قطاعات الجيش بالنزول إلى العاصمة ، وأن تكون مسئولة عن النظام العام فى البلاد ، وذلك اعتبارًا من الساعة السادسة من

---

(١٩٨) **وزارة الخارجية المصرية ( مفوضية مصر بدمشق )** : محفظة ٢١٨ ، ملف ٣ ، ج٥ ، تقرير رقم ٨٠ بتاريخ ١٩٤٨/١١/٦م .

(١٩٩) **بشير العوف** : الانقلاب السورى ، مكتبة حسين النورى ، دمشق ١٩٤٩م ، ص ٩ .

(٢٠٠) **وزارة الخارجية المصرية ( مفوضية مصر بدمشق )** : محفظة ٢١٨ ، ملف ٣ ، ج ٥ ، تقرير بتاريخ ١٩٤٨/١٢/١م.

(٢٠١) **بشير العوف** : مصدر سابق ، ص ١٠ .

(٢٠٢) **غسان تويني** : مصدر سابق ، ص ١٦ .

(٢٠٣) **ناصر الدين النشاشيبى** : ماذا جرى فى الشرق الأوسط ؟ المكتب التجارى ، بيروت ١٩٦١ ، ص ٥٥ .

صباح يوم الجمعة الموافق ٣ ديسمبر ١٩٤٨م[٢٠٤] ، وأصدر بلاغًا للشعب السورى أوضح فيه أن الجيش قد استلم مهام الأمن بالبلاد وبالتنبيه بعدم التجمع ، مع حظر حمل السلاح . وقد استجاب السوريون لذلك البلاغ[٢٠٥] والحقيقة أن منح الجيش صلاحيات الحفاظ على الأمن بالبلاد لم يكن محمودًا من قبل البعض فى سوريا ، ففيصل العسلى اعتبر تدخل الجيش بالحياة المدنية أمرًا فى منتهى الخطورة ، وأرسل مذكرة إلى رئيس الجمهورية بذلك ، مطالبًا بسحب الجيش فورًا ، ولكن لم يستمع إليه أحد . كما تقدمت المعارضة باستجواب للحكومة فى المجلس النيابى عن هذا الأمر ، محذرين من تدخل الجيش بالحياة المدنية ، وقد خاطب فيصل العسلى النواب بقوله : « ستكونون أنتم موضعًا للتعذيب الجسدى بالسجون العسكرية ، وستصاب البلاد فى غدها بآلام ومآسٍ وفوضى وكوارث لا نهاية لها »[٢٠٦] .

وبالفعل فإن هذا التدخل قد جعل الجيش ولأول مرة يحس بطعم السُلطة ، وأصبح لضباطه الرأى الأول فى سياسة البلاد . كما أن هذه الأحداث قد أيقظت لدى حسنى الزعيم الشعور بالحاجة إلى قيادة قوية تمسك زمام الحكم فى البلاد ، حيث تأكد له قدرته على ذلك . فمادام قد استطاع أن يفرض الأمن والنظام ، وأصبح بيده مفتاح أمن البلاد واستقرارها ، وكانت هذه الأحداث قد ارتبطت بزيارته لمختلف أنحاء البلاد من أجل إعادة النظام والثقة بالجهاز الحاكم ، لهذا كله تبلورت لديه فكرة الاستيلاء على الحكم[٢٠٧] ، وقد ساعد النظام الحاكم نفسه فى تدشين هذه الفكرة ، فلم يكن تشكيل خالد العظم لحكومة من خارج المجلس النيابى فى ١٦ ديسمبر ١٩٤٨م لينهى حالة الفوضى . فقد لاقت هذه الوزارة الاستنكار من الأحزاب ، خاصة حزب البعث ، الذى اعتبرها – فى بيان له صدر فى ١٧ ديسمبر ١٩٤٨م – وزارة موظفين وأدوات منفذة لأهل الحكم تساعدهم على الاستمرار فى خرق الدستور ، وإخضاع الشعب للضغط والإرهاب وإفساد الضمائر ، وطالب بضرورة تشكيل حكومة نزيهة تحاكم المسئولين من أعضاء الحكومة المستقبلية ، وتحل المجلس النيابى لينتخب الشعب ممثليه بصورة صادقة[٢٠٨] .

---

(٢٠٤) **مجهول المؤلف** : الأحزاب السياسية فى سوريا ، منشورات دار الرواد ، دمشق د. ت ، ص ٥٥ .

(٢٠٥) **بشير العوف** : مصدر سابق ، ص ١١ .

(٢٠٦) **مجهول المؤلف** : مصدر سابق ، ص ص ٥٥– ٥٦ .

(207) **Alford Carleton,** op., cit., p3.

(٢٠٨) **حزب البعث** : نضال البعث ( وثائق حزب البعث ) ، أربعة أجزاء ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٦٣م ، ص ص ٢٧٧ – ٢٧٨ .

وقد حاول خالد العظم علاج مشاكل البلاد وخاصة الاقتصادية . إلا أنه لم ينجح فى ذلك ، وهو ما أدى إلى زيادة الأمر سوءًا ، وليصبح الجهاز الحاكم جاهزًا للسقوط بعد أن فقد شرعيته فى نظر الجماهير والمؤسسة العسكرية كذلك بعد أن تحققت معظم العوامل التى ساقها علماء السياسة ، والتى تؤدى إلى تدخل الجيش بأى مجتمع من المجتمعات. فعندما نطبق هذه العوامل على المجتمع السورى ومؤسسته العسكرية يتضح لنا أن سوريا فى هذه الفترة كانت مقبلة على حدث جلل لا محالة ، وسيكون بطله الجيش السورى ، فلقد ساءت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بصورة جعلت الجميع يشكون هذا الوضع ، فعلى حد قول أديب نصور فى مقال له بعنوان « الحكم القوى» بجريدة ألف باء فى ٢٤ نوفمبر ١٩٤٨م :« لا أكاد أجد فى هذه الدولة مواطنًا واحدًا راضيًا أو مرضيًا . كل من تلقاه يشكو . الوزير يشكو ، والزعيم يعتب ، والنائب يلوم وأستاذ الجامعة ينتقد ورجل الشارع يتهم »[٢٠٩] ، وأما « كيللى » الوزير الأمريكى المفوض بدمشق فقد قال : « إن الوضع قبل الانقلاب الأول وصل إلى حالة من التدهور والفوضى لم يبق معها أى احترام لقانون أو خضوع لنظام ، وإن إعادة الأمور إلى نصابها ضرورة لابد منها وبأى ثمن كان »[٢١٠] .

والحقيقة أن المواطن السورى كان قد تحمل قبل الاستقلال الأعباء كاملة . لأنه فى هذه الفترة كان يسعى إلى تحقيق هدف وطنى وهو طرد المستعمر ، ولما تحقق له ذلك أمل أن تحاول حكومته تلبية مدخلاته الرئيسية للحياة ، ولكن السلطة الحاكمة لم يكن يهمها ذلك ، وكل الذى كانت تسعى إليه هو خدمة طبقتها الإقطاعية ، مع تثبيت دعائم حكمها حتى لو كان عن طريق القوة وفرض الخوف والقلق على الجماهير ، متناسيًا ذلك النظام أن القوة الحقيقة لأى نظام حاكم هى ملايين الشعب الذين بأيديهم منحه الشرعية ، وبأيديهم أيضًا سحب هذه الشرعية منه حينما يفقد النظام مصداقيته لديهم ، بيد أن السلطة الحاكمة لم تقم لهذا المواطن وزنًا ، معتقدين أن جموع الشعب التى قبلت العيش فى ظل ظروف الاستعمار قد تتكيف مع نفس هذه الظروف أثناء عهدهم الحاكم ، ففقدت بذلك تأييد هذه الجموع ، وأصبح الأمر استغلال كل فرصة للخروج على الجهاز الحاكم بعد أن فقد شرعيته من وجهة نظرهم .

وإذا ما وضعنا فى الاعتبار أن النجاح فى حكم المجتمع السورى لا يكون إلا بالتوفيق بين فئاته وعشائره ، وذلك لأن هذا المجتمع يعتمد فى كثير منه على العشائرية والطائفية ، فإن النظام الحاكم بقيادة القوتلى كان قد فشل فى حكم هذا المجتمع بعد أن ركز هذه الصفة فى المجتمع ، فسوء سياسة

---

(٢٠٩) **أديب نصور** : مصدر سابق ، ص ١٥.

(٢١٠) **مايلز كوبلاند** : لعبة الأمم ، ترجمة مروان خير ، بيروت (د.ت) ، ص ٧٤ .

الحكومة أدى إلى تقسيم الدروز إلى « طرشان » و « شعبية » وهو ما نتج عنه تناحر شديد بين الفريقين ، وقد أدى هذا إلى عداء شديد بين الحكومة والدروز . خاصة أن سلطان الأطرش - وهو الزعيم الدرزى المعروف كانت له أطماعه ، وأما محسن البرازى فقد استغل هزيمة عام ١٩٤٨م فى فلسطين ليكسب لبنى جنسه من الأكراد منصب رئيس الأركان . حيث أوعز إلى الرئيس القوتلى لكى يعين حسنى الزعيم فى هذا المنصب ، والذى استغل المنصب أسوأ استغلال فبدأ يكون لواءً كرديًا وآخر شركسيًا وثالثًا آشوريًا ، والقصد من ذلك تقوية الأقليات ، وهو ما أدى إلى حالة من التذمر بين الضباط العرب[٢١١] . كل هذا كان يعنى أن البلاد كانت فى حاجة إلى حكومة الرجل القوى فى هذا الوقت لكى يخرج البلاد من حالة التفتت الطائفى والعشائرى .

وأما الجيش السورى فمثله مثل بقية الجيوش يتميز بكونه نسقًا مميزًا فى المجتمع له سماته الخاصة كالنظام والانضباط ، هذا على الرغم من حالة التذمر التى سادت نتيجة لتكوين ألوية للأقليات بالجيش ، فلم يكن هذا ليؤثر على التماسك الداخلى للجيش ووحدة هدفه ، خاصة بعد تلك الهزيمة فى فلسطين عام ١٩٤٨م ، والتى أدت إلى إيقاظ الوعى السياسى لدى العسكريين السوريين الذين وجدوا أن السياسيين يرغبون فى تحميلهم أسباب الهزيمة ، فقد كانت بحق نقطة الانعطاف للضباط السوريين الذين اعتبروا أن الهزيمة ما كانت لتحدث لولا إهمال زعماء السياسة ، فالتوصل إلى تضامن عربى أكبر لم يكن أمرًا متعذرًا ، كما كان ممكنًا ابتياع المزيد من السلاح أو انتزاعه من الفرنسيين قبل رحيلهم عام ١٩٤٦م لسد نقص السلاح الذى كان يعانى منه الجيش السورى فى الحرب ، إن ضحايا سوء الإدارة وهم الضباط الشبان قد أصبحوا يرون فى أنفسهم الأبطال الوحيدين لتحقيق أمن البلاد بحمايتها من الأعداء على الحدود ، وكذلك حمايتها من عجز زمرة السياسيين الفاسدين بالداخل[٢١٢] .

ولقد ساعدهم فى ذلك ، التناحر السياسى الذى ساد بين جميع أطراف اللعبة السياسية فى البلاد ، وهو ما أدى إلى تهديد الاستقرار الداخلى ، هذا فى الوقت الذى كان فيه العدو واقفًا على الأبواب ، وهو ما يتطلب التوحد والتماسك من أجل هدف قومى ، كل هذا أدى إلى نقمة الشعب على هذا النظام . فخرج فى مظاهرات صاخبة مع أول ذكرى لتقسيم فلسطين مع نهاية شهر نوفمبر

---

(٢١١) **وزارة الخارجية المصرية ( مفوضية مصر بدمشق )** : محفظة ٢١٨ ، ملف ٣ ، ج ٥ ، تقرير رقم ٥٣ بتاريخ ١٩٤٨/٨/٢١.

(٢١٢) **باتريك سيل** : الصراع على سوريا ( ١٩٤٥م-١٩٥٨م) ، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة ، دار طلاس، دمشق ١٩٨٣م، ص ٥٥ .

١٩٤٨م ، مطالبين باستمرار القتال من أجل فلسطين ، فضلاً عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة التى كانت تمر بها البلاد ، وبالتالى يمكن القول إن النظام الحاكم فقد شرعيته لدى الجماهير فكان مرشحًا للسقوط غير مأسوف عليه ، وقد عجل النظام الحاكم نفسه بهذا عندما هرول السياسيون إلى الثكنات العسكرية طالبين العون من الجيش ضد من هم فى الأصل سبب لشرعية حكمهم فى البلاد – وهم جماهير الشعب – بحجة حفظ الأمن ، وهنا أتيحت الفرصة للعسكريين لكى يؤدوا مهمة غير التى طبعوا عليها ، خاصة بعدما ترسخ فى ذهنهم بأنه بينما يسعون هم إلى الوحدة والتماسك الداخلى يسعى السياسيون إلى التناحر والفرقة . لذلك أصبحت مهمتهم ليست الدفاع عن البلاد ضد أعداء الخارج فقط ، ولكن أيضًا ضد أعداء الداخل ، فأصبح النظام الحاكم بذلك موضع تآمرهم ، والذى كان فى أشد صوره وهى صورة الانقلاب العسكرى .

# الفصل الأول

## عام الانقلابات فى سوريا ١٩٤٩م

- انقلاب حسنى الزعيم ـ مارس ١٩٤٩م .
- انقلاب سامى الحناوى ـ أغسطس ١٩٤٩م .
- انقلاب أديب الشيشكلى ـ ديسمبر ١٩٤٩م .
- الشيشكلى والحكم العسكرى المباشر ( انقلاب نوفمبر ١٩٥١م )

يرجع انتماء بعض الضباط السوريين إلى الطبقات العليا والأسر الغنية . حيث كانوا ينضمون إلى مدرسة دمشق العسكرية ، والبعض منهم كان يذهب فى بعثات عسكرية إلى فرنسا لكى يتشربوا الطابع العسكرى الفرنسى[١] ، إلا أن غالبية الضباط - وكغيرهم من ضباط المنطقة العربية - كانوا يأتون من الطبقة الوسطى ، وكان بعضهم يأتى من الطبقة الفقيرة أيضًا[٢] ، ويرجع هذا فى كثير منه إلى أن غالبية طبقة ملاك الأراضى والبرجوازيين كانت تحتقر العسكرية كمهنة ، ولم تكن الكلية العسكرية تعنى لهم سوى مكان يتجمع فيه الكسالى والمتأخرون دراسيًا[٣] ، هذا فضلاً عن أن السياسة الفرنسية بتشجيعها الأقليات على الالتحاق بالجيش أدت إلى أن يقوم أفراد الأقليات كالدروز والعلويين مثلاً عند توليهم المناصب القيادية بالجيش بتبنى أقربائهم وأبناء طوائفهم ومساعدتهم على الترقى[٤] ، كما أن الفقراء من أبناء الفلاحين الذين كانوا يعدون أنفسهم لتكملة دراستهم ، ولم يستطيعوا الالتحاق بالجامعة كانوا يعتبرون الالتحاق بالكلية الحربية بحمص بداية طبيعية على طريق تحقيق مستوى اجتماعى أفضل[٥] ، وقد ساعد على هذا الإقبال من جانب هذه الفئات أن الكلية كانت مجانًا ، ويحصل الطالب فيها على الملابس وعشرين علبة سجائر وعشرين ليرة سورية كمصروف شهرى ، وقد أكد الضابط أحمد عبد الكريم - الذى أصبح وزيرًا فى عهد الوحدة المصرية السورية ١٩٥٨م : ١٩٦١م - على ذلك بقوله : « لو كانت المصاريف جنيهًا واحدًا ما دخلت الكلية الحربية و ٩٠ فى المائة من طلبة الكلية كانوا مثلى أيضًا »[٦] .

وبالفعل كان العديد من الضباط ينتمون إلى أسر فقيرة جدًا ، كاللواء محمد عمران الذى كان أبوه فلاحًا فقيرًا باع بقرته لكى ينفق على تعليم ابنه ، أما أمين الحافظ - الذى تولى رئاسة الجمهورية السورية فى فترة من الفترات- فقد كان من أسرة فقيرة بحلب، وقد كان والدا جاسم علوان من فقراء الناس بـ « دير الزور» طردا من منزلهما عندما كان طفلاً ، وكان عليه أن يعول نفسه[٧] ، وعلىأية

---

(1) **Bernard vernier,** Armée et politique au moyen orient, pp.118-119.

(2) **Sydny Fisher,** op., cit., p 172.

- **Majid khadurri,** the role of the military in middle east, p. 517.

(٣) **باتريك سيل** : مرجع سابق ، ص ٦١ .

(٤) **أليعازر بعيرى** : مرجع سابق ، ص ص ٣٣٦ - ٣٣٧ .

(5) **Gordon Torrey,** op., cit., p. 45.

(٦) **أحمد حمروش** : مرجع سابق ، ج ٣ ، ص ٣٦ .

(٧) **أليعازر بعيرى** : مرجع سابق ، ص ٣٣٩ .

حال فقد كان انحدار غالبية الضباط السوريين من الطبقة الوسطى عاملاً قويًا لكى تأخذ معتقداتهم الاجتماعية والسياسية طابعًا واضحًا ومحددًا وهو الدفاع عن الفئات الاجتماعية المهضومة حقوقها ، وهى التى كانت تستغل من الطبقة العليا . حيث إنهم كانوا يدافعون عن الطبقة التى يقعون تحت تأثيرها ، وقد كانت وسيلتهم فى ذلك هى الانقلاب العسكرى على السلطة الحاكمة[٨].

## انقلاب حسنى الزعيم ( ٣٠ مارس ١٩٤٩م) :

فقدت السلطة الحاكمة مصداقيتها لدى الجماهير السورية بعد أن فشلت فى تلبية متطلباتها الرئيسية . هذا فى الوقت الذى تجمعت فيه الدوافع لدى العسكريين للانقلاب على هذه السلطة ، وقد كانت هزيمة فلسطين فى عام ١٩٤٨م من أهم هذه الدوافع ، حيث كان وقع هذه الهزيمة شديدًا على السوريين بصفة عامة ، وعلى أفراد الجيش السورى بصفة خاصة ، والتى حاولت حكومة جميل مردم أن تلقى بمسئوليتها على سوء القيادة العسكرية فاستقال وزير الدفاع أحمد الشراباتى لفقدان الثقة فيه ، واتهامه بالخيانة العظمى . خاصة بعد ما أشيع عن علاقاته التجارية مع اليهود[٩]، وبخلو منصب وزير الدفاع ضم رئيس الوزراء جميل مردم شئون الوزارة إلى اختصاصاته[١٠] ، كما تمت إقالة رئيس الأركان عبد الله عطفة ليحل محله حسنى الزعيم بعد أن زكاه محسن البرازى لدى الرئيس شكرى القوتلى[١١] . وإن كانت الحكومة قد عمدت إلى تحسين حالة الجيش ، ورتبت ميزانية للدفاع تحت ضغط الوطنيين[١٢]، إلا أن كثيرًا من السياسيين- وعلى رأسهم فيصل العسلى- قد ألقى بمسئولية الهزيمة فى الحرب على الجيش ، والذى طالب بضرورة محاكمة عدد من قياداته[١٣] .

أما القيادة العسكرية فقد اعتبرت أن الفشل إنما كان نتيجة مباشرة لضعف الحكومة وغرقها فى الفساد وإهمال الجيش ، فحسنى الزعيم ألقى التهمة على الحكومة حينما أكد أن الجيش السورى

---

(8) **George Haddad,** op., cit., pp. 194.

(٩) **وزارة الخارجية المصرية ( مفوضية مصر بدمشق )** : محفظة ٢١٨ ، ملف ٣ ، ج٥ ، تقرير رقم ١٩ بتاريخ ١٩٤٨/٥/٢٥م.

(١٠) **صلاح العقاد** : المشرق العربى المعاصر ، ص ٩٠ .

(١١) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٨ ، ملف ٣ ، ج٥ ، تقرير رقم ٥٣ بتاريخ ١٩٤٨/٨/٢١م.

(12) **Bernard vernier,** op., cit., p. 119.

(13) **Safouh Al-ajrass,** op., cit., pp. 126.

كان حديث العهد بتكوينه، ولم يتدرب التدريب الكافى ، وكان إلى جانب ذلك سيئ التسليح[١٤] ، وقد أرجع هذا إلى أن الحكومة السورية لم تقدم الدعم الكافى للجيش، ولم تعده إعدادًا جيدًا لدخول الحرب[١٥] ، وقد أكد ذلك حزب البعث فى بيان له عقب الانقلاب الأول معتبرًا أن نهاية الحكم السابق كانت نتيجة طبيعية لإهماله الجيش عدة البلاد وأمنها[١٦] ، أما أديب الشيشكلى فقد اعتبر الكارثة جريمة مجرمة ذهب ضحيتها وتحمل وزرها العسكريون العرب ظلمًا وبهتانًا ، وهو ما يقع على عاتق الحكومة[١٧] . وقد ذهب أكرم الحورانى إلى أبعد من ذلك حينما ذكر بأن الفشل فى حرب فلسطين قد أثار الأخطار العديدة التى حدثت بواسطة تهاون الحكام ، فلقد كانت الكارثة علامة الضعف والخمول والفساد الحكومى ، وتأخر النظام الاجتماعى والاقتصادى . بحيث لم يكن بالإمكان أن يلبى آمال الشعب فى التطور والتقدم وأمنياته فى مستوى اجتماعى أفضل ، ولم يتماش مع حالة الشعب الجديدة كشعب مستقل[١٨] ويعلق جورج لنشوفسكى على الهزيمة بقوله : « كان من الممكن أن يمتد حكم القوتلى إلى أمد غير محدود لو لم تنشأ قضية فلسطين . فقد نجم عن سوء تدبير الحرب الفلسطينية التى وقعت استياء لدى العسكريين السوريين[١٩] ويعتبر العماد مصطفى طلاس أن الهزيمة فى فلسطين كانت القشة التى قصمت ظهر البعير بعد أن ساءت أوضاع البلاد ، وسادت جميع أنواع الفساد ، وأصبح هم الحكام هو المحافظة على مراكزهم دون النظر إلى مصالح الشعب الذى أولاهم ثقته ، وبالتالى كانت حرب فلسطين حافزًا قويًا لإسقاط القيادات السياسية ، وذلك لعجز هذه القيادات عن مواجهة التحديات الداخلية والخارجية التى كانت تواجهها[٢٠] .

---

(١٤) **محمد مهدى كبه** : مذكراتى فى صميم الأحداث ( ١٩١٨ - ١٩٥٨م) دار الطليعة ، بيروت ١٩٦٥م، ص ٢٨٤.

(15) **M.A.E.F. (L.F. : a Damas)** serie Y., dossier 2A., volume 36, p. 275, R.No. 297, D. 2-4-1949.
- **(M.A.E.F.),** ministre des affaires étranger Français.
- **(L.F.),** Légation de France

(١٦) **وثائق حزب البعث** ، ج ١ ، ص ٨٧ .

(17) **La documentation Française,** Bulletin Quotidien, R.No.2053, p.11-12-1949, p.4.
- **أديب الشيشكلى** : يوم التحرير القومى ( خطاب العقيد الشيشكلى فى ذكرى الثالث من كانون أول ) ، دمشق د.ت ، ص ٨٠ .

(18) **La documentation Française,** Articles et documents, R.No. 1664, D.30-9-1949, p.p. 7-8.

(١٩) **جورج لنشوفسكى** : مرجع سابق ، ص ٣٩٣ .

(٢٠) **مصطفى طلاس** : مرآة حياتى ١٩٤٨ - ١٩٥٨ ، دار طلاس ، الطبعة الثانية ، دمشق ١٩٩١م ، ص ص ١٢٢ - ١٢٣ .

وإذا ما كان جورج حداد يعتبر أن حرب فلسطين كأى حرب فاشلة قد تؤدى إلى الاستياء الشعبى ، وهذا يؤدى بدوره إلى الفوضى والإخلال بالأمن ، ومع اعتماد السلطات المدنية على القوة العسكرية لقمع الشغب والفوضى ، فإن هذا سيؤدى عندما تستطيع القيادات العسكرية المحافظة على الأمن والنظام إلى أن تتبلور لدى العسكريين فكرة الاستيلاء على الحكم ، إلا أنه لا يستطيع إلا أن يقر بأن تعرض الضباط السوريين كأى ضباط تحت ظروف مشابهة للنقد لمدى فعاليتهم فى الحرب مما يجرح غرورهم وكبرياءهم ، فإن هذا سوف يؤدى إلى البحث عن كبش فداء لهذا الفشل[٢١] ، لذلك كان من حق الجيش السورى أن يثور ويتمرد ، وينسف الجهاز الحاكم الذى عده سببًا قويًا فى الهزيمة[٢٢] .

ويعتبر الهجوم على الجيش بالمجلس النيابى ومن قبل الحكومة من دوافع الجيش المهمة للانقلاب على الجهاز الحاكم ، وقد كانت بداية الهجوم على الجيش عندما وجهت انتقادات عنيفة من قبل النائب فيصل العسلى بجلسة المجلس النيابى المنعقدة فى ١٨ ديسمبر ١٩٤٨م حول نزول الجيش إلى الشارع ، وقيامه بإعلان الأحكام العرفية ، وقد أعقب ذلك إلقاء قنبلة على دار فيصل العسلى ، والذى ألقى بالتهمة على الجيش عند مناقشة هذا الموضوع بمجلس النواب فى جلسة ١٩ يناير ١٩٤٩م مدعيًا أن هذا الأمر له علاقة باستجوابه الذى كان قد قدمه من قبل إلى المجلس النيابى عن الجيش[٢٣] ، وقد تحدث العديد من النواب فى هذا الأمر كأكرم الحورانى الذى اعتبر أن هذا الحدث غير بعيد عن سلسلة من الحوادث الأخرى التى ستحرق من يشعلها ، أما رشدى الكخيا فأكد أنه من أكبر الأخطاء الزج بالجيش فى السياسة ، وقد عقب رئيس الوزراء خالد العظم منزهًا الجيش عن إقحامه فى مثل هذه الأمور ، مع التأكيد على أن الموضوع سوف يحال للقضاء ليقول كلمته فيه[٢٤] . وقد اتضح فيما بعد أن هذه القنبلة كانت من تدبير فيصل العسلى زعيم الحزب التعاونى الاشتراكى[٢٥] ، وقد شهد بذلك على الأيوبى الساعد الأيمن للعسلى فى الحزب حيث ذكر

---

(21) **George Haddad,** op., cit., p. 194.

(٢٢) **جورج فرج** : أسرار السياسة الدولية فى الشرق الأوسط ، الدار اللبنانية للنشر ، بيروت ١٩٥٢م، ص ٧٩.

(23) **M.A.E.F. (L.F. a Damas)** serie Y., dossier 2A., volume 36, p. 275, R. No. 297, D. 2-4-1949.

(٢٤) **المصرى** : العدد رقم ٤١١٦ بتاريخ ١٩٤٩/٤/٣م .

(٢٥) **مذكرات خالد العظم** ، ج ، ص ١٨٤ .

أن الحزب نفسه هو الذى دبر أمر القنبلة هذه ليدعم الحملة الكلامية لرئيسه فى مجلس النواب ضد الزعيم ، والذى كان قد اعتاد توجيه النقد اللاذع للزعيم فى مجلس النواب ، وقد علق نذير فنصه على ذلك بقوله : « إن فيصل العسلى كان يحمل على الزعيم ، لأنه كان يرفض أن يلبى له طلباته الخاصة »[٢٦] . وقد كان هذا الاتهام مدعاة إلى ثورة حسنى الزعيم مما دفعه إلى الشكوى إلى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وقد وعد الأخير بصفته وزيرًا للدفاع بإزالة آثار الاتهام إلا أنه لم يتم فرض عقاب على فيصل العسلى[٢٧] .

ولم تنقطع حملات فيصل العسلى على حسنى الزعيم ، ففى جلسة مجلس النواب المنعقدة فى ١٧ مارس ١٩٤٩م شن حملة عنيفة متهمًا حسنى الزعيم بالخيانة والتآمر مع الملك عبد الله على استقلال البلاد ومطالبًا بإحالته للمحاكمة ، وما إن بلغ هذا الأمر حسنى الزعيم حتى قام بمعاقبة خالد العظم بصفته وزيرًا للدفاع على عدم دفاعه عن قائد الجيش ، وقد رد عليه العظم بأن فيصل العسلى يتحدث عن وثائق تحت يده تدعم كلامه ، ولابد له من الاطلاع على هذه الوثائق[٢٨] ، وبالإضافة إلى تلك الحملات طالب بعض النواب بتخفيض نفقات الدفاع عن مناقضة ميزانية الدفاع بالبرلمان فى وقت كانت البلاد فى أمس الحاجة إلى تدعيم دفاعها ، متهمين الجيش بأنه قصر أثناء حرب فلسطين وطالبوا بتخفيض عدد أفراده ، وكذلك بتخفيض رواتب الضباط[٢٩] ، وإن كان شكرى القوتلى فى حديث له بعد الانقلاب قد أنكر هذا الأمر تمامًا . مؤكدًا أن الزعيم عندما حادثه متخوفًا من حدوث هذا الأمر استدعى القوتلى وزير المالية وتحادث معه أمام حسنى الزعيم مؤكدًا عليه ضرورة عدم المساس بأى من مخصصات الجيش[٣٠] ولكن عدم نجاح حسنى الزعيم فى الحصول على الموافقة على الترقيات التى قدمها خالد العظم لأسباب اقتصادية يؤكد تخوف حسنى الزعيم الذى أبداه للقوتلى[٣١] .

---

(٢٦) **نذير فنصة** : أيام حسنى الزعيم (١٣٧ يومًا هزت سوريا) ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت د. ت ، ص ص ١٦ - ١٧ .

(27) **M.A.E.F. (L.F. a Damas)** serie Y., dossier 2A., volume 36, p. 275, R.No. 297, D. 2-4-1949

(٢٨) **مذكرات خالد العظم** ، ج٢ ، ص ص ١٨٣ - ١٨٤ .

(29) **M.A.E.F. (L.F. a Damas)** serie Y., dossier 2A., volume 36, p. 275, R.No. 297, D. 2-4-1949

(٣٠) **آخر ساعة** : عدد رقم ٦٧٦ بتاريخ ١٩٤٩/٩/٧م .

(31) **M.A.E.F. (L.F. a Damas)** serie Y., dossier 2A., volume 36, p. 275, R.No. 297, D. 2-4-1949

ولقد واجه حسنى الزعيم تهمة تعاقد مصلحة التموين بالجيش على صفقات مريبة وخاسرة مع بعض الملتزمين الذين قدموا بضاعة فاسدة وقبضوا ثمنها مضاعفًا[٣٢] ، وكان حسنى الزعيم بعد أن تسلم القيادة العامة فى مايو ١٩٤٨م قد أجرى تعديلات فى عدد من المناصب الكبرى ، ومن الذين شملهم التعديل العقيد أنطون البستانى ، والذى عينه الزعيم مديرًا لتموين الجيش[٣٣] ، حيث اتهم فى حادثة «السمن» الفاسد ، وهو من مؤن الجيش ، والتى تم اكتشافها إثر مرور الرئيس القوتلى ورئيس الوزراء خالد العظم على مخازن الجيش ، فأصدر رئيس الوزراء أمرًا بالقبض على ستة عشر ضابطًا كان منهم العقيد البستانى لحبسهم تمهيدًا لمحاكمتهم[٣٤] ، وقد أدى هذا إلى غضب الضباط من المعاملة المهينة التى لقيها زملاؤهم ، ورأوا فى الحادث تدخلاً يقوم به الساسة فى القضايا العسكرية ، كما أن اتهام ضباط الجيش باللصوصية ليس بالأمر السهل الذى يمكن احتماله ، خاصة بعدما أصبحت القضية متداولة بين الناس لدرجة كانت تدفع الصبية فى الشوارع إلى الإمساك بأنوفهم حين كان يمر الضباط العسكريون[٣٥]. والحقيقة أن العقيد البستانى لم يكن بالشخصية العادية بالجيش ، فلقد كان من المقربين جدًا من حسنى الزعيم لصداقة تربطهما منذ أيام الدراسة ، لذلك حاول الزعيم أن يدافع عنه فطلب من وزير الدفاع خالد العظم موعدًا لمقابلته لشرح ظروف القضية . إلا أن العظم رفض وساطته[٣٦] ، وقد زاد على ذلك ما اتخذه مجلس الوزراء من قرارات فى جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٩ مارس ١٩٤٩م بتسريح ضباط الجيش الذين تسببوا فى شراء هذه البضاعة المغشوشة[٣٧] ، كل هذا دفع العقيد البستانى إلى أن يهدد بأنه سوف يكشف جميع شركائه من قيادات الجيش ، وذلك حينما أرسل رسولاً للزعيم هو « خرزت المملوك »[*] ليقول

---

(٣٢) **مذكرات خالد العظم** ، ج٢ ، ص ١٨١ .

(٣٣) **باتريك سيل** : مرجع سابق ، ص ٦٦ .

(34) **M.A.E.F. (L.F. a Damas)** serie Y., dossier 2A., volume 36, p. 275, R. No 297, D. 2-4-1949

– **مذكرات خالد العظم** ، ج ٢ ، ص ص ١٨٢ – ١٨٣ .

(٣٥) **باتريك سيل** : مرجع سابق ، ص ٦٧ .

(٣٦) **ناصر الدين النشاشيبى** : مصدر سابق ، ص ٥٦ .

(37) **M.A.E.F. (L.F. a Damas)** serie Y., dossier 2A., volume 36, p. 275, R. No 297, D. 2-4-1949

(*) نائب مستقل فى المجلس النيابى السورى .

للزعيم : « بأنه إذا كان هناك استجواب فسأرغم على قول كل شيء » ، وهو هنا يشير إلى الزعيم ، لعل هذا قد أثار حفيظة الزعيم[٣٨] . ولم تكن هذه هى قضية الفساد الوحيدة التى حولتها الحكومة للتحقيق ضد الجيش ، ولكن كان هناك قضية الأسلحة والذخائر الفاسدة التى تم استيرادها من إيطاليا ، وهى من مخلفات الحرب العالمية الثانية . وقد أصبحت هذه القضايا مدار الحديث بين الناس مما جعل حسنى الزعيم يشعر بسوء العاقبة إذا استمرت الحكومة فى التحقيق ، وعلى حد تعبير خالد العظم عن حسنى الزعيم : « بأنه قد ثبت لديه بأن الأمر سائر إلى غير مصلحته ، وأنه إذا لم يتداركه فسوف يقع فى الفخ »[٣٩] . يتضح مما سبق أن الأمور قد وصلت إلى باب مغلق بين القيادات العسكرية والمدنية بعدما تبادل الطرفان الاتهام بشأن هزيمة فلسطين ، وأصبح الأمر اختبارًا للقوة بينهما ، خاصة بعد الهجوم المتكرر على الجيش ، لذلك كان لابد من الانقلاب ، وقد أوضح الزعيم أن سبب حركته الانقلابية هو الهجوم المتكرر على الجيش فى المجلس النيابى وخارجه للتشهير به ، وإظهاره بمظهر غير لائق ، وما تعرض له من معاملة سيئة ، وأنه قد نبه المسئولين إلى هذه الحالة أكثر من مرة بدون جدوى ، وقد شعر الجيش بأن سمعته أصبحت مضغة فى الأفواه على أثر اعتقال بعض الضباط بتهمة السرقة والاختلاس ، وعدم إطلاق سراحهم رغم ثبوت براءتهم[٤٠] ، هذا فضلاً عن أن رفض حركة الترقيات التى تقدم بها حسنى الزعيم لخالد العظم كان لها أثر قوى لدى الضباط ، حيث أصبحت مشاركتهم فى الانقلاب مشاركة لأجل الدفاع عن مصالحهم قبل كل شيء ، خاصة بعدما أشيع عن تخفيض رواتبهم[٤١] .

وعلى أى حال فإن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى سوريا كانت قد وصلت إلى درجة من السوء دفعت بعض النواب الناقمين على شكرى القوتلى وحكمه إلى الاتصال بالضباط لتشجيعهم على الانقلاب عليه ، وقد كان أبرز هؤلاء السياسيين أكرم الحورانى[٤٢] ،

---

(٣٨) **باتريك سيل** : مرجع سابق ، ص ٦٨ .

(٣٩) **مذكرات خالد العظم** ، ج ٢ ، ص ص ١٨٤ - ١٨٥ .

(٤٠) **وزارة الخارجية المصرية ( مفوضية مصر بدمشق )** : محفظة ٢١٨ ، ملف ٣ ، جـ ٦ ، تقرير رقم ٦ بتاريخ ١٩٤٩/٣/٣١م .

(41) **M.A.E.F. (L.F. a Damas)** serie Y., dossier 2A., volume 36, p. 276, R.No. 297, D. 2-4-1949

(٤٢) **مذكرات خالد العظم** ، ج ٢ ، ص ١٨٦ .

والذى ترجع اتصالاته الأولى بالضباط حين جمع حوله زمرة من صغار الضباط فى عام ١٩٤١م ، واندفع للالتحاق بثورة رشيد عالى الكيلانى فى العراق[٤٣] . وقد وسع أكرم الحورانى بعد ذلك نفوذه فى الجيش بإقامة الاتصالات بطلبة الكلية العسكرية فى حمص عن طريق عدد من الوسطاء أشهرهم مدرس التاريخ فى الكلية نخلة الكلاس ، هذا فى الوقت الذى كان شقيقه الضابط بهيج الكلاس على تحالف وثيق بأكرم الحورانى[٤٤] ولقد قويت هذه الاتصالات ووسعت خلال الحرب الفلسطينية ، حيث كان الحورانى وأديب الشيشكلى من الأوائل الذين قادوا المناضلين العرب عبر الحدود الفلسطينية السورية فى يناير ١٩٤٨م لمهاجمة المستعمرات اليهودية ، ولا ينسى فى هذا المجال تلك العلاقة التى ربطت بين أكرم الحورانى وحزب البعث ، والذى كان يعتمد على الطلبة بشكل عام ، ومنهم طلبة الكلية الحربية[٤٥] .

من هنا كان العداء شديدًا بين الحورانى ونظام الحكم ، وتشجيعه للقادة العسكريين لم يكن ليخفى على أحد ، وإن لم يكن الحورانى قد اشترك فى تنفيذ الانقلاب فإن اثنين من أكثر مساندیه العسكريين حماسة هما اللذان فعلا هذا ، وهما بهيج الكلاس وأديب الشيشكلى اللذان أصبحا أقرب الزملاء الانقلابيين إلى الزعيم[٤٦] ، ويعتبره نذير فنصه عقل الانقلاب . فهو الذى كان يخط البيانات للزعيم ويضمنها ما يدور فى رأسه لا ما يدور فى رأس الزعيم[٤٧] . وقد كانت بداية التدبير للانقلاب فى عقب الهجوم المتكرر على الجيش . سواء من قبل المجلس النيابى أو الحكومة . فضلاً عما كان يلاقيه الزعيم من تجاهل وتحقير من خالد العظم رئيس الوزراء وزير الدفاع ، الذى كان يعتز بالأرستقراطية الإقطاعية التى كان ينتمى إليها . لدرجة أن الزعيم كان ينتظر بالساعات بعد الموعد المعين حتى يفتح له مكتب العظم ، وأحيانًا لم يكن هذا المكتب ليفتح[٤٨] ، لذلك بدأ الزعيم يجتمع بالضباط ويقول لهم : « إن الحكومة تريد السوء بالجيش وتنوى تسريح كثير من الضباط ، وإحالة بعضهم للمحاكمة لأسباب شتى ، فإذا لم نوحد صفوفنا ونتخذ التدابير اللازمة قضت الحكومة علينا »[٤٩] .

---

(٤٣) **باتريك سيل** : مرجع سابق ، ص ٦١ .

(44) **George Haddad,** op., cit., p.p 199-200.

(٤٥) **باتريك سيل** : مرجع سابق ، ص ٦٥ .

(٤٦) **فضل الله أبو منصور** : أعاصير دمشق ، بيروت ١٩٥٩م ، ص ٤٧ .

(٤٧) **نذير فنصة** : مصدر سابق ، ص ٣٨ .

(٤٨) **المصدر نفسه** ، ص ١٧ .

(٤٩) **مذكرات خالد العظم** ، ج٢ ، ص ص ١٨٥ - ١٨٦ .

وفى ٢٠ مارس ١٩٤٩م اجتمع حسنى الزعيم بعدد من الضباط فى مؤتمر عقد فى مركز قيادته فى القنيطرة للتباحث فيما وصل إليه حال الجيش ، حيث انتهى الاتفاق إلى إعداد مذكرة تكون بمثابة إنذار للسياسيين[٥٠] وتطالب بضرورة إيقاف النائب فيصل العسلى وإحالته للمحاكمة لتهجمه على الجيش بالمجلس النيابى ، مع عدم التعرض فى المستقبل لمناقشة أمور الجيش فى جلسات المجلس النيابى العلنية[٥١] ولم يكن رد رئيس الجمهورية حسنًا عندما قابله حسنى الزعيم فى حضور خالد العظم لتسليم المذكرة ، إذ قال له : « أهكذا أصبح الجيش؟! هل أصبح الضباط يشتغلون مثل المخاتير ويحررون المحاضر؟ »[٥٢] . وعند التشاور بين الرئيس القوتلى وخالد العظم فى أمر هذه المذكرة اقترح العظم عزل حسنى الزعيم بعد أن أصبح خطرًا. على أن يتم تعيين فوزى سلو قائدًا للجيش مكانه ، وقد وافق الرئيس القوتلى على هذا الأمر . على ان يكون ذلك عقب الهدنة مع اليهود ، وقد علق خالد العظم على ذلك التأخير بقوله : « هكذا سمحنا لحسنى الزعيم أن يتغدى بنا »[٥٣] ، وقد صدق الرجل فى تعليقه حيث لم يمهلهم الزعيم الفرصة . فإذا به يذهب إلى عديله نذير فنصه لكى يعد الأخير العدة لاستقبال جمع من الضباط فى بيته فى ٢٤ مارس ١٩٤٩م وقد كان عددهم ١٤ ضابطًا تقريبًا ، ومنهم الزعيم والحناوى وإبراهيم الحسينى وغيرهم من القواد ، واتفقوا على ضرورة القيام بانقلاب ضد السلطة الحاكمة ، وتم فى هذا الاجتماع وضع الخطة اللازمة للانقلاب[٥٤] ، وفى هذا الوقت كان الرئيس القوتلى يحاول تدارك الأمور بعد أن أحس بالخطر . خاصة بعد المذكرة التى قدمت له ، وقد أرسل القوتلى بعد الحديث مع المقدم عزت الطباع من يبحث له عن العقيد بهيج الكلاس أحد كبار معاونى حسنى الزعيم[٥٥] ، ولكن كما يقولون سبق السيف العذل ، ففى هذه الليلة كانت قد وضعت خطة الانقلاب على القوتلى ، والذى من المعتقد أنه عض النواجذ على عدم استماعه لنصيحة خالد العظم بعزل حسنى الزعيم ، وكذلك نصيحة طه الهاشمى الذى رأى أن خطر الزعيم قد زاد لدرجة تستوجب عزله وتولية غيره[٥٦] .

---

(٥٠) **بشير العوف** : مصدر سابق ، ص ١٥ .

(٥١) **مذكرات خالد العظم** ، ج٢ ، ص ص ١٨٦ - ١٨٨ .

(٥٢) **نذير فنصة** : مصدر سابق ، ص ٢٢ .

(٥٣) **مذكرات خالد العظم** ، ج٢ ، ص ص ١٩١ - ١٩٢ .

(٥٤) **نذير فنصة** : مصدر سابق ، ص ص ١٨ - ٢٣ .

(٥٥) **المصدر نفسه** ، ص ٢٢ .

(٥٦) **مذكرات طه الهاشمى** ، ج٢ ، ص ٢٦٠ .

وقد بدأت الخطة بأن أرسل الزعيم كتابًا إلى خالد العظم يلومه على تأخر رواتب الضباط والجنود ، وأنه يخشى إذا استمر العمل على هذا الشكل أن يترك الضباط والجنود مراكزهم على خط القتال ويعودوا إلى دورهم ، وقد رد عليه العظم بعد أن استوضح الأمور من وزير المالية بأن قال له : « إن الضباط والجنود يتحلون بوطنية كافية تحول دون تركهم خط القتال . لا لشيء إلا لأن معاملات صرف رواتبهم تأخرت عن غير قصد » ويذكر العظم بأن هذا الجواب كان الشرارة التى أشعلت النار . إذ ما إن تسلمه حسنى الزعيم حتى جن جنونه ، وعزم على التحرك دون تردد أو تأخر[٥٧] . وبالفعل بدأ التحرك فى الساعة الثانية بعد منتصف ليل ٣٠ مارس ١٩٤٩م نحو العاصمة حيث أفادته تجربة نزول الجيش لحفظ الأمن بالبلاد فى نهاية عام ١٩٤٨م فلم يستغرق أمر السيطرة على المدينة سوى ساعتين تم خلالهما القبض على رئيس الجمهورية ورئيس وزرائه وبعض السياسيين ، والذين كان على رأسهم فيصل العسلى ، واحتل الجيش دور الحكومة والأماكن المهمة بالعاصمة[٥٨] .

وفى عقب السيطرة على الأمور فى البلاد أصدر الزعيم البلاغ الأول للشعب السورى موضحًا فيه أهداف الانقلاب من العمل على تهيئة البلاد لحكم ديمقراطى سليم ، ثم تلاه بالبلاغين الثانى والثالث بحظر التجول ، وحظر حمل الأسلحة ، وأما البلاغ الرابع فقد حذر تجار المواد الغذائية وأصحاب الأفران من رفع الأسعار ، وحذر البلاغ الخامس من القيام بأى محاولة للإخلال بالأمن .. وكلف البلاغ السابع الموظفين بضرورة العودة إلى ممارسة أعمالهم تحت إشراف الأمناء العامين . اعتبارًا من ٣١ مارس ١٩٤٩م مع التهديد بفصل كل من يتخلف عن العمل ، وقد رفع البلاغ الثامن نظام منع التجول اعتبارًا من ٣١ مارس ١٩٤٩م فى الفترة من السابعة صباحًا وحتى الثامنة مساءً[٥٩] . وفى بيانه إلى الشعب السورى اتهم الزعيم الحكومة السابقة بالفساد وخرق الدستور ، وأكد بأن الجيش كان مضطرًا للجوء إلى الانقلاب العسكرى لإقامة نظام ديمقراطى حقيقى فى سوريا ، ووعد بإعلان الحرب على الفساد والثراء غير المشروع ، وإجراء إصلاحات

---

(٥٧) مذكرات خالد العظم ، ج ٢ ، ص ١٩٢ .

(58) **M.A.E.F. (L.F. a Damas)** serie Y., dossier 2A., volume 36, p. 276, R.No. 297, D. 2-4-1949

(٥٩) وزارة الخارجية المصرية ( مفوضية مصر بدمشق ) : محفظة ٢١٨ ، ملف ٣ ، جـ٦ ، تقرير رقم ٦ بتاريخ ١٩٤٩/٣/٣٠م .

**M.A.E.F. (L.F. a Damas)** serie Y., dossier 2A., volume 36, p. 284-285, R. No. 297, D. 2-4-1949

اجتماعية ، والقضاء على النظام الإقطاعى فى تملك الأراضى ، وتحسين أوضاع العمال والفلاحين وتوزيع أراضى الدولة بينهم والدفاع عن استقلال البلاد ، وفى النهاية أكد أن منظمى الانقلاب لا يسعون لإقامة نظام عسكرى ديكتاتورى فى سوريا ، وإنما سيسلمون السلطة للحكومة التى سيتم تأليفها[٦٠] .

ولقد اتهم حسنى الزعيم بالتواطؤ مع عدة دول أجنبية[*] ، فالاتحاد السوفيتى اتهم الولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل لمصالح مالية فى مقدمتها شركات البترول الأمريكية[**] التى كانت تريد فى ذلك الوقت مد أنابيب البترول ( خط التابلاين ) عبر سوريا[٦١] ، ورغم صعوبة الوصول إلى دليل قاطع فى أمر هذا التواطؤ إلا أنه من الممكن ترجيح كفة التدخل الأمريكى فى هذا الانقلاب ، ليس لأن حسنى الزعيم قد سارع إلى توقيع اتفاقية التابلاين عقب الانقلاب ، وذلك لأنه كان يرغب فى الحصول على الاعتراف بانقلابه وبأى ثمن ، ولكن ترجيح هذا التدخل يرجع إلى العوامل التالية : أولاً : أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت ترغب فى أن يكون لها وجود قوى فى الشرق الأوسط . لأهمية المنطقة اقتصاديًا واستراتيجيًا ، فالعالم كان قد انقسم عقب الحرب العالمية الثانية إلى قوتين متنافستين . كل منهما ترغب فى توسيع نطاق نفوذها ، ويزداد هذا الاحتمال قوة إذا ما وضعنا فى الاعتبار أن بريطانيا لم تعد قادرة فى هذا الوقت على الاحتفاظ بمكانتها فى الشرق الأوسط ، لدرجة دعت وزارة الخارجية البريطانية أن ترسل برقيتين عاجلتين إلى وزارة الخارجية الأمريكية فى ٢١ فبراير ١٩٤٧م ، تؤكد أنها لن تتمكن من تحمل أعباء المد الشيوعى فى كل من تركيا واليونان ، لذلك كان على الولايات المتحدة الأمريكية أن تبادر إلى سد هذا الفراغ قبل أن يسبقها الاتحاد السوفيتى إليه[٦٢] . ثانيًا : ما ذكره مايلزكوبلاند من أن : « انقلاب حسنى الزعيم من إعدادنا

---

(٦٠) **وزارة الخارجية المصرية ( مفوضية مصر بدمشق )** : محفظة ٢١٨ ، ملف ٣ جـ٦ ، تقرير بتاريخ ١٩٤٩/٣/٣٠م .

(*) يرى الدكتور صلاح العقاد أن نسب التغيرات فى الوطن العربى إلى فعل دولة أجنبية إنما هو نتيجة لخلافات داخلية ، ويذكر أنه من الصعب على المؤرخ تحديد إذا ما كان هناك تدخل من دولة أجنبية أم لا . نظرًا لأن ذلك لا يثبت فى وثائق الدولة الرسمية .

(**) يضيف خالد العظم التشجيع الفرنسى لحسنى الزعيم على الانقلاب فى التخلص من حكم من أجلاهم عن سوريا .

(61) **M.A.E.F. (L.F. a Damas)** serie Y., dossier 2A., volume 36, p. 292, R. No. 785-786, D. 8-4-1949

(٦٢) **مايلز كوبلاند** : مرجع سابق ، ص ص ٥٧ - ٥٨ .

وتخطيطنا . فقد قام فريق العمل السياسى بإدارة الميجر « ميد »[*] بإنشاء علاقات صداقة مع الزعيم الذى كان رئيسًا لأركان الجيش السورى ، ومن خلال هذه الصداقة أوحى الميجر «ميد» للزعيم بفكرة القيام بانقلاب عسكرى اضطلعنا نحن فى السفارة بمهمة وضع خطته[٦٣] وتؤيده الوثائق الفرنسية فى ذلك من خلال الدبلوماسية السوفيتية التى ذكرت بأن الدبلوماسيين الأمريكيين قد خبروا صفة الطموح الديكتاتورى فى حسنى الزعيم ، ولذلك حرضوه عن طريق أحد ضباط المفوضية[**] ، والذى قدم له اتفاقًا عسكريًا ، هذا فضلاً عن ذلك التأثير الكبير الذى مارسه الممثلون الرسميون الأمريكيون بسوريا على السياسيين السوريين الأكثر بروزًا داخل البلاد على أوساط أركان الجيش السورى[٦٤] وقد يصدق هذا الكلام كثيرًا عندما نضيف إليه شهادة خالد العظم الذى ذكر أن كثيرًا من النواب الناقمين على شكرى القوتلى وحكمه اتصلوا بالضابط لأجل تشجيعهم على الانقلاب[٦٥] ، وهو ما يؤيد ما قالت به الدبلوماسية السوفيتية من تأثير السياسيين السوريين على أركان الجيش السورى .

وعلى أى حال فإن الترحيب بالانقلاب داخليًا كان واسع الانتشار بين الناس ، خاصة بعد نجاحه ، هذا فضلاً عن أن الشعب السورى - خاصة الطبقات الكادحة - كانت قد فقدت الثقة فى قدرة النظام القديم[٦٦] ، لذلك رحبت به الطبقات الوسطى فى المدن والقرى ، وجماهير الفلاحين والعمال ومن يمثل هذه الفئات داخل الجيش ، وقام الطلبة بمظاهرات التأييد للجيش لسحق الحكم الفاسد ، وأرسلوا برقيات التأييد للزعيم[٦٧] وجاء التأييد أيضًا من قطاعات الجيش ، هذا فضلاً عن

---

(*) ويضيف محمد حسنين هيكل : اسم كيرميت روزفلت كأحد الشخصيات التى اشتركت فى العمليات الجانبية لانقلاب الزعيم .

- **محمد حسنين هيكل** : سنوات الغليان ، جزءان ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٨٨م ، ج١ ، ص١٧٢.

(٦٣) **مايلز كوبلاند** : مرجع سابق ، ص ٧٣ .

(**)الاعتقاد الأكبر أن يكون هذا الضابط هو « الميجر ميد » وذلك كما ذكر مايلز كوبلاند .

(64) **M.A.E.F. (L.F. a Moscou),** serie Y., dossier 2A., volume 36, p.p 254-255, R. No. 839, D. 14-4-1949

(٦٥) **مذكرات خالد العظم** ، ج ٢ ، ص ١٨٦ .

(66) **Alford carleton,** the Syrian coups d' état of 1949, p. 4.

(٦٧) **وزارة الخارجية المصرية ( مفوضية مصر بدمشق )** : محفظة ٢١٨ ، ملف ٣ ، جـ٦ ، تقرير رقم ٦ بتاريخ ١٩٤٩/٣/٣١م .

تأييد المحافظات السورية[٦٨] ، ونظرًا للمكانة العظيمة التى يحتلها زعيم الجبل « سلطان الأطرش » فى قلوب السوريين قام الزعيم باستدعاء زيد الأطرش وسلمه نسخة من البلاغ رقم (١) والذى أذيع على الشعب السورى ليسلمه لسلطان الأطرش طالبًا تأييده[٦٩] ، وقد رد عليه زعيم الجبل ببرقية تأييد طالبًا المحافظة على أرض الوطن واستقلاله ، كما أيد زعماء القبائل الزعيم أيضًا[٧٠] . ويرجع تأييد سلطان الأطرش للانقلاب فيما يبدو إلى سوء علاقته بالقوتلى والكتلة الوطنية ، والذين اتهموا فى قتل صديقه عبد الرحمن الشهبندر عام ١٩٤٠م[٧١] ، هذا فضلاً عن دور القوتلى فى قضية الجبل الداخلية فى عام ١٩٤٧م وهو ما أدى إلى تقسيم الدروز إلى قسمين متحاربين[٧٢] ، وإذا ما كانت شخصية سلطان الأطرش ومكانته قد أجبرت الزعيم على طلب تأييده ، فإن شخصية فارس الخورى لم تكن بالنكرة فى المجتمع السورى ، لذلك كان مقصدًا لمعرفة رأيه فى هذه الحركة ، ففى لقاء له مع مبعوث الحكومة العراقية عونى الخالدى ذكر أنه مع عدم إقراره بالانقلاب كوسيلة لتغيير نظام الحكم لكون ذلك عملاً غير دستورى إلا أنه يرى أن الأمر قد وقع ويجب العمل على تعضيده ، وفى رده على رسالة نورى السعيد التى حملها إليه عونى الخالدى لم يخرج عن إطار التأييد للحركة[٧٣] ، فعلى حد قوله فإنه على الرغم من عدم دستوريتها إلا أن حياة الأمة فوق الدستور وأشكاله ، فالمهم حياة الأمة وبقاء الدولة واستمرارها وحماية الكيان السورى[٧٤] .

ولقد باركت غالبية الأحزاب السياسية الحركة الانقلابية أيضًا ، حيث كان لكل منها سببه فى التأييد ، فالحزب السورى القومى الاجتماعى رأى أن المبادئ التى يرغب حسنى الزعيم فى تطبيقها من حيث فصل الدين عن الدولة ، وإلغاء الإقطاع ، وإعطاء المرأة حق التصويت كلها من الأمور

---

(٦٨) **بشير العوف** : مصدر سابق ، ص ص ٥٤ - ٦٣ .

(٦٩) **حسن أمين البعينى** : سلطان باشا الأطرش ، دار عويدات ، بيروت ١٩٨٥م ، ص ٢٩٥ .

(70) **M.A.E.F. (L.F. a Damas),** serie Y., dossier 2A., volume 36, p 279, R. No. 297, D. 2-4-1949

(٧١) **حسن أمين البعينى** : مرجع سابق ، ص ٢٩٨ .

(٧٢) **وزارة الخارجية المصرية ( مفوضية مصر بدمشق )** : محفظة ٢١٨ ، ملف ٣ ، جـ٥ ، تقرير رقم ٥٣ بتاريخ ١٩٤٨/٨/٢١م .

(٧٣) **وزارة الخارجية العراقية** : وثائق منشورة عن الانقلاب السورى الأول ، جريدة المصرى : العدد رقم ٤١٧٠ بتاريخ ١٩٤٩/٦/٦م .

(٧٤) **غسان تويني** : مصدر سابق ، ص ٣٥ .

التى ينادى بها الحزب ، لذلك أرسل عميد الحزب أنطون سعادة إلى مكتب الحزب بدمشق لكى يرفع مذكرة تأييد لحسنى الزعيم وقد أعدت المذكرة بالفعل فى ١٠ أبريل ١٩٤٩م[٧٥] . وأما حزب البعث فقد قابل الانقلاب بالترحاب الشديد. حيث انتظم أعضاؤه فى حمص وبعض المدن السورية الأخرى فى مظاهرات هاتفين للزعيم ومنددين بالحكومة السابقة[٧٦] وأصدر الحزب فى ٤ أبريل ١٩٤٩ بيانًا أيد فيه الانقلاب ، ومطالبًا بتشكيل حكومة مؤقتة حائزة على ثقة الشعب ، وتطهير الجهاز الحكومى ، وتأمين الحريات وإجراء انتخابات حرة[٧٧] ، وفى خطاب لميشيل عفلق عميد الحزب فى ٧ أبريل ١٩٤٩م أوضح أن ما حدث فى سوريا ليس انقلابًا بقدر ما هو خطوة نحو الانقلاب . حيث يطمح الشعب إلى انقلاب فى كل شىء لكى يصلح ما أفسده الحكم السابق ، ومؤكدًا أن الانقلاب إذا ما كان على هذه الصورة فإن الشعب السورى مستعد لبذل الدماء لأجله[٧٨] . وقد أوضح عميد الحزب فى مذكرة بعث بها إلى الزعيم بتاريخ ٢٤ مايو ١٩٤٩م الأسباب التى دعت الحزب لتأييد الانقلاب . فالحزب كان قد فقد آخر أمل بصلاح العهد الماضى منذ أن أشرف رئيس الجمهورية على تزوير الانتخابات ، ووصم العهد بوصمة اللامشروعية . لذلك كان التخلص من العهد السابق تخلصًا من عهد غير شرعى ، كما كانت التصريحات الأولى للانقلاب عاملاً قويًا فى التأييد . نظرًا لأنها كانت تحمل مبادئ الحرية والدستور والتقدمية والاشتراكية ، وهى أقرب إلى مبادئ الحزب ، وفضلاً عن الاطمئنان للتصريحات كان الاطمئنان إلى مجموعة الضباط القائمين على الانقلاب بما عرف فيهم من عقيدة قوية صادقة ، وكان السبب الأقوى هو أن الالتفاف حول الانقلاب أضمن لسلامة الحدث ومنع الانقسام الداخلى ، وكذلك للعمل على توجيه العهد الجديد بحيث لا يبقى للقائمين عليه عذر إذا هم ابتعدوا عن الاتجاه الشعبى[٧٩] .

ولم يكن حزب الشعب فى موقفه من الانقلاب متحدًا ، فقد انقسم الحزب على نفسه قسمين. كان أحدهما مؤيدًا للانقلاب والتعاون مع العسكريين ، وكان هذا الفريق بقيادة معروف الدواليبى ،

---

(٧٥) **مجهول المؤلف** : الأحزاب السياسية فى سوريا ، ص ص ١٠٣ - ١٠٤ .

(٧٦) **مصطفى طلاس** : مصدر سابق ، ص ٢٨٧ .

(٧٧) **وثائق حزب البعث** ، ج١ ، ص ٢٨٧ .

(٧٨) **المصدر نفسه** ، ج١ ، ص ٢٩١ .

(٧٩) **وزارة الخارجية المصرية ( مفوضية مصر بدمشق )** : محفظة ٢١٨ ، ملف ٣ ، جـ٦ ، تقرير بتاريخ ١٩٤٩/٥/٢٦م .

وأما الفريق الآخر الذى رفض التعاون مع العسكريين ، فقد كان بقيادة ناظم القدسى ورشدى الكخيا معتبرين أن التعاون مع العسكريين غير مضمون العواقب بالنسبة إلى مستقبل الوطن[٨٠] ، وقد توحدت جماعة الإخوان المسلمين فى تأييد الانقلاب ، وقاموا بإرسال مذكرة إلى حسنى الزعيم طالبين فيها تحقيق الحياة الثورية الصحيحة ، ومحاكمة المسئولين السابقين وتقوية عقيدة الأمة والعناية بالجيش ، وإقامة نظام اقتصادى يكفل نهضة البلاد[٨١] . وأما الحزب الشيوعى فقد رفض الانقلاب منذ البداية ، وظل على رفضه هذا ، بل والهجوم على الزعيم وسياسته على صفحات صحيفتهم « الجماهير» و « نضال الشعب » وكذلك عن طريق المنشورات ، والتى كانت غالبًا ما تدعو بالسقوط للدكتاتور حسنى الزعيم ، كما كانت هذه المنشورات تؤكد أن الشعب السورى يرغب فى جمهورية ديمقراطية حرة وليست ديكتاتورية عسكرية [٨٢] .

وأما فيما يتعلق بالموقف العربى من الانقلاب فمن الملاحظ أن الزعيم قد صادف صعوبات جمة لإعطاء النظام الجديد صفته الشرعية . حيث ترددت كثير من الحكومات فى الاعتراف بالانقلاب فى الحال ، ولعل ذلك يرجع إلى أن الرأى العام فى الشرق العربى لم يكن قد ألف بعد هذه التغييرات المفاجئة[٨٣] ، كما أن الغموض الذى أثارته الأخبار المتناقضة ، والتى شاعت حول الاتجاه المحتمل لحسنى الزعيم قد أدت إلى تردد الحكومات فى موقفها نحو الوضع فى سوريا[٨٤] ، وقد استاء الزعيم لذلك التأخير فى الاعتراف بنظامه . لذلك أصدر تعليمات إلى وزراء سوريا المفوضين بالخارج للتقدم إلى حكومات البلاد التى يمثلون سوريا لديها بطلب الاعتراف الفورى بنظام حكم رضى عنه الشعب السورى ، مع التهديد بأن الزعيم سيضطر لسحب ممثلى سوريا لدى هذه الدول التى لا تبادله تمثيلاً بتمثيل[٨٥] .

وعلى الرغم من أن العراق رحب بالانقلاب فى البداية ، وذلك لأن الزعيم اتجه فى بداية الانقلاب إلى العراق ، وأعلن ترحيبه بمشروع الهلال الخصيب ، وبأى مشروع آخر يوحد العرب إلا

---

(٨٠) **نذير فنصة** : مصدر سابق ، ص ٣٤ .

(٨١) **بشير العوف** : مصدر سابق ، ص ص ١٦٤ - ١٦٥ .

(82) **M.A.E.F. (L.F. a Damas),** serie Y., dossier 2A., volume 36, p 349, R. No. 401, D. 28-6-1949

(٨٣) **صلاح العقاد** : المشرف العربى المعاصر ، ص ٩٥ .

(84) **M.A.E.F. (L.F. a Damas),** serie Y., dossier 2A., volume 36, p 305, D. 26-4-1949

(٨٥) آخر لحظة ( ملحق آخر ساعة ) : العدد رقم ٧٥٥ بتاريخ ١٣/٤/١٩٤٩م .

أن هذا الترحيب كان يشوبه الحذر[٨٦] ، لذلك قرر مجلس الوزراء العراقى إرسال جمال بابان إلى دمشق ليتعاون مع عونى الخالدى ممثل العراق بلبنان لاستكشاف الموقف فى دمشق ، وبعد عدة مقابلات مع السياسيين ومنهم حسنى الزعيم أرسل جمال بابان إلى حكومته تقريرًا عن الوضع فى سوريا بتاريخ الأول من أبريل ١٩٤٩م طالبًا ضرورة أن تعمل الحكومة العراقية على حض الصحف والإذاعة لتأييد الزعيم قدر الإمكان[٨٧] . وقد تم تبادل الوفود بعد ذلك بين سوريا والعراق ، والتى كانت تبحث فى أمر العلاقة بين البلدين عقب الانقلاب ، والتى أكد فريد زين الدين رئيس الوفد السورى على قوتها[٨٨] ، إلا أن الزيارة التى قام بها حسنى الزعيم إلى مصر فى ٢١ أبريل ١٩٤٩م جعلته يطلق تصريحات هجومية ضد العراق مما أدى إلى توتر العلاقات بين الطرفين ، والتى سرعان ما انتهت عقب قيام وزير العراق المفوض لدى سوريا بزيارة عادل أرسلان وزير خارجية سوريا حاملاً رسالة من وزير خارجيته يؤكد فيها على الصلات القوية بين البلدين[٨٩] ، وقد تلا ذلك الاعتراف العراقى بالوضع الجديد فى سوريا ، حيث وصف فاضل الجمالى فى بيان له فى مجلس النواب العراقى الانقلاب السورى بأنه قضية داخلية ، وأن العراق معترف باستقلال سوريا[٩٠] .

ولقد بنى الموقف الأردنى على أساس جذب نظام الحكم الجديد فى سوريا ناحية الملك الهاشمى ، وقد اعتبر الملك عبد الله الانقلاب انتفاضة شعبية ضد مساعى الحكم لإخضاع سوريا لفرنسا عن طريق اتفاقية النقد ، ولأمريكا عن طريق اتفاقية التابلاين ، لذلك أيد الملك عبد الله الانقلاب ، وأرسل فى الأول من أبريل عبد الله التل برسالة للزعيم[٩١] ، والذى رد الرسالة للملك معربًا فيها عن رغبته فى تقوية أواصر العلاقات بين البلدين[٩٢] ، وقد تلت هذه الزيارة زيارة أخرى

---

(٨٦) **جعفر عباس حميدى** : التطورات السياسية فى العراق ( ١٩٤١م -١٩٥٣م) ، مطبعة النعمان ، بغداد ١٩٧٦م ، ص ٦٠٨ .

(٨٧) **وزارة الخارجية العراقية** : مصدر سابق ، تقرير بتاريخ ١٩٤٩/٤/١م .

(٨٨) **وزارة الخارجية المصرية ( مفوضية مصر بدمشق )** : محفظة ٢١٨ ، ملف ٣ ، جـ٦ ، جريدة المنار ، بتاريخ ١٩٤٩/٤/١٦م .

(٨٩) **المصدر نفسه** : محفظة ٢١٨ ، ملف ٣ ، جـ ٦ ، جريدة الشعب ، بتاريخ ١٩٤٩/٥/١م.

(٩٠) **المصرى** : العدد رقم ٤١٤٢ بتاريخ ١٩٤٩/٥/٤م .
– **الرابطة العربية** : العدد رقم ٦٦٨ بتاريخ ١٩٤٩/٥/١٤م .

(91) **M.A.E.F. (L.F. a Damas),** serie Y., dossier 2A., volume 36, p 282, R. No. 297, D.2-4-1949

(٩٢) **عبد الله التل** : مصدر سابق ، ج ١ ، ص ٥٩٠ .

قام بها « صدق القاسم » محافظ عمّان حاملاً رسالة أخرى لحسنى الزعيم[٩٣] ولقد ظلت الحكومة الأردنية على تأييدها للانقلاب بصورة مباشرة ، ومعربة فى كل مناسبة عن رغبتها فى التعاون مع النظام الجديد فى سوريا ، ففى ١١ أبريل ١٩٤٩م عقد مساعد رئيس الديوان الملكى مؤتمرًا صحفيًا أعرب فيه عن اطمئنانه للانقلاب الذى حدث لكونه حدثًا داخليًا ، ومؤكدًا على التعاون الأردنى مع سوريا فى هذه اللحظات الحاسمة[٩٤] ، ولكن هذا التأييد لم يدم طويلاً . حيث كانت الزيارة التى قام بها الزعيم إلى القاهرة ، وما أدلى به من تصريحات بعدها بدرجة وصلت إلى أن سب الملك عبد الله ، بل وقام بإغلاق الحدود مع الأردن أربعًا وعشرين ساعة احتجاجًا على عداء الملك عبد الله ، كل هذا أدى إلى العداء بين الأردن والنظام الحاكم فى سوريا حتى سقوط الزعيم[٩٥] .

وقد ساد الموقف المصرى تجاه الانقلاب فى البداية الشك فى أن يكون خلفه أيد عراقية أو أردنية لأجل مشاريع الوحدة . كما خشى الملك فاروق أيضًا من أن يجد المثال الانقلابى فى دمشق مكررًا فى بلاده ، ولذلك ظل فى البداية فى تردد بين التحفظ على الوضع الجديد أو الاتصال لمعرفة انعكاسات هذا الوضع[٩٦] ، ولم يدم هذا التردد طويلاً ؛ إذ قام وزير الخارجية المصرى فى الأول من أبريل ١٩٤٩م بإرسال برقية عاجلة إلى القائم بالأعمال المصرى بدمشق ليقابل الزعيم ويبلغه ألا يتخذ قرارات متسرعة ، هذا مع انتظار وصول القائمقام محمد يوسف ، ومحمد حلمى حسين إلى سوريا[٩٧] وقد كان نذير فنصه فى مقابلة له مع القائم بالأعمال المصرى بدمشق قد طلب إرسال بعثة مصرية لتقصى الحقائق بعدما اشتكى من أخبار كاذبة تنشرها الصحف المصرية عن الانقلاب السورى[٩٨] ، وبالفعل وصل الرسولان المصريان حيث أجريا مجموعة مقابلات مع حسنى الزعيم

---

(٩٣) آخر لحظة ( ملحق آخر ساعة ) : العدد رقم ٧٥٤ بتاريخ ١٩٤٩/٤/٦م .

(٩٤) وزارة الخارجية المصرية ( مفوضية مصر بدمشق ) : محفظة ٢١٨ ، ملف ٣ ، جـ٦ ، جريدة الأيام ، بتاريخ ١٩٤٩/٤/١٢م .

(95) **M.A.E.F. (L.F. a Damas),** serie Y., dossier 2A., volume 36, p 314, R.No. 723, D.2-4-1949

(96) **Ibid,** p.p. 314 - 315.

(٩٧) وزارة الخارجية المصرية ( الإدارة العربية ) : محفظة ٢١٨ ، ملف ٣ ، جـ ٦ ، برقية رقم ٦ بتاريخ ١٩٤٩/٤/٢م .

(٩٨) المصدر نفسه ( مفوضية مصر بدمشق ) : محفظة ٢١٨ ، ملف ٣ ، جـ ٦ ، تقرير رقم ٨ ، بتاريخ ١٩٤٩/٤/٢م.

ومحسن البرازى وفارس الخورى ، ومجموعة أخرى من المقابلات[٩٩] . وفى هذا الوقت أرسل حسنى الزعيم وفدًا إلى مصر برئاسة نذير فنصه ، وذلك لتوضيح حقيقة الانقلاب والموقف فى سوريا ، والذى تقابل ورئيس الوزراء المصرى حيث أكد الأخير على المحافظة على حياة الرئيس القوتلى والإفراج عنه والمحافظة على استقلال سوريا[١٠٠] وقد شكر نذير فنصة الموقف المتأنى لمصر من الانقلاب معتبرًا أن زيارته لمصر كانت ناجحة لتوضيح الموقف فى سوريا للحكومة المصرية[١٠١] ، والذى كان يهم الحكومة السورية ، وذلك لأهمية الموقف المصرى من النظام الجديد ، وقد أوضح الزعيم ذلك معتبرًا أن اعتراف مصر بالوضع فى سوريا يقطع ذيل الدسائس التى ظهرت بوادرها من جانب الملك عبد الله ، وغيره من أعداء سوريا ، هذا فضلاً عن أن اعتراف مصر له قيمته من الوجهة الدولية ، وقد ذكر حسنى الزعيم أن وزير فرنسا المفوض قد ذكر له أن حكومته تنتظر اعتراف مصر بالوضع فى سوريا ، لأنه سيكون له الأثر فى استقرار الوضع هناك[١٠٢] وفى لقاء ضم نذير فنصة وكريم ثابت اتفق الاثنان على ترتيب زيارة حسنى الزعيم لمصر ، حيث اتصل كريم ثابت بالملك فاروق وأخبره بذلك فرحب الملك فاروق باستقبال الزعيم بأنشاص[١٠٣] ، وقد تمت المقابلة فى ٢١ أبريل ١٩٤٩م ، والتى اعتبرت بأنها قد حققت أهدافها بالنسبة لمصر وسوريا ، فقد حمت سوريا من الارتماء فى جانب العراق أو الأردن ، وقيل إن الملك عبد الله قد جن جنونه عند سماع نبأ الزيارة ، وكذلك دعمت الزيارة مركز الزعيم فى سوريا بقرب الاعتراف المصرى[١٠٤] ، حيث أرسل وزير الخارجية المصرى إلى مفوضيته بدمشق بإبلاغ الحكومة السورية بالاعتراف المصرى بنظام الحكم الجديد فى سوريا ، والذى تقرر فى ٢٣ أبريل ١٩٤٩م ، وقد أبلغ هذا الاعتراف إلى الحكومة السورية[١٠٥] .

---

(٩٩) **وزارة الخارجية المصرية ( مفوضية مصر بدمشق )** : محفظة ٢١٨ ، ملف ٣، جـ٦ ، تقرير رقم ١٢ ، بتاريخ ١٩٤٩/٤/٤م.

(١٠٠) **العالم العربى** : العدد رقم ١ بتاريخ ١٩٤٩/٤/١٥م .

(١٠١) **وزارة الخارجية المصرية ( مفوضية مصر بدمشق )** : محفظة ٢١٨، ملف ٣ ، جـ٦ ، جريدة ألف باء، بتاريخ ١٩٤٩/٤/١١م .

(١٠٢) **المصدر نفسه** : محفظة ٢١٨ ، ملف ٣ ، جـ٦ ، تقرير رقم ٣٢ ، بتاريخ ١٩٤٩/٤/١٣م.

(١٠٣) **مذكرات كريم ثابت** ، جريدة الجمهورية ، العدد رقم ٥٥٣ بتاريخ ١٩٥٥/٦/٢٠م .

(١٠٤) **وزارة الخارجية المصرية ( مفوضية مصر بدمشق )** : محفظة ٢١٨، ملف ٣ ، جـ٦ ، تقرير رقم ٣٧، بتاريخ ١٩٤٩/٤/٢٣م .

(١٠٥) **المصدر نفسه ( الإدارة العربية )** : محفظة ٢١٨ ، ملف ٣ ، جـ٦ ، برقية رقم ٦٠ بتاريخ ١٩٤٩/٤/٢٣م .

ولم يكن الموقف السعودى ليختلف عن الموقف المصرى . لذلك بادر المفوض السعودى لدى سوريا ولبنان بزيارة حسنى الزعيم فى الأول من أبريل ١٩٤٩م ، لإبلاغه برسالة شفوية من الملك عبد العزيز آل سعود[١٠٦] ، وبناء على ذلك تقرر سفر نذير فنصه إلى جدة ليحمل رسالة إلى الملك عبد العزيز[١٠٧] ، حيث أكد الزعيم فى رسالته أن حركته بريئة من كل غرض خارجى ، وأنها لا تهدف إلا لإصلاح الحال فى سوريا[١٠٨] ، وقد كان هذا الأمر يهم السعوديين . فقد أوضح الملك عبد العزيز أن السعودية حريصة كل الحرص على استقلال سوريا[١٠٩] ، وأن ما يهمه هو أن تعود الحياة النيابية إليها ، لذلك قررت المملكة العربية السعودية الاعتراف بالوضع فى سوريا فى ٢٣ أبريل ١٩٤٩م[١١٠] .

وقد شاب الموقف اللبنانى الحذر الشديد ، واعتبرت السلطات اللبنانية أن الأمر قد ينذر بالخطر، فأقدمت على إغلاق الحدود مع سوريا ، وقد كان مصدر القلق ينبع من الخوف من أن يحذو الجيش اللبنانى حذو نظيره السورى بالتدخل بالسياسة بدعوى الإصلاح[١١١] ، هذا فضلاً عن الصلات الشخصية التى كانت تربط بين رياض الصلح وشكرى القوتلى ، فقد اعتبر الساسة اللبنانيون أن مجرد وقوع الانقلاب هو مساس بالأوضاع الدستورية التى يتمسكون بها ، لذلك قابلت الصحافة اللبنانية الانقلاب بهجوم شديد[١١٢] ، وهو ما دفع الزعيم إلى أن يتهم رياض الصلح بأنه المحرض الأول للصحف على ذلك الهجوم ، وهدد بالمقاطعة مع لبنان وتسليح المعارضة اللبنانية[١١٣]، وقام بإرسال النقيب رياض الكيلانى فى ٤ أبريل ١٩٤٩م إلى لبنان حيث قام بتسليم

---

(106) **M.A.E.F. (L.F. a Damas),** serie Y., dossier 2A., volume 36, p 297, D.2-4-1949.

(١٠٧) **المصرى** : العدد رقم ٤١٢٠ بتاريخ ١٩٤٩/٤/٧م .

(١٠٨) **المصدر نفسه** : العدد رقم ٤١٢٥ بتاريخ ١٩٤٩/٤/١٣م .

(١٠٩) **وزارة الخارجية المصرية ( مفوضية مصر بدمشق )** : محفظة ٢١٨ ، ملف ٣ جـ٦ ، جريدة النصر ، بتاريخ ١٩٤٩/٤/١٥م .

(١١٠) **المصرى** : العدد رقم ٤١٣٤ بتاريخ ١٩٤٩/٤/٢٤م .

(111) **M.A.E.F. (L.F. a Damas),** serie Y., dossier 2A., volume 36, p 282, R. No. 297, D.2-4-1949.

(١١٢) **مذكرات محمد مهدى كبة** : ص ص ٣٠١ - ٣٠٢ .

(١١٣) **بشارة الخورى** : حقائق لبنانية ، ثلاثة أجزاء ، منشورات أوراق لبنانية ، بيروت د. ت ، ج ٣ ، ص ٢٠٨ .

رسالة إلى بشارة الخورى يشكو فيها موقف رياض الصلح من الانقلاب، وقد رد عليه بشارة الخورى بأن الموقف اللبنانى هو موقف الحياد وعدم التدخل فيما هو من شئون سوريا الداخلية[١١٤]، وتأكيدًا لذلك عقد رياض الصلح مؤتمرًا صحفيًا أوضح فيه أن الموقف اللبنانى بالنسبة للأحداث فى سوريا هو عدم التدخل فى شئون أى دولة ، وقد أوضح أن الصحف حرة فيما تكتب . هذا مع التنبيه على ضرورة أن تسير الصحف على الخط نفسه الذى تسير عليه الحكومة اللبنانية فى سياستها الخارجية لمراعاة أصول المجاملات المتعارف عليها بين الدول فى مثل هذه الظروف[١١٥]. وعلى الرغم من الطلب السورى بالاعتراف بنظام الحكم الجديد إلا أن لبنان لم يرغب فى الانفراد عن الدول العربية بذلك الاعتراف ، لذلك أبرقت وزارة الخارجية اللبنانية إلى سامى الخورى وزيرها المفوض بالقاهرة تستوضحه الأمر ، وبعد وصول المعلومات دعى مجلس الوزراء اللبنانى للانعقاد فى مساء يوم ٢٢ أبريل ١٩٤٩م ، حيث أجمع الوزراء على الاعتراف بالوضع فى سوريا ، فقام رياض الصلح بالاتصال بالزعيم لإبلاغه الاعتراف اللبنانى[١١٦] وفى صباح اليوم التالى أرسل وزير الخارجية اللبنانى بالاعتراف الرسمى إلى وزير خارجية سوريا[١١٧] ، وقد رد وزير الخارجية السورى بعد ذلك برسالة شكر على هذا الاعتراف لوزير الخارجية اللبنانى[١١٨] ، وقد اعترفت اليمن بالنظام الجديد فى سوريا ، وأبلغت ذلك رسميًا لحكومة دمشق[١١٩] .

وأما عن موقف الجامعة العربية، فلقد أرسل الأمين العام مندوبًا عن الجامعة هو محمود عزمى إلى سوريا لدراسة الوضع هناك ، وللاتصال بالشخصيات السورية ، وكذلك مقابلة حسنى الزعيم[١٢٠] ، وقد رد الزعيم على ذلك برسالة إلى الأمين العام مع الوفد السورى الذى أرسل للقاهرة ، حيث أكد الوفد للأمين العام رغبة الزعيم الخالصة فى التعاون مع الجامعة العربية . لأنه يرى فيها خير وقاية للدول العربية من الأطماع الأجنبية ، وأكد أن الزعيم سيحافظ على النظام

---

(١١٤) **مذكرات الأمير عادل أرسلان** ، تحقيق يوسف أيبش ، ثلاثة أجزاء ، الدار القومية للنشر ، بيروت ١٩٨٣م، ج ٢ ، ص ٨٠٩ .

(١١٥) **المصرى** : العدد رقم ٤١١٨ بتاريخ ١٩٤٩/٤/٥م .

(١١٦) **بشارة الخورى** : مصدر سابق ، ج ٣ ، ص ٢١٢ .

(١١٧) **المصرى** : العدد رقم ٤١٣٤ بتاريخ ١٩٤٩/٤/٢٤م .

(١١٨) **المصدر نفسه** : العدد رقم ٤١٣٦ بتاريخ ١٩٤٩/٤/٢٧م .

(١١٩) **الرابطة العربية** : العدد رقم ٦٦٨ بتاريخ ١٩٤١/٥/١٤م .

(١٢٠) **المصرى** : العدد رقم ٤١١٧ بتاريخ ١٩٤٩/٤/٤م .

الجمهورى فى سوريا ، وقد رد عليه الأمين العام بحرص الدول العربية على أن ترى سوريا متمتعة تمامًا باستقلالها فى حدود نظامها الذى تختاره لنفسها ، كما أكد حرص دول الجامعة العربية على سلامة شكرى القوتلى أيضًا[١٢١] ، وبناءً على نصيحة الملك عبد العزيز آل سعود[١٢٢] ، هذا فضلاً عن دعوة الزعيم للأمين العام لزيارة سوريا ، لذلك تقرر سفره إليها للوقوف بنفسه على مجريات الأمور بها ، وليستأنس الزعيم بنصائحه كذلك[١٢٣] .

وبالفعل سافر عبد الرحمن عزام إلى سوريا فى ١٧ أبريل ١٩٤٩م حيث تقابل وحسنى الزعيم، والحقيقة أن هذه الزيارة قد نالت الاهتمام الكبير من جانب السلطات السورية ، وذلك نظرًا إلى صفة عزام الاعتبارية كأمين عام للجامعة العربية وبصفته الشخصية كمصرى ، هذا فى الوقت الذى لم تقابل فيه هذه الزيارة بالارتياح من الأوساط الهاشمية[١٢٤] ، فإذا ما كان عبد الرحمن عزام قد أكد عند مقابلته للزعيم أنه لا يتحدث معه فى شىء نائبًا عن دول الجامعة العربية أو بعضها ، وإنما هو رأى الأمين العام نفسه . لأنه لا يعرف رأى الدول العربية ، ولا هو مكلف من طرفها بشىء ، فإن مجريات الأمور أكدت غير ذلك ، فلقد صرح عزام لحسنى الزعيم بأن من رأيه ضرورة المحافظة على استقلال سوريا ونظامها الجمهورى وحياتها الدستورية ، وأن يكون الشعب السورى راضيًا عما تتخذه حكومته من خطوات لكى يطمئن إليها ، كما أنه أوضح أن توثيق العلاقات مع البلاد العربية والتعاون معها يجب أن يكون فى داخل نطاق الجامعة العربية مع البعد عن التحزب الذى يثير المخاوف والقلق بين دول الجامعة العربية[١٢٥]. ولعل التمعن فى نصائح الأمين العام لحسنى الزعيم يوضح أنه فى لفته انتباه الزعيم إلى ضرورة الحفاظ على نظام سوريا الجمهورى، وتوثيقه العلاقات العربية داخل نطاق الجامعة إنما يؤكد ضرورة أن تبتعد سوريا عن المشاريع الوحدوية الثنائية ، والتى كان ينادى بها الهاشميون فى العراق والأردن ، وهى تلك المشاريع التى كان ينكرها المصريون والسعوديون ، وهذا يعطى دلالة قوية على أن الرجل إنما كان يتحدث باسم مصر والسعودية على عكس ما أعلن من أنه يتحدث فقط كأمين عام للجامعة العربية .

---

(١٢١) **الأهرام** : العدد رقم ٢٢٨٥٢ بتاريخ ١٩٤٩/٤/٧م .

(١٢٢) **سامى حكيم** : الضمان الجماعى العربى ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٦٥م ، ص ٩ .

(١٢٣) **المصرى** : العدد رقم ٤١٢٩ بتاريخ ١٩٤٩/٤/١٨م

(١٢٤) **وزارة الخارجية المصرية ( مفوضية مصر بدمشق )** : محفظة ٢١٨ ، ملف ٣ ، جـ٦ ، تقرير رقم ٣٧ بتاريخ ١٩٤٩/٤/٢٣م .

(١٢٥) **المصدر نفسه (الإدارة العربية)**: محفظة ٢١٨ ، ملف ٣٧ -١٢/٣١ ، تقرير رقم ١٦ بتاريخ ١٩٤٩/٥/٨م.

وعلى أى حال فإن عبد الرحمن عزام فى اجتماع له مع طه الهاشمى وشوكت شقير بالمفوضية المصرية بدمشق اعتبر أن الموقف فى سوريا مقلق ، وذلك لسوء تصرفات حسنى الزعيم ، ولكنه أقر بأن الأمر قد وقع وينبغى ألا تحدث أمور قد تؤدى إلى استغلال الموقف فى سوريا ، وصرح بأن مهمته هى لفت الانتباه للإدارة السورية نحو المحافظة على الحياة الدستورية للبلاد ، هذا مع الاعتناء بتحسين العلاقات السورية اللبنانية ، وذلك لكى لا تصبح سوريا قاعدة لإحداث اضطرابات فى لبنان . لأن بقاء بشارة الخورى فى الحكم ضمان لبقاء لبنان فى المحيط العربى ، هذا مع الوضع فى الاعتبار بأن لبنان لا ينبغى أن يكون عشًا للدسائس تجاه النظام الجديد فى سوريا[١٢٦] ، ولأجل ذلك زار عزام بيروت لتصفية الجو بين بيروت ودمشق ، حيث قابل رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الخارجية وشرح لهم الحالة فى سوريا ، ثم رجع إلى دمشق حيث بين للزعيم حسن استعداد لبنان للتفاهم مع سوريا ، واتفق مع الزعيم على اجتماع يضمه ورياض الصلح ، وقد كان من رأى عزام أنه يحسن أن يكون هدف الجامعة ودولها هو عدم التدخل فى شئون سوريا الداخلية إلا بالقدر الذى يحفظ عليها استقلالها[١٢٧] .

أما فيما يتعلق بموقف القوى الإقليمية فى المنطقة فمن الملاحظ أن تركيا لم تقدم على الاعتراف بالانقلاب بصورة متعجلة إذ انتظرت حتى ١٣ أبريل ١٩٤٩م ليقوم وزيرها المفوض لدى سوريا بزيارته الأولى لحسنى الزعيم ، والتى عدت اعترافًا رسميًا بالنظام الجديد[١٢٨] ، وأما إيران فقد أعلنت على لسان وزير خارجيتها أنها تعتبر الأحداث السورية أمورًا داخلية لا يجب التدخل فيها ، كما أعلنت إيران رسميًا اعترافها بالحكومة السورية ، وذلك فى البيان نفسه بتاريخ ٢٠ أبريل ١٩٤٩م[١٢٩] . وبحكم موقع إسرائيل بالنسبة لسوريا فقد اهتمت الأوساط الدبلوماسية الإسرائيلية بالحدث ، وأكدت الصحف الإسرائيلية أن الحدث يعتبر ذا مغزى للفوضى السائدة فى البلاد

---

(١٢٦) مذكرات طه الهاشمى ، ج ٢ ، ص ٣٧٥ .

(١٢٧) وزارة الخارجية المصرية (الإدارة العربية): محفظة ٢١٨ ، ملف ٣٧ -١٢/٣١ ، تقرير رقم ١٦ بتاريخ ١٩٤٩/٥/٨م.

(128) **M.A.E.F. (L.F. a Damas),** serie Y., dossier 2A., volume 36, p 293, D.13-4-1949

(129) **La documentation francaise,** Articles et documents, R.No 1559, D.31-5-1949.

العربية ، كما أنها أكدت أن إسرائيل تضع الحدث تحت الدراسة لكونه قد يؤثر على مفاوضات الهدنة الدائرة بين كل من تل أبيب ودمشق[١٣٠] .

وبالنسبة لموقف الدول الأوربية المعنية بالشرق الأوسط فإن الوزير المفوض البريطانى لدى سوريا أبدى استياءه من الأحداث فيها ، خاصة بعد تطويق مبنى المفوضية وفرض قيود على موظفيها ، وقد أوضح قلقه من أن يكون نجاح تنظيم انقلاب عسكرى فى سوريا عاملاً مشجعًا للجيوش الأخرى فى منطقة الشرق الأوسط ، كما أنه تحاشى الاتصال بالسلطة الجديدة فى سوريا ، واعتبر أن هذا مرهون بموقف حكومته فى لندن ، وقد حذت المفوضية الأمريكية حذو مثيلتها البريطانية فى التحفظ على الانقلاب فى بدايته[١٣١] . وبالنسبة لفرنسا فقد ذكر وزيرها المفوض لدى سوريا بأنه اتصل بالعكسريين عقب الانقلاب لأجل التأكيد على احترام التقاليد الدبلوماسية التى تتيح حرية الانتقال لأعضاء مفوضيته ، وحرية إرسال التقارير إلى وزارته بباريس ، وذكر أنه اتفق مع زملائه الإنجليز والأمريكان للإبقاء على الصلة بينهم لتبادل المعلومات ، والاستمرار فى تصرف مشترك تجاه الأحداث السورية[١٣٢] ، وفى السادس من أبريل ١٩٤٩م كتب إلى وزارته بباريس مطالبًا بضرورة أن يكون الرد إيجابيًا عند الاتصال بالحكومة الجديدة فى سوريا ، وأن يتم التشاور مع الأوساط الدبلوماسية فى واشنطن ولندن ، كما أكد ضرورة الاستمرار فى البحث حول ردود أفعال الدول العربية على الحدث[١٣٣] ، وفى ١٥ أبريل ١٩٤٩م أرسلت الحكومة الفرنسية إلى وزيرها المفوض بدمشق تعطيه الحرية فى التصريح بالاعتراف بالحكومة الجديدة فى سوريا بالشكل الذى يراه مناسبًا . هذا مع مراعاة أن يكون الأمر بالاتفاق مع الوزيرين المفوضين لإنجلترا وأمريكا[١٣٤] .

وفى نصحه لحكومته كتب الوزير المفوض الفرنسى مطالبًا بأن تشجع فرنسا النظام الجديد فى سوريا لصيانة الحرية بها ، وأكد ضرورة مساندة فرنسا لنظام حكم حسنى الزعيم لتوطيده ، وذلك

(130) **M.A.E.F. (L.F. a Jérusalem),** serie Y., dossier 2A., volume 36, p 308, R.No. 197, D.20-4-1949.

(131) **Ibid, (L.F. a Damas),** serie Y., dossier 2A., volume 36, p 281, R.No. 297, D.2-4-1949.

(132) **Ibid,** p.p. 281-282.

(133) **Ibid,** serie Y., dossier 2A., volume 36, p 290, D.6-4-1949.

(134) **M.A.E.F:** serie Y., dossier 2A., volume 36, p 295, D.15-4-1949.

بتقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية لكى يبتعد الزعيم عن الانخراط فى اتحاد عربى ، والذى لن يكون سوى حشد عربى خاضع للنفوذ البريطانى[١٣٥] ، وفى السابع من شهر أبريل ١٩٤٩م أبلغت كل من فرنسا وأمريكا وبريطانيا وإيطاليا وبلجيكا اعترافها الرسمى إلى الحكومة السورية ، وقد صدر بلاغ رسمى من الحكومة السورية بذلك ، وتلاه زيارات ممثلى أفغانستان وسويسرا والبرازيل والأرجنتين لوزارة الخارجية السورية لتقديم اعترافهم الرسمى بالوضع الجديد[١٣٦] . وقد ظلت الحكومة السوفيتية حتى ٢٥ يونيو ١٩٤٩م لا تعطى أى إشارة للاعتراف بالحكومة السورية ، وفى شرحه لسبب ذلك أوضح دانييل سولود Daniel Solod الوزير المفوض السوفيتى لدى سوريا ولبنان بأن نظام الحكم الديكتاتورى ونظام انتخابات الرئاسة للزعيم جعلا حكومته مترددة فى موقفها ، ولكن هذا التردد انتهى عندما قام الوزير المفوض برحلة إلى سوريا فى ٢٦ يونيو ١٩٤٩م لتقديم التهنئة لحسنى الزعيم برئاسة الجمهورية ، وقد عد هذا اعترافًا من الاتحاد السوفيتى بالنظام الجديد[١٣٧] .

وعلى أى حال فإن أول ما فعله حسنى الزعيم عقب نجاح انقلابه كان القبض على فيصل العسلى زعيم الحزب التعاونى الاشتراكى ، والذى تم حلق شعره وتعريضه لتعذيب شديد من قبل الشرطة العسكرية ، وكذلك لاقى أنصاره من أفراد الحزب التعاونى الاشتراكى نفس المصير مثل على الأيوبى ، وقد كان هذا انتقامًا من صبرى العسلى لتهجمه على حسنى الزعيم بمجلس النواب[١٣٨] وعقب اجتماعه بفارس الخورى رئيس البرلمان السورى فى صباح يوم ٣٠ مارس ١٩٤٩م أعلن الزعيم أن حركته الانقلابية إنما قامت لعدم رضاء الجيش عن الممارسات الحكومية ضد أفراده ، وكذلك هجوم البرلمان السورى وكثير من الأوساط الأخرى ضد الجيش ، وأكد أنه سيجتهد لتكوين حكومة دستورية برلمانية مبكرًا جدًا[١٣٩] ، فى هذا الوقت اجتمع أعضاء البرلمان

(135) **Ibid, (L.F. a Damas),** serie Y., dossier 2A., volume 36, p 306, D.20-4-1949.

(١٣٦) **بشير العوف** : مصدر سابق ، ص ٣٠ .

(137) **M.A.E.F. (L.F. a Damas),** serie Y., dossier 2A., volume 36, p.p. 349-350, R. No. 401, D.28-6-1949

(138) **Ibid,** serie Y., dossier 2A., volume 36, p 290, R. No. 297, D.2-4-1949

(139) **Ibid,** p. 277.

السورى تحت قيادة فارس الخورى وعادل أرسلان ومصطفى برمدا لكى يستقروا على حل دستورى للموقف فى سوريا ، إلا أن هذه المفاوضات فشلت فيما سعت إليه ، وهو ما دفع الزعيم إلى حل البرلمان وتنصيب نفسه حاكمًا عسكريًا[١٤٠] ، وطلب الزعيم من فارس الخورى أن يتولى هو تكوين الوزارة ، ولكنه رفض حيث برر رفضه فى مقابلة له مع عونى الخالدى المبعوث العراقى لسوريا بأنه لم يقم بعمل غير مشروع طيلة حياته ، وقيامه بأمور الحكم فى مثل هذه الظروف هو عمل غير مشروع[١٤١] . ولما لم ينجح الزعيم فى تكوين الوزارة عقب الانقلاب أصدر أمرًا عسكريًا فى ٣١ مارس ١٩٤٩م لإعطاء الأمناء العامين فى الوزارات المختلفة - باستثناء وزارة الدفاع التى تصدر قراراتها عن القيادة العامة - صلاحيات الوزراء ، وأعقب ذلك بمرسوم ليؤلف الأمناء العامون مجلسًا مؤقتًا للقيام مجتمعين ومنفردين بأعمال ووظائف الوزراء ومجلس الوزراء وفقًا للقوانين المرعية ، وذلك للاضطلاع بالمشروعات المهمة ، والتى كان من أهمها مشروع النقد السورى الفرنسى ، وكذلك مشروع التابلاين[١٤٢] . وقد عقد هذا المجلس أولى جلساته فى الخامس من أبريل ١٩٤٩م ، حيث حضر هذه الجلسة حسنى الزعيم ، والذى وجه كلمة أشار فيها إلى ضرورة إعادة تنظيم الجهاز الحكومى وتنفيذ المشروعات العاجلة[١٤٣] .

وكان على حسنى الزعيم أن يحمل شكرى القوتلى على الاستقالة من رئاسة الجمهورية ، لذلك أوكل أمر الوساطة فى ذلك إلى فارس الخورى ، ولكن شكرى القوتلى رفض التنازل عن الحكم ، واعتبر الانقلاب عصيانًا لا يجب التصديق عليه ، بل وطلب من الخورى أن يجمع نواب المجلس لكى يحكموا فى شرعية ما حدث بالبلاد ، ويعلنوا حكمهم للشعب ليقول كلمته فى الموضوع[١٤٤] ، ولكن هذا الرفض لم يدم طويلاً بعدما حبذ له خالد العظم قبول الاستقالة[١٤٥] ، وبالفعل قام القوتلى وخالد العظم رئيس الوزراء بتقديم الاستقالة من منصبى رئيس الجمهورية

---

(140) **Ibid,** p.p. 279-280.

(١٤١) وزارة الخارجية العراقية : مصدر سابق ، تقرير بتاريخ ١٩٤٩/٤/١م .

(142) **M.A.E.F. (L.F. a Damas),** serie Y., dossier 2A., volume 36, p.280, R.No. 297, D.2-4-1949

(١٤٣) المصرى : العدد رقم ٤١١٩ بتاريخ ١٩٤٩/٤/٦م .

(144) **M.A.E.F. (L.F. a Damas),** serie Y., dossier 2A., volume 36, p. 278, R.No. 297, D.2-4-1949

(١٤٥) مذكرات خالد العظم ، ج ٢ ، ص ٢٠٥ .

ورئيس الوزراء فى السادس من أبريل ١٩٤٩م[١٤٦] ، وقد أصدر الزعيم أمرًا بمصادرة أملاك القوتلى[١٤٧] . وكان الزعيم قد أصدر مرسومًا لتأليف لجنة للتحقيق بالمساوئ وسوء الاستعمال والإثراء غير المشروع التى قام بها بعض الأشخاص الرسميين ، ووضع الحجز الاحتياطى على أموال وأملاك المتهمين[١٤٨] ، وفى هذه الأثناء كانت قد استمرت محاولات تكوين الوزارة الأولى عقب الانقلاب ، والتى أوكل إلى فيضى الأتاسى أمر تكوينها[١٤٩] ، حيث كللت محاولاته بالنجاح ، وصدر مرسوم تأليفها تحت زعامة حسنى الزعيم نفسه[*] فى ١٦ أبريل ١٩٤٩م تحت رقم ٢٠٩ ، وحددت أولى الجلسات فى يوم الاثنين ١٨ أبريل ١٩٤٩م[١٥٠] .

وبذلك أصبح للانقلاب صفة الشرعية عقب تكوين الحكومة ، وقد أكدت الاعترافات الخارجية بتلك الحكومة تلك الشرعية ، وأصبح للزعيم مكانة معترف بها فى داخل سوريا وخارجها. خاصة بعدما جمع فى يده عدة ألقاب فهو رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدفاع والقائد العام للجيش[١٥١] ، وزيادة فى تكريمه قرر مجلس الوزراء برئاسة نائب رئيس المجلس عادل أرسلان فى اجتماع عقد فى ٢٧ أبريل ١٩٤٩م منح الزعيم الوشاح الأكبر من وسام بنى أمية[١٥٢] ، ومن الواضح أن كل هذا قد هيأ الفرصة للزعيم لكى يعمد إلى أن يصبح رئيسًا

---

(146) **M.A.E.F. (L.F. a Damas),** serie Y., dossier 2A., volume 36, p. 291, D.7-4-1949

– **وزارة الخارجية المصرية ( مفوضية مصر بدمشق )** : محفظة ٢١٨ ، ملف ٣ ، جـ ٦ ، تقرير رقم ٣٠ بتاريخ ١٠/٤/١٩٤٩م .

(١٤٧) **آخر لحظة ( ملحق آخر ساعة )** : العدد رقم ٧٥٥ بتاريخ ١٣/٤/١٩٤٩م .

(١٤٨) **وزارة الخارجية المصرية ( مفوضية مصر بدمشق )** : محفظة ٢١٨ ، ملف ٣ جـ ٦ ، جريدة الأخبار ، بتاريخ ١٠/٤/١٩٤٩م .

(١٤٩) **المصرى** : العدد رقم ٤١٢٧ بتاريخ ١٦/٤/١٩٤٩م .

(*) شكلت الوزارة من حسنى الزعيم رئيسًا ووزيرًا للداخلية والدفاع الوطنى ، والأمير عادل أرسلان نائبًا لرئيس الوزراء ووزيرًا للخارجية وفيضى الأتاسى وزيرًا للمعارف والشئون الصحية ، وأسعد الكورانى وزيرًا للعدلية والأشغال العامة ، وحسن جبارة وزيرًا للمالية ، ونورى الأيبش وزيرًا للزراعة ، وفتح الله ميخائيل صقال وزيرًا للاقتصاد الوطنى .

(١٥٠) **فتح الله ميخائيل صقال** : من ذكريات حكومة الزعيم حسنى الزعيم ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٥٢م ، ص ص ٢٦ – ٢٧ .

(١٥١) **آخر لحظة ( ملحق آخر ساعة )** : العدد رقم ٧٥٦ بتاريخ ٢٠/٤/١٩٤٩م .

(١٥٢) **بشير العوف** : مصدر سابق ، ص ٢٠٢ .

للجمهورية عقب الانقلاب ، فالمكان أصبح شاغرًا بعد استقالة القوتلى ، كما أن الزعيم قد وطد مكانته فى سوريا ، ولم يكن أحد يستطيع أن يرشح نفسه أمامه ، ولذلك اجتمع مجلس الوزراء فى ٤ يونيو ١٩٤٩م وأصدر مرسومًا تشريعيًا تحت رقم ١٠٦ لدعوة الناخبين للاقتراع على انتخاب رئيس الجمهورية بعد خلو المنصب باستقالة القوتلى ، وتخويل الرئيس صلاحية إصدار المراسيم التشريعية حتى تم وضع الدستور[١٥٣] ، وأعقب ذلك مرسوم تشريعى فى ٦ يونيو ١٩٤٩م برقم ١١١ بتحديد ٢٥ يونيو ١٩٤٩م موعدًا لإجراء الانتخابات[١٥٤] .

وبناء على تحديد ميعاد ترشيح رئيس الجمهورية تقدم حسنى الزعيم بطلب لترشيح نفسه، ولم يتقدم أحد غيره للترشيح[١٥٥] ، وقد أيد جبل الدروز ترشيحه . حيث أصدر زعيمه منشورًا لتأييد الزعيم فى انتخابات رئاسة الجمهورية ، معتبرًا أن هذا أقل مكافأة تقدم له بعد حركته التى اعتبرها إصلاحية بعد حالة الفوضى التى كانت تعم البلاد[١٥٦] ، وقد أجريت الانتخابات حيث انتخب الزعيم رئيسًا للجمهورية السورية ، ومنح رتبة الفيلد مارشال ليصبح أعلى رتبة بالجيش ، وقد خطب الزعيم بعد انتخابه فى الشعب السورى شاكرًا حسن ثقته فيه، ومعاهدًا إياه ببذل الجهد لرفعة سوريا والسوريين[١٥٧] ، وكانت مصر من أول المهنئين للزعيم ، حيث أرسلت بعثة مصرية برئاسة الفريق فتحى كبير الياوران للتهنئة[١٥٨] ، وتبعتها السعودية كذلك[١٥٩] . وفى آخر اجتماع لمجلس الوزراء الذى أدار العملية الانتخابية وعقب انتخاب الزعيم لرئاسة الجمهورية أصدر مرسومًا تشريعيًا بتاريخ ٢٩ يونيو ١٩٤٩م تحت رقم ١ تضمن تخويل السلطة التنفيذية لرئيس الجمهورية ، وحدد بموجبه كيفية إصدار المراسيم التشريعية أو المراسيم العادية ، وقد وضع هذا المرسوم موضع

---

(١٥٣) وزارة الخارجية المصرية ( مفوضية مصر بدمشق ) : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ ٧ ، تقرير بتاريخ ١٩٤٩/٦/٤ .

(١٥٤) المصدر السابق ، محفظة ٢١٨ ، ملف ٣ ، جـ ٦ ، تقرير بتاريخ ١٩٤٩/٦/٦ .

(١٥٥) المصرى : العدد رقم ٤١٨٢ بتاريخ ١٩٤٩/٦/٢٠م .

(١٥٦) وزارة الخارجية المصرية ( مفوضية مصر بدمشق ) : محفظة ٢٤٦ ، ملف ١٧ ، جريدة النصر بتاريخ ١٩٤٩/٦/٢١

(١٥٧) المصرى : العدد رقم ٤١٨٨ بتاريخ ١٩٤٩/٦/٢٧م .

(١٥٨) وزارة الخارجية المصرية ( الإدارة العربية ) : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٧ ، برقية رقم ١٠٨ ، بتاريخ ١٩٤٩/٦/٢٨م .

(١٥٩) الأهرام : العدد رقم ٢٢٩٢٢ بتاريخ ١٩٤٩/٦/٢٩م .

التنفيذ ريثما يتم وضع وتصديق الدستور السورى[١٦٠] وبعد هذه الجلسة تقدم الأمير عادل أرسلان بصفته رئيسًا للوزراء بالنيابة بكتاب استقالة حكومته إلى حسنى الزعيم ، وقد رد عليه الزعيم ببرقية شكر ، وكلف محسن البرازى بتكوين الوزارة الجديدة ، والتى تم تكوينها بالفعل تحت رئاسته[١٦١] ، ليصبح محسن البرازى رئيسًا للوزراء ، وكان الزعيم قد سبقه لرئاسة الجمهورية ، ولينتظر كل منهما القدر المحتوم مع مطلع الرابع عشر من أغسطس ١٩٤٩م على يد سامى الحناوى قائد الانقلاب الثانى فى سوريا.

## انقلاب سامى الحناوى ( ١٤ أغسطس ١٩٤٩م ) :

تعددت لدى العسكريين السوريين دوافع الانقلاب على حسنى الزعيم ، حيث تعتبر سياسة الزعيم الداخلية من أهم الدوافع للانقلاب عليه ، فلقد تنازعت عهده تيارات سياسية مختلفة ، منها ما طالب بالعودة بالتدريج إلى العهد الدستورى ، وتعديل قانون الانتخابات وإقامة نظام دستوى على أسس ديمقراطية سليمة. على أن يستغل الانقلاب للإصلاح والتقدم، وآخر طالب بإصلاح انقلابى فورى وجذرى ، وثالث قال بعودة الجيش فورًا للثكنات ، وإعادة الأمور لنصابها الطبيعى[١٦٢] ، إلا أن الزعيم كان له رأى آخر حيث اندفع وراء مطامعه الشخصية ، فاللواء عبد الله عطفة ذكر أن الزعيم كان قد بدأ بداية حسنة ، ولكنه بدلاً من أن يبعد الجيش عن السياسة اندفع وراء مطامعه الشخصية[١٦٣]، وأكد الحناوى أنه كثيرًا ما نصح الزعيم بأن يترك السياسة للسياسيين، وأن يترك مسألة توليه الرئاسة جانبًا[١٦٤] .

---

(١٦٠) **وزارة الخارجية المصرية ( مفوضية مصر بدمشق )** : محفظة ٢٢٠ ، ملف ٥ ، جـ٤ ، جريدة الانقلاب، بتاريخ ١٩٤٩/٦/٣٠م .

(١٦١) تكونت الوزارة من محسن البرازى رئيسًا للوزراء ووزيرًا للخارجية والداخلية ، وحسن جبارة وزيرًا للمالية والاقتصاد الوطنى ، والجنرال عبد الله عطفة وزيرًا للدفاع والأمير مصطفى الشهابى وزيرًا للعدل، وفتح الله ميخائيل صقال وزيرًا للأشغال ، وخليل مردم وزيرًا للتعليم ، ونوار بشه وزيرًا للزراعة .

– **الرابطة العربية** : العدد رقم ٦٧٥ بتاريخ ١٩٤٩/٧/٢م .

(١٦٢) **نذير فنصة** : مصدر سابق ، ص ص ١٥٤ – ١٥٥ .

(١٦٣) **وزارة الخارجية المصرية ( مفوضية مصر بدمشق )** : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٧ ، تقرير رقم ٨٦، بتاريخ ١٩٤٩/٩/٣م .

(١٦٤) **المصدر نفسه** : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٧ ، تقرير رقم ٨٧، بتاريخ ١٩٤٩/٩/٧م .

ولعل الذى دفع الزعيم إلى سياسته هذه صفاته الشخصية ، فقد كان معتدًا بنفسه إلى حد كبير، فعندما سئل : إلى من تسند رئاسة الوزراء إذا ما اختلف النواب معك على اختيار الرئيس؟! رد قائلاً : « وهل يجدون من هو خير منى ؟!»[١٦٥] ، وجريدة الاستقلال العراقية أكدت أن التنافس بين الدول العربية قد مكن للزعيم فى سوريا مما دفعه إلى أن يطمع فى رئاسة الجمهورية ، حيث كان من المفروض أن تتخذ الدول العربية موقفًا موحدًا تجاه الانقلاب . إلا أن زيارة نورى السعيد لدمشق عدت تدخلاً فى أمور سوريا الداخلية ، وهو ما أدى إلى أن تقف مصر والسعودية بجانب الزعيم وتعترف بنظام حكمه[١٦٦] ، أما الشيشكلى فإنه يلقى باللوم على السياسيين السوريين ، ففى بيان له عقب الانقلاب الرابع أكد أنه ومجموعة العسكريين حاولوا الاتصال بالسياسيين لكى يتسلموا السلطة، ولكنهم رفضوا ، وهو ما شجع الزعيم لكى يقيم حكمًا ديكتاتوريًا فى البلاد[١٦٧] أما الصحف السوفيتية فإنها أكدت أن الذى مكن للزعيم فى حكمه هى سلبية الرأى العام السورى، والذى أعطى إيحاءً للمراقبين بصلابة النظام الحاكم[١٦٨].

والحقيقة أن الزعيم لم يكن لينسى عقب الانقلاب أنه أصبح الرجل القوى فى سوريا، وأنه يجب أن يجنى ثمار عمله ، فقد أطارت السلطة لبه وأصبح همه الأول أن يصبح رئيسًا للجمهورية يتساوى والملوك ورؤساء الدول الذين عليه أن يتعامل معهم ، وهذا من الأمور التى بذرت بذور الخلاف بينه وبين مؤيديه . سواء المدنيين أو العسكريين[١٦٩] ، فطموحه كان كبيرًا لدرجة جعلته يزهو بنفسه أمام المرآة ببزته العسكرية التى ارتداها عقب حصوله على لقب « مشير » وحمله عصا المارشالية ، وعلى حد قول اللواء شوكت شقير فقد سمعه وهو يقول لزوجته : « ستكونين ذات يوم ملكة »[١٧٠] ، ولكن إن كان مقبولاً أن يصل الزعيم إلى رئاسة أركان الجيش السورى فلم يكن

---

(١٦٥) **آخر ساعة** : العدد رقم ٧٥٤ ، بتاريخ ١٩٤٩/٤/٦م .

(166) **La documentation francaise,** Articles et documents, R. No. 1760, D. 20-1-1949, p. 5.

(167) **Ibid,** Bulletin Quatidien, R. No. 2053, D. 11-12-1951, p. 4.

(168) **M.A.E.F. (L.F. a Moscow),** serie Y., dossier 2A., volume 36, p. 292, R.No. 785-786, D. 8-4-1949, p. 5.

(169) **Majid Khaddri,** constitutional Development in Syria, p. 150.

– **يوسف العبد** : العرب هكذا رأيتهم فى عام ١٩٤٩ – ١٩٥١م ، بيونس إيرس ١٩٥٢م ، ص ١٨٠ .

(١٧٠) **باتريك سيل** : مرجع سابق ، ص ٩٠ .

مقبولاً أن يتولى زمام السلطات السورية . خاصة أنه لا هدف له ، ولا برنامج سياسى ولا مخطط قومى ، ولا هو يدرى كيف يتعامل مع مرؤوسيه[١٧١] ، فلم يقتنع حسنى الزعيم بأن مهمة الحاكم الرئيسية هى أن يضع مرؤوسيه فى ظروف لا يجدون فيها مهربًا من تأييده واتباع خطواته ، فقد عامل الزعيم مرؤوسيه وحتى أتباعه من كبار الضباط بنفس الطريقة العسكرية التى نشأ بها ، وهى طريقة تنفيذ الأوامر دون مناقشة[١٧٢] .

وكما فشل الزعيم مع مرؤوسيه فشل أيضًا فى سياسته مع مواطنيه ، فقد كانت رغبته فى تدبير المال اللازم لشراء معدات لتقوية الجيش دافعًا للجوئه إلى فرض الضرائب الباهظة ، وجعل هذه الضرائب بأثر رجعى يمتد إلى تسع سنوات سابقة ، وقد أثار هذا فئة التجار وأرباب الأعمال ، وأما الموظفون فقد سرح عددًا لا يستهان به منهم ، وأبعد البعض لأسباب شخصية لا تمت إلى المصلحة بصلة . كمدير الأوقاف وبعض المحافظين ، واستقطع نحو ١٠ فى المائة من مرتبات الموظفين ، كذلك لجأ إلى تعيين الأقارب والأنصار فى مراكز لا يستحقونها ، كل ذلك جعل الموظفين ينقمون عليه وعلى نظامه[١٧٣] ، ولم تسلم الصحف من سياسته . فقد أصدر فى ١٢ أبريل ١٩٤٩م مرسومًا تحت رقم ١٤٩ يقضى بإلغاء امتياز بعض الصحف والمجلات ، وألف لجنة برئاسة أمين وزارة العدل لمنح التعويض اللازم لهذه الصحف[١٧٤] . وقد عمد حسنى الزعيم كذلك إلى تقييد الحريات ، واتخذ من سجن «المزة» مكانًا لاعتقال كل من يشتبه فى نزعته ، ولم يسلم من هذه الإجراءات حتى أنصاره الذين ساهموا معه فى حركته الانقلابية ، فكل مواطن كان يشعر كأنه مهدد بالاعتقال[١٧٥] ، وقد أكد عبد الله عطفة أنه هو شخصيًا تعرض للتهديد بسجنه عندما اعترض على صفقة السلاح الفرنسى وأبدى عدم موافقته عليها[١٧٦] ، وقد أرجع الكثيرون هذه السياسة التعسفية إلى حاشية الزعيم الذين كانت تنقصهم النزاهة ، وكانوا يعملون لمصلحتهم مما أغضب الرأى العام . فقد كان لهذه الحاشية أثر كبير فى تصرفاته ، كما أن حسنى الزعيم كان يميل إلى الانتقام ممن يعتقد أنهم

(١٧١) **ناصر الدين النشاشيبى** : مرجع سابق ، ص ١٤ .

(١٧٢) **مايلز كوبلاند** : مرجع سابق ، ص ٧٦ .

(١٧٣) **وزارة الخارجية المصرية ( مفوضية مصر بدمشق )** : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ جـ٧ ، تقرير رقم ٨١ ، بتاريخ ١٩٤٩/٨/١٦م .

(١٧٤) **المصدر نفسه** ، محفظة ٢١٨ ، ملف ٣ جـ٦ ، جريدة القبس ، بتاريخ ١٩٤٩/٤/١٤م .

(١٧٥) **المصدر نفسه** ، محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ جـ٧ ، تقرير رقم ٨١ ، بتاريخ ١٩٤٩/٨/١٦م .

(١٧٦) **المصدر نفسه** ، محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ جـ٧ ، تقرير رقم ٨٦ ، بتاريخ ١٩٤٩/٩/٣م .

أساءوا إليه فى أى وقت من الأوقات[١٧٧] . وإذا ما كان حسنى الزعيم قد حاول أن يكسب رجال الدين إلى صفه مخافة أن يقع فى نفوسهم سخط عليه . خاصة بعد أن بدأ يمس الناحية الدينية والاجتماعية ، فقد حل الأوقاف وشجع السفور وأعطى المرأة حق الانتخاب وغير ذلك من الأمور التى قد يرى فيها رجال الدين منافاة لكل التقاليد التى جرت عليها البلاد من قديم الزمن[١٧٨] ، إلا أنه لم يستطع أن يكسبهم . فقد شن عليه الإخوان المسلمون حملة عارمة ، وعبأوا الرأى العام المسلم فى سوريا ضده لشجب إصلاحاته على أساس أنها علمانية أوحت بها الأوساط الأجنبية[١٧٩] .

ولم يستطع حسنى الزعيم أن يتفاهم مع الأحزاب أو يكسب تعاونها معه ، لذلك أقدم على حل الأحزاب قبل انقضاء الشهر الأول للانقلاب انسياقًا مع رغبته فى الحكم الديكتاتورى ، وتخلصًا من مراقبة الأحزاب له فى سياسته التى اعتزم السير فيها ، ولم يكتف بذلك بل فرض الإقامة الجبرية على بعض زعمائها [١٨٠] ، لذلك حدثت القطيعة بينه وبين جميع الأحزاب والفئات السياسية ، فأبعد أكرم الحورانى ونفرًا من حزب الشعب والبعث اللذين أيداه فى حركته ، وأساء للحزب السورى القومى الاجتماعى بتسليم أنطون سعادة للحكومة اللبنانية[١٨١] ، وزج بالشيوعيين فى السجون منذ اليوم الأول لحكمه معلنًا أن سياسة حكومته تسير بوضوح ضد الشيوعية[١٨٢] ، كما أن المستقلين من رجال السياسة كفارس الخورى ومصطفى برمدا وغيرهم لم يحاول الزعيم اكتساب تأييدهم . بل عمل على تنحيتهم عنه مما أثار استياءهم ، وحتى الطوائف فى سوريا لم يعمل الزعيم على أن يكسبها لصفه . بل على العكس من ذلك فقد ألغى محسن البرازى فى المشروع المقترح للدستور الجديد جميع النصوص التى تحفظ للأقليات حقوقها ، وزاد من غضب الطوائف وشهواهم اعتقادهم بأن محسن البرازى متعصب ضدهم[١٨٣] .

---

(١٧٧) وزارة الخارجية المصرية ( مفوضية مصر بدمشق ) ، محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٧ ، تقرير رقم ٨١ ، بتاريخ ١٩٤٩/٨/١٦م .

(١٧٨) المصدر نفسه ، محفظة ٢١٨ ، ملف ٣ جـ٦ ، تقرير رقم ٦٤ ، بتاريخ ١٩٤٩/٦/١٨م .

(١٧٩) باتريك سيل : مرجع سابق ، ص ٩١ .

(١٨٠) محمد حرب فرزات : الحياة الحزبية فى سوريا ، دار الرواد ، دمشق ١٩٥٥م ، ص ٢٥٠ .

(١٨١) نذير فنصة : مصدر سابق ، ص ١٥٨ .

(182) **M.A.E.F. (L.F. a damas),** serie Y., dossier 2A., volume 36, p. 347, R.No.401, D. 28-6-1949.

(١٨٣) وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق ) : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٧ ، تقرير رقم ٨١ ، بتاريخ ١٩٤٩/٨/١٦م .

وقد كانت السرعة التى وقع بها حسنى الزعيم على اتفاقية التابلاين لمد خطوط البترول مثار دهشة واعتراض . خاصة أن وزير الأشغال فتح الله ميخائيل صقال كان قد قدم للزعيم تقريرًا مؤرخًا فى ٧ مايو ١٩٤٩م انتقد فيه الاتفاقية لما تنطوى عليه من مساس بالسيادة الوطنية[١٨٤] . وحتى عندما دفع الزعيم بالاتفاقية إلى عادل أرسلان ليدلى برأيه فيها لم تسلم كذلك من النقد ، ومع ذلك فقد وقعت الاتفاقية ، وصدر المرسوم التشريعى رقم ١٤٠ بتاريخ ٣٠ يونيو ١٩٤٩م ليسمح للشركة بممارسة عملها فى سوريا[١٨٥] ، وكانت العلاقة القوية التى ربطت الزعيم بالفرنسيين مصدر قلق عظيم لدى السوريين ، الذين اعتبروا أن هذا التقارب إنما يعنى بالنسبة لهم إرجاع النفوذ الفرنسى الذى عانوا منه طيلة ربع قرن من الزمان[١٨٦] ، وقد عبر عن هذا صراحة العقيد بهيج الكلاس حينما قال : « إنه لم يكن من الممكن قبول أن تصبح سوريا مشمولة بالانتداب الفرنسى مرة ثانية »[١٨٧] . ولم تستطع التدابير الشكلية التى قام بها حسنى الزعيم كالاستفتاء على رئاسة الجمهورية ، وتكوين وزارة برئاسة محسن البرازى أن توقف الاستياء المتعاظم فى البلاد ، حيث أخذت فئات أوسع من السكان تقف محتجة ضد نظام الحكم الديكتاتورى وتطالب بإقامة نظام ديمقراطى فى البلاد ، وانخرطت جماهير الفلاحين فى الحركة ، وأصبح النضال مكشوفًا ضد الزعيم وحكمه الديكتاتورى[١٨٨] ، ونشطت الأحزاب المعارضة فى تدبير المؤامرات ، وعقد الاجتماعات السرية التى تمهد لإنجاحها ، وقد طرح فى هذه الاجتماعات اقتراح بتأليف هيئة سورية مؤقتة قرب الحدود العراقية تتعاون مع العراق فى القضاء على النظام القائم[١٨٩] . ومجمل القول أن الزعيم قد فشل فى سياسته العامة ، كما أن نظام حكمه لم يحدث التغيير المطلوب الذى كان منتظرًا منه ، فمحمد صديق شنشل رئيس حزب الاستقلال العراقى ذكر أنه كان من المنتظر أن يتغير الوضع فى سوريا عقب الانقلاب الأول ، ولكن لم يتغير شىء فلم يكن الأمر سوى إحلال رجل مكان آخر[١٩٠] ،

---

(١٨٤) **فتح الله ميخائيل صقال** : مصدر سابق ، ص ص ٥٢ - ٦٠ .

(١٨٥) **نذير فنصة** : مصدر سابق ، ص ص ١٣٧ - ١٣٨ .

(186) **Majid Khdduri**, The scheme of fertile crescent unity, A study in inter Arab relation's, in the near east and great bowers,edited by Richord N. frye, Harvard Univ., London 195, p. 160.

(١٨٧) **الأهرام** : العدد رقم ٢٢٩٧٦ بتاريخ ١٩٤٩/٩/١م .

(١٨٨) **بيربوداغوفا** : مرجع سابق ، ص٤٨ .

(189) **Majid Khdduri**, The scheme of fertile crescent unity, p. 160.

(190) **La documentation française**, articles et documenats, R.No 1920, D. 10-8-1949, p. 9.

ونظرًا لأن انقلاب حسنى الزعيم كان فى عرف الذين أفتوا له خروجًا على الدستور فى سبيل الخلاص من وضع لا دستورى ، وهذا بمثابة إقرار للجيش بحق حماية الدستور وحماية حقوق الشعب حتى من الحكام ، فكان من الطبيعى إذن أن يهب الجيش أو المسيطرون عليه مرة ثانية لحماية الدستور وحقوق الشعب أو ما يظنونه هم كذلك[١٩١] .

وكما فشل الزعيم فى سياسته الداخلية مع مواطنيه فشل كذلك فى سياسته مع ضباطه ، وهو ما جرَّ عليه تذمر ضباط الجيش من هذه السياسة ، فلقد كانت طموحات الزعيم فى السلطة كبيرة لدرجة أنسته أن الضباط الذين ساندوه فى انقلابه لن يسمحوا له بأن يتميز عليهم ويفوقهم مكانة ، خاصة أنهم قاموا بدور مساو - إن لم يكن أكبر من الدور الذى قام به هو فى الانقلاب ، وكانت بالطبع لهم طموحاتهم أيضًا ، ولكن الزعيم كان قد تمادى فى طموحاته غير عابئ بهم ، فلم يكفه رئاسة الأركان ورئاسة الوزارة ووزارة الداخلية ووزارة الدفاع . بل تطلع إلى رئاسة الجمهورية ، هذا على الرغم من نصح زملائه الضباط له بأن يكتفى برئاسة الأركان ويترك رئاسة الجمهورية للسياسيين ، ولكنه لم ينتصح بل عمد إلى محاولة تشتيت جمع الضباط الذين ساندوه فى حركته[١٩٢] . لقد كان من الواجب أن يعلم الزعيم جيدًا أنه ما وصل إلى ( مكانه إلا بالقوة ، وأن زملاءه الضباط يمتلكون نفس القوة التى مكنتهم من الوصول إلى مكانته ) ، لذلك كان من المفترض أن يتبع معهم سياسة حكيمة تقيه شرهم وغضبتهم ، إلا أنه اتبع معهم سياسة التفريق والإبعاد والتمييز ، فقد أغدق الرتب على البعض دون البعض الآخر ، فكان نصيب المسلمين أكبر من نصيب المسيحيين ، ونصيب الأكراد أكبر من الجميع ، وزاد على ذلك بأن أقصى من اعتمد عليهم فى حركته كسامى الحناوى والعقيد بهيج الكلاس[١٩٣] ، وكذلك أديب الشيشكلى الذى تمت إقالته من منصبه بالجيش قبل أيام قليلة من الانقلاب الثانى[١٩٤] ، ولم يكتف الزعيم بالتسريح كأسلوب يتعامل به مع زملائه. بل قام بتخفيض مرتبات ضباط الجيش بإلغائه العلاوات التى سبق منحها لهم عند بدء الانقلاب ، وهو أشد ما يثير الضباط على قيادتهم[١٩٥] ، وقد أكد فوزى القاوقجى كذلك أن الزعيم كان قد

---

(١٩١) غسان تويني : مصدر سابق ، ص ٥٩ .

(١٩٢) المصرى : العدد رقم ٤٢٣١ بتاريخ ١٩٤٩/٨/١٧م .

(١٩٣) وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق) : محفظة ، ٢١٩ ملف ٣ جـ٧ ، تقرير رقم ٨١ بتاريخ ١٩٤٩/٨/١٦م .

(194) **Gordon torrey**, syrion politics and the military, p. 163.

(١٩٥) وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق) : محفظة ٢١٩ ملف ٣ جـ ٧ ، تقرير رقم ٨١ بتاريخ ١٩٤٩/٨/١٦م .

أعد معتقلاً واسعًا فى مدينة « تدمر » السورية يتسع لخمسة آلاف شخص ، وأنه فى الآونة الأخيرة لحكمه كان يهدد بعض معاونيه من أعضاء القيادة العامة بإرسالهم إلى هذا المعتقل[١٩٦] . ولقد عمد الزعيم منذ أن تولى رئاسة الأركان أن يجعل للكرد مكانة بالجيش السورى . فكان تكوينه للواء كردى أول شىء اهتم به ، هذا فى الوقت الذى لم يرد فى خلده بأن عملية الاعتماد على الأكراد والشراكسة ، وإبعاد القوات العربية الصرفة إلى الجبهة أمر فى منتهى الخطورة . فلقد اعتبر الزعماء العرب فى سوريا أن العسكريين قد مكنوا للكرد فى شخص الزعيم من سلب سلطة العرب ، وأن عليهم أن يعيدوها لهم[١٩٧] ، وسامى الحناوى فى تبريره لانقلابه قال : « حاول الزعيم أن يضع الكرد فى المناصب القيادية ، ومحسن البرازى رئيس وزرائه كان كرديًا »[١٩٨] ، بل إن الصحف العربية « كالنهضة الأردنية » بدأت تهاجم بعنف شديد ، وباسم العروبة ، الجمهورية الكردية العسكرية القائمة فى سوريا[١٩٩] . ولم يكتف الزعيم بتمييز الأكراد فقط ، وإنما كان يسعى إلى أكثر من ذلك ، فعلى حد تأكيد فوزى القاوقجى فإن الزعيم كان يعمل على تشكيل فيلق أجنبى من جنسيات متعددة لتثبيت دعائم حكمه والسيطرة على الجيش السورى نفسه ، وأنه كان يسعى إلى استقدام ألف ضابط وجندى ألمانى ليكونوا نواة هذا الفيلق ، كما أمر بتكوين فرقة « كوماندوز » من المتطوعين اليوغسلاف ليكونوا حرسًا خاصًا له[٢٠٠] ، ومما زاد الأمر سوءًا ما أقدم عليه الزعيم من استقدام بعثة تركية فى ٢٠ يونيو ١٩٤٩م والتى كان يرأسها رئيس سابق لأركان الجيش التركى لإعادة تنظيم الجيش السورى ، ولم يكن هذا بالأمر المقبول لدى الضباط السوريين . خاصة أن قضية لواء الإسكندرونة كانت تثير حساسية بين الأتراك والسوريين[٢٠١] . وكانت النتيجة لكل ذلك غضبة الضباط عليه .

ويأتى غدر الزعيم بأنطون سعادة زعيم الحزب السورى القومى الاجتماعى كدافع قوى للانقلاب على الزعيم أيضًا ، فالحزب كان قد أيد الزعيم لأسباب أوضحناها آنفًا ، وأملاً فى أن يأخذ مكانه على الساحة السياسية السورية فى العهد الجديد ، إلا أن الزعيم لم يتح الفرصة للأحزاب لتشاركه الحكم فقام بحلها ، ورغم ذلك فإن الحزب لم ييأس من هذا ، واستمر فى مساعيه

(١٩٦) **المصرى** : العدد رقم ٤٢٣٣ بتاريخ ١٩٤٩/٨/٢٠م .
(١٩٧) **الرابطة العربية** : العدد رقم ٦٨٣ بتاريخ ١٩٤٩/٨/٢٧م .
(١٩٨) **الأهرام** : العدد رقم ٢٢٩٧٦ بتاريخ ١٩٤٩/٩/١م .
(١٩٩) **باتريك سيل** : مرجع سابق ، ص ٩٢ .
(٢٠٠) **المصرى** : العدد رقم ٤٢٣٣ بتاريخ ١٩٤٩/٨/٢٠م .
(٢٠١) **باتريك سيل** : مرجع سابق ، ص ٩٢ .

من أجل الوصول إلى تفاهم مع الزعيم ، وقد كانت الأزمة اللبنانية السورية - بسبب القبض على الضابط أكرم طبارة السورى بعدما دخلت دورية سورية بقيادته الحدود اللبنانية ، وقتلت كامل حسين المتهم بالتجسس لصالح إسرائيل - هى الفرصة المواتية لذلك[٢٠٢] ، حيث استغل الحزب هذه الحادثة وقدم أنطون سعادة مذكرة قانونية إلى الحكومة اللبنانية يطالب فيها بإطلاق سراح الضابط السورى ، وبناءً على ذلك تم ترتيب لقاء بين أنطون سعادة وحسنى الزعيم[٢٠٣] وقد تم اللقاء فى ٢٧ مايو ١٩٤٩م حيث صرح سعادة لأحد أصدقائه بأنه قد وفق فى هذه المقابلة[٢٠٤] . ولقد كانت الظروف غير المواتية للحزب فى لبنان - إذ وقع صدام بين الحزب والكتائب اللبنانية فى ٩ يونيو ١٩٤٩م والذى استطاعت فيه الكتائب دحر أعضاء الحزب ، وحرق مطبعة جريدته . كما أعقبت حكومة رياض الصلح ذلك بحملة واسعة على الحزب لدرجة قيامها بحله إداريًا فى « ١ يونيو ١٩٤٩م[٢٠٥] - دافعًا لكى يجدد أنطون سعادة صلاته بالزعيم حيث تقابلا فى سوريا بعد فرار سعادة إليها فى ١٦ يونيو ١٩٤٩م ، وقد وافق الزعيم على تقديم السلاح والعتاد للحزب لإعلان الثورة على الحكومة اللبنانية ، حيث أكد سعادة أن الزعيم قد عاهده على الاستمرار فى معاونته ، وقدم إليه مسدسه الخاص عربونًا للصداقة[٢٠٦] ولكن الزعيم لم يلتزم بهذا الوعد فلقد أقدم الزعيم على تسليم أنطون سعادة إلى الحكومة اللبنانية بعد أن فشلت ثورة الحزب ، والتى أعلنت فى ٤ يوليو ١٩٤٩م ، وكان تسليمه فى ٧ يوليو ١٩٤٩م بعد أن جاء إلى سوريا لاجئًا سياسيًا[٢٠٧] .

ولعل الأسباب التى دعت الزعيم إلى الغدر بسعادة هى تصفية الخلافات بين الحكومة اللبنانية وسوريا عقب المقابلة التى جرت بين الزعيم وبشارة الخورى فى ٢٤ يونيو ١٩٤٩م ، والتى اعتذر فيها الزعيم عن أحداث موضوع الضابط أكرم طبارة ، وقد رد عليه بشارة الخورى بقبول الاعتذار وتوضيح موقف لبنان من الانقلاب السورى[٢٠٨] ، لذلك بدأت مسألة دعمه لسعادة تفتر ، خاصة

---

(٢٠٢) **مجهول المؤلف** : الأحزاب السياسية فى سوريا ، ص ١٠٤ .

(٢٠٣) **عبد الغنى العطرى** : سعادة والحزب القومى (١٩٣٢ - ١٩٥٠م) ، دمشق ١٩٥٠ ، ص١٦٥ .

(٢٠٤) **المصدر نفسه** ، ص١٧٣ .

(٢٠٥) **مجهول المؤلف** : الأحزاب السياسية فى سوريا ، ص١٠٥ .

(٢٠٦) **عبد الغنى العطرى** : مصدر سابق ، ص ص ١٨٧ - ١٨٨ .

- **Alford Carleton**, op., cit., p. 9.

(٢٠٧) **مجهول المؤلف** : مصدر سابق ، ص ص ١٠٥ - ١٠٦ .

(٢٠٨) **بشارة الخورى** : مصدر سابق ، ج٣ ، ص ص ٢٣١ - ٢٣٢ .

بعد أن تم له ما أراد بأن يكون رئيسًا للجمهورية والتهنئة له من قبل لبنان ، وهو الأمر الذى جعله يرفض طلب سعادة مقابلته للتهنئة بالرئاسة[٢٠٩] ، فلقد قل حماس الزعيم لأنطون سعادة بعدما تحسنت العلاقات بين الحكومة السورية ولبنان ، وإذا ما أضفنا إلى ذلك التدخل المصرى لدى الزعيم من أجل تسليم أنطون سعادة بناءً على طلب لبنان ، فعلى حد قول الزعيم أنه لم يكن باستطاعته إلا تسليمه ، فقد اضطر لهذا التسليم ، وإلا انفرط عقد المحور الذى شكل من دمشق والقاهرة والرياض[٢١٠] ، من هنا يمكن القول إن العلاقة التى ربطت بين الزعيم وسعادة كانت علاقة مصلحة ، فالزعيم كان يحتاج لسعادة لقلقلة الوضع فى لبنان ، وسعادة كان يحتاج للزعيم بغرض الدعم المادى والمعنوى ضد الحكومة اللبنانية ، وما إن انتفت مصلحة أحد الطرفين حتى كان الغدر بسعادة من قبل الزعيم[٢١١] .

والحقيقة فإن الزعيم لم يحسب نتيجة فعلته هذه ، والتى كانت دافعًا قويًا للانقلاب عليه ، فبالإضافة إلى المعارضة القوية التى سادت بين مؤيدى حزب سعادة فى سوريا ، خاصة من ضباط الجيش ، فإن فعل الزعيم هذا قد مس مسألة الكرامة العربية ، هذا فضلاً عن الشعور بأن الزعيم قد خان ضيفه مما جعله مثار النقد بين السوريين[٢١٢] . ولهذا شارك فى انقلاب الحناوى ضد الزعيم بعض الضباط العسكريين من المؤمنين بالمبادئ القومية السورية التى نادى بها سعادة ، فالملازم «فضل الله أبو منصور» الذى كان من أتباع سعادة المخلصين قاد عملية اختراق شوارع دمشق ليحاصر قصر الرئاسة ويلقى القبض على الزعيم ، وعندما اعترض الزعيم على صفع « فضل الله أبو منصور » له طالبًا احترام كرامته العسكرية رد عليه أبو منصور قائلاً : «إن مثلك لا كرامة له ولا شرف ، أما أقسمت للزعيم سعادة بيمين الولاء وقدمت له مسدسك عربونًا لتلك اليمين ثم خنته وأرسلته إلى الموت حانثًا بقسمك ناكثًا بعهدك؟!»[٢١٣] . إن هذا القول إنما يدل على ذلك الغضب الذى كان يملأ صدر الملازم أبو منصور تجاه حسنى الزعيم لغدره بأنطون سعادة والذى كان دافعًا قويًا للانقلاب عليه من قبل الضباط المؤمنين بأفكار سعادة القومية .

---

(٢٠٩) **عبد الغنى العطرى** : مصدر سابق ، ص ١٩٣ .

(٢١٠) **المصدر نفسه** ، ص ٢٠٥ .

(٢١١) **سمير حنا مصاروة** : الحزب السورى القومى الاجتماعى (١٩٣٢م - ١٩٦٢م) ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٥م ، ص ٤٣٤ .

(212) **Alford carleton.**, op. cit., p. 10.

(٢١٣) **فضل الله منصور** : مصدر سابق ، ص ٧٠ .

ويبقى بعد ذلك الموقف العراقى من حسنى الزعيم كعامل حسم بالنسبة لنظام حكمه ، فلقد خابت الآمال العراقية فى تحقيق الوحدة السورية العراقية عقب انقلاب الزعيم ، وذلك بعد تحوله للمعسكر المصرى السعودى فانقلب التأييد الذى لقيه الزعيم فى بداية عهده من العراق إلى العداء الشديد لدرجة تشديد الحملات الإعلامية ضده مع اقتراب موعد الاقتراع على رئاسة الجمهورية فى ٢٥ يونيو ١٩٤٩م . بل إن نورى السعيد أرسل مزاحم الباجهجى إلى القاهرة فى محاولة فاشلة لإزالة سوء التفاهم ، ولحض المصريين على عدم الاعتراف بالرئيس المنتخب فى سوريا[٢١٤] ، وحتى بعد أن انتخب الزعيم رئيسًا للجمهورية لم يذهب الوزير المفوض العراقى لدى دمشق إبراهيم عاكف الألوسى للقصر الجمهورى لتقديم التهنئة ، وقد دفع هذا محسن البرازى رئيس الوزراء السورى إلى أن يعاتبه ، ويبلغه بأنه قد صدرت تعليمات إلى الوزير المفوض السورى ببغداد بمقاطعة أى حفلة عراقية تتم دعوته إليها ، وعندما سأله الوزير المفوض العراقى إذا ما كان هذا قطعًا للعلاقات أجاب البرازى بأن سوريا لا ترغب فى ذلك ، وإذا ما أراد العراق ذلك فهو شىء آخر[٢١٥] .

وقد ساهمت الصحف السورية فى التصدى للموقف العراقى الرافض لانتخاب الزعيم رئيسًا للجمهورية . ففى مقال بعنوان « كلاب تستأسد » استنكرت صحيفة النصر موقف نورى السعيد من انتخاب الزعيم ، وأوضحت أن هذا الرفض يتناقض واعترافه بالانقلاب آن حدوثه ، ومرجع ذلك إلى فشل مخططات نورى السعيد التى كان يرغب من ورائها إلى احتواء سوريا تحت النفوذ العراقى وبالتالى الإنجليزى[٢١٦] وقد توالت بعد ذلك الحملة الصحفية بين الطرفين حيث اتهمت الصحف السورية نورى السعيد والوصى على العرش بأنهما مطية الاستعمار فى البلاد العربية ، وأنهما يرغبان فى إدخال الاستعمار إلى كل بلد عربى[٢١٧] ، وفى مقال بعنوان « عليكم أن تتواروا عن الميدان » طالبت جريدة العلم بالثورة على الحكام الخونة بالعراق[٢١٨] ، أما جريدة « ألف باء » فقد

---

(٢١٤) المصرى : العدد رقم ٤١٧٩ بتاريخ ١٩٤٩/٦/١٦م .

(٢١٥) وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق) : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٧ ، تقرير رقم ٧٢ بتاريخ ١٩٤٩/٧/٦م .

(٢١٦) المصدر نفسه ، محفظة ، ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٧ ، جريدة النصر بتاريخ ١٩٤٩/٧/٥م .

(٢١٧) المصدر نفسه ، محفظة ، ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٧ ، جريدة الانقلاب بتاريخ ١٩٤٩/٧/٥م .

(٢١٨) المصدر نفسه ، محفظة ، ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٧ ، جريدة العلم بتاريخ ١٩٤٩/٧/٦م .

اتهمت سياسة العراق بأنها سياسة تهدم الجامعة العربية لتبعث مرة ثانية ميثاق « سعد آباد » من مرقده[٢١٩] ، وقد ألقت جريدة القبس باللوم على الوصى على العرش العراقى فى سوء العلاقات بين البلدين لتنكره للعهد الجديد فى سوريا رغبة فى أطماع شخصية[٢٢٠] ، وقد أنكرت صحيفة الأيام الحملة التى تشنها الصحف العراقية ضد حسنى الزعيم ، والتى تتهمه فيها بأنه مزق الدستور السورى ، مؤكدة أن هذه الحملة يقابلها رضا من الحكومة العراقية[٢٢١] . ومن الواضح أن هذه الحملة الصحفية كانت تلقى التأييد الكامل من حسنى الزعيم وحكومته[٢٢٢] خاصة بعدما حاول الزعيم إصلاح العلاقات مع العراق أكثر من مرة ، فقد أذيع بيان من محطة دمشق فى ٢٨ أبريل ١٩٤٩م يشيد فيه الجانب السورى بموقف الجيش العراقى المنسحب من فلسطين ، والذى تقرر بقاؤه فى منطقة « المغرق » بشرق الأردن حتى تنتهى المفاوضات بين سوريا وإسرائيل[٢٢٣] ، كما وجه الزعيم كلمة من إذاعة دمشق بمناسبة عيد ميلاد جلالة الملك فيصل الثانى ملك العراق مؤكدًا فيها حسن العلاقات بين سوريا والعراق[٢٢٤] ، إلا أن الوصى على العرش تجاهل هذه الكلمة ، وأرسل الجواب عليها بتوقيع رئيس التشريفات ، لذلك اعتبرته الصحف السورية هو البادئ بالجفاء[٢٢٥] ، وطالبت جريدة الأيام بأن يوجه الوصى على العرش ناظريه نحو الشعب العراقى الذى يتألم من الحكم الجائر من قبل الوصى وحكومته[٢٢٦] .

وعلى أى حال فإن ساسة العراق وإن كانوا قد وصلوا إلى درجة لا يستطيعون معها تحمل بقاء الزعيم فى الحكم ، فإن سياسة الزعيم الداخلية قد ساعدتهم فى ذلك ، فقد وجد العراقيون فى القيادات السياسية السورية - خاصة قيادات حزب الشعب الذين كانوا يرغبون فى وحدة مع

---

(٢١٩) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** ، محفظة ، ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٧ ، جريدة ألف باء بتاريخ ١٩٤٩/٧/٦م .

(٢٢٠) **المصدر نفسه** ، محفظة ، ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٧ ، جريدة القبس بتاريخ ١٩٤٩/٧/٦م .

(٢٢١) **المصدر نفسه** ، محفظة ، ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٧ ، جريدة الأيام بتاريخ ١٩٤٩/٧/٦م .

(٢٢٢) **المصدر نفسه** ، محفظة ، ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٧ ، تقرير رقم ٧٢ بتاريخ ١٩٤٩/٧/٩م .

(٢٢٣) **المصدر نفسه** ، محفظة ، ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٧ ، تقرير رقم ٤٨ بتاريخ ١٩٤٩/٥/١م .

(٢٢٤) **المصدر نفسه** ، محفظة ، ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٧ ، جريدة الأيام بتاريخ ١٩٤٩/٧/٤م .

(٢٢٥) **المصدر نفسه** ، محفظة ، ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٧ ، جريدة القبس بتاريخ ١٩٤٩/٧/٦م .

(٢٢٦) **المصدر نفسه** ، محفظة ، ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٧ ، جريدة الأيام بتاريخ ١٩٤٩/٧/١٥م .

العراق - حليفًا سياسيًا قويًا للإطاحة بنظام الحكم فى سوريا[٢٢٧] ، لذلك أقدم العراق على تدبير المؤامرات للخلاص من الزعيم ، ففيصل العسلى ذكر أنه فى زيارة رسمية له إلى العراق اتفق مع نورى السعيد على أن يتم إحضار حسنى الزعيم إلى بغداد فى زيارة رسمية لكى يتم القبض عليه ، إلا أن حسنى الزعيم رفض السفر إلى العراق[٢٢٨] ، وإذا كان دور العراق غير واضح فى مؤامرة العقيد «محمود الرفاعى» لقتل الزعيم لكى ينقذ أخاه الذى كان معتقلاً بحادث كنيس اليهود ، والتى دبرها فريقان من الضباط ، حيث اكتشف الزعيم المؤامرة ، وأمر بنقل المدبرين لها من الضباط إلى الشمال[٢٢٩] ، فإن دور العراق فى المؤامرة التى قاد التدبير لها إبراهيم عاكف الألوسى الوزير العراقى المفوض لدى سوريا مع بعض ضباط الجيش السورى[*] كان واضحًا ، وقد ذكر الألوسى فى لقاء له مع طه الهاشمى أن الخطة كانت تقضى بإرسال قوات عراقية إلى منطقة « المغرق » ، وطائرات عراقية قبل التدخل على أن يجتمع المجلس النيابى السورى ، وكذلك المجلس النيابى العراقى بعد المؤامرة لتقرير ما يلزم من اتحاد البلدين[٢٣٠] ، وفى عقب اكتشاف هذه المؤامرة غادر الألوسى سوريا دون القيام بالمراسيم المعتادة فى هذه الظروف بالنسبة لرجال السلك الدبلوماسى ، فلم يخطر وزارة الخارجية السورية بسفره ، وقد رفض الزعيم تعيين وزير عراقى مفوض بدلاً منه بعد ذلك ، بل إنه وصف الوصى على العرش ونورى السعيد بألفاظ نابية ، وذلك عندما حضر الوزير المفوض العراقى لدى السعودية إلى سوريا لاستطلاع رأى السوريين فى أمر تعيينه وزيرًا مفوضًا للعراق بسوريا[٢٣١] .

---

(227) **George Haddadm** op, cit., p. 204.

- **Majhid khadduri**, the scheme of fertile crescent unity, p. 160.

(٢٢٨) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٥٠ ، ملف ١/٣/٨ ، تقرير رقم ١٥ بتاريخ ١٩٥٥/٢/١٢م .

(٢٢٩) **مذكرات عادل أرسلان** ، ج٢ ، ص ٨٧٥ .

(*) يذكر طه الهاشمى فى مذكراته أن المشتركين فى المؤامرة هم (ع.ع - س.ح - أ.ط) دون ذكر الأسماء ، ومحقق مذكرات الهاشمى الدكتور خلدون ساطع الحصرى يؤكد أن ع.ع هو عبد الله عطفة ، وأن س.ح هو سامى الحناوى ، وأن أ.ط هو أسعد طلس .

(٢٣٠) **مذكرات طه الهاشمى** ، ج٢ ، ص ٢٧٩ .

(٢٣١) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢٢٠ ، ملف ٥ ، جـ٤ ، تقرير رقم ٨٠ بتاريخ ١٩٤٩/٨/٩م .

وقد استمر العراق فى عدائه للزعيم متخذًا من المال سلاحًا لشراء السوريين الناقمين على حكم الزعيم ، حتى إن الذهب العراقى قد وصل إلى حراس الزعيم الشراكسة ، فقد تم شراء هؤلاء الحراس حيث قبض قائد الحرس وحده ألف ليرة سورية دفعها له أسعد طلس عديل سامى الحناوى وعقله المفكر[٢٣٢] ، والذى كان قد طرد من جميع مناصبه فى الخارجية والدفاع الوطنى عن طريق محسن البرازى رئيس الوزراء ، وقد اعتبر نذير فنصه هذا الطرد خطأ كبيرًا ، وذلك بسبب تركيبة المجتمع السورى ، حيث الروابط العائلية والعشائرية والصلات الشخصية ، فكانت قضية طرده هى الشرارة الأولى للانقلاب الثانى ، فلقد قرر الرجل الانتقام ، وكانت صلة القرابة بين أسعد طلس والعائلة الألوسية فى العراق عاملاً مساعدًا له للقضاء على حسنى الزعيم . نظرًا لما لعائلة الألوسى بالعراق من نفوذ كبير والتى كانت تدعم حكم نورى السعيد[٢٣٣] ، فكانوا بذلك حلقة الوصل بين الحكومة العراقية وقادة الانقلاب الثانى كسامى الحناوى وأسعد طلسى والعقيد علم الدين القواس والضابط محمد معروف وعصام مريود الذى كانت طائرته على أهبة الاستعداد لنقل المتآمرين إلى بغداد إذا ما فشلت عملية الإطاحة بالزعيم[٢٣٤] .

وعلى أية حال فقد اجتمعت هذه الدوافع لتكون رأيًا واحدًا بين العسكريين ، وهو ضرورة الانقلاب على الزعيم ، حيث أرسلت هيئة تطلق على نفسها اسم « فريق الضباط الأحرار » فى ٢٣ مايو ١٩٤٩م رسالة إلى حسنى الزعيم محذرة إياه من السياسة التى يسير عليها بتقريبه بعض الشخصيات المكروهة كمحسن البرازى ، وإقراره لمشاريع اعتبروها استعمارية كاتفاقية النقد مع فرنسا ، واتفاقية التابلاين مع الولايات المتحدة الأمريكية مؤكدين ضرورة إصلاح سياسته وإلا فإنهم سوف يكونون ضده[٢٣٥] ولكن الزعيم لم يرتدع ، وسار على نفس السياسة غير عابئ بقضية الضباط زملائه ، ونتيجة لذلك عقد بعض كبار الضباط اجتماعًا سريًا فى ١٣ أغسطس ١٩٤٩ تناولوا فيه بالبحث موقف الحكومة من ترقيات الضباط ، وبعد انتهاء اجتماعهم توجه وفد برئاسة سامى الحناوى إلى وزارة الدفاع واجتمعوا بالوزير ، وأبلغوه بأنهم يرغبون فى أن يطلع حسنى الزعيم على مطالبهم فأجابهم وزير الدفاع بأنه سيرفع الأمر إلى الزعيم ومكتفيًا بالوعد . غير أنه فى حوالى الساعة الحادية عشرة مساءً من نفس اليوم عقد سامى الحناوى اجتماعًا سريًا آخر برجال

(٢٣٢) نذير فنصة ، مصدر سابق ، ص ٩٨ .
(٢٣٣) المصدر نفسه ، ص ٧٢ .
(٢٣٤) باتريك سيل : مرجع سابق ، ص ١٠٤ .
(٢٣٥) المصرى : العدد رقم ٤٢٣٥ بتاريخ ١٩٤٩/٨/٢٢ .

الجيش وبمجرد انتهاء هذا الاجتماع صدرت الأوامر إلى بعض الضباط بأن يتوجهوا بجنودهم لمحاصرة قصر الرئاسة ومقار مبانى الحكومة ومحطة الإذاعة وغيرها من المنشآت العامة[٢٣٦] .

وقد كان عدد من دبروا الانقلاب ونفذوه خمسة عشر ضابطًا[*] حيث تم القبض على حسنى الزعيم ورئيس وزرائه محسن البرازى وغيرهم من الشخصيات مثل نذير فنصة سكرتير الزعيم وإبراهيم الحسينى رئيس الشرطة العسكرية[٢٣٧] ، بينما اتجهت قوة تحت قيادة محمود الرفاعى لاحتلال قلعة المزة لإطلاق سراح الضباط المعتقلين فيها مثل الضابط محمد صفا والضابط طالب الداغستانى[٢٣٨] وعقب القبض على الزعيم ورئيس وزرائه تم اقتيادهما إلى قلعة المزة . حيث أعدما بالرصاص ، وقد أقر سامى الحناوى فى بيان له للشعب السورى بأن مجلس الحزب الأعلى قد أصدر حكمه بالإعدام بعد أن أجرى محاكمة للرجلين[٢٣٩] ، ولكن معروف الدواليبى أقر بأنه لم تحدث محاكمة ، وأن ما جاء فى هذا البلاغ هو تبرير لما وقع فقط[٢٤٠] . وكانت الاتهامات التى وجهت إلى الزعيم هى تبديده ثروات البلاد ، وعدم احترام قدسية قوانينها وحرية أفرادها ، واتصاف الحاكم بالنزعة الفردية وسوء المعاملة إلى الحد الذى بدأ فيه الشعب يحط من كرامة الجيش ، واتباع سياسة خارجية مجردة من المبادئ[٢٤١] وكذلك اعتماده على محسن البرازى الكردى الأصل كرئيس للوزراء ، وهو المكروه من الشعب باعتباره من العناصر القديمة التى اعتقد الشعب أنه تخلص منها بعد الانقلاب الأول[٢٤٢] . وقد أصدر الحناوى مجموعة من البيانات أوضح فى الأول الأسباب التى دعت

---

(٢٣٦) **المصرى**، العدد رقم ٤٢٢٩ بتاريخ ١٩٤٩/٨/١٥م ، للتفصيل انظر إلى :
- **يوسف العبد** : مصدر سابق ، ص ١٧٨ .

(*) كان منهم سامى الحناوى وبهيج الكلاس وعلم الدين القواص وأمين أبو عساف ومحمد معروف وعصام مريود وخالد جاد ومحمود الرفاعى ومحمد دياب وأديب الشيشكلى .

(٢٣٧) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٧ ، تقرير رقم ٨١ بتاريخ ١٩٤٩/٨/١٤م .

(٢٣٨) **المصرى** : العدد رقم ٤٢٣٣ بتاريخ ١٩٤٩/٨/٢م .

(٢٣٩) **وزارة الخارجية المصرية ( مفوضية مصر بدمشق )**: محفظة ٢١٩ ، ملف٣ ، ج٧ ، تقرير بتاريخ ١٩٤٩/٨/١٤.

(٢٤٠) **المصدر نفسه** ، محفظة ٢١٩ ، ملف٣ ، ج٧ ، تقرير رقم ٨١ بتاريخ ١٩٤٩/٨/١٦م .

(241) **Gordon torrey**, op. cit., p.144.
- **Philip K.Hitti**, Syria"A short history" Magmillia and colted, London, 1949, p. 252.

(242) **Majid khadduri**, the scheme of fertile crescent unity, p. 160.

الجيش للانقلاب ، والثانى يفيد بتكوين مجلس حربى لإدارة شئون البلاد ، والثالث يفيد بمحاكمة الزعيم والبرازى وإعدامهما ، والرابع يطلب امتناع الأهالى عن المظاهرات ، والخامس يوضح مساوئ حسنى الزعيم ، والسادس يؤكد ضرورة انتظام الموظفين فى أعمالهم وعدم التخلف لكى لا يتعرض أحد للمساءلة[٢٤٣] .

وإن كان اللبس قد شاب التدخل الخارجى فى الانقلاب الأول ، فإن التدخل الخارجى فى الانقلاب الثانى كان واضحًا . فالإنجليز ونورى السعيد وعبد الإله الوصى على العرش العراقى لم يعد فى مقدورهم تحمل حسنى الزعيم ، لذلك سعوا جاهدين لإسقاطه ، فكانت الأسرة الهاشمية فى بغداد هى القوة المحركة للانقلاب[٢٤٤] ، ويذكر البعض بأن العراق كانت له يد فى إعدام الزعيم ورئيس وزرائه وإن لم تثبت الأدلة ذلك[٢٤٥] ، وكانت جريدة القدس الإسرائيلية فى مقال لها بعنوان : « الجولة الثانية فى دمشق الإنجليز يهزمون الأمريكان » بتاريخ ١٨ أغسطس ١٩٤٩م قد أكدت أن الإنجليز هم وحدهم المستفيدون من مقتل الزعيم بعدما عرف الرجل خطورة الدسائس الإنجليزية على المصالح العربية[٢٤٦] .

ولم يلق الانقلاب الثانى داخليًا استهجانًا أو رفضًا ، ولكنه وجد تعاطفًا من الشعب السورى ، وقد يرجع هذا فى كثير منه إلى سياسة الزعيم نفسه ، والتى جرت عليه النقمة من قبل الجميع[٢٤٧] ، ويرجع المحامى السورى (محمد ناسى بك) هذا الموقف إلى أنه ليس للسوريين موقف ثابت ، إذ بينما صفقوا لحسنى الزعيم البارحة وعلقوا صوره على جدران منازلهم وفى بيوتهم ،

---

(٢٤٣) وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق) : محفظة ٢١٩ ، ملف٣ ، ج٧ ، تقرير بتاريخ ١٩٤٩/٨/١٤م .

(٢٤٤) نذير فنصة : مصدر سابق ، ص ص ٨٣ - ٨٤ .

- محمد حسنين هيكل : ما الذى جرى فى سوريا ؟ ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة د. ت ، ص ص ١٩ - ٢٠ .

(245) **Yin'am**, Iraq politics 1984- 1952, Middle eastern affaires, December 1952, p.355..

(246) **La documentation française**, Articles et documents, R No. 1955. D. 20-9-1949, p. 10

(٢٤٧) وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق) : محفظة ٢١٩ ، ملف٣ ، جـ ٧ ، تقرير رقم ٨١ بتاريخ ١٩٤٩/٨/١٦ .

فإذا بهم بعد ذلك يضربون بها عرض الحائط ويصفقون لقائد الانقلاب الثانى[٢٤٨] . ولم يكن موقف الأحزاب فى سوريا ليختلف عن موقف الشعب السورى ، فلقد لاقى الانقلاب التأييد من الأحزاب السياسية فى سوريا ، والتى كان لكل منها سببه فى هذا التأييد ، فالحزب السورى القومى الاجتماعى رأى فى الانقلاب وفى الحكم على الزعيم بالإعدام انتقامًا لغدره بأنطون سعادة زعيم الحزب[٢٤٩] . أما حزب البعث فقد اعتبر الانقلاب تصحيحًا للأوضاع التى ساءت عقب الانقلاب الأول ، خاصة أن الحزب قد حاول أكثر من مرة تنبيه الزعيم لكى يصحح السياسة التى يسير عليها ، وذلك برفع العديد من المذكرات الرسمية من قبل الحزب لحسنى الزعيم كالبيان الذى أصدره الحزب فى ٣٠ يونيو ١٩٤٩م[٢٥٠] ، وقد وجد حزب الشعب فى الانقلاب الثانى الفرصة فى زيادة التقارب مع العراق والذى كان ينشده ، أما الحزب الوطنى فعلى الرغم من تأييده للانقلاب إلا أن العداء بينه وبين حزب الشعب الذى أصبحت له الغلبة فى عهد هذا الانقلاب ، هذا فضلاً عن أن الحزب كان قد هادن الزعيم قبل ذلك ، كل هذا جعل الحزب يتخذ موقف المعارضة من الانقلاب بعد ذلك . بل اعتبروا الوزراء الذين اشتركوا فى الحكومة الأولى بعد هذا الانقلاب ، والذين كانوا ينتمون له ، لا يمثلون إلا أنفسهم[٢٥١] . وقد أبدى زعماء الدروز تأييدهم للانقلاب واستعدادهم لمؤازرة الجيش الذى يثقون به كل الثقة . كما أبدوا استعدادهم للتعاون مع قادة الانقلاب[٢٥٢] ويرجع تأييدهم للانقلاب إلى ما أقدم عليه الزعيم حينما أرسل قوة كبيرة إلى حامية جبل الدروز لردع أهله ، حيث إنه كان يشك فى ولائهم له ، وقد رأى الضباط الدروز - ومنهم فضل الله أبو منصور وأيمن أبو عساف - فى ذلك تهديدًا لأهليهم ، لذلك كان اشتراكهم فى الانقلاب هو اشتراك لأجل الدفاع عن أهلهم الدروز ، وقد حبذ هذا الاشتراك حسن الأطرش عند مقابلته مع أكرم الحورانى للحديث فى أمر الزعيم . حيث كان الرأى النهائى هو ضرورة إزاحة الزعيم باشتراك ضباط الدروز ، الذين كان البعض منهم مثل « فضل الله أبو منصور » أعضاء فى الحزب القومى السورى الذى غدر الزعيم بزعيمه[٢٥٣] .

---

(٢٤٨) **يوسف العبد** : مصدر سابق ، ص ١٧٣ .

(٢٤٩) **مجهول المؤلف** : الأحزاب السياسية فى سوريا ، ص١٠٨ .

(٢٥٠) **وثائق حزب البعث** ، ج١ ، ص ص ٣٠٠ - ٣٠١ .

(٢٥١) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٩ ، ملف٣ ، جـ ٧ ، تقرير رقم ٨٨ بتاريخ ١٩٤٩/٩/١٣ .

(٢٥٢) **المصدر نفسه** ، محفظة ٢١٩ ، ملف٣ ، جـ٧ ، جريدة الانقلاب بتاريخ ١٩٤٩/٨/١٦ .

(٢٥٣) **باتريك سيل** : مرجع سابق ، ص ص ١٠٥ - ١٠٦ .

وأما عن الموقف العربى فلقد كان الموقف العراقى من الانقلاب سريعًا كالعادة ، وذلك رغبة فى السعى نحو الوحدة العراقية السورية ، لذلك أقدم مجلس الوزراء العراقى على عقد اجتماع فى البلاط الملكى برئاسة الوصى على العرش لدراسة التقارير الواردة من المفوضية العراقية فى دمشق ، هذا فى الوقت الذى أبرق فيه مجلس الوزراء العراقى إلى نورى السعيد - الذى كان فى لندن - بخصوص الموقف الذى يجب اتخاذه حيال الانقلاب[٢٥٤] ، وقد لاقى الانقلاب التأييد من غالبية الأحزاب العراقية ، فلقد دعا توفيق السويدى - أحد زعماء حزب الاستقلال العراقى - إلى تأييد الانقلاب الجديد فى سوريا ، وضرورة مؤازرة الشعب السورى على تحديد مصيره ، وأضاف أنه ليس لأحد أن يتدخل فى أمور الشعب السورى ما دامت أهدافه قومية ، ومناهجه ممكنة التحقيق ضمن نطاق الجامعة العربية[٢٥٥] ، وقد رأى السياسيون العراقيون أن الانقلاب كان نتيجة محتومة لمساوئ الانقلاب السابق[٢٥٦] . وحقيقة القول فإن التأييد الذى لاقاه الانقلاب منذ البداية من العراق كان اعترافًا قويًا بالوضع الجديد فى سوريا ، والذى كان العراق يطمع من ورائه إلى تحقيق ما صعب عليه تحقيقه خلال عهد الزعيم ، خاصة أن العراق كان يجد التأييد الكامل فى ذلك من قبل البريطانيين الذين وجدوا فى انقلاب الحناوى فرصة لتوسيع نفوذهم عن طريق العلاقة التى ستربط بين الأسرة الهاشمية فى العراق والحكام الجدد فى سوريا ، وكانت الحكومة العراقية قد وجهت تهنئة للوزارة السورية التى تكونت برئاسة هاشم الأتاسى عقب الانقلاب[٢٥٧] ، ثم تلاها الاعتراف الرسمى من قبل الحكومة العراقية بالانقلاب الجديد فى سوريا[٢٥٨] .

واتفق الموقف الأردنى مع الموقف العراقى فى تأييد الانقلاب ، ولعل الاتفاق فى التأييد نابع من مصلحة واحدة وهى الرغبة فى جذب سوريا فى المشاريع الوحدوية التى كانت تراود البلدين . فما إن وصلت أنباء الانقلاب إلى عمان حتى سارع الملك عبد الله بالحديث مع القائمين بالأعمال فى

---

(٢٥٤) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٩ ، ملف٣ ، جـ ٧ ، تقرير رقم ٨١ بتاريخ ١٩٤٩/٨/١٦ .

(255) **La documentation française**, Articles et documents, R. No. 1955. D. 20-9-1949, p. 7

(٢٥٦) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٩ ، ملف٣ ، جـ ٧ ، تقرير رقم ٨١ بتاريخ ١٩٤٩/٨/١٦ .

(٢٥٧) **المصرى** : العدد رقم ٤٢٣٠ بتاريخ ١٩٤٩/٨/١٦م .

(٢٥٨) **المصدر نفسه** ، العدد رقم ٤٢٤٥ بتاريخ ١٩٤٩/٩/٣م .

مفوضيتى أمريكا وإنجلترا فى عمان ، واستقبل بعد ذلك رؤساء البعثات الدبلوماسية الفرنسية والمصرية والسعودية واللبنانية والعراقية للتحادث معهم فى أمر هذا الانقلاب[٢٥٩] ، كما صرح الملك عبد الله بقوله : « ستكون المملكة الأردنية الهاشمية أول دولة تعترف بالنظام الجديد فى سوريا إذا ثبتت صلاحيته ، وجاء ممثلاً لرغبات الشعب ، وإنى لآسف للمصير الذى آل إليه حسنى الزعيم ، ولكنى كنت أتوقع له هذه الخاتمة لأنه أقام دعائم حكمه على أسس خاطئة » ، وأضاف بعد ذلك : «ولا شك إن الأشخاص الذين قاموا بالانقلاب الجديد سيدركون هذا ، وسوف يتعلمون من أخطاء الماضى ولا يفعلون إلا ما هو صالح لشعبهم »[٢٦٠] . وعقب تكوين وزارة هاشم الأتاسى عقب الانقلاب أرسل الأتاسى برسالة إلى وزير الخارجية الأردنى عن حركة الانقلاب ، والذى أعلن تأييده للانقلاب[٢٦١] . كما أن رئيس الوزراء سعيد المفتى أرسل برسالة تهنئة إلى هاشم الأتاسى لتكوين الحكومة الأولى بعد الانقلاب[٢٦٢] ، وأما الملك عبد الله فقد أرسل ببرقية تهنئة لتكوين هذه الوزارة مادحًا فيها شخص الأتاسى ورجال الانقلاب[٢٦٣] ، وأتبع الملك عبد الله ذلك بإرسال ياوره الخاص إلى دمشق فى مهمة رسمية[٢٦٤] ، ومن بعده كانت زيارة عبد الرحمن خليفة رئيس الديوان الملكى الأردنى فى ١٩ أغسطس ١٩٤٩م حاملاً معه رسالة من الملك عبد الله إلى هاشم الأتاسى رئيس الوزراء السورى ، وقد كانت الرسالة تحمل الموقف الرسمى من الانقلاب[٢٦٥] ، حيث تم الاعتراف الأردنى الرسمى بالانقلاب فى سوريا كما هو متوقع[٢٦٦] .

---

(٢٥٩) **المصرى**: العدد رقم ٤٢٢٩ بتاريخ ١٩٤٩/٨/١٥م .

(٢٦٠) **المصدر نفسه** : العدد رقم ٤٢٣٠ بتاريخ ١٩٤٩/٧/١٦م .

– **الأهرام** : العدد رقم ٢٢٩٦٢ بتاريخ ١٩٤٩/٨/١٦م .

(٢٦١) **المصرى** : العدد رقم ٤٢٣٠ بتاريخ ١٩٤٩/٨/١٦م .

– **الرابطة العربية** : العدد رقم ٦٨١ بتاريخ ١٩٤٩/٨/٢٠م .

(٢٦٢) **المصرى** : العدد رقم ٤٢٣٠ بتاريخ ١٩٤٩/٨/١٦م .

(٢٦٣) **المصدر نفسه** : العدد رقم ٤٢٣١ بتاريخ ١٩٤٩/٨/١٧م .

(٢٦٤) **الأهرام** : العدد رقم ٢٢٩٦٢ بتاريخ ١٩٤٩/٨/١٦م .

– **الرابطة العربية** : العدد رقم ٦٨١ بتاريخ ١٩٤٩/٨/٢٠م .

(٢٦٥) **المصرى** : العدد رقم ٤٢٣٤ بتاريخ ١٩٤٩/٨/٢١م .

(٢٦٦) **المصدر نفسه**: العدد رقم ٤٢٤٥ بتاريخ ١٩٤٩/٩/٣م .

وقد كان الموقف المصرى من الانقلاب الثانى فى سوريا سريعًا ، إذ إنه ما إن وردت الأنباء إلى الملك فاروق حتى أصدر أمرًا بإعلان الحداد رسميًا لمدة ثلاثة أيام ابتداءً من يوم الاثنين ١٥ أغسطس ١٩٤٩م بمناسبة وفاة حضرة صاحب الفخامة المشير حسنى الزعيم رئيس الجمهورية السورية[٢٦٧] ، وهذا يعنى وقوف مصر الموقف المضاد من الانقلاب الثانى فى سوريا ، وحقيقة الأمر فإن هذا الموقف لا يعنى أنه وفاء لحسنى الزعيم بقدر ما يعنى عدم قبول مصر للتغيير الجديد ، خاصة بعد أن وضحت نية صاحب الانقلاب بالتوجه ناحية العراق ، وقد كتب السفير البريطانى بمصر إلى حكومته بلندن عن أن الصدمة التى يعيشها الملك فاروق ليست نتيجة للطعنة التى وجهها سامى الحناوى للزعيم ، وإنما للتهديد بتطورات أخرى تجاه الوحدة العراقية السورية[٢٦٨] . ونتيجة لعدم الترحيب المصرى بالانقلاب نشرت جريدة النصر السورية مقالاً بعنوان « زعيمة تخلص لزعيم » نددت فيه بموقف الحكومة المصرية وتقربها لحسنى الزعيم ، وكذلك بموقف مصر تجاه الحكومة السورية الجديدة ، كما اتهمت الصحافة المصرية بالدس والكيد والتضليل ، إلا أن الحكومة السورية أصدرت فى ٣٠ أغسطس ١٩٤٩م بيانًا رسميًا نشر بنفس الجريدة تحت عنوان « سوريا تحرص على تعزيز العلاقات مع مصر » وقد حذرت فيه الحكومة السورية من نشر ما من شأنه أن يسىء إلى العلاقات مع الدول العربية ، ثم أعقبت الحكومة السورية هذا البيان بمرسوم تحت رقم ٤٧ بتاريخ ٣١ أغسطس ١٩٤٩م يتضمن تعطيل الجريدة ثلاثة أيام لنشرها مقالاً يسىء للعلاقات السورية مع البلاد العربية[٢٦٩].

وقد كان التحفظ الشديد من جانب الحكومة المصرية على الانقلاب دافعًا للمطالبة بتأجيل اجتماع اللجنة السياسية للجامعة العربية الذى كان مقررًا عقده فى ذلك الوقت . حيث رأت مصر أن دعوة سوريا لحضور هذا الاجتماع سوف تعتبر اعترافًا ضمنيًا بالانقلاب الجديد[٢٧٠] كما كان التحفظ المصرى مصدر قلق للسوريين الذين أوضحوا أهمية الموقف المصرى بالنسبة لهم ، والذى اعتبروه

---

(٢٦٧) **المصرى**: العدد رقم ٤٢٢٩ بتاريخ ١٩٤٩/٨/١٥م .

(٢٦٨) **لطيفة سالم** : فاروق وسقوط الملكية فى مصر ( ١٩٣٦- ١٩٥٢ ) ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ١٩٨٩ ، ص٨٢٧.

(٢٦٩) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٧ ، تقرير رقم ٨٥ بتاريخ ١٩٤٩/٩/١ .

(٢٧٠) **عايدة السيد سليمة** ، علاقات مصر بدول المشرق العربى (١٩٣٦م - ١٩٥٢م) ، دكتوراه غير منشورة ، كلية بنات عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٥م ، ص١١٠ .

ضرورة لاعتراف الدول الأخرى ، وقد زاد من ذلك القلق عدم زيادة القائم بالأعمال المصرى بدمشق لرئيس الوزراء السورى أو وزير خارجيته ، وهو ما دفع القائم بالأعمال المصرى بدمشق إلى استيضاح الأمر من وزير خارجيته ، فرد عليه الأخير بأن الحكومة المصرية مازالت متحفظة[٢٧١] ، إلا أن هذا التحفظ لم يستمر طويلاً حيث تم الاعتراف المصرى بالحكومة السورية ، وتم إرسال برقية بذلك[٢٧٢] ، وردت وزارة الخارجية السورية على هذا الاعتراف بتقديم الشكر للقائم بالأعمال المصرى بدمشق على عودة الصلات بين مصر وسوريا بهذا الاعتراف[٢٧٣] .

واتسم الموقف اللبنانى تجاه الانقلاب الثانى بالحذر الشديد ، لذلك التزمت الحكومة اللبنانية الصمت ، ومنعت الصحف من التعليق على الأحداث السورية ، وأمرت أن تقتصر على نشر البلاغات الرسمية التى تصدر بدمشق ، هذا فى الوقت الذي كانت فيه الحكومة السورية تحيط فيه حكومة لبنان بتطورات الأمور أولاً بأول ، وعلى الرغم من هذا الحذر والصمت إلا أن الانقلاب قد أعطى اللبنانيين أملاً فى عودة العلاقات الحسنة بين البلدين دون أن يعتورها خلل أو اضطراب ، وقد عقدت الحكومة اللبنانية اجتماعًا درست فيه موضوع الانقلاب ، وقررت عدم اتخاذ أى قرار حوله باعتبار أنه حركة داخلية[٢٧٤] . إلا أن الحكومة السورية لم تقبل هذا الموقف من جانب حكومة لبنان ، لذلك اجتمع ناظم القدسى وزير خارجية سوريا برياض الصلح رئيس الوزراء اللبنانى . حيث طالب القدسى بضرورة مبادرة لبنان إلى الاعتراف بالوضع الجديد ، وأن تسعى الحكومة اللبنانية لحمل الدول العربية على الاعتراف بالوضع الجديد فى سوريا ، وقد وعد ناظم القدسى بتحسين العلاقات الاقتصادية بين البلدين »[٢٧٥] ، ويبدو أن الوعد بتحسين هذه العلاقات كان عاملاً مشجعًا للحكومة اللبنانية للاعتراف بالوضع فى سوريا دون الانتظار لمعرفة موقف مصر والسعودية كما حدث فى الانقلاب الأول ، وقد تزامن اعتراف لبنان مع الاعتراف العراقى الأردنى[٢٧٦] .

---

(٢٧١) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٩ ، ملف٣ ، جـ٧ ، تقرير رقم ٨٢ بتاريخ ١٩٤٩/٨/٢٤م .

(٢٧٢) **المصدر نفسه** ، محفظة ٢١٩ ، ملف٣ ، جـ٧ ، تقرير رقم ٨٩ بتاريخ ١٩٤٩/٩/١٩ .

(٢٧٣) **المصدر نفسه** ، محفظة ٢١٩ ، ملف٣ ، جـ٧ ، جريدة الانقلاب بتاريخ ١٩٤٩/٩/٢٠ .

(٢٧٤) **المصدر نفسه** ، محفظة ٢١٩ ، ملف٣ ، جـ٧ ، جريدة الانقلاب بتاريخ ١٩٤٩/٨/١٦ .

(٢٧٥) **بشارة الخورى** : مصدر سابق ج٣ ، ص ص ٢٥٢ - ٢٥٣ .

(٢٧٦) **المصرى** : العدد رقم ٤٢٤٥ ، بتاريخ ١٩٤٩/٩/٣م .

وأما السعودية فقد أبدت مرونة أكثر من مصر تجاه الأحداث الجديدة فى سوريا ، فقد زار عبد العزيز بن زيد وزير المملكة المفوض لدى سوريا رئيس الوزراء السورى . وقد أجاب بعد انتهاء هذه المقابلة بأن العلاقات بين سوريا والسعودية قوية ، وليس هناك ما يدعو إلى اعتراف جديد بين البلدين[٢٧٧] ، وكان هذا هو نفس تأكيد الملك عبد العزيز آل سعود . حيث أكد أن هذا الأمر من أمور سوريا الداخلية ، وأنه لا نفور بين حكومتى السعودية وسوريا ، أما مسألة الاعتراف شكلاً بالحكومة السورية فإنه أكد أن مباحثات جارية فى هذا الشأن بين مصر والسعودية للاتفاق على أن يكون هذا الاعتراف اعترافًا مشتركًا ، أو عن طريق اللجنة السياسية للجامعة العربية[٢٧٨] ، وعندما وصلت السلطات السعودية للاقتناع بالاعتراف بالوضع الجديد فى سوريا أرسل الملك عبد العزيز سكرتيره الخاص الشيخ « يوسف ليث » إلى مصر حاملاً رسالة تتضمن رأيه فى الحكومة السورية الجديدة . حيث تطابق هذا الرأى مع الرأى المصرى[٢٧٩] وقد تم الاعتراف بالفعل من جانب المملكة العربية السعودية بالحكومة الجديدة فى سوريا فى ١٩ سبتمبر ١٩٤٩م[٢٨٠] .

وكالعادة كان الموقف اليمنى آخر المواقف العربية ، حيث أرسل وزير خارجية اليمن إلى وزير الخارجية السورية ببرقية تفيد موافقة جلالة ملك اليمن على القرار الصادر من مجلس الديوان الأعلى القاضى بأن حكومة ملك اليمن تعتبر التطورات الأخيرة فى سوريا من التغييرات الداخلية التى لا تمس الوضع الدولى، وأن اعترافها السابق بسوريا واستقلالها لم يتأثر بتلك التغيرات ، وقد رد وزير خارجية سوريا ببرقية شكر على هذا القرار[٢٨١] ، وأما عن موقف الجامعة العربية فقد اقتصر دور الأمانة العامة على تتبع الموقف فقط[*] ، فعندما سئل الأمين العام إذا ما كان سيسافر إلى سوريا

---

(٢٧٧) وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق) : محفظة ٢١٩ ، ملف٣، جـ٧، تقرير رقم ٨٢ بتاريخ ١٩٤٩/٨/٢٤ .

(٢٧٨) الأهرام ، العدد رقم ٢٢٩٨٢ ، بتاريخ ١٩٤٩/٩/٧م .

(٢٧٩) آخر لحظة (ملحق آخر ساعة) : العدد رقم ٧٧٨ بتاريخ ١٩٤٩/٩/٢١م ..

(٢٨٠) وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق) : محفظة ٢١٩ ، ملف٣، جـ٧، جريدة الانقلاب بتاريخ ١٩٤٩/٩/٢٠ .

(٢٨١) المصرى : العدد رقم ٤٢٦٦ ، بتاريخ ١٩٤٩/٩/٢٧م .

(*) لم يمنع موقف الأمين العام هذا من أن يسدى النصح للملك فاروق عقب الانقلاب الثانى . بل وتقديم مذكرة خطية ، ليبين التأثير السيئ الذى ينتاب نفوس السوريين من معاندة الملك فاروق فى الاعتراف بالوضع الجديد بسوريا ، وقد دفع هذا الملك فاروق إلى الموافقة على الاعتراف بالوضع الجديد فى سوريا . وهذا على حد ما ذكره عزام نفسه فى لقاء له مع طه الهاشمى . مذكرات طه الهاشمى : ج٢ ، ص ٢٩٤ .

أم لا ؟ رد قائلاً : « وإذا كنت قد سافرت إلى هناك عقب الانقلاب الأول فقد كان ذلك بناء على دعوة المغفور له حسنى الزعيم »[٢٨٢] .

وأما عن الموقف الدولى من الانقلاب فإن وزير الخارجية الفرنسى اعتبر الانقلاب مسألة داخلية ، مؤكدًا أن فرنسا تحترم دائمًا حرية الأمم فى اختيار أنظمتها السياسية[٢٨٣] وأما وزارة الخارجية البريطانية فقد داومت على الاتصال بالمفوضية السورية بلندن لمتابعة تطورات الموقف فى سوريا[٢٨٤] ، كما صرح متحدث بلسانها بأن بلاده سوف تبحث مسألة الانقلاب مع الولايات المتحدة وفرنسا ، وكذلك مع شرق الأردن والعراق قبل أن تقرر ما ستكون عليه علاقتها بالنظام الجديد فى سوريا[٢٨٥] بينما ربطت الولايات المتحدة الأمريكية اعترافها القانونى بمعرفة شرعية الحكومة الانقلابية والمسوغات القانونية التى تعتمد عليها هذه الحكومة[٢٨٦] وقد جاء اعتراف الدول الثلاث متزامنًا فى وقت واحد حيث قام القائمون بالأعمال للدول الثلاث لدى سوريا بزيارة وزير خارجيتها ، مقدمين اعتراف بلادهم بالوضع الجديد فى سوريا[٢٨٧] .

وعلى أى حال فإن سامى الحناوى عمد منذ البداية إلى التمكين لانقلابه داخل سوريا ، لذلك أصدر فى ١٤ أغسطس ١٩٤٩م البلاغ الثانى والقاضى بتأليف مجلس حربى أعلى لإدارة شئون البلاد من عشرة من القادة والضباط بالجيش[*] حتى يتم تأليف حكومة

---

(٢٨٢) **المصرى** : العدد رقم ٤٢٣٠ ، بتاريخ ١٩٤٩/٨/١٦م .

(٢٨٣) **المصدر نفسه** : نفس العدد والتاريخ .

(٢٨٤) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، ج٧ ، جريدة الانقلاب بتاريخ ١٩٤٩/٨/١٦م .

(٢٨٥) **الرابطة العربية** : العدد رقم ٦٨١ ، بتاريخ ١٩٤٩/٨/٢٠م .

(٢٨٦) **المصرى** : العدد رقم ٤٢٣١ ، بتاريخ ١٩٤٩/٨/١٧م .

(٢٨٧) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٩ ، ملف٣ ، جـ٧ ، جريدة الانقلاب بتاريخ ١٩٤٩/٩/٢١م .

(*) ترأس سامى الحناوى المجلس وكان فى عضويته كل من بهيج الكلاس ، وعلم الدين القواص ، وأمين أبو عساف ، ومحمد معروف ، وعصام مجيد ، وخالد حمادة ، ومحمود الرفاعى ، ومحمد إلياس ، وحسين الحكيم ، وقد كان ثلاثة من أعضاء المجلس وهم : أمين أبو عساف ، وعلم الدين القواص ، وحسين الحكيم ، من أتباع الحزب السورى القومى الاجتماعى .
– **المصرى** : العدد رقم ٤٢٢٩ ، بتاريخ ١٩٤٩/٨/١٥م .

شرعية[٢٨٨] ، وقد حدد الحناوى فى المرسوم التشريعى رقم ١ بتاريخ ١٤ أغسطس ١٩٤٩م دور هذا المجلس وهو تولى جميع الصلاحيات التشريعية والتنفيذية وسلطة إصدار المراسيم التشريعية والتنفيذية ريثما تتألف الحكومة الدستورية[٢٨٩] ، وقد أكد الحناوى على هذا الدور فى مقابلة له مع فارس الخورى[٢٩٠] .

ولم يكن سامى الحناوى لينسى أن فترة حكم حسنى الزعيم قد أظهرت عدم شعبية نظام الديكتاتورية العسكرية فى البلاد ، لذلك أسرع بالتصريح بأن السلطة ستعطى فورًا لشخصيات مدنية[٢٩١] وأصدر البلاغ رقم ٨ بتاريخ ١٤ أغسطس ١٩٤٩م حيث أعلن فيه أن القيادة العامة للجيش قد استدعت طائفة من رجال السياسة بالبلاد للتشاور معهم فى أمر تسليم إدارة البلاد لحكومة مدنية تمثل الشعب لإعادة الوضع الدستورى فى البلاد ، هذا فى الوقت الذى بدأ فيه مجلس الحرب الأعلى يمارس أعماله . حيث تم إصدار عدد من المراسيم ، كالمرسوم القاضى بالإفراج عن الصحف التى كانت ممنوعة فى عصر الزعيم مثل : النضال والنذير والبعث[٢٩٢] والمرسوم القاضى بضرورة قيام رجال الشرطة بأعمالهم فى الأوقات المحددة[٢٩٣] ، والمرسوم القاضى بتولى عبد الوهاب الأبيض شئون الإذاعة والمطبوعات العامة[٢٩٤] ، والمرسوم القاضى بعودة أسعد طلس إلى وزارة الخارجية وأن يتولى الأمانة العامة لوزارة الخارجية[٢٩٥] ، وقد اجتمع بالفعل أعضاء المجلس الحربى الأعلى بقيادة الحناوى مع جمع من السياسيين . حيث أوضح الحناوى للسياسيين أن الجيش

---

(٢٨٨) **الأهرام** : العدد رقم ٢٢٩٦١ ، بتاريخ ١٩٤٩/٨/١٥م .

- **الرابطة العربية** : العدد رقم ٦٨١ ، بتاريخ ١٩٤٩/٨/٢٠م .

(٢٨٩) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، ج٧ ، تقرير بتاريخ ١٩٤٩/٨/١٤م .

(٢٩٠) **المصدر نفسه** : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، ج٧ ، جريدة الانقلاب بتاريخ ١٩٤٩/٨/١٦م .

(291) **Edouard Saab**, op., cit., p. 61.

(٢٩٢) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، ج٧ ، تقرير بتاريخ ١٩٤٩/٨/١٤م .

(٢٩٣) **المصرى** : العدد رقم ٤٢٢٩ بتاريخ ١٩٤٩/٨/١٥م .

(٢٩٤) **الأهرام** : العدد رقم ٢٢٩٦١ بتاريخ ١٩٤٩/٨/١٥م .

(٢٩٥) **المصرى** : العدد رقم ٤٢٢٩ بتاريخ ١٩٤٩/٨/١٥م .

لن يتدخل بالسياسة ، وليس له شرط سوى العمل لأجل مصلحة البلاد ، وأما اللواء عبد الله عطفة فقال : « إننا نريد أشخاصًا مخلصين يبعثون الطمأنينة فى نفوس الشعب »[٢٩٦] .

عقد السياسيون بعد ذلك جلسة منفردة جرى فيها النقاش حول ما يرون لتأليف الوزارة، وكان أبرز الاقتراحات : العمل على تأليف حكومة مؤقتة تتولى دعوة المجلس النيابى السابق ، وطرح استقالة شكرى القوتلى عليه حتى إذا قبلها عمد المجلس النيابى إلى انتخاب رئيس جديد للجمهورية السورية ، وهذا يعهد إلى شخصية سياسية لتأليف الوزارة الجديدة ، والاقتراح الثانى هو أن تتألف حكومة ائتلافية مؤقتة تعمل على إجراء انتخابات نيابية ينبثق عنها مجلس نواب جديد ، وقد طال النقاش حول الاقتراحين حيث تألفت لجنة[*] لوضع حد للنقاش ، وقد انتهى الأمر بتكليف هاشم الأتاسى بتكوين وزارة يترك لها أمر دعوة المجلس النيابى السابق أو اعتباره منحلاً ، والدعوة إلى إجراء انتخابات نيابية جديدة[٢٩٧] . وبالفعل نجحت المساعى التى بذلها فارس الخورى مع هاشم الأتاسى فى تأليف الوزارة الجديدة التى ضمت ممثلين لمختلف الأحزاب والهيئات ، وصدر مرسوم تشكيل الوزارة[**] فى ١٥ أغسطس ١٩٤٩م[٢٩٨] . وقد اعترض الحزب الوطنى على الوزارة حيث أنه لم يدع للاشتراك فيها . هذا فضلاً عن أن الحزب كان مايزال ينادى بضرورة عودة القوتلى[٢٩٩] ، وعن رأيه فى تشكيل الوزارة ذكر اللواء عبد الله عطفة للقائم بالأعمال المصرى أن هذه الوزارة لم تقم على أساس حزبى ، وإنما على الأشخاص الممثلين فيها ، ولم يشترك فيها أحد من العسكريين إلا هو كوزير للدفاع ، وذلك لكى يبتعد بالجيش عن السياسة . لأن هذا المركز لو تولاه أحد

---

(٢٩٦) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣، ج٧، تقرير رقم ٨١ بتاريخ ١٩٤٩/٨/١٦م .

(*) تألفت اللجنة من : هاشم الأتاسى ، وفارس الخورى ، ورشدى الكخيا ، وناظم القدسى ، ومصطفى برمدا ، وسامى كبارة ، وأكرم الحورانى ، ونبيه العظم ، وفيضى الأتاسى ، وحسن الأطرش وميشيل عفلق .

(٢٩٧) **المصدر نفسه** : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣، جـ٧، جريدة الانقلاب بتاريخ ١٩٤٩/٨/١٦م .

(**) تكونت الوزارة من : هاشم الأتاسى للرئاسة ، وخالد العظم للمالية ، ورشدى الكخيا للداخلية ، وناظم القدسى للخارجية ، واللواء عبد الله عطفة لوزارة الدفاع الوطنى ، وعادل العظم وزير دولة ، وفيضى الأتاسى للاقتصاد الوطنى ، وفتح الله أسيون وزير دولة ، ومجد الدين الجابرى للأشغال العامة ، وسامى كبارة لوزارتى العدل والصحة ، وميشيل عفلق للمعارف ، وأكرم الحورانى للزراعة .

(٢٩٨) **المصدر نفسه** : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣، جـ٧، تقرير رقم ٨١ بتاريخ ١٩٤٩/٨/١٦م .

(299) **Gordon torrey**, op., cit., p.p. 145- 146.

السياسيين لاستغل الجيش فى أغراض حزبية ، وهذه الوزارة هى وزارة إنقاذ فقط حتى تنتخب الجمعية التأسيسية ، وبعد ذلك سوف تؤسس وزارة ديمقراطية جديدة[٣٠٠] ، وقد أرسل الحناوى لهاشم الأتاسى خطابًا أوضح فيه استعداد الجيش للتضحية من أجل الوطن ، وأنه يترك الحكم للمدنيين لكى يتولوا الأمر فى البلاد ، ومع انتهاء الجلسة الأولى لمجلس الوزراء السورى عقب تكوينه أصدر بيانًا أوضح فيه أن الحكومة الحالية هى حكومة مؤقتة ، وأن مهمتها هى إعداد البلاد لإقامة أوضاع دستورية مشروعة فيها ، وفى سبيل ذلك ستعمد إلى دعوة الأمة لانتخاب جمعية تأسيسية تضع دستور البلاد فى جو من الحرية ، وستعمد الحكومة لتصريف أمور البلاد خلال هذه الفترة الانتقالية ، كما أنها ستجعل نصب عينيها وجوب إحكام أسباب المودة فى علاقات الدول العربية مع بعضها ورفع شأن الجامعة العربية[٣٠١] .

وقد واجهت الحكومة الناشئة ثلاثة أمور فى منتهى الأهمية ، فكان الأول : هو مدى شرعية ما صدر من مراسيم تشريعية فى عهد الزعيم ، وكان الرأى عند البعض إلغاء هذه المراسيم التشريعية أو بعضها على اعتبار أن فترة حكم الزعيم ليس لها من الصفة الدستورية ما يخول لها إصدار هذه المراسيم ، إلا أن الرأى المناهض كان يعتبر أن هذه المراسيم قد صدرت وعمل بها ، هذا إلى جانب أن الاتفاقيات الدولية كالاتفاق النقدى مع فرنسا والاتفاقيات مع شركة التابلاين صعب إلغاؤها ، بل قد تثير سوء التفاهم مع الدول الكبرى ، وقد أقر ذلك الرأى وزير الخارجية ناظم القدسى ، الذى ذكر أنه تباحث مع الوزراء المفوضين ، لكل من أمريكا وفرنسا وإنجلترا وأكد أن الدول الثلاث تعتبر اعترافها بالانقلاب مرهونًا بإقرار هذه الاتفاقيات واعتبارها نافذة المفعول ، لذلك تم الاتفاق على ترك المراسيم التشريعية والاتفاقيات كما هى نافذة المفعول ، ومن الأمور الأخرى المهمة التى كان على الحكومة التصدر لها عودة الحياة النيابية وما تتطلبه من تعديل قانون الانتخابات لانتخاب جمعية تأسيسية ، والتى بدورها تقوم بالبحث فى أمر دستور البلاد ، خاصة بعد أن تم رفع الأختام عن دور الأحزاب السياسية لتعاود نشاطها مرة ثانية ، وكان الأمر الأخطر فى ذلك الوقت والذى كان على الوزارة أن تتصدى له كذلك مشروع الوحدة مع العراق ، والذى أثير بقوة فى هذه الفترة[٣٠٢] .

---

(٣٠٠) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٩، ملف ٣، جـ٧، تقرير رقم ٨٦ بتاريخ ١٩٤٩/٩/٣م .

(٣٠١) **المصرى** : العدد رقم ٤٢٣٠ بتاريخ ١٩٤٩/٨/١٦م .

(٣٠٢) **مذكرات خالد العظم** : ج٣، ص ص ٢٠٩- ٢١٢ .

وعقب إصدار مرسوم بعودة الحياة الحزبية مرة ثانية بدأت البلاد تعد العدة للانتخابات ، هذا فى الوقت الذى بدأت تروج فيه فكرة عودة القوتلى إلى الحكم مرة ثانية ، وهى الفكرة التى رفضت من حزبى الشعب والبعث وبعض السياسيين من الحزب الوطنى[٣٠٣] ، وقد أجريت الانتخابات واجتمع شمل الجمعية التأسيسية ، والتى انصرفت لمناقشة مشروع الدستور المؤقت ، حيث طرح بعد إقراره موضوع انتخاب رئيس الجمهورية للتصويت فنال هاشم الأتاسى أغلبية الأصوات[٣٠٤] ، وليتبقى بعد ذلك أمام الأتاسى لكى يصبح رئيسًا للجمهورية أداء اليمين الدستورية ، والتى كانت القشة التى قصمت ظهر البعير بما حوته من نص على ضرورة تحقيق الوحدة العربية ، ليقول عندها الشيشكلى كلمته على مسرح السياسة السورية كقائد للانقلاب الثالث .

**انقلاب الشيشكلى « ١٩ ديسمبر ١٩٤٩م » :**

حاول سامى الحناوى خلال عهده الانقلابى إعادة الشكل الدستورى للبلاد ، رغبة منه فى تحاشى أخطاء حسنى الزعيم . وكذلك لإعداد البلاد لكى تقبل الوحدة مع العراق بشكل رسمى ، إلا أن الجدل الذى أثير حول هذا المشروع . سواء من حيث ضرورة تنفيذه أو رفضه للحفاظ على الجمهورية السورية دون الانضواء فى ركاب العروش الهاشمية ، فضلاً عن الظروف السياسية المضطربة التى سادت عهده . كل ذلك جعل استمرار الحناوى فى سلطته أمرًا متعذرًا ، فالصراع السياسى خلال هذه الفترة كان يتحدث عن بروز ثلاث قوى رئيسية على الساحة السياسية السورية ، أولها : كانت الطبقة الحاكمة ، وهى التى كانت تنتمى للإقطاعيين القدامى ، وثانيهما : كان حزب الشعب الذى حاز على أكبر عدد من المقاعد داخل الجمعية التأسيسية مع أول انتخابات تعقد فى هذا العهد. هذا على الرغم من أن سيطرته كانت قد تركزت فى المقاطعات ، وخاصة الموجودة فى حلب ، وثالثها كانت قوة العقداء وهم الذين كانوا منقسمين مثل السياسيين ، إلا أن مفتاح السلطة فى البلاد كان قد تركز فى أيديهم[٣٠٥] ، وإذا ما كان العسكريون قد أعلنوا عقب انقلابهم فى أغسطس ١٩٤٩م عودتهم للثكنات وتركهم الحكم للسياسيين ، والذين بالفعل كونوا حكومتهم لتهيئة البلاد للعودة للحياة الدستورية بعد أن حل الزعيم الأحزاب ، وأبطل الدستور ، وعطل الحياة النيابية ،

---

(٣٠٣) وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق) : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٧ ، تقرير رقم ٩٤ بتاريخ ١٩٤٩/١١/٢م .

(٣٠٤) محاضر جلسات الجمعية التأسيسية السورية : الجلسة رقم ٣ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١٤م ، ص٤٩ .

(305) **Gordon torrey**, syrianpolitics and the military, p.p 161- 162.

إلا أن السؤال الذى يطرح نفسه هو : هل استفاد السياسيون من عهد الزعيم بعد أن أبطل دورهم فيه. وهل ترك لهم العسكريون المسرح السياسى ليكونوا هم اللاعب الوحيد فيه بعد وعدهم بالعودة للثكنات ؟ إن الإجابة على ذلك ستوضح لنا طبيعة الوضع السياسى الذى ساد عهد الحناوى ، والذى أدى إلى صراع سياسى بالبلاد كان دافعًا قويًا للانقلاب عليه .

والجدير بالذكر أن مجريات الأمور على مسرح السياسة السورية توضح أن السياسيين لم يستفيدوا من عهد حكم الزعيم ، والذى أسكت صوتهم فيه . فما إن أعطيت له مسئولية الحكم حتى رجعوا إلى ما كانوا فيه منغمسين قبل الانقلاب الأول من تناحر وتضارب وخصام لا لغرض إلا لحزبية مقيتة لا خير من ورائها للبلاد ، ولنصر قد يكون فى غالب الأحوال شخصيًا ، ولخصومات شخصية كان من الأولى أن تذوب بعد عهد الزعيم ، والذى كان قد أعلن من قبل أن انقلابه كان نتيجة لتناحر السياسيين وخصوماتهم ، والغريب فى الأمر أن السياسيين لم ينتظروا كثيرًا لكى يظهروا تناحرهم ، فما أن كونت الوزارة الأولى عقب الانقلاب الثانى وبيوم واحد حتى أعلن الحزب الوطنى أن الوزراء الذين ينتمون إليه والمنضمين لهذه الوزارة لا يمثلون إلا أنفسهم ، وما هذا إلا لأن الحزب الوطنى لم يتم أخذ رأيه فى أمر تشكيلها[٣٠٦] . والواضح هنا أن الحزب الوطنى إنما أعلن ذلك لغرض حزبى ، فالوزارة من وجهة نظره يسيطر حزب الشعب على مراكزها المهمة كالداخلية ، وهو ما يتيح لهم أن يسخروا هذه الوزارة لمصلحتهم فى أى انتخابات قادمة فى البلاد ، وقد لاحظ ذلك بالفعل المراقبون للأحداث ، فالوزارة كان يسيطر حزب الشعب على أهم المراكز بها ، مؤكدين أن وزارة الداخلية التى يستحوذ عليها حزب الشعب قد تؤثر على الانتخابات عن طريق رجال الإدارة والشرطة والعمد لمصلحة الحزب ، وأكدوا حدوث عدة تغييرات مهمة فى عمد البلاد عن طريق وزارة الداخلية . هذا فضلاً عن أن جميع المحافظين كانوا يأتمرون بأمر وزارة الداخلية أيضًا ، وأغلبهم كذلك كانوا يميلون لحزب الشعب ، وأما الباقون فكانوا يعملون على إرضاء وزير الداخلية[٣٠٧] . ومع ذلك فإن هذا لا ينفى حقيقة أن المصلحة الشخصية للحزب الوطنى تتحدث عن نفسها من خلال اعتراضه على تشكيل الوزارة .

وكان تناحرهم أيضًا سببًا فى فشل الدعوة لدخول الانتخابات بقائمة موحدة ، والتى كانت البلاد فى حاجة إليها . لأنها كانت تجتاز ظروفًا دقيقة ، وهى أحوج ما تكون إلى التآلف والاتحاد ،

---

(٣٠٦) وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق) : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٧ ، تقرير رقم ٨٨ بتاريخ ١٩٤٩/٩/١٣م .

(٣٠٧) المصدر نفسه : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٧ ، تقرير رقم ٨٧ بتاريخ ١٩٤٩/٩/٧م .

وحشد جميع القوى فى نطاق الجمعية التأسيسية ، ولكن حزبى البعث والشعب رفضا التعاون مع الحزب الوطنى[٣٠٨] . ومن جانب آخر كانت شكوك بعض الأحزاب الأخرى فى أن الحكومة سوف تمالئ حزبى البعث والشعب سببًا فى إعلانها رسميًا عدم دخول الانتخابات كالحزب الوطنى[٣٠٩] بل إن الانتخابات نفسها قد أسفرت عن خلق كتلتين من السياسيين ، إحداهما من حزب الشعب يتزعمها رشدى الكخيا، ومركز نفوذهم حلب ، والأخرى من المستقلين ، ويتزعمها سامى كبارة ، ومركز نفوذهم دمشق[٣١٠] ، ومن هنا يمكن القول بأن نتيجة هذا التناحر بين السياسيين - والذى لم يقتصر على الأحزاب فقط ، أو على الطائفية التى كانت تسود المجتمع السورى ، وإنما وصلت إلى المدن أيضًا . فهذا فريق يمثل مدينة حلب وآخر يمثل مدينة دمشق- هى عودة البلاد من الناحية السياسية إلى ما قبل عهد الزعيم ، وهو وضع لا خير فيه للبلاد ، خاصة إذا ما وضع فى الاعتبار أن العسكريين كانوا فى هذا الوقت متحفزين لأخطاء السياسيين وسقطاتهم .

وأما العسكريون فقد استطاعوا بعد نجاح انقلاب حسنى الزعيم أن يخلقوا لأنفسهم دورًا رئيسيًا على مسرح السياسة السورية ، ولم يكن من السهولة بمكان أن يدعوا هذا الدور لغيرهم حتى وإن كانوا قد أعلنوا قبل انقلاب الحناوى أنهم سيعودون لثكناتهم ، وسيتركون ما لله لله وما لقيصر لقيصر، فالحقيقة تقول غير ذلك، حيث إنهم ظلوا يمسكون خيوط اللعبة السياسية فى البلاد، جاعلين من المدنيين ستارة لهم يمارسون من خلفها دورهم الرئيسى ، فإن كان اللواء عبد الله عطفة وزير الدفاع قد أكد للقائم بالأعمال المصرى أن الجيش سوف يبتعد عن السياسة تمامًا ، وأنه لا صفة حزبية له[٣١١] ، فإن حقائق الأحداث أكدت أن الجيش قد استمر فى تدخله بالسياسة ، وأن السياسيين ظلوا يحسبون حسابه ، كما أنه لم يكن هناك ما يمنع من احتمال قيام فئة من الضباط تسول لهم مطامعهم أن يحتذوا حذو الفئة القليلة التى قامت بحركة الانقلاب الثانى[٣١٢] ، خاصة إذا

---

(٣٠٨) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٧ ، تقرير رقم ٩٣ بتاريخ ١٨/١٠/١٩٤٩م .

(٣٠٩) **المصرى** : العدد رقم ٤٣٠٠ بتاريخ ٧/١١/١٩٤٩م .

- **مجهول المؤلف** : الأحزاب السياسية فى سوريا ، ص ص ٥٧- ٥٨ .

(٣١٠) **الأهرام** : العدد رقم ٢٢٠٥٤ بتاريخ ١/١٢/١٩٤٩م .

(٣١١) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣، جـ٧، تقرير رقم ٨٦ بتاريخ ٣/٩/١٩٤٩م .

(٣١٢) **المصدر نفسه** : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣، جـ٧، تقرير رقم ٨٨ بتاريخ ١٣/٩/١٩٤٩م .

ما وضع فى الاعتبار ما أظهرته حركة الانقلابات للضباط الصغار من أنه من السهل عليهم هدم الحكومة المدنية فى أى لحظة[٣١٣] .

ومن هنا يمكن القول بأنه نتج عن وجود هاتين القوتين فى السياسة السورية خلال عهد الحناوى وضع غريب ، فلا هو حكم جماهيرى واضح ، ولا هو حكم فردى صريح ، وليس حكمًا مدنيًا خالصًا ، ولا حكمًا عسكريًا خالصًا . والنتيجة لهذا الإبهام والغموض هو ذلك الفراغ الرهيب فى الدولة السورية ، والذى كان عبارة عن فقدان السلطة الحقيقية فى البلاد . فالحكومة التى أشرفت على الانتخابات لكى تؤسس جمعية تأسيسية إنما جاءت بأمر القائد العام للجيش . هذا فى الوقت الذى كان بإمكان الجيش أن يفرض حكمًا عسكريًا مطلقًا على البلاد حتى ولو إلى حين . ولو حدث هذا لكان الأمر جليًا واضحًا بالنسبة لنظام الحكم فى سوريا خلال هذه الفترة[٣١٤] . وعلى أى حال فإن المسرح السياسى السورى فى عهد الحناوى قد تنافسته قوتان كانت إحداهما هى قوة السياسيين ، والأخرى هى قوة العسكريين . وإن كانت الأولى متناحرة ومتنافرة بطبعها فإن الثانية قد شابها نفس الوضع أيضًا ، وقد أدى هذا بالطبع إلى حالة من عدم الولاء بين الشخصيات الطموحة فى المجموعتين[٣١٥] ، ومن هؤلاء أكرم الحورانى السياسى وأديب الشيشكلى العسكرى ، اللذان جمعت بينهما أفكار واحدة ليكونا عمادًا لحركة انقلابية ثالثة فى البلاد كنتيجة لذلك الصراع السياسى .

ويأتى بعد ذلك دافع الحفاظ على الجمهورية السورية واستقلالها كهدف قوى للانقلاب على الحناوى الذى كان يسعى إلى وحدة مع العراق ، والتى عدها كثير من العسكريين ضياعًا للجمهورية السورية واستقلالها ، فلقد بدأت فكرة الوحدة تطرح بشدة فى عهد الحناوى . حيث بلغت أوج قوتها مع انتخاب جمعية تأسيسية سورية يسيطر عليها حزب الشعب - الذى يميل للفكرة - على

---

(313) **Gordon torrey**, op., cit., p. 162.

(٣١٤) يوازن هذا الوضع ما قال به بسمارك فى مذكراته حينما قال : (إن الحكم المطلق بدون مجلس نيابى هو أقل خطرًا من حكم مطلق يستند إلى مجالس طيعة ، وذلك لأن النوع الأول من الحكم يوضح التبعات ، ويجعل الفرد مسئولاً عن عمله ، أما النوع الثانى فيضيع المسئولية لأنه يبرر كل شىء برده إلى الأغلبية ..) .

- **غسان تويني** ، مرجع سابق ، ص ص ٥٩- ٦٠ .
- **مذكرات خالد العظم** ، ج٢ ، ص ص ٢٧٠- ٢٧١ .

(315) **Gordon torrey**, op., cit., p. 162.

أغلب مقاعدها خاصة بعد انتخاب رشدى الكخيا زعيم الحزب رئيسًا لهذه الجمعية ، وعلى أثر انتخاب هاشم الأتاسى لرئاسة الدولة فى ١٤ ديسمبر ١٩٤٩م بدأ فى مشاوراته لتأليف الحكومة ، هذا فى الوقت الذى كان فيه رشدى الكخيا وناظم القدسى وعدنان الأتاسى يعدون العدة لجعل الحكومة الجديدة جسرًا تمر فوقه البلاد نحو الاتحاد مع العراق ، وقد تقوى رأيهم هذا بضمهم سامى الحناوى إلى صفهم[٣١٦] . ومع بداية جلسات الجمعية التأسيسية أثيرت قضية الوحدة من خلال التساؤل الذى طرحه حسنى البرازى (مستقل) حول اليمين التى سيقسمها رئيس الجمهورية أمام الجمعية التأسيسية . لأنه سوف يتمتع بجميع حقوق رئيس الجمهورية وصلاحياته ، طالبًا من الرئيس الأتاسى ورئيس الجمعية التأسيسية كلمة واضحة أمام الجمعية يحددان بها سياستهما الخارجية المتعلقة بالوحدة العربية ، وذلك لكى لا يجد أعضاء الجمعية أنفسهم فى المستقبل أمام الأمر الواقع[٣١٧] ، وقد وجد هذا الطلب آذانًا صاغية من منير العجلانى (مستقل) الذى تقدم بطلب لرئيس الجمعية لتأليف لجنة لوضع صيغة القسم التى ينبغى لرئيس الجمهورية أن يؤديها بين يدى المجلس قبل مباشرة العمل ، وقد تمت الموافقة على الطلب ، وتم تكوين اللجنة من زكى الخطيب وحسن الحكيم وحسنى البرازى[٣١٨] ، حيث تقدمت اللجنة فى ١٦ ديسمبر ١٩٤٩م إلى رئيس الجمعية بصيغة القسم التالية : « أقسم بالله العظيم أن أحترم قوانين الدولة وأحافظ على استقلال الوطن وسيادته وسلامة أراضيه ، وأصون أموال الدولة ، وأعمل لتحقيق وحدة الأقطار العربية »[٣١٩] .

وقد لاقت صيغة القسم هذه المعارضة الشديدة من بعض أعضاء الجمعية التأسيسية ، وذلك نظرًا لما احتوى عليه القسم من فقرة تدعو رئيس الجمهورية لتحقيق الوحدة العربية ، فلقد فضل مصطفى السباعى زعيم الإخوان المسلمين صيغة القسم الذى كان بالدستور القديم والقائلة : « أن أحترم دستور البلاد وقوانينها وأحفظ استقلال الوطن وسلامة أراضيه » ، ومعقبًا على ذلك بقوله إن الوحدة العربية وإن كانت هى الأمل المنشود إلا أن هناك ما يعترضها كالعروش القائمة فى البلاد العربية ، والسيطرة الاستعمارية على هذه العروش ، وأما عبد الوهاب السباقى أحد أعضاء جبهة الإخوان فقد طالب بضرورة أن يحوى القسم فقرة تقول : « وأن أحترم أمانى الشعب السورى » وذلك لكى يكون الشعب السورى هو الفيصل فى موضوع الوحدة، وأما محمد عاشورى فقد طالب

---

(٣١٦) مذكرات خالد العظم : ج٢، ص ٢٢٥ .

(٣١٧) محاضر جلسات الجمعية التأسيسية السورية : الجلسة رقم ٢ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٤٩م، ص٣١ .

(٣١٨) المصدر نفسه : الجلسة رقم ٣ بتاريخ ١٤/١٢/١٩٤٩م، ص٤٩ .

(٣١٩) المصدر نفسه : الجلسة رقم ٤ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٤٩م/ ص٥٢ .

بإضافة فقرة تقول : « وسلامة أراضى الجمهورية السورية » ليكون أمرًا واضحًا جليًا ، وقد ذهب عبد الوهاب حومد (حزب الشعب) إلى أبعد من ذلك حينما طالب بحذف عبارة : « وأعمل لتحقيق وحدة الأقطار العربية » وقد كان تعبير أكرم الحورانى زعيم الحزب الاشتراكى وصديق العقداء قويًا عندما أشار بوضوح إلى اعتراضه على قضية الوحدة هذه ، وذلك من خلال اعتراضه على القسم حين قال : « إن أمر المحافظة على النظام الجمهورى هو أمر ضرورى وحيوى كالمحافظة على استقلال وسيادة البلاد تمامًا » وهى إشارة واضحة للبعد بسوريا عن الدخول تحت عرش من العروش المحيطة بسوريا كالعراق والأردن ، وهى كذلك إشارة واضحة للحفاظ على الجمهورية السورية[٣٢٠] .

وإذا كانت صيغة القسم قد لاقت المعارضة من قبل أعضاء الجمعية التأسيسية فإنها قد لاقت التأييد كذلك ، ففى نهاية جلسة المناقشة أيد رشدى الكخيا زعيم حزب الشعب بقاء فقرة العمل على تحقيق وحدة الأقطار العربية ، معتبرًا أن إقرار هذه الفقرة لا يمس سيادة سوريا[٣٢١] . مما سبق يتضح لنا أن مسألة القسم قد لاقت أهمية كبيرة من قبل أعضاء الجمعية التأسيسية . وهذا ينبع من صلة هذه المسألة بمستقبل الدولة السورية والوحدة مع العراق[٣٢٢] ، ولم يمنع الخلاف حول صيغة القسم من طرحها للتصويت بعد التعديل فأقرت الجمعية التأسيسية الصيغة المقترحة من اللجنة المكلفة بذلك بأغلبية الأصوات دون تعديل[٣٢٣] وعلى أى حال فإن إقرار صيغة القسم بالجمعية التأسيسية كان مصدر قلق للراغبين فى الحفاظ على الجمهورية السورية خشية أن تذوب فى العرش الهاشمى بالعراق ، فلقد كان إقرار القسم إقرارًا للوحدة ، وللأسف لم يهتم الساسة لما يصيب رجال الجيش من تأثيرات ، ولاسيما الذين دبروا الانقلاب الثانى وأعدموا الزعيم لاشتباههم فى إخلاصه للبلاد ، واتهامه بأنه سيعيد سوريا للانتداب الفرنسى مرة ثانية ، وفى نظرهم أن الوحدة مع العراق شكل من أشكال جر سوريا إلى الاستعمار مرة أخرى ، وحقيقة الأمر فإن كثيرًا من ضباط الجيش كانوا مستائين من الانحراف الظاهر ناحية العراق ، ومن ميل بعض الساسة ، الذين كسبوا إلى صفهم سامى الحناوى أيضًا إلى محو كل أثر لسيادة سوريا فى سبيل مشروع الاتحاد مع العراق[٣٢٤] .

---

(٣٢٠) **محاضر جلسات الجمعية التأسيسية السورية** : الجلسة رقم ٤ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١٧م، ص ص ٥١- ٥٩ .

(٣٢١) **المصدر نفسه** : نفس الجلسة والتاريخ، ص ٦١ .

(322) **Gearge Haddad**, Revalutions and military Rule in the middle east, p. 206.

(٣٢٣) **محاضر جلسات الجمعية التأسيسية السورية** ، جلسة رقم ٤ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١٧م، ص٦٣ .

(٣٢٤) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٩، ملف ٣، جـ٧، تقرير رقم ٩٩ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٢١م .

لقد كان هذا يعنى فى رأيهم ضياع الجمهورية السورية . لذلك كان لابد من الحفاظ على هذه الجمهورية ، ولم يكن هناك من وسيلة لذلك سوى الانقلاب ، إن الشيشكلى عندما تحدث عن هذا فى بيان له عقب الانقلاب الثالث قال : « إن الضباط لم يرغبوا فى وحدة مع العراق الذى لم يكن قد تحرر من المعاهدات التى تكبل استقلاله مع بريطانيا . كما أن الجيش العراقى ، الذى كان السياسيون السوريون يرغبون فى اندماج الجيش السورى معه لم يثبت جدارته فى معارك فلسطين ، ولم يؤد المهام المكلف بها ، وما كانت حركة ديسمبر ١٩٤٩م إلا لأجل الحفاظ على استقلال البلاد وجمهوريتها المستقلة »[٣٢٥] . وعلى أية حال فإن موقف ضباط الجيش من هذا الأمر كان حاسمًا . فلقد قصد جمع منهم « خالد العظم » وزير المالية فى وزارة هاشم الأتاسى وحذروه من تبنى الحكومة لمشروع الوحدة مع العراق ، وذلك لاعتقادهم أن المشروع يهدف إلى تشتيت شمل الضباط والقضاء عليهم ، وهو يرمى كذلك إلى السيطرة على الجيش ، وكان رد خالد العظم عليهم بأن الحكومة لن تبت فى الأمر ، وسوف تتركه للجمعية التأسيسية التى ستنتخب ، وقد ذكر أحد الضباط أن الجيش يعارض المشروع ، وهو لا يوافق أن تقره الحكومة ، وإذا ظهر للجيش أن المجلس النيابى يريد إقراره فسوف يتدخل ويحل المجلس[٣٢٦] ، وقد كان رأيهم هذا واضحًا عند مشاورات سامى الحناوى معهم فى أمر الوحدة ، بل إنهم اتهموا أسعد طلس - وهو عديل الحناوى - بأنه على اتصال بدولة أجنبية يهمها إنجاح هذا المشروع ، وأن أموالاً كثيرة رصدت للدعاية لنجاحه ، لذلك أظهروا معارضة قوية للمشروع ، وكان أبرزهم « أديب الشيشكلى » و« أمين أبو عساف » و« عزيز عبد الكريم » و« شوكت شقير » و« توفيق نظام الدين » ، وعندما رأى الحناوى معارضة هؤلاء الضباط دبر خطة لاعتقالهم ، كما أقصى ضباطًا آخرين عن القيادات الرئيسية فى الجيش ، ونقل وبدل فى بعض القيادات الأخرى معتقدًا من وراء ذلك أن هذه التعديلات ستُخضع لأوامره مختلف الألوية للقبض على الضباط المعارضين لفكرة الوحدة[٣٢٧] .

وللمرة الثالثة يظهر أكرم الحورانى كمدبر للانقلاب حيث بدأ هو وعدد من القيادات السياسية بإجراء مشاورات مع عدد من القيادات العسكرية من أجل الإعداد للانقلاب العسكرى وإسقاط

---

(325) **La documentation française**, Bulletin Quotidien, R. NO 2053. D. 11- 12- 1951, p. 4.

(٣٢٦) **مذكرات طه الهاشمى** ، ج٢ ، ص ص ٢٨٨- ٢٨٩ .

(٣٢٧) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٧ ، تقرير رقم ٩٩ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٢١م .

الحناوى ، ومن بين هؤلاء العسكريين « أمين أبو عساف » و« فضل الله أبو منصور » وهما ضابطان درزيان كانا على رأس سلاح اللواء الأول للجيش[٣٢٨] ، وكان مما قال لهما : « أنتما فقط تستطيعان أن تنقذا البلد وتضعا نهاية لهذا الفساد ، وسيسجل التاريخ منجزاتكما ويقدر عملكما . فإذا ما ترددتما ولو لبضعة أيام فإن الفرصة ستضيع وسيدخل جيش إمبريالى إلى سوريا تحت ستار من الجيش العراقى ، وسيستعبد ويخضع بلدنا من جديد[٣٢٩] ، وفى ١٦ ديسمبر ١٩٤٩م قام الحناوى بتوجيه دعوة إلى عدد من كبار ضباط الجيش للاجتماع بهم لمناقشة موضوع الاتحاد مع العراق ، وقد شعر هؤلاء بأن حضورهم يعنى وضعهم تحت سلطة قائدهم الحناوى ، فإن رفضوا اعتقلوا ، لذلك تخلف أكثرهم ، واتخذوا التدابير اللازمة لاعتقال الحناوى ، وبالفعل حدث هذا فى صباح يوم ١٩ ديسمبر ١٩٤٩م[٣٣٠] حيث توجه اللواء « أمين أبو عساف » من القنطرة إلى دمشق ، وألقى القبض على الحناوى وكذلك أسعد طلس ، وذهبت قوة أخرى لاحتلال مركز الشرطة العسكرية والمصرف السورى ، وتم اعتقال المقدم « محمد معروف » رئيس الشرطة العسكرية والمقدم « محمود الرفاعى » رئيس المكتب الثانى بالجيش[٣٣١] .

وعلى الفور أصدر الشيشكلى البلاغ رقم واحد عقب الانقلاب إلى الشعب السورى ، أوضح فيه اضطرار الجيش إلى إقصاء سامى الحناوى وبعض العسكريين والسياسيين ، وذلك نظرًا لثبوت تآمرهم على سلامة البلاد ونظامها الجمهورى مع بعض الجهات الأجنبية ، وقد فعل الجيش هذا بعدما حاول أن يمنع إتمام هذه المؤامرة بالوعيد تارة والتهديد تارة أخرى[٣٣٢] ، ثم أصدرت هيئة الأركان بيانًا للشعب فى ٢٦ ديسمبر ١٩٤٩م شرحت فيه بالتفصيل الأحداث التى سبقت الانقلاب وتفصيلاته ، موضحين أن الجيش يرفض أن يكون أداة طيعة لتحقيق الأغراض الاستعمارية التى

---

(328) **Gearge Haddad**, op., cit., p. 207.

(٣٢٩) **فضل الله أبو منصور** : مصدر سابق، ص ٩٦ .

(٣٣٠) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣، جـ٧، تقرير رقم ٩٩ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٢١م .

– **مذكرات خالد العظم** ، ج٢ ، ص ٢٢٦ .

(٣٣١) **نذير فنصة** : مصدر سابق ، ص ١٨٩ .

– **مصطفى طلاس** : مصدر سابق ، ص ١٨٠ .

- **Edauord saab**, La syrie au La Révolution dans La Rancoeur, p. 62.

(٣٣٢) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣، جـ٧، تقرير بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١٩م .

تبغى إنشاء عرش جديد فى سوريا[٣٣٣] ، وقد دفع اتهام الحناوى وبعض الساسة بالتآمر على سلامة البلاد « سعيد حيدر » عضو الجمعية التأسيسية إلى أن يتقدم بسؤال عن مدى صحة هذا التآمر ، وعن الذين اشتركوا فى هذه المؤامرة ، وقد رد أكرم الحورانى وزير الدفاع بأن هذا الأمر معروض للتحقيق وهو سرى ، وعندما ينتهى التحقيق سوف يعرض الأمر على الجميع[٣٣٤] .

ومثل الانقلابيين السابقين فى سوريا اتهم الانقلاب الثالث بأنه تدبير خارجى ، والحقيقة فإن جريدة القدس الإسرائيلية فى مقال لها بعنوان «الجولة الثانية فى دمشق . الإنجليز يهزمون الأمريكان» بتاريخ ١٨ أغسطس ١٩٤٩م قد تنبأت بذلك الانقلاب حيث كتبت تقول : « إنه من الخطأ تصديق أن الانتصار الذى حققه الإنجليز فى دمشق سيكون نهائيًا بنجاح الانقلاب الثانى ، ففى الجولة الأولى كان نجاح الأمريكان بنجاح الانقلاب الأول ، ثم كانت الجولة الثانية بإسقاط الزعيم بواسطة الإنجليز ، أما الجولة الثالثة فإنها لم تتأخر فى الحضور . وذلك لأن المصالح المتناقضة فى اللعبة الأمريكية البريطانية فى المنطقة كبيرة جدًا»[٣٣٥] . وبالفعل اتهم الانقلاب الثالث بأنه تدبير أمريكى ، ويستدل أصحاب هذا الرأى على ذلك من النشاط الذى قامت به المفوضية الأمريكية فى دمشق قبيل وقوع الانقلاب ، وقيامهم بافتتاح مكاتب استعلامات عديدة فى أنحاء مختلفة من سوريا ، وتوزيع النشرات والمطبوعات والتقرب إلى العناصر المثقفة السورية عن طريق تلك المكاتب . خاصة إذا ما عرف أن هذا النشاط قد جاء بعد انتهاء مؤتمر الدبلوماسيين الأمريكيين الذى انعقد فى إسطنبول ، ومعارضة المؤتمر لمشروع سوريا الكبرى والاتحاد السورى العراقى . على أساس أن هذه المشاريع سوف تؤدى إلى اختلال التوازن بالشرق الأوسط[٣٣٦] ، أما جاك بولين فيقول : « لم يكن طبيعيًا أن يسكت البتروليون الأمريكيون على دور زملائهم الإنجليز فى انقلاب الحناوى ، لذلك بادلوهم بالمثل بانقلاب الشيشكلى . خاصة أن المبدأ عندهم هو المصلحة ، والذى لولاه ما برز ملوك المال والصناعة الأمريكيون[٣٣٧] . ولا يستبعد أصحاب هذا الرأى مساهمة بعض الدول العربية ، التى

---

(٣٣٣) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٧ ، تقرير بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٢٦م .

(٣٣٤) **محاضر جلسات الجمعية التأسيسية السورية** : الجلسة رقم ١٦ بتاريخ ١٩٥٠/٣/١٥م، ص ٢٢٩- ٢٣٠ .

(335) **La documentation française,** Articles et documents, R No. 1655.D.20-9-1949, p.11.

(٣٣٦) **سليم طه التكريتى** : أسرار الانقلاب السورى ، مطبعة المعارف ، بغداد (د.ت)، ص ص ٦١- ٦٢ .
- **مذكرات خالد العظم** ، ج٣، ص ٩١ .

(٣٣٧) **خالد بولين** : مع القومية العربية ، ترجمة نجدة هاجر وسعيد الغز ، المكتب التجارى للنشر والتوزيع ، بيروت ١٩٥٩م ، ص ٤٥ .

أقلقها التقارب السورى العراقى مثل مصر والسعودية ، ويستدل على ذلك بما قام به العقيد « عزيز عبد الكريم » من مباحثات مع المسئولين المصريين ، والذى فهم منه حرص مصر على استقلال سوريا ، وكانت هذه المباحثات قد جرت أثناء مصاحبته لأسعد طلس إلى القاهرة ، وكان الأخير قد توجه للقاهرة لتسليم بعض الأوراق لوزير الخارجية السورى أثناء انعقاد مجلس الجامعة العربية الذى كان يناقش مشروع الضمان الجماعى العربى ، وكان قد تقرر أن يصاحبه العقيد عزيز عبد الكريم ليراقبه لخشية الجيش أن يحاول أسعد طلس إفشال مشروع الضمان الجماعى لصالح العراق[٣٣٨] .

وقد استقبل الشعب السورى الحركة الانقلابية الجديدة - كالعادة - بهدوء تام ، وكأنهم كانوا يتوقعون حدوثها بين لحظة وأخرى ، ولعل هذا يرجع إلى أن الشعب السورى كان قد اعتاد هذه الحركات بين آن وآخر فى هذه الفترة ، وبالتحديد منذ مارس ١٩٤٩م ، لذلك لم يبد اهتمامًا ملحوظًا بما جرى[٣٣٩] ، وأما الطلبة فقد أعلنوا تأييدهم للحركة الانقلابية ، وذلك عندما قادوا المظاهرات معلنين التأييد التام للنظام الجمهورى ، وهو السبب الرئيسى للانقلاب ، كما أنهم أعلنوا الإضراب فى يوم ٣ يناير ١٩٥٠م ، وهو اليوم السابق لجلسة الجمعية التأسيسية التى تُلى فيها البيان الوزارى وهتفوا ضد الاستعمار[٣٤٠] ، وقد رحب الحزب السورى القومى الاجتماعى بالانقلاب . خاصة أن زعيم الانقلاب كان عضوًا سابقًا بالحزب[٣٤١] ، وأيده كذلك الحزب التعاونى الاشتراكى بقيادة أكرم الحورانى ، وذلك لرغبة الحورانى فى تطبيق مشروع الإصلاح الزراعى بمساعدة القيادة الجديدة[٣٤٢] .

وأما عن الموقف الخارجى من الانقلاب ، فإن الحركة لم تكن فى حاجة إلى اعتراف خارجى ، وذلك لأن الانقلاب - على حد قول قائده الشيشكلى - داخلى وخاص بالجيش وحده ، وأنهم فعلوا ذلك صونًا لسيادة البلاد واستقلالها ، لأن الحناوى كان يتآمر مع بعض الشخصيات والدول الأجنبية على نظام الحكم الجمهورى واستقلال البلاد[٣٤٣] ، وهذا ما صرح به حسين سرى رئيس

---

(٣٣٨) **سليم طه التكريتى** : مصدر سابق ، ص ص ٦٤- ٦٥ .

(٣٣٩) **المصرى** : العدد رقم ٤٣٣٨ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١٢م .

(٣٤٠) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٧ ، تقرير رقم ٦ بتاريخ ١٩٥٠/١/١٦م .

(٣٤١) **سمير حنا مصاروة** : مرجع سابق ، ص ٤٣٦ .

(٣٤٢) **بيير بوداغوفا** : مرجع سابق ، ص ٥٣ .

(٣٤٣) **المصرى** : العدد رقم ٤٣٣٧ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٢٠م .

الوزراء المصرى بعد تلقيه برقية من وزير مصر المفوض فى سوريا ، والذى أكد أن الحكومة السورية تود أن تفهم الجميع بأن ما حدث ليس انقلابًا بالمعنى المعروف فى السلطة[٣٤٤] ، ويبدو أن تبريرهم هذا كان قد بنى على أساس أن السلطة الحاكمة فى سوريا ، والمتمثلة فى هاشم الأتاسى رئيس الجمهورية قد ظلت موجودة كما هى بعد الانقلاب ، ولذلك فالوضع الجديد من وجهة نظرهم لا يحتاج إلى اعتراف ، ولكن هذا لا يمنع من القول بأن حركة كهذه كان من شأنها أن تثير القلق فى المحيط العربى ، نظرًا لأهمية سوريا بالنسبة للمشروعات الوحدوية التى كانت تثار خلال هذه الفترة . سواء لمؤيدى هذه المشروعات أو لمعارضيها ، وذلك على اعتبار أن موقف سوريا من هذه المشروعات كان يختلف من وقت لآخر طبقًا لموقف السلطة المسيطرة على الوضع فى سوريا ، وعلى سلطة رجال الجيش بالطبع .

من هذا المنطلق فإن اهتمام العراق بالحركة إنما يرجع إلى أنها كانت ضربة قاصمة لمشروع الوحدة العراقية السورية ، والذى كاد يتم بعد أن وفرت له جميع الضمانات اللازمة على صعيد السياسة السورية ، لذلك سارعت الصحف العراقية بمهاجمة الضباط الذين قاموا بالانقلاب . فردًا على بيان الشيشكلى تحدثت جريدة اليقظة بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٩٤٩م متسائلة « لماذا يكون حفنة من الضباط أرجح عقلاً من جميع السياسيين وأكثر إخلاصًا من زعماء البلاد ورجال أحزابها ؟ » ، وختمت كلمتها داعية العراق إلى أن يرفع عن كاهل الشعب السورى الإرهاب الذى يقوم به نفر ضئيل من الضباط ، ويمكن سوريا من تقرير مصيرها فى جو من الحرية والاطمئنان[٣٤٥] ، وهذا هو نفس رأى حزب الاستقلال العراقى الذى رأى ضرورة تدخل العراق العسكرى فى سوريا ، ولكن هذا الرأى وجد المعارضة من قبل المسئولين العراقيين . على اعتبار أن التدخل بدون وجه حق ، وليس هناك ما يبرره ، وهو قد يؤدى إلى نتائج سيئة إلا إذا طلب المجلس التأسيسى والهيئات الرسمية السورية هذا التدخل العسكرى من العراق[٣٤٦] .

وقد اقترن الترحيب المصرى بالانقلاب بزيارة قام بها الضابط عزيز عبد الكريم- أحد قادة الانقلاب- إلى القاهرة لعرض الموقف على القيادة المصرية ، وطلب المساعدة العسكرية من مصر

---

(٣٤٤) **المصرى** ، العدد رقم ٤٣٣٨ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٢١م .

(345) **La documentation française**, Articles et documents, R No. 1715.D.10-1-1949, p.5.

(٣٤٦) **مذكرات طه الهاشمى** : ج٢ ، ص٣٠٥ .

بعدما أشيع أن بعض السياسيين هددوا رجال الجيش بطلب المعونة من الجيش العراقى ، وقد لاقى الموقف السورى التأييد من جانب مصر[٣٤٧] ، كما رحبت السعودية أيضًا على لسان مليكها بالتغيير الذى حدث بسوريا معتبرة إياه إيذانًا بعودة الأمور إلى مجراها الصحيح[٣٤٨] ، وقد دفع هذا الترحيب المصرى السعودى أديب الشيشكلى إلى القيام بزيارة إلى الدولتين مصطحبًا معه العقيد عبد الحفيظ واللواء شوكت شقير فى ٥ يناير ١٩٥٠م حيث بحث الوضع فى سوريا ، وطلب الوفد العون العسكرى خاصة من مصر[٣٤٩] ، ومع نهاية الزيارة قام الوفد بزيارة لبنان ، وذلك نظرًا لأن لبنان يتفق مع مصر والسعودية فى الموقف من الأحداث فى سوريا ، وقد دارت مباحثات الوفد السورى مع لبنان حول التعاون بين البلدين ، ومنع المتآمرين على الوضع الجمهورى السورى من إبراز نشاطهم فى بيروت ، وفى المقابل وعد الوفد السورى بالحد من نشاط الحزب السورى القومى الاجتماعى فى سوريا[٣٥٠] . ولم يكن للجامعة العربية موقف واضح بالنسبة لهذا الانقلاب .

وقد كانت مشكلة تأليف الوزارة عقب الانقلاب هى أول مشكلة تظهر على السطح ، فما إن سيطر العسكريون على الأمور فى البلاد حتى وجهوا شبه إنذار إلى هاشم الأتاسى والجمعية التأسيسية بأنه إذا لم تؤلف الوزارة من الجمهوريين ، مع إبعاد أى شخص يميل إلى الاتحاد ، فعند ذلك سيضطرون للعودة إلى المجلس النيابى القديم وإعادة القوتلى[٣٥١] ، لذلك استدعى خالد العظم لكى يكوِّن الوزارة ولكنه لم يستطع تكوينها ، فقدم اعتذاره فى ٢١ ديسمبر ١٩٤٩م ، ثم استدعى فارس الخورى ولكنه اعتذر[٣٥٢] ، ومن بعده ناظم القدسى ، والذى استطاع تأليف وزارته[*] فى

---

(٣٤٧) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٩، ملف ٣، جـ٧، تقرير رقم ٩٩ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٢١م .

(٣٤٨) **آخر لحظة (ملحق آخر ساعة)** : العدد رقم ٥١ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٢٢م .

(349) **La documentation française**, Articles et documents, R No. 1793.D.28-2-1950, p.7.

(٣٥٠) **بشارة الخورى** : مصدر سابق ، ج٣، ص ٢٧٩ .

(٣٥١) **المصرى** : العدد رقم ٤٣٣٧ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٢٠م .

(٣٥٢) **مذكرات خالد العظم** : ج٢، ص ٢٢٩ .

(*) ترأس ناظم القدسى الوزارة وحصل على وزارة الخارجية أيضًا ، وفيضى الأتاسى وزيرًا للدفاع والاقتصاد الوطنى ، وزكى الخطيب وزيرًا للعدلية ، وهانى السباعى وزيرًا للمعارف ، وأحمد قنبر وزيرًا للداخلية ، ومحمد المبارك وزيرًا للأشغال العامة ، وشاكر العاصى وزيرًا للمالية ، ومحمود العظم وزيرًا للزراعة ، وجورج شلهوب وزيرًا للصحة والإسعاف العام .

٢٤ ديسمبر ١٩٤٩م ، إلا أن الوزارة لم تدم طويلاً فسرعان ما تقدم باستقالته فى اليوم التالى مباشرة[٣٥٣] ، وذلك لاعتراض الجيش على هذه الوزارة لما عرف عن أعضائها من تأييد مشروع الوحدة السورى العراقى ، ومطالبة الضباط بتغيير بعض عناصرها ، فرفض القدسى وأيده الوزراء فى ذلك[٣٥٤] ، ونظرًا للصعوبات التى لاقاها هاشم الأتاسى رئيس الجمهورية فى مسألة تكوين الوزارة ، لذلك عمد إلى أن يكتب إلى الجمعية التأسيسية كتاب استقالته ، تاركًا للجمعية انتخاب رئيس بدلاً منه ، فاضطرب السياسيون مخافة أن ينتقل الحكم إلى العسكريين[٣٥٥] ، لذلك رفض النواب كتاب الاستقالة عند عرضه على الجمعية التأسيسية فى ٢٧ ديسمبر ١٩٤٩م ، وكلفت لجنة من فيضى الأتاسى ، وأكرم الحورانى ومصطفى السباعى للتوفيق وتذليل العقبات لتكوين الوزارة[٣٥٦] ، وقد انتهى بحث هذه اللجنة بالتوصل إلى حل ، وهو أن يكون رئيس الوزراء من غير الحزبيين ، وقد وقع الاختيار على خالد العظم لتكوينها[٣٥٧] ، والذى استطاع بالفعل تكوين وزارته[*] ، وصدر مرسوم بذلك فى ٢٧ ديسمبر ١٩٤٩م[٣٥٨] ، حيث أعلن عقب تكوينها بأنه رجل محايد ، وقد حاول عند تأليف وزارته أن تجمع أفرادًا من مختلف الكتل والأحزاب[٣٥٩] ، لذلك وافق الجيش على تعضيد هذه الوزارة[٣٦٠] ، والتى تقدم رئيسها ببيانه الوزارى إلى الجمعية التأسيسية لنيل الثقة ، وقد حازت الحكومة على الأغلبية بعدد ٩٢ صوتًا مقابل سبعة أصوات معارضة فقط ، هذا على الرغم من هجوم بعض النواب على الوزارة وبيانها ، مثل ممثلى حزب البعث ، وكذلك

---

(٣٥٣) **محاضر جلسات الجمعية التأسيسية السورية** : الجلسة رقم ٨ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٢٩م ، ص٧٨ .

(٣٥٤) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٧ ، تقرير رقم ٢٤ بتاريخ ١٩٥٠/٣/٧م .

(٣٥٥) **مذكرات خالد العظم** : ج٢ ، ص ٢٣٠ .

(٣٥٦) **محاضر جلسات الجمعية التأسيسية السورية** : الجلسة رقم ٧ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٢٧م ، ص ص ٧٥- ٧٦.

(٣٥٧) **مذكرات خالد العظم** : ج٢ ، ص ٢٣٠ .

(*) ترأس خالد العظم الوزارة وحصل على وزارة الخارجية أيضًا ، وفيضى الأتاسى وزيرًا للعدلية ، وفتح الله أسيون وزيرًا للصحة ، وسامى كبارة وزيرًا للداخلية ، وأكرم الحورانى وزيرًا للدفاع الوطنى ، وهانى السباعى وزيرًا للمعارف ، ومحمد المبارك وزيرًا للأشغال العامة ، وعبد الباقى نظام الدين وزيرًا للزراعة ومعروف الدواليبى وزيرًا للاقتصاد الوطنى ، وعبد الرحمن العظم وزيرًا للمالية .

(٣٥٨) **محاضر جلسات الجمعية التأسيسية السورية** : الجلسة رقم ٨ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٢٩م ، ص ٧٨ .

(٣٥٩) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٧ ، تقرير رقم ١٠٨ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٣٠م .

(٣٦٠) **المصرى** : العدد رقم ٤٣٤٤ ، بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٢٨م .

ممثلو الحزب السورى القومى الاجتماعى[٣٦١] ، كان الاتهام الموجه للحكومة ينصب على تشكيلها من مجموعات متضاربة الرأى ، وهو ما يؤدى إلى تضارب أعضائها فى قراراتهم ، وقد كان من رأى حزب البعث أنه من الواجب أن تشكل الحكومة من حزب الأغلبية فى الجمعية وهو حزب الشعب ، كما وجه النقد إلى برنامج الوزارة والذى تقدم به العظم لنيل الثقة ، كما أكد بعض المعارضين أنه إذا ما رغب العظم فى عدم تدخل الجيش بالسياسة فيجب عليه اتباع سياسة صحيحة وقيادة الدولة بطريقة لا تعطى الجيش الفرصة للتدخل[٣٦٢] ، وعلى أية حال فقد كان على هذه الحكومة أن تسير بشئون البلاد إلى الأمام ، ففضلاً عن الشئون الداخلية كان عليها أن تواجه أمورًا مهمة فى الخارج مثل قضية الأحلاف التى أثيرت فى هذه الفترة ، وعربيًا كان عليها أن تبت فى التوقيع على معاهدة الضمان الجماعى العربى ، وكذلك أن تدلى برأيها فى قضية ضم الأردن للضفة الغربية[٣٦٣] .

وإذا ما كانت حالة عدم الاستقرار عقب الانقلاب الثانى قد دفعت السوريين إلى المطالبة بعودة شكرى القوتلى لتولى رئاسة الجمهورية السورية ، لأجل الخروج بالبلاد من أزمتها ، وقد طافت المظاهرات أنحاء مدينة دمشق لجمع التوقيعات لهذا الغرض[٣٦٤] ، إلا أنه تقرر أن يؤدى الأتاسى اليمين الدستورية لرئاسة الدولة السورية ، وذلك على الرغم من الاعتراض داخل الجمعية التأسيسية على صيغة القسم والرغبة فى تعديله ، حيث تم حل هذه المشكلة بإبقاء القسم على ما هو عليه لأن تغييره كان سيعطى إيحاءً بضغط الجيش ، وهو ما دفع الأتاسى إلى التهديد بالاستقالة إذا ما تم الرضوخ لذلك ، وبالفعل تم إبقاء الصيغة التى تشير إلى الوحدة العربية بصفة عامة[٣٦٥] ، وقد حدد يوم السابع من يناير ١٩٥٠م لكى يؤدى الرئيس هاشم الأتاسى اليمين الدستورية أمام الجمعية التأسيسية ، وقد كان ذهابه بدون علم الحكومة مدعاة لرفض خالد العظم رئيس الوزراء وكذلك الوزراء حضور جلسة القسم[٣٦٦] ، وقد أدى هذا إلى الفتور فى العلاقة بين رئيس الدولة والوزارة

---

(٣٦١) **محاضر جلسات الجمعية التأسيسية السورية** : الجلسة رقم ٨ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٢٩م ، ص٨٠ .
– **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٨ ، تقرير رقم ٦ بتاريخ ١٩٥٠/١/١٦م .

(362) **Gordon torrey**, op. cit., p. 165.

(٣٦٣) **مذكرات خالد العظم** : ج٢ ، ص ص ٢٣٤- ٢٥٦ .

(٣٦٤) **آخر لحظة ( ملحق آخر ساعة )** : العدد رقم ٥٢ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٢٨م .

(365) **Gordon torrey**, op. cit., p. p. 164- 165.

(٣٦٦) **مذكرات خالد العظم** : ج٢ ، ص ٢٣٢.

حتى إن الكثير من القرارات المهمة التى كان يقتضى النظام المعمول به توقيعها من الرئيس كانت ترسل مباشرة للقصر الجمهورى دون التفاهم السابق حولها[٣٦٧] .

ويعد الحكم غير المباشر للعسكريين عقب الانقلاب الثالث من أهم تداعيات هذا الانقلاب ، حيث أصبح الشيشكلى هو الموجه الفعلى للسياسة السورية فى قضاياها الداخلية والخارجية دون أن يكون فى الحكم رسميًا ، فالحكم الظاهرى كان للأتاسى وحكوماته المتعاقبة ، إلا أن النفوذ الفعلى كان للجيش وبالتحديد الشيشكلى ، فهو يتدخل فى شئون الحكم ويفرض رأيه عندما يرى ذلك ضروريًا ، وهو يرغم الحكومة على الاستقالة أو يعترض على أحد من مرشحيها ، وبذلك أصبحت الحكومات منذ هذا الانقلاب وحتى ٢٩ نوفمبر ١٩٥١م - عندما تحول الشيشكلى للحكم العسكرى المباشر - تحت سيطرة الجيش ، فكانت الحكومة تتصل بقيادة الجيش قبل اتخاذ القرارات المهمة للحصول على الموافقة عليها[٣٦٨] . كما وضع الشيشكلى لحرية الذين انتخبهم الشعب حدودًا ، ورسم كذلك الجيش سياسة البلاد القومية دون أن يكون قادته مرتبطين بأى مسئولية دستورية أو شبه دستورية[٣٦٩] ، وقد عبر أديب نصور عن ذلك أحسن تعبير فى مقال له بجريدة الفيحاء بتاريخ ٦ يوليو ١٩٥٠م تحت عنوان « أول هذا الأمر وآخره » حيث قال : « إن حزب الشعب لن يستطيع أن يحكم البلاد وحده ، وهو إن كان يرأس الآن فإنه لا يحكم ، والوزارة غير الحكومة »[٣٧٠] ، وهو هنا يشير بوضوح إلى سيطرة العسكريين بصورة غير مباشرة على الحكم ، فالجيش وإن كان قد أعلن قبل الانقلاب عدم تدخله بالسياسة فإن حقيقة الأمر تؤكد أنه لا يتفق الواقع وهذا الإعلان فى شىء ، ولعل إجبار ناظم القدسى على الاستقالة ووزارته بعد تكوينها بيوم واحد عقب الانقلاب يؤكد ذلك التدخل[٣٧١] .

وقد أدى هذا التدخل من قبل الجيش إلى أن يعلو صوت النواب بالجمعية التأسيسية باتهام الجيش علانية بذلك . هذا على الرغم من دفاع خالد العظم رئيس الوزراء عن الجيش مؤكدًا بعده

---

(٣٦٧) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٨ ، تقرير رقم ٩ بتاريخ ١٩٥٠/١/٢٤م .

(٣٦٨) **مذكرات محمود رياض** : ثلاثة أجزاء ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ١٩٨٦م ، ج٢ ، ص ٩١ .

(٣٦٩) **غسان تويني** : مصدر سابق ، ص٥٣ .

(٣٧٠) **أديب نصور** : مصدر سابق ، ص ٧١ .

(٣٧١) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٨ ، تقرير رقم ٦ بتاريخ ١٩٥٠/١/١٦م .

عن السياسة[٣٧٢] ، إلا أن هذا لم يمنع حسنى البرازى من أن يعلن فى مجرى حديثه عن الجامعة العربية والعلاقات بين الأقطار العربية أن الأمر قد خرج من يد رئيس الحكومة وحكومته فى مثل هذه الأمور المهمة . فالقول الفصل أصبح للأركان ، فإذا ما أراد رئيس الحكومة أن تكون له كلمة فى مجلس الجامعة بخصوص هذا الأمر فعليه أن يتجه أولاً للأركان ورئيس الأركان للتشاور والتباحث[٣٧٣] ، كما أن تدخل الجيش بفرض اسم ناظم القدسى لتأليف الوزارة فى يوليو ١٩٥٠م دفع النائب رئيف الملقى فى أثناء رده على بيان الحكومة الجديدة إلى أن يطالب ناظم القدسى بالإفصاح عن الأسباب التى أحاطت بتشكيل وزارته الحالية ، وفى النهاية أشار بصراحة إلى تدخل الجيش فى تشكيل الحكومات وإسقاطها ، وقد هب أكرم الحورانى مدافعًا عن الجيش لدرجة وصلت إلى حد التشابك بالأيدى بين الرجلين[٣٧٤] ، وإذا كان هذا الدفاع من قبل أكرم الحورانى عن الجيش مقبولاً ، على اعتبار أنه من المقربين للشيشكلى لدرجة أنه تقاسم واللواء فوزى سلو تولى منصب وزير الدفاع بالتناوب وهو المنصب الذى لم يكن يتولاه إلا من يرضى عنه الشيشكلى ، نظرًا لكون هذا المنصب حلقة الوصل بين السلطة الفعلية وهى سلطة الشيشكلى وبين السلطة الدستورية القائمة فى البلاد[٣٧٥] ، إلا أن دفاع خالد العظم عن الجيش لم يكن مقبولاً ، وهو السياسى الذى يعلم تمامًا أن تدخل العسكر فى السياسة إنما هو فى غير صالح البلاد ، إلا أن خالد العظم من الواضح أنه كان يلعب مع الورقة الرابحة ، وبالطبع كان الجيش هو هذه الورقة ، لذلك لم يجد الرجل غضاضة فى أن يذكر أنه من الظلم أن يحرم الجيش من أن يكون على علم ببواطن الأمور التى تتصل بمهمته باعتباره الهيئة التى يوكل إليها أمر الدفاع عن البلاد ، وتكون له اعتبارات لها أثرها على السياسة العامة ، ومن المصلحة أن تعرفها الحكومة[٣٧٦] . وليت الأمر كان يقف عند حد

---

(٣٧٢) **محاضر جلسات الجمعية التأسيسية السورية** : الجلسة رقم ١٦ بتاريخ ١٩٥٠/٣/١٥م ، ص ٢٣٥ .

(٣٧٣) **المصدر نفسه** : الجلسة رقم ١٨ بتاريخ ١٩٥٠/٣/٢١م ، ص ٣١٥ .

(٣٧٤) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٨ ، تقرير رقم ٤٨ بتاريخ ١٩٥٠/٦/٧م .

- **المصدر نفسه** ، محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ٣ ، تقرير رقم ٤٩ بتاريخ ١٩٥٠/٦/١٠م .

(375) **P. M. G**, president shishekli and the shopping of Syrian, policy the world today December 1953, p. 523.

- **جورج جبور** : الفكر السياسى المعاصر فى سوريا ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٩٣ ، ص ٥٩ .

(٣٧٦) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، ج٤ ، تقرير رقم ٧٠ بتاريخ ١٩٥١/٣/٤م .

المشاورة ، فكما ذكرنا آنفًا فإن الجيش هو مؤسسة سياسية مدعوة سلفًا للمشاركة فى العملية السياسية ، ولكن فى هذه الفترة فى سوريا وصل الأمر إلى حد فرض الحكومات وإقالتها من قبل العسكر(*) وقد استمر هذا الوضع حتى ٢٩ نوفمبر ١٩٥١م عندما تحول الشيشكلى إلى الحكم العسكرى المباشر ، وذلك بعد أن تأزم الموقف الحكومى عقب استقالة حكومة حسن الحكيم ، واختلاف الرأى بين العقداء والسياسيين حول شكل الحكومة الجديدة .

## الشيشكلى والحكم العسكرى المباشر (انقلاب نوفمبر ١٩٥١م) :

فى العاشر من نوفمبر ١٩٥١م قدم حسن الحكيم استقالة حكومته ، والتى كان من أسبابها إصرار « رشاد برمدا » وزير الداخلية على ضرورة ضم قوات الدرك إلى وزارته ، والتى كانت تابعة للجيش ، وقد تضامن مع وزير الداخلية ( عضو حزب الشعب ) الوزراء الآخرون الذين كانوا ينتمون إلى نفس الحزب ، لذلك وجد حسن الحكيم نفسه مضطرًا إلى تقديم استقالته(٣٧٧) ، وقد تم تكليف أربع شخصيات سورية(**) لتأليف وزارة جديدة ولكنهم فشلوا فى ذلك أيضًا ، حيث كان من شروط حزب الشعب - صاحب الأغلبية فى البرلمان - للاشتراك فى الوزارة الجديدة أن يتم فصل قوات الدرك عن قيادة الجيش ووضعها تحت سيطرة وزارة الداخلية ، وأن يكون وزير الدفاع مدنيًا لا عسكريًا وأن يتم تعديل قانون المحاكمات العسكرية ، بحيث لا يحاكم المدنيون أمام المحاكم العسكرية ، ويمتنع رجال الجيش عن التدخل فى سياسة الدولة ، وقصر مهمتهم على حدود البلاد ، وكان الشيشكلى يرى أن حزب الشعب إنما يريد من وراء ذلك استخدام قوات الدرك من أجل خدمة مصالحه الانتخابية عند حل مجلس النواب ، وأكد رفض مسألة تعيين وزير دفاع مدنى(٣٧٨) . وأمام

---

(*) حدث هذا لخالد العظم نفسه . فقد استقالت حكومته الأولى فى ٢٩ مايو ١٩٥٠م ، واستقالت حكومته الثانية فى ٣٠ يونيو ١٩٥١م .

(٣٧٧) وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق) : محفظة ٢٤٨ ، ملف ٣١ ، تقرير رقم ١٩٥ بتاريخ ١٩٥١/١١/٨م .

(**) هم زكى الخطيب ومعروف الدواليبى وسعيد حيدر وعبد الباقى نظام الدين .

(378) **La documentation française**, Bulletin Quotidien, R. No. 2053.D. 11-12-1951, p. 5.

- **الأهرام** : العدد رقم ٢٣٧٦٢ بتاريخ ١٩٥١/١١/٣٠م .

- **آخر ساعة** : العدد رقم ٨٩٣ بتاريخ ١٩٥١/١٢/٥ م .

هذا الرفض من قبل الشيشكلى لمطالب حزب الشعب ، والتى باتت تحبذها معظم الأحزاب البرلمانية- والمستقلون أيضًا- رأى رئيس الجمهورية السورية ، وبالاتفاق مع الأحزاب البرلمانية والمستقلين أيضًا أن يضعوا الجيش أمام الأمر الواقع ، لذلك كلف الرئيس «هاشم الأتاسى» «معروف الدواليبى» بتكوين الوزارة حسب ما يراه صحيحًا ، وقد نجح بالفعل فى تكوين الوزارة هذه المرة(*) ، والتى أسند فيها منصب وزير الدفاع إلى رجل مدنى وهو معروف الدواليبى نفسه بصفته رئيسًا للوزراء ، وأصدر فى الوقت نفسه مرسومًا يربط قوات الدرك بوزارة الداخلية(٣٧٩) . والحقيقة فإن سياسة الأمر الواقع هذه ، والتى رغب الأتاسى وحزب الشعب وغيره من الهيئات السياسية فى وضع الجيش أمامها لم يكن الشيشكلى ليقبل بها مهما كانت ستكلف البلاد ، لذلك كله كانت ردة الفعل من قبلهم تجاه هذه السياسة قوية وهى الانقلاب .

فلم يكن قرار تشكيل وزارة الدواليبى يعنى إلا تحديًا للشيشكلى والعقداء ، وذلك من حيث فصل قوات الدرك عن الجيش وإلحاقها بوزارة الداخلية ، وتولى أحد المدنيين لوزارة الدفاع ، وكذلك ما تقرر من منع محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية ، هذا فضلاً عن ضرورة خضوع جميع القيادات مباشرة إلى الرئيس هاشم الأتاسى دون الرجوع إلى الشيشكلى(٣٨٠) ، ولكن الشيشكلى لم يضيع الوقت فى قبول التحدى فقد وجه تحذيرًا للدواليبى من أن القائمة الوزارية التى كونها غير مقبولة للجيش ، هذا فى الوقت الذى أصر فيه الدواليبى على رأيه ، وهو ما دفع قوات اللواء الأول إلى أن تتحرك فى فجر يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٥١م لتحتل المرافق العامة ودور الحكومة ، ثم أحاطت بالقصر الجمهورى لمنع الاتصال بالرئيس الأتاسى ، وتم بعد ذلك اعتقال رئيس الوزراء ووزرائه وزعماء حزب الشعب والنواب المؤيدين لهم . حيث سيقوا إلى سجن المزة ، وقد بلغ عدد المعتقلين ٤٢ شخصًا ، وفى اليوم نفسه التقى الشيشكلى بعد الظهر مع أكرم الحورانى رئيس الحزب

(*) تكونت الوزارة من معروف الدواليبى رئيسًا ووزيرًا للدفاع ، وشاكر العاصى وزيرًا للخارجية ، وأحمد قنبر وزيرًا للداخلية ، وعبد الرحمن العظم وزيرًا للمالية ، ومنير العجلانى وزيرًا للعدل ، وهانى السباعى وزيرًا للمعارف ، ومحمد المبارك وزيرًا للزراعة ، وجورج شاهين وزيرًا للأشغال العامة ، وعلى بوظو وزيرًا للاقتصاد الوطنى ، ومحمد الشوان وزيرًا للصحة .

(٣٧٩) **الأهرام** : العدد رقم ٢٣٧٦٢ ، بتاريخ ١٩٥١/١١/٣٠م .

(380) **P. M. G**, president shishekli and the shopping of Syrian, p. 524.

- **Tabitha petron**, Syria, p. 102.

التعاونى الاشتراكى ، وعصام المحايرى رئيس الحزب القومى السورى الاجتماعى ، ومصطفى السباعى زعيم الإخوان المسلمين ليطلعهم على الأحداث التى جرت[٣٨١] .

وفى اليوم نفسه أصدر الشيشكلى البلاغ رقم (١) والذى تحيط فيه رئاسة الأركان العامة الشعب السورى علمًا بأن الجيش قد استلم زمام الأمور فى البلاد ، وطالب البلاغ جموع الناس بالتزام الهدوء ومتابعة أعمالهم مع عدم الإخلال بالأمن تسهيلاً لمهمة الجيش[٣٨٢] ، ثم أصدر بعد ذلك بيانًا إيضاحيًا للبلاغ الأول أوضح فيه سبب قيام الجيش بالانقلاب ، وملقيًا على حزب الشعب الجزء الأكبر من مسئولية سوء الأحوال فى البلاد ، وموضحًا كيف كانت سياسة الحزب فى عهد الحناوى من السعى نحو الوحدة مع العراق ، وما قد ينتج عنه من ضياع للجمهورية السورية ، عاملاً قويًا للانقلاب الثالث ، والذى آثر الجيش بعده ترك الأمور للسياسيين ، ولكن أعضاء حزب الشعب عمدوا إلى خلق المشاكل فى عهد الحكومات التى لا يشتركون فيها كحكومة خالد العظم ، واستغلال الحكم لصالحهم فى عهد حكوماتهم ، بل وصل بهم الأمر إلى تحريض الرأى العام ضد الجيش ، وغرضهم من كل ذلك إضعاف الجيش وإظهاره بمظهر المستبد بالسلطات حتى تتاح لهم فرصة توطيد مراكزهم داخل البلاد لأجل تحقيق مآربهم ، وقد ختم البيان بأن الجيش يعرض الواقع للأمة لكى تكون على بينة من الأمر ، ويكون الحكم لها[٣٨٣] .

اجتمع الشيشكلى بعد ذلك بالرئيس هاشم الأتاسى ، وقد كانت مطالبه تتلخص فى الآتى : أولاً : إن الجيش لا يرى بقاء البرلمان الحالى الذى يتمتع فيه حزب الشعب بأغلبية كبيرة ، ثانيًا : إن قادة الجيش متفقون على ألا يقوموا بأى إجراء من ناحيتهم ؛ لأن توجيه شئون البلاد موكول إلى رئيس الجمهورية أو إلى رئيس الحكومة التى ستتألف وفق أحكام الدستور ، ثالثًا : إن الجيش لا يرى مانعًا من أن يعود معروف الدواليبى إلى رئاسة الوزراء على أن يتخلى عن منصب وزير الدفاع لشخص عسكرى ، وأن يلغى قراره الخاص بإلحاق قوات الدرك بوزارة الداخلية ، على أن

(381) **La documentation française**, Articles et document, R No 2311. D. 31-12-1951, p. 17
- **P. M. G**, op.. cit., p.525.
- **Gordon torrey**, op.. cit., p.211.

(382) **La documentation française**, Bulletin Quotidien, R. No 2053. D. 11-12-1951, p. 1.
- **Bernord vernies**, op. cit., p. 152.

(383) **La documentation française**, Bulletin Quotidien, R. No 2053. D. 11-12-1951, p.p 1-2.

تبقى هذه القوات تابعة للجيش . ولكن الدواليبى رفض ذلك ، وهو ما دفع الشيشكلى إلى أن يعلن عن عدم موافقته على قيام أى حكومة يشترك فيها أعضاء من حزب الشعب[٣٨٤] . ونتيجة لإصرار الدواليبى على رأيه قام بتقديم استقالة وزارته وهو رهن الاعتقال بالسجن ، وكان الشيشكلى قد هدد بأنه إذا لم تقدم حكومة الدواليبى استقالتها فإن الجيش سوف يفرض على البلاد حكومة ديكتاتورية عسكرية[٣٨٥] ، وإثر هذه الاستقالة كلف الرئيس « هاشم الأتاسى » « حامد الخوجة » بتكوين الوزارة ، إلا أن الجميع قد رفضوا الاشتراك فيها ، وقد أدى هذا إلى أن يقدم الأتاسى استقالته من رئاسة الجمهورية[٣٨٦] ، وقد صدر على إثر هذه الاستقالة البلاغ الثانى فى الثانى من ديسمبر ١٩٥١م ، والذى أكد أن حزب الشعب كان السبب الرئيسى فى هذه الاستقالة ، وذلك بوضعه الصعاب أمام أى حل دستورى للموقف فى البلاد طرحه رئيس الجمهورية ، وكان منها عدم التعاون مع حامد الخوجة لتأليف وزارة تتولى حل المجلس النيابى للعودة إلى استفتاء الشعب لإجراء انتخابات جديدة ، وهو الأمر الذى رفضه حزب الشعب ، وما هذا إلا لرغبة الحزب فى التمسك بكراسى النيابة فى المجلس النيابى ضاربًا بمصلحة البلاد عرض الحائط ، وقد تم توجيه شكر للرئيس الأتاسى فى نهاية البلاغ لحنكته فى إدارة دفة الحكم فى البلاد[٣٨٧] .

وفى عقب استقالة الرئيس هاشم الأتاسى اجتمع المجلس العسكرى ، وقرر إصدار الأمر العسكرى الأول فى الثانى من ديسمبر ١٩٥١م ، وهو القاضى بأن يتولى رئيس الأركان العامة ورئيس المجلس العسكرى الأعلى مهام رئيس الدولة ، ويتمتع بكافة الصلاحيات الممنوحة للسلطة التنفيذية على أن تصدر جميع المراسيم بداية من هذا التاريخ عن رئيس الأركان[٣٨٨] ، وقد كان أول مرسوم يصدر عنه هو حل المجلس النيابى ، وذلك نظرًا لعجز مجلس النواب عن حمل مسئوليات توجيه الحكم ، هذا فضلاً عن أن الأوضاع السياسية التى تواجهها البلاد توجب الرجوع إلى الشعب الذى هو صاحب السيادة لاستفتائه فيمن يختارهم لتحمل هذه المسئوليات[٣٨٩] . وقد دارت بين

---

(٣٨٤) **الأهرام** : العدد رقم ٢٣٧٦٣ ، ١٩٥١/١٢/١م .

(٣٨٥) **المصدر نفسه** ، العدد رقم ٢٣٧٦٤ ، بتاريخ ١٩٥١/١٢/٢م .

(٣٨٦) **مذكرات خالد العظم** ، ج٢ ، ص ٢٧٩ .

(387) **La documentation française**, Bulletin Quotidien, R. No 2053. D. 11-12-1951, p.p. 3-4.

(388) **Ibid**, p5.

(٣٨٩) **الأهرام** : العدد رقم ٢٣٧٦٥ ، بتاريخ ١٩٥١/١٢/٣م .

الشيشكلى ورجال الأحزاب- ما عدا حزب الشعب- مباحثات عن الوضع فى البلاد على ضوء التطورات الأخيرة ، وقد أعرب معظم هؤلاء الساسة عن عدم رغبتهم فى الاشتراك فى أى وزارة ما دام الجيش هو المشرف الحقيقى على أمور الدولة ، وكان الحزب الوطنى متفردًا فى مناداته بعودة القوتلى بعد أن يجتمع المجلس النيابى القديم الذى حله حسنى الزعيم للبحث فى أسباب استقالته ، وهو ما كان يرفضه الجيش بالطبع ، ولذلك فشلت مباحثات الشيشكلى مع السياسيين(٣٩٠) .

ونتيجة لهذا الفشل أصدر المجلس الأعلى فى الثالث من ديسمبر ١٩٥١م الأمر العسكرى الثانى ، وهو القاضى بأن يتولى الزعيم فوزى سلو السلطتين التشريعية والتنفيذية ويمارس سلطات واختصاصات رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الوطنى ، ويساعده فى ممارسة السلطة التنفيذية الأمناء العامون للإدارات العامة والوزارات ، ويتولى كل منهم سلطات واختصاصات الوزير فى إدارة الشئون التابعة لوزارته دفعًا للأحكام النافذة ، وذلك بالإضافة إلى صلاحياته واختصاصاته كأمين عام ، وتصدر المراسيم التشريعية والتنفيذية وسائر المراسيم عن رئيس الدولة وبتوقيعه ، ويتم العمل بهذا المرسوم حتى تعود الحياة النيابية إلى البلاد(٣٩١) ، وقد صدر بيان توضيحى لذلك من وزارة الخارجية يعلن أن النظام الجديد فى سوريا مؤقت ، وستواصل الحكومة مباشرة سلطاتها حتى تنتهى الاستعدادات لإجراء انتخابات برلمانية جديدة(٣٩٢) .

وقد عمد المجلس العسكرى الأعلى إلى إحكام قبضة السيطرة على البلاد ، لذلك خضعت جميع البرقيات المرسلة من سوريا للرقابة العسكرية ، ولا يسمح للأشخاص بمغادرة البلاد إلا بإذن خاص . كما أن الأوامر صدرت لرجال الحدود بتفتيش جميع الخارجين من سوريا ، بينما منع النواب من مغادرة البلاد ، هذا مع تعطيل صحف حزب الشعب عن الصدور(٣٩٣) ، كما تقرر فحص الأوراق الخاصة بحزب الشعب والتى ضبطت فى مكتب الحزب ، وكذلك تم تحذير الرئيس هاشم الأتاسى من إلقاء أى بيان أو تصريح عن الأسباب التى أدت إلى استقالته ، أو عن الخلاف القائم بينه وبين الجيش ، كما قرر الشيشكلى مراقبة عدد من ضباط الجيش سبق نقلهم إلى أنحاء متفرقة من سوريا قبيل الانقلاب ، وطلب إلى هؤلاء الضباط عدم عودتهم إلى دمشق إلا بعد إذن

---

(٣٩٠) **الأهرام** : العدد رقم ٢٣٧٦٦ ، بتاريخ ١٩٥١/١٢/٤م .

(391) **La documentation française**, Bulletin Quotidien, R. No 2053. D. 11-12-1951, p. 5.

(٣٩٢) **الأهرام** : العدد رقم ٢٣٧٦٦ ، بتاريخ ١٩٥١/١٢/٤م

(٣٩٣) **المصدر نفسه** : العدد رقم ٢٣٧٦٧ ، بتاريخ ١٩٥١/١٢/٥م .

من هيئة الأركان[٣٩٤] . كما صدر أمر من الشيشكلى بإرسال قوات عسكرية إلى حلب وحماة وبعض مدن سوريا الشمالية وأرسلت قوات أخرى إلى مناطق الحدود ، كما أرسل ٣٠٠ جندى إلى حمص حيث يقيم هاشم الأتاسى رئيس الجمهورية[٣٩٥] .

ولم يظهر موقف واضح من الشعب السورى تجاه الانقلاب ، وقد يرجع هذا إلى اعتياد السوريين على مثل هذه الأحداث . كما أن السلطة الفعلية - وهى سلطة الشيشكلى - لم تتغير ، أما الأحزاب فإذا كان الحزب التعاونى الاشتراكى والحزب السورى القومى الاجتماعى قد تقربا من الشيشكلى بعد هذا الانقلاب[*] فإن بقية الأحزاب قد رفضت التعاون مع القادة العسكريين ، فالحزب الوطنى على الرغم من أنه كان من المعتقد أن يهرول زعماؤه إلى العسكريين للتعاون معهم بعد قضائهم على حزب الشعب المنافس لحزبهم ، وحلهم المجلس النيابى كما طلب الحزب الوطنى من قبل إلا أن الحزب الوطنى رفض التعاون مخافة أن يكون مصيره كمصير حزب الشعب ، الذى أصبح زعماؤه فى السجن[٣٩٦] ، والحقيقة فإن الصمت قد ساد فى جميع الأوساط السياسية تجاه جميع الاتهامات التى وجهها الشيشكلى لحزب الشعب ، والتى شملت كذلك كثيرًا من السياسيين الآخرين بنفس الدرجة[٣٩٧] . ومع ذلك لم تعدم هذه الحركة الانقلابية من يعارضها من الأحزاب ، كحزب البعث ، الذى أصدر بيانًا نشر بجريدته « البعث » بتاريخ ٨ ديسمبر ١٩٥١م أنكر فيه تدخل الجيش بالسياسة بداية من الانقلاب الأول ، وما تبع ذلك من فساد الحياة السياسية ، وضياع الحكم الشعبى السليم ، وقد طالب فى نهاية بيانه بضرورة أن يتاح للشعب السورى إبداء رأيه وفرض إرادته بكل حرية فى الانتخابات المقبلة ، وذلك بعد تهيئة القوانين والضمانات التى تحرره من سلطان الخوف وسلطة المال والجاه ، وأن تعود الحياة الدستورية بكاملها وحقيقتها بالسرعة الكاملة ،

---

(٣٩٤) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢٤٤ ، ملف ١٠ ، جـ٣ ، تقرير رقم ٢٠٨ بتاريخ ١٩٥٢/١٢/٥م .

(٣٩٥) **الأهرام** : العدد رقم ٢٣٧٦٨ بتاريخ ١٩٥١/١٢/٦م .

(*) كان هذا التأييد متوقعًا نظرًا لصداقة أكرم الحورانى زعيم الحزب التعاونى الاشتراكى بالشيشكلى ، وكذلك لصداقة عصام المحايرى زعيم الحزب السورى القومى الاجتماعى بالشيشكلى ، والذى كان ينتمى لهذا الحزب أيضًا .

(٣٩٦) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢٤٤ ، ملف ١٠ ، جـ٤ ، تقرير رقم ٩ بتاريخ ١٩٥٢/١/٨م .

(397) **P. M. G**, president shishekli and the shopping of Syrian, p. 526.

وأن تقتصر مهمة الحكم الانتقالى الراهن على تحقيق هذه المهمة القومية الخطيرة دون تورط فى أى ارتباط خارجى[٣٩٨] .

وأما عن الموقف الخارجى فعلى الرغم من أن مصر قد أعلنت على لسان وزير خارجيتها بأن الأحداث فى سوريا مسألة داخلية[٣٩٩] ، كما طالبت على لسان مصطفى النحاس رئيس الوزراء بضرورة الإفراج عن المعتقلين وإجراء الانتخابات النيابية فى أقرب فرصة[٤٠٠] ، وتأكيد الشيشكلى على تحقيق ذلك فى أقرب وقت[٤٠١] ، إلا أن رد الحكومة المصرية على المذكرة السورية المرسلة إليها لم يكن إلا التأكيد على حياد مصر أمام الأمور فى سوريا[٤٠٢] ، وهو ما أقلق الحكومة السورية خاصة بعد تأخر وصول الوزير المفوض المصرى إلى سوريا[٤٠٣] ، وقد أوضح الشيشكلى هذا القلق حين لقائه بالوزير المفوض المصرى لدى وصول الأخير إلى دمشق . حيث اعتبر المطالب المصرية السابقة تدخلاً بالأمور الداخلية فى سوريا ، هذا فى الوقت الذى اعترفت فيه السعودية بالأمر الجديد فى سوريا . على أن المعروف هو اتفاق السياسة المصرية تمامًا مع السياسة السعودية تجاه سوريا ، وقد رد عليه الوزير المفوض بأن منطق الحكومة المصرية فى ذلك اعتبار الحركة داخلية ولا تحتاج إلى اعتراف جديد[٤٠٤] ، وقد أكد ذلك فى مقابلة له مع الأمين العام لوزارة الخارجية السورية[٤٠٥] ، وفى لقاء له مع الزعيم فوزى سلو رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء[٤٠٦] ، كما أنه أرسل إلى حكومته ينصحها بالاستمرار فى سياسة الحياد تجاه الأحداث فى سوريا ، على أن تستمر فى الاتصال بالمسئولين السوريين ، وكذلك تحذير العسكريين من الإقدام على تصرفات ضارة

---

(٣٩٨) **وثائق حزب البعث** ، ج٢ ، ص ص ١٢٩ - ١٣١ .

(٣٩٩) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢٤٤ ، ملف ١٠ ، جـ٣ ، تقرير رقم ٢٠٨ بتاريخ ١٩٥١/١٢/٥م .

(٤٠٠) **المصدر نفسه** ، ( **الأرشيف السرى الجديد** ) : محفظة ٢٤٤ ، ملف ١٠ ، جـ٣ ، برقية رقم ٤٢ بتاريخ ١٩٥١/١٢/١٧م .

(٤٠١) **المصدر نفسه** ( **مفوضية مصر بدمشق** ) : محفظة ٢٤٤ ، ملف ١٠ ، جـ٣ ، تقرير رقم ٢٢٣ بتاريخ ١٩٥١/١٢/١٩م .

(٤٠٢) **المصدر نفسه** ، محفظة ٢٤٤ ، ملف ١٠ ، جـ٣ ، تقرير رقم ٢٢٤ بتاريخ ١٩٥١/١٢/١٩م .

(٤٠٣) **المصدر نفسه** ، محفظة ٢٤٤ ، ملف ١٠ ، جـ٣ ، تقرير رقم ٢٢٧ بتاريخ ١٩٥١/١٢/٢٩م .

(٤٠٤) **المصدر نفسه** ، محفظة ٢٤٤ ، ملف ١٠ ، جـ٤ ، تقرير رقم ٢ بتاريخ ١٩٥٢/١/٢م .

(٤٠٥) **المصدر نفسه** ، محفظة ٢٤٤ ، ملف ١٠ ، جـ٤ ، تقرير رقم ٣ بتاريخ ١٩٥٢/١/٣م .

(٤٠٦) **المصدر نفسه** ، محفظة ٢٤٤ ، ملف ١٠ ، جـ٤ ، تقرير رقم ٤ بتاريخ ١٩٥١/١/٥م .

ببلادهم مع عدم إغضابهم لأنهم السلطة القابضة على الأمور بالبلاد[٤٠٧] ، وعلى أى حال فقد اعترفت مصر بالوضع فى سوريا ، وهذا ما يوضحه واقع العلاقات الطيبة بين البلدين فيما بعد .

وأما العراق فلقد رفض الانقلاب على أساس أنه قضى على آخر أمل له بالوحدة مع سوريا ، وهو وجود حزب الشعب ذى الأغلبية البرلمانية بالحكم ، وقد استمر الرفض العراقى للوضع الجديد فى سوريا حتى اعترافهم الظاهرى به فى ديسمبر ١٩٥٢م ، وأما السعودية فلم تنتظر الموقف المصرى حيث زار الوزير المفوض السعودى لدى دمشق فوزى سلو رئيس الدولة السورية فى ١٨ ديسمبر ١٩٥١م[٤٠٨] ، وهو ما اعتبرته الحكومة السورية - بالإضافة إلى الرد على مذكرتها الخاصة باستقالة الأتاسى وتولى الزعيم فوزى السلو رئاسة الدولة - اعترافًا سعوديًا[٤٠٩] ، وكذلك فعلت الأردن بعد زيارة العقيد سعيد حبى لقمان وتسليمه رسالة من الشيشكلى إلى « توفيق أبو الهدى » رئيس الحكومة الأردنية[٤١٠] ، وأما لبنان فقد اعتبر « عبد الله اليافى » رئيس الحكومة اللبنانية أمام لجنة الشئون الخارجية بالبرلمان اللبنانى أن الانقلاب السورى مسألة داخلية[٤١١] . وقد اعترف لبنان والأردن والسعودية بالوضع الجديد فى سوريا رسميًا ، وإن كان اعتراف لبنان بالوضع الجديد فى سوريا لم يكن غريبًا فى هذا الوقت نظرًا لتحسن العلاقات بين البلدين ، فإن تسرع السعودية بالاعتراف أمر منقوض ، وذلك لأنها لم تتشاور مع مصر فى ذلك رغم ترابط سياسة البلدين تجاه الأمور فى سوريا ، وقد يرجع هذا إلى سياسة التأييد التى كانت السعودية تنتهجها تجاه الشيشكلى ، كما أن اعتراف الأردن يعد أمرًا غريبًا أيضًا لأنه يتعارض والرفض العراقى للتغير الجديد فى سوريا ، والذى كان يحتاج التأييد فى ذلك من الأردن ، وقد يرجع هذا إلى تغيير سياسة الأردن العربية عقب وفاة الملك عبد الله[٤١٢] ، وأما دوليًا فقد اعترفت العديد من الدول بالوضع الجديد فى سوريا كتركيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا وبلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية[٤١٣] .

---

(٤٠٧) **المصدر نفسه** ، محفظة ٢٤٤ ، ملف ١٠ ، جـ٤ ، تقرير رقم ٩ بتاريخ ١٩٥٢/١/٨م .

(٤٠٨) **الأهرام** : العدد رقم ٢٣٧٨١ بتاريخ ١٩٥١/١٢/١٩م .

(٤٠٩) **المصدر نفسه** ، العدد رقم ٢٣٧٨٣ بتاريخ ١٩٥١/١٢/٢١م .

(٤١٠) **المصدر نفسه** ، العدد رقم ٢٣٧٦٧ بتاريخ ١٩٥١/١٢/١٥م .

(٤١١) **المصدر نفسه** : العدد رقم ٢٣٧٦٥ بتاريخ ١٩٥١/١٢/٣م .

(٤١٢) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢٤٤ ، ملف ١٠ ، جـ٤ ، تقرير رقم ٩ بتاريخ ١٩٥٢/١/٨م .

(٤١٣) **الأهرام** : العدد رقم ٢٣٧٧٩ بتاريخ ١٩٥١/١٢/١٧م .

هكذا وجدت سوريا نفسها فى عام ١٩٤٩م تدخل فى دوامة الانقلاب والانقلاب المضاد ، تلك الظاهرة التى إن كانت أسبابها المسوقة من قبل قادة كل انقلاب لتبرير انقلابهم قد اختلفت من انقلاب لآخر ، إلا أن السبب الحقيقى الكامن خلفها هو رغبة قادة كل انقلاب فى فرض السيطرة والوصول إلى سدة الحكم بعد أن سمح لهم السياسيون أنفسهم بالدخول إلى حلبة السياسة ، وذلك عندما هرولوا إلى الثكنات طالبين من الجيش النزول إلى الشارع السورى لأجل حفظ الأمن به ، وهذا الأمر الذى منح العسكريين إحساسًا بقدرتهم على قيادة الأمور داخل البلاد ، فكان انقلاب الزعيم الذى رغب فى الحكم دون أقرانه الضباط فانقلبوا عليه بقيادة الحناوى وعندما رغب الأخير فى فرض وحدة مع العراق عليهم اعتبروا ذلك بمثابة عامل توفيق لدور قد بدأوا يلعبونه على مسرح السياسة السورية فكان انقلابهم عليه بقيادة الشيشكلى ، والذى أكد بالدليل القاطع خلال عهده الانقلابى أن فرض السيطرة والوصول إلى الحكم هما السبب الحقيقى لهذه الانقلابات ، فإذا كان الرجل قد ترك الأمر للسياسيين خلال عهد الحكم العسكرى غير المباشر فإن الرأى النهائى كان له ، وعندما وجد الفرصة قد حانت لكى يقبض على ناصية الأمور تحول إلى الحكم العسكرى المباشر ، وهكذا يتضح لنا أن الانقلاب كمسلك طبيعى يتبعه الانقلابيون لتصحيح الأوضاع فى البلاد كما يعلنون هم إنما هو لأجل سبب كامن فى نفوسهم وهو فرض السيطرة والوصول إلى سدة الحكم .

# الفصل الثاني

## الحكومات العسكرية والسياسة الداخلية

- الأحزاب السياسية .
- الحياة النيابية .
- الدستور .
- الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية .

جاءت الانقلابات لتحدث أثرها على السياسة الداخلية لسوريا ، والتى إن كانت قد اختلفت من عهد انقلابى إلى آخر ، إلا أن السمة التى ربطت بينها كانت تأكيد الانقلابيين فى بياناتهم الأولى عقب كل انقلاب رغبتهم فى إصلاح ما أفسده العهد البائد ، مع أن هذا التأكيد كان يتوقف فقط عند الحد الذى يمكن لهم الحكم فى البلاد ، وما هذا إلا لرغبتهم فى تحاشى الانقلاب المضاد ضدهم، هكذا كانت نظرتهم للأحزاب السياسية والمجلس النيابى والدستور ، وهى الأسس التى يقوم عليها بناء الدولة الدستورى ، وأما الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية فقد كانت من الأمور المهمة للمواطن السورى الذى نظر إلى عهد الانقلابات على أساس أنه عهد لهذه الإصلاحات ، ونظر إلى الحكومات العسكرية على أساس أنها الأداة المنفذة لها ، رغبة فى أن تكون الانقلابات فرصة طيبة لتحسين ظروفه الاقتصادية والاجتماعية ، خاصة بعد ما فشل العهد السابق فى تحقيق هذا التحسين ، إلا أن ما ساد البلاد من ظروف سياسية قلقة ، والتى خلقها الانقلابيون أنفسهم حالت دون الوصول إلى نتائج فعالة فى هذا المجال يمكن أن ترضى طموحات المواطن السورى .

## الأحزاب السياسية :

بلغت الأحزاب السياسية عشية الانقلابات العسكرية فى سوريا ستة أحزاب ، فضلاً عن جماعة الإخوان المسلمين ، وقد نشأ معظمها تقريبًا من تحت عباءة الكتلة الوطنية(*) التى كانت قد ظهرت أواخر عام ١٩٢٦م ، والحاصل أن هذه الكتلة التى حملت عبء الكفاح ضد الانتداب الفرنسى فقدت وجودها كقوة رئيسية عقب الاستقلال ، ولم يكن السبب فى تفككها الاختلافات الأيديولوجية بين أعضائها ، وإنما هو الصراع الشخصى على النفوذ ، لذلك حاول بعض رجالها أن يجددوا كيانها . فكان إعلان الحزب الوطنى فى أبريل ١٩٤٨م تحت رئاسة « سعد الله الجابرى » ، وأما حزب الشعب فكانت بدايته فى ديسمبر عام ١٩٤٨م تحت رئاسة « رشدى الكخيا »(١) ، وأما

---

(*) ظهرت الكتلة الوطنية منذ أواخر عام ١٩٢٦م حيث اشترك فيها مجموعة من السياسيين البارزين فى سوريا مثل «إبراهيم هنانو وهاشم الأتاسى وعبد الرحمن الشهبندر وشكرى القوتلى» وغيرهم من الزعماء الذين كرسوا جهودهم لمعركة النضال ضد المستعمر الفرنسى حتى نالت البلاد استقلالها، وقد أصاب الكتلة الوطنية الكثير من الضربات التى أجهضتها، مثل مقتل الدكتور عبد الرحمن الشهبندر فى عام ١٩٤٠م، واتهام بعض أعضاء الكتلة بقتله ، وقد كانت النتيجة لكل هذا هى انهيار الكتلة كحزب سياسى ، وفقدانها كذلك اهتمام الجماهير بها .

(1) **Sir Reader Bullard**, the middle east (a political and economic survey), oxford university press, London 1958, p. 170.

- **محمد حرب فرزات** : مصدر سابق ، ص ص ٢٢٢- ٢٢٤ .

الحزب التعاونى الاشتراكى فكان قد بدأ كتكوين سياسى فى عام ١٩٤٠م تحت زعامة « فيصل العسلى » واستطاع دخول المجلس النيابى فى عام ١٩٤٧م[٢] . وكانت قد ظهرت على الساحة السياسية فى هذه الفترة بعض الأحزاب التى لم تكن ممثلة برلمانيًا ، كالحزب السورى القومى الاجتماعى ، والذى يرجع تأسيسه إلى عام ١٩٣٢م تحت زعامة « أنطون سعادة » الذى بدأ ينشر دعوته منذ عام ١٩٣٠م حيث سيطرت أفكاره على الكثير من السوريين[٣] ، وترجع بدايات حزب البعث إلى عام ١٩٤٠م عندما بدأ زعيماه « ميشيل عفلق » و« صلاح الدين البيطار » الدعوة لأفكارهما ، وكان أول مؤتمر رسمى للحزب فى أبريل ١٩٤٧م[٤] ، وأما الحزب الشيوعى بزعامة «خالد بكداش» فلم يأخذ نشاطه السياسى صورة العلانية إلا فى عام ١٩٣٧م ، حيث بدأ يصدر جريدة تنطق باسمه وهى ( صوت الشعب )[٥] ، ومع تأسيس أول مركز للجماعة الإسلامية بحلب عام ١٩٣٧م بدأ نشاطهم يتزايد حتى كان عام ١٩٤٤م إذ وضع نظام موحد للجماعة واسم عرفت به فيما بعد هو جماعة الإخوان المسلمين ، وكان « هانى السباعى » فى هذا الوقت يتولى الزعامة ثم تزعمها « مصطفى السباعى » بعد ذلك[٦] .

وإذا كانت هذه الأحزاب سابقة فى نشأتها على عهد الانقلابات فإن أحزابًا قد جدت على الساحة السياسية فى سوريا فى عهد الانقلابات ، وقد كان الحزب العربى الاشتراكى أول هذه الأحزاب عندما قام « أكرم الحورانى » بتأسيسه فى ١٥ يناير ١٩٥٠م فى عهد الشيشكلى[٧] ، وهو يتشابه فى مبادئه مع حزب البعث ، ولذلك اندمج الحزبان باسم حزب البعث العربى الاشتراكى ، حيث جاء هذا الدمج بعد فترة تردد من قادة حزب البعث الذين كانوا يخشون من تأثير أكرم الحورانى على حزبهم ، ولكن حاجتهم إلى القاعدة الشعبية العريضة التى كان يتمتع بها الحزب العربى الاشتراكى والمتمثلة فى الفلاحين جعلتهم يوافقون على عملية الدمج على أن يكون دستور الحزب

---

(٢) **مجهول المؤلف** : الأحزاب السياسية فى سوريا ، ص ص ٥١- ٥٣ .

(٣) **المصدر نفسه** ، ص ص ٧٠- ٧١ .

(٤) **محمد حرب فرزات** : مصدر سابق ، ص ٢٣٢ .

(٥) **المصدر نفسه** ، ص ٢٤٣ .

- **Sir Reader Bullard**, op., cit., p.p. 470, 471.

(٦) **محمد حرب فرزات** : مصدر سابق ، ص ٢٤٧ .

- **Sir Reader Bullard**, op., cit., p. 471.

(٧) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٩ ، ملف٣ ، جـ٨ ، تقرير رقم ٤١ بتاريخ ١٩٥٠/٥/٢٥م .

الجديد هو دستور حزب البعث ، وأن تصبح القيادة رباعية[*] وذلك بانضمام أكرم الحورانى ، وأن تدرس قيادة حزب البعث ملفات جميع أعضاء الحزب العربى الاشتراكى ، ومن يتقرر فصله من الحزب الجديد يفصل[٨] . وكان الحزب الجمهورى الديمقراطى ثانى هذه الأحزاب الجديدة التى نشأت فى عهد الانقلابات ، وكان تأسيسه فى مارس ١٩٥٠م فى عهد الشيشكلى أيضًا ، حيث تقدمت الهيئة الإدارية للحزب بطلب رخصة من الحكومة لكى يزاول الحزب نشاطه السياسى ، وذلك بعد أن فشلت حركة إرجاع « شكرى القوتلى » إلى سوريا . لذلك وجد أعضاء هذا الحزب بقيادة رئيسه « إحسان الشريف » فى حزبهم الجديد فرصة لتتولى الحكم هيئة سياسية لم ينسب لأعضائها فى الماضى ما يجعلهم محل اعتراض ، وفى الوقت نفسه يكون مرضيًا عنه خاصة من القادة العسكريين ، الذين وجدوا فى الحزب قوة جديدة قد تحد من نفوذ حزب الشعب ، ولذلك أيد الشيشكلى هذا الحزب[٩] ، وعلى الرغم من تشابه دعوة هذا الحزب مع الحزب الوطنى ، وحضور زعماء الحزبين الاجتماعات التى يقيمها الحزب الآخر فإنهما قد ظلا منفصلين[١٠] ، وأما حركة التحرير العربى فكانت نشأتها فى أغسطس ١٩٥٢م ، وذلك لرغبة الشيشكلى فى أن يملأ الفراغ السياسى عقب حله الأحزاب فى ٦ أبريل ١٩٥٢م[١١] .

وعلى أى حال فقد اختلفت مواقف الانقلابيين من الأحزاب السياسية السورية من عهد انقلابى إلى آخر ، ما بين الحل وإغلاق مكاتبها وكذلك التنكيل بزعمائها ، وبين رفع الأختام عنها وعودتها لنشاطها ، ففى عهد حسنى الزعيم وعلى الرغم من التأييد الذى لاقاه انقلابه من الأحزاب السياسية ، التى رأت فيه بداية لعهد جديد بعد أن يئست من إصلاح العهد القديم ، إلا أن حسنى الزعيم لم يستطع أن يتفاهم مع الأحزاب السياسية أو يكسب تعاونها معه ، فلم يستطع التعاون مع حزب الشعب المعارض لعهد القوتلى ، وهو ما دفع الحزب إلى الاتصال بالأحزاب الأخرى لأجل الاتفاق على دعاية ضد حكومة حسنى الزعيم . كما قام الحزب بالاتصال بمفوضيات الدول الأجنبية

---

(*) كانت قيادة حزب البعث ثلاثية تتألف من ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار وجلال السيد .

(٨) **مصطفى طلاس** : مصدر سابق ، ص ص ٢٩٦ - ٢٩٨ .

(٩) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٩ ، ملف٣ ، جـ٨ ، تقرير رقم ٢٤ بتاريخ ١٩٥٠/٣/٧م .

(١٠) **المصدر نفسه** : محفظة ٢١٩ ، ملف٣ ، جـ٨ ، تقرير رقم ٤١ بتاريخ ١٩٥٠/٥/٢٥م .

(١١) **توفيق زكى الحلبى ، كمال خير الدين الحلبى** : زعيم وعهد ، مطبعة صدى سوريا ، دمشق ١٩٥٣م ، ص١١٧ .

على حد قول الزعيم نفسه ، وذلك للشكاية من الحكم الديكتاتورى الذى يمارسه حسنى الزعيم فى البلاد خاصةً بعد أن اعتقل الزعيم أقطاب الحزب كـ « رشدى الكخيا » و« ناظم القدسى »[١٢] .

ومنذ البداية أعلن حسنى الزعيم معارضته للأفكار الشيوعية ، وقد عبر عن ذلك بوضوح منذ اليوم الأول لحكومته ، حيث تم اعتقال ما يقرب من ٢٥٠ شيوعيًا ظلوا فى السجون حتى تم إخراجهم فى ٢٢ يونيو ١٩٤٩م ، كما أعلن بوضوح أن سياسة حكومته تسير بوضوح نحو معارضة الشيوعية ، ولكن رغم ذلك فإن هذا لم يمنع الحزب فى سوريا ولبنان من الهجوم على الزعيم ، وعلى سياسته . سواء بالمظاهرات أو على صفحات جرائدهم « صوت الجماهير » و« نضال الشعب»[١٣] ، هذا فضلاً عن أن الحزب قد عمد إلى مهاجمة الزعيم عن طريق المنشورات ، وفى أحدها - والذى ملئت به جدران مدينة حلب- أخذ الحزب على الطريقة التى انتخب بها الزعيم لرئاسة الجمهورية وكانت غالبية هذه المنشورات تدعو إلى سقوط الدكتاتور حسنى الزعيم[١٤] ، والأكثر من ذلك أن الحزب اتهم الزعيم بسوء سياسته الداخلية ودوام تغيير رأيه وعدم ثباته على سياسة خارجية واحدة . فهو يتعامل مع العراق والأردن مرة ، ثم يتوجه نحو مصر والسعودية مرة أخرى معلنًا عدم تفكيره فى مشروع سوريا الكبرى أو الهلال الخصيب ، ومتهمين الزعيم بأنه يسير فى ركاب حلف الإمبريالية الأنجلو أمريكية[١٥] .

وقد أكد الحزب أن الشعب السورى يرغب فى جمهورية ديمقراطية حرة وليست ديكتاتورية عسكرية ، وأنه يرغب فى نظام ديمقراطى دستورى حقيقى ، ومنادين بسقوط الديكتاتورية[١٦] ، لذلك كله عمد الزعيم إلى التنكيل بالحزب وملاحقة أعضائه فى كل مكان ، وهو ما دفعهم إلى العودة للعمل السرى الذى كانوا قد تركوه[١٧] ، والغريب أنه على الرغم من سياسة حسنى الزعيم

---

(١٢) **مذكرات عادل أرسلان** : ج٢، ص ٨٤٠ .

(13) **M.A.E.F** (L.F.á Damas), Serie Y., dossier 2 A., volume 36, R. No 401, D.28-6-1949, p.p. 347- 348.

(14) **Ibid**, p. 349.

(15) **Ibid**, p. 351.

(16) **Ibid**, p. 353.

(١٧) **محمد حرب فرزات** : مصدر سابق ، ص ٢٢٦ .

- **سامى أيوب** : الحزب الشيوعى فى سوريا ولبنان (١٩٢٢م- ١٩٥٨م) ، دار الحرية ، بيروت د. ت ، ص١٦٩.

- **جورج جبور** : مرجع سابق ، ص ٥٩ .

القاسية مع الشيوعيين فإنه عندما سئل عن موقفه من الشيوعية قال : « إن الشيوعية لا تكافح بالقوة ولا بالسجون والمعتقلات . إن الشيوعية لا يزول خطرها إلا بزوال الفقر والجوع والجهل والمرض ، فالشيوعية لا أثر لها يذكر فى مجتمع تسوده العدالة الاجتماعية ، ولا يبقى فيه عاطل عن العمل »[١٨] . ولم يكن موقف حسنى الزعيم من الحزب السورى القومى الاجتماعى بأفضل من موقفه من الحزب الشيوعى ، فإن كان حسنى الزعيم قد عمد إلى الاتصال بزعيم الحزب أنطون سعادة فى البداية ، وذلك لرغبته فى الضغط على الحكومة اللبنانية ، إلا أنه سرعان ما نقض العهد مع سعادة ، وقام بتسليمه للبنان ، ولم يكتف بذلك بل إنه قام بملاحقة أعضاء الحزب وأودع الكثير منهم فى سجن « المزة » ليحد من نشاطهم[١٩] .

وإذا ما كان حزب البعث قد استبشر خيرًا بانقلاب الزعيم ، وهو ما دفع زعيمه ميشيل عفلق إلى إرسال مذكرة إلى الزعيم تأييدًا للانقلاب ، ومطالبًا الزعيم بأن يستغل الانقلاب لمصلحة الشعب الذى أيده[٢٠] ، إلا أن حسنى الزعيم قد حاد عن الطريق الذى طالب حزب البعث بضرورة السير فيه ، وهو ما دفع ميشيل عفلق إلى إرسال مذكرة للزعيم بتاريخ ٢٤ مايو ١٩٤٩م مطالبًا بتأليف حكومة من الأحزاب المعارضة للحزب السابق ، وإعادة الحريات كاملة ، ولا سيما للأحزاب وصحفها ثم الشروع فى إجراء انتخابات لا أثر للتدخل أو الضغط فيها ، ووضع دستور بالطرق المشروعة من قبل المجلس المنتخب[٢١] ، ولكن الزعيم لم ينتصح بما قدم إليه من مذكرات من قبل حزب البعث ، بل إنه أقدم على مطاردة أعضاء الحزب والتضييق على حرياتهم[٢٢] . ولم يسلم كذلك أعضاء الحزب التعاونى الاشتراكى من اضطهاده ، خاصة قائد الحزب فيصل العسلى الذى أودع المعتقل ، وأمر بحلق شعره الطويل عقب الانقلاب مباشرة ، وقد كان للهجوم الذى قاده العسلى ضد الزعيم بالمجلس النيابى قبل الانقلاب أثره فى استهداف العسلى بشتى أنواع التعذيب فى المعتقل[٢٣] ، بل وصل الأمر إلى حد أنه قد استهدف للإعدام أيضًا ، وذلك عندما شكل حسنى

---

(١٨) **نذير فنصة** : مصدر سابق ، ص ١٥٧ .

(19) **Alford Carleton**, op., cit., p.p. 9- 10.

- **فضل الله أبو منصور** : مصدر سابق ، ص ٧٨ .

(٢٠) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٨ ، ملف٣ ، جـ٦ ، بدون رقم أو تاريخ .

(٢١) **وثائق حزب البعث** ، ج١ ، ص ٢٩٦ .

(٢٢) **محمد حرب فرزات** : مصدر سابق ، ص ٢٥٠ .

- **Abu Jaber Samer**, The Arab Ba'thsociolist Porty, U.S.A., New York, 1966, p. 30.

(23) **M.A.E.F** (L.F.á Damas), Serie Y., dossier 2 A., volume 36, R. No 297, D.2-4-1949.

الزعيم مجلسًا حربيًا لمحاكمته ، وكانت جلسة الحكم عليه بالإعدام مقررة فى الساعة التاسعة من صباح الأحد الموافق ١٤ أغسطس ١٩٤٩م ، ولكن الحكم لم ينفذ لأن الزعيم نفسه كان قد أعدم فى الثالثة من صباح اليوم نفسه [٢٤] .

لقد كان واضحًا أنه من الصعوبة أن يتعامل حسنى الزعيم مع الأحزاب ، وذلك نظرًا إلى رغبته فى الحكم الفردى ، ومن هنا وجد حسنى الزعيم أنه لن يستقيم له الأمر فى حكم سوريا إلا إذا حل الأحزاب ، لذلك أصدرت الحكومة السورية فى ٢٩ مايو ١٩٤٩م مرسومًا بحلها ، وفى بيان للناطق باسم الحكومة السورية أوضح أن هذا الحل إنما يرجع إلى محاولة الأحزاب وضع العراقيل أمام العهد الانقلابى الذى يستهدف التقدم والإصلاح ، وإلى جو التنافس والخصام والأطماع الشخصية والحزبية الذى تثيره هذه الأحزاب ، وأوضح أن الحكومة سوف تتابع عملها بعيدًا عن تضليل الأحزاب لأجل الوصول إلى إقامة حكم على أسس ديمقراطية ، وعندما سئل الزعيم عن قرار حله الأحزاب رد قائلاً : « إن الأمة ستستفتى لإقامة حكم دستورى حر ، ومتى تم إقرار الدستور أمكن تأليف أحزاب سياسية تقوم بنشاطها فى ظل الدستور ، وتتمتع ضمن هذا النطاق بكامل الحرية »[٢٥] . وإذا ما كانت الأحزاب قد استنكرت هذا القانون فإن أشدها استنكارًا له كان حزب البعث ، خاصة إذا ما وضع فى الاعتبار أن ميشيل عفلق زعيم الحزب كان فى مقابلة له مع الزعيم فى ١٥ مايو ١٩٤٩م قد طالب بضرورة احترام الأحزاب وحريتها فى ممارسة دورها بالمجتمع ، كما استنكر صدور المرسوم الذى يقضى بأداء الموظفين قسمًا يتعهدون فيه بعدم الانتماء لحزب سياسى[٢٦] ، لذلك أعرب الحزب فى بيان له فى ٩ يونيو ١٩٤٩م عن استنكاره لحل الأحزاب السياسية ، وطالب بتشكيل حكومة من الأحزاب المعارضة فى العهد السابق ، وإطلاق الحرية للعمل الحزبى ، ورفع الرقابة عن الصحف وإعادة صحف الأحزاب المعارضة ، واحترام الحريات الشخصية ، وإطلاق سراح المعتقلين وإحالة المتهمين منهم إلى القضاء والشروع فى إجراء انتخابات نيابية حرة[٢٧] . ولقد كان رد حسنى الزعيم على هذا الموقف من جانب حزب البعث هو اعتقال العديد من أفراده ، وعلى رأسهم ميشيل عفلق ، الذى نتيجة لما تعرض له من تعذيب فى المعتقل

(٢٤) **مجهول المؤلف** : الأحزاب السياسية فى سوريا ، ص ٥٦ .

(٢٥) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٨ ، ملف٣ ، جـ٦ ، تقرير رقم ٥٦ بتاريخ ١٩٤٩/٦/١م .

(٢٦) **وثائق حزب البعث** : ج١ ، ص ٢٩٥ .

(٢٧) **المصدر نفسه** : ج١ ، ص ٣٠١ .

أقدم على كتابة رسالة اعتذار إلى الزعيم من سجن المزة فى ١١ يونيو ١٩٤٩م طالبًا العفو[٢٨] ، وهكذا أدت سياسة الزعيم مع الأحزاب إلى تألبهم ضده وعملهم على التخلص منه بأى طريقة ، ولم يجد من يؤيده سوى بعض زعماء الحزب الوطنى وجماعة من السياسيين المحايدين[٢٩] .

وجاء عهد سامى الحناوى ليصلح ما أفسده حسنى الزعيم فى تعامله مع الأحزاب ، فما إن استقر الانقلاب الثانى حتى أمر برفع الأختام عن دور الأحزاب السياسية التى كانت قد أغلقت فى عهد حسنى الزعيم لكى تعود لنشاطها ، وللاستعداد لخوض الانتخابات التى كان قد أعلن عنها بواسطة حكومة هاشم الأتاسى[٣٠] ، وقد صدر مرسوم تحت رقم ١٧٧ بتاريخ ١٣ سبتمبر ١٩٤٩م ، والذى سمح لكل الجمعيات والأحزاب السياسية المرخصة قانونًا بفتح مكاتبها وممارسة أعمالها ، ويعطى لوزير الداخلية الحق بالترخيص للأحزاب السياسية باستثناء المنظمات والأحزاب التى لها صفة شبه عسكرية أو ذات علاقة بدول أجنبية ، وقد صرح أكرم الحورانى وزير الزراعة والمشرف على شئون الدعاية والنشر بأن الأحزاب التى سيرخص لها هى الأحزاب القومية العربية الديمقراطية التى لا تتعارض والنظام العام فى البلاد[٣١] .

وفى عقب الانقلاب الثالث جاء الشيشكلى ليترك الأحزاب تؤدى دورها بعد أن أعلن عن عدم تدخل الجيش بالسياسة ، ولكن هذا الإعلان - كما ذكرنا آنفًا - لم يكن حقيقيًا ، فلقد كان تدخله قويًا فى فترة الحكم العسكرى غير المباشر ، ونتيجة لرفض حزب البعث لهذه السياسة عمد الشيشكلى إلى التنكيل بأفراد الحزب ، فزج بالكثير من البعثيين من طلاب وأساتذة وأعضاء بارزين فى السجون ، وهو ما أدى إلى أن يغادر قادة الحزب البلاد مدة من الزمن إلى لبنان ثم إلى إيطاليا ، ولم يعودوا إلا بعد أن أعلن الدستور الرئاسى فى ١١ يوليو ١٩٥٣م[٣٢] ، ومثلما أصيب الشيوعيون فى عهد حسنى الزعيم بكثير من الاضطهاد فإنهم لاقوا المصير نفسه فى عهد الشيشكلى أيضًا . فهم وإن كانوا قد هادنوه فترة من الزمن عندما أعلن مناهضته لمشاريع الأحلاف . إلا أنهم سرعان ما

---

(٢٨) **محمود عبد الرحيم** : قيادة حزب البعث المرتد ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة د.ت، ص٦ .

(٢٩) **نذير فنصة** : مصدر سابق ، ص ص ١٥٨- ١٥٩ .

(٣٠) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٩ ، ملف٣ ، جـ٧ ، تقرير رقم ٨٤ بتاريخ ١٩٤٩/٨/٣١م .

(٣١) **المصدر نفسه** : محفظة ٢١٩ ، ملف٣ ، جـ٧ ، تقرير رقم ٨٩ بتاريخ ١٩٤٩/٩/١٩م .

(٣٢) **محمد حرب فرزات** : مصدر سابق ، ص ٢٦١ .

- **Abu Jaber Samer**, op., cit., p. 31.

عمدوا إلى تنظيم المظاهرات ضده ، والتى كانت تتجمع فى الأماكن الأكثر ازدحامًا فى المدينة مرددين شعارات شيوعية معينة ، وقد ركز الشيوعيون عملهم على الطلاب ، خاصة الجامعيين منهم حيث كانوا يلقنونهم الأفكار الشيوعية ، والتى لاقت قبولاً لدى الطلاب[٣٣] ، إلا أن هذا النشاط كان يقابل بالشدة من قبل رجال الشرطة السوريين ، وكثيرًا ما كانت تحدث المداهمات لمراكز الشيوعيين، وتتم الاعتقالات فى صفوفهم[٣٤] .

وأما العلاقة بين حزب الشعب والشيشكلى فقد سادها التوتر والنفور ، وكان العنصر الوحيد القادر على الاحتفاظ بحالة السلم بين الطرفين هو الرئيس هاشم الأتاسى الذى كان يؤمن إيمانًا قويًا بالحكومة الدستورية ، فكان يستند على حزب الشعب ، وهو بذلك كان يعرقل خطط الشيشكلى ويكبح جموحه[٣٥] ، هذا فى الوقت الذى كان فيه وزير الدفاع القومى يلعب دور الممثل للجيش فى الوزارة لكى يمنع الدسائس الممكنة لحزب الشعب أو السياسيين الآخرين المعارضين للشيشكلى ، وهو ما أتاح للشيشكلى فرصة الحكم غير المباشر فى البلاد[٣٦] . وكان الخلاف قد ظهر بين الطرفين منذ البداية . فما إن استطاع ناظم القدسى تكوين وزارته الأولى عقب الانقلاب الثالث حتى قدم استقالته فى اليوم التالى مباشرة ، وذلك لاعتراض الشيشكلى عليها ، إلا أن هذا لم يمنع خالد العظم الذى كون الوزارة بعد ذلك من أن يختار أربعة من حزب الشعب ، وذلك لأن الحزب كانت له الأغلبية بالجمعية التأسيسية ، وإن كان رشدى الكخيا رئيس الحزب أعلن أن هؤلاء الوزراء لا يمثلون أنفسهم[٣٧] . ويرجع أصل الخلاف بين الطرفين إلى أن حزب الشعب كان يحاول التحرر من تدخل الجيش فى شئون الدولة ، وأن الجيش يحاول دوريًا التخلص من حزب الشعب صاحب الأغلبية فى المجلس النيابى ، لذلك كانت كثير من الأزمات الوزارية ناتجة عن هذا الصراع ، ففى كل مرة ينجح الشيشكلى فى تأليف وزارة لا يشترك فيها حزب الشعب كانت النتيجة وضع العقبات أمامها فى المجلس النيابى بحكم الأغلبية التى يتمتع بها الحزب فى المجلس[٣٨] ، وقد أدى هذا إلى أن

---

(٣٣) **سامى أيوب** : مرجع سابق ، ص ١٧٤ .

(٣٤) **المصرى** : العدد رقم ٤٦٣٣ بتاريخ ١٩٥٠/١٠/٢٣ .

(٣٥) **جورج لنشوفسكى** : مرجع سابق ، ص ٤٠١ .

(36) **La documentation fracçaise**, Articles et documents, R. No 2311, D. 31-12-1951, p. 17.

(٣٧) **مذكرات خالد العظم** : ج٢ ، ص ص ٢٣١- ٢٣٢ .

(38) **La documentation fracçaise**, Articles et documents, R. No 2311, D. 31-12-1951, p. 17.

يستقطب الشيشكلى مجموعة من النواب كونوا كتلة نيابية تؤيد الجيش وتناوئ الأكثرية الشعبية فى المجلس ، حيث كانت الأحداث تناقش وتنقل إلى الرأى العام عن طريق الصحافة ، وكان الشيشكلى يرد على خصومه بما يدلى به من تصريحات إلى الصحفيين وبما يلقيه من خطب فى المناسبات والاحتفالات العسكرية[٣٩] .

ونظرًا لرغبة الشيشكلى فى الظهور بمظهر عدم التدخل فى النواحى السياسية فى فترة الحكم غير المباشر ، ونظرًا للأغلبية التى كان يتمتع بها الحزب فى المجلس النيابى . كل هذا دفع حزب الشعب إلى الشطط فى تحديه للجيش لدرجة أن أعضاء الحزب عقب استقالة حكومة ناظم القدسى فى ٩ مارس ١٩٥١م بدأوا فى وضع العراقيل أمام تكوين الوزارة الجديدة وحرضوا رئيس الجمهورية هاشم الأتاسى على التهديد بالاستقالة ليترك الجيش وحده فى الميدان ليحكم أو لا يحكم[٤٠] ، وإن كانت هذه الفكرة لم تنفذ إلا أن الذى نفذ فعلاً هو استقالة رشدى الكخيا رئيس حزب الشعب من رئاسة المجلس النيابى ، وذلك اعتراضًا على تدخل الجيش بالسياسة ولكى يتحلل من قيود وظيفته ، ويتفرغ لقيادة المعارضة فى المجلس النيابى ، وقد وصل الأمر إلى حد تحريض جميع أعضاء الحزب على الاستقالة من المجلس[٤١] . ولكن رغم ذلك فإن العلاقة بين الشيشكلى وحزب الشعب كانت تتأرجح بين التحسن تارة والاصطدام تارة أخرى ، فقد يحدث أن يؤيد الجيش حكومة يؤلفها حزب الشعب ، وقد يدب الخلاف بين الطرفين مما يؤدى إلى الاصطدام ، وهو ما كان يدفع بالجيش إلى أن يبحث عمن ينصره من الأحزاب السياسية الأخرى ضد حزب الشعب لكى تعضده داخل المجلس النيابى[٤٢] ، وهذا يوضح لنا سبب تأييد الشيشكلى لإنشاء الحزب الجمهورى الديمقراطى بقيادة إحسان الشريف[٤٣] ، وتعليقًا على إحدى الأزمات بين الفريقين ذكر : « أن المخرج من الموضوع الحالى قد يكون على أحد وجهين : فإما أن يحنى الجيش رأسه قليلاً ويسترضى حزب الشعب صاحب الأغلبية فى المجلس مقابل الإقلال من تدخله وهكذا يستقر الوضع القائم ،

---

(٣٩) **محمد حرب فرزات** : مصدر سابق ، ص ٢٥٧ .

(٤٠) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٤٧ ، ملف١/٧/٢٢٨ ، جـ٤ ، تقرير رقم ٥٤ بتاريخ ١٩٥١/٣/١٢م .

(٤١) **المصدر نفسه** : محفظة ٤٧ ، ملف١/٧/٢٢٨ ، جـ٤ ، تقرير رقم ٥٩ بتاريخ ١٩٥١/٣/٢٥م .

(٤٢) **المصدر نفسه** : نفس المحفظة والملف والتقرير والتاريخ .

(٤٣) **المصدر نفسه** : محفظة ٤٧ ، ملف١/٧/٢٢٨ ، جـ٤ ، تقرير رقم ٦٦ بتاريخ ١٩٥١/٤/١م .

أو أن يرفض الجيش التراجع أو التساهل ، ولا مفر هنا من الاصطدام بحزب الشعب ، وبالتالى إقصاء الحكومة القائمة ثم بعد ذلك الإتيان بحكومة أخرى تتفق والقادة العسكريين »[٤٤] .

وهكذا ظل الصراع ما بين الشيشكلى وحزب الشعب قائمًا حتى بلغ أقصاه عندما حاول معروف الدواليبى أحد القادة البارزين فى حزب الشعب أن يفرض وزارته التى ألفها فى ٢٨ نوفمبر ١٩٥١م وبتأييد من قادة الحزب على الجيش ، فما كان من الشيشكلى إلا أن ألقى القبض على الدواليبى وأفراد وزارته وبعض أعضاء الحزب ، وأودعهم المعتقل لينهى ذلك الصراع متهمًا أعضاء حزب الشعب بأنهم من التجار المستهترين بالسياسة ، والذين يغلب عليهم الفساد فى الحكم ، والرجعية وقلة التدبير فى تسيير دفة البلاد[٤٥] ، وفى بلاغ رسمى أكد أن الحزب يعمل ضد مصالح البلاد ، وأنه كان مسئولاً عن تحول الزعيم إلى ديكتاتور ، وأن تأييده لسامى الحناوى إنما كان لهدف القضاء على استقلال سوريا وإقامة حكم ملكى بها ، وأن الحزب كان يعمل على التحريض فى صفوف الشعب ضد الجيش ، هذا فضلاً عن مسئوليته الكاملة عن الأزمات الوزارية التى تعرضت لها البلاد[٤٦] . وقد أوضح الشيشكلى هذه المسئولية صراحة حينما صرح عقب انقلابه الثانى فى نوفمبر ١٩٥١م : « بأن الأمر أمانة فى أيديهم سيعيدونها كاملة غير منقوصة إلى أصحابها بعد أن يمهدوا لإيجاد حالة من الاستقرار تحول دون تكرار فوضى حكومات حزب الشعب المتتالية »[٤٧] .

ولم تكن العلاقة بين الشيشكلى والحزب الوطنى جيدة ، حيث كان الشيشكلى يرفض عودة القوتلى وإلغاء الدستور وحل المجلس النيابى ، وهى المطالب التى كان يطالب بها الحزب الوطنى ، ولقد حاول المقدم إبراهيم الحسينى الساعد الأيمن لأديب الشيشكلى إصلاح ذات البين ، فتقابل مع صبرى العسلى سكرتير الحزب . إلا أن المحاولة فشلت ، وذلك نظرًا لتمسك الحزب بمطالبه السابقة ، والتى كان يرفضها الشيشكلى[٤٨] ، وإن كان الحزب قد تغاضى فيما بعد عن موضوع عودة

---

(٤٤) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)**: محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٨ ، تقرير رقم ٢٤ بتاريخ ١٩٥٠/٣/٧م .

(45) **La documentation fracçaise**, Articles et documents, R. No 2311, D. 31-12-1951, p. 17.

- **P. M. G**, president shishekli and shopping of syiran policy, p. 525.

(٤٦) **آخر لحظة (ملحق آخر ساعة)** : العدد رقم ٢١٤ بتاريخ ١٩٥١/١١/٣٠م .

(٤٧) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢٤٤ ، ملف ١٠ ، جـ٤ ، تقرير رقم ٩ بتاريخ ١٩٥٢/١/٨م .

(٤٨) **المصدر نفسه** : محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ٤ ، تقرير رقم ٢٣ بتاريخ ١٩٥١/١/٢٢م .

القوتلى[٤٩] ، إلا أنه كان يصر على إلغاء الدستور وحل المجلس النيابى ، وقد أكد على ذلك فى بيان للحزب صدر فى ١٣ أكتوبر ١٩٥١م ، وقد ألقى فى هذا البيان باللوم على حزب الشعب كسبب فى الأزمة الوزارية القائمة ، ولم يتعرض للجيش. بل حرص على أن يخطب ود العسكريين ، ويشيد بهم[٥٠] ، لذلك كان من المعتقد أن يهرول الحزب إلى التعاون مع العسكريين عقب القضاء على حزب الشعب وحل المجلس النيابى ، ولكن الحزب لم يقبل التعاون مع العسكريين ، وذلك خشية أن يكون مصيره كمصير حزب الشعب ، والذى أصبح زعماؤه فى السجون[٥١] . وأما الحزب السورى القومى الاجتماعى فلم يتعرض لأذى فى بداية عهد الشيشكلى ، وقد يرجع ذلك إلى أن الشيشكلى كان يعتبر نفسه أحد أفراد هذا الحزب ، هذا فضلاً عن تأييد الحزب لانقلابه ، ثم مناهضته لحكومات حزب الشعب بعد ذلك واتهامها بالفشل فى إصلاح أحوال البلاد ، وهو ما كان يجد هوى فى نفس الشيشكلى الذى كان بينه وبين حزب الشعب عداء شديد ، كما أيد الحزب حركة الشيشكلى لإقصاء حزب الشعب ، واعتبر خروج حزب الشعب من الحكم انتصارًا للحزب ، والواضح هنا أن هذا الترحاب يرجع إلى نقمة الحزب على فترة الحكم التى مارسها حزب الشعب[٥٢].

ومن الملاحظ أن الشيشكلى بعد انقلابه الثانى فى نوفمبر ١٩٥١م ملَّ لعبة السياسيين ، وباتت لديه الرغبة فى التخلص من أحزابها ، لذلك عمد فى منتصف يناير ١٩٥٢م إلى حل جماعة الإخوان المسلمين ، وأغلق مكاتبهم ومدارسهم ، واتخذت الإجراءات المشابهة لذلك ضد الحزب الاشتراكى التعاونى وزعيمه فيصل العسلى[٥٣] ، والذى ترك سوريا بعد ذلك ولم يرجع إليها إلا بعد أن جرت اتصالات بينه وبين الشيشكلى الذى أبدى رغبته فى العمل على بداية حياة حزبية سليمة عقب توليه الرئاسة[٥٤] ، وفى الثالث من ديسمبر ١٩٥١م وجه الزعيم فوزى سلو - الذى تسلم مهام رئيس الدولة - بيانًا إلى الطلبة موضحًا فيه سوء ما تنشره الأحزاب بينهم من تيارات سياسية ، والتى أدت إلى تفريق الطلبة إلى فرق متناحرة ، وهو ما ينعكس بالسوء على

---

(٤٩) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ٤ ، تقرير رقم ٦٦ بتاريخ ١٩٥١/٤/١م .

(٥٠) **المصدر نفسه** : محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ٤ ، تقرير رقم ١٥٨ بتاريخ ١٩٥١/١٠/١٣م .

(٥١) **المصدر نفسه** : محفظة ٢٤٤ ، ملف ١٠ ، جـ٤ ، تقرير رقم ٩ بتاريخ ١٩٥٢/١/٨م .

(٥٢) **سمير جميل مصاروة** : مرجع سابق ، ص ص ٤٣٦- ٤٣٧ .

(٥٣) **باتريك سيل** : مرجع سابق ، ص ١٦٤.

(٥٤) **محمد حرب فرزات** : مصدر سابق ، ص ٢٥٤.

الطلاب[٥٥]، ومن الواضح هنا أن هذا البيان كان تمهيدًا للخطوة النهائية التى سيتخذها الشيشكلى والقاضية بحل الأحزاب السياسية. حيث صدر المرسوم التشريعى رقم ١٩٧ بتاريخ ٦ أبريل ١٩٥٢م، والذى قضى بحل جميع الأحزاب والمنظمات السياسية حتى يصدر تشريع جديد ينظم الأحزاب على أن تؤلف كل محافظة لجنة برئاسة المحافظ ، وعضوية أكبر ممثل لوزارة المالية وممثل عن وزارة الدفاع ودائرة الشرطة لتقوم بغلق مكاتب الأحزاب ، وتصفى الأموال الخاصة بالأحزاب وفق نظامها الداخلى ، وإذا كانت هذه الأحزاب غير مصرح بها يدفع صافى أموالها إلى الجمعيات الخيرية[٥٦] ، وعن سبب حله للأحزاب ذكر الشيشكلى : « بأن تلك الأحزاب كانت تمارس السلطتين التشريعية والتنفيذية ، ومع ذلك اختل ميزان الدولة فى عهدها . لأنها غير موحدة الأهداف ولأن غرضها الوحيد هو الوصول إلى الحكم لاستغلال مرافق البلاد . فلم تستطع أن تخطو خطوات إيجابية نحو الخير العام ، وظلت تدور فى فلك الأشخاص بعيدة عن مصلحة الوطن »[٥٧] .

وعلى الرغم من غلق مكاتب الحزب السورى القومى الاجتماعى إلا أن نشاطه لم يتأثر ، كما أن جريدة الحزب استمرت فى الظهور ، ولم يلق أعضاء الحزب أى ملاحقة أو اعتقال ، ولكن علاقة الود هذه لم تدم طويلاً . خاصة عندما أقدم الشيشكلى على إنشاء « حركة التحرير العربى » ، وهو ما أثار تحفظ الحزب ، واندفعت صحافته إلى نقد الأوضاع فى سوريا والذى كان من نتيجته تعطيل جريدة « الجيل الجديد » وأصاب الجمود العلاقات بين الطرفين لدرجة دفعت الشيشكلى إلى التصريح بأنه يقدر كفاءة عصام المحايرى زعيم الحزب ، ولكن الشىء الوحيد الذى يجعله يحجم عن التعاون معه واستغلال مواهبه هو كونه من السوريين القوميين ، وهو ما يعنى انصرافه عن الحزب عقب تكوين حركته السياسية الجديدة « حركة التحرير العربى »[٥٨] .

ويعتبر قرار تعطيل جريدة « الاشتراكية » لسان حال الحزب العربى الاشتراكى الذى يرأسه أكرم الحورانى ، وفرض الإقامة الجبرية على الرجل من أهم نتائج حل الأحزاب فى عهد

---

(٥٥) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٧ ، ملف ٣٠ ، تقرير رقم ٥٦ بتاريخ ١٩٥٢/١/٣٠م .

(56) **La documentation française**, Articles et documents, R. No 2386, D.20-4-1952, p.3.

- **المصرى** : العدد رقم ٥١٦٢ بتاريخ ١٩٥٢/٤/١١م .

(٥٧) **توفيق زكى الحلبى** : كمال خير الدين الحلبى : مصدر سابق ، ص ٩٨.

(٥٨) **سمير حنا مصاروة** : مرجع سابق ، ص ص ٤٣٨- ٤٣٩.

الشيشكلى، وذلك لأن الحورانى عرف بصداقته لتدعيم حزبه لدرجة دفعت الكثير من الضباط إلى اتهام الشيشكلى بوقوعه تحت تأثير أفكار الحورانى وسياسته ، لذلك كان هذا الحزب من أوائل الأحزاب التى تم حلها وتصفية ممتلكاتها[٥٩] ، وكأن الشيشكلى أراد أن ينفى هذه التهمة عن نفسه ، ولقد حاول الشيشكلى قبل حله الأحزاب إيجاد مرتكز شعبى لحكمه ، وذلك بتأسيس «حركة التحرير العربى» التى وضحها الشيشكلى فى افتتاحه لفرع الحركة فى حلب يوم الجمعة الموافق ٢٤ أكتوبر ١٩٥٢م بأنها انتفاضة يقظة ، وبعث للمجتمع السورى[٦٠] . وقد كان من المتوقع أن تكون حركة التحرير العربى بديلة للاتجاهات السياسية المتعددة فى الفكر ، ولكن آمال الشيشكلى كانت مجرد رغبات أكثر منها أشياء يمكن تحقيقها . وقد كانت هذه الحركة مصطنعة . لأنه كان ينقصها المصداقية من جميع التابعين لها . خاصة أنه قد تمت الاستجابة لها ببرود شديد . وهكذا ، ونتيجة لحله الأحزاب السياسية قام الشيشكلى بخلق فراغ سياسى كبير ، وقد فشل فى ملئه بحركة التحرير العربى[٦١] . والغريب أن الشيشكلى الذى حل الأحزاب قد صدر فى عهده دستور عام ١٩٥٣م - الذى قال عنه هو بأنه دستور الدساتير - يحمل فقرة تقول : « يهدف القانون إلى اعتبار الأحزاب السياسية مدارس تعمل لتكوين صفوة من المستنيرين المخلصين ، وإعدادهم إعدادًا ديمقراطيًا لتحمل التبعات العامة . كما تهيئ للشعب سبل تربية القومية » . وهى فى رأى البعض : « نبيلة المعنى، ولكنها مناقضة تمامًا لسلوك الحاكمين وأهدافهم آنذاك »[٦٢] .

وعلى أى حال فإن كانت الأحزاب السياسية قد أصابها الكثير من الاضطهاد من جانب الانقلابيين ، فإن سياسة الأحزاب نفسها قد أدت إلى دخول سوريا فى سلسلة من الأزمات الوزارية. خاصة فى عهد الحكم العسكرى غير المباشر ، ففى عقب نجاح الانقلاب الأول بقيادة حسنى الزعيم، عرض الرجل على الأحزاب تأليف وزارة قومية إنقاذًا للموقف ، ولكن هذا الحل لم ينجح لتعنت الأحزاب ، خاصة حزب الشعب الذى ظاهر أعضاؤه الزعيم فى بداية الانقلاب ، إلا أنهم

---

(٥٩) **المصرى** : العدد رقم ٥١٦٢ بتاريخ ١٩٥٢/٤/١١م.

(٦٠) **توفيق زكى الحلبى** ، كمال خير الدين الحلبى : مرجع سابق ، ص ١١٧.

- **Bernard Vernier**, armée et politique au moyen orient, p. 125.

(61) **P. M. G**, president shishekli and shopping of syiran policy, p.p. 526- 527.

- **Nicola ziadeh**, Syria and Lebanon cit. p. 144.

(٦٢) **محمد حرب فرزات** : مصدر سابق ، ص ص ٢٣- ٢٤ .

اختلفوا معه عقب حله البرلمان ، وإن كان الزعيم قد حاول التودد إليهم واستشارتهم ، لدرجة أنه رشح فيضى الأتاسى عضو الحزب لتكوين الوزارة ، والذى وجد نفسه بعد المجهود الذى بذله لتكوينها مرشحًا لوزارة المعارف فاستقال فى اليوم التالى ، وبذلك لم ينجح الزعيم فى استمالته لحزب الشعب ، إلا أن هذا لم يمثل مشكلة للزعيم الذى كون وزارة تحت رئاسته وحل الأحزاب السياسية ، وحتى عندما كلف محسن البرازى فى ٢٧ يونيو ١٩٤٩م - عقب انتخابه رئيسًا للجمهورية - بتأليف الوزارة لم يكن للأحزاب دور فيها ، وبالتالى مر عهد الزعيم دون أزمات وزارية تذكر[٦٣] . ولم يشهد عهد سامى الحناوى كذلك أزمات وزارية ، فقد كلف الرجل هاشم الأتاسى بتكوين وزارة قومية تأتلف فيها الأحزاب المختلفة لأجل إعداد البلاد للانتخابات النيابية ، وقد اشتركت الأحزاب بالفعل فى هذه الوزارة ، خاصة بعد أن أصدر الحناوى مرسومًا لعودتها لعملها ، ولم يعترض على هذه الوزارة سوى الحزب الوطنى على أساس أنه لم يؤخذ رأيه فى تشكيلها[٦٤] واتهم الوزارة بأنها وزارة حزبية لا تمثل الأحزاب القائمة فى البلاد جميعًا ، بل إن الحزب اعتبر أن الأعضاء الذين ينتمون إليه والممثلين فى هذه الوزارة لا يمثلون إلا أنفسهم[٦٥] .

وجاء عهد الشيشكلى ليبدأ عهد الأزمات الوزارية ، والتى يمكن تلخيص أسبابها فى الصراع بين الأحزاب السياسية من ناحية ، وصراع حزب الشعب صاحب الأغلبية فى المجلس النيابى مع الجيش ، أو بمعنى أدق مع الشيشكلى القابض على ناصية الأمور من ناحية ثانية ، فعقب الانقلاب الثالث مباشرة حدثت أول أزمة وزارية . حيث لم يقبل العسكريون الوزارة التى شكلها ناظم القدسى مما اضطره إلى تقديم استقالته ، وجاء خالد العظم بعد ذلك لينجح فى تشكيل أول وزارة عقب هذا الانقلاب ، وتقدم العظم ببيانه إلى الجمعية التأسيسية حيث حصل على التأييد . إلا أن هذا لم يمنع الأحزاب من الحملة على تلك الوزارة ، فلقد حمل جلال السيد ممثل حزب البعث على الحكومة لعدم استشارة الأحزاب فى تكوينها ، خاصة حزبه الذى لم يؤخذ رأيه . مؤكدًا أن حزبه يحجب الثقة عن هذه الحكومة[٦٦] ، وكذلك فعل الحزب السورى القومى الاجتماعى الذى هاجم

(٦٣) وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق) : محفظة ٢١٨ ، ملف ٣ ، جـ٦ ، تقرير رقم ٥٦ بتاريخ ١٩٤٩/٦/١م.

(٦٤) المصدر نفسه : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٧ ، تقرير رقم ٨٨ بتاريخ ١٩٤٩/٩/١٣م .

(٦٥) المصدر نفسه : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٧ ، تقرير رقم ٩٠ بتاريخ ١٩٤٩/١٠/٤م .

(٦٦) محاضر جلسات الجمعية التأسيسية السورية : الجلسة رقم ١٠ بتاريخ ١٩٥٠/١/٧م ، ص ص ١٠٣- ١٠٤.

الحكومة ، وكذلك بيانها الذى لم يتضمن العمل على وحدة سوريا الطبيعية وهو ما ينادى به الحزب[٦٧] .

وعلى الرغم من أن حزب الشعب قد اعتبر الوزراء الشعبيين المنضمين للوزارة ممثلين لأنفسهم وليس للحزب ، فإنه قد منح الثقة للحكومة عندما عرضت بيانها على الجمعية التأسيسية ، ولكن هذا التأييد لم يستمر طويلاً ، إذ وقف الحزب بعد ذلك موقف المعارض من هذه الحكومة ، وهذا يرجع إلى العديد من الأسباب ومنها : أولاً : أن الحزب أصبح غير ميال للمساهمة أو تأييد حكومة لا تكون فيها الأكثرية المطلقة له ، ولا يسيطر على الوزارات المهمة فيها كالخارجية والدفاع والداخلية[٦٨]. ثانيًا : السياسة التى سار عليها خالد العظم مع حزب الشعب ، إذ إنه عمل على إقصاء الحزب عن كل سلطان أو نفوذ له ، مستغلاً ما ظهر من عجز هذا الحزب أثناء توليه الحكم بعد الانقلاب الذى قام به سامى الحناوى ، وقد شعر زعماء الحزب أن رئيس الوزراء لا يتصل بهم إلا لمجرد الاستفادة مما لهم من أغلبية فى الجمعية التأسيسية ، وأنه كان يعمل على إرضاء الجميع ما عداهم . ثالثًا : الندم الذى أصاب أعضاء الحزب - والذى ينتمى إليه ناظم القدسى- على تسرعه فى التخلى عن الحكم بسبب تدخل الجيش . إذ كان يستطيع فى ذلك الوقت أن يكون مرنًا فيعدل فى أشخاص الوزراء . فيخرج من لا يرضى عنهم الجيش ، ويدخل من لا يعترض عليه[٦٩] لذلك عمد الحزب إلى عقد عدة اجتماعات لوضع خطة عامة يسير عليها فى الجمعية التأسيسية . وقد تزعم هذه الحركة ناظم القدسى وعلى بوظو عضوا الحزب[٧٠] ، وكان الغرض من هذه الحركة انتقاد أعمال الحكومة لإضعاف مركزها فى البلاد وذلك ليستطيع إسقاطها قبل التاريخ المحدد لإصدار الدستور الجديد وهو ١٥ مارس ١٩٥٠م ، فإذا تأخر الانتهاء من وضع الدستور الجديد عن هذا التاريخ يعمل الحزب على ألا تجدد الجمعية التأسيسية الرخصة الممنوحة للحكومة بحق التشريع . فيعتبر هذا عدم ثقة بها ، وهو ما يؤدى إلى إجبارها على الاستقالة ، بل إن البعض قد طلب استقالة الوزراء الشعبيين منها ، وهو ما يؤدى حتمًا إلى استقالة الوزارة[٧١] .

---

(٦٧) وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق) : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٨ ، تقرير رقم ٦ بتاريخ ١٩٥٠/١/١٦م .

(٦٨) المصدر نفسه : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، ج٨ ، تقرير رقم ١٩ بتاريخ ١٩٥٠/٣/١م .

(٦٩) المصدر نفسه : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٨ ، تقرير رقم ٢٤ بتاريخ ١٩٥٠/٣/٧م .

(٧٠) المصدر نفسه : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٨ ، تقرير رقم١٩ بتاريخ ١٩٥٠/٣/١م .

(٧١) المصدر نفسه : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٨ ، تقرير رقم ٢٤ بتاريخ ١٩٥٠/٣/٧م .

- المصدر نفسه : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٨ ، تقرير رقم ٢٧ بتاريخ ١٩٥٠/٤/١م .

والحقيقة فإن الوزارة كانت تحمل فى طياتها عوامل انهيارها ، فلقد تضاربت الآراء بين وزرائها من ناحية وبين رئيس الوزراء من ناحية ثانية ، وهو ما سهل لأعضاء الجمعية التأسيسية مناصرة وزراء ضد وزراء ، وانتقاد سياسة وزارات دون وزارات ، وشن حملات من الانتقاد العنيف على سياسة الحكومة[٧٢] ، وهو ما شعر به خالد العظم رئيس الحكومة . خاصة عندما ترامت إليه اجتماعات حزب الشعب حيث وجد نفسه أمام أغلبية لهذا الحزب بالجمعية التأسيسية ، هذا فضلاً عن حالة الفتور وعدم الانسجام الموجودة بينه وبين هاشم الأتاسى رئيس الدولة ، ولخشيته كذلك من تدخل الجيش . لاسيما أن البلاد كانت مقبلة على أحداث مهمة مثل حركة الانفصال الجمركى عن لبنان ، وسفر الوفد السورى لحضور اجتماعات مجلس الجامعة العربية . إزاء كل هذا لم يجد خالد العظم بدًا من الجنوح إلى سياسة اللين فاجتمع مع معروف الدواليبى أحد الوزراء المقربين إليه وعضو حزب الشعب للخروج من هذه الأزمة ، وكانت النتيجة اتصال الدواليبى بأعضاء الحزب البارزين مثل رشدى الكخيا وناظم القدسى ، وقد انتهى الأمر إلى الاتفاق على منح الثقة للحكومة من جديد[٧٣] . ولكن الأزمة الوزارية لم تنته بل اشتعل أوارها بتقديم أكرم الحورانى رئيس الحزب العربى الاشتراكى ووزير الدفاع فى الحكومة استقالته فى ٢٥ أبريل ١٩٥٠م ، والذى تحجج بعدم رغبته فى التعاون مع الوزيرين سامى كبارة ومحمد المبارك[٧٤] ، وهو فى خطاب استقالته الذى تقدم به قبل عودة خالد العظم من القاهرة اقترح إقامة حكومة قوية قبل البداية فى المناقشة حول الدستور الجديد ، حكومة تكون على اتفاق وتفاهم مع حزب الشعب أكثر الأحزاب السياسية قوة وأغلبية فى سوريا ، وكذلك طالب بإبعاد الوزراء المستقلين ذوى الميول الإقطاعية من الحكومة ، وأوضح أن الحكومة لا تتمثل فيها جميع التيارات السياسية التى تضمها الجمعية التأسيسية فى ذلك الوقت ، هذا فضلاً عن أن الحكومة كان ينقصها التنسيق الكامل بين أعضائها . ويضيف محرر جريدة « هآرتس » الإسرائيلية فى مقاله الصادر بتاريخ ١٤ مايو ١٩٥٠م عن الأزمة الوزارية بقوله : « إن استقالة الحورانى لا يخفى أن وراءها ذلك الصراع الدائر بينه وبين سامى كبارة وزير الداخلية »[٧٥] .

---

(٧٢) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٨ ، تقرير رقم ١٩ بتاريخ ١٩٥٠/٣/١م .

(٧٣) **المصدر نفسه** : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٨ ، تقرير بتاريخ ١٩٥٠/٤/١م .

(٧٤) **مذكرات خالد العظم** : ج٢ ، ص٢٥٧ .

(75) **La documentation française**, Articles et documents, R. No 1889, D.20-6-1950, p4.

وقد حاول رئيس الوزراء أن يثنى أكرم الحورانى عن الاستقالة ، ولكن الرجل رفض ذلك ، ويبدو أنه كان يرنو من وراء ذلك إلى رئاسة الوزارة إذا لم يستطع خالد العظم الخروج من الأزمة بسلام ، وقد ازدادت الأزمة اشتعالاً باستقالة وزير العدل فيضى الأتاسى ، والذى ذكر فى كتاب استقالته أن السبب هو انفراد رئيس الوزراء بالبت فى أمور الدولة ، وبأن التجانس والوفاق منعدمان بين الوزراء[٧٦] . وكانت النتيجة من وراء ذلك أن بيانات الوزراء كانت غالبًا متناقضة ، هذا فضلاً عن أن المسئولية الجماعية أمام الجمعية التأسيسية كانت غائبة بوضوح ، وترجع جريدة « لواء الاستقلال » العراقية - فى مقالها عن الأزمة الوزارية فى سوريا بتاريخ ١ مايو ١٩٥٠م - عدم التجانس أو التآلف بين الوزارة والجمعية التأسيسية إلى أن خالد العظم كان يرنو من قبل إلى رئاسة الجمعية التأسيسية ولم ينلها ، هذا فضلاً عن تأكيدها على مطامع أكرم الحورانى فى رئاسة الوزارة[٧٧] ، وأما جريدة « ها آرتس » الإسرائيلية ففى مقالها بتاريخ ١٤ مايو ١٩٥٠م ، ذكرت أن البحث عن أسباب المشكلة يجب أن يكون حول رغبة الحكام السوريين وموقف العسكريين منهم ، والذين تحكموا فى كل الأجهزة الحكومية . بل وفى أعلى سلطة فى البلاد[٧٨] ، وحقيقة القول فإن هذا يفسر لنا ما صرح به عبد الباقى نظام الدين وزير الزراعة فى الحكومة عند اجتماع خالد العظم بالوزراء فى صباح يوم ٢٩ مايو ١٩٥٠م حيث قال الرجل : « جاءنى العقيد أديب الشيشكلى وطلب إلىَّ أن أبلغكم بأن بقاء الحكومة الحاضرة لم يعد ممكنًا ، وأن المصلحة تقضى باستقالتها » ، وقد ربط أحد الوزراء بناء على ذلك بين استقالة أكرم الحورانى وبين صلته القوية بالشيشكلى ، كما أن فيضى الأتاسى كتب استقالته عقب زيارة الشيشكلى له ، وقد انتهى الأمر بأن تقدمت الوزارة باستقالتها فى مساء اليوم نفسه ٢٩ مايو ١٩٥٠م حيث إن الجيش لم يعد قانعًا ببقاء الوزارة فى دست الحكم[٧٩] .

وفى عقب هذه الاستقالة عرض رجال الجيش على خالد العظم أمر تشكيل وزارة جديدة تخلو من سامى كبارة وزير الداخلية ، والذى كان قد رفض ما طالب به الجيش من إعداد الترتيبات اللازمة لمواجهة المظاهرات التى قام الحزب الوطنى بترتيبها فى بعض المدن السورية مثل حمص

---

(٧٦) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٨ ، تقرير رقم ٤١ بتاريخ ١٩٥٠/٥/٢٥م .

(77) **La documentation française**, Articles et documents, R. No 1871, D.30-5-1950, p14.

(78) **Ibid**, R. No 1889, D. 20-6-1950, p. 4.

(٧٩) **مذكرات خالد العظم** : ج٢ ، ص ٢٦٣ .

وحلب ، وذلك فى ذكرى العدوان الفرنسى ، وهو ما أثار حفيظة رجال الجيش ضده ، وبالتالى أجبروه على الاستقالة أثناء الحكومة السابقة بعد زيارة الشيشكلى له ، هذا فضلاً عن أن رجال الجيش قد اشترطوا أن يترك لهم خالد العظم حرية اختيار الوزير الذى سيتولى مهام وزارة الدفاع ، وقد رفض العظم هذه الشروط ، وبالتالى رفض تشكيل الوزارة[٨٠] ، ولما عرض الأمر على ناظم القدسى قبله ، واستطاع بالفعل تشكيل الوزارة[*] فى ٤ يونيو ١٩٥٠م ، حيث كانت الأزمة الوزارية عاملاً قويًا فى تعاهد حزب الشعب مع الحزب العربى الاشتراكى ، فالحورانى رئيس الحزب العربى كان يعلم أن حزبه ليس له أغلبية بالجمعية التأسيسية وأنه إن اعتلى كرسى الحكم لن يطمئن إلى استقرار ، لذلك تعاهد مع حزب الشعب ضد غريمه خالد العظم ، ولما كان حزب الشعب راغبًا فى السلطة والحكم لم يجد مانعًا من استغلال الفرصة التى جاءت تسعى إليه ليقبض على زمام الحكم[٨١] . وعلى الرغم من نيل هذه الحكومة ثقة أغلبية أعضاء الجمعية التأسيسية إلا أن هذا لم يكن دليلاً على التأييد الكامل لها ، فكتلة المستقلين قد حجبت الثقة عنها ، والحزب الجمهورى على الرغم من منحه الثقة للحكومة فإن هذا لم يكن دليلاً على دعمه لها فى المستقبل . نظرًا لبعد الشقة بين هذا الحزب وحزب الشعب الذى أخذ على عاتقه تكوين هذه الوزارة ، والصراع بين الحزب الوطنى وحزب الشعب معروف ، هذا فضلاً عن أن حزب الشعب نفسه كان قد كون هذه الوزارة من رجال الصف الثانى فى الحزب[٨٢] ، ولهذا علقت الصحف السورية على هذه الوزارة بتعليقات دلت فى مجموعها على أنها وزارة قصيرة الأجل ، فجريدة « النصر » اعتبرتها أضعف وزارة عرفتها سوريا فى تاريخها السياسى . مؤكدة أن بعض الوزراء تنقصهم الخبرة ، ومؤكدة أن الوزارة سوف يكون عليها مواجهة كثير من المسائل المهمة سواء الداخلية أو الخارجية[٨٣] .

---

(٨٠) **المصرى** : العدد رقم ٤٥٠١ بتاريخ ١٩٥٠/٦/٥م .

(*) تشكلت الوزارة من ناظم القدسى رئيسًا للوزراء ووزيرًا للخارجية ، وزكى الخطيب وزيرًا للعدل ، وحسن جبارة وزيرًا للمالية ، وشاكر العاصى وزيرًا للاقتصاد والزراعة ، وفرحان الجندلى لوزارتى المعارف والصحة ، وجورج شلهوب وزيرًا للأشغال والمواصلات ، وفوزى سلو وزيرًا للدفاع ، ورشاد برمدا وزيرًا للداخلية .

– **المصرى** : العدد رقم ٤٥٠١ بتاريخ ١٩٥٠/٦/٥م .

(٨١) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ٣، تقرير رقم ٤٩ بتاريخ ١٩٥٠/٦/١٠م .

(٨٢) **المصرى** : العدد رقم ٤٥٠٥ بتاريخ ١٩٥٠/٦/٩م .

(٨٣) **المصدر نفسه** ، العدد رقم ٤٥٠٦ بتاريخ ١٩٥٠/٦/١٠م .

والحقيقة فإن هذا التوقع قد صدق بالفعل ، فضعف الحكومة دفع وزير المالية إلى أن يصرح بقوله : « كيف يمكن أن نستمر فى الاضطلاع بأمور الحكم ؟! إننا نشعر بانقطاع الصلة بيننا وبين الشعب الذى نحكمه ، وبانعدام ثقته بنا » . لذلك ضاعفت أحزاب المعارضة من أنصار القوتلى نشاطها ، وتحمست جرائدها فى الحملة على الحكومة ، واتفقت أحزاب الوطنى والجمهورى والتعاونى الاشتراكى على معارضة الحكومة ، وأعدت بيانًا مشتركًا لإذاعته على الرأى العام . وقد حاول ناظم القدسى التفاهم مع هذه الأحزاب ، لذلك اجتمع بإحسان الشريف الأمين العام للحزب الجمهورى ، وصبرى العسلى الأمين العام للحزب الوطنى ، وفيصل العسلى رئيس الحزب التعاونى ، وكذلك بلطفى الحفار رئيس الحزب الوطنى ، وأبدى لهم رغبته فى عدم الانفراد بالعمل ، وأنه يبغى التعاون معهم على شرط استبعاد فكرة عودة القوتلى ، وقد رفض هذا الاقتراح ، وكذلك رفض اقتراح انتخاب رئيس جمهورية محايد لا ينتمى لحزب الشعب أو للحزب الوطنى ، وكان رأى هذه الأحزاب هو أن تقر الجمعية التأسيسية الدستور ثم تحل لتجرى انتخابات نيابية جديدة تشرف عليها حكومة محايدة يتفق عليها الطرفان[٨٤] .

كانت النتيجة من وراء معارضة الأحزاب للحكومة أن تقدم ناظم القدسى باستقالة حكومته فى الخامس من سبتمبر ١٩٥٠م ، وقد كلف بتشكيل الوزارة الجديدة لذلك اتصل بزعماء الأحزاب ليعرف موقفهم من الوزارة الجديدة . سواء بالاشتراك فيها أو بتأييدها داخل المجلس النيابى إلا أن اتصالات ناظم القدسى فشلت ، وصدرت تصريحات من رؤساء هذه الأحزاب عرف منها أنهم يقفون موقف التأييد من الحكومة الجديدة[٨٥] ، وعلى الرغم من ذلك فقد شكل ناظم القدسى وزارته الثانية[*] ، وعقد المجلس النيابى جلسته فى ١١ سبتمبر ١٩٥٠م لطرح الثقة فى الحكومة فامتنع تسعة وأربعون نائبًا عن الحضور ، وقد كان هذا متعمدًا من قبل الأحزاب المعارضة ، ولقد قابل النواب الوزراء وبيان الحكومة بفتور شديد ، وفى النهاية حصلت الحكومة على ٦٢ صوتًا بما

---

(٨٤) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٨ ، تقرير رقم ٦٥ بتاريخ ١٩٥٠/٨/٦م .

(٨٥) **المصدر نفسه** ، محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٨ ، تقرير رقم ٧٢ بتاريخ ١٩٥٠/٩/١٢م .

(*) شكلت الوزارة من ناظم القدسى رئيسًا ووزيرًا للخارجية ، ورشاد برمدا للداخلية ، وفوزى سلو للدفاع ، وفرحان الجندلى للاقتصاد الوطنى ، وأحمد قنبر للأشغال العامة ، وعلى بوظو للزراعة ، وجورج شلهوب للصحة ، وزكى الخطيب للعدل ، وحسن الحكيم وزيرًا للدولة .

فيها أصوات الوزراء العشرة، وبالتالى تكون قد حصلت على ٥٢ صوتًا ، وهو أقل من نصف الأعضاء البالغ عددهم ١١١ صوتًا . والحقيقة فإن هذا قد أوحى للمراقبين للأحداث بأنه لن يكون هناك استقرار سياسى فى سوريا(٨٦) . وبالفعل استمر الصراع بين الحكومة والأحزاب ، خاصة الحزب الوطنى الذى كان فى حالة انتعاش خلال هذه الفترة ، هذا فضلاً عن الإخوان المسلمين ، وكذلك حزب البعث ، والذى كانت له قاعدة طلابية كبيرة كانت تمكنه من إثارة المظاهرات ضد الحكومة ، مطالبة بتأميم شركة «الريجى للدخان» وقد حدثت مصادمات مع الأمن . حيث أصيب العديد من المتظاهرين ، وهو ما كان له أثر سيئ وسط الأحزاب المعارضة والذين حملوا الحكومة مسئولية إطلاق النار على المتظاهرين(٨٧) .

والحقيقة فإن ضعف هذه الوزارة دفع بعض أعضاء حزب الشعب نفسه إلى نقدها ، وذلك على اعتبار أن هذه الوزارة لا تضم أقوى عناصر الحزب المذكور ، وهو ما دفع بعض أعضاء الحزب إلى نقد تصرفاتها علنًا . وأما أكرم الحورانى رئيس الحزب العربى ومستشار الشيشكلى فقد وصف شخصيات الوزارة بأنها ضعيفة ، ولابد أن تتولى الحكم شخصيات قوية تستطيع توجيه سياسة البلاد الوجهة الصحيحة ، ولعل موقف الحورانى هذا من الوزارة أدى إلى أن يسود الشعور بالسخط من قبل الشيشكلى تجاهها ، هذا فضلاً عن أن الشيشكلى أصبح فى هذا الوقت لا يخفى سخطه على حزب الشعب ، والذى اعتبره قد خان الثقة التى أوليت له ، كما أن هذه الوزارة لم تعد تجيب العقيد إلى كل طلباته(٨٨) . وفى داخل المجلس النيابى نفسه أيضًا قامت حركة معارضة قوية تجاه الحكومة ، حيث تزعم هذه الحركة كثير من النواب ذوى الثقل السياسى فى المجلس مثل جلال السيد وعصام المحايرى ومصطفى السباعى ورئيف الملقى وفيضى الأتاسى وراتب الحسامى وأكرم الحورانى وسامى كبارة وعبد الباقى نظام الدين ومحمد المبارك وعبد الرحمن العظم ، وهم الذين يمثلون كتلاً برلمانية مختلفة ما بين حزبيين ومستقلين تستطيع إسقاط الحكومة ، هذا فضلاً عن الكثير من أعضاء حزب الشعب نفسه ، وكانت هذه الحركة تتهم الحكومة بأنها لم تستطع أن تحقق إصلاحات داخلية أو سياسية خارجية واضحة ، وكان من رأى هذه الحركة دعوة ناظم القدسى إلى المجلس النيابى

(٨٦) وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق) : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٨ ، تقرير ٧٢ بتاريخ ١٩٥٠/٩/١٢م .

(٨٧) المصدر نفسه ، محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٨ ، تقرير رقم ٨٩ بتاريخ ١٩٥٠/١٢/٢١م .

(٨٨) المصدر نفسه ، محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ٤ ، تقرير رقم ٢٣ بتاريخ ١٩٥٠/١/٢٢م .

لإلقاء بيان حول سياسته ، ولمناقشته حول هذه السياسة ، ثم بعد ذلك الاقتراع حول إعطاء الثقة للحكومة أو حجبها عنها[٨٩] .

فى هذا الوقت رأت الحكومة ضرورة الاجتماع بالعقداء لمعرفة موقفهم منها ، ولكن الاجتماع لم يسفر عن شىء لعدم وجود الشيشكلى ، لذلك ذهب ناظم القدسى إلى الشيشكلى للاجتماع به ، ولكن الاجتماع لم يسفر عن شىء أيضًا[٩٠] ، ولعل السبب فى فتور العلاقة بين الطرفين هو أن القدسى كان يبذل المساعى التى تجعله يستطيع تدريجيًا إبعاد الجيش السورى عن الحياة السياسية . هذا فضلاً عن أن القدسى ورجال حزب الشعب السياسيين عمدوا إلى قيادة السياسة الداخلية والخارجية بأفكارهم الخاصة ولأجل مصالح حزبهم تحسبًا لانتخابات جديدة قد تحدث فى البلاد ، هذا مع إعداد مشروع قانون لإعادة قوات الأمن لوزارة الداخلية ، كما أن ناظم القدسى كان قد أعلن ذات مرة فى المجلس النيابى أن سوريا صديقة للدول الديمقراطية ، وهو ما يتعارض مع الخط السياسى للشيشكلى[٩١] . لذلك أصبح الموقف بعد التطورات السابقة واضحًا لناظم القدسى . خاصة بعد مقابلته مع الشيشكلى وهو ضرورة الاستقالة ، وقد كان بالفعل حيث تقدمت الحكومة باستقالتها فى ٩ مارس ١٩٥١م ، وأصدر حزب الشعب بعدها بيانًا أعلن فيه تخليه عن الحكم نهائيًا ، ورفضه الاشتراك فى أى وزارة ائتلافية ، ورفضه التعاون مع الوزارات القادمة ، هذا مع التلويح بانسحاب ممثليه من المجلس النيابى ، لذلك حاول الشيشكلى أن يتصل ببعض أعضاء حزب الشعب لتفريق كلمتهم إلا أن الحزب ظل متماسكًا ، وأمام هذا الموقف تم تشكيل لجنة من الأحزاب لبحث الأزمة الوزارية والاتفاق على مرشح لتشكيل الوزارة ، وعرض اسمه على رئيس الجمهورية[٩٢] ، هذا فى الوقت الذى بدأت فيه الدعوة لجميل مردم لتكوين الوزارة من جانب أنصاره الذين طلبوا التأييد له من جانب الحزب الوطنى لما للرجل من صلة بزعيمهم شكرى القوتلى[٩٣] .

والحقيقة فإن تحدى حزب الشعب للجيش يرجع فى كثير منه إلى أن بعض العقداء نصحوا بالابتعاد عن اتخاذ أى خطوة عنيفة ما لم يكن هناك مفر منها . هذا فضلاً عن الآثار التى نشأت عن

---

(٨٩) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)**: محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ٤ ، تقرير رقم ٣٢ بتاريخ ١٩٥١/١/٣١م .

(٩٠) **المصدر نفسه** ، محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ٤ ، تقرير رقم ٥١ بتاريخ ١٩٥١/٣/١٠م .

(91) **La documentation française**, Articles et documents, R. No 2148, D.11-5-1951, p.4.

(٩٢) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)**: محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ٤ ، تقرير رقم ٥٣ بتاريخ ١٩٥١/٣/١٢م .

(٩٣) **المصدر نفسه** ، محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ٤ ، تقرير رقم ٥٦ بتاريخ ١٩٥١/٣/١٩م .

مقتل « العقيد ناصر » وما كشف عنه من أمور كثيرة فتحت عيون الناس على كثير من أعمال الجيش، وهى أعمال أبعد ما تكون عن مصلحته ، والتى استغلها الكثيرون ضده[٩٤] ، وهو ما دفع وزارة الدفاع السورية إلى أن تصدر بيانًا توضح فيه كذب ما أشيع عن أن الأزمة الوزارية قد نجمت عن معارضة الجيش لمشاريع التأميم الحكومية ، وعن تدخل الجيش فى السياسة الخارجية ، وسعيه لفرض اتجاهات معينة فيما يتعلق بالتدابير التى تتخذ للدفاع عن الشرق الأوسط ، وغيرها من الاتهامات ، مؤكدًا البيان على أن الغرض من ذلك هو تمزيق الوحدة الوطنية ، وإضعاف المعنويات المرتفعة التى يتمتع بها الشعب السورى ، كما أن الغرض منها إضعاف الثقة بين الشعب وجيشه ، كما أكد البيان أن الجيش لم يخرج منذ شهر ديسمبر ١٩٥٠م عن نطاق واجبه العسكرى الذى يفرض عليه حماية حدود البلاد وسلامة نظامها الجمهورى[٩٥] .

وعلى أية حال فإن الأزمة الوزارية قد طالت بصورة جعلت حزب الشعب يتمسك بقرار عدم المشاركة فى الحكومة المزمع تشكيلها ، اعتقادًا من رجال الحزب بأنهم سيرجعون للحكم لا محالة ، لذلك تحرك العقداء واجتمعوا برئيس الجمهورية الذى كلف « خالد العظم » بعد هذه المقابلة بتشكيل الوزارة ، وقد حاول العظم التفاهم مع الحزب الوطنى للاشتراك فى وزارة ائتلافية إلا أن أعضاء الحزب رفضوا الاشتراك فى الوزارة ، هذا فى الوقت الذى بدأ فيه أعضاء حزب الشعب مناوراتهم لإفشال المحاولة ، لذلك تصيدوا أعضاء المجلس النيابى الحريصين على نيابتهم بالمجلس وأفهموهم بأن تشكيل العظم للوزارة معناه حل المجلس بعد شهرين أو ثلاثة شهور من تشكيلها ، وأسروا إلى ممثلى الكتل النيابية بأن حزب الشعب على استعداد لتشكيل وزارة ائتلافية تضمن بقاء هذا المجلس ، وقد أثمرت مناورة حزب الشعب السياسية بالفعل . حيث فشل خالد العظم فى تأليف الوزارة ، وقد كان من نتيجة ذلك أن أحس العقداء بقوة حزب الشعب ، ومن هنا بدأوا يجمعون صفوفهم وينسون خلافاتهم ، هذا فى الوقت الذى بدأوا فيه يتصلون بالحزب الوطنى . خاصة بعد ما أبدى الحزب استعداده لعدم التمسك بعودة القوتلى كأساس للتعاون مع العقداء[٩٦] .

وفى عقب فشل خالد العظم فى تكوين الوزارة كلف ناظم القدسى بتكوينها ، وقد حاول القدسى تأليف وزارة تأتلف فيها الكتل البرلمانية المختلفة ، إلا أنه لم يستطع لرفض الكتلة الوثيقة

---

(٩٤) وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق): محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ٤ ، تقرير رقم ٥٣ بتاريخ ١٩٥١/٣/١٢م .

(٩٥) المصدر نفسه ، محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ٤ ، جريدة النصر بتاريخ ١٩٥١/٣/٢٨م .

(٩٦) المصدر نفسه ، محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ٤ ، تقرير رقم ٥٧ بتاريخ ١٩٥١/٣/٢٠م .

الصلة بالجيش التعاون مع حزب الشعب ، واعتذر الحزب العربى الاشتراكى الذى يرأسه الحورانى صديق الشيشكلى ، أما الإخوان المسلمون فقد وافقوا مبدئيًا على التعاون مع حزب الشعب فى الحكم ، ولكنهم اختلفوا معه على تولى منصب وزير المعارف ، والذى كان يريده حزب الإخوان، لذلك عرض القدسى الأمر على اللجنة التنفيذية لحزب الشعب فقرروا تكوين وزارة من الحزب على أن ينضم إليها بعض المستقلين ، وبالفعل كون القدسى الوزارة ، وجعل وزارة الدفاع للزعيم فوزى سلو ، وصدر بيان بذلك ، فإذا بالزعيم فوزى سلو يعلن عدم قبوله الاشتراك فى الحكم ، فعرف القدسى نية الجيش بالتصدى لحكومته ، لذلك اعتذر عن عدم تكوين الوزارة[٩٧] ، وقد كان هذا الموقف من الجيش تجاه وزارة القدسى ، أو بمعنى أدق وزارة حزب الشعب مدعاة لرشدى الكخيا زعيم الحزب ليقدم استقالته من رئاسة المجلس النيابى ، ولكن عدد الحاضرين كان قليلاً حيث حضر ٣٥ نائبًا فقط ، فكانت النتيجة عدم إعلان الاستقالة لعدم بلوغ الحاضرين للنصاب القانونى[٩٨] ونظرًا لفشل ناظم القدسى فى تكوين الوزارة كلف « خالد العظم » مرة ثانية بتكوينها ، وقد استطاع بالفعل هذه المرة تكوين الوزارة[*] فى ٢٧ مارس ١٩٥١م - بعد أزمة وزارية طالت لمدة تسعة عشر يومًا - غير أنه لم يتمكن من شغل جميع المراكز الوزارية ، هذا فضلاً عن أنه لم يشترك بها سوى المستقلين والكتلة الجمهورية والحزب العربى الاشتراكى[٩٩] ، ولعل اشتراك هذه الأطراف فى الوزارة وهى معروفة بصلتها الوثيقة بالعقداء . سواء الكتلة الجمهورية بقيادة إحسان الشريف ، أو الحزب العربى الاشتراكى بقيادة الحورانى يوضح أن اسم خالد العظم كان مفروضًا من قبل العقداء على هاشم الأتاسى لتكوين الوزارة ، وذلك عقب مقابلة ضمته والشيشكلى .

وعلى أية حال فإن « خالد العظم » وعلى الرغم من تأييد الجيش له فإنه توقع الصعوبات التى سوف تواجه وزارته ، ففى حديث له مع الوزير المفوض المصرى ذكر : « بأن حزب الشعب لن يسكت عما لحق به من هزيمة ، وأنهم سوف يبذلون أقصى ما عندهم لوضع العراقيل فى سبيله ، وذكر بأن وراء الشعبيين من يساندهم وهم الإنجليز ، فوزير بريطانيا المفوض لم يستطع أن يخفى هذا

---

(٩٧) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)**: محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ٤ ، تقرير رقم ٥٩ بتاريخ ١٩٥١/٣/٢٥م .

(٩٨) **الأهرام** ، العدد رقم ٢٣١٥٨ بتاريخ ١٩٥١/٣/٢٥م .

(*) تشكلت الوزارة من خالد العظم رئيسًا ووزيرًا للخارجية ، وسامى كبارة وزيرًا للداخلية والأشغال العامة ، وفوزى سلو وزيرًا للدفاع ، وعبد الرحمن العظم وزيرًا للمالية ، ورئيف الملقى وزيرًا للمعارف والاقتصاد الوطنى ، وعبد الباقى نظام الدين وزيرًا للعدلية والزراعة .

(٩٩) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ٤ ، تقرير ٦١ بتاريخ ١٩٥١/٣/٢٨م .

عندما كلفت بتشكيل الوزارة . إذ أبدى خشيته من أن هذا التغيير قد يترتب عليه تعطيل بعض المشاريع التى سبق أن تفاهم عليها مع ناظم القدسى »[١٠٠] ، وعلى الرغم من الانتقادات التى وجهت للحكومة عندما طرح مشروع حصولها على الثقة فى المجلس النيابى ، كالنقد الذى وجهه مصطفى السباعى زعيم الإخوان ، والذى ذكر بأنه كان ينادى بوجوب تشكيل وزارة ائتلافية ، ورفض حزب الشعب الوزارة كليًا ، إلا أن الحكومة قد حصلت على الثقة بعد أن قرر حزب الشعب والكتل المؤيدة له انسحاب بعض أعضائهم من المجلس وامتناع البعض الآخر عن التصويت لكى تحصل الحكومة على هذه الثقة ، وبالفعل نالت الوزارة ٥١ صوتًا مقابل ٤٢ صوتًا امتنعوا عن التصويت ، وحقيقة الأمر فإن ثقة بهذا الشكل تعد أزمة فى حد ذاتها[١٠١] ، وقد علق خالد العظم على هذا بقوله : « ولم أكن فى هذه المرة نشيطًا كما كنت فى المرة السابقة ، ذلك لأن الوزارة لم تكن حاصلة على أكثرية النواب بشكل حقيقى . إذ كان باستطاعة حزب الشعب صاحب الأغلبية عرقلة أعمال الحكومة فى المجلس »[١٠٢] .

لقد جاءت حكومة « خالد العظم » وأمامها أغلبية تناصبها العداء ، وإن كانت هذه الأغلبية قد التمست فى البداية السلامة حتى لا تلجأ الحكومة إلى حل المجلس النيابى ، أو تتعرض لبطش الجيش الذى أقصى حكومة حزب الشعب ، إلا أن الموقف تغير بعد تولى معروف الدوالبى رئاسة المجلس النيابى ، حيث بدأت تعرقل أعمال الحكومة الجديدة حتى إن الميزانية التى تقدمت بها الحكومة لم تناقش ، كما وقفت الأغلبية حجر عثرة أمام بعض القوانين الأخرى ، هذا فضلاً عن أن معروف الدوالبى أخذ يتحدث عن أن الوضع الحرج الحالى ليس له حل إلا بتشكيل وزارة ائتلافية تضم الكتل الممثلة فى المجلس جميعًا ، ولقد كان لهذا أثره على رئيس الوزراء الذى اضطر إلى استدعاء الأمين العام للقصر الجمهورى ليبلغه بأنه لا يستطيع الحكم فى هذا الجو ، وقد ذكر العظم بأن الدوالبى بطلبه حكومة ائتلافية يرغب فى القضاء على العظم كزعيم مستقل ، وأن الإخوان يرغبون فى ذلك للوصول إلى الحكم لتنفيذ أغراضهم[١٠٣] . والحقيقة فإن الوزارة الائتلافية

---

(١٠٠) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ٤ ، تقرير رقم ٧٠ بتاريخ ١٩٥١/٤/٣م .

(١٠١) **المصدر نفسه** ، محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ٤ ، تقرير رقم ٧٨ بتاريخ ١٩٥١/٤/٨م .

- **La documentation française**, Articles et documents, R. No 2148, D.11-5-1951, p.4.

(١٠٢) **مذكرات خالد العظم** ، ج٢ ، ٢٦٧ .

(١٠٣) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ٤ ، تقرير رقم ١٢٦ بتاريخ ١٩٥١/٧/٣٠م .

لم تكن هى كل ما طالب به معروف الدواليبى ، ولكنه طلب تأليف لجنة خماسية تمثل أحزاب المجلس النيابى ، وتكون مهمتها السهر على قيام الوزارة المؤتلفة بتنفيذ ميثاق تقره الأحزاب جميعًا وتسير الوزارة فى حدوده ، وقد اتهم خالد العظم معروف الدواليبى بأنه يريد باقتراحه هذا أن يسيطر على الوزارة بواسطة اللجنة الخماسية التى سيكون له ولحزبه الرأى الأول فى انتخاب أعضائها ، هذا وقد اتهمت الصحف السورية الدواليبى بأنه يرغب فى أن يقيم فى البلاد ديكتاتورية مقنعة ، وأن اللجنة الخماسية ما هى إلا صورة من المكتب السياسى فى الحكومة السوفيتية[١٠٤] .

ونظرًا إلى أن تأييد الجيش لم يكن قويًا لوزارة العظم ، هذا على الرغم من تهديد الشيشكلى بحل البرلمان ، وتنظيم انتخابات جديدة فى البلاد بعد أن نجح حزب الشعب فى وضع العقبات أمام حكومة خالد العظم ، هذا فضلاً عن أن معظم الأحزاب التى كانت قد دعمت حكومة العظم قد أنهت تعاونها معه[١٠٥] ، لذلك كله لم يجد العظم أمامه غير تقديم استقالة حكومته فى ٣٠ يوليو ١٩٥١م . فكلف معروف الدواليبى بتشكيل الوزارة ، ولكنه أعلن فشله فى مباحثاته مع الزعماء والكتل البرلمانية ، ثم اجتمعت الكلمة على تكليف فارس الخورى بتشكيل الوزارة ، ولكن الرجل وضع شرطين لقبوله تأليف الوزارة . أولهما : عودة جميع الموظفين المضربين عن العمل ، ثانيهما : أن تترك له الحرية الكاملة فى تشكيل الوزارة المتناسقة التى يمكن أن تعمل بتعاون ، ولما لم يتم تحقيق الشرطين رفض الرجل تكوين الوزارة ، بذلك استمرت الأزمة الوزارية[١٠٦] . وأيًا كان الأمر فإن تطورات الأزمة الوزارية خلال تلك الفترة أظهرت بشكل واضح ضعف مركز الدواليبى كزعيم سياسى ، وانقسام حزب الشعب بين مؤيد ومعارض له ، وقد كان ناظم القدسى على رأس المعارضين ، كما زاد الاقتناع بأن بقاء مجلس النواب بصورته التى كان عليها عامل كبير فى عدم الاستقرار فى البلاد ، وقد حاول الجيش أن يظهر بمظهر غير المتدخل فى السياسة ، وذلك منذ أزمة وزارة القدسى ، ويرجع ذلك إلى أن أزمة وزارة القدسى كانت قد أظهرت مدى تدخل الجيش بالسياسة ، وهو ما أثار تذمر الجماهير ، هذا فضلاً عن أن الانسجام بين الضباط كان قد بدأ فى الضعف ، خاصة أن الوضع بالنسبة لهم أصبح عبارة عن كفتين فى إحداهما الشيشكلى وفى

---

(١٠٤) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)**: محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ٤ ، تقرير رقم ١٢٩ بتاريخ ١٩٥١/٨/١م .

(105) **La documentation française**, Articles et documents, R. No 2240, D.21-9-1951, p.7.

(١٠٦) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ٤ ، تقرير رقم ١٣١ بتاريخ ١٩٥١/٨/٥م .

الأخرى بقية الضباط ، بعد أن امتلك الغرور الشيشكلى ، وأصبح ينادى بأنه المنقذ الأول للبلاد[١٠٧] .

وعلى أية حال فإن فارس الخورى رفض تشكيل الوزارة بعد رفض شروطه ، لذلك كلف «حسن الحكيم» بتشكيلها ، والذى وجد صعوبة فى ذلك ، لأن الأحزاب السياسية رأت فى حسن الحكيم الشخصية غير المناسبة لتولى رئاسة الحكومة ، وذلك لأنه لا ينتمى إلى أى من الأحزاب السياسية ، هذا بجانب اعتقادهم بأن هذه الحكومة لن تكون لها القوة التى تمنع تدخل القادة العسكريين فى الشئون السياسية ، إلا أن هذا لم يمنع « حسن الحكيم » من تشكيل وزارته[*] فى ٩ أغسطس ١٩٥١م ، وقد حصل على الثقة لحكومته عندما ألقى بيانها عقب تكوينها[١٠٨] ، والحقيقة فإن هذه الحكومة كانت تحمل فى طياتها عوامل ضعفها ، إذ إن حزب الشعب الممثل بها منقسم على نفسه ، ورئيس الوزراء ليس بالرجل السياسى الذى يمكنه مواجهة الظروف السياسية التى كانت تمر بها البلاد ، وكان من الممكن أن يكون قويًا بوزارته . إلا أنه إذا تم استثناء واحد أو اثنين من الوزراء فيمكن القول إن الباقين لم يتم التعرف عليهم إلا من خلال حملاتهم الانتخابية ، وهكذا كانت الوزارة أضعف من أن تتصدى للقوة المعارضة لها ، سواء بالمجلس النيابى أو الشارع السياسى السورى[١٠٩] . من هذا المنطلق كان على الحكومة أن تتحمل الهجوم الذى وجهته إليها الأحزاب ، فنائب حزب البعث جلال السيد أثار فى المجلس النيابى قضية التدخل العسكرى فى القضايا العامة ، وكان مما قاله فى ذلك : « إن الحكومة تتسلم السلطة وتسقط ثانية على الرغم من إرادة المجلس ، وحتى بدون علمه »[١١٠] ، كما أعلن أحد النواب السوريين صراحة عن سيطرة

---

(١٠٧) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ٤ ، تقرير رقم ١٣٧ بتاريخ ١٩٥١/٨/١١م .

(*) تشكلت الوزارة من حسن الحكيم رئيسًا ووزيرًا للمالية ، وفيضى الأتاسى وزيرًا للخارجية ، ورشيد برمدا وزيرًا للداخلية ، وفتح الله أسيون وزيرًا للصحة ، وشاكر العاصى وزيرًا للاقتصاد ، وفوزى سلو وزيرًا للدفاع ، وحامد الخوجا وزيرًا للأشغال العامة والمواصلات ، وعبد الوهاب حومد وزيرًا للتربية ، وعبد العزيز حسن وزيرًا للعدل ومحمد المبارك وزيرًا للزراعة .

(108) **La documentation française**, Articles et documents, R No 2240, D.21-9-1951, p.7.

(١٠٩) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ٤ ، تقرير رقم ١٤٧ بتاريخ ١٩٥١/٨/٢٧م .

(١١٠) **باتريك سيل** : مرجع سابق ، ص ١٠٥ .

الجيش على الوزارة بقوله : « إذا ما استمر نظام الحكومتين فى سوريا ، وهو ما يعنى حكومة مدنية تحت سيطرة عسكرية ، فإن عددًا من النواب سوف يقدمون استقالاتهم من المجلس »[١١١] ، وشن كذلك رشدى الكخيا زعيم حزب الشعب الهجوم الرئيسى على الحكومة ، وأكد أن حزبه قد قدم تأييده لحسن الحكيم بعد أن تلقى تعهدًا بأن الحكومة لن تغفر أى تدخل عسكرى فى شئونها ، وأنها ستمارس سيادتها الكاملة ، وقال الكخيا أيضًا : « إنى أحب أن أقول بصراحة بأن صبرنا كاد ينفد ، فإذا ما وجدنا أنفسنا عاجزين عن أن نعطى للأمة ما تتطلع إليه وترغب فيه فإننا جميعًا سنترك هذا المجلس » . ولقد كان هذا الإنذار هو وسيلة حزب الشعب الوحيدة للرد على تجريد الحكومة من سلطاتها السياسية[١١٢] .

ونتيجة لضعف الحكومة أيضًا لم تستطع أن تواجه الرأى العام السورى الذى رفض مشروع الدفاع الرباعى المشترك فى هذه الآونة . هذا على الرغم من تأييد رئيس الوزراء نفسه للمشروع ، وكذلك تحبيذه انضمام سوريا إليه ، كما أن الوزارة بموقف رئيسها هذا قد فقدت تأييد الجيش لها[١١٣] ، وقد ظهرت بوادر الأزمة هذه عندما ألقى وزير الخارجية فيضى الأتاسى بيانًا بشأن مقترحات الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط خالف فيه وجهة نظر رئيس حكومته ، حيث دعا فى بيانه إلى رفض هذه المقترحات ، وقد زاد من هذه الأزمة الوزارية الحديث الذى أدلى به وزير الخارجية ، والذى يسفه فيه علنًا رئيسه ، هذا فى الوقت الذى كان فيه الإنجليز يحاولون إقناع رئيس الجمهورية بحل المجلس النيابى ، وأما الفرنسيون فكانوا يحاولون ذلك مع العقداء ، وتطورت الأزمة الوزارية عقب استقالة وزير الداخلية بعد رفض الجيش إعادة قوى الأمن الداخلى لوزارة الداخلية بعد أن تم الاتفاق على ذلك ، من هنا لم يكن أمام رئيس الوزراء سوى تقديم الاستقالة[١١٤] ، حيث دخلت سوريا عقب استقالة وزارة « حسن الحكيم » فى ١٠ نوفمبر ١٩٥١م فى أزمة وزارية لفترة زادت على أسبوعين لم يستطع خلالها أى من الذين رشحوا لأجل تشكيل الوزارة تشكيلها ، حتى

---

(111) **La documentation française**, Articles et documents, R. No 2240, D.21-9-1951, p.9.

(١١٢) **باتريك سيل** : مرجع سابق ، ص ١٥١ .

(113) **La documentation française**, Articles et documents, R. No 2311, D.31-12-1951, p.14.

(١١٤) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢٨٤ ، ملف ٣١ ، تقرير رقم ١٩٥ بتاريخ ١٩٥١/١١/٨م .

استطاع معروف الدواليبى تشكيل وزارته(*) فى ٢٨ نوفمبر ١٩٥١م ، والذى حاول التخلص من سيطرة الجيش على السياسة السورية ، وهو ما دفعه إلى عدم قبول تحذير الشيشكلى بأن القائمة الوزارية التى قدمها لوزارته غير مقبولة ، وأنه سيضطر لحل المجلس النيابى ، إلا أن الدواليبى لم يقبل أى تسوية بينه وبين العقداء ، وهو ما دفع الشيشكلى إلى أن يقوم فى ٢٩ نوفمبر ١٩٥١م بالقبض على معروف الدواليبى ، وكذلك أعضاء حكومته وبعض الشخصيات السياسية الأخرى ، خاصة من زعماء حزب الشعب ، وليعلن فى بيانه تولى الجيش للمسئولية فى البلاد ، ولينهى بذلك فترة الأزمات الوزارية التى سادت فى سوريا خلال فترة الحكم العسكرى غير المباشر الممتدة من ١٩ ديسمبر ١٩٤٩م وحتى ٢٨ نوفمبر ١٩٥١م ، ولتبدأ بعد ذلك فترة الحكم العسكرى المباشر للبلاد(١١٥) ، وذلك بعد أن ظلت سوريا تدور فى حالة من القلق السياسى كانت الأحزاب السياسية سببًا قويًا فيها ، بجانب الدور الذى لا ينكر للعسكريين فى ذلك أيضًا .

## الحياة النيابية :

إذا ما كان النظام النيابى قبيل الانقلابات قد انتقد فى عهد القوتلى نفسه ، وتطلع الكثيرون إلى نظام نيابى حقيقى يسود البلاد ، فإن حسنى الزعيم قد جعل من فساد النظام السياسى فى البلاد- ومن ضمنه المجلس النيابى- أحد أهم الأسباب لانقلابه ، ولكن رغم ذلك فإنه طلب من هذا المجلس التعاون معه فى الحكم ، ولذلك اجتمع أعضاء مجلس النواب السورى عقب الانقلاب فى مقر وزارة الخارجية السورية بدمشق ، وكان عددهم يقل عن ٦٠ عضوًا ، وقد تحدث فارس الخورى رئيس المجلس مؤكدًا أن الزعيم قد أتم انقلابه ، وهو يريد التفاهم والتعاون مع المجلس النيابى ، وأكد الخورى أنه من الأفضل التفكير فى أهون الشرين وأخف الضررين ، ولكن لطفى الحفار رد بقوله : « إن نواب هذا المجلس أقسموا اليمين الدستورية على احترام الدستور ، والانقلاب هو خرق له وعدوان عليه وعلى سلطة البلاد الشرعية ، فإن اعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ووزير الدفاع وبعض السياسيين أمر لا يجوز السكوت عليه ، لذلك فأنا أرفض هذا

(*) تشكلت الوزارة من معروف الدواليبى رئيسًا للوزراء ووزيرا للدفاع ، ومنير العجلانى وزيرًا للعدل ، وهانى السباعى وزيرًا للتربية ، وعبد الرحمن العظم وزيرًا للمالية ، وأحمد قنبر وزيرًا للداخلية ، ومحمد المبارك وزيرًا للزراعة ، وشاكر العاصى وزيرًا للخارجية ، وعلى بوظو وزيرًا للاقتصاد ، ومحمد الشواف وزيرًا للصحة ، وجورج شاهين وزيرًا للأشغال العامة والمواصلات .

(١١٥) **باتريك سيل** : مرجع سابق ، ص ص ١٥٦- ١٥٧ .

الطلب ، وأطلب من إخوانى النواب المحافظة على القسم المقدس الذى هو فى أعناقهم ، والعمل على احترام الدستور ، وأنه ما من انقلاب على الأوضاع الشرعية إلا وانتهى بإحدى النتيجتين . فإما ديكتاتورية عسكرية أو فوضى سياسية »[١١٦] . وإذا ما كان الزعيم قد عرض التعاون مع المجلس النيابى فإنه قد هدد بتولى الجيش للحكم إذا لم يقرر هذا المجلس التعاون مع الجيش ، ونظرًا لرفض المجلس التعاون معه حمل الزعيم على البرلمان ، ووصفه بأنه مجلس عشائرى لا انسجام فيه ولا تفاهم ، وصرح بإصراره على إقامة نظام برلمانى ديمقراطى صحيح ، وهو الأمر الذى دفعه إلى حل البرلمان[١١٧] ، وعن سبب حله للبرلمان ذكر الزعيم بأن قرار الحل جاء لفساد انتخابات المجلس وعدم رغبة الضباط فى تكوين حكومة من النواب الحاليين لعدم ثقتهم فيهم ، ولأنهم كانوا يحملون على الجيش فى الوقت الذى كان يحارب فيه بفلسطين ، وقد نصب الزعيم نفسه بعد قرار الحل هذا حاكمًا عسكريًا يعاونه مجموعة من وكلاء الوزارات حتى يوضع الدستور الجديد ، وتجرى انتخابات نيابية سليمة على أساسه فى خلال شهرين[١١٨] . على أن هذه الانتخابات لم تحدث .

وقد استمرت البلاد دون مجلس نيابى طيلة عهد الزعيم ، وعندما جاء الحناوى أصدر أمرًا بتكوين وزارة جديدة للبلاد ، يكون من مهمتها إعداد البلاد لانتخابات نيابية لأجل تأسيس جمعية تأسيسية ، هذا فى الوقت الذى عقد فيه ٢٣ نائبًا من نواب الحزب الوطنى والحزب الجمهورى فى المجلس النيابى المنحل اجتماعًا ، وقد كان رأيهم أن الوضع الجديد فى سوريا غير دستورى والحكومة غير شرعية ، فهى مؤلفة بمرسوم تشريعى من سامى الحناوى قائد الحركة الانقلابية ، وطالبوا فارس الخورى رئيس المجلس النيابى المنحل بدعوة المجلس المذكور للانعقاد بناء على المادة ٧٧[*] من الدستور السورى ، وقد كان هذا أحد رأيين عرضا فى جلسة الحكومة الأولى عقب الانقلاب

---

(١١٦) **لطفى الحفار** : ذكريات (نخبات من خطب وأحاديث الحفار) ، جزءان ، جمعها وجيه بيضون ، دمشق ١٩٥٤م ، ج٢ ، ص ٢٧٣.

(117) **M.A.E.F.(L.F.á Damas),** Serie Y., dossier 2A., volume 36, p. 279-280, R. No 297, D.2-4-1949.

- **مذكرات الأمير عادل أرسلان** ، ج٢ ، ص ص ٨٠٥- ٨٠٦ .
- **نذير فنصة** : مصدر سابق ، ص ص ٣٨- ٣٩ .

(١١٨) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٨ ، ملف ٣ ، جـ٦ ، تقرير رقم ٨ بتاريخ ٢/٤/١٩٥١م .

(*) تنص المادة ٧٧ من الدستور السورى على أنه : « إذا انقضت مدة أربعة أشهر ولم تجر انتخابات جديدة أو لم يدع المجلس الجديد للاجتماع فإن المجلس المنحل يجتمع ويقوم بنيابته إلى أن تجرى انتخابات جديدة » .

الثانى[١١٩] ، وأما الرأى الثانى فقد كان يعتبر أن الدستور لم يعد صالحًا ولذلك يجب وضع دستور جديد من قبل جمعية تأسيسية تنتخب لهذا الغرض ثم تنصرف فينتخب مجلس النواب على قواعد الدستور الجديد ، وقد أقر الرأى الثانى على أساس أن الحكومة الجديدة أقرت المراسيم الصادرة فى عهد حسنى الزعيم فكيف تستطيع إلغاء المراسيم بحل مجلس النواب[١٢٠] . هذا فضلاً عن أن الجيش وحزبى الشعب والبعث عارضوا الرأى الأول على أساس أن حركة الجيش الأولى والثانية قامت لأجل التخلص من المساوئ القديمة والمجلس النيابى القديم ورجال ذلك العهد كالقوتلى وجميل مردم[١٢١] ، ودعوة المجلس القديم للانعقاد تعنى أن أكثرية الحزب التى كانت به قد تلجأ إلى سحب الثقة من الحكومة الحاضرة وترفض استقالة القوتلى والعظم ، وبالتالى يعود الوضع القديم . لذلك تقرر بالإجماع فى مجلس الوزراء إجراء انتخابات لجمعية تأسيسية جديدة[١٢٢] .

وكان مجلس الوزراء السورى قد عمد إلى إصدار مرسوم تشريعى بتاريخ ١٧ أغسطس ١٩٤٩م يقر بتنظيم كل من السلطة التشريعية والتنفيذية حتى تعود الحياة الدستورية إلى البلاد ، كما قرر تأليف لجنة قوامها عادل العظمة وميشيل عفلق وأكرم الحورانى لوضع مشروع قانون جديد للانتخابات لتأليف جمعية تأسيسية[١٢٣] ، حيث وجه النقد إلى القانون الانتخابى القديم ، فأكرم الحورانى اعتبر أن البرلمان الذى عقد بعد الاستقلال كان أعضاؤه قد انتخبوا على أساس القانون الانتخابى المعلن بواسطة سلطة الاحتلال ، وهو الذى لم يكن ليهدف إلى تأسيس نظام برلمانى حقيقى فى ظل وجود نظام انتخابى غير حقيقى[١٢٤] ، وقد كان الغرض من وراء مشروع القانون الانتخابى الجديد هو إبعاد العناصر التى كانت تمالئ عهد القوتلى ، وهى التى كانت تؤلف فى معظمها نواب الأقضية ذوى النفوذ فى مناطقهم الانتخابية ، ولأجل الوصول إلى هذه الغاية كان لابد من إقرار مبدأين أساسيين : أولهما : عدم قبول ترشيح الأميين ، وثانيهما إنقاص

---

(١١٩) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٧ ، تقرير رقم ٨٨ بتاريخ ١٩٤٩/٩/١٣م .

(١٢٠) **مذكرات خالد العظم** : ج٢ ، ص ٢١١ .

(١٢١) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٧ ، تقرير رقم ٨٨ بتاريخ ١٩٤٩/٩/١٣م .

(١٢٢) **مذكرات خالد العظم** : ج٢ ، ص ٢١٢ .
- **المصدر نفسه** ، ج٣ ، ص ٨٩ .

(١٢٣) **المصرى** : العدد رقم ٤٢٣٢ بتاريخ ١٩٤٩/٨/١٨م .

(124) **La documentation française**, Articles et documents, R. No 1664, D.30-9-1949, p.7.

سن الناخب من ١٨ عامًا ، فالمبدأ الأول يقضى على إمكان إعادة انتخاب كثير من النواب السابقين فى الأقضية ، والثانى يعنى انضمام عنصر الشباب إلى الناخبين فيكثر بذلك عدد مؤيدى المرشحين التقدميين[١٢٥] .

وفى عقب دراسات من اللجنة المكلفة بوضع القانون تقدمت اللجنة بمشروعها ، الذى اشتمل على إلغاء الطائفية لأن النائب يمثل الأمة جميعها ، ومنح المرأة حق التصويت على أن تكون متعلمة وحاصلة على الشهادة الابتدائية على الأقل ، ومنح حق التصويت لمن بلغ ثمانية عشر عامًا ، وأما المرشح للعضوية فيجب أن يكون قد بلغ ٢٥ عامًا ، هذا مع شرط أن يكون حاصلاً على الشهادة الابتدائية على الأقل ، وقد عمد القانون إلى أن تجرى الانتخابات على أساس عدد السكان مع جعل النواب ٨٨ نائبًا فقط ، وقد أقر القانون إنشاء مجلس خاص برجال العشائر ، وهذا المجلس ينتخب ستة نواب فقط يمثلون فى المجلس النيابى[١٢٦] . وبعد أن تمت مناقشة مشروع القانون السابق داخل مجلس الوزراء السورى تم إقراره ، وصدر به مرسوم تشريعى تحت رقم ١٧ بتاريخ ١٠ سبتمبر ١٩٤٩م ، إلا أن هذا القانون لاقى معارضة شديدة من قبل الحزب الوطنى والحزب الجمهورى ، فالحزبان لا يوافقان على المادة التى تعطى من بلغ ١٨ عامًا حق التصويت معتبرين أن المقصود من هذا هو الزج بالطلبة فى السياسة للاستفادة من أصواتهم لصالح حزب البعث الذى كان يرأسه ميشيل عفلق وزير المعارف ، وكذلك لم يوافقا على شرط أن يكون المرشح للنيابة حاملاً الابتدائية ، حيث كان يكفى - من وجهة نظر الحزبين - أن يكون المرشح ملمًا بالقراءة والكتابة فقط . لأن كثيرًا من الأعضاء البارزين فى المجالس النيابية لا يحملون شهادات دراسية ، وأن وجود هذا النص يحرم المجالس النيابية من كفاءات ممتازة ، ويحرم من الترشيح للنيابة شيوخًا مجربين من أعضاء الحزبين غير حاصلين على الشهادة الابتدائية ، ومن المؤكد فوزهم فى الانتخابات لو أنهم خاضوها ، وكذلك تقدم المسيحيون من منطقة حلب بمذكرة احتجاج على القانون إلى وزارة الداخلية ، وكذلك من رؤساء العشائر الذين احتجوا على المقاعد الستة التى خصصت لهم[١٢٧] .

---

(١٢٥) **مذكرات خالد العظم** ، ج٢ ، ص ٢١٤ .

(١٢٦) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٧ ، تقرير رقم ٨٧ بتاريخ ١٩٤٩/٩/٧م .

- **Bernard Verier**, Armée et politique au moyen orient, p. 122.

(١٢٧) **المصدر نفسه** : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ ٧ ، تقرير رقم ٨٨ بتاريخ ١٩٤٩/٩/١٣م .

ولم تكن الأحزاب تطمئن إلى أن الانتخابات سوف تجرى فى جو من الحيدة أو دون تأثير من الحكومة ، والتى تمتع فيها حزب الشعب بمراكز مهمة كالداخلية والخارجية ، هذا فضلاً عن الإشراف على شئون الدعاية والنشر ، وهو ما كان سيخدم الحزب فى الانتخابات ، كما أن حزب البعث وكونه مسيطرًا على وزارة المعارف سيخلق له وضعًا أفضل فى العملية الانتخابية . لذلك كان من رأى الأحزاب- خاصة الحزب الوطنى والحزب الجمهورى- أن الضمان الوحيد لحرية الانتخابات ليس ما تعلنه الحكومة من ضمانات ، وإنما الضمان الوحيد هو تأليف وزارة من جميع الأحزاب ، وقد أفصح الحزب الوطنى فى بيان له بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٤٩م عن تخوفه من عدم الحيدة فى الانتخابات . خاصة بعد ما بدر من الحكومة من تصرفات ، كتحفظها على الحريات الفكرية وفرض الرقابة على الصحف ، وفرض تشكيلات جديدة فى الإدارة الحكومية ، خاصة مديرى المعارف فى جميع المحافظات[١٢٨] . ونتيجة لذلك أصدر الحزب الوطنى بيانًا له فى ١٤ أكتوبر ١٩٤٩م أعلن فيه عدم دخول الانتخابات[١٢٩] ، وإن كان الحزب قد انقسم على نفسه . حيث نادى بعض رجال الحزب- كصبرى العسلى- بضرورة دخول الانتخابات على اعتبار أن بقاء الحزب خارج المجلس يشتت شمله ولن يبقى له كيان ، فالمعارضة تكون فعالة داخل المجلس وليس خارجه ، والحزب لا يسمع صوته إلا داخل المجلس ، وقد جرت محاولة من طه الهاشمى ومحمد عزة دروزة مع لطفى الحفار رئيس الحزب لأجل دخول الانتخابات ولكنها فشلت[١٣٠] . كما جرت محاولات للتوفيق بين حزب الشعب والحزب الوطنى وبقية الأحزاب لدخول الانتخابات بقائمة موحدة تضم مرشحين من جميع الأحزاب . لأن البلاد تجتاز مرحلة دقيقة وتحتاج إلى الوحدة ، وقد قوبلت هذه المساعى بالتأييد فى بعض الأوساط . إلا أنها لم تلق التأييد من جانب حزبى الشعب والبعث اللذين رفضا التعاون مع الحزب الوطنى ، ولذلك فشلت الدعوة[١٣١] .

ونظرًا لموقف الحزب الوطنى تم تأجيل موعد الانتخابات . فبعد أن كان قد صدر مرسوم تحت رقم ٢٣٩ بتاريخ ٢١ سبتمبر ١٩٤٩م بتحديد يوم السبت الموافق ٥ نوفمبر ١٩٤٩م موعدًا لانتخاب

---

(١٢٨) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ ٧ ، تقرير رقم ٩٠ بتاريخ ١٩٤٩/١٠/٤م .

(١٢٩) **المصدر نفسه** : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ ٧ ، تقرير رقم ٩٣ بتاريخ ١٩٤٩/١٠/١٨م .

(١٣٠) **مذكرات طه الهاشمى** : ج٢ ، ص ص ٢٩٠ ، ٢٩١ .

(١٣١) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ ٧ ، تقرير رقم ٩٣ بتاريخ ١٩٤٩/١٠/١٨م .

الجمعية التأسيسية[١٣٢] ، عادت الحكومة وأجلت الانتخابات إلى يوم الثلاثاء الموافق ١٥ نوفمبر ١٩٤٩م ، وبررت الحكومة ذلك باعتراضات على قانون الانتخابات[١٣٣] ، كما أصدر مجلس الوزراء فى يوم ٣٠ أكتوبر ١٩٤٩م مرسومًا بمد أجل الترشيح للانتخابات أربعة أيام بحيث يصير آخر موعد لتقديم الترشيحات يوم الخميس ٣ نوفمبر ١٩٤٩م ، وكان كل ذلك لأجل حمل الحزب الوطنى على دخول الانتخابات بعد أن أعلن اعتذاره عنها من قبل[١٣٤] .

ولقد امتدت عدوى مقاطعة الانتخابات إلى الحزب التعاونى الاشتراكى ، الذى أعلن أن شرط دخوله الانتخابات هو تعديل النصوص الانتخابية التى وردت فى قانون الانتخابات الجديد ، وقد علق مراسل جريدة « المصرى » على الموقف فى سوريا فى هذه الفترة بقوله : « إن البلبلة الناجمة عن الموقف الانتخابى الحاضر نتيجة طبيعية لجميع العوامل التى تضافرت كلها لجعل مشكلة سوريا الرئيسية اليوم هى مشكلة « الزعامة السياسية ، والتى لم يستطع أى من الأحزاب السياسية الحاضرة سد الثغرة الناجمة عنها ، وإذا ما استعرض المرء نشاط الأحزاب السورية التى تقدمت إلى الانتخابات ، وتلك التى قاطعتها لوجد أنها لم تتقدم مطلقًا ببرامج سياسية أو اجتماعية واضحة تظهر عقيدتهم السياسية »[١٣٥] . وفى اجتماع عقد فى الأول من نوفمبر ١٩٤٩م أكد الحزب الوطنى على قراره بمقاطعة الانتخابات ، وبذلك أصبح حزب الشعب هو أقوى الأحزاب المشاركة فى الانتخابات ، وأصبحت المنافسة منحصرة بينه وبين المستقلين[١٣٦] ، وقد انتقد رشدى الكخيا رئيس حزب الشعب موقف الحزب الوطنى ، وذكر أنه عرض على الحزب الوطنى استقالته من وزارة الداخلية ، كما عرض عليهم استقالة الحكومة الحاضرة وتكوين حكومة أخرى يشترك فيها الحزب الوطنى إلا أنهم رفضوا ذلك ، ومتهمًا إياهم بالفرار من المعركة ، وأنهم إذا ما كانوا يرغبون فى الدفاع عن عقيدتهم السياسية فإنه يتحتم عليهم الاشتراك فى الانتخابات[١٣٧] .

ومع بداية الاستعداد للانتخابات وجه سامى الحناوى بيانًا إلى الشعب أنذر فيه كل من تسول له نفسه الإخلال بالأمن بالعقاب الشديد ، ومطالبًا السياسيين بضرورة العمل على توحيد الصفوف

---

(١٣٢) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ ٧ ، تقرير بتاريخ ١٩٤٩/٩/٢٦م .

(١٣٣) **المصدر نفسه** : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ ٧ ، تقرير رقم ٩٣ بتاريخ ١٩٤٩/١٠/١٨م .

(١٣٤) **المصدر نفسه** : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ ٧ ، تقرير رقم ٩٤ بتاريخ ١٩٤٩/١١/٢م .

(١٣٥) **المصرى** : العدد رقم ٤٢٩٥ بتاريخ ١٩٤٩/١١/٢م .

(١٣٦) **المصدر نفسه** : العدد رقم ٤٢٩٨ بتاريخ ١٩٤٩/١١/٥م .

(١٣٧) **المصدر نفسه** : العدد رقم ٤٣٠٠ بتاريخ ١٩٤٩/١١/٧م .

ونسيان خلافاتهم الحزبية ، ومؤكدًا على بعد الجيش عن السياسة[١٣٨] ، وقد أعقب ذلك بيان من رئيس الوزراء هاشم الأتاسى إلى الموظفين طالبًا منهم العناية بواجباتهم ، وأن يشعر كل من يتقدم إلى الانتخابات بالحيدة التامة ، كما وجه نداء إلى أفراد الشعب بأن يستعملوا حريتهم التامة فى الاقتراع لانتخاب من يرونه أهلاً لثقتهم وموضعًا لحمل الأمانة[١٣٩] ، وكذلك وجه وزير الداخلية بيانًا حذر فيه من التخلف من الانتخابات حيث ستفرض غرامة على المتخلف ، وأكد على أن يمارس الناخب حقه فى الانتخاب مع البعد عن التأثير عليه ، ومؤكدًا على معاقبة كل من يغير من نتيجة الانتخابات من المسئولين عن العملية الانتخابية[١٤٠] . وإذا كان سامى الحناوى قد أعلن أن الجيش السورى لن يتدخل فى العملية الانتخابية إلا أن « خالد العظم » أكد أن الجيش قد تدخل ، فإن كان الشمال السورى قد انحصرت فيه المعركة الانتخابية بين أعضاء حزب الشعب ، فإن الجنوب كان الصراع فيه على أشده بين فريق المستقلين بقيادة سامى كبارة ، وفريق حزب الشعب بقيادة رشدى الكخيا ، وكان سامى كبارة قد استمال الجيش ناحيته فى البداية ، إلا أن رشدى الكخيا استدرك الموقف واستمال الحناوى إلى صفه بعد ذلك[١٤١] ، وعلى أية حال فإن النتائج النهائية قد أسفرت عن فوز الرجلين ، وليصبحا على رأس كتلتين بالجمعية التأسيسية ، فكان سامى كبارة على رأس فريق المستقلين ، ورشدى الكخيا على رأس فريق حزب الشعب[١٤٢] .

فلقد حاز حزب الشعب فى الانتخابات على الأغلبية حيث فاز ٦٥ من أعضائه فى النتائج النهائية ، وفاز المستقلون بثلاثين مقعدًا ، وخمسة مقاعد للحزب الجمهورى ، وثلاثة مقاعد للإخوان المسلمين ، ومقعد واحد لكل من حزب البعث والحزب السورى القومى الاجتماعى ، ويضاف إليهم عدد ٩ من رجال العشائر - كان قد تم قبول اعتراضهم على الستة مقاعد وقد زيدت إلى ٩ مقاعد - ليصبح بذلك عدد أعضاء الجمعية التأسيسية المنتخبة ١١٤ عضوًا ، وقد أصدر مجلس الوزراء السورى بتاريخ ٥ ديسمبر ١٩٤٩م مرسومًا تشريعيًا تحت رقم ١٠٨ لدعوة الجمعية التأسيسية للانعقاد ، وافتتاح اجتماعاتها فى ١٢ ديسمبر ١٩٤٩م لانتخاب الجمعية التأسيسية ، وإقرار مواد

(١٣٨) المصرى: العدد رقم ٤٢٩٦ بتاريخ ١٩٤٩/١١/٣م .
(١٣٩) المصدر نفسه : العدد رقم ٤٣٠٢ بتاريخ ١٩٤٩/١١/٩م .
(١٤٠) المصدر نفسه : العدد رقم ٤٣٠٧ بتاريخ ١٩٤٩/١١/١٥م .
(١٤٢) مذكرات خالد العظم : ج٢ ، ص ص ٢١٥- ٢١٧ .
(١٤٢) الأهرام : العدد رقم ٢٣٠٥٤ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١م .

دستورية مؤقتة حتى يتم سن الدستور[١٤٣] ، وقد ترأس حسن الحكيم الجلسة الأولى بصفته أكبر الأعضاء سنًا ، وألقى كلمة شكر فيها هاشم الأتاسى وسامى الحناوى ، وأكد على أن تكون الحياة النيابية سليمة[١٤٤] ، وقد علق سامى الحناوى على عودة الحياة النيابية للبلاد بحديث قال فيه : « لقد كان اليوم من أسعد أيامى فقد تحققت آمالى فى إعادة الحياة الدستورية للبلاد »[١٤٥] .

وجاء عهد الشيشكلى عقب الانقلاب الثالث ، حيث أكد أن الجمعية التأسيسية وحدها صاحبة الرأى فى توجيه السياسة الدستورية فى البلاد . فعلى الرغم من إلحاح بعض زملائه لم يرد الشيشكلى حل الجمعية التأسيسية أو القضاء على الحياة الدستورية فى البلاد ، وفضل التعامل مع حزب الشعب صاحب الأغلبية البرلمانية فى هذا الوقت[١٤٦] ، وبالفعل ترك الشيشكلى الجمعية التأسيسية تمضى فى طريقها لسن الدستور وتشكيل الحكومات أو سحب الثقة منها ، وإن كان هذا الأمر ظاهريًا فقط ، وقد وضح هذا منذ البداية ، فقد طرح موضوع تحويل الجمعية التأسيسية إلى مجلس نيابى عقب الانقلاب الثالث مباشرة ، فقوبل هذا الرأى بمعارضة شديدة من الجيش ، وعلى رأسه أكرم الحورانى وزير الدفاع والشيشكلى رئيس الأركان ، وأيدتهم فى ذلك حكومة خالد العظم أيضًا[١٤٧] .

وقد طرح هذا الموضوع للمنافسة مرة ثانية فى عهد وزارة ناظم القدسى[*] . خلال هذا العهد ، حيث كانت هناك ثلاث جبهات لإبداء الرأى فى مدى إمكانية تحويل الجمعية التأسيسية إلى مجلس نيابى ، فأحزاب المعارضة كانت ترى أن الجمعية التأسيسية كان قد تم انتخابها لغاية محددة وهى وضع دستور للبلاد ، ولهذا فمهمتها تنتهى بوضع الدستور ، هذا فضلاً عن أنها لا تستطيع أن تخلع على نفسها صفة المجلس النيابى لذلك يجب حلها ، ومصلحة أحزاب المعارضة فى ذلك واضحة فهم

---

(١٤٣) **محاضر جلسات الجمعية التأسيسية السورية** : الجلسة رقم ١ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١٢م ، ص٢ .
– **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)**: محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ ٧ ، تقرير رقم ٩٧ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٦م .

(١٤٤) **محاضر جلسات الجمعية التأسيسية السورية** : الجلسة رقم ١ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١٢م ، ص٢ .

(١٤٥) **الأهرام** : العدد رقم ٢٣٠٦٤ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١٣م .

(146) **La documentation française**, Articles et documents, R. No 2311, D.31-12-1951, p.14.

(١٤٧) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)**: محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ ٨ ، تقرير رقم ٢٣ بتاريخ ١٩٥٠/٣/٥م .

(*) فى الفترة من ١٩٥٠/٦/٤م إلى ١٩٥٠/٩/٥م .

غير ممثلين فى الجمعية التأسيسية ، وهم اعتقدوا أيضًا بأنهم قد كسبوا كثيرًا من التأييد خلال فترة ابتعادهم عن الحكم ، ولو حدثت انتخابات جديدة لأحرزوا أكثرية لا بأس بها ، وأما أعضاء الجمعية التأسيسية فكانوا يرون ضرورة تحويلها لمجلس نيابى . خاصة أن البلاد لم تكن تحتمل إجراء انتخابات جديدة، ولعل مصلحتهم فى ذلك واضحة، وهى كونهم أعضاء فى الجمعية ولا يضمنون النجاح لو حدثت انتخابات جديدة ، وأما الحكومة فكانت ترغب أيضًا فى تحويل الجمعية التأسيسية إلى مجلس نيابى . لأنها تضمن نتائج الانتخابات التى قد تجرى ، خاصة أن حزبها حزب الشعب هو صاحب الأغلبية بها ، هذا فضلاً عن تأييد المستقلين بالجمعية التأسيسية للحكومة وهو ما كانت تحتاجه(١٤٨) .

من هذا المنطلق كانت مصلحة الأحزاب المختلفة الممثلة فى الجمعية التأسيسية دافعًا لها للاتفاق على ضرورة تحويل الجمعية إلى مجلس نيابى ، ومع انعقاد جلسة الجمعية فى صباح يوم ٤ سبتمبر ١٩٥٠م عرض اقتراح مقدم من عشرة أعضاء يطالبون فيه بتحويل الجمعية إلى مجلس نيابى لمدة دورة نيابية كاملة . على أن يحسب أول الدورة من تاريخ أول ديسمبر ١٩٤٩م وتبقى أربع سنوات طبقًا للدستور الجديد ، وقد قوبل هذا الاقتراح بارتياح تام بين الأعضاء ، ولم يلق معارضة داخل الجمعية . حيث تمت الموافقة عليه بما يشبه الإجماع ، ولم يعارضه سوى ستة أعضاء ، وقد تم إقرار الدستور . هذا بالإضافة للمادة التى أضيفت للدستور بتمويل الجمعية التأسيسية لمجلس نيابى فى مساء نفس اليوم ، وهو الرابع من سبتمبر ١٩٥٠م(١٤٩) .

وكانت الجمعية التأسيسية عندما تم تحويلها إلى مجلس نيابى تضم أكثرية من حزب الشعب وأفرادًا لا تجمع بينهم رابطة ، فأما المستقلون فكان يبلغ عددهم ٢٠ نائبًا . كل منهم يأتمر بصاحبه ، وإلى جانب هذا العدد الذى كان يمكن أن يحسب حسابه كمعارضة متجمعة توجد كتلة الأحرار الجمهوريين التى تزعمها عبد الباقى نظام الدين وأكرم الحورانى ، وهما أظهر من فيها ، أما باقى هذه الجماعة التى بلغ عددها ٣٠ نائبًا فهم أفراد ذوو ميول مختلفة انضموا إلى هذه الجماعة تحت ضغط الجيش ، وكان من الممكن تكوين معارضة قوية داخل المجلس لو انضمت هذه الجماعة إلى كتلة المستقلين ، ولكن تحقيق هذا كان صعب المنال لعدة أسباب ؛ أولها : أن بعض المستقلين - كحسن الحكيم- كانوا يقولون بفكرة الاتحاد مع العراق والأردن ، وهو ما ترفضه هذه الجماعة ،

---

(١٤٨) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ ٨ ، تقرير رقم ٦٥ بتاريخ ١٩٥٠/٨/٦م .

(١٤٩) **المصدر نفسه**: محفظة ٤٧ ، ملف ٣ ، جـ ٨ ، تقرير رقم ٧١ بتاريخ ١٩٥٠/٩/٦م .

وثانيها : خشيتهم من أكرم الحورانى صاحب المبادئ اليسارية الصريحة ، وهو رجل لم تكن مطامعه تقف عند حد ، وثالثها : أن هذه الجماعة تناصر الجيش وتعمل لحسابه ، وأغلب المستقلين كانوا ينادون بأن من واجب الجيش أن يبتعد عن السياسة[١٥٠] .

ونظرًا للعلاقة السيئة التى كانت تربط بين الجيش والمجلس النيابى - أو بالأحرى بين الجيش وحزب الشعب صاحب الأغلبية - لذلك كان بين الحين والحين تخرج تصريحات من الشيشكلى بضرورة إجراء انتخابات جديدة ، والتى كانت تطرب لها الأحزاب غير الممثلة بالمجلس النيابى كالحزب الوطنى والجمهورى وغيرهم من المعارضين الذين رغبوا فى حل المجلس ، وقد أثير هذا الأمر فى عهد وزارة خالد العظم الثانية[*] حينما صرح الشيشكلى بتكذيب خبر حديثه عن إجراء انتخابات جديدة فى سوريا ، وهو ما دفع رئيس الوزراء إلى التعليق على ذلك قائلاً : « إنى وإن كنت أريد أن أتحدث عن موضوع الانتخابات الآن حتى لا يتكتل النواب الحاليون ضدنا ونحن فى مستهل عهدنا بالحكم ، إلا أن الحديث - يقصد حديث الشيشكلى - عنه بهذا الشكل يضر بقضية الاستقرار الذى ننشده ضررًا بالغًا ، إذ إن الأمل عند الحزب الوطنى وغيره من الأحزاب البعيدة عن البرلمان فى إجراء انتخابات جديدة هو الذى حملهم على تأييد الحكومة خارج البرلمان ، وعلى نصرة الجيش ضد حزب الشعب[١٥١] .

وفى الحقيقة فإن تصريح الشيشكلى بتكذيب خبر حديثه عن إجراء انتخابات نيابية جديدة إنما يعبر عن حالة القلق التى كانت تنتاب الجيش عند طرح فكرة حل المجلس النيابى ، ولعل ما يوضح ذلك أن الجيش عندما أصبح فى موضع الاختيار بين حل المجلس النيابى وإقالة الوزارة الثانية لخالد العظم ، فضل العقداء التضحية بالوزارة ، وعمدوا إلى الإبقاء على المجلس النيابى ، وذلك لأن الجيش كان يخشى من أن يعرض حل المجلس النيابى البلاد لهزة عنيفة . لأن الانتخابات كانت ستصبح حامية الوطيس ، وكذلك شك الجيش فى أنه سيحصل على أغلبية كبيرة تؤيده وتخضع له إلا إذا تدخل تدخلاً سافرًا فى الانتخابات بصورة أصبح الناس ينكرونها بصورة واضحة بعد أن كانت همسًا ، وكذلك حاجة الجيش الماسة إلى التمسك ببقاء المجلس خلال هذه الفترة لإقرار الميزانية

---

(١٥٠) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)**: محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ ٤ ، تقرير رقم ٥٣ بتاريخ ١٩٥١/٣/١م .

(*) فى الفترة من ١٩٥١/٣/٢٧م إلى ١٩٥١/٧/٣٠م .

(١٥١) **المصدر نفسه**: محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ ٨ ، تقرير رقم ٥٣ بتاريخ ١٩٥٠/٣/١٢م .

حتى يمكنه التصرف فى الاعتمادات المالية المقررة له ، والأمر الأخطر أن الشيشكلى كان يخشى من أن الانتخابات كانت ستؤدى إلى زيادة النفور بينه وبين العقداء الذين بدأوا يميلون بعض الميل إلى الفئات المعارضة له ، والتى كانت الانتخابات ستتيح لها فرصة طيبة لإظهاره بمظهر من يريد حكم البلاد حكمًا ديكتاتوريًا ، وأما رئيس الجمهورية فقد كان يفضل بقاء المجلس النيابى لأن فيه ضمانًا لبقائه فى رئاسة الجمهورية . إذ قد يرى المجلس الجديد الذى يتم انتخابه رأيًا آخر فى كل الأوضاع الدستورية القائمة ، هذا فضلاً عن خشية رئيس الجمهورية من أن يأتى المجلس الجديد بعناصر يسارية خطرة ، ويزيد من الإخوان المسلمين الذين ينظر لهم بوجه الخطر لأهدافهم ومراميهم[١٥٢] .

ولم يمنع تمسك الشيشكلى بالمجلس النيابى من أن يوجه المجلس النقد للجيش ، ومرد ذلك إلى أن سر قوة العقداء كان فى تماسكهم ووحدتهم ، وبعد أن أصاب هذه الوحدة الضعف ، حيث ركب الشيشكلى رأيه ، وأصبح يعتقد بأنه هو السيد الأول فى البلاد ، ولا يرتفع رأس فوق رأسه ، فإن كل هذا أدى إلى تفريق كلمة العقداء وتشتتهم . هذا فضلاً عن أن حزب الشعب وهو حزب الأغلبية فى المجلس كانت قد واتته الفرصة للنقد بعد ما علت الأصوات فى داخل المجلس وخارجه منددة بتدخل الجيش فى السياسة ، خاصة عندما وافقت وزارة حسن الحكيم[*] على زيادة ميزانية الجيش ، وهو ما دفع أعضاء المجلس إلى نقد الحكومة ، وبالتالى الجيش الذى كان يؤيدها ، لدرجة دفعت رشدى الكخيا إلى أن يؤكد أن المجلس لم يمنح الثقة للحكومة إلا بعد أن أخذ الوعد بأنها ستعمل على ممارسة سلطاتها الدستورية كاملة غير منقوصة ، وألا تكون هناك حكومة فى قلب حكومة تمارس سلطاتها وصلاحياتها دون أن تكون مسئولة أمام المجلس ، بينما أكد جلال السيد أن الأوضاع فى البلاد لم تزل فى غير مصادرها . فالمجلس مشلول ومعطل السلطات والصلاحيات ، وقد سايره فى ذلك حسنى البرازى الذى قال : « إننا نخون دستورنا ونحنث بقسمنا بقبولنا هذا الوضع » ويعد هذا فى مجمله نقدًا واضحًا للجيش والمجلس النيابى والحكومة أيضًا[١٥٣] .

ولقد أثارت هذه الانتقادات الشيشكلى ضد المجلس ، لذلك تقابل مع معروف الدواليبى رئيس المجلس ، وذكر له أن الأقوال التى جاءت على ألسنة النواب فيها إهانة للجيش وامتهان لكرامته ، وإن الجيش الذى استطاع أن يدافع عن كرامة البلاد لقادر على أن يدافع عن كرامته ، وقد رد عليه رئيس المجلس بقوله : « إن هذا المجلس جاء به انقلابكم ، وإن الذى سمعتموه يقال

---

(١٥٢) وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق) : محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ ٤ ، تقرير رقم ١٣٧ بتاريخ ١٩٥١/٨/١١م .

(*) فى الفترة من ١٩٥١/٨/٩م إلى ١٩٥١/١١/١٠م .

(١٥٣) المصدر نفسه : محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ ٤ ، تقرير رقم ١٤٩ بتاريخ ١٩٥١/٩/٢٧م .

داخل المجلس ، يقال أيضًا خارجه » ، وقد اجتمع رئيس المجلس ورئيس الحكومة مع العقداء لتصفية الخلافات ، على أن يقبل العقداء بعض المطالب لإنقاذ كرامة المجلس ، ووضع حد كراهية رجل الشارع له ، والذى لا يعتبره ممثلاً له ، وإنما وسيطًا بينه وبين العقداء فحسب[١٥٤] .

يتضح مما سبق أن المجلس النيابى لم يكن قادرًا على تسيير دفة الأمور فى البلاد . بل أصبح مسلوب الإرادة ، ولذلك أصبح موضع الخلاف الأكبر فى سوريا فى هذه الفترة هو ذلك المجلس ، وأصبح السؤال الذى يفرض نفسه هو : هل يتم حل هذا المجلس أم يتم الإبقاء عليه ؟ وقد اختلفت الإجابة بين مؤيد للحل كالحزب الوطنى غير الممثل فيه ، ومعارض للحل كحزب الشعب صاحب الأغلبية[١٥٥] ، غير أن الإجابة عن هذا السؤال كانت بيد الجيش ، وعلى رأسه الشيشكلى الذى تحول إلى الحكم العسكرى المباشر فى ٢٩ نوفمبر ١٩٥١م عقب انقلابه الثانى . حيث أصدر مرسومًا عسكريًا تحت رقم ١ بتاريخ ٢ ديسمبر ١٩٥١م بحل المجلس النيابى[١٥٦] . حيث اتهم الشيشكلى المجلس باستنفاد وقته فى مناقشات لا طائل منها فى موضوعات لا يفهمها النواب أنفسهم ، وأصبح اهتمام النواب شخصيًا بحتًا ، وهو الذى أدى إلى أن تصبح السلطة التشريعية سلطة لا تأثير لها فى نظام الحكم[١٥٧] .

وفى معرض حديثه عن الأسباب التى دعته إلى حل المجلس النيابى ذكر الشيشكلى بأن المجلس قد عطل الأعمال حتى أن البلاد بقيت دون ميزانية أكثر من عام ، وأن كثيرًا من مشاريع الإصلاح بقيت راكدة فى لجان المجلس دون أن يحاول تحريكها ، وإذا ما كان المراقبون للأحداث قد أقروا بضعف إنتاج المجلس النيابى إلا أنهم طرحوا سؤالاً استنكاريًا حول ما إذا كان العسكريون قد تركوا الفرصة له لكى ينجح وينتج أم لا ؟ خاصة إذا ما وضع فى الاعتبار أن سيوف الجيش كانت مصلتة على عنق كل نائب أو وزير تسول له نفسه الخروج على إرادة العقداء[١٥٨] . والحقيقة أن قبول هذا الاستنكار لا ينفى مسئولية السياسيين أنفسهم عن الحالة التى وصل إليها المجلس النيابى آنئذ ،

---

(١٥٤) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)**: محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ ٤ ، تقرير رقم ١١٥ بتاريخ ١٩٥١/٩/٣٠م .

(١٥٥) **المصدر نفسه**: محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ ٤ ، تقرير رقم ١٥٨ بتاريخ ١٩٥١/١٠/١٣م .

(156) **La documentation française**, Articles et documents, R. No 2053, D.11-12-1951, p.3.

(157) **P. M. G**, President shishekli and the shopping of Syrian policy, p, 526.

(١٥٨) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)**: محفظة ٢٤٤ ، ملف ١٠ ، جـ ٨ ، تقرير رقم ٩ بتاريخ ١٩٥٢/١/١٨م .

فالسياسيون الممثلون فى هذا المجلس قد افتقدوا الوحدة التى كان من الممكن أن تمكنهم من الوقوف فى وجه العقداء ، خاصة إذا ما وضع الاعتبار أن حالة من الضعف كانت قد انتابت جبهة العقداء نتيجة لانقسامهم ، والذى لم يستغله السياسيون ، وأما السياسيون غير الممثلين بالمجلس كأعضاء الحزب الوطنى فقد كان هجومهم على المجلس ومطالبتهم بحله مصدر قلق للنواب أيضًا ، خشية سيف الحل الذى قد يأخذ به العقداء فى تعاملهم مع المجلس النيابى كنتيجة لهذا الهجوم .

وعلى أية حال من الممكن القول إن حزب البعث فى بيانه الصادر فى ١٥ ديسمبر ١٩٥١م كاد يصيب كبد الحقيقة عندما وجه انتقاده إلى المجلس ونوابه ، مؤكدًا أن النواب فى سوريا بأكثريتهم الساحقة هم أولئك الإقطاعيون والوجهاء والأثرياء وذوو المصالح الرأسمالية الذين تتيح لهم الأوضاع الفاسدة والأنظمة والقوانين الرجعية القائمة الاستفادة لمصالحهم فقط ، وأن المجلس صورة كاذبة لواقع الشعب السورى[١٥٩] ، وقد كان من رأى الحزب أيضًا أن الطريق الوحيد للوصول إلى الحكم الجمهورى المنشود هو طريق الانتخابات النيابية السليمة التى تأتى بالممثلين الحقيقيين للشعب[١٦٠] ، وإذا ما كان الشيشكلى قد أكد عقب الانقلاب الرابع أن الانتخابات سوف تعقد لانتخاب مجلس نيابى ، وذلك بمجرد السيطرة على الأوضاع فى البلاد لحماية حرية التصويت[١٦١] ، إلا أن ميخائيل ليان - وهو من زعماء الحزب الوطنى- استبعد تمامًا أن يجرى الجيش انتخابات فى الوقت المحدد بالدستور . بل أكد على أن الجيش سيحول دون عقد اجتماع المجلس المنحل عند حلول المواعيد الدستورية تنفيذًا للمادة رقم ٤١[*] من الدستور السورى ، وأضاف أنه لو تمت الانتخابات فى المواعيد الدستورية فإنه لا شك فى أن الجيش سيكون هو المسيطر عليها ، ولن يوجد الضمان الكافى لحرية الانتخابات وسلامتها[١٦٢] ، وقد صدق ما توقعه هذا السياسى فلم تعقد الانتخابات ، وإنما صار الحكم عسكريًا بحتًا دون مجلس نيابى .

---

(١٥٩) **وثائق حزب البعث** ، ج٢ ، ص ١٣٣ .

(١٦٠) **المصدر نفسه** ، ج٢ ، ص ١٣٤ .

(161) **P. M. G**, President shishekli and the shopping of Syrian policy, p, 525.

(*) تقول الفقرة الثانية من هذه المادة « إذا حل مجلس النواب وجب إجراء انتخابات عامة تتم خلال ٦٠ يومًا من تاريخ مرسوم الحل ، فإن لم يتحقق ذلك يستعيد المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية ، ويجتمع فورًا وكأنما لم يحل » .

(١٦٢) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)**: محفظة ٢٤٤ ، ملف ١٠ ، جـ ٣ ، تقرير رقم ٢٣٣ بتاريخ ١٩٥١/١٢/١٩م .

وفى أعقاب وضع دستور عام ١٩٥٣م وانتخاب الشيشكلى رئيسًا للجمهورية فى ١٠ يوليو ١٩٥٣م ، أعلن الشيشكلى عن انتخابات برلمانية قادمة ، وفى محاولة منه لضمان أكبر تأييد ممكن لذلك من الأوساط السياسية أصدر مرسومًا بتاريخ ٩ يوليو ١٩٥٣م يلغى فيه الحظر على الأحزاب السياسية الممنوعة ، وأفرج فى الفترة ما بين يوليو وأكتوبر ١٩٥٣م عن عدد من الشخصيات السياسية ، وتم التأكيد على سلامة عودة زعماء حزب البعث والحزب الاشتراكى العربى المنفيين[١٦٣] ، وصدر فى ٣٠ يوليو ١٩٥٣م قانون الانتخابات السورى الجديد ، والذى نص على انتخاب ٨٢ نائبًا ، وقد تألف من ٧٣ مادة ، حيث نص أيضًا على أن لكل خمسين ألف سورى نائبًا واحدًا ، وأن يساوى بين الرجال والنساء مع الوضع فى الاعتبار أن يجاز انتخاب الرجل للنيابة إن كان حاصلاً على الشهادة الابتدائية ، أما المرأة فيجب أن تكون حاصلة على الشهادة الثانوية ، وجعل سن الترشيح ٢٥ عامًا بدلاً من ثلاثين عامًا ، وسن الناخب ١٨ عامًا[١٦٤] .

ومع تحديد ميعاد الانتخابات فى ٩ أكتوبر ١٩٥٣م بدأ النشاط الانتخابى للأحزاب التى أعلنت اشتراكها ، وهى حركة التحرير العربى والحزب السورى القومى الاجتماعى والحزب الشيوعى ، أما بقية الأحزاب فقد رفضت الاشتراك فى الانتخابات ، وكانت حركة التحرير هى أكثر المنظمات والأحزاب نشاطًا[١٦٥] ، خاصة أن الشيشكلى قام بعدة زيارات للمدن السورية للدعاية للحركة[١٦٦] ، وكانت النتيجة هى حصول حركة التحرير على ٧٢ مقعدًا من عدد المقاعد البالغ ٨٢ مقعدًا ، وحصل الحزب السورى القومى الاجتماعى على مقعد واحد ، وأما المستقلون فقد حصلوا على الباقى[١٦٧] . وقد ظل هذا المجلس يعمل منذ انتخابه وحتى الانقلاب على الشيشكلى فى فبراير ١٩٥٤م حيث كان العمل داخله يجرى على وتيرة واحدة ، وهى التأييد التام للشيشكلى ،

---

(١٦٣) **بيير بوداغوفا** : مرجع سابق ، ص ٧١ .

- **Bernard vernier**, op, cit., p. 125.

- **Abu jabber Samir**, op, cit., p.p. 31- 32.

(١٦٤) **مذكرات الأمير عادل أرسلان** ، ج٣، ص ١٤٧٢ .

(١٦٥) **المصرى** : العدد رقم ٥٦٧١ بتاريخ ١٩٥٣/٩/١٢م .

– **الرابطة العربية** : العدد ٧١٩ بتاريخ ١٩٥٣/٩/١٦ .

(١٦٦) **محمد حرب فرزات** : مصدر سابق ، ص ٢٧٠ .

(167) **Tabitha perton**, op., cit., p. 140.

- **P. M. G**, President shishekli and the shopping of Syrian policy, p, 525.

وهو أمر متوقع نظرًا إلى أن الأغلبية فيه – وهى ساحقة – كانت لحركة التحرير العربى ، وهى التى أنشأها الشيشكلى نفسه . فكان من اللازم عليها تأييده ، سواء داخل المجلس النيابى أو خارجه .

**الدستور :**

وضعت الجمعية التأسيسية السورية فى عام ١٩٢٨م دستورًا لسوريا ، إلا أن المندوب السامى الفرنسى لم يقبله ، وقام بتعطيل الجمعية التأسيسية . حيث ظل الأمر كذلك حتى ١٩٣٠م حينما تمت الموافقة على الدستور بعد أن أضاف المندوب السامى الفرنسى إليه بعض التعديلات ، وبذلك خرج إلى الوجود دستور عام ١٩٣٠م[١٦٨] ، وقد استمر العمل بهذا الدستور حتى انقلاب حسنى الزعيم الذى قام بتعطيله ، وأعلن عن تكوين لجنة لتعديله ، والتى كان قد ترأسها أسعد الكورانى وزير العدل[١٦٩] ، وبعد فترة من عمل هذه اللجنة صرح حسنى الزعيم للصحفيين بأن النية متجهة لعرض الدستور الجديد للاستفتاء الشعبى للمصادقة عليه ، وقد أكد ميشيل عفلق زعيم حزب البعث الذى أرسل مذكرة بتاريخ ٢٤ مايو ١٩٤٩م إلى حسنى الزعيم أن الدستور لا يجوز أن تضعه لجنة معينة من الموظفين ، كما أن الشعب لا يمكن أن يصادق مباشرة على أمر خطير كهذا ، فلابد من انتخاب مجلس نيابى تأسيسى لكى يضع الدستور ، ويجوز بعد إقراره من المجلس التأسيسى أن يعرض للاستفتاء الشعبى[١٧٠] . ولم يتم إصدار الدستور ، ولكن تم إصدار قانون مدنى جديد ، والذى قام على أساس النماذج الأوروبية ومبادئ الدين الإسلامى ، وقد اعتبر هذا القانون إسهامًا بارزًا لحكم حسنى الزعيم[١٧١] ، إلا أن هذا لا يغنى عن القول بأن حسنى الزعيم قد هدم الدستور السورى دون أن يفى بوعده بوضع دستور جديد للبلاد ، وهو ما اضطر حكومة الأتاسى عقب انتخاب جمعية تأسيسية فى عهد الحناوى إلى أن تسعى لإقرار دستور مؤقت حتى يتم وضع دستور جديد للبلاد .

---

(١٦٨) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٤٦ ، ملف ١/٧/٢٨٨ ، جـ ٢ ، تقرير رقم ٣٠ بتاريخ ١٩٤٧/٢/٢٨م .

(169) **M. A. E. F (L.F. Dames)**, Seriey., dossier 2a., volume 36, p. 280, R. No 297, D.2-4-1949.

(١٧٠) **وثائق حزب البعث** ، ج١ ، ص ص ٢٩٤- ٢٩٥ .

(171) **Magid Khadduri**, Canstitutional Development in Syria, p. 150.

فلقد جاء الحناوى إلى الحكم ليسلم الأمر للسياسيين الذين كونوا حكومة مؤقتة تكون وظيفتها إدارة الانتخابات لجمعية تأسيسية سورية لكى تسن الأخيرة دستورًا للبلاد ، وما إن التأم شمل الجمعية التأسيسية حتى تقدمت الحكومة بمشروع دستور مؤقت يوجب انتخاب رئيس دولة مؤقت ، وخول للوزارة صلاحية التشريع إلى أن تنتهى الجمعية التأسيسية من وضع الدستور(١٧٢) ، وبعد عرض المشروع على الجمعية التأسيسية تمت الموافقة على تكوين لجنة(*) لبحث المشروع(١٧٣) ، والتى بعد دراستها له أقرت المادة الأولى الخاصة بانتخاب رئيس الجمهورية ، والثانية الخاصة بتسمية رئيس الجمهورية لرئيس الوزراء وأعضاء وزارته ، وأجلت البت فى المادة الثالثة الخاصة بمنح صلاحية التشريع والتنفيذ لرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ، تاركة الجمعية التأسيسية لكى تبت فى هذه المادة(١٧٤) .

وقد أثيرت قضية الدستور القديم - دستور عام ١٩٣٠م - عند مناقشة الدستور المؤقت ، فقد تساءل عبد الرحمن العظم - وهو من الأعضاء المستقلين - عن اعتبار الدستور القديم لاغيًا أم ماذا سيكون مصيره ؟ وقد رد عليه هانى السباعى - وهو مستقل أيضًا - بأن الدستور السابق اعتبر لاغيًا من قبل سلطة الأمة ، وذلك يوم أن أقدمت على انتخاب جمعية تأسيسية تتمتع بجميع الحقوق والواجبات ، وقد أيد رزق الله الأنطاكى أحد أعضاء حزب الشعب رأى هانى السباعى عندما ذكر أن الدستور السابق قد اعتبر لاغيًا منذ وقوع الانقلاب الأول . حيث إن إلغاء الدستور يأتى إما بإصدار قانون دستورى جديد أو بحدوث ثورة أو انقلاب فيسقط فى الحال دون لزوم إلى إقرار الإلغاء بصورة صريحة(١٧٥) ، وقد انطبق هذا مع ما قال به عبد اللطيف اليونس - مستقل - فى كلمته حول هذا الموضوع أمام الجمعية(١٧٦) ، وكذلك فيضى الأتاسى - شعبى - حيث كان الاجتماع على أن الدستور القديم يعتبر لاغيًا ولا حاجة لإقرار ذلك(١٧٧) .

---

(١٧٢) **محاضر جلسات الجمعية التأسيسية السورية** : الجلسة رقم ١ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١٢م ، ص١١ .

(*) تكونت اللجنة من هانى السباعى ، ورزق الله الأنطاكى ، وحكمت الحراكى ، ومصطفى السباعى ، وجميل العبد الله ، ومحمد خير الحريرى ، ورئيف الملقى ، ومنير العجلانى ، وأنور إبراهيم باشا ، وعبد الوهاب حومد ، وشاكر العاصى ، وكانت رئاسة اللجنة لحكمت الحركى .

(١٧٣) **المصدر نفسه** ، الجلسة رقم ١ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١٢م ، ص ١٣ .

(١٧٤) **المصدر نفسه** ، الجلسة رقم ٢ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١٣م ، ص ص ٢١ ، ٢٢ .

(١٧٥) **المصدر نفسه** ، الجلسة رقم ٢ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١٣م ، ص ص ٢٢ ، ٢٣ .

(١٧٦) **المصدر نفسه** ، الجلسة رقم ٢ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١٣م ، ص ٢٦ .

(١٧٧) **المصدر نفسه** ، الجلسة رقم ٢ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١٣م ، ص ٣٥ .

دارت المناقشات بعد ذلك حول الدستور المؤقت بين مؤيد ومعارض لما جاء من مواد دستورية، وكانت النتيجة فى النهاية إعادته إلى اللجنة لكى تقوم بعمل التغييرات اللازمة فى المشروع ، وقد تقدمت اللجنة بالدستور بعد التعديلات اللازمة إلى الجمعية التأسيسية فى ١٤ ديسمبر ١٩٤٩م[١٧٨]، والذى تمت الموافقة عليه بعد عرضه للتصويت من قبل ٧٣ نائبًا ، وقد اعتبر المشروع مقبولاً ، واعتبرت مواد الدستور المؤقت[*] نافذة فور إقرارها فى ١٤ ديسمبر ١٩٤٩م[١٧٩] ، وعلى أى حال فإن إقرار مواد الدستور المؤقت قد أعطى للحكومة سلطة تشريعية بجانب سلطتها التنفيذية ولمدة ثلاثة شهور تنتهى فى ١٤ مارس ١٩٥٠م ، وهو الأمر الذى أملته حالة عدم الاستقرار السياسى فى البلاد ، والحقيقة فإن هذا النص كان شاذًا فى وضعه الدستورى وكان ينقصه الكثير من الصياغة الفنية للمواد الدستورية ، فلقد أشار إلى السلطات الممنوحة للحكومة وحدد لها أجلاً معينًا دون أن يرسم لها الطريق الذى تتبعه إذا ما انتهى هذا الأجل ولم يتم بعد وضع الدستور ، وهل تتقدم باستقالتها إلى رئيس الدولة أو إلى الجمعية التأسيسية لتطلب تجديد منح الصلاحية ، كما أن هذا النص جاء خلوًا من مسئوليتها أمام هذه الجمعية ، لاعتقاد واضعى هذه النصوص المؤقتة أن الجمعية التأسيسية ليس لها صفة المجلس النيابى[١٨٠] .

وبالفعل أثار هذا الأمر الكثير من الانتقادات فى مواقف متعددة . فعند مناقشة القرض السعودى لسوريا بالجمعية التأسيسية تحدث ناظم القدسى قائلاً : إنه كان من المفروض أن يقدم القرض إلى الجمعية فى صورة مشروع ينص فيه على وجوه القرض ووجوه إنفاقه وتسديده ، إلا أن هذا لم يحدث ، وقد اعتبر الخطأ فى ذلك هو إعطاء الجمعية حق التشريع للحكومة من خلال

---

(١٧٨) **محاضر جلسات الجمعية التأسيسية السورية** : الجلسة رقم ٣ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١٤م ، ص ٤٧ .

(*) نصت مواد الدستور المقررة على الآتى :

**مادة أولى** : ينتخب المجلس بأكثرية أعضائه المطلقة ، وإن لم تحصل فبأكثريتهم فى المرة الثانية رئيسًا للدولة يتمتع بحقوق وصلاحيات رئيس الجمهورية .

**مادة ثانية** : يسمى رئيس الدولة رئيس وأعضاء مجلس الوزراء .

**مادة ثالثة** : يمارس رئيس الدولة بمعونة رئيس مجلس الوزراء صلاحيات التشريع والتنفيذ وفقًا للأحكام النافذة منذ ١٥ آب ١٩٤٩ إلى أن يسن الدستور ويوضع موضع التنفيذ .

– **المصدر نفسه**، الجلسة رقم ١ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١٢م ، ص ١١ .

(١٧٩) **المصدر نفسه** ، الجلسة رقم ٣ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١٤م ، ص ٤٩ .

(١٨٠) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)**: محفظة ٢١٩ ، ملف ٣، جـ ٨، تقرير رقم ٢٧ بتاريخ ١٩٥٠/٤/١م .

الدستور المؤقت بصورة جعلتها سلطة تنفيذية وتشريعية فى الوقت نفسه، مقترحًا إلغاء حق التشريع المخول للحكومة ، وقد أيد ذلك الرأى رئيف الملقى وحسنى البرازى (مستقلان) وهو ما حدا برئيس الحكومة خالد العظم إلى الرد عليهما بأن الحكومة لم تسئ استعمال هذه الصلاحية مع تذكيرهما بأنها ليست دائمة ، وإنما هى حتى يوضع دستور للبلاد[١٨١] .

ومع انتهاء مدة الثلاثة شهور التى نصت عليها المادة الثانية من الدستور المؤقت تجددت مشكلته، فعرض الأمر على الجمعية التأسيسية للمناقشة حول صلاحيات الحكومة التنفيذية والتشريعية بعد انتهاء المدة المحددة ، فكان رأى رئيف الملقى ومحمد الجيرودى وجميل عبد الله أن يحال الدستور المؤقت إلى اللجنة التى وضعته لتقول كلمتها فيه ثم يعرض الرأى على الجمعية التأسيسية مرة ثانية ، وذلك لأهمية الوضع لأنه يتعلق بصلاحيات السلطة التنفيذية لحكومة تقود البلاد ، وقد قال بنفس هذا الرأى أيضًا حامد الخوجة (مستقل) وسعيد حيدر (مستقل) ، وأما جلال السيد البعثى فقد اختلف معهم . إذ ذهب إلى ضرورة استقالة الحكومة فورًا على أن يتم تشكيلها مرة ثانية من نفس أعضائها تجنبًا لأزمة وزارية قد تحدث ، وأيده فى ذلك حسنى البرازى الذى اعتبر أن تحويل الأمر إلى اللجنة ثم مناقشة رأيها سيكون أمرًا غريبًا فى وقت قد أصبحت فيه الحكومة القائمة دون سلطة تنفيذية أو تشريعية ، وهو ما يعنى عدم وجود حكومة تقود البلاد فى وقت هى فى أشد الحاجة إلى هذه الحكومة حتى لا تحدث أزمة وزارية ، وكذلك لمواجهة الأمور المهمة التى تواجهها البلاد كالعلاقات الاقتصادية مع لبنان وغيرها من الأمور المهمة الأخرى ، وبعد المناقشات تم تحويل الموضوع - بناء على اقتراح رئيف الملقى - إلى اللجنة للبحث ثم عرض الأمور على الجمعية التأسيسية[١٨٢] .

وبعد ذلك عمدت اللجنة إلى دراسة المادة الثانية ، والتى تعطى الحكومة حق التشريع والتنفيذ حيث تقدمت بتقريرها إلى الجمعية التنأسيسية ، والتى أقرت الدستور المؤقت بصورته الجديدة بعد المناقشات التى دارت حوله ، وذلك بإلغاء المادة الثانية من الأحكام الدستورية المؤرخة بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٤٩م ، ويحل محلها المادة التى تقول بممارسة رئيس الدولة بمعرفة مجلس الوزراء صلاحيات التنفيذ حسب الدستور القديم - دستور عام ١٩٣٠م - اعتبارًا من ١٤ مارس ١٩٥٠م

(١٨١) **محاضر جلسات الجمعية التأسيسية السورية** : الجلسة رقم ١٣ بتاريخ ١٩٥٠/٢/١م ، ص ص١٧٤-١٧٦ .
(١٨٢) **المصدر نفسه** ، الجلسة رقم ١٨ بتاريخ ١٩٥٠/٣/٢٠م ، ص ص ٢٧٩- ٢٨٥ .

إلى أن يتم إقرار الدستور مع إضافة مسئولية الوزارة أمام الجمعية التأسيسية ، وسلب حق التشريع منها ، وقد كان ذلك بتاريخ ٢٠ مارس ١٩٥٠م[١٨٣] .

وأما عن دستور ١٩٥٠م ، الذى تم انتخاب جمعية تأسيسية فى عهد الحناوى لوضعه ، فإنه قد تم البت بالجلسة الثامنة بالجمعية التأسيسية فى تكوين لجنة لوضع الدستور السورى الجديد ، حيث كلفت هذه اللجنة من قبل رئيس الجمعية بوضع الدستور وعرضه على الجمعية لمناقشة مواده ، وقد كانت هذه اللجنة قد تكونت من ثلاثة وثلاثين عضوًا وترأسها ناظم القدسى ، وكان زكى الخطيب - مستقل - نائبًا له ، وأما عبد الوهاب حومد فقد كان مقررًا للجنة[١٨٤] ، وقد بدأت اللجنة عملها فى الرابع من يناير ١٩٥٠م فصاغت المواد الدستورية ، إلا أنه حدث خلاف بين أعضائها حول المادة التى تقول : « بأن دين الدولة الإسلام » ، فتقرر بأغلبية الأصوات فى جلستها المنعقدة فى ٢٧ فبراير ١٩٥٠م تأجيل البت فى هذه المادة إلى ما بعد الانتهاء من صياغة مواد الدستور الأخرى[١٨٥] . والحقيقة فإن اللجنة قد استنفدت الوقت الكثير فى مناقشة قضايا لا طائل منها بالنسبة لبعض النصوص الأخرى الخاصة بعدم جواز انتخاب رئيس الجمهورية السابق ومدة المجلس النيابى والمسئولية الوزارية[١٨٦] .

وقد كان الخلاف حول نصوص الدستور دافعًا لكى تعد الأحزاب العدة لمناهضته ، وذلك عند عرضه على الجمعية التأسيسية ، لذلك عقدت الأحزاب - خاصة حزب الشعب وكتلة الأحرار الجمهوريين - عدة اجتماعات وندوات ، والتى انصب الحديث فيها حول الدستور الجديد ، ولرغبة أكرم الحورانى فى مناهضة الدستور وانتقاده استقال من الحكومة ليسهل عليه العودة إلى كرسى النيابة بالجمعية التأسيسية ، فلقد رأى الحورانى فى الدستور مبعثًا للفتنة والأهداف التى تضر بكيان الوطن ، كما أنه اعتقد أن الدستور كله شوائب . حيث إن واضعيه ركزوا السلطات جميعًا فى يد السلطة التشريعية . الأمر الذى يخل بالقاعدة العامة فى الدساتير ، وهى توازن السلطات[١٨٧] . وعلى أية حال فإن ناظم القدسى فى تقريره للجمعية التأسيسية عند تقديمه الدستور قد أكد أن اللجنة

---

(١٨٣) **محاضر جلسات الجمعية التأسيسية السورية** : الجلسة رقم ١٨ بتاريخ ١٩٥٠/٣/٢م ، ص ٢٩١ .

(١٨٤) **المصدر نفسه** ، الجلسة رقم ٨ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٢٩م ، ص ٨٠ .

(١٨٥) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)**: محفظة ٢١٩، ملف ٣، جـ ٨، تقرير رقم ١٩ بتاريخ ١٩٥٠/٣/١م .

(١٨٦) **المصدر نفسه**: محفظة ٢١٩، ملف ٣، جـ ٨، تقرير رقم ٢٧ بتاريخ ١٩٥٠/٤/١م .

(١٨٧) **المصدر نفسه**: محفظة ٢١٩، ملف ٣، جـ ٨، تقرير رقم ٣١ بتاريخ ١٩٥٠/٤/٣م .

قد استفادت من دراسة ما لا يقل عن خمسة عشر دستورًا أوروبيًا وآسيويًا ، وقد تكون هذا الدستور من مائة وسبعين مادة[١٨٨] .

وفى بيان لحزب الشعب أكد فيه أن تكوين دستور جديد للبلاد يعد فرصة حقيقية لخلق نظام ديمقراطى ، ولتأسيس حياة برلمانية على أساس قوى وتقدمى ، وطالب اللجنة المكلفة بإعداد الدستور الجديد بأنه يجب عليها أن تستوحى من خبرات السنوات الماضية ما يساعدها فى إعداده[١٨٩] ، وحقيقة فإن الدستور قد اشتمل على كثير من المبادئ المهمة ، فقد أكد على أن سوريا جمهورية عربية نيابية ذات سيادة وأن السيادة من حق الشعب وحده ، وأن تقوم هذه السيادة على مبدأ حكم الشعب بالشعب ، كما أكد الدستور على أن يكون المواطنون متساوين فى الحقوق والواجبات والكرامة والمنزلة الاجتماعية أمام القانون ، وأما السلطة التشريعية فقد منح الدستور النساء المتعلمات حق التصويت ، وجعل المجلس فى حالة انعقاد دائم ودعوته أو تأجيل اجتماعه من حق رئيس المجلس ، ومنع حل المجلس النيابى إلا ضمن مراسم وأشكال تحفظ للنائب حريته وكرامته ، أما فيما يتعلق بالسلطة التنفيذية فإن رئيس الجمهورية أصبح فى مشروع الدستور الجديد رئيسًا للجمهورية السورية بالمعنى الديمقراطى الصحيح فهو يمثل الأمة ويرعى شرفها وحريتها ، ولكنه يبقى بعيدًا ولا يزج بنفسه فى حمأة السياسة ، وعين الدستور الشخص الذى يحل محله فى حالة عدم تمكنه من ممارسة أعماله ، وقد كان القسم مقصورًا على رئيس الجمهورية ونواب المجلس فأدخل المشروع قسمًا خاصًا بالوزراء ، أما فيما يتعلق بالتقسيمات الإدارية فإنه أوجد مجالس أقاليم وخصص لها ماليتها لتخفيف العبء عن العاصمة[١٩٠] .

ولقد أثارت مادة « دين الدولة الإسلام » مناقشة حامية عند عرض الدستور على الجمعية التأسيسية . حيث اعتبر المؤيدون لها أن دولة أغلبيتها مسلمون من الواجب أن ينص دستورها على أن دين الدولة هو الإسلام . هذا فضلاً عن أن الدستور نص صراحة على أن الأديان السماوية الأخرى محترمة ، وقد كان من أصحاب هذا الرأى حسين الحكيم وزكى الخطيب (مستقلان) وغيرهما[١٩١] ، وقد رد عليهم « إلياس دمر » مؤكدًا أنه من الواجب فصل الدين عن الدولة .

---

(188) **Magid Khadduri**, Canstitutional Development in Syria, p. 151.

(189) **La documentation française**, Articles et documents, R. No 1845, D.29-4-1950, p4.

(١٩٠) **معهد الدراسات العربية**: وثائق ونصوص دساتير البلاد العربية ، القاهرة ١٩٥٥م، ص ص ١٤٢-٢١٧.

(١٩١) **محاضر جلسات الجمعية التأسيسية السورية**: الجلسة رقم ٣٨ بتاريخ ١٩٥٠/٧/٢٤م، ص ص٦٣٠-٦٣٣.

- **Bernard vernier**, op, cit., p. 124.

لأن الغرب يغتبط أن يرى العرب يشيدون كيانهم القومى على أساس دينى . فهذه الثغرة من بقايا العصور الوسطى ، وقد أنكر كذلك اشترط أن يكون دين رئيس الدولة الإسلام . لأن هذا يعنى منع الطوائف الأخرى من الوصول إلى هذه المكانة ، والتى هى حق لكل سورى يعيش على أرض سوريا[١٩٢] .

وفى دعوته أنكر مصطفى السباعى ( إخوان مسلمون ) دعوة النائب إلياس دمر الداعية إلى فصل الدين عن الدولة . حيث اعتبر أن هذا زعم باطل ، فالإسلام دين عبادة وخلق وتشريع ، والقول بأن فصل الدين عن الدولة يحافظ على قومية الأمة هو قول أجنبى الأصل[١٩٣] ، والواقع فإن هذا الرد يعبر عن رأى الإخوان المسلمين الذين عملوا على جمع التوقيعات لأجل هذه المادة ، وقد استغلوا فى ذلك أعضاءهم من الطلاب لكى ترسل هذه التوقيعات إلى الجمعية التأسيسية ، والتى كانت تطالب بجعل دين الدولة هو الإسلام[١٩٤] ، هذا فى الوقت الذى أرسل فيه رؤساء الطوائف المسيحية فى سوريا مذكرة إلى رئيس الجمهورية ورئيس الجمعية التأسيسية ورئيس الوزراء بتاريخ ٢٥ يوليو ١٩٥٠م طالبوا فيها بضرورة احترام حرية الأديان فى الدولة السورية ، وألا يشار بالدستور المزمع إعداده إلى دين محدد للدولة ، وذلك بسبب تعدد الأديان فى سوريا[١٩٥] . وقد لاقت هذه المادة معارضة شديدة من قبل حزب البعث المنادى بعلمنة الدولة ، وكذلك الحزب الشيوعى ، والذى خاض معركة حامية ضد هذه المادة ، وبصورة أعنف من حزب البعث[١٩٦] ، ونتيجة للخلاف الشديد حول هذه المادة داخل الجمعية وخارجها انتهى الأمر إلى حل وسط قبله الجميع وهو النص على أن يكون دين رئيس الجمهورية هو الإسلام ، وأكد على أن الفقه الإسلامى مصدر رئيسى للتشريع[١٩٧] .

وإذا كان حزب الشعب قد أيد الدستور ، وذلك بوضع مذكرة تأييد ألقاها عبد الوهاب حومد عضو الحزب بالجمعية التأسيسية نظرًا لاتفاق مبادئ الحزب مع جميع ما جاء بالدستور من ديمقراطية

---

(١٩٢) **محاضر جلسات الجمعية التأسيسية السورية** : الجلسة رقم ٣٨ بتاريخ ١٩٥٠/٧/٢٤م، ص ٦٣٤.

(١٩٣) **المصدر نفسه**: نفس الجلسة والتاريخ ، ص ص ٦٣٧ ، ٦٣٨.

(١٩٤) **مصطفى طلاس**: مصدر سابق ، ص ص ١٤٩ ، ١٥٠.

(195) **La documentation française**, Articles et documents, R. No 1942, D.21-6-1950, p9.

(١٩٦) **مصطفى طلاس**: مصدر سابق ، ص ص ١٥١ ، ١٥٢.

(١٩٧) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)**: محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ ٨ ، تقرير رقم ٦٥ بتاريخ ١٩٥٠/٨/٦م .

وحرية ومساواة بين المواطنين ، والعدالة الاجتماعية التى يعتبرها الحزب لازمة للأخذ بيد الأمة[١٩٨] ، فإن الدستور قد لاقى معارضة بالجمعية التأسيسية فقد اعتبره عبد السلام حيدر جامدًا وقليل المرونة ، وهو ما يعنى أنه غير قابل للتطبيق أطول فترة ممكنة من حياة الأمة دون حاجة لتعديله ، وكذلك أكد أن مشروع الدستور يحوى كثيرًا من التناقضات بين أحكامه المختلفة وحتى بين أحكام مواده[١٩٩] .

وقد انتقد حزب البعث الدستور . حيث عاب على المادة رقم (٣٠) والتى نصت على وجوب استثمار الأراضى وتحديد ملكيتها على ألا يكون لهذا التحديد أثر رجعى ، حيث اعتبر الحزب أن هذه الفقرة إنما جاءت لإعطاء الإقطاعيين الحاليين صفة شرعية لامتلاكهم هذه الإقطاعات وتخليدهم فيها ، كما أنكر نسيان القضاء على الملكية الصناعية حيث إن البلاد تئن تحت كابوس نظام اقتصادى يتمثل فى الإقطاعية والرأسمالية لأنهما مظهران من مظاهر الظلم الاجتماعى[٢٠٠] .

كما أن النقد قد انتاب الدستور من قبل أعضاء لجنة وضعه نفسها فقد انتقده جلال السيد على اعتبار أنه لا يحتوى على المبادئ التى يجب أن يقوم عليها دستور سوريا ، وهى الوحدة العربية والاشتراكية ، وهى تلك المبادئ التى يقوم عليها حزبه (حزب البعث) ، وقد أكد أن هذا الدستور لم يأت بإجماع الآراء فى اللجنة الواضعة له ، ولكنه جاء برأى الأغلبية فقط[٢٠١] .

وعلى أية حال فإنه على الرغم مما تعرض له الدستور من نقد فإن أكثرية مواد الدستور جاءت معبرة عن الآمال والتطلعات للأمة السورية ، فالدستور احتوى على مبادئ كثيرة للإنصاف وتكريس الحقوق المدنية الأساسية للمواطنين ، والتى كان ينادى بها الضمير الاجتماعى ، ويحض على البعد بالمواطنين عن شبح الفقر والمرض والجهل ، وأكد على مبدأ المساواة والدفاع عن الجمهورية والحياة الدستورية ، وكذلك على مبدأ تطور مفهوم المسئولية الشخصية والفخر بالوطن ، وقد أعطى أهمية كبيرة للوحدة الوطنية دفاعًا عن العروبة وعن الإسلام كدين الغالبية العظمى من السوريين[٢٠٢] .

---

(١٩٨) **محاضر جلسات الجمعية التأسيسية السورية** : الجلسة رقم ٣٨ بتاريخ ١٩٥٠/٧/٢٤م، ص ٦٣٥.

(١٩٩) **المصدر نفسه** : الجلسة رقم ٣٨ بتاريخ ١٩٥٠/٧/٢٤م، ص ٦٣٩.

(٢٠٠) **وثائق حزب البعث**: ج٢، ص ص ٣٩ - ٤١.

(٢٠١) **محاضر جلسات الجمعية التأسيسية السورية** : الجلسة رقم ٣٨ بتاريخ ١٩٥٠/٧/٢٤م، ص ٦٤٤.

(202) **Magid Khadduri**, Canstitutional Development in Syria, p. 152.

وفى عقب مناقشة مشروع الدستور بالجمعية التأسيسية أعيد إلى اللجنة لعمل التعديلات اللازمة . حيث كان أهم هذه التعديلات هو الإقرار بأن دين رئيس الجمهورية هو الإسلام ، وأن الفقه الإسلامى هو المصدر الرئيسى للتشريع ، هذا مع إباحة حرية الاعتقاد واحترام الدولة لجميع الأديان السماوية ، وكفالة حرية القيام بجمع شعائرها على ألا يخل ذلك بالنظام العام . كما تصان الأحوال الشخصية للطوائف الدينية المختلفة[٢٠٣] ، وعندما تقدم ناظم القدسى رئيس الحكومة بمشروع الدستور إلى الجمعية التأسيسية فى ٥ سبتمبر ١٩٥٠م ألقى بيانًا أكد فيه أن الدستور قد وضع فى جو من الحرية والاستقلال ، وأنه يعد انعكاسًا قويًا لأمنيات الشعب السورى وإرادته ، ويحقق طموحاته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية أيضًا ، وأكد القدسى نيابة عن حكومته أنه يتمنى أن يكون تاريخ تقديم هذا الدستور للجمعية التأسيسية نقطة الانطلاق لعهد جديد فى التاريخ السورى[٢٠٤] ، وقد تمت الموافقة على الدستور من أغلبية الأعضاء ، وأعلن فى اليوم نفسه انتهاء مهمة الجمعية التأسيسية . حيث تم تحويلها إلى مجلس نيابى[٢٠٥] .

وجاء الشيشكلى فى عهد الحكم العسكرى المباشر ليلغى هذا الدستور وليبدله بدستور عام ١٩٥٣م ، فلقد وجه- بصفته رئيسًا للمجلس العسكرى الأعلى- فى ١٦ يونيو ١٩٥٣م كتابًا إلى مجلس الوزراء السورى لتكليفه بعمل استفتاء شعبى على المشروع الذى قدم برفقة هذا الكتاب ، ذاكرًا فى كتابه أن المجلس العسكرى توخى أن يكون هذا المشروع سبيلاً إلى إقامة نظام للحكم مستمد من واقع الشعب ، ويضمن له فى مجتمعه الأمن والعدالة ، وقد وافق مجلس الوزراء فى جلسته بتاريخ ٢١ يونيو ١٩٥٣م على إجراء استفتاء على مشروع الدستور ، وفى الوقت نفسه انتخاب رئيس للجمهورية السورية[٢٠٦] .

---

(٢٠٣) **محاضر جلسات الجمعية التأسيسية السورية** : الجلسة رقم ٤١ بتاريخ ١٩٥٠/٧/٢٩م، ص ص٦٦٠-٦٦٥.

(204) **La documentation française**, Articles et documents, R. No 1985, D.10-10-1950, p. 5.

(٢٠٥) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)**: محفظة ٢١٩، ملف ٣، جـ ٨، تقرير رقم ٧١ بتاريخ ١٩٥٠/٩/٦م .

(٢٠٦) **توفيق زكى الحلبى ، كمال خير الدين الحلبى** : مصدر سابق ، ص ص ١٨١ ، ١٨٢ .

- **Bernard vernier**, op, cit., p. 124.

وقد اعتبر الشيشكلى هذا الدستور بأنه دستور الدساتير ، وأعلن أنه أكثر تقدمية من كل الدساتير الموجودة فى الشرق الأوسط ، وحتى الموجودة فى بعض دول العالم الغربى[٢٠٧] ، ولكن هذا لم يمنع معارضة بعد السياسيين لهذا الدستور ، ومنهم وزراء سابقون ، وأعضاء برلمانيون وزعماء أحزاب ، حيث بعث هؤلاء بمذكرة إلى الحكومة تضمنت نقدًا لاذعًا للمشروع ، ومؤكدين أن وضع الدستور فى البلاد الحرة ليس له إلا طريقان لا ثالث لهما ، فأما الأول : فهو أن ينتخب الشعب جمعية تأسيسية لكى تسن الدستور ، والثانى : أن تضع هذه الجمعية مشروع دستور يعرض فيما بعد للاستفتاء الشعبى[٢٠٨] ، كما نشرت صحيفة « السورى الجديد » بيانًا وقعه خمسة وعشرون محاميًا يستنكرون إجراء الاستفتاء ويصفونه بأنه « شكل من القيصرية »[٢٠٩] . وقد اتهم حزب البعث الشيشكلى بعمله على وضع دستور يوطد حكمه به ، ويوهم الناس بحكم شعبى ديمقراطى لا أساس له ، وقد أصدر الحزب عدة بيانات ينكر من خلالها الدستور وطريقة الاستفتاء التى أجريت حوله . مؤكدًا أن الشعب السورى لم ينخدع فيما يبغيه الشيشكلى من دستوره[٢١٠] ، وعلى أية حال لم يمنع النقد الذى وجه للدستور من أن يطرح للاستفتاء مصاحبًا للاستفتاء على ترشيح الشيشكلى لرئاسة الجمهورية فى ١٠ يوليو ١٩٥٣م حيث تمت الموافقة عليه[٢١١] .

وقد اشتمل هذا الدستور على عدة مواد مهمة . فقد قرر صراحة العمل على تحقيق الوحدة العربية . فقد نصت الفقرة الثانية من المادة الأولى على أن : « الشعب السورى جزء من الأمة العربية ، وعلى الدولة أن تسعى فى ظل السيادة والنظام الجمهورى لتحقيق وحدة هذه الأمة ، وقد منحت المرأة بموجب المادة « ٤٤ » حق الترشح لعضوية مجلس النواب ، وقرر أن رئيس الجمهورية ينتخب بواسطة الشعب عن طريق الانتخاب السرى المباشر ولمدة خمس سنوات قابلة للتجديد ، وتقرر طبقًا للمادة « ١٠١ » من الدستور تأليف مجلس لكل محافظة . على أن تحدد بقانون مدة مجالس المحافظات وعدد أعضائها وأصول الانتخاب[٢١٢] .

---

(٢٠٧) **توفيق زكى الحلبى ، كمال خير الدين الحلبى** : مصدر سابق ، ص ص ١٨١ ، ١٨٢ .

(٢٠٨) **المصدر نفسه** ، ص ١٨٧ .

(٢٠٩) **باتريك سيل** ، مرجع سابق ، ص ١٧٤ .

(٢١٠) **وثائق حزب البعث** ، جـ٢ ، ص ١٥٣ .

(211) **Phillip. K. Hitti**, Syria, P. 254.

(٢١٢) **شمران حمادى** ، النظم السياسية والدستورية فى الشرق الأوسط ، شركة الطبع والنشر الأهلية ، بغداد ١٩٦٤م ، ص ص ١٢٥ ، ١٢٦ ..

وإن كان من المكن القول بأن الشيشكلى فرض دستور عام ١٩٥٣م بدلاً من دستور ١٩٥٠م لكى يقود السلطة بشكل مباشر ، ويعطيها الشرعية اللازمة لها ، ولمخاطبة الشعب مباشرة من خلال الانتخابات المباشرة ، إلا أن هذا لا يمنع من القول بأن الدستور الجديد قد وضع أساسًا متينًا لتغييرات مهمة ، فقد نادى بالعمل على التقدم فى الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية[٢١٣] ، وقد استمر العمل بهذا الدستور حتى انتهاء عهد الشيشكلى فى فبراير ١٩٥٤م ، حيث تم إلغاؤه ، وكذلك تمت الموافقة على العودة إلى دستور عام ١٩٥٠م[٢١٤] .

## الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية :

لم يتح الوقت لحكومة حسنى الزعيم أو لحكومة سامى الحناوى الفرصة الكافية لإجراء الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة للمجتمع السورى ، والتى بناءً على الوعد بها كان التأييد الكامل من الشعب السورى للانقلاب الأول خاصة ، إلا أن هذا لا ينفى أنه قد تمت المحاولات من قبل الحكومات العسكرية خلال العهدين السابقين لإجراء هذه الإصلاحات ، وإن كانت لا تذكر إذا ما قورنت بما جاء بعد ذلك فى عهد الشيشكلى ، والذى أتيحت له الفرصة من خلال عمر زمنى قد امتد لأكثر من أربعة أعوام لإجراء هذه الإصلاحات ، لذلك يمكن القول بأن الحديث عن هذه الإصلاحات خلال عهد الانقلابات السورية ١٩٤٩م - ١٩٥٤م هو حديث عن هذه الإصلاحات خلال عهد حكومات الشيشكلى العسكرية ، وهو الذى امتد عهده منذ نهاية عام ١٩٤٩م وحتى بداية عام ١٩٥٤م .

فأما عن الإصلاحات الاقتصادية فلقد حاولت الحكومات العسكرية وضع إصلاحات لمالية الدولة ، وكذلك فى مجالات الزراعة والصناعة والتجارة ، فبالنسبة لمالية الدولة فقد وضح أن المصروفات قد زادت عقب حرب فلسطين ، وذلك كنتيجة للإنفاق الواسع على أغراض الدفاع الوطنى ، وكذلك إلى زيادة المصروفات الحكومية ، والتى تشترك فيها الرياسة والبرلمان والمحكمة العليا ووزارات الخارجية والمالية والداخلية والعدل ، وأيضًا مصروفات الأشغال العامة والمعاشات والإعانات[٢١٥] . وكانت النتيجة لذلك ظهور العجز فى كل موازنات الحكومة . ما خلا موازنة عام

(213) **Safouh Al- Akhrass**, op. cit, p. 131.

(214) **Nicola zideh**, op, cit, p. 14.

(٢١٥) **البنك الدولى للإنشاء والتعمير** ، الإقليم السورى واقتصادياته ، ترجمة سنى اللقانى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة د.ت ، ص ٢٢٢ .

١٩٥٢م ، فقد سحب بين عامى ١٩٤٧م - ١٩٤٩م مبلغ ٣٢ مليون ليرة سورية من الاحتياطى ، وقد بينت التقديرات أيضًا وجود عجز فى عامى ١٩٥٣م - ١٩٥٤م ، وارتفع دين الحكومة لبنك سوريا ولبنان من ١٥٨,٣ مليون ليرة سورية فى نهاية عام ١٩٤٨م إلى ٢٤١,٧ مليون ليرة سورية فى نهاية عام ١٩٥١م ثم إلى ٣١٢,٤ مليون ليرة فى نهاية عام ١٩٥٣م ، هذا على الرغم من أن الحكومة لم تكن مدينة للبنك بشىء قبل عام ١٩٤٨م[٢١٦] .

وقد كان القرض الأجنبى الوحيد الذى تعاقدت عليه سوريا فى هذه الفترة هو القرض الذى منحته لها المملكة العربية السعودية فى عام ١٩٥٠م والذى كان مقداره ستة ملايين من الدولارات الأمريكية ، والذى اتفق على أن يكون سداده على أربع دفعات سنوية متساوية اعتبارًا من عام ١٩٥٥م ، وقد اقترن اتفاق القرض مع اتفاق تجارى يقضى بأن السداد يتم فى صورة صادرات سورية للسعودية ، وقد اعتبر هذا الاتفاق فرصة لفتح أسواق جديدة للمنتجات الوطنية السورية[٢١٧] ، أما الدين الذى ترتب فى جانب سوريا على أثر قيام لبنان فى عام ١٩٤٨م بسحب العملة السورية المتداولة فيه وقدرها ٤٤,٦ مليون ليرة سورية فقد تمت تسويته وفق ما ورد فى اتفاق عام ١٩٥٢م ، وذلك بأن تنازلت سوريا للبنان عن أربعة بلايين من الفرنكات الفرنسية التى كانت لدى الخزانة الفرنسية كجزء من غطاء أوراق النقد السورية[٢١٨] .

وبدراسة لجدول الأبواب الرئيسية فى موازنة الدولة السورية منذ عام ١٩٤٩م وحتى عام ١٩٥٤م ، يتضح أنها كانت فى حالة عجز دائم ما عدا عام ١٩٥٢م حيث كان العجز فى الميزانية لعام ١٩٤٩م هو ١٤,٩ مليون ليرة سورية ، وقد ارتفع فى عام ١٩٥١م(*) إلى ٢٥,٢ مليون ليرة سورية ، وإن كان الوضع تحسن فى عام ١٩٥٢م(**) حيث حدث فائض فى الميزانية قدر بـ ٢,٥ مليون ليرة سورية ، ثم قل العجز فى عام ١٩٥٤م ليصل إلى ٦,١ مليون ليرة سورية[٢١٩] ، وقد فشلت الحكومة على الدوام فى تدبير هذا العجز . ففى عام ١٩٤٩م لم تكن قادرة على تدبيره لأن

---

(٢١٦) **هيئة الأمم المتحدة** ، التطورات الاقتصادية فى الشرق الأوسط (١٩٤٥م - ١٩٥٤م) ، نيويورك ١٩٥٥ ، ص ١٨٧ .

(217) **La documentation française**, Articles et documents, R. No 1793, D.28-2-1950, p7.

(٢١٨) **البنك الدولى للإنشاء والتعمير** ، مصدر سابق ، ص ص ٢٢٦ ، ٢٢٧ .

(*) من يناير ١٩٥٠م إلى يونيو ١٩٥١م .

(**) من يوليو ١٩٥١م إلى ديسمبر ١٩٥٢م .

(٢١٩) **هيئة الأمم المتحدة** ، مصدر سابق : جدول رقم ٥٤ ، ص ١٨٨ .

فرض الضرائب كان يثير التجار وأرباب الأعمال ، وتخفيض رواتب رجال الجيش وإلغاء علاواتهم كان يثير سخط الجيش ، والاستغناء عن الموظفين الزائدين عن الحاجة كان يسبب غضبهم[٢٢٠] .

وبإعادة قراءة الجدول السابق ذكره يتضح لنا أن الدفاع قد نال النصيب الأكبر من الميزانية ، وقد تلاه التعليم . بينما كان للصحة أقل نصيب فى الميزانية ، وكانت أعلى الإيرادات تأتى عن طريق الضرائب ، وقد تلاها فى ذلك الرسوم الجمركية ، وبصفة عامة كانت الضرائب تمثل مصدرًا رئيسيًا لإيرادات الحكومة[٢٢١] ، وقد تنوعت الضرائب فكان منها ضرائب الدخل ، والتى تشمل الدخل الناتج عن المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية والمرتبات والأجور والدخل الناتج عن تداول رأس المال ، والضريبة على الأرض غير الزراعية ، والضرائب على الأراضى والماشية والإنتاج الزراعى وغيرها من أنواع الضرائب[٢٢٢] .

ونظرًا لأهمية الضرائب كمصدر رئيسى للدخل السورى حدثت محاولات لإصلاحها ، كالقانون الخاص بالضرائب على الدخل لتخفيف العبء الملقى على عاتق الطبقتين المتوسطة والفقيرة ، والذى أعلن عنه حسنى الزعيم[٢٢٣] ، وكالمراسيم التشريعية التى صدرت فى عام ١٩٥٢م كالمرسوم الخاص بتعديل ضريبة ريع العقارات وضريبة الحراسة ، وكذلك ضريبة الإرث والهبات . حيث أقر بشأنها تشريع جعلها شاملة للأموال غير المنقولة أيضًا[٢٢٤] ، وقد صدر أيضًا مرسوم تشريعى يتناول تعديل الدخل ، وذلك برفع المعدلات التصاعدية حتى تصل إلى ٣٦٪ عن جزء الربح الذى يتجاوز ٧٥٠ ليرة سورية ، وخفض فى نفس المرسوم الحد الأدنى السنوى المعفى للمهن والحرف الصناعية والتجارية ، وجعل قريبًا من الحد الأدنى السنوى المعفى لذوى الرواتب من العمال والموظفين ، وعمدت الحكومة كذلك إلى إصلاح ضريبة الرى على الأراضى المسقاة بشبكات الرى الحكومية ، والغاية من ذلك استرجاع نفقات التأسيس ، ومساهمة المستفيدين فى أعباء الصيانة والاستثمار[٢٢٥] .

---

(٢٢٠) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)**: محفظة ٢١٩، ملف ٣، جـ ٧، تقرير رقم ٨٤ بتاريخ ١٩٤٩/٨/٣١م .

(٢٢١) **هيئة الأمم المتحدة** ، مصدر سابق : جدول رقم ٥٤ ، ص ١٨٨ .

(٢٢٢) **البنك الدولى للإنشاء والتعمير** ، مصدر سابق ، ص ص ٢٣٠ - ٢٤١ .

(٢٢٣) **المصرى** : العدد رقم ٤١٩٩ بتاريخ ١٩٤٩/٧/١٠م .

(٢٢٤) **فوزى سلو** : البيان الأول للشعب السورى فى مارس ١٩٥٢م ، دمشق ١٩٥٢م ، ص ١٨ .

(٢٢٥) **المصدر نفسه** ، ص ١٩ .

وقد حرصت الحكومة على تحسين جباية الضرائب المقررة ، فأصدرت المرسوم التشريعى رقم ٥٨ والذى يلزم التجار بإعداد دفاتر منظمة وإلا التعرض للعقوبات ، وكذلك أصدرت المرسوم رقم ٣٤٤ بتاريخ ١٦ فبراير ١٩٥٢م لتنظيم أساليب دفع الضرائب والرسوم ، وتحديد مدة الإمهال والتدابير التى يلجأ إليها فى حالة التأخير والتقاعس ، وفى نفس الوقت عمدت الحكومة إلى إصدار تشريع يسمح بموجبه لوزارة المالية أن توفد الموظفين وغيرهم من حملة الشهادات العليا للتخصص بصورة عملية فى فروع المالية والمحاسبة والمصارف وأمور القطع والنقد . لأن جميع هذه الفروع أصبحت تحتاج إلى فنيين ومتمرسين بالعمل ليقوى بهم جهاز التنظيم المالى[٢٢٦] .

ولقد واجهت الحكومة السورية مشكلة الاستقلال النقدى عن منطقة الفرنك الفرنسى . ففى عام ١٩٤٤م عقدت حكومة فرنسا مع الحكومة البريطانية اتفاقًا ماليًا تقرر فيه تخفيض الفرنك بالنسبة للجنيه الإسترلينى يعادل ٢٠٠ فرنك بعد الاتفاق السابق ، وقد وافقت فرنسا على أن تعطى النقد السورى بالفرنك الفرنسى ، واتفق على أنه إذا ما انخفض الفرنك الفرنسى فإن فرنسا ملزمة بأن تضيف إلى التغطية مقدارًا من الفرنكات الفرنسية يجعلها مساويًا لسعرها بالإسترلينى قبل التخفيض ، وقد حافظت فرنسا بالفعل على عهدها هذا ، فحين خفضت الفرنك فى ٢٥ ديسمبر ١٩٤٥م قامت بزيادة الفرنكات الموضوعة لتغطية النقد السورى لتبقى محافظة على قيمتها الأصلية إلا أنها قد أخلت بالاتفاق فيما بعد ولم تعد تفى بالتزامها[٢٢٧] .

ونتيجة لإخلال فرنسا بالاتفاق دخلت معها سوريا فى مفاوضات بشأن الاستقلال النقدى السورى عن منطقة الفرنك الفرنسى ، حيث عقدت اتفاقًا فى فبراير ١٩٤٩م ، والذى يقضى بخروج سوريا من منطقة الفرنك الفرنسى ، وأصدرت الحكومة السورية فى عهد حسنى الزعيم فى مايو ١٩٤٩م مرسومًا يقضى بأن تكون الليرة السورية هى الوحدة الرسمية لعملة البلاد ، وهى تعادل ٥١٢,٤٠٥ مليجرام من الذهب الخالص ، وبدأت فى إيداع الذهب والعملة الأجنبية كغطاء لما تصدره من نقد ورقى[٢٢٨] ، وقد رأت الحكومة بعد ذلك أن من واجبها تنسيق النصوص المتعلقة بالنقد وإصدارها فى قانون موحد . لذلك أصدرت فى عهد الشيشكلى المرسوم التشريعى رقم ٧٦

---

(٢٢٦) **فوزى سلو** : البيان الأول للشعب السورى فى مارس ١٩٥٢م ، دمشق ١٩٥٢م ، ص ص ٢٠ ، ٢١ .

(٢٢٧) **أحمد السمان** : اقتصاديات سوريا ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٥٥م ، ص ١٠٢ ، ١٠٣ .

(٢٢٨) **هيئة الأمم المتحدة** : مصدر سابق ، ص ص ١٨٤ ، ١٨٥ .

بتاريخ ١١ مارس ١٩٥٠م الذى نسق الأحكام النافذة ، وأضاف إليها مادة تعلن أن الدولة هى التى تتولى إصدار النقد السورى ، وأنه لا يجوز أن تقوم مؤسسة خاصة بإدارة الإصدار لحساب الدولة[٢٢٩].

وفى عام ١٩٥٢م قامت الحكومة بتأليف لجنة من الخبراء لتعديل قانون النقد السورى ، ووضع مشروع لتأسيس مصرف مركزى سورى يتولى مهام إصدار النقد الوطنى وسائر الوظائف الأخرى التى تقوم بها عادة المصارف المركزية فى الدول الأخرى[٢٣٠] ، وفى ٢٨ مارس ١٩٥٣م صدر مرسوم تشريعى ينظم النقد السورى ، وأنشئ مجلس النقد والائتمان لينسق نشاط المؤسسات التى تعمل فى ميدانى النقد والائتمان وليوجه هذا النشاط ، هذا وفى الوقت الذى حدثت فيه هذه التطورات فى النظام النقدى اتخذت خطوات للتخفيف من القيود المفروضة على العملة الأجنبية ولتثبيت أسعار الصرف ولتنظيم سوق النقد الأجنبى[٢٣١] .

وأدخلت فى أبريل ١٩٥٢م تغييرات مهمة . حيث أزيلت جميع القيود التى كانت مفروضة على تحويل رؤوس الأموال من سوريا وإليها ، فأصبحت هذه التحويلات تجرى فى السوق الحرة ، وأنشئ مكتب القطع ، وكانت له السلطة العليا فى شئون القطع ، وهذا المكتب يجرى عملياته من بيع وشراء عن طريق البنوك التى تمنح لها الإذن ، ويسلم هذا المكتب إلى مؤسسة الإصدار ما فى حيازته من ذهب أو عملة أجنبية فيوزع كغطاء للإصدار ، وتزود المؤسسة المذكورة هذا المكتب بالعملة السورية ليشترى لها الذهب والعملة الأجنبية ، وكان الغرض الرئيسى لهذا المكتب - بالإضافة إلى إنشائه سوقًا للعملة الأجنبية تفى بحاجات سوريا من العملة الأجنبية - هو إزالة تعدد أسعار القطع الأجنبية والحد من تقلباتها[٢٣٢] .

وأما فى مجال الزراعة فالإنتاج الزراعى كان قد ارتفع نتيجة لتوسيع مساحة الأراضى المزروعة بالحبوب بصفة عامة والقطن بصفة خاصة ، فقد ارتفعت الأراضى المزروعة من ٢,٣١٤,٠٠٠ هكتار

---

(٢٢٩) **أحمد السمان** : مرجع سابق ، ص ١٠٦ .

(٢٣٠) **فوزى سلو** : البيان الثانى إلى الشعب السورى ، حزيران ١٩٥٢م، مطبعة الجمهورية السورية ، دمشق ١٩٥٢ ، ص٢٨ .

(٢٣١) **هيئة الأمم المتحدة** : مصدر سابق ، ص ١٨٥ .

(٢٣٢) **الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية**: اقتصاديات البلاد العربية وتجارتها الخارجية، القاهرة ١٩٥٦م، ص٧١.

عـام ١٩٤٦م - ١٩٤٧م إلى ٣,٦٨٨,٠٠٠ هكتـار عـام ١٩٥٢م - ١٩٥٣م ، وازدادت الأراضـى المروية فبلغت ٤٠٠,٠٠٠ هكتار بعد أن كانت ٢٣٧,٠٠٠ هكتار ، وترجع الزيادة فى الأراضى المروية إلى مشروعات الرى وإلى المضخات التى قام المزارعون بتركيبها فى أراضيهم لسحب مياه الأمطار والآبار ، ففى عام ١٩٥٢م ، وكذلك أعمال المسح فى بعض المناطق مثل القطاع الشرقى لمنطقة الجزيرة حيث تم مسح ٥٠,٠٠٠ هكتار جرى توزيعها على ١٥ ألف عائلة سورية[٢٣٣] . وتوافر كذلك عامل مهم بالنسبة للزراعة فى سوريا وهو عامل المغامرة فى المشاريع والذى يعتبر عاملاً أساسيًا فى النمو ، فقد اشتهر فى سوريا مجموعة تجارية ولا سيما فى مدينة حلب والتى عمل التجار فيها على استغلال رأسمالهم فى المشاريع الزراعية فقاموا بتمويل عملية التوسع فى زراعة القطن ، وكذلك فى زراعة الحبوب الأخرى خاصة فى منطقة الجزيرة[٢٣٤] .

ونتيجة للاهتمام الذى لاقته زراعة القطن أصبح من أهم المحاصيل فى سوريا ، وزادت المساحة المزروعة قطنًا ففى عام ١٩٤٩م كانت المساحة ٢٥ ألف هكتار ثم زادت فى عام ١٩٥٠م إلى ٧٨ ألف هكتار ثم ارتفعت بعد ذلك إلى ٢١٧ ألف هكتار[٢٣٥] ، وإن كان قد حدث هبوط فى المساحة المزروعة قطنًا فى عام ١٩٥١م - ١٩٥٢م نتيجة لانخفاض أسعاره فإنه قد عاد إلى الارتفاع مرة ثانية فى عام ١٩٥٣م حيث قدر إنتاجه بحوالى ١٤١ مليون ليرة سورية ، وبلغ المصدر منه فى العام نفسه ١٣٤ مليون ليرة سورية أى ما يعادل ٤٠٪ من جملة الصادرات السورية[٢٣٦] ، وترجع هذه الزيادة إلى الاهتمام باستصلاح الأراضى الزراعية لزراعته فى حلب وحماة ودير الزور ، وكذلك إلى توافر رأس المال اللازم لزراعته ، كما أن الدولة قد عملت على استيراد بذور أمريكية محسّنة[٢٣٧] هذا فضلاً عن إصدار مرسوم تشريعى بإنشاء مكتب القطن للعناية بشئونه من حيث نقاء الصنف ومطابقة الإنتاج لحاجات التجارة الدولية ، وجعل جميع عمليات القطن وحلجه وتصنيعه

---

(٢٣٣) **يونس صالح الحريثى** : تطور اقتصاديات المشرق العربى ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٥٦م، ص١٩.

(٢٣٤) **دورين واريز** : الزراعة والإنماء فى الشرق الأوسط ، ترجمة خيرى حماد، القاهرة د.ت، ص٩٦.

(٢٣٥) **هيئة الأمم المتحدة** : مصدر سابق ، ص ١٧١ .

(٢٣٦) **الاتحاد العام للغرف التجارية المصـرية**: اقتصاديات البلاد العربية وتجارتها الخارجية، القاهرة ١٩٥٦م، ص٧١.

(237) **sir reader Bullard**, op., cit., p. 477.

وتصديره خاضعة لرقابة حكومية ذات اختصاص وكذلك للعمل على إيجاد أصناف مناسبة من القطن للإقليم السورى[٢٣٨] .

وعلى أثر الخسارة التى حدثت بالقطن فى عام ١٩٥١م عمدت وزارة الزراعة إلى دراسة الأساليب المجدية لمكافحة آفات القطن ، وقد صدر مرسوم تشريعى بتحديد المساحات التى تزرع قطنًا لإمكانية المكافحة وقد أوجب هذا التشريع على المزارع مكافحة الأمراض التى تصيب مزروعاته كما أوجب على مديرية وقاية المزروعات القيام بأعباء هذه المكافحة إذا ما عجز المزارع عنها[٢٣٩] ، وصدر المرسوم التشريعى رقم ١٠٦ بتاريخ ٦ فبراير ١٩٥٢م والذى سمح لمكتب الحبوب بشراء وبيع المواد والآلات المستعملة فى مكافحة الآفات الزراعية على أن يجرى بيعها بسعر التكلفة وبربح لا يتجاوز ٥٪ من سعرها[٢٤٠] .

ويعتبر القمح هو الغلة الرئيسية للمنتجات الزراعية السورية ليس فقط بالنسبة لاحتياجات السكان ولكن أيضًا بالنسبة لكونه سلعة مهمة للتصدير ، وقد تم تخصيص ما يزيد على ١,٣٠٠,٠٠٠ هتكار لزراعته ، وقد كان مستوى الإنتاج خلال الفترة من عام ١٩٥٢- ١٩٥٤م يزيد قليلاً على ٩٠٠ ألف طن وفى عام ١٩٥٣م كان هناك ٢٠٠ ألف طن فائضًا للتصدير ، ولكن فى عامى ١٩٥٤- ١٩٥٥ أدى نقص المطر فى فصل الشتاء إلى توخى المزارع السورى الحذر فى زراعة القمح وهو ما دفع الحكومة إلى أن تمنع تصدير القمح مؤقتًا[٢٤١] .

وقد قدمت الحكومة المعونة باستيراد الحبوب من الخارج أيضًا فاستوردت حبوب القمح بما مقداره ١,٣٠٠ طن عام ١٩٥٣م وباعتها للزراع بنصف ثمنها نقدًا ، كما أنشأت الحكومة خمسة مراكز تجريبية للفواكه والحبوب والقطن[٢٤٢] كما عمدت الحكومة إلى إعادة ربط المدارس الزراعية بوزارة الزراعة وهو ما يسمح بتحقيق برامج التعليم المسلكى ومراعاة الاختصاص ، ولكى تصبح هذه المدارس ميدانًا لأبحاث عملية ، وتجارب مستمرة لإيجاد أفضل أصناف المزروعات[٢٤٣] ، هذا

(٢٣٨) **فوزى سلو** : البيان الأول للشعب السورى ، ص ٢٩ .

(٢٣٩) **المصدر نفسه** : ص ص ٢٧- ٢٩ .

(٢٤٠) **المصدر نفسه** : ص ص ٣٠- ٣١ .

(241) **Nicola ziadeh**, op, cit, p. 217.

(٢٤٢) **هيئة الأمم المتحدة** : مصدر سابق ، ص ١٧٣ .

(٢٤٣) **فوزى سلو** : البيان الأول للشعب السورى ، ص ٣١ .

فضلاً عن صدور المرسوم التشريعى رقم ٨٠ بتاريخ ٢٣ يناير ١٩٥٢م والقاضى بقيام المصرف الزراعى ببيع الآلات الزراعية ومحركات المياه إلى المزارعين[٢٤٤] ، وكان لبنك سوريا الزراعى دور مهم حيث كان يقدم القروض المالية اللازمة للمزارعين ، واتسعت أعمال البنك بداية من عام ١٩٥٠م حيث بدأ فى شراء البذور والمبيدات الحشرية والماكينات وبيعها وشراء الأراضى ، وكان البنك يقوم بتقديم قروض إلى حد أقصاه ٧٥٠٠ ليرة سورية للقرض الواحد ، وبفائدة قدرها ٦٪ ، وقد بلغت قيمة قروض البنك التى لم تتم تسويتها حتى نهاية عام ١٩٥٣م ٤٣,١٩ مليون ليرة سورية[٢٤٥] .

وقد اعتنت الحكومة السورية بمشروعات الرى اعتناءً كبيرًا حيث كان لدى الحكومة السورية مشروعات رى تشمل كل الأنهار فى سوريا ، وكان المشروع الذى تم إنشاؤه على نهر العاصى فى منطقتى حمص وحماة من أكبر مشاريع الرى ، حيث كان هذا المشروع يروى مساحة ٢٢٠٠٠ هكتار[٢٤٦] ، وهناك أيضًا مشروع رى مزيريب وهو يروى مساحة ٣٢٠٠ هكتار ، ومشروع رى الخابور والذى امتد بين تل مفاصى والحسكة على نهر الخابور ، وقد خطط لهذا المشروع لكى يروى ٩٠٠٠ هكتار من الأراضى[٢٤٧] . وهناك أيضًا مشروع نهر القويق جنوبى حلب ، وهو يروى ١٥٠٠٠ هكتار والتى استوجب تجفيفها إنشاء نفق بطول أربعة كيلومترات تحت جبل الوسطانى لتصريف المياه إلى وادى العاصى ، وهو مشروع قدر له أن يروى ٤٠٠٠ هكتار ، وقدر مجموع نفقاته بمبلغ أربعة ملايين ليرة سورية[٢٤٨] . أما مشروع رى السن فقد أنشئ على نهر السن وهو يروى ٤٥٠٠ هكتار[٢٤٩] .

ويعتبر مشروع الغاب من أهم مشروعات الرى التى نفذت فى سوريا خلال عهد الشيشكلى ، وقد أنشئ على نهر العاصى شمال حماة ، وكان الغرض من هذا المشروع هو استصلاح نحو ٢٦٠٠٠ هكتار عن طريق التجفيف ، ورى مساحة مجموعها ٦٥٠٠٠ هكتار كان منها ٤٣٠٠٠

---

(٢٤٤) **فوزى سلو** : البيان الأول للشعب السورى ، ص ٣٣ .

(٢٤٥) **البنك الدولى للإنشاء والتعمير** ، مصدر سابق ، ص ص ١٢٤ - ١٣١ .

(٢٤٦) **هيئة الأمم المتحدة** : مصدر سابق ، ص ص ١٩٠ - ١٩٨ .

(٢٤٧) **فوزى سلو** : البيان الأول للشعب السورى ، ص ص ٣٣ ، ٣٤ .

(٢٤٨) **هيئة الأمم المتحدة** : مصدر سابق ، ص ١٩٠ .

(٢٤٩) **فوزى سلو** : البيان الأول للشعب السورى ، ص ٣٤ .

هكتار لم يسبق ريها من قبل ، وقد قدرت تكاليف المشروع بحوالى ١٣٦,٥ مليون ليرة[٢٥٠] ، ومن المشروعات التى كان يتم بحثها فى هذه الفترة : مشروع وادى العاصى ومشروع وادى بردى ومشروع وادى اليرموك ، وكذلك مشروع وادى النهر الكبير[٢٥١] .

ومن العقبات التى تقف فى سبيل زيادة الإنتاج وارتفاع نفقاته نقص الأيدى العاملة فى بعض المناطق وارتفاع أسعار الوقود وارتفاع تكاليف صيانة الآلات ثم ارتفاع نفقات النقل ، وقد اتخذت عدة إجراءات لتحسين وسائل المواصلات وتهيئة المخازن اللازمة ولتخفيض ثمن الآلات الزراعية ونفقات تشغيلها[٢٥٢] ، وقد كان نظام الملكية للأراضى إحدى العقبات الكبرى التى تعترض طريق التنمية الزراعية ، فلقد كانت النسبة الكبيرة من الملكيات الزراعية تتجاوز ١٠٠ هكتار وهم كانوا يمثلون ٤٩٪ من المزارعين ، وهناك نسبة ١٣٪ كانوا يمتلكون ١٠ هكتارات فأقل ، وقد كان القسم الأكبر من هذه الملكيات مؤجرًا لمدد قصيرة للمزارعين بمشاركة الذين لا يمكنهم فقرهم من تحسين أساليب الزراعة وزيادة الإنتاج ، هذا فى الوقت الذى كانت فيه بعض الملكيات تزيد على ١٠٠ ألف هكتار[٢٥٣] .

لذلك حدثت محاولات لتوزيع أراضى الدولة . فقد أعلن حسنى الزعيم فى مايو ١٩٤٩م مشروعات لإصلاح الأراضى وتوزيعها فى ملكيات صغيرة على الأفراد[٢٥٤] ، وفى ٣٠ يناير ١٩٥٢م ، صدر المرسوم التشريعى رقم ٩٦ لتوزيع أراضى الدولة وإن كان قد قابل هذا المشروع اعتراضان أولهما : صعوبة تطبيقه بالنظر إلى جهل الحكومة بمواقع أراضيها غير المسجلة ومساحتها ، وثانيهما : أنه ارتكز على حالة من الغموض تتعلق بالوضع القانونى لشاغلى أراضى الدولة غير المسجلة ، وعندما تبين للحكومة العيب التشريعى فى هذا القانون صدر مرسوم بإلغائه فى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٢م[٢٥٥] .

---

(٢٥٠) **البنك الدولى للإنشاء والتعمير** ، مصدر سابق ، ص ص ١٣٤ - ١٣٥ .
- **يونس صالح الحريرى** : مرجع سابق ، ص ٥٨ .

(٢٥١) **البنك الدولى للإنشاء والتعمير** ، مصدر سابق ، ص ص ١٣٦ - ١٤١ .

(٢٥٢) **هيئة الأمم المتحدة** : مصدر سابق ، ص ١٩١ .

(253) **Sir Reader Bullard**, op., cit., p. 446.

(٢٥٤) **المصرى** : العدد رقم ٤١٤٩ بتاريخ ١٩٤٩/٥/١٢م .

(252) **Tabitha perton**, Syria, p. 103.

وفى ٣٠ يناير ١٩٥٣م صدر مرسوم بتوزيع أراضى الدولة غير المشغولة حيث سمح للأشخاص الذين يقومون على فلاحة الأراضى فعلاً ، وغيرهم من الراغبين فى شراء هذه الأراضى بسعر يعادل ربع سعرها الحقيقى ، وكان فى وسع الواحد منهم أن يحصل على خمسين هكتارًا من الأراضى غير المزروعة وعشرة هكتارات من الأراضى المزروعة ، أما فى محافظتى الجزيرة والفرات فكان فى وسع الواحد منهم أن يحصل على ٢٠٠ هكتار من الأراضى غير المزروعة[٢٥٦] .

وقد صدر فى ٢١ أبريل ١٩٥٢م تحت رقم ٢٠٩ مرسوم يقضى بإحداث هيئة تدعى «الهيئة الاستشارية الزراعية» لكى تعمل على إحداث تغيير أساسى فى سياسة البلاد الزراعية ليماشى التطور الزراعى ، وقد كانت هذه الهيئة مطالبة بإعداد الدراسات والخطط والمشاريع وفقًا لسياسة الحكومة الزراعية مع بيان وسائل تطبيقها ومراحل تنفيذها ، وكذلك إبداء الرأى فى كل ما له صلة بالمشورة الزراعية عند الطلب ، وصدر المرسوم التشريعى رقم ١٣٩ بتاريخ ٢٧ فبراير ١٩٥٢م بإحداث الأمانة العامة لوزارة الزراعة التى تقوم بواجبها فى توجيه الدوائر المختلفة وتنسيق أعمالها ، وصدر المرسوم التشريعى رقم ١٤٠ بتاريخ ٢٧ فبراير ١٩٥٢م بتوسيع إدارة مديرية أملاك الدولة ، وذلك بإضافة وظائف جديدة لها ، والغرض من ذلك الإحاطة بشئون أملاك الدولة المنتشرة فى أنحاء البلاد ولاسيما أن ملايين الهكتارات من الأراضى الخالية ليس لها قيود أو سجلات[٢٥٧] .

وأما فى مجال الصناعة فقد كان لازدياد الدخل الزراعى زيادة كبيرة بسبب التوسع فى زراعة الحبوب وزراعة القطن بصفة خاصة وكذلك لمساعدات الحكومة أثرها فى إحداث ازدهار صناعى خلال تلك الفترة ، وذلك نتيجة لاستثمار أموال الدخل الزراعى فى الصناعة[٢٥٨] ، هذا فضلاً عن رأس المال الكبير الذى هيأه التجار السوريون ، ففى الفترة من ١٩٤٥م وحتى نهاية عام ١٩٥٣م تم استثمار رؤوس أموال مجموعها ٧٠,٧ مليون ليرة سورية فى سبع وثلاثين شركة مساهمة ، وقد زاد ما يباع من الكهرباء إلى الصناعة من ١٥ مليون كيلو واط/ ساعة فى عام ١٩٤٧م إلى ٢٨ مليون كيلو واط/ ساعة فى عام ١٩٥١م ، ثم إلى ٣٦ مليون كيلو واط/ ساعة فى عام ١٩٥٣م ، وبلغت الواردات من المعدات الصناعية فى عام ١٩٥٠م إلى ٩١٠٠ طن وفى عام ١٩٥١م بلغت ٩٥٠٠ طن

---

(٢٥٦) **دورين واريز** : مرجع سابق، ص ١٢٨.

(٢٥٧) **فوزى سلو** : البيان الثانى للشعب السورى ، ص ص ٣٩ - ٤١.

(٢٥٨) **الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية**: مصدر سابق، ص ٦٨.

وفى عام ١٩٥٢م بلغت ١٠٨٠٠ طن وفى عام ١٩٥٣م بلغت ١٢٠٠٠ طن ، وقد بلغت القيمة الكلية لهذه المعدات والآلات ٢٠٠ مليون ليرة سورية[٢٥٩] .

ولقد تفوقت صناعة النسيج على كل ما عداها من الصناعات فى الأهمية ، فازدادت محالج القطن من ٣٠ محلجًا فى عام ١٩٤٥م إلى ١١٠ محالج فى عام ١٩٥٣م ، وارتفع عدد مغازل القطن من ١٠٠٠٠ مغزل فى عام ١٩٣٩م إلى ٩٢٠٠٠ مغزل فى عام ١٩٥٤م حيث كان ارتفاع إنتاجية الغزل يتوالى عامًا بعد عام ، فبعد أن كان ٥٥٠٠ طن عام ١٩٥٠م وصل إلى ٦٦٠٠ طن عام ١٩٥٣م ، وكذلك ارتفع غزل الحرير الصناعى من ٨٠٠ طن عام ١٩٥٠م إلى ١٢٠٠ طن عام ١٩٥٣م ، وارتفع عدد الأنوال الآلية من ١٥٠٠ نول فى عام ١٩٣٩م إلى ٥٥٠٠ نول عام ١٩٥٣م، وكانت صناعته تسد حاجة البلاد وتترك فائضًا للتصدير[٢٦٠] .

وكانت صناعة الأغذية تلى فى الأهمية صناعة النسيج حيث تعددت فروع هذه الصناعة وإن كان أهمها صناعة السكر وتكريره ، وذلك لحاجة البلاد إلى هذا المنتج ، لذلك تم إنشاء مصنع فى مدينة حمص ، وقد كانت هذه الصناعة تعتمد على السكر الخام المستورد من الخارج ، وكذلك على سكر البنجر الذى بلغت المساحة المزروعة به فى عام ١٩٥٤م ٤٦٠٠ هكتار ، وقد بلغ الإنتاج منه فى نفس العام ٥٠٦٠٠ طن ، وبدأ نطاق صناعة السكر فى الاتساع اعتبارًا من عام ١٩٥٠م حيث بلغ إنتاجها ٣٠ ألف طن سكر عام ١٩٥٣م ، وبلغ ٣٨ ألف طن سكر وألف طن كحول وبعض الجولوكوز فى عام ١٩٥٤م[٢٦١] . وقد اتسعت صناعة البناء اتساعًا كبيرًا فبلغت مساحة المبانى الجديدة المرخص لها ٢٠٩ آلاف متر مربع فى عام ١٩٥٠م ثم إلى ٢٦٥ ألف متر مربع فى عام ١٩٥٣م ، وازداد إنتاج الأسمنت إلى ٦٨ ألف طن فى عام ١٩٥٠م ثم إلى ٢٢٤ ألف طن فى عام ١٩٥٣م وإلى ١١٤ ألف طن فى عام ١٩٥٤م ، وقد أنتج مصنع الزجاج أقصى إنتاج له فى عام ١٩٥٤م وهو خمسة آلاف وخمسمائة طن[٢٦٢] .

---

(٢٥٩) **هيئة الأمم المتحدة** : مصدر سابق ، ص ١٧٤ .

(٢٦٠) **البنك الدولى للإنشاء والتعمير** ، مصدر سابق ، ص ص ١٥١ - ١٥٣ .

(261) **Sir Reader Bullard**, op., cit., p. 477.

– **الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية** : مصدر سابق ، ص ٧٨ .

(٢٦٢) **هيئة الأمم المتحدة** : مصدر سابق ، ص ١٧٥ .

وقد تعددت الصناعات الأخرى كصناعة الصابون ودبغ الجلود وصناعة الأحذية والكبريت وغيرها من الصناعات الأخرى[٢٦٣] ، ونتيجة لزيادة الاتساع فى الصناعات ازداد الطلب على الطاقة الكهربائية ، ولما كانت شركات الامتياز الأجنبية عاجزة عن زيادة الطاقة الكهربائية عمدت الحكومة إلى تأميم هذه الشركات عام ١٩٥١م لقاء تعويض قدم لها ، وقامت الحكومة كذلك بتأمين شركة كهرباء حمص وحماة فى عام ١٩٥٤م وقد ارتفعت القوة الإنتاجية للكهرباء فقد بلغ فى عام ١٩٥٠م ٨١ مليون كيلو واط/ ساعة ثم إلى ١١٤ مليون كيلو واط/ ساعة عام ١٩٥٣م[٢٦٤] . وقد تبع التوسع الصناعى أيضًا توسع شبكة المواصلات فى سوريا فزاد مجموع طول الطرق الصناعية للاستعمال من ٦٦٩٤ كيلو مترًا فى عام ١٩٤٤م إلى ١٠٠٢٨ كيلو متر عامًا ١٩٥٣م ، هذا فضلاً عن مشروع توسع ميناء اللاذقية والذى كان له أثره فى زيادة حمولة البضائع المشحونة من هذا الميناء فبعد أن كانت ١١٠٠٠ طن فى عام ١٩٤٥م وصلت فى عام ١٩٥٤م إلى ٨٣٧٠٠٠ طن[٢٦٥] .

وقد اتخذت الحكومة السورية عدة تدابير لحماية الصناعة المحلية وتشجيعها ففى عام ١٩٤٩م مدت الحكومة يد المساعدة لإنقاذ الصناعة السورية بالتسهيلات والوسائل التى تمكنها من الحصول على قروض تضمنها الدولة بفوائد معتدلة من إدارة الصرف ببنك سوريا ولبنان[٢٦٦] ، وفى عام ١٩٥٢م سمح لوزارة المالية بمرسوم تشريعى بأن تكفل الشركات الصناعية فى سوريا لدى بيوت المال على القروض التى تعقدها لتسديد نفقاتها الأولية أو لتتمكن من متابعة الاستثمار ، وعندما تبين للحكومة أن الأجل المحدد للقروض المكفولة قصير مما أدى إلى عجز الشركات عن تسديد هذه القروض ، لذلك صدر مرسوم تشريعى يقضى بتجديد آجال هذه القروض لمدة خمس سنوات أخرى[٢٦٧] .

وعمدت الحكومة كذلك إلى إعفاء المشروعات الجديدة من دفع الرسوم الجمركية على الآلات ومواد البناء ومن دفع ضرائب الأملاك على البضائع والمكاتب ومساكن العمال لمدة ست سنوات وكذلك أعفيت من دفع ضريبة الدخل على ١٠٪ من الأرباح المستثمرة من جديد[٢٦٨] ، وقد عملت

(٢٦٣) البنك الدولى للإنشاء والتعمير ، مصدر سابق ، ص ص ١٥٤ - ١٦٥ .
(٢٦٤) هيئة الأمم المتحدة ، مصدر سابق ، ص ص ١٧٥ - ١٧٧ .
(٢٦٥) يونس صالح الحربى ، مصدر سابق ، ص ص ٦٠ ، ٦١ .
(٢٦٦) البنك الدولى للإنشاء والتعمير ، مصدر سابق ، ص ١٤٧ .
(٢٦٧) فوزى سلو ، البيان الأول للشعب السورى ، ص ٢١ .
(٢٦٨) هيئة الأمم المتحدة ، مصدر سابق ، ص ١٧٧ .

الحكومة على حماية المنتجات المحلية من المنافسة الخارجية كذلك قامت بزيادة الرسوم الجمركية على السلع التى تنافس السلع المصنوعة محليًا ، ففى بداية عام ١٩٥٠م زادت الرسوم على الواردات عمومًا حيث بلغت ضعف ما كانت عليه من قبل ، وفى عام ١٩٥١م زادت الرسوم مرة أخرى على بعض الأصناف مثل المنسوجات والزجاج والصابون وفرض كذلك حظر على الواردات التى تنتج محليًا بكفاية ، وقد شمل الحظر فى عام ١٩٥٢م أنواعًا كثيرة من الواردات(٢٦٩) ، وقد عمدت الحكومة كذلك إلى سياسة التأميم فى الصناعة والذى وصل إلى ذروته فى عام ١٩٥٢م بصدور القانون رقم ١٥١ لتحويل كل الشركات الأجنبية فى سوريا إلى السلطات السورية ، هذا فضلاً عن أنه بدأ فى تجديد حجم الواردات الخارجية ، وبذلك فتحت الأسواق الداخلية للمنتجات الوطنية وأصبحت لها الأولوية(٢٧٠) .

ونظير ما كانت الحكومة تقدمه من مساعدات للصناعة اشترطت فى عام ١٩٥٢م موافقة وزارة الاقتصاد على إنشاء المصانع الجديدة أو توسع المصانع القائمة فعلاً ، وهى موافقة لا تعطى إلا إذا رأت الوزارة أن المشروع المقترح سوف يقوى الحياة ، وأنه نافع لاقتصاديات البلاد ، وكذلك طلب إلى كل المؤسسات القائمة فعلاً أن تقوم بتسجيل نفسها فى الوزارة(٢٧١) ، وبالفعل بدئ فى تنفيذ ذلك ففى الفترة الواقعة بين أغسطس ١٩٥٢م وحتى يونيو ٩٥٤م تلقت الحكومة طلبات بإنشاء ١٥٨ مصنعًا جديدًا وتوسيع ٣٣٢ مصنعًا قائمًا ، وقدر رأس المال اللازم استثماره فى هذه المشروعات بمبلغ ٦٦,٤ مليون ليرة ، كما قدر عدد العمال الذين سيعملون فيها بما يبلغ ٦٣١٤ عاملاً(٢٧٢) .

ولقد نالت التجارة - سواء الداخلية أو الخارجية - الاهتمام من الحكومات العسكرية ، فبالنسبة للتجارة الداخلية لم يكن لدى وزارة الاقتصاد السورية التشريعات الضرورية التى تساعدها على تنظيمها ولذلك فقد كانت أسعار المواد الأولية والثانوية على السواء تخضع للاحتكار وجشع التجار ، لذلك أصدرت عدة مراسيم تسمح لوزارة الاقتصاد بعمليات المراقبة الأساسية لحركة التجارة الداخلية وبدأت وزارة الاقتصاد بالفعل فى مراقبة التجارة الداخلية ، فأصدرت عدة قرارات

---

(٢٦٩) **البنك الدولى** ، مصدر سابق ، ص ١٤٧ .

- **فوزى سلو** ، البيان الثانى للشعب السورى، ص ٥٠ .

(270) **Nicola ziadeh**, op, cit, p. 220.

(٢٧١) **هيئة الأمم المتحدة**، مصدر سابق ، ص ١٧٧ .

(٢٧٢) **المصدر نفسه**، ص ص ١٩١ ، ١٩٢ .

رمت إلى ضبط توزيع المواد الضرورية كمواد البناء وفرضت إعلان الأسعار لعدد كبير من المواد الغذائية منعًا للتلاعب بها وحدًا من ارتفاع أسعارها ، وأناطت بموظفيها مراقبة حركة الأسعار باستمرار ومنحهم صلاحية ملاحقة المخالفات وإنزال العقوبات بمرتكبيها[٢٧٣] .

وكان الغرض من هذه السياسة مراقبة توزيع الإنتاج ومراقبة الأسعار لجعلها متناسبة مع قدرة المستهلك على الشراء ، مع ضمان الربح المعقول الذى ينشط العمليات التجارية ، هذا فضلاً عن الحد من المضاربة والاحتكار فى السوق[٢٧٤] ، وضمانًا لتنفيذ هذه السياسة صدر فى ١٦ أبريل ١٩٥٢م مرسوم تحت رقم ٢٠٦ يحدد اشتراك وزارة الداخلية بواسطة قوى الأمن مع موظفى وزارة الاقتصاد الوطنى لمراقبة الحركة التجارية فى السوق ، كما عمدت الحكومة فى نفس المرسوم إلى القضاء على احتكار بعض المواد الضرورية حيث حصرت الهيئات والأشخاص الذين يقومون ببيع هذه المواد تحت إشرافها ، وأجبرت الشركات المنتجة على فتح مراكز توزيع فى المدن الكبرى لبيع هذه المواد[٢٧٥] . وقد ظهر من النتائج العملية لتطبيق قانون تنظيم الغرف التجارية والصناعية الصادر فى عام ١٩٣٨م أن أحكامه لا توفى الغرف حقها من التنظيم والإدارة ولاسيما بعد نمو الحركة الصناعية والتجارية إبان عهد الاستقلال ، لذلك وضع مشروع مرسوم تشريعى جديد لتنظيم الغرف الصناعية والتجارية تنظيمًا حديثًا يتلاءم مع النهضة الاقتصادية ، وقد أخذت فيه بعين الاعتبار ملاحظات جميع الغرف السورية حيث تناول هذا القانون إمكان اتحاد الغرف بعضها مع بعض ، وإمكان إحداث غرف دولية تؤلف من أعضاء سوريين للغاية التى أنشئت من أجلها[٢٧٦] .

ومحاولة من الحكومة فى تنظيم أوضاع الشركات المؤسسة خارج الأراضى السورية والتى تمارس نشاطًا فى سوريا عن طريق فتح مراكز تعمل تحت عنوانها التجارى ، أصدرت الحكومة السورية فى ٣٠ مايو ١٩٤٩م مرسومًا تشريعيًا تحت رقم ١٠٣ لأجل ذلك ، إلا أن هذا المرسوم لم يكن كافيًا ، لذلك عمدت الحكومة إلى إصدار مرسوم تشريعى تحت رقم ١٥١ بتاريخ ٣ مارس ١٩٥٢م ، والذى أوجب على المؤسسات التجارية الأجنبية عند رغبتها فى ممارسة عملها فى سوريا

(٢٧٣) **فوزى سلو** ، البيان الأول للشعب السورى ، ص ٢٣ .

(٢٧٤) **المصدر نفسه** ، ص ٢٤ .

(٢٧٥) **فوزى سلو** ، البيان الثانى للشعب السورى ، ص ص ٤٧ ، ٤٨ .

(٢٧٦) **المصدر نفسه** ، ص ٤٩ .

أن تتخذ لها مركزًا خاصًا ، وأن تعين ممثلاً لها مقيمًا بسوريا له صلاحيات التعاقد والتوقيع والمثول أمام القضاء السورى وقد اشترط فيه أن يكون سوريًا ، كما اشترط فى أن يحل الوكلاء السوريون لشركات أجنبية فى سوريا وكالاتهم بصورة رسمية ، وقد كان لهذا المرسوم آثار حسنة فقد أفسح المجال للسوريين لاستلام إدارة الشركات الأجنبية والفروع التى تفتحها فى سوريا ، كما أتاح لهم الحصول على الوكالات أو الاشتراك فيها بنسبة الثلثين على الأقل حيث وفر هذا عملات أجنبية للحكومة ، وقد عمدت الشركات الأجنبية إلى توفيق أوضاعها طبقًا لهذا المرسوم[٢٧٧] ، وأما بالنسبة للتجارة الخارجية فلقد برزت مشكلة الانفصال الجمركى بين سوريا ولبنان خلال هذه الفترة بعد أن كانت الوحدة الاقتصادية قد جمعت بين البلدين بسبب الانتداب الفرنسى على كليهما حتى عام ١٩٤٣م حيث عقد اتفاق ششتورة الذى نص على إقامة اتحاد جمركى بين دولتين منفصلتين اقتصاديًا ، حيث يؤلف البلدان منطقة جمركية واحدة ذات وحدة جمركية تنتقل البضائع ضمنها بحرية تامة وبدون أى ضرائب أو رسم جمركى وإنما يكون للبلدين إدارة جمركية واحدة تمارس عملها بنظام جمركى واحد[٢٧٨] ، إلا أن هذا الاتفاق واجهته صعوبات كان من نتيجتها أن أرسلت الحكومة السورية إلى لبنان فى ٥ يونيو ١٩٤٩م تطلب بعض التعديلات على الاتفاق نتيجة للتطورات الاقتصادية المستجدة بين البلدين[٢٧٩]. ونتيجة لذلك عقد بين الطرفين فى ٨ يوليو ١٩٤٩م اتفاق عالج بعض المسائل التى قرر الطرفان حلها على وجه السرعة مثل قضية الرسوم الجمركية على القمح والشعير التى كانت قد أوقفت أثناء الحرب العالمية الثانية والاتفاق على إعفاء هذه السلع من الرسوم الجمركية إذا كانت لتموين الشعب اللبنانى ، وكذلك الاتفاق على الإدارة المشتركة للسكك الحديدية وإدارة الدخان ، وعلى أن تتخذ كل من الدولتين التدابير المشتركة لإزالة الفروق بين عملتيهما[٢٨٠] ، ولكن هذا الاتفاق لم يحترم حيث حظرت الحكومة السورية فى ديسمبر ١٩٤٩م تصدير القمح ومشتقاته إلى لبنان ، وهو ما دفع الحكومة اللبنانية إلى اتهام سوريا فى خطاب مؤرخ فى ١٠ ديسمبر ١٩٤٩م بأنها لا تعمل بما جاء فى اتفاق ٨ يوليو ١٩٤٩م ، وقد ردت عليها سوريا بمذكرة فى ١٤ يناير ١٩٥٠م اتهمت فيها لبنان بأنه يعمل على اتساع الهوة بين الضرائب الداخلية فى كلا البلدين ، وأن الموظفين اللبنانيين مازالوا يشغلون معظم الوظائف فى المصالح

(٢٧٧) **فوزى سلو** ، البيان الثانى للشعب السورى ، ص ص ٤٥ – ٤٧ .

(٢٧٨) **أحمد السمان** ، مرجع سابق ، ص ٨٠ .

(٢٧٩) **ألفريد. ج. مصرى**، السوق العربية المشتركة، ترجمة صليب بطرس، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٥ ص٧٨.

(٢٨٠) **المصرى** ، العدد رقم ٤٢٠١ .

المشتركة بين البلدين[٢٨١] . وفى ٧ مارس ١٩٥٠م أرسلت سوريا مذكرة للبنان عارضة قبول مبدأ وحدة اقتصادية كاملة بين البلدين ، وطالبت بالإجابة على هذه المذكرة فى موعد لا يتجاوز ٢٠ مارس ١٩٥٠م ، وقد أجاب لبنان بمذكرة مؤرخة فى ١٠ مارس ١٩٥٠م برفض المطالب السورية لأن لبنان ينتهج سياسة اقتصادية تنسجم مع مصالحه[٢٨٢] ، وكنتيجة لذلك أعلنت سوريا فى ١٣ مارس ١٩٥٠م انسحابها من الاتحاد الجمركى وقررت بعض التدابير كحظر استيراد البضائع من لبنان[٢٨٣] ، وقد علم لبنان بذلك فترأس وزير الوزراء رياض الصلح اجتماعًا حضره بعض ممثلى الهيئات الصناعية والتجارية ، وعقد اجتماعًا آخر مع المسئولين فى إدارات الأمن والجمارك لاتخاذ الإجراءات المناسبة ردًا على إجراءات سوريا[٢٨٤] .

وإذا كانت اللجنة الاقتصادية بالجمعية التأسيسية السورية قد استحسنت قرار إنهاء الاتحاد الجمركى السورى اللبنانى ، معتبرة أن هذا الاتحاد أضر بالاقتصاد السورى[٢٨٥] ، إلا أن تقرير هذه اللجنة قد لاقى معارضة قوية من العديد من أعضاء الجمعية التأسيسية ، فجلال السيد عضو حزب البعث اعتبر أن قرار قطع العلاقات الاقتصادية مع لبنان هو قطع علاقات سياسية وروابط من الأولى بسوريا أن تحافظ عليها ، وأما مصطفى السباعى زعيم الإخوان فإن كان قد أيد القرار إلا أنه طالب بضرورة أن يجتمع رئيس الوزراء مع رياض الصلح للتباحث فى الأمر ، وطلب عبد اللطيف اليونس (العضو المستقل) من رئيس الوزراء الانتظار حتى عقد مجلس الجامعة العربية لعرض الخلاف عليه وللفصل بين سوريا ولبنان ، كما أيد حسن البرازى كلمة جلال السيد معتبرًا أن هذه الخطوة هى قضاء على علاقات بدولة من المفروض أن علاقة سوريا بها علاقة أبدية[٢٨٦] وقد انتقدت جريدة الشرق اللبنانية الانفصال الجمركى مؤكدة أن الشعبين السورى واللبنانى يرغبان فى استمرار العلاقات الاقتصادية بين البلدين ، ومؤكدة أن الذين يدعون لهذه الحركة الانفصالية إنما يرغبون فى الفصل بين العرب والاتفاق مع الإمبريالية الغربية[٢٨٧] . وقد أيد بعض النواب قرار إلغاء الاتحاد

---

(٢٨١) **ألفريد ج. مصرى** : مرجع سابق ، ص ٨٢ .

(٢٨٢) **المصرى** ، العدد رقم ٤٤٢٠ بتاريخ ١٩٥٠/٣/١٥م .

(٢٨٣) **ألفريد ج. مصرى** : مرجع سابق ، ص ٨٣ .

(٢٨٤) **المصرى**، العدد رقم ٤٤٢٠ بتاريخ ١٩٥٠/٣/١٥م .

(٢٨٥) **محاضر جلسات الجمعية التأسيسية السورية**: الجلسة رقم ١٧ بتاريخ ١٩٥٠/٣/١٨م ، ص ٢٥٧ .

(٢٨٦) **المصدر نفسه**: الجلسة رقم ١٧ بتاريخ ١٩٥٠/٣/١٨م ، ص ص ٢٥٩- ٢٦٥ .

(287) **La documentation française**, Articles et documents, R. No 1810, D.20-3-1950, p. 10.

الجمركى كالنائب عارف القرطجى الذى أوضح أن سوريا قد صبرت كثيرًا على التعنت اللبنانى فى علاقتها الاقتصادية معه ، وقد آن الأوان لتستقل سوريا باقتصادها ، ومعترضًا على ما يسمى بالقطيعة السورية اللبنانية ومفضلاً أن تسمى الاستقلال الاقتصادى السورى ، وقد أيد زكى الخطيب (وهو مستقل) سياسة الحكومة للقضاء على الغبن الواقع على سوريا من جراء هذه العلاقة، وقد أيد الحكومة كذلك عبد الحميد رسلان ، أما حزب الشعب - صاحب الأغلبية فى الجمعية - فقد ألقى نيابة عنه راتب الحسامى عضو الحزب بيانًا أيد فيه تدابير الحكومة للحفاظ على اقتصاد سوريا ، وقد طرح تقرير اللجنة بعد مناقشة للتصويت فتمت الموافقة عليه بالأغلبية[٢٨٨] .

وقد أعقب إلغاء الاتحاد الجمركى اضطراب كبير فى التجارة بين البلدين مما دفعها إلى توقيع اتفاق تجارى مؤقت فى نوفمبر ١٩٥٠م حيث ألغى بموجبه الحظر على استيراد السلع الزراعية والمصنوعات المحلية من كلا البلدين ، ثم عقدت بين البلدين بعد ذلك عدة اتفاقيات مؤقتة ، وكان أهم هذه الاتفاقيات اتفاق ٤ فبراير ١٩٥٢م وقد وردت فى هذا الاتفاق قوائم تشمل منتجات كل بلد منها والتى يمكن إدخالها البلد الآخر معفاة من الرسوم أو برسوم جمركية مخفضة ، وتم الاتفاق على حد أدنى من الرسوم على بعض السلع المستوردة من بلد إلى آخر[٢٨٩] ، على أن هذا الاتفاق لم يخل من الثغرات مما أدى إلى عقد اتفاق آخر فى مارس ١٩٥٣م لسد هذه الثغرات[٢٩٠] .

وإذا ما كانت العلاقات الاقتصادية بين سوريا ولبنان قد نالت اهتمامًا واضحًا من الحكومات العسكرية السورية ، وذلك بحكم العلاقات التاريخية بين البلدين ، فإن سوريا كذلك لم تهمل خلال هذه الفترة علاقاتها الاقتصادية سواء مع الدول العربية أو مع دول العالم الأخرى ، فلقد أبرمت سوريا عدة اتفاقيات تجارية خارجية فى هذا المجال ... ففضلاً عن الاتفاقيات التى عقدت بين سوريا ولبنان والتى أوضحناها آنفًا ، عقدت سوريا مع المملكة العربية السعودية اتفاقًا تجاريًا تم التوقيع عليه فى ٢٩ يناير ١٩٥٠م على أن يبذل كل من الطرفين المتعاقدين وسعه لتوثيق العلاقات التجارية وإنماء التبادل التجارى بين بلديهما وإلى أقصى حد مستطاع ، وذلك فى حدود النظم الاقتصادية والتجارية

---

(٢٨٨) **محاضر جلسات الجمعية التأسيسية السورية**: الجلسة رقم ١٧ بتاريخ ١٨/٣/١٩٥٠م ، ص ص ٢٦٦-٢٧٣ .

(289) **La documentation française**, Articles et documents, R. No 2608, D.28-2-1953, p18.

(٢٩٠) **هيئة الأمم المتحدة**: مصدر سابق ، ص ١٧٨ .

القائمة بين كل منهما[٢٩١] ، وعقدت سوريا مع مصر اتفاقية تجارية فى عام ١٩٥٠م حيث تعهد الطرفان بأن يقدما كل التسهيلات اللازمة لتنمية العلاقات التجارية بينهما إلى أقصى حد ممكن فى نطاق النظم المطبقة فى كل دولة[٢٩٢] .

وتفاوضت سوريا مع العراق فى عام ١٩٥٠م لإبرام اتفاق مماثل للاتفاق السورى اللبنانى وتضمن هذا الاتفاق امتيازات جمركية متبادلة تخول بعض البضائع إعفاء جمركياً كاملاً وخفض نسبة معينة للبعض الآخر مع تسهيل حركة التجارة بينهما ، ولكن هذه الاتفاقية لم يتم التوقيع عليها ولم تخرج إلى حيّز الوجود ولكن هذا لم يمنع من نمو حركة التجارة بينهما[٢٩٣] ، وعقدت فى ٢٣ أبريل ١٩٥٣م اتفاقية تجارية بين سوريا والأردن ، والتى بنى عليها حرية تبادل الإنتاج الزراعى والحيوانى ، ونظم تبادل المنتجات الصناعية ، وأعفيت وخفضت الرسوم الجمركية[٢٩٤] . وعلى المستوى العالمى عقدت سوريا أيضًا عدة اتفاقيات تجارية مع العديد من الدول ، فكانت اتفاقيتها مع ألمانيا فى عام ١٩٥٠م ومع تشيكوسلوفاكيا فى عام ١٩٥٢م ومع يوغوسلافيا واليابان فى عام ١٩٥٣م ، وقد زادت التجارة مع ألمانيا بشكل كبير منذ توقيع الاتفاق الذى سمح لسوريا بتوريد ما قيمته ٢٠ مليون دولار قطنًا سوريًا وجلودًا وقمحًا[٢٩٥] .

ومع أن سوريا لم تنضم إلى اتفاقية الجات لأنها فضلت أن تكون حرة فى سياستها التجارية ، إلا أن هذا لم يمنعها من أن تسعى إلى الاتفاقيات الجماعية مع دول الجامعة العربية ، ففى مذكرة تقدم بها الوفد السورى لمجلس الجامعة العربية فى دورته السادسة عشرة طالب بضرورة تنسيق السياسة الاقتصادية ، والذى كان من أهم بنوده تبديل التعريفات الجمركية بين بلاد الجامعة العربية ، والدعوة إلى اتفاقيات تجارية بينها[٢٩٦] ، وقد وقعت سوريا بالفعل على اتفاقيتين جماعيتين فى ٧ سبتمبر ١٩٥٣م مع لبنان والأردن والعراق ومصر ، كانت إحداهما لتسهيل التبادل التجارى

---

(٢٩١) **محاضر جلسات الجمعية التأسيسية السورية**: الجلسة رقم ١٢ بتاريخ ١٩٥٠/٢/١م ، ص ص ١٤٤-١٤٧ .

(٢٩٢) **ألفريد ج.مصرى** : مرجع سابق ، ص ٩٦ .

(٢٩٣) **البنك الدولى للإنشاء**: مصدر سابق ، ص ٢٠٢ .

(٢٩٤) **أحمد السمان** : مرجع سابق ، ص ٧٠ .

(295) **Nicola ziadeh**, op, cit, p. 223.

(٢٩٦) **محاضر جلسات الجامعة العربية**: الدورة رقم ٥ بتاريخ ١٩٥٢/٩/٢٣م ، ص ص ٤٤٦-٤٤٧ .

وتنظيم تجارة الترانزيت[٢٩٧] ، والثانية كانت لتنظيم تسديد المعاملات التجارية ووضع قواعد لانتقال رؤوس الأموال فيما بينها[٢٩٨] .

وعلى أى حال فإن الميزان التجارى لسوريا خلال هذه الفترة (١٩٤٩م - ١٩٥٤م) تحدث عن تفاوت مجموع ما استوردته سوريا فى الفترة من عام ١٩٤٩م ، فمن خلال جدول واردات وصادرات سوريا عن تلك الفترة اتضح أن واردات سوريا قد بلغت فى عام ١٩٤٩م ما قيمته ، ٥١٦,٢ مليون ليرة سورية وفى عام ١٩٥٠م وصل إلى ٣١٤,٧ مليون ليرة سورية ، وفى عام ١٩٥١م بلغ ٣٠٤ ملايين ليرة ، أما فى عام ١٩٥٢م فقد بلغ ٣١٣,٣ مليون ليرة سورية ، ووصل فى عام ١٩٥٣م إلى ٣٠٧,١ مليون ليرة سورية وفى منتصف عام ١٩٥١م بلغ ١٦٩,٦ مليون ليرة[٢٩٩] ، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا أهم الدول المصدرة لسوريا ، أما البلاد العربية ، فكانت نسبة صادراتها لسوريا قليلة حيث يرجع ذلك إلى تماثل كثير من المنتجات فى معظم البلاد العربية ، وكانت واردات سوريا من لبنان تعادل مجموع وارداتها من بقية الدول العربية[٣٠٠] .

وإذا ما كانت واردات سوريا قد تفاوتت بين الزيادة والنقصان من عام لآخر فإن صادراتها كانت تميل للارتفاع من عام لآخر ، ففى عام ١٩٤٩م بلغت ١١١,١ مليون ليرة سورية ، وارتفعت فى عام ١٩٥٠م فبلغت ٢٤٥,٦ مليون ليرة ثم إلى ٢٧٧,١ مليون فى عام ١٩٥١م ، وواصلت الارتفاع ففى عام ١٩٥٢م بلغت ١٦٩,٢ مليون ليرة[٣٠١] ، وقد كان لبنان وفرنسا من أهم الدول التى تستورد من سوريا ، ويرجع ذلك إلى اعتبارات طبيعية وسياسية ، أما الدول العربية فقد كانت صادرات سوريا إليها تعادل ما يستورد لبنان من سوريا[٣٠٢] .

ولقد أظهر الميزان التجارى السورى عجزًا واضحًا فى عام ١٩٤٩م حيث بلغت نسبة العجز ما قيمته ٤٠٥,١ مليون ليرة سورية ، وفى عام ١٩٥٠م قلت نسبة العجز إلى ٧٩,١ مليون ليرة ، وكذلك استمر النقص فى العجز فى عام ١٩٥١م حيث بلغ ٢٦,٣ مليون ليرة سورية ، أما فى عام

(٢٩٧) محاضر جلسات الجامعة العربية : الدورة رقم ١٩ ، الجلسة رقم ١ بتاريخ ١٩٥٣/٩/٧م ، ملحق رقم ٣ ، ص ص ٢٨-٣٠.

(٢٩٨) المصدر نفسه: الدورة رقم ١٩ ، الجلسة رقم ١ بتاريخ ١٩٥٣/٩/٧م ، ملحق رقم ٤ ، ص ص ٤١ - ٤٣.

(٢٩٩) هيئة الأمم المتحدة: مصدر سابق ، جدول رقم ٥٢ ، ص ١٨٠.

(٣٠٠) الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية: مصدر سابق ، ص ص ٨٠-٨١ .

(٣٠١) هيئة الأمم المتحدة: مصدر سابق ، جدول رقم ٥٢ ، ص ١٨٠.

(٣٠٢) الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية: مصدر سابق ، ص ص ٨٣-٨٤ .

١٩٥٢م فقد تحسن الميزان التجارى حيث حدث فائض مقداره ٦,٣ مليون ليرة ، واستمرت كذلك فى عام ١٩٥٣م فقد بلغ ٦٨,٧ مليون ليرة ، وعاد بعد ذلك إلى العجز فى الشهور الستة الأولى لعام ١٩٥٤م حيث بلغ العجز ٠,٤ مليون ليرة سورية[٣٠٣] .

ومنذ عام ١٩٤٩م تم توجيه التجارة الخارجية لسوريا نحو حماية المنتج القومى فى الزراعة والصناعة ، وقد اتخذت الحكومة كل الخطوات لتحقيق ذلك ، سواء من خلال تحديد الواردات أو رفع التعريفة الجمركية عليها ، كما أن الصادرات تم خضوعها لمتطلبات الترخيص . ومنذ عام ١٩٥٢م تم إعطاء وزير الاقتصاد القومى السلطة لمنع أو التحكم فى الترخيص للسلع المصدرة لكى يمنع نقص الإنتاج فى داخل سوريا ، وكذلك بتنظيم البيع فى الأسواق الخارجية كما أعطى الحق فى منع استيراد بعض المواد والمنتجات أو تحديد الكميات المستوردة منها ، وقد نظر إلى هذه الشتريعات على اعتبار أنها حماية للصناعة المحلية ومساواة للتوازن التجارى بين سوريا وأى بلد آخر ، وقد كان القطن والصوف الخام والعدس والمشمش والدهانات والبصل وبذور القطن وجلود الحيوانات والفول ضمن البضائع التى حظر استيرادها فى أى وقت ، وفى عام ١٩٥٤م تم رفع التعريفة الجمركية على بعض المنتجات كالمشروبات الكحولية والقطن وكذلك المنتجات الزجاجية من ٥٪ إلى ٣٥٪[٣٠٤] .

وأما عن الإصلاحات الاجتماعية فلقد حاولت الحكومة العسكرية خلال هذه الفترة إحداث ما يمكن أن يطلق عليه تجديد المجتمع السورى ، ففى عهد الزعيم أصدر مجلس الوزراء السورى فى ١٨ مايو ١٩٤٩م القانون المدنى السورى الجديد بالمرسوم التشريعى رقم ٨٤ ، والذى اعتمد فى تشريعه على القانون المصرى ، واحتوى على ١٣٠ مادة وتم وضعه بواسطة وزارة العدل السورية[٣٠٥] ، وقد تحدثت جريدة ألف باء السورية عن هذا القانون مؤكدة أنه سوف يحدث ثورة فى سيادة القانون وحمل القضاء إلى درجة عالية من الفعالية بدلاً من حالة السكون والفوضى والتخبط التى يسير فيها[٣٠٦] ، وقد تلا هذا إصدار قانون حل الأوقاف والتى كانت تقف عقبة فى سبيل

---

(٣٠٣) **هيئة الأمم المتحدة**: مصدر سابق ، جدول رقم ٥٢ ، ص ١٨٠.

(304) **Nicola ziadeh**, op, cit, p. 223.

(٣٠٥) **الحكومة السورية**: القانون المدنى السورى ، دمشق ١٩٤٩م .

(306) **La documentation française**, Articles et documents, R. No 1602, D.20-7-1949, p.5.

التقدم الاقتصادى والاجتماعى فى سوريا وقد كانت الحكومات السابقة تتحاشى اتخاذ هذه الخطوة خشية ما قد يكون لها من وقع سيئ عند المسلمين إذ ينظرون بعين الريبة إلى إدخال أى تعديل على نظام الأوقاف[٣٠٧] .

ولعل الذى دفع الزعيم إلى هذه السياسة الجريئة هو رغبته فى علمنة المجتمع متأثرًا فى ذلك بخطى مصطفى كمال أتاتورك فى تركيا ، فلقد أشاع الزعيم السفور عند المرأة معترضًا على حجابها ، كما أنه عمد إلى فصل الدين عن الدولة وإلى وضع قيود على سلطة رجال الدين ، كما أنه أعاد تنظيم الكنيسة السورية على الطراز الغربى ، وأبدل سلطة القانون القائم على الشريعة الإسلامية بالقانون المدنى ، وقد اعتبر البعض أن هذه التغيرات إسهام ثابت لحياة سوريا التى صنعها حسنى الزعيم خلال فترة حكمه القصيرة[٣٠٨] ، ولم يكن حسنى الزعيم ليعبأ بأى رد فعل تجاه هذه التغيرات لأنه حاول أن يخرج المجتمع السورى من تقصيه الشديد للدين ، وقد سايره السوريون فى ذلك . فعندما أعلن على الملأ سخطه على اللباس العربى التقليدى ازدحمت الشوارع بمجموعات مختلفة من الملابس الأوروبية ، وبرزت النساء أكثر حرية فى الحياة العامة خاصة أن الزعيم قد أعطاهن حق الانتخابات[٣٠٩] . وقد استفادت المرأة السورية فى عهد الحناوى من هذا الحق إذ شاركت فى انتخابات نوفمبر ١٩٤٩م وأكدت « عادلة بيهم » رئيسة الاتحاد النسائى فى سوريا فى حديث لها عقب الانتخابات أن المرأة السورية قد حرصت على المشاركة فى الانتخابات لتحافظ على الحق الذى أعطى لها ولتثبت جدارتها بالمشاركة[٣١٠] . وقد كان هذا بداية لكى تنال المرأة السورية حقوقها السياسية ، ففى دستور عام ١٩٥٣م منحت حق الترشح للنيابة والوصول إلى المجلس النيابى[٣١١] .

وإن كان حسنى الزعيم قد حظر استعمال الألقاب فإن هذه الألقاب قد ألغيت رسميًا فى عهد الشيشكلى حيث صدر مرسوم تشريعى تحت رقم ٦٦ بتاريخ ١٦ يناير ١٩٥٢م ليعلن نهاية هذا التراث من الألقاب مثل باشا وبك وأفندى ، كما قضى المرسوم بعدم السماح لأى سورى بعد هذا

---

(٣٠٧) **الرابطة العربية**: العدد رقم ١٧٤ بتاريخ ١٩٤٩/٦/٢٥م .

(308) **AlFord Carleton**, op., cit., p. 6.

(٣٠٩) **باتريك سيل**: مرجع سابق ، ص ٨٧ .

(٣١٠) **المصرى**: العدد رقم ٤٣١١ بتاريخ ١٩٤٩/١١/٢٠م .

(٣١١) **الاتحاد العام النسائى**: المرأة العربية فى القطر العربى السورى ، دمشق د. ت ، ص ١٦٨ .

التاريخ بقبول أى رتبة أو لقب شرفى من حكومة أجنبية أو الاتصاف بها منعًا لتسرب تراث جديد من الامتيازات فى المستقبل ، كذلك قضى بعدم السماح للسورى بحمل الأوسمة الأجنبية إلا بعد تقديم طلب يبرز منح الوسام والحصول على إذن مسبق بحمله ، وتبقى مصونة الألقاب والرتب العلمية التى تمنحها المعاهد والجامعات والمؤسسات المعترف بها[٣١٢] .

ولقد حاول الزعيم أن يشيع جو الانضباط فى أجهزة الدولة لذلك أصدر مرسومًا يحظر فيه على جميع المواطنين العمل فى الشركات التجارية والصناعية ، وقد أعطيت مهملة عشرة أيام للموظفين الذين لهم أعمال أخرى أن يختاروا بين الوظيفة وهذه الأعمال[٣١٣] ، وأصدر كذلك مرسومًا يقضى بأن يؤدى الموظف قسمًا يتعهد فيه بعدم الانتماء فى الحاضر أو المستقبل لأى حزب سياسى ، وقد أعطى القانون مهلة ١٥ يومًا لقطع الموظفين صلاتهم بأى حزب سياسى[٣١٤] ، ولم تقابل الحكومة تشريعاتها هذه بما يطالب به الموظفون من زيادة الأجور ، لدرجة دفعت مصطفى السباعى أن يطالب فى تعقيبه على الميزانية التى عرضتها الحكومة بالجمعية التأسيسية فى ١٣ فبراير ١٩٥٠م بضرورة زيادة مرتبات الموظفين نظرًا لأن هذه المرتبات قليلة لدرجة لا تكفى احتياجاتهم اليومية[٣١٥] .

وقد صدرت فى عهد الشيشكلى عدة قرارات كان معظمها فى صالح الموظف ، فقد منعت الترشيحات والتنقلات إلا عند الضرورة القصوى لإدخال الطمأنينة إلى قلوب الموظفين ، وصدر تشريع يمكن رب الأسرة من تناول التعويض العائلى عن كل الأولاد مهما بلغ عددهم ، وكان فى الماضى التعويض حتى الطفل الرابع فقط ، وأحدثت دائرة للمراجعات للتخفيف عن كاهل الموظفين وأكد على الموظف لمرة ثانية عدم انتمائه لحزب سياسى ، نظمت العلاقة بين الرؤساء والمرؤوسين وحددت مهام التفتيش على الموظفين[٣١٦] ، ونظرًا للفوضى التى كانت تسود أوضاع الموظفين - حيث انفردت كل وزارة بأحكام خاصة تتعلق بتقدير الشهادات العلمية وأسس التعيين بها - صدر أمر إدارى بتكوين لجنة لدراسة قواعد تصنيف الشهادات وتحديد رواتب الموظفين - والترشيح

---

(٣١٢) **فوزى سلو** : البيان الأول للشعب السورى ، ص ص ٤٨ ، ٤٩ .

(٣١٣) **المصرى**: العدد رقم ٢١٢٦ بتاريخ ١٩٤٩/٤/١٤م .

(٣١٤) **وثائق حزب البعث**: ج٢ ، ص ٢٩٥ .

(٣١٥) **محاضر جلسات الجمعية التأسيسية السورية**: الجلسة رقم ١٤ بتاريخ ١٩٥٠/١٢/١٣م ، ص١٨٥ .

(٣١٦) **فوزى سلو** : البيان الأول للشعب السورى ، ص ص ٩- ١١ .

للاختيار والترقى نتيجة مسابقة وقواعد فرض العقوبات ، كما وضع مشروع لتأمين المساكن الشعبية للموظفين ومشروع آخر لتأمين الإسعاف الطبى للموظفين[٣١٧] . ولقد كانت قضية الفلاح والعامل من القضايا الاجتماعية المهمة ، وذلك نظرًا إلى أنه لا نهضة اقتصادية حقيقية دون الاهتمام بهذين العنصرين المهمين ، فطبقة المزارعين لم تنل من الحكومات السورية العناية اللازمة رغم أن الزراعة هى المصدر الرئيسى لثروة البلاد ، كذلك لم يحصل العامل على جميع حقوقه التى من الواجب تأمينها له تحقيقًا للعدل الاجتماعى ، وضمانًا لتحقيق إنتاجية أفضل[٣١٨] .

وعلى الرغم من أن حسنى الزعيم قد أكد فى خطاب له فى جمع من العمال على أنه سيحقق مشروعات اجتماعية لأجل خدمتهم وتوفير حياة كريمة لهم[٣١٩] ، إلا أنه لم يتحقق شىء وجاءت الحكومات بعد ذلك دون أن تفعل ما هو فى صالح العمال ، وقد زاد على ذلك الإجراءات التعسفية التى بدأ فى ممارستها ضدهم كحالات الفصل الجماعى ، وهو ما أدى إلى انفجار العمال فى حركة احتجاج جماعية عقب حركة الفصل الجماعى فى الحقول البترولية ، وقد قابل رجال الشرطة هذه الحركة بالقوة وتم حبس العديد من المتظاهرين وتبادلوا العنف بالعنف ، وتبع هذه الحركة مظاهرات أخرى كانت بدايتها فى مدينة حلب مركز صناعة النسيج فى سوريا بعد أن قام ملاك المصانع بغلق جزء من مصانعهم والاستغناء عن بعض العمال نتيجة للضائقة الاقتصادية ، وهو ما أدى إلى اعتراض العمال الذين كتبوا إلى الحكومة بذلك ، وتبعوه بمظاهرات حاشدة فى مايو ١٩٥١م مطالبين بعودة زملائهم المفصولين ، ومرددين نداءهم « نحن جوعى ونريد أن نأكل » وقد ردت الشرطة على المظاهرات بالعنف[٣٢٠] .

وكانت نتيجة هذه الحركة الاحتجاجية من العمال هى طرح مشكلة البطالة بالبرلمان السورى لمناقشتها ، وقد عمدت الحكومة السورية إلى طمأنة النواب وأعضاء النقابات العمالية على أنها سوف تتخذ جميع الاحتياطات اللازمة لأجل معالجة قضية البطالة[٣٢١] ، وقد صدر بالفعل المرسوم رقم

---

(٣١٧) **فوزى سلو** : البيان الثانى للشعب السورى ، ص ص ٨ ، ٩ .

(٣١٨) **عدنان الأتاسى** : مصدر سابق ، ص ص ١٣٦ ، ١٣٧ .

(٣١٩) **المصرى** : العدد رقم ٤١٩٧ بتاريخ ١٩٤٩/٧/٧م .

(320) **La documentation française**, Articles et documents, R. No 2261, D.20-10-1951, p.7.

(321) **Ibid**, p.p. 7- 8.

١٧ بتاريخ ١٣ ديسمبر ١٩٥١م بتوسيع إدارة مديرية العمل والشئون الاجتماعية ، وجرى توسيع لجهاز مكافحة البطالة وتنظيم مكاتب الاستخدام وجهاز تفتيش العمل وتنفيذ الأنظمة الخاصة بحماية العمال ، وبدأ فى إعداد الدراسات نحو إعداد الوسائل اللازمة لرفع مستوى العامل وتأمين سكنه فى بيوت صحية وضمان مستقبله وأسرته[٣٢٢] .

وقد أعد فى عهد الشيشكلى مشروع لتعديل قانون العمل لتنظيم نقابة العمال على أسس جديدة ، كما يحدد مجال النشاط النقابى عن طريق إضافة فصل خاص على قانون العمل مؤلف من قسمين : يضم الأول منهما النصوص القانونية التى تكفل حماية الحق النقابى بالنسبة للعمال ، كما حدد الثانى الاختصاصات التى يمكن أن تمارسها المنظمات النقابية لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية[٣٢٣] ولأجل تنظيم اتفاقيات العمل الجماعية بين العمال وأصحاب العمل وضع مشروع قانون يتضمن جميع الأحكام القانونية الضرورية لتنظيم هذه الاتفاقيات ، وكذلك أحدثت مجالس تحكيمية للعمل فى المحافظات السورية كان يرأس كلاً منهما قاض ومهمتها النظر فى الخلافات الناشئة عن العقود بين العمال وأرباب العمل لتأمين فض المنازعات بصورة عاجلة بعد أن كانت الخلافات تعرض على القضاء مما يؤدى إلى تأخير الفصل فيها[٣٢٤] .

وفى الثامن من سبتمبر ١٩٤٩م عقبت جريدة « ألف باء » السورية على إعلان وزير الزراعة عن إعداد مشروع قانون لتحسين حياة الفلاح السورى ولتخليصه من نفوذ الإقطاعيين ، ولأجل تنظيم الدخل بين الملاك والمزارعين والعمال الزراعيين ، حيث طالبت الجريدة بتحسين حال الفلاح لأنه الركيزة الأساسية للثروة القومية السورية ، وإذا ما ظل على فقره فلن تصبح سوريا دولة غنية ، كما أنه من المرفوض أن يظل الفلاح السورى مستغلاً كعبد لملاك الأراضى الذين يستغلونه بكل وسيلة[٣٢٥] ، وقد أكدت جريدة « أزفستيا » الروسية فى مقال لها بتاريخ ١٩ سبتمبر ١٩٥١م أن كبار ملاك الأراضى الزراعية قد استولوا على الأراضى الأكثر خصوبة فى سوريا واستغلوا الفلاحين

---

(٣٢٢) **فوزى سلو** : البيان الأول للشعب السورى ، ص ٥٢ .

(٣٢٣) **فوزى سلو** : المصدر نفسه ، ص ٦٠ .

(٣٢٤) **المصدر نفسه**: ص ص ٦٠ ، ٦١ .

(325) **La documentation française**, Articles et documents, R. No 1672, D.10-10-1949, p.p. 13- 14.

بشـراسة حيث أجبر الآلاف من الفلاحين على العمل كأجراء فى هذه الأراضى بأجـور زهيدة لكى لا يموتوا جوعًا[٣٢٦] .

وعلى الرغم من أن حسنى الزعيم كان قد وقع مرسومًا ليعلن من خلاله قرار الحكومة بتقسيم الأملاك الزراعية الكبيرة على المزارعين الذين لا يملكون أرضًا ، والـذى اعتبرتـه جريـدة « القـدس » الإسرائيلية بداية لثورة اجتماعية فى الشرق[٣٢٧] ، إلا أنه من الواضح أن هذا المشروع لم يكـن كافيًا وهو الأمر الذى أدى إلى إصدار مرسوم تشريعى آخر تحت رقـم ٩٦ بتـاريخ ٣١ ديسـمبر ١٩٥١م – فى عهد الشيشكلى – لتوزيع أملاك الدولة على صغار المزارعين ، وصدر مرسوم آخر يبيح إقـراض هؤلاء الفلاحين من المصرف الزراعى بشروط سهلة ولآجال محدودة ، وذلك لمساعدتهم فى فلاحـة هذه الأرض[٣٢٨] . ونظرًا إلى أن غالبية المجتمع السورى تتكون من الفلاحين لـذلك عملـت الحكومـة السورية فى عام ١٩٥٢م على إصدار مرسوم تشريعى لتنظيم مراكز اجتماعية فى القرى والتى تكون مهمتها العناية بالفلاحين من النواحى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية[٣٢٩] .

وكانت رغبة حسنى الزعيم الحداثية دافعًا قويًا له فى إدخـال كـل مـا هـو حـديث علـى منـاهج جامعة دمشق إلا أن قصر مدة حكمه لم تتح لـه فرصـة إدخـال إصـلاحات جذريـة علـى التعليـم فـى سوريا[٣٣٠] ، وقد واتت الفرصة عهـد الشيشـكلى ، فقـد زادت الميزانيـة الخاصـة بـالتعليم وصـارت تحتل المرتبة الثانية فى مصـروفات الدولـة ، وطـرح للدراسـة عمليـة تطـوير المنـاهج لتسـاير التطـور ، وصدر مرسوم تشريعى رقم ٩١ بتعديل قانون المعارف المعمول به منذ عـام ١٩٤٤م ، فجعلـت مـدة الدراسة فى المدارس الثانوية سبع سنوات على حلقتين ، وقسمت الدراسة خـلال الحلقـة الإعداديـة إلى فرعى العلوم والآداب ، وفرضت إحدى اللغتين الإنجليزية والفرنسية فى جميع صفوف الدراسة المتوسـطة والإعداديـة ، وقـد أوصـى بتطبيـق هـذا المرسـوم بعـد فـترة انتقـال لتجنـب البلبلـة والاضطراب[٣٣١] .

---

(326) **Ibid**, R. No 2261, D.20-10-1951, p.7.

(327) **Ibid**, R. No 1655, D.20-9-1949, p.11.

(٣٢٨) **فوزى سلو** : البيان الأول للشعب السورى ، ص ٥٢ .

(٣٢٩) **فوزى سلو** : البيان الثانى للشعب السورى ، ص ص ٦١ ، ٦٢ .

(٣٣٠) **باتريك سيل**: مرجع سابق ، ص ٨٦ .

(٣٣١) **فوزى سلو** : البيان الأول للشعب السورى ، ص ص ٤٢ ، ٤٣ .

ونظرًا لتوسع التعليم الخاص صدر المرسوم رقم ١٧٥ بتاريخ ١٧ مارس ١٩٥٢م لتنظيم المدارس الخاصة وتحديد شروط تأسيسها والترخيص لها ، ولحاجة البلاد إلى الأيدى العاملة الفنية ، لذلك عمدت الدولة إلى إصدار المرسوم التشريعى رقم ٢٢٥ بتاريخ الأول من مايو ١٩٥٢م ، والذى نص على إنشاء مدارس للتعليم الصناعى ، ونص المرسوم على تحديد أهداف هذه المدارس وكيفية القبول بها ومدة التدريس وفى نفس الخط عمدت الحكومة إلى تطوير كلية الهندسة القائمة فى حلب وتزويدها بالمعامل اللازمة ، وصدر كذلك المرسوم التشريعى رقم ٢٣١ بتاريخ ١٥ مايو ١٩٥٢م لأجل تنظيم البعثات العلمية إلى البلاد الأجنبية مع ما يتفق ومصلحة البلاد[٣٣٢] .

وقد نال الجيش كل العناية فزادت الميزانية الخاصة بالدفاع وصارت تحتل المرتبة الأولى من مصروفات الدولة ، وزاد عدد أفراده فكان من الواجب تنظيم الخدمة العسكرية ، لذلك صدر المرسوم التشريعى رقم ١٥ بتاريخ ٣ ديسمبر ١٩٥١م لوضع الأسس والقواعد التى تؤهل كل سورى لخدمة الاحتياط ، وصدر المرسوم التشريعى رقم ٤٥ بتاريخ ٦ يناير ١٩٥٢م لتشمل أحكام الخدمة العسكرية حملة الشهادات الابتدائية والثانوية من مواليد عام ١٩٢٩م وما بعدها ، الذين لم تنظم فى القوانين السابقة خدمتهم العسكرية ، وتم منع قبول البدل النقدى من حملة الشهادات المدرسية المكلفين بالخدمة ليكون خطوة أولى نحو إلغاء البدل النقدى إلغاءً مطلقًا[٣٣٣] .

ورغبة من الحكومة فى العناية بالشئون الصحية عملت على توفير المياه الصالحة للشرب ومكافحة الأمراض المنتشرة كالبلهارسيا ، وباشرت وزارة الصحة تنفيذ أسلوب إيفاد المرشدات الصحيات إلى بيوت الأهالى للتوعية والإرشاد ، وتم تكوين مجلس صحى استشارى لإبداء الرأى فى الشئون الصحية[٣٣٤] ، ولضمان حسن النظام فى المستشفيات وجد أن هذا يقتضى وجود أطباء فى الفترة الليلية ، لذلك صدر المرسوم رقم ١٣٣ بتاريخ ٢٤ مارس ١٩٥٢م لبلوغ الغرض وتلافى النقص فى الأطباء بقبول طلاب الصف الأخير فى كلية الطب كمناوبين فى المستشفيات الحكومية بأجور شهرية ، ورفع المرسوم رقم ١٥٦ بتاريخ ٥ مارس ١٩٥٢م المرتبة التى يعين فيها الطبيب لأول مرة ، وصدر مرسوم بتنظيم نقابة الأطباء من جديد ، وتأسيس نقابات لأطباء الأسنان والقابلات والممرضات ، وقد تأسست بالفعل نقابة للصيادلة[٣٣٥] .

---

(٣٣٢) **فوزى سلو** : البيان الثانى للشعب السورى ، ص ص ٧٠- ٧٤ .

(٢٣٣) **فوزى سلو** : البيان الأول للشعب السورى ، ص ص ١٤ ، ١٥ .

(٣٣٤) **المصدر نفسه** : ص ص ٣٥- ٣٨ .

(٣٣٥) **فوزى سلو** : البيان الثانى للشعب السورى ، ص ص ٦٧ ، ٦٨.

وهكذا أحدثت الانقلابات أثرها على الوضع الداخلى لسوريا ، فالانقلابيون بنزعتهم إلى الحكم الفردى لم يكن الأمر ليستقيم لهم فى ظل وجود أحزاب سياسية تدافعهم وتمانعهم ، مما جعلها عرضة لغلق أبوابها وكذلك الزج بزعمائها فى السجون ، ولا مع وجود حياة نيابية سليمة تكون عامل توقيف لرغباتهم ، فكان أمر المجلس النيابى معلقًا بين الحل مرة والانعقاد مرة أخرى ، وأصبح تفكير النواب فى مقاعدهم النيابية أكثر من تفكيرهم فى مطالب مواطنيهم التى وعدوهم بها عند انتخابهم ، وما هذا إلا لخشيتهم من سيف الحل المصلت على رقابهم ، ولا مع وجود دستور قوى يعطى للدولة هيبتها وقوتها ويمنحها صفة دولة المؤسسات ويحكم تصرفات حكامها ، فقد أهين الدستور وصار لعبة بين الانقلابيين يلغونه متى أرادوا ويسنونه متى أرادوا أيضًا ، وحتى الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لم تكن بالصورة التى يرضى عنها المواطن السورى الذى أمل أن يكون عهد الانقلاب عهدًا للتغيير بعد أن عجز البورجوازيون القدامى عن الوفاء بوعودهم عند استلامهم الحكم عقب الاستقلال . لذلك كله يمكن القول إن الانقلابات أحدثت اضطرابًا دستوريًا داخل البلاد ، ولم تكن الإصلاحات المرجوة منها بالقدر الكافى للسوريين .

# الفصل الثالث

## الحكومات العسكرية والسياسة الخارجية

- قضية الوحدة العربية .
- سوريا والحرب الباردة .
- القضية الفلسطينية .

فرضت الظروف السياسية الإقليمية والدولية واقعًا سياسيًا على الحكومات العسكرية خلال هذه الفترة وهو ضرورة التفاعل مع هذه الظروف ، خاصة إذا ما وضع فى الاعتبار أن موقع سوريا الجغرافى قد جعلها هدفًا للتنافس الإقليمى والدولى ، فإذا ما كانت الانقلابات فرصة لنشاط المشاريع الوحدوية الهاشمية التى كان ينادى بها أهل الحكم فى العراق والأردن ، والتى كانت تجد المعارضة من مصر والسعودية ، فإن حكومات هذه الانقلابات كان عليها أن تقول كلمتها فى هذه القضية ، والتى اختلف الرأى حولها من عهد انقلابى إلى آخر ، ومن ناحية أخرى فإن سوريا قد تنافسها أيضًا خلال هذه الفترة نزعات الانضمام لأحد معسكرى النزاع فى الحرب الباردة سواء الشرقى أو الغربى ، هذا فى الوقت الذى سادت فيه فكرة الحياد بين طرفى النزاع داخل سوريا ، والتى كانت ترتكز على إرادة شعبية قوية فى الشارع السياسى السورى ، ولا ينسى فى هذا المجال أن سوريا كضلع بارز فى السياسة العربية كان عليها أن تتحمل دورها فى قضية العرب القومية ألا وهى قضية فلسطين .

## الوحدة العربية :

نالت فكرة الوحدة اهتمامًا كبيرًا فى سوريا وكانت دمشق فى قلب العروبة النابض ، حيث كان لقرب سوريا من مركز السلطنة العثمانية وتمكن النفوذ العثمانى من الهيمنة على شئونها ، فضلاً عن سياسة التتريك التى اتبعها الاتحاديون تجاهها وإزاء غيرها من البلاد العربية ، أثر فى إحداث رد فعل قوى لدى أبنائها أكثر من أى قطر عربى آخر ، وهو ما جعل سوريا المنطلق الأسبق للفكرة القومية والمركز الأول للفكرة العربية[1] . ومنذ اليوم الأول للثورة العربية كان الهدف هو الاستقلال والوحدة ، حيث كانت فكرة الوحدة قد اختمرت فى عقول العرب ومشاعرهم سواء من المفكرين الذين استندوا إلى عوامل فكرية ، أو حتى أولئك الذين وجدوا فيها مكاسب مادية قد تأتى من النمو الاجتماعى وتزايد مصالح الطبقة الوسطى وكذلك تسهيل عملية التجارة ، كما أن هذه الفكرة قد وجدت قبولاً من القيادات السياسية الطموحة ، والتى رأت فيها ميدانًا لاتساع نفوذها وسيطرتها[2] .

---

(١) **محمد عزه دروزه** : الوحدة العربية، بيروت د. ت، ص ص ١١٦، ١١٧ .
– **مذكرات محمد مهدى كبة** ، ص ٢٩٣ .

(٢) **جلال يحيى** : العالم العربى الحديث ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٥م ، ص ١٤ .

وإذا ما كانت فرنسا خلال انتدابها على سوريا قد استخدمت جميع الوسائل ضد الحركة الوطنية العربية فى سوريا ، وعملت على تقسيم السوريين مستندة إلى نواح عنصرية ودينية ، إلا أن هذا لم ينس السوريين قضية الوحدة ، حيث تزامن كفاح المستعمر مع العمل على تحقيقها ، وكانت كتابات شكيب أرسلان فى فترة ما بين الحربين تمثل آراء الطليعة الثورية العربية والتى تصر على ضرورة كفاح عرب كل إقليم فى إقليمهم لأجل التخلص من الاستعمار كأساس أول لأجل الوصول إلى مرحلة الوحدة العربية الشاملة[٣] . وبالفعل فما أن نالت سوريا استقلالها حتى كانت قضية الوحدة هى المحور الرئيسى للحوار السياسى بين الأحزاب السورية ، والتى نادت فى مبادئها بالوحدة كحزب الشعب والحزب الوطنى وحزب البعث وغيرها من الأحزاب ، فالهدف النهائى هو الوحدة وإن كان الاختلاف قد دار بينها حول طريقة تحقيق هذه الفكرة[٤] . وقد زاد الاهتمام بهذه القضية بعد الفشل فى حرب فلسطين عام ١٩٤٨م ، وهو ما أشعل الرغبة لدى السوريين فى وحدة عربية قوية تنهى انقسام العرب وتوحدهم[٥] ، ثم جاء عهد الانقلابات ليصبح فرصة سانحة للحديث عن مشاريع وحدوية تضم سوريا وجيرانها العرب مثل مشروع سوريا الكبرى والوحدة السورية العراقية .

أما مشروع سوريا الكبرى فإن بداياته ترجع إلى تلك الرغبة التى أبداها الأمير عبد الله ابن الحسين (الملك عبد الله فيما بعد) فى عام ١٩٤٠م إلى الحكومة البريطانية بتكوين اتحاد بين سوريا وشرق الأردن ، وفى عام ١٩٤٤م أعلن عن هذا المشروع ووضع الخطوط الأساسية التى يمكن من خلالها تحقيق حلم سوريا الكبرى والتى تشمل أيضًا لبنان وفلسطين ، وقد أبدى بعض القادة السياسيين السوريين تعاطفهم مع هذا المشروع[٦] ، إلا أن الرئيس شكرى القوتلى كان على الدوام يرفض الدخول فى مثل هذه المشاريع الوحدوية والتى كان يسعى إليها الهاشميون عن طريق البريطانيين ، وهو الأمر الذى دفع شكرى القوتلى إلى رفض الدخول فى معاهدات عسكرية مع بريطانيا على الرغم من السعى الحثيث إلى ذلك من جانب البريطانيين[٧] ، من هذا المنطلق كان التغيير الذى حدث فى سوريا على يد حسنى الزعيم فى ٣٠ مارس ١٩٤٩م مطمئنًا للملك عبد الله ،

---

(٣) **جلال يحيى** : العالم العربى الحديث ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٥م ، ص ١٩ .

(٤) **ساطع الحصرى** : العروبة بين دعاتها ومعارضيها ، الطبعة الرابعة ، دار العلم للملايين ، بيروت د. ت ، ص ص ٥٠- ٥٩ .

(5) **Majid Khadduri**, constitutional development in Syria, p. 158.

(6) **Nicola Ziadeh**, op., cit., p. 95.

(7) **M.A.E.F. (L.F.á. Damas),** serieY, dossier 2A., volume 3b, p.p 301-302, D-26-4-1949.

والذى سارع إلى تأييد الانقلاب وإرسال مبعوثه الخاص عبد الله التل برسالة تأييد إلى الزعيم حيث رد عليه الأخير بالشكر والامتنان[٨] ، وقد ذكر الزعيم بأن الملك عبد الله أرسل إليه ناصحًا بالحيطة والحذر ، كما طلب منه أن يرسل ضابطًا سوريًا يقيم فى البلاط الملكى بعمان ، على أن يرسل الملك عبد الله ضابطًا أردنيًا يقيم فى دمشق ، ويكون الضابطان بمثابة حلقة اتصال بين البلدين ، وقد أجاب الزعيم بأن هذه الفكرة لم يحن وقت تنفيذها بعد ، ورفض الزعيم كذلك طلبًا من الملك عبد الله بمقابلة تتم بينهما متعللاً بأن الوقت غير مناسب لها حتى لا يذهب التأويل بشأن هذه المقابلة مذاهب شتى[٩] .

وإذا كانت العوامل الدافعة للزعيم فى الاتجاه نحو الأردن فى هذه الفترة هى الرغبة فى الحصول على التأييد لنظام الحكم الجديد فى بلاده ، وكذلك التأييد فى محادثات الهدنة مع إسرائيل ، هذا فضلاً عن العلاقات الاقتصادية بين البلدين[١٠] ، فإن الملك عبد الله لم يخف أهدافه من التوجه نحو سوريا ، وأعلنها صراحة فى تصريح له فى ١٠ أبريل ١٩٤٩م معتبرًا أن الوحدة السورية ضرورة وطنية[١١] ، بل أوعز إلى مساعد رئيس ديوانه ليؤكد أن مسألة سوريا الكبرى هى فكرة وطنية ترمى إلى توحيد سوريا الطبيعية سيظل الملك عبد الله يدعو لها حتى تحقيقها[١٢] ، وقد رد عليه حسنى الزعيم مؤكدًا أن الوحدة السورية إذا ما كانت ضرورة وطنية من وجهة نظر الملك عبد الله فهى من الواجب أن تكون بضم شعب الأردن لسوريا دون مليكه أو تاجه ، وذكر أن الملك عبد الله يتخبط فى أعماله مقسمًا بشرفه العسكرى بأنه سوف يحافظ على العهد الجمهورى ، ومؤكدًا أن اعتراف مصر بالوضع الجديد فى سوريا سوف يقطع دابر الدسائس التى ظهرت بوادرها من جانب الملك عبد الله وغيره من أعداء سوريا[١٣] .

بيد أن موقف الزعيم هذا أغضب الملك عبد الله ، وقد وضح هذا فى مقابلة جرت بين حسنى الزعيم والوزير الأردنى المفوض بدمشق حيث أوضح الأخير للزعيم بأن الملك عبد الله عاتب عليه

---

(٨) **مذكرات عبد الله التل** : ج١ ، ص ٥٩٠ .

(٩) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٨ ، ملف ٣ ، جـ٦ ، تقرير رقم ٢٧ بتاريخ ١٩٤٩/٤/٩م .

(١٠) **جورج لنشوفسكى** : مرجع سابق ، ص ص ٣٩٤، ٣٩٥ .

(١١) **المصرى** : العدد رقم ٤١٢٣ بتاريخ ١٩٤٩/٤/١١م .

(١٢) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٨ ، ملف ٣ ، جـ٦ ، جريدة الأيام بتاريخ ١٩٤٩/٤/١٢م .

(١٣) **المصدر نفسه** : محفظة ٢١٨ ، ملف ٣ ، جـ٦ ، تقرير رقم ٣٢ بتاريخ ١٩٤٩/٤/١٣م .

إرسال الوفود إلى مصر والسعودية والعراق ودون الأردن ، كما أنه يعتب عليه عدم قبوله اللقاء به . ومن ناحية أخرى فإن الملك عبد الله لم يخلف قلقه من زيارة نورى السعيد لسوريا حيث اعتبر ذلك عرقلة لمشروع سوريا الكبرى ، وهو ما دفعه إلى الاتصال بوزيره المفوض لدى بغداد ، والذى إن كان قد أكد له بأن ذهاب نورى السعيد لدمشق لن يعرقل المشروع إلا أن الملك عبد الله رد عليه بأنه سوف يرسل رئيس وزرائه ووزير خارجيته إلى بغداد ليعرقل كل اتفاق بين سوريا والعراق[١٤] ، وقد اعتبر عادل أرسلان ذلك بأنه رغبة من الملك عبد الله فى عدم تقرب العراق من سوريا لأنه يريد سوريا الكبرى دون الهلال الخصيب[١٥] . وبالفعل سافر توفيق أبو الهدى رئيس الوزراء الأردنى لبغداد حيث كلف من قبل الملك عبد الله لكى يشرح الموقف الأردنى من الأحداث فى سوريا ، وللشكوى إلى الساسة العراقيين من تصرفات الوصى على العرش ونورى السعيد تجاه الأردن[١٦] ، وقد ذكر طه الهاشمى بأن « توفيق أبو الهدى » اجتمع بنورى السعيد والوصى على العرش ، وسأل عن موقف العراق إذا ما تقدمت القوات الأردنية نحو سوريا ، وقد كان رد نورى السعيد بأن العراق لا يتدخل فى الأمر ، وأما الوصى فقد ذكر أن الأمر للملك فيصل وهو لا يريد التورط فى ذلك ، والحقيقة فإن هذه المواقف المتباينة من الساسة العراقيين كانت مصدرًا لعودة رئيس الوزراء الأردنى إلى بلاده وهو يشعر بالقلق تجاه الموقف العراقى[١٧] .

أمام كل هذه التصرفات وجد حسنى الزعيم نفسه مضطرًا إلى الإعلان عن قدرة جيش سوريا على رد كل عدوان خارجى وقمع كل فتنة داخلية ، كما طلب من القائم بالأعمال المصرى أن يسأل حكومته عن المساعدات التى يمكن أن تقدمها بلاده إلى سوريا فى حالة ما إذا أقدم الملك عبد الله أو الأمير عبد الإله على الاعتداء على سوريا ، مؤكدًا أن طلبه هذا احتياط للطوارئ[١٨] ، وأعلن فى ٢٦ أبريل ١٩٤٩م : « إن رحلتى للقاهرة كانت مفاجأة غير سارة للأردن فقد اعتقد سادة بغداد وعمان أننى أكاد أن أقدم لهم تاج سوريا على طبق من فضة ولكن خاب فألهم ، فالجمهورية السورية لا تريد سوريا الكبرى ولا الهلال الخصيب ، وقد ركزنا قواتنا على الجبهة

(١٤) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)**: محفظة ٢١٨ ، ملف ٣ ، جـ٦ ، تقرير رقم ٣٨ بتاريخ ١٩٤٩/٤/٢٣م .

(١٥) **مذكرات الأمير عادل أرسلان** : جـ ٢ ، ص ٨٢٧ .

(16) **M.A.E.F. (L.F.á. Baghdad)**, serieY, dossier 2A., volume 36, p. 322, R. No 243. p, 27-4-1949.

(١٧) **مذكرات طه الهاشمى** : جـ ٢ ، ص ٨٢٧ .

(١٨) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٨ ، ملف ٣ ، جـ٦ ، تقرير رقم ٣٨ بتاريخ ١٩٤٩/٤/٢٣م .

الجنوبية لمجابهة الإجراءات العسكرية التى اتخذتها حكومة عمان ، وقررنا تقديم الأشخاص الذين يجرون اتصالات بالحكومة الأردنية أو يسافرون إلى ذلك البلد إلى محكمة عسكرية بجريمة الخيانة العظمى » ، وقد عد هذا التصريح فى حينه بأنه كان بمثابة ضربة جديدة ومفاجئة للملك عبد الله وأطماعه فى سوريا[١٩] . ولم يكتف حسنى الزعيم بما أعلنه سابقًا بل أصدر فى الأول من مايو ١٩٤٩م بيانًا من محطة دمشق لتفنيد مزاعم الملك عبد الله بخصوص مشروع سوريا الكبرى ، ومتهمًا الملك باضطراب الفكر[٢٠] .

وقد رد عليه الملك عبد الله فى بلاغ رسمى نافيًا شائعات حشد قوات عسكرية أردنية على الحدود مع سوريا ، وموضحًا بأن المملكة الهاشمية لا تتآمر على القسم الشمالى للمملكة[٢١] . وقد استمرت العلاقات فى التدهور لدرجة دفعت حسنى الزعيم إلى تهديد الملك عبد الله فى مؤتمر صحفى بقوله : « لسوف آتى بالملك عبد الله إلى دمشق ، وأعلق مشنقته فى ساحة المرجة » وهو الأمر الذى دفع « جلوب » قائد الجيش الأردنى إلى تأكيد أن الأردن لن يقف مكتوف الأيدى إزاء الاستفزازات السورية ، معتبرًا أن سوريا يحكمها رجل عصابات[٢٢] .

ورغبة من الزعيم فى تأكيد معارضة مشروع سوريا الكبرى أعلن فى ٢٢ يونيو ١٩٤٩م بأن سوريا لا تفكر فى مشروع سوريا الكبرى ولا الهلال الخصيب ، وذلك لأن النمو والتقدم السريع الذى ستبلغه سوريا سوف يخلق فجوة كبيرة بينها وبين الدولتين الهاشميتين، هذا فضلاً عن أن سوريا قد اختارت الارتباط بالمحور المصرى السعودى[٢٣] ، بل إنه أعلن فى صحف دمشق وإذاعتها بأنه على استعداد للاعتراف بفاروق سلطانًا على كل البلدان العربية ، وأن سوريا ترحب باعتبار مصر زعيمة للعالم العربى[٢٤] ، وفى مقابلة له مع الرئيس اللبنانى « بشارة الخورى » اعتبر أن تحقيق هذا المشروع يضر بمصلحة لبنان ، وأوضح ضرورة محاربة هذه المشاريع ، ووجوب التقرب من

---

(19) **M.A.E.F. (L.F.á. Baghdad)**, serieY, dossier 2A., volume 36, p.p 322- 323, R. No 243. D. 27-4-1949.

(٢٠) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٨ ، ملف ٣ ، جـ٦ ، تقرير ٤٩ بتاريخ ١٩٤٩/٥/١م .

(٢١) **الأهرام** : العدد رقم ٢٢٨٧٢ بتاريخ ١٩٤٩/٥/٢م .

(٢٢) **نذير فنصه** : مصدر سابق ، ص ص ٦٥- ٦٧ .

(23) **Gordon torrey**, op., cit., p.p. 135- 136.

(٢٤) **أحمد عبد الرحيم مصطفى** : مشروع سوريا الكبرى وعلاقته بضم الضفة الغربية ، حوليات كلية الآداب ، الرسالة رقم ٢٣ ، حولية رقم ٥ ، الكويت ١٩٨٤م ، ص ص ٥٠ ، ٥١ .

الدول العربية التى تناهضها ، وقد أبدى الرئيس اللبنانى الموافقة على وجهة نظر حسنى الزعيم ، ولكنه استحسن عدم الجهر بذلك وأخذ الأمور بشيء من الحيطة والحذر[٢٥] . لقد كانت هذه السياسة من قبل حسنى الزعيم تجاه الأردن دافعًا لصحيفة « الأردن » إلى انتقاد حكم الرجل مؤكدة أن الأردن كان قد أمل فى أن يكون انقلاب حسنى الزعيم بداية عصر هادئ ونمو فى سوريا ولكن لم تمض أيام قلائل إلا واتضح الأمر بأن الزعيم يرغب فى تأسيس نظام حكم مبنى على الديكتاتورية ، وهو ما أقلق الأردن خاصة بعد ما تواترت الأنباء لتؤكد عدم استقرار الأمور فى سوريا[٢٦] ، وقد رد محسن البرازى رئيس الوزراء السورى على ذلك فى ١٠ يونيو ١٩٤٩م معلنًا بأن سوريا ترفض مطلقًا مشروع سوريا الكبرى رغبة منها فى رعاية وحماية استقلالها الكامل ، ولاعتقادها التام بأن الوحدة العربية يجب أن تكون تعميقًا لهذا الاستقلال وليست هادمة له[٢٧] . وعلقت صحيفة « الانقلاب » لسان حال هيئة الأركان مؤكدة أن الملك عبد الله يعرف تمام المعرفة أن السوريين يؤثرون التضحية بأنفسهم جميعًا على قبول أى مشروع استعمارى ، ومضت تقول إنه لن تنشأ سوريا الكبرى إلا إذا حررت شرق الأردن نفسها من النير الأجنبى ، ومن حكم ملكها المطلق السلطان ، فإما أن تكون سوريا الكبرى جمهورية أو لا تنشأ أبدًا[٢٨] .

وبالفعل مر عهد حسنى الزعيم دون أن يتمكن الملك عبد الله من تحقيق مشروعه ، لذلك كان من أول المؤيدين لانقلاب سامى الحناوى آملاً من ذلك فى أن ينال التأييد لمشروعه من نظام الحكم الجديد فى سوريا ، إلا أنه قد خاب أمله فى ذلك بعد أن راج خلال هذا العهد الحديث عن الوحدة السورية العراقية ، ولكن هذا لم يمنعه من التفكير فى مشروعه الوحدوى حتى بعد أن جاء عهد الشيشكلى والذى آثر منذ البداية الارتباط بالمحور المصرى السعودى دون الهاشميين - ففى الثانى من يونيو ١٩٥٠م صرح الملك عبد الله لجريدة الزمان بأنه يؤيد اتحادًا سوريًا عراقيًا تنضم إليه الأردن بعد ذلك[٢٩] ، وفى تصريح آخر له أكد أن سوريا ستظل فريسة للفوضى وعدم الاستقرار ، ولن يستتب

---

(٢٥) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٧ ، تقرير رقم ٦٨ بتاريخ ١٩٤٩/٦/٢٥م .

(26) **La documentation française**, Articles et documents, R. No 1611, D.30-7-1949, p.7.

(27) **Ibid**, R. No 1620, D.10-8-1949, p.11.

(٢٨) **الرابطة العربية** : العدد رقم ٦٨٤ بتاريخ ١٩٤٩/٩/٣م .

(٢٩) **المصرى** : العدد رقم ٤٤٩٩ بتاريخ ١٩٥٠/٦/٣م .

فيها النظام إلا عن طريق الاتحاد[٣٠] . ولم يجد الملك عبد الله بعد ذلك بدًا من الخروج عن حد التصريح إلى حد التآمر ، حيث اكتشفت خيوط مؤامرة كان على رأسها منير العجلانى وحسن الحكيم وبعض ضباط الجيش ، وكانت هذه المؤامرة قد بدأت منذ أن وجد الملك عبد الله فى الشيخ محمد الشنقيطى الشخصية المناسبة ليكون مستشارًا له فى الاتصال بالجماعة المؤيدة للملك داخل سوريا لأجل التمهيد لإنجاح المشروع والتمهيد لانقلاب يهيئ هذا الأمر ، وقد كان دور الحكيم فى ذلك التربيط مع مجموعة النواب المؤيدين للمشروع داخل البرلمان[٣١] ، وقد أوضحت شهادة العقيد سعيد حبى آمر سلاح الطيران السورى فى القضية بأن منير العجلانى اتصل بالملك عبد الله وبوزير المملكة الأردنية المفوض فى بيروت ، وأنه قد دفع إليه الكثير من الأموال لتنفيذ الخطة[٣٢] ، وقد أكد أكرم الحورانى فى شهادته أن منير العجلانى قد حادثه فى أوضاع البلاد السيئة ، وأنه من الخير أن يحدث انقلاب فى البلاد لتقوم حكومة قوية يرضى عنها الهاشميون والإنجليز[٣٣] ، وعلى أية حال فقد فشلت المؤامرة ، ولكنها فى المقابل سببت للملك موقفًا حرجًا تجاه كل من سوريا والعراق والجامعة العربية أيضًا ، وهو الأمر الذى دفع الملك إلى القيام بزيارة للعراق أطلق عليها زيارة عائلية- ومن الواضح أنها كانت لتقليل الأثر العكسى لمؤامرته على الأوساط الدبلوماسية بالعراق - حيث تباحث مع المسئولين فى العراق وعلى رأسهم نورى السعيد محاولاً التأكيد على عدم اعتراضه على مشروع الوحدة العراقية السورية[٣٤] .

والحقيقة فإنه قد جانب الملك عبد الله التوفيق فى سياسة التآمر هذه ، فلم تكن جبهة الرفض العربية لمشروعه - والمتمثلة فى العراق الداعى لمشروع مناهض لمشروع الملك عبد الله ، ومصر والسعودية المناهضتين لمشاريع الوحدة الهاشمية - لتقبل بنجاح مثل هذه المؤامرة فى تحقيق أهدافها ، ولو تم لها النجاح فالسعى كان سيصبح حثيثًا من أجل إبطالها وبأى شكل من الأشكال ، ولعل ما

---

(٣٠) **الرابطة العربية** : العدد رقم ٧٤١ بتاريخ ١٩٥٠/١١/٢٥م .

(٣١) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ٣ ، تقرير رقم ٨٨ بتاريخ ١٩٥٠/١١/٢٧م .

- **La documentation française**, Articles et documents, R. No 2055,D.30-12-1949, p.5.

(٣٢) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٨ ، تقرير رقم ٣ بتاريخ ١٩٥١/١/٣م .

(٣٣) **المصدر نفسه** : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٨ ، تقرير رقم ٩ بتاريخ ١٩٥١/١/٧م .

(34) **La documentation française**, Articles et documents, R. No 2055, D.30-12-1949, p.5.

يوضح هذا ذلك الغضب الشديد الذى ساد الأوساط السياسية العراقية من تلك المؤامرة ، وهو ما دفع الملك عبد الله إلى القيام بزيارة للعراق للترضية وتلطيف الجو ، ومن ناحية ثانية فإن الجيش والذى أيد الحناوى فى انقلابه ضد الزعيم لم يجد غضاضة فى الانقلاب على الحناوى بدعوى الحفاظ على الجمهورية السورية عندما علا صوت التقارب السورى العراقى وبتأييد من الحناوى ، لذلك فإنه كان من الواجب على الملك عبد الله أن يتيقن بأنه لن يستطيع جنى ثمار مؤامرته لو كتب لها النجاح ، وذلك لأن النتيجة الفعلية كانت ستؤدى إلى حدوث الانقلاب المضاد للحيلولة دون النتائج المرجوة منها .

من هنا يمكن القول بأن الملك عبد الله قد فشل فى الوصول لغايته عن طريق التآمر ، لذلك رجع مرة ثانية إلى السياسة ، ففى لقاء له مع ناظم القدسى رئيس الوزراء السورى بعمان فى ٢٨ نوفمبر ١٩٥٠م عرض مشروعًا للوحدة ، ومقدمًا ثلاثة أسباب لعرضه هذا : أولها : المفاخر والأمجاد التى حققها العرب تحت راية النبى الهاشمى ، وكذلك الدور الفعال الذى لعبه والده فى الثورة العربية ، وسعيه المتواصل من أجل وحدة سوريا فى كيان واحد غير مجزأ ، وثانيها : وجود إسرائيل وتهديداتها المستمرة لكل من سوريا ولبنان والأردن التى تشترك معها فى الحدود ، وأطماع هذه الدولة التوسعية قد تدفعها لغزو هذه البلدان ، لذلك فلابد من وجود اتحاد قوى بين هذه الدول الثلاث لتتمكن من درء خطر هذا العدوان المتوقع فى أى وقت ، ومعقبًا بأن الأردن يرتبط بمعاهدة دفاع مع بريطانيا مشيرًا بذلك إلى أن الأردن فى مأمن من العدوان الإسرائيلى ، وأن اللذين يحتاجان للدفاع وبالتالى للوحدة هما لبنان وسوريا ، وثالثها : أن سوريا الموحدة سوف تكون أكثر قدرة على مجابهة الأخطار التى قد تنجم عن قيام حرب مع الشيوعية ، وقد ختم حديثه بأن المملكة الأردنية حكومة وشعبًا يعتبرون أنفسهم جزءًا من سوريا ، وتاركًا الحرية فى اختيار أى نظام للوحدة فلا مانع عنده من أن يكون النظام جمهوريًا أو ملكيًا ، وإذا ما أرادت سوريا أن يكون النظام اتحاديًا على أساس استقلال كل دولة فإنه لا يمانع فى ذلك[٣٥] . وقد عقب القدسى على ذلك موضحًا بأن سوريا ترغب فى أن تعلن بصراحة بأنها تعمل لمصلحة العرب جميعًا خلافًا لما يقال عن انحيازها لهذا أو ذاك ، وذلك رغبة فى الخروج بسوريا من ميدان التطاحن[٣٦] . وبالنظر إلى رد ناظم القدسى يتضح لنا أنه رفض واضح لعرض الملك عبد الله ، ومع هذا فإن الملك عبد الله لم يفقد الأمل فى السياسة من أجل مشروعه ، لذلك وجه الدعوة لرياض الصلح رئيس وزراء لبنان لمقابلته فى

(٣٥) عبد الله بن الحسين: الآثار الكاملة للملك عبد الله ، جزءان ، الطبعة الثانية ، الدار المتحدة للنشر ، بيروت ١٩٧٩م، جـ٢، ص ص ٢٧٢- ٢٧٤ .

(٣٦) المصدر نفسه : جـ ٢، ص ص ٢٧٦، ٢٧٧ .

عمان، وقد عقد اللقاء فى ١٣ يوليو ١٩٥١م، حيث أكد أن الخلاص من الحالة المضطربة فى سوريا لا يكون إلا بالوحدة بين سوريا والأردن ولبنان ، طالبًا العون من رياض الصلح لتحقيق هذا المشروع لدى الجامعة العربية والأقطار العربية نفسها، وقد رد عليه رياض الصلح بأن هذا المشروع لا يمكن أن يتحقق إلا بعد السعى لدى الحكومات العربية لإقناعها بالمشروع لكى تحصل لديها القناعة التامة بالفوائد الإيجابية له ، وكذلك ضرورة استبعاد لبنان من هذه المشاريع لما فى هذا الاستبعاد من خدمة للعرب وللبنان أيضًا[٣٧] .

وعلى هذا فإن الملك عبد الله قد فشل فى تحقيق مشروعه ، وكان حادث اغتياله له فى ٢٠ يوليو ١٩٥١م منهيًا لحلمه ، كما أن الدعوة عقب وفاته أصبحت بضم الأردن لسوريا ، فقد أوعز الوزير السعودى المفوض بدمشق إلى وزير خارجية سوريا بفكرة ضم شرق الأردن لسوريا ، مؤكدًا أن بلاده تؤيد هذا الضم ، وقد رد عليه وزير خارجية سوريا بأن خطوة كهذه تحتاج إلى موافقة الدول العربية عليها ، كما أن العراق سيكون له موقف لأن الأسرة الهاشمية تحكم فى الأردن والعراق ، هذا فضلاً عن الاتجاه الداعى لضم الأردن للعراق ، ولا ينسى فى هذا الأمر موقف إنجلترا المتحكمة فى شئون الأردن ، وموقف اليهود الذين لن يسكتوا على أمر كهذا ، وتساءل عن المساعدة التى يمكن أن تقدمها السعودية لسوريا ، وقد أكد وزير الخارجية السورى أن الإخوان المسلمين ومعروف الدواليبى لا يعارضون ذلك على أن يصبح الجزء العربى من فلسطين تحت قيادة الحاج أمين الحسينى صديق الدواليبى والإخوان[٣٨] .

ثم اتخذت الدعوة لضم الأردن لسوريا أسلوبًا عمليًا ، إذ حدثت مظاهرات فى سوريا من قبل اللاجئين الفلسطينيين مطالبين بضم الأردن وفلسطين لسوريا ، وقد حذا حذوهم كثير من الأردنيين فى دمشق فقاموا بمظاهرة أعلنوا فيها عن رغبتهم فى ضم شرق الأردن لسوريا ، وعن استعدادهم كذلك لتقديم العون لتحقيق هذا الأمر ، وطالبوا بإجراء استفتاء عام فى الأردن من أجل ذلك ، وقد أيد الإخوان المسلمون هذه المظاهرات ، بل وكانوا المحرك الرئيسى لها ، وقد ألقى مصطفى السباعى زعيم الإخوان خطبة فى المتظاهرين نادى فيها هو ومن تحدث بعده بأن الأردن هى قطعة من سوريا سلمها الاستعمار ويجب أن تعود آجلاً أو عاجلاً إلى الوطن الأم ، وقد كان موقف

---

(٣٧) **حسن على ريان** : دور إمارة شرق الأردن فى السياسة العربية ١٩٣٩م - ١٩٥١م جزءان ، دكتوراة غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، د.ت، ج،٢، ص ص ٥٥٩، ٥٦٠ .

(٣٨) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢٠٥ ، ملف ٥ ، جـ٥ ، تقرير رقم ١٢٧ بتاريخ ١٩٥١/٧/٣٠م .

الحكومة السورية من المتظاهرين هو عدم الاعتراض[٣٩] . وقد أكد الشيشكلى هذا الموقف فى تصريح له عقب زيارته للسعودية حيث أكد أنه إذا ما رغبت الأردن فى الوحدة فيجب أن يكون مع سوريا لأن البلدين متجاوران لا تفصلهما فاصلة ، ولأن سوريا بالنسبة للأردن منفذ طبيعى للاتصال بالخارج هذا فضلاً عن أن معظم السكان الأردنيين ذوو أصول سورية ، فإذا ما أراد الأردنيون الرجوع إلى وطنهم فمرحبًا بهم ، ولكن يجب أولاً تخلصهم من معاهدتهم مع بريطانيا لأن سوريا بلد حر مستقل ولا يمكن التضحية باستقلاله[٤٠] ، وعلى أية حال فقد خالف الملك طلال سياسة والده الداعية لهذا المشروع ، خاصة بعد أن عقدت السعودية معه اتفاقًا يقضى بتقديمها قرضًا له قيمته ستة ملايين دولار مقابل أن يتعهد الملك بالعدول نهائيًا عن سياسة والده بشأن مشروع سوريا الكبرى[٤١] .

وأما فيما يتعلق بمشروع الوحدة السورية العراقية فإن أصوله ترجع إلى بداية تأسيس المملكة العراقية ، فالملك فيصل لم يستطع أن ينسى عاصمته القديمة دمشق عندما حكم سوريا الفترة من ١٩١٨م إلى ١٩٢٠م ، كما أن السوريين الذين أصبحوا تحت الانتداب الفرنسى أخذوا ينظرون إلى العراق كمركز للحركة القومية العربية ، ولهذا أخذ الزعماء العراقيون يخططون لاتحاد سوريا وفلسطين والأردن فى مملكة عربية تحت قيادة العراق ، إلا أن حماس السوريين قد فتر بعد إخماد حركة رشيد عالى الكيلانى فى عام ١٩٤١م بعد تدخل الإنجليز لصالح الأسرة الهاشمية[٤٢] ، وفى عام ١٩٤٣م قدم نورى السعيد مذكرة عرفت بالكتاب الأزرق إلى الحكومة البريطانية يقترح فيها قيام اتحاد عربى يشمل بلاد الشام والعراق على أن يكون للموارنة فى لبنان كيان واستقلال ذاتى ، ولليهود فى فلسطين كيان واستقلال ذاتى فى نطاق هذا الاتحاد ، ويحق لأى دولة عربية أخرى الدخول فى هذا الاتحاد ، ولكن المشروع لم يكتب له النجاح لاعتراضات مصرية سعودية[٤٣] .

---

(٣٩) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)**: محفظة ٢٠٥ ، ملف ٥ ، جـ٥ ، تقرير رقم ١٢٩ بتاريخ ١٩٥١/٨/٤م .

(40) **La documentation française**, Articles et documents, R No 2232, D.10-9-1951, p.11.

(٤١) **رياض محمد السيد رفاعى** : مصر ومشروعات الوحدة العربية (١٩٣٩م- ١٩٥٨م)، دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب بجامعة عين شمس ، القاهرة ١٩٩٤م ، ص ١٢٥ .

(٤٢) **جعفر عباس حميدى** : مرجع سابق ، ص ٦٠٧ .

(٤٣) **محمد عزه دروزه** : الوحدة العربية ، ص ٣٧٨ .

من هذا المنطلق ظل الرئيس شكرى القوتلى يعارض هذا المشروع حتى رحيله عن السلطة عقب انقلاب حسنى الزعيم ، ذلك الانقلاب الذى أثار السؤال الخاص بمستقبل النظام فى سوريا : هل سيصبح ملكيًا باتحادها مع العراق أم أنه سوف يظل جمهوريًا مستقلاً ؟ وعلى أية حال فقد رحب العراق بهذا الانقلاب ، وأرسلت بغداد على الفور « جلال بابان » وزير العدل العراقى إلى سوريا مندوبًا عن نورى السعيد لاستطلاع الموقف ، وانضم إليه هناك « عونى الخالدى » الوزير العراقى المفوض لدى لبنان ، وبعد مجموعة من اللقاءات أبرق « جمال بابان » إلى حكومته موضحًا الموقف فى سوريا ، وطالبًا ضرورة أن تعمل الحكومة العراقية على حض الصحف والإذاعة العراقية لتأييد الزعيم بقدر الإمكان[٤٤] . وفى الثالث من أبريل ١٩٤٩م أبرقت المفوضية العراقية بدمشق برقية إلى بغداد مضمونها أن « عادل أرسلان » قد أخبر الوزير المفوض العراقى بدمشق عن رغبة لدى مفكرى سوريا بتوحيد العراق وسوريا دون شرق الأردن على أن يبقى لكل قطر استقلاله الذاتى ، وقد ردت الحكومة العراقية ببرقية فى نفس اليوم إلى دمشق مرحبة بالفكرة مبدئيًا على أن تتم دراسة أى مقترحات بخصوص هذا الأمر قبل البت فيها[٤٥] ، وقد كان من رأى طه الهاشمى أنه لابد لنورى السعيد من استغلال الموقف الحاضر فى سوريا لتأسيس الوحدة السورية العراقية إذ أن الرأى العام السورى يتقبل هذا الوضع فى هذا الوقت لا سيما أن التذمر سوف يزداد يومًا بعد يوم من أفعال حسنى الزعيم ، لهذا ينبغى أن يستغل هذا الاستياء ببذل المال أولاً لتسهيل الأمر ، وكلما ازداد التذمر يستغله العراق بنشر الأخبار من إذاعة سرية ، وحينما يأتى الوقت يتدخل عسكريًا إذا لزم الأمر ، هذا على أن يوضع فى الاعتبار أن الجيش السورى لابد أن ينشق عن حسنى الزعيم ، إذ يصعب عليه إرضاء الجميع[٤٦] .

وحقيقة الأمر فإن حسنى الزعيم فى هذه الفترة كان متأرجحًا فى توجهاته الخارجية بين الارتباط بالعراق والأردن عن طريق المشاريع الوحدوية ، أو رفض هذه المشاريع والتوجه نحو المحور المصرى السعودى معلنًا أنه يعترض ويقاوم كل تغيير فى التشريع السورى[٤٧] ، ففى السادس من أبريل ١٩٤٩م صرح بأن الخطر الصهيونى يستدعى إقامة جبهة عربية ضده ، وأن الوضع الجغرافى

---

(٤٤) **وزارة الخارجية العراقية** : وثائق منشورة عن الانقلاب الأول ، تقرير بتاريخ ١٩٤٩/٤/١م .

(٤٥) **المصدر نفسه** : برقية بتاريخ ١٩٤٩/٤/٣م .

(٤٦) **مذكرات طه الهاشمى** : جـ٢ ، ص ٢٦٦ .

(47) **M.A.E.F**, serieY, dossier 2A., volume 36, p.242, D. 11-4-1949.

لسوريا والعراق يسهل كثيرًا هذا التعاون بينهما[٤٨] ، غير أنه عاد فى اليوم التالى لهذا التصريح ليتصل بالقائم بالأعمال المصرى بدمشق مؤكدًا حرصه على استقلال البلاد والمحافظة على الجمهورية بالشكل الراهن ولا يمكنه التفريط فى حقوق البلاد فلا « سوريا الكبرى » ولا « هلال خصيب »[٤٩] ، وأغلب الظن أن هذا التأرجح إنما يدل على أن حسنى الزعيم كان يعلم تمامًا عدم دستورية ما أقدم عليه من تغيير لنظام الحكم بالقوة ، لذلك كان فى هذه الفترة يرغب فى كسب الاعتراف بعمله من أحد طرفى النزاع فى الجامعة العربية ، وهما البيت الهاشمى من ناحية متمثلاً فى حكومتى العراق والأردن ومصر والسعودية من ناحية ثانية - وهو نفس الأمر الذى دفعه إلى التعامل مع السياسيين فى الداخل من قبل - لكى يكسب الشرعية لعمله ، لذلك كان الزعيم يخطب ود هذا مرة وذاك مرة أخرى حتى تتضح الصورة أمامه ، وهنا يقرر إلى أى منهما سوف ينضم ، من هنا يمكن القول أن هذا التأرجح قد فرضته ظروف الانقلاب على الزعيم .

وفى الوقت نفسه كان التردد يسود الأوساط الدبلوماسية العراقية ، فلقد كانت الحكومة العراقية برئاسة نورى السعيد ترغب فى أن يتم المشروع الوحدوى مع سوريا بصورة مشروعة ، وذلك بأن يتم اجتماع النواب السوريين ويطلبوا الالتحاق بالعراق فى وحدة ، وقد كان هذا رأى السفير البريطانى فى بغداد ، حيث تحدث مع نورى السعيد فى ذلك[٥٠] ، ويرى البعض أن التردد العراقى هذا إنما يرجع إلى اعتقاد نورى السعيد بأن الحكم الجديد فى سوريا لن يدوم طويلاً ، هذا مع رغبة العراق فى أن تكون المبادرة فى هذا الشأن من السوريين أنفسهم[٥١] ، مع الوضع فى الاعتبار رد فعل مصر والسعودية ، وهو ما دفع وزارة الخارجية العراقية إلى أن تبرق إلى مفوضيتها بدمشق فى ١٢ أبريل ١٩٤٩م مبدية استعداد العراق لكل تعاون عسكرى أو اقتصادى مع سوريا ، مع التأكيد على معرفة موقف الزعيم فيما لو عارضت مصر والسعودية قيام هذا التعاون[٥٢] ، وهو نفس الأمر الذى جعل المفوضية العراقية بجدة تهتم بزيارة الوفد السورى برئاسة نذير فنصة إلى السعودية ، وجعلها تبرق لوزارة خارجيتها مؤكدة أن الحديث السعودى مع الوفد يدل بوضوح على عدم إقرار أى تحالف عسكرى أو اقتصادى سورى مع العراق لأن الملك عبد العزيز آل سعود يعتبره

---

(٤٨) **المصرى** : العدد رقم ٤١٢٠ بتاريخ ١٩٤٩/٤/٧م .

(٤٩) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٨ ، ملف ٣ ، جـ٦ ، تقرير رقم ٢٤ بتاريخ ١٩٤٩/٤/٧م .

(٥٠) **مذكرات طه الهاشمى** : جـ٢، ص ٢٧٠ .

(51) **Majid Khadduri**, the schemo of fertile crescent unity, p. 157.

(٥٢) **وزارة الخارجية العراقية** : مصدر سابق ، برقية بتاريخ ١٩٤٩/٤/١٢م .

تحالفًا عدوانيًا ضد بلاده[٥٣] . ومع ذلك فإن هذا التردد لم يكن ليمنع نورى السعيد من الموافقة بناء على طلب حسنى الزعيم بتاريخ ٩ أبريل ١٩٤٩م بعقد اتفاقية عسكرية دفاعية بصورة عاجلة بين العراق وسوريا - على أن يرسل وفدًا عسكريًا برئاسة العقيد عبد المطلب الأمين إلى سوريا للتباحث فى الأمر ، والذى أبرق إلى حكومته بعد مقابلاته مع المسئولين بمطالبهم الدفاعية ، واستعدادهم لتقديم التسهيلات اللازمة للقوات العراقية فى الأراضى السورية[٥٤] . وفى أعقاب ذلك سافر وفد سورى مكون من فريد زين الدين وأسعد طلس والعقيد توفيق بشور فى ١٣ أبريل ١٩٤٩م إلى بغداد ، وذلك لعرض الاتفاقية العسكرية المقترحة من الجانب السورى ، والتى ذكر فى مقدمتها أن المقصد الأول منها صالح قضية فلسطين ، والمقصد الثانى صيانة الأمن الخارجى للبلدين ضد أى اعتداء ، وقد حدد فيها اشتراك قوات البلدين فورًا فى الأعمال الحربية التى قد تنشأ عن اعتداء اليهود ، وتوحيد القيادة عند القتال على أن تكون بيد الطرف المتعرض للعدوان ، وإيجاد هيئة أركان واحدة بالسلم والحرب لتنسيق الخطط ، والتوصية بزيادة كل من البلدين لعدد جيشه ، وتبادل الضباط والبعثات العسكرية ، والتعاون لدفع أى عدوان يهودى على أى بلد عربى ، والسعى للحصول على السلاح والعتاد بأكبر قدر ممكن ، وأن تعتبر هذه الاتفاقية متلائمة مع التزامات أى من الطرفين ، مع التوصية بتعيين مدة الاتفاقية وتجديدها[٥٥] .

وطبقًا للخط السياسى المتردد الذى انتهجه نورى السعيد تجاه هذا الأمر نجده فى المقابلة التى جرت بينه وبين الوفد السورى فى بغداد بتاريخ ١٥ أبريل ١٩٤٩م - والتى تحدث فيها فريد زين الدين عن العلاقات بين البلدين ورغبة الزعيم فى اتفاقيات عسكرية واقتصادية عاجلة مع العراق - يتحدث عن عدم إمكانية الدخول فى اتفاقيات فى الوقت الحالى ما لم ترجع الحياة الدستورية إلى سوريا إذ أن الاتفاقيات تحتاج إلى وزارة ومجلس نيابى لاعتمادها ، كما تتوقف الاتفاقيات العسكرية على السياسة الخارجية لكلا البلدين ، فالعراق - على حد قول نورى السعيد - له سياسة خارجية واضحة ، وتربطه ببريطانيا اتفاقية عسكرية تلزمه بأن يخبر بريطانيا قبل الدخول فى أى اتفاقيات ، أما سوريا فليس لها سياسة خارجية واضحة ، ومع هذا فقد وعد بتقديم عون عسكرى لسوريا ونجدتها من أى خطر دون الاعتماد على اتفاق عسكرى[٥٦] ، ويبدو أن هذا الرد قد

---

(٥٣) **وزارة الخارجية العراقية** : مصدر سابق ، برقية بتاريخ ١٩٤٩/٤/١٢م .

(٥٤) **المصدر نفسه** : برقية بتاريخ ١٩٤٩/٤/١٠م .

(٥٥) **المصدر نفسه** : تقرير بتاريخ ١٩٤٩/٤/١٣م .

(٥٦) **المصدر نفسه** : تقرير بتاريخ ١٩٤٩/٤/١٥م .

أغضب الوفد السورى وهو ما دفع رئيسه إلى أن يصرح فى مؤتمر صحفى ببغداد قائلاً : « إن سياسة سوريا الخارجية تتجه بكل قواها إلى تعزيز الصلات مع البلاد العربية عملاً وقولاً ، وأنه لا صحة لما يقال من أن الانقلاب الأخير يرمى إلى مشروع سوريا الكبرى أو وحدة الهلال الخصيب »[٥٧] ، والحقيقة فإن نورى السعيد لم يكن وحده المتردد فى هذا الأمر فأعضاء الوفد السورى أنفسهم كانوا يعبرون عن وجهات نظر متباينة ، فمنهم من طالب بضرورة احتفاظ سوريا باستقلالها السياسى ونظامها الجمهورى حتى بعد قيام الوحدة مع العراق ، ومنهم من اقتصرت مطالبه على بقاء الجيش والسياسة الخارجية فى كل بلد مستقلة عن الجيش والسياسة الخارجية فى البلد الآخر[٥٨] ، كما أن الاعتقاد بمقدرة الجيش على الإطاحة بأى اتفاق قد يتم التوصل إليه لا يتفق وأفكارهم جعلت الوفد السورى يطلب من المسئولين العراقيين التأكيد له رسميًا بأنه فى حالة قيام الوحدة بين البلدين فإن الالتزامات المنصوص عليها فى المعاهدة العراقية البريطانية لعام ١٩٣٠م لن تمتد إلى سوريا مطلقًا ، غير أن الجانب العراقى لم يلتزم للسوريين بشىء من هذا القبيل[٥٩] ، وفى هذا دلالة على أن الحوار السياسى بين الطرفين فى هذا الوقت كان يسوده ما يمكن أن يطلق عليه أزمة عدم ثقة .

وعلى أية حال فإن نورى السعيد لم يجد بعد ذلك سوى ضرورة القيام بزيارة إلى سوريا - تلك الزيارة التى لاقت التأييد الكامل من السفارة البريطانية فى بغداد - وذلك لإنهاء حالة الحيرة والارتباك التى كان عليها حسنى الزعيم ، وكذلك لأجل تحديد الموقف العراقى من الوضع الجديد فى سوريا ، وقد علق الوزير المفوض الفرنسى فى بغداد على ذلك بقوله : إن العراق قد استعد تمامًا لوضع سوريا تحت ولايته ووصايته[٦٠] ، والحقيقة فإن الساسة العراقيين فى هذه الفترة لم يكونوا ليقبلوا باتفاقيات عسكرية أو اقتصادية فقط مع سوريا ، وإنما النية كانت تتجه نحو وحدة متكاملة معها ، ولعل هذا ما أكد عليه نورى السعيد فى مقابلته مع حسنى الزعيم بدمشق فى ١٦ أبريل ١٩٤٩م موضحًا أن مسألة الدفاع عن سوريا أمر مفروغ منه ، ومن الأفضل أن تطلب سوريا من العراق وحدة كاملة[٦١] ، ولكن الزعيم لم يقابل هذا الأمر بكبير اهتمام خاصة بعد رفض العراق

---

(٥٧) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٨ ، ملف ٣ ، جـ٦ ، جريدة المنار بتاريخ ١٩٤٩/٤/١٦م .

(58) **Majid Khadduri**, the schemo of fertile crescent unity, p. 161.

(59) **Ibid**, p. 162.

(60) **M.A.E.F. (L.F.á. Baghdad)**, serieY, dossier 2A., volume 36, p.p. 320-322, R. No 243, D. 27-4-1949.

(٦١) **وزارة الخارجية العراقية** : مصدر سابق ، تقرير بتاريخ ١٩٤٩/٤/١٦م .

للمقترحات العسكرية التى كان الوفد السورى قد توجه بها إلى بغداد ، هذا فضلاً عن أن المحور المصرى السعودى كان قد بدأ فى استمالة حسنى الزعيم بعد أن أحس بخطر المحادثات العراقية السورية ، ولعل هذا هو ما دفع حسنى الزعيم إلى أن يؤكد للقائم بالأعمال المصرى بدمشق قبل لقائه بنورى السعيد أنه سيطلب منه المعاهدة العراقية الإنجليزية والمعاهدة العراقية التركية وميثاق سعد آباد ، وكذلك الاتفاق العراقى مع شرق الأردن قبل اتخاذ أى خطوة فى الاتفاق مع العراق ، كما أنه أكد عدم اتخاذ أى قرار إلا بعد موافقة مصر عليه[٦٢] .

وقد ذكر نذير فنصه بأنه قد نصح الزعيم عقب اجتماعه مع نورى السعيد بضرورة رفض فكرة الاتحاد السورى العراقى ، وضرورة التزام الحكمة فى عدم الدخول فى أى نزاع بين دولتين عربيتين وعدم القبول بفكرة المشاركة فى إقامة محور عربى ضد مجموعة عربية أخرى ، فسوريا تدعو للوحدة ولكن المشروع العراقى له أهداف غير عربية[٦٣] . ويؤكد البعض أن رد مصر كان سريعًا وحاسمًا بنشاطها الدبلوماسى المباشر فى سوريا والجامعة العربية لمنع العراق من الاتحاد مع سوريا[٦٤] ، خاصة بعد أن وجد الزعيم أنه لا فائدة من المحادثات مع العراق ، لذلك أقدم على زيارة مصر بدعوة من الملك فاروق فى ٢١ أبريل ١٩٤٩م ، وقد أكد عادل أرسلان وزير الخارجية السورى حينها بأن الزعيم بتوجهه ناحية مصر أراد أن يكسب الاعتراف المصرى وبالتالى السعودى ، ويتبعهما بعد ذلك الاعتراف اللبنانى واليمنى لنظام حكمه ، وساعتها لن يجد العراق مناصًا من الاعتراف بالوضع السياسى فى سوريا ، وهذا يعتبر نصرًا سياسيًا باهرًا له[٦٥] .

والحقيقة أن الإخفاق الذى انتاب محاولة نورى السعيد للحصول على موافقة سوريا بالوحدة مع العراق اعتبر فى حينه انتصارًا سياسيًا سجل لصالح مصر والمملكة العربية السعودية[٦٦] ، حيث تقاربت وجهات النظر بين مصر وسوريا عقب زيارة الزعيم للقاهرة ، واعترفت مصر بالوضع الجديد فى سوريا وتبعتها السعودية ولبنان[٦٧] ، هذا فى الوقت الذى توترت فيه العلاقات العراقية السورية وهو ما أدى إلى أن يتعرض البرلمان العراقى لمناقشة الانقلاب السورى ويتطاول النواب فيه

---

(٦٢) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٨ ، ملف ٣ ، جـ٦ ، تقرير رقم ٣٣ بتاريخ ١٩٤٩/٤/١٦م .

(٦٣) **نذير فنصه** : مصدر سابق ، ص ص ٤٨ ، ٤٩ .

(64) **Yin, am**, op., cit., p. 355.

(٦٥) **مذكرات عادل أرسلان** : جـ٢ ، ص ٨١٩ .

(66) **M.A.E.F. (L.F.á. Baghdad)**, serieY, dossier 2A., volume 36, p.305, D. 26-4-1949.
(67) **Ibid (L.F.á. Paghdad)**, serieY, dossier 2A., volume 36, p.321, R. No 243, D. 27-4-1949.

على شخص الزعيم[٦٨] ، كما أدى ذلك إلى أن يؤجل العراقيون اعترافهم بحكومة الزعيم ، إلا أنهم حافظوا على علاقاتهم الرسمية معه ، ولكن هذا لم يمنع من أن يشعر العراقيون بالامتعاض نظرًا لضياع الفرصة من أيديهم كى تصبح الوحدة العراقية السورية أمرًا واقعًا ، كما أن العراقيين قد بدأوا فى العمل ضد الزعيم خاصة عقب التصريحات التى أدلى بها فى يوم ٢٦ أبريل ١٩٤٩م والتى أنكر فيها المشاريع الوحدوية ، وأنه لن يقدم سوريا للهاشميين سواء فى الأردن أو العراق[٦٩] . كما أن هذا الإخفاق جعل الوزير المفوض الفرنسى ببغداد يتوقع ترك نورى السعيد للسلطة عقب فشله فى تحقيق الوحدة السورية العراقية فى هذه الفترة[٧٠] ، وهو فى ذلك لا يختلف كثيرًا عما طالب به فائق السامرائى فى تقريره من إجراءات للوصول إلى الوحدة مع سوريا عقب زيارته لدمشق فى ٢٠ أبريل ١٩٤٩م حيث طالب بضرورة إعادة النظر فى الوضع الوزارى فى العراق وضم عناصر تبعث على الاطمئنان لدى السوريين ، وهو يقصد بذلك تغيير وزارة نورى السعيد ، هذا فضلاً عن مطالبته بتبديد سوء التفاهم بين العراق ومصر ، وإعادة النظر فى السلك الدبلوماسى العراقى فى سوريا ولبنان ومصر ، وذلك بإرسال أشخاص لهم من الفكرة القومية ما يبعث على اطمئنان السوريين[٧١]. ومع كل هذا فقد تحسنت العلاقات بين البلدين قليلاً حيث قام وزير العراق المفوض لدى سوريا بزيارة عادل أرسلان وزير الخارجية والذى أصدر بلاغًا بعدها يؤكد فيه العلاقات الطيبة بين البلدين[٧٢] ، كما قام حسنى الزعيم بتوجيه كلمة من محطة إذاعة دمشق بمناسبة عيد ميلاد الملك فيصل الثانى ملك العراق مؤكدًا فيها حسن العلاقة بين البلدين[٧٣] ، ولكنها عادت فساءت مرة أخرى عقب البيان الذى ألقاه وزير الخارجية العراقى بمجلس النواب والذى ذكر فيه أن من بين الأسس التى تقوم عليها سياسة بلاده الخارجية مبادئ الثورة العربية الكبرى التى وضع أساسها الملك حسين الهاشمى مع البريطانيين أثناء الحرب العالمية الأولى لتحرير البلاد العربية من تبعيتها للسلطنة العثمانية ، وتأليف دولة عربية كبرى يتزعمها البيت الهاشمى ، وهذه الدولة تشمل جميع البلاد

---

(٦٨) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٨ ، ملف ٣ ، جـ٦ ، تقرير رقم ٤٤ بتاريخ ١٩٤٩/٤/٢٧م .

(69) **M.A.E.F. (L.F.á. Baghdad)**, serieY, dossier 2A., Volume 36, p.323, R. No 243 D. 27-4-1949.

(70) **Ibid**, p. 324.

(٧١) **مذكرات محمد مهدى كبه** : ص ص ٣٠٨، ٣٠٩ .

(٧٢) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٨ ، ملف ٣ ، جـ٦ ، جريدة الشعب بتاريخ ١٩٤٩/٥/١م .

(٧٣) **المصدر نفسه** : محفظة ٢١٨ ، ملف ٣ ، جـ٦ ، جريدة الأيام بتاريخ ١٩٤٩/٥/٤م .

العربية التى كانت تابعة لتركيا ما عدا لبنان الذى ترك الأمر له لاختيار مصيره[٧٤] . وقد بدأت أزمة العلاقات تتفاقم ، فقبض على « فيضى الأتاسى » و« أحمد قنبر » عضوى حزب الشعب ، وعطلت الجريدة التى كان يرأسها أحمد قنبر ، ووضع تحت المراقبة والحجز كل من رشدى الكخيا وناظم القدسى عضوى حزب الشعب أيضًا ، وكان السبب المعلن لذلك هو اتصال حزب الشعب بدولة أجنبية وهى العراق[٧٥] ، وقد أشيع فى هذا الوقت خبر حشود عراقية على الحدود السورية[٧٦] ، هذا على الرغم من أن عادل أرسلان وزير الخارجية قد أكد أن هذا الخبر لا أساس له من الصحة ، وأوضح الوزير المفوض السعودى لدى سوريا بأن هذا الخبر كان مصدره العراق نفسه رغبة فى استثارة الزعيم[٧٧] ، وقد نفت الحكومة العراقية ذلك فى رسالة إلى رياض الصلح رئيس وزراء لبنان أكدت فيها أنه لا نية للعراق فى القيام بعمل عدائى ضد سوريا[٧٨] .

وعلى الرغم من ذلك فقد ظل صوت الوحدة العراقية السورية يدوى فى أرجاء العراق وعلى ألسنة زعمائها السياسيين ، فمحمد صديق شنشل زعيم حزب الاستقلال العراقى كتب فى جريدة الحزب بتاريخ ٢٦ يوليو ١٩٤٩م مؤكدًا أن الوحدة السورية العراقية ضرورة لكى تزيد من قوة العراق لأجل تحرير فلسطين ، حيث سترتبط حدوده بالبحر الأبيض المتوسط ، هذا فى الوقت الذى ستمتد فيه الحدود السورية إلى الخليج عن طريق البصرة فى العراق[٧٩] ، كما أن فاضل الجمالى وزير الخارجية العراقية صرح بأن الطبيعة أبت أن تفصل بين العراق وسوريا ، وأن الحدود الموجودة هى حدود مصطنعة ، وأكد أنه إذا ما أراد الشعبان الوحدة فإنه من الجدير بالجامعة العربية أن تباركها[٨٠] ، وقد رد عليه محسن البرازى رئيس الوزراء السورى فى بيان به نشر فى ١٠ يوليو ١٩٤٩م مذكرًا بالتصريحات التى تخرج عن المسئولين العراقيين بين آن وآخر عن اتحاد سوريا بالعراق ، مؤكدًا أن سوريا ترفض كل المشاريع التى تقضى على استقلالها أو تقلل منه ، فلا يجوز اتحاد دولة مستقلة

---

(٧٤) وزارة الخارجية المصرية ( الإدارة العربية ) : محفظة ٢٢٠ ، ملف ١٢/٣١/٣٧ ، تقرير رقم ١٧ بتاريخ ١٩٤٩/٥/٨م .

(٧٥) المصدر السابق (مفوضية مصر بدمشق) : محفظة ٢١٨ ، ملف ٣ ، جـ٦ ، تقرير رقم ٥٦ بتاريخ ١٩٤٩/٦/١م.

(٧٦) المصدر نفسه : محفظة ٢١٨ ، ملف ٣ ، جـ٦ ، تقرير رقم ٦٢ بتاريخ ١٩٤٩/٦/١٦م .

(٧٧) المصدر نفسه : محفظة ٢١٨ ، ملف ٣ ، جـ٦ ، تقرير رقم ٦٣ بتاريخ ١٩٤٩/٦/١٨م .

(٧٨) الأهرام : العدد رقم ٢٢٩١٧ بتاريخ ١٩٤٩/٦/٢٣م .

(79) **La documentation française**, Articles et documents, R. No 1620, D.10-8-1949, p.9.

(٨٠) الأهرام : العدد رقم ٢٢٩٣٠ بتاريخ ١٩٤٩/٧/٨م .

وهى سوريا بدولة أخرى غير مستقلة[٨١] . من هذا المنطلق يمكن القول بأن العراق تأكد له عدم إمكانية تحقيق مشروع الوحدة مع سوريا ما دام الزعيم على رأس السلطة السورية ، وأصبح من الضرورى إزاحته عنها ، ففى حديث لمحسن البرازى رئيس الوزراء السورى مع نذير فنصه قبيل الانقلاب الثانى ذكر أنه أصبح يميل إلى تصديق شائعة المؤامرات التى يدبرها الإنجليز ضد حسنى الزعيم ، لأن الإنجليز ونورى السعيد وعبد الإله الوصى على العرش لم يعد فى مقدورهم تحمل حسنى الزعيم الذى يقف حجر عثرة فى طريق مشاريعهم السياسية والاقتصادية[٨٢] .

وبالفعل جاء الانقلاب الثانى ليغير من الأوضاع فى سوريا إذ أخذت تتجه نحو الوحدة مع العراق فسامى الحناوى طبقًا للخطة التى أيدتها بريطانيا ونورى السعيد لم يتخذ بنفسه إجراء من أجل تحقيق هذا المشروع ، ولكنه أفسح المجال للسياسيين من مختلف الأحزاب للاشتراك فى وزارة مؤقتة حتى تجرى الانتخابات لجمعية تأسيسية يناط بها رسم سياسة البلاد فى المستقبل ، وقد ضمت هذه الوزارة عددًا من الشخصيات المؤيدة للوحدة[٨٣] ، ومنهم رئيس الحكومة نفسه هاشم الأتاسى وكذلك الوزراء عادل العظمة وفيصل الأتاسى وميشيل عفلق وسامى كبارة ، هذا فضلاً عن كثير من ضباط الجيش وعلى رأسهم سامى الحناوى نفسه ، وبذلك يمكن القول بأن عهد الانقلاب الثانى هو عهد الوحدة مع العراق[٨٤] . ولكن هذا لم يمنع من أن يصبح الموقف تجاه هذه المسألة مضطربًا بين القوى التى كانت موجودة بالمجتمع السورى ، وهى الطبقة الحاكمة القديمة وحزب الشعب والجيش . فبينما أيد حزب الشعب الوحدة مع العراق فإن الأغلبية اتجهت إلى التعاون الاقتصادى والعسكرى فقط مع الحفاظ على الحكم الجمهورى ، إذ لا يجوز أن يتحد البلدان وأحدهما لا يزال غير متحرر وهو العراق[٨٥] . وعلى أية حال فقد رحب العراق بالانقلاب ، ووصل إلى دمشق فى اليوم التالى لتشكيل الوزارة ثلاثة وفود من بغداد ، وفد رسمى ووفد عسكرى ووفد صحفى قدموا التهنئة

---

(81) **La documentation française**, Articles et documents, R. No 1620, D.10-8-1949, p.11.

– **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٧ ، جريدة الانقلاب بتاريخ ١٩٤٩/٧/١٠م .

(٨٢) **نذير فنصة** : مصدر سابق ، ص ٨٣ .

(83) **Majid Khadduri**, the schemo of fertile crescent unity, p. 160.

(٨٤) **مذكرات خالد العظم** ، جـ٣، ص ٩٠ .

(85) **Majid Khadduri**, the schemo of fertile crescent unity, p. 160- Gordon Torrey, op., cit., p.162.

للوزارة ثم اجتمعوا برجال السياسة السوريين ورجال الصحافة ورؤساء الأحزاب وزعماء العشائر ، حيث طالب بعض السوريين بإعلان الوحدة فورًا لوضع القطر والبلاد العربية تحت الأمر الواقع ، ولكن حزب الشعب الذى عرف عنه التردد وعدم الحسم فى هذا الموضوع فضل أن يتم هذا الإعلان بعد انتخاب الجمعية التأسيسية ووضع دستور للبلاد ينص صراحة على الوحدة ، وبعد استفتاء شعبى لإعطاء الوحدة المظهر الدستورى الملائم الذى يقطع كل محاولة لضربها[٨٦] . ويمكن القول إن قلق حزب الشعب من الموقف المصرى السعودى هو الذى دفعه إلى ذلك ، وهو نفس السبب الذى دفع معروف الدواليبى وهو من أنشط رجال حزب الشعب إلى زيارة الوزير المفوض السعودى فى دمشق حيث قال : « إن الغرض من زيارته هو إظهار حسن النوايا من حزب الشعب نحو المملكة العربية السعودية ومصر ، وأن الحزب لا يعمل على تحقيق مشروع الهلال الخصيب أو أى مشروع آخر من نوعه »[٨٧] .

وكانت النتيجة لموقف حزب الشعب هذا هو اتفاق المجتمعين على اتباع خطوات معينة للوصول للهدف المنشود وهو الوحدة ، وكانت أولى الخطوات هى تمهيد الجو السياسى الداخلى فى سوريا وتهيئة الرأى العام لقبول الوحدة مع العراق ، وذلك عقب انتخاب جمعية تأسيسية تضع الدستور الجديد الذى ينص على الاتحاد مع العراق ، مع العمل على تحريك رجال الصحافة وحملة الأقلام وزعماء الأحياء والعشائر ودفعهم فى هذا الاتجاه ، ثم تهيئة الجيش للمشروع وذلك بتصفية المعارضين للوحدة ، وترقية الضباط الموالين لها وتسليمهم المناصب الفاعلة بالجيش ، وتعيين الملازم أول طلعت صدقى رئيسًا لدائرة الأمن السياسى ، والاهتمام بتنسيق السياسة الخارجية للدولتين بهدف مواجهة كل محاولة مصرية أو سعودية لنسف الاتحاد الذى سيكون ، وتبادل الوفود الشعبية والرسمية بين العاصمتين لتعزيز العلاقة بين القطرين[٨٨] . وبذلك أصبحت مسألة الوحدة فى عهد الحناوى أمرًا واقعًا ، وهو ما دفع مجلس الوزراء إلى بحثها فى إحدى جلساته ، وقد مهد لذلك رشدى الكخيا الذى كان من رأيه أن الجيش فى سوريا قد صارت له الكلمة الأولى فى تسيد الوضع فى البلاد ، فلو تم الاتحاد مع العراق فسوف يذوب هذا الجيش فى الجيش العراقى القوى ، وعلى هذا وضع مجلس الوزراء صيغة للنظام السياسى لهذا الاتجاه مؤداها أن الدولتين تؤلفان معًا اتحادًا

---

(٨٦) **مصطفى طلاس** : مصدر سابق ، ص ص ١٥٢ ، ١٥٣ .

(٨٧) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٧ ، تقرير رقم ٨١ بتاريخ ١٩٤٩/٨/١٦م .

(٨٨) **مصطفى طلاس** : مصدر سابق ، ص ص ١٥٣ ، ١٥٤ .

فيدراليًا له رئيس ونائب رئيس ويشمل الدفاع والسياسة الخارجية والاقتصادية ، ويتولى وزراء الاتحاد شئونه بمعاونة مجلس اتحادى[٨٩] ، غير أن السياسة المعلنة للحكومة كانت تختلف عن ذلك فهى تؤكد أن سوريا لن تعقد أى اتفاقيات أو تجرى أى اتصالات سياسية أو تقوم بأى عمل مع بعض دول الجامعة العربية دون البعض الآخر يكون فيه خروج نصوص ميثاق الجامعة ، كما أكد فارس الخورى أن الكلمة الأولى والأخيرة فى المشروعات الاتحادية ستكون للمجلس النيابى السورى عندما ينعقد[٩٠] ، ويبدو أن هذه السياسة غير الواضحة قد أقلقت المملكة العربية السعودية ، وهو ما دفع وزيرها المفوض لدى دمشق إلى أن يطرح سؤالاً على رئيس الوزراء السورى : لماذا لا تعلن سوريا سياستها بصراحة فيما يتعلق بالمشروعات العربية ؟ وكان رد رئيس الوزراء عليه بأن طمأنه بوعد مبهم فهم منه الأخير أن الحكومة السورية لا تريد أن تعلن رأيها بصراحة فتغضب العراق مما جعل الوزير المفوض السعودى يتساءل : لماذا تحرص الحكومة السورية على عدم إغضاب العراق ولا تحرص على عدم إغضاب دول عربية أخرى؟![٩١].

وطبقًا لمجريات الأحداث فإن عدم وضوح السياسة السورية فى هذه الفترة يرجع إلى سببين رئيسيين : أولهما : أن الحكومة السورية كان يهمها أن تنال الاعتراف الرسمى بها ، خاصة إذا ما وضع فى الاعتبار أهمية الموقف المصرى من الانقلاب بالنسبة لسوريا ، ويوضح هذا حالة القلق التى انتابت الحكومة السورية من جراء تأخر زيارة الوزير المفوض المصرى بدمشق لرئيس الوزراء السورى ، هذا فى الوقت الذى كانت فيه سوريا تعلق أهمية كبيرة على الموقف المصرى لأنها تعتقد أن قرار مصر سيؤثر على موقف الدول الأخرى مما دفع الوزير المفوض المصرى إلى أن يبرق لحكومته بالقلق السورى[٩٢] ، لذلك يمكن القول إن إعلان السياسة السورية بوضوح كان سيعرقل عملية الاعتراف ، ومن هنا كان الغموض شيئًا مطلوبًا . وثانيهما : أن الحكومة السورية كانت ترغب فى انتظار الانتخابات لتكوين مجلس نيابى سورى تكون له الكلمة فى هذا الموضوع ، خاصة أن حزب الشعب المؤيد للمشروع أصبحت له قاعدة شعبية كبيرة فى المجتمع السورى ، كما أن أعضاءه أصبحوا يتحكمون فى الوزارات المهمة فى الحكومة السورية كالداخلية وهو ما يتيح لهم النجاح فى

(٨٩) **مذكرات خالد العظم** : جـ٢ ، ص ص ٢١٨ ، ٢١٩ .

(٩٠) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ٣ ، تقرير رقم ٨٣ بتاريخ ١٩٤٩/٨/٢٤م .

(٩١) **المصدر نفسه** : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٧ ، تقرير رقم ٨٢ بتاريخ ١٩٤٩/٨/٢٤م .

(٩٢) **المصدر نفسه** : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٧ ، تقرير رقم ٨٩ بتاريخ ١٩٤٩/٩/١٩م .

الانتخابات وبالتالى يكون إقرار المشروع أمرًا سهلاً ، وبطريقة رسمية عن طريق المجلس الذى يمثل الشعب السورى ، وهو ما كان يطالب به المسئولون العراقيون أنفسهم لكى يأخذ الأمر صفة الشرعية .

ومع أن سياسة الحكومة السورية كانت غير واضحة بشأن الوحدة ، فإن سياسة الأحزاب بهذا الشأن كانت واضحة تمامًا ، فقد أصدر الحزب الوطنى فى ٢٨ سبتمبر ١٩٤٩م بيانًا ذكر فيه أن الجامعة العربية غير كافية لضمان أمن البلاد السورية ، نظرًا للأخطار التى تتحداها لذلك كان من الطبيعى أن تبحث عن الأسلوب الذى يمكنها من الشعور بالأمان ، وهذا الأسلوب هو اتحاد سليم يضمن السيادة القومية على الوجه الأوفى مع العراق وذلك من خلال : وحدة فى رئاسة الدولة ، ووحدة فى الشئون العسكرية ، ووحدة فى الشئون الخارجية ، ووحدة فى الشئون الاقتصادية . وقد دعا الحزب الحكومة القائمة بتبنى مشروعه ، وإن هى لم تفعل فإن الحزب يسجل عليها أكبر تفريط فى حقوق البلاد وأهدافها القومية ، والحزب يرحب بأى اتحاد مع أية دولة عربية أخرى ، ويرى أن الوحدة مع العراق مقدمة للوحدة العربية الكبرى التى ينشدها العرب[٩٣] ، وقد أيدت صحيفة القبس - وهى الصحيفة الناطقة باسم الحزب الوطنى - المشروع واعتبرته دعوة لعودة الأمور لطبيعتها ، وأن الاتحاد لا يعنى أكثر من الدفاع عن النفس والخبز ، فكلا البلدين مهدد بالاجتياح ومهدد بالجوع والبطالة إذا ظلت الحدود مقفلة[٩٤] ، كما رحب الأمير عبد الإله الوصى على عرش العراق ببيان الحزب الوطنى، وذلك أثناء مروره بدمشق فى ٥ أكتوبر ١٩٤٩م عند عودته من لندن ، حيث تقابل ولفيفًا من رجال السياسة السوريين وعلى رأسهم هاشم الأتاسى وفارس الخورى وصبرى العسلى سكرتير الحزب الوطنى الذى قدم له المشروع ، حيث اعتبره الأمير خطوة أولى نحو الوحدة العربية الشاملة[٩٥] ، إلا أن منير الريس فى مقال له بصحيفة الانقلاب - لسان حال هيئة أركان الجيش - ندد ببيان الحزب الوطنى ، وتساءل عن السبب الذى لم يدفع الحزب إلى إعلان هذا القرار عندما كان فى الحكم ، وعن كيفية قيام اتحاد بين دولتين إحداهما مستقلة والأخرى غير مستقلة ومقيدة بمعاهدة غير متكافئة مع بريطانيا[٩٦] .

---

(٩٣) وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق) : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٧ ، تقرير رقم ٩٠ بتاريخ ١٩٤٩/١٠/٤م .

(٩٤) المصدر نفسه ، محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٧ ، جريدة القبس بتاريخ ١٩٤٩/١٠/٤م .

(٩٥) المصدر نفسه ، محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٧ ، تقرير رقم ٩١ بتاريخ ١٩٤٩/١٠/٨م .

(٩٦) المصدر نفسه ، محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٧ ، جريدة الانقلاب بتاريخ ١٩٤٩/١٠/٤م .

ولقد اعتبرت صحيفة المصرى القاهرية أن دعوة الحزب الوطنى للوحدة مع العراق ما هى إلا دعاية انتخابية تهدف إلى تقوية مركز الحزب محليًا[٩٧] ، ومن الممكن اعتماد هذا الرأى ، وذلك لأن الحزب كان قد فقد التأييد الشعبى له أثناء حكم شكرى القوتلى ، كما أنه كان الحزب الوحيد الذى تعاون مع حسنى الزعيم واستمر فى التعاون حتى بعد أن ظهر رفض حسنى الزعيم التام لمشروع الوحدة مع العراق ، هذا فضلاً عن أن الحزب لم يناد بالفكرة أيام أن كانت البلاد تحت حكمه فى عهد القوتلى ، وإذا ما قيل إن شكرى القوتلى كان قابضًا على ناصية الأمور وكان يرفض الوحدة ، فكيف يتفق بيان الحزب الداعى للوحدة ومناداته بعد الانقلاب الثانى بعودة المجلس النيابى القديم وكذلك بعودة القوتلى وهو الرافض لمشروع الوحدة من الأصل ، ومع كل هذا سواء أكانت هذه الدعوة حقيقية أو أنها دعاية انتخابية فإن المهم فيها هو أنها كانت دعوة صريحة واضحة للوحدة مع العراق ، طالب الحزب الوطنى الحكومة السورية بتبنيها .

وعلى الرغم من أن حزب البعث كان يعتبر الوحدة السورية العراقية خطوة أولى نحو الوحدة العربية ، فإنه كان يعتبر أن تحقيق هذه الخطوة لا يؤدى إلى الفائدة المرجوة إلا إذا توافر فيه ضمانان : أولهما : قومى الطابع بأن يطمئن الشعب إلى أن الاتحاد لن يفقده السيطرة على مقدراته السياسية والاقتصادية والعسكرية لمصلحة دولة أجنبية ، وثانيهما : تقدمى الطابع بأن يطمئن الشعب إلى أن الاتحاد لن يكون وسيلة لاستغلاله وإخضاعه لسيطرة الطبقات الرجعية الإقطاعية ، لذلك اشترط الحزب بأن يضمن بقاء النظام الجمهورى فى سوريا باتجاهه التقدمى الاشتراكى بشكل نهائى ثابت ، لا أن يكون مرحلة مؤقتة توصل إلى الملكية بعد حين ، وهذا يستتبع أن تكون رئاسة الاتحاد بالتناوب بين البلدين[٩٨] . وأما حزب الاستقلال العراقى فقد رحب بمشروع الوحدة ، وأوفد نائب رئيسه فائق السامرائى إلى سوريا للاتصال بالجهات السورية المختلفة ، ووضع الحزب مشروعه للاتحاد على أن يكون للدولة مجلس نواب ومجلس شيوخ ، وتتألف الإدارة فى المناطق العراقية من ملك ومجلس مديرين ، وفى المناطق السورية من رئيس جمهورية لمدة خمس سنوات ، ورئاسة عليا للاتحاد تتمركز فى مجلس أعلى يعين أعضاؤه لمدة عشر سنوات ، وتدير الاتحاد وزارة تكون مسئولة أمام البرلمان الاتحادى على أن تكون دمشق مركزًا للاتحاد ، وقد رحبت جريدة « صدى الأهالى » الناطقة باسم الحزب بالفكرة ، ودعت المواطنين إلى عدم التردد فى قبولها[٩٩] .

(٩٧) المصرى : العدد رقم ٤٢٧٣ بتاريخ ١٩٤٩/١٠/٨م .
(٩٨) وثائق حزب البعث : جـ٢ ، ص ٢٥ .
(٩٩) جعفر عباس حميدى : مرجع سابق ، ص ٦١١ .

ولم يكن الجيش السورى متفق الكلمة بخصوص الوحدة مع العراق ، فطه الهاشمى ذكر بأن الجيش السورى كان منقسمًا على نفسه بخصوص هذه المسألة ، فهو بين مؤيد ومعارض للمشروع والقسم المعارض يتخذ موقفه على اعتبارات منها عدم استقلالية كلمة العراق ، وكان العقيد محمد ناصر من أبرز المعارضين[١٠٠] ، ولعل هذا الانقسام هو ما أدى إلى تعطيل تنفيذ اتفاق بشأن حلف عسكرى سورى عراقى كان قد جرى الاتصال بخصوصه بين الملحقين العسكريين العراقيين والضباط السوريين فبعد وضع المشروع رفض الأعضاء السوريون وضع مادة تقديم المساعدة عند اختلال الأمن فى أحد البلدين وعندما أضيفت مادة لتنفيذ المعاهدة بعد التصديق عليها من قبل الحكومتين رأى الضباط السوريون تأجيل تنفيذها إلى ما بعد تصديق المجلس النيابى عليها[١٠١] ، ومع ذلك فإن جانب رفض الوحدة كان هو المنتصر دائمًا ، وعلى أية حال فقد استمرت المفاوضات بين الجانبين السورى والعراقى بخصوص الوحدة انتظارًا لتكوين مجلس نيابى سورى تكون له الكلمة الأولى والأخيرة فى هذه المسألة ، لذلك حرصت الحكومة العراقية على صرف الأموال اللازمة على الانتخابات السورية لكى يأتى مجلس يكون مؤيدًا للوحدة ، ويؤكد طه الهاشمى أن أسعد طلس كان قد تسلم من العراقيين مبلغ عشرة آلاف ليرة لكى يصرفها على الانتخابات فى منطقة الجزيرة[١٠٢] .

وتم بالفعل انتخاب جمعية تأسيسية كانت الأغلبية فيها لحزب الشعب ، وعقدت الجلسة الأولى فى ١٢ ديسمبر ١٩٤٩م حيث كان الحديث عن الوحدة هو الطابع الغالب على الجلسة ، فلقد أشاد إحسان الحص باللواء سامى الحناوى وهاشم الأتاسى ، وأثنى على عروبة الأخير ومبادئه العربية متمنيًا له التوفيق فيما سيسند إليه من رئاسة الدولة ، والتوفيق فى الأمر الذى يهم البلاد العربية ألا وهو الوحدة ، موضحًا أن سوريا تفتح ذراعيها إلى كل قطر عربى لكى تذيب كيانها فى كيانه لتكون الوحدة العربية حقيقة واقعة ، أما زكى الخطيب فقد ذكر بأن الأخطار التى تحيط بالبلاد العربية كبيرة ولن يتم الوقوف أمامها إلا بالوحدة العربية[١٠٣] . وعلى الرغم من أن حزب الشعب كان قد حصل على الأغلبية بالجمعية التأسيسية والتى تمكنه من فرض الوحدة التى يريدها العراق إلا أن حزب الشعب نفسه كان مترددًا ، فالحزب كان يؤيد الوحدة ومؤيدوه من تجار حلب كان

---

(١٠٠) **مذكرات طه الهاشمى** : جـ٢ ، ص ٢٨٥ .

(١٠١) **المصدر نفسه** : جـ٢ ، ص ٢٨٧ .

(١٠٢) **المصدر نفسه** : جـ٢ ، ص ٢٩٩ .

(١٠٣) **محاضر جلسات الجمعية التأسيسية السورية** : الجلسة رقم ١ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١٢م ، ص ص ٨-١٠ .

تطلعهم إلى الموصل أكثر من تطلعهم إلى دمشق نفسها ولكن جابه الحزب تحفظان رئيسيان وقفا فى طريق رغبته للوحدة ، كان الأول : هو عدم رغبته فى التضحية بالنظام السورى الجمهورى ، والثانى : الخشية من أن تتسع المعاهدة البريطانية فتشمل سوريا فى سياق عملية الوحدة ، وبالشكل الذى يؤدى إلى حلول الاستعمار البريطانى محل الاستعمار الفرنسى[١٠٤] ، وقد تحدث ناظم القدسى أحد أقطاب حزب الشعب عن ذلك مؤكدًا بقوله : « إننا وقفنا إلى جانب الوحدة العربية ولكننا لم نكن أبدًا فى صف الهاشميين ، لأننا لم نكن نريد ملكًا عراقيًا . إن الرأى العام جعل الحزب فى ذلك الوقت مرتبطًا بالعراق وهذا معناه ارتباط بريطانيا . لقد أراد الحزب وحدة مع العراق ولكن هنالك تحفظات كانت تراوده لم تخطر على بال خصومه والرأى العام »[١٠٥] .

وقد ذكر محمد صديق شنشل رئيس حزب الاستقلال العراقى بأنه : « قد جرت مباحثات للوحدة بين العراقيين والسوريين ، وكانت النقطة الجوهرية التى طلب السوريون التأكيد بشأنها هى عدم امتداد المعاهدة البريطانية إلى سوريا فى حال قيام الوحدة ، وقد طرح ناظم القدسى السؤال رسميًا على القائم بالأعمال البريطانى فى دمشق ، ولكنه لم يتلق ردًا بشأنه ، ولعل القلق السورى من هذه الناحية كان راجعًا إلى أنه ما لم تقدم بريطانيا التأكيدات المطلوبة بخصوص ذلك فإن الجيش سيطيح بالحكومة باسم الاستقلال الوطنى » ، فالعناصر القوية بالجيش وبخاصة أصدقاء الحورانى أمثال الشيشكلى كانت تعارض الوحدة ، وكانوا جمهوريين لا يرغبون فى ارتباط مع البريطانيين ، وعلاوة على ذلك كانوا خائفين من احتلال المكانة الثانية فى الجيش العراقى[١٠٦] . ويمكن كذلك إضافة شىء مهم وهو أن نورى السعيد لم يكن محبوبًا فى سوريا فقد ساد الاعتقاد بأنه أكثر إخلاصًا لإنجلترا من العرب ، هذا فضلاً عن أن كثيرًا من الساسة العراقيين كانوا أكثر حماسًا للمشروع منه - كالوصى على العرش مثلاً - لدرجة دفعت زعماء حزب الشعب للاعتقاد بأن فترة حكمه كانت عقبة فى طريق الوحدة ، وقد أكد حسين جميل أحد الساسة العراقيين بأن ناظم القدسى قدم فى أوائل نوفمبر ١٩٤٩م اقتراحًا إلى الوصى على عرش العراق يقتضى استبدال نورى السعيد بشخصية مقبولة لدى السوريين مثل على جودت الأيوبى أو جميل المدفعى لكى تخرج خطط وحدتهم إلى طور الجدية ، وبالفعل أقدم الوصى على ذلك حيث كلف على جودت الأيوبى بتشكيل الوزارة فى ١٠ ديسمبر ١٩٤٩م ، وبعد إصدار المراسيم الخاصة بتشكيل الوزارة ذهب الوزراء معًا إلى القصر

(١٠٤) **أحمد عبد الرحيم مصطفى** : مرجع سابق ، ص ص ٥١ ، ٥٢ .
(١٠٥) **باتريك سيل** : مرجع سابق ، ص ص ١١٢ ، ١١٣ .
(١٠٦) **المرجع نفسه** ، ص ١١٦ .

الملكى لمقابلة الوصى حيث كان الموضوع الأول الذى تطرق إليه الوصى معهم هو دعوة ناظم القدسى لزيارة بغداد[١٠٧] . وعلى الرغم من السعى الحثيث للوصى على العرش لإتمام الوحدة إلا أنه كان يعلم تمامًا صعوبة تحقيقها ، نظرًا للاعتراض المصرى السعودى ، هذا فضلاً عن أن المشروع كان يحتاج إلى بذل المزيد من المال للسوريين لينال المترددين منهم[١٠٨] .

ومع أن سامى الحناوى كان قد عمد إلى إقصاء بعض الضباط المعارضين للوحدة ونقل البعض الآخر معتقدًا من وراء ذلك إخضاع مختلف الألوية لأجل تنفيذ المشروع إلا أنه فشل فى مسعاه حيث اتخذ الضباط المعارضون التدابير اللازمة لاعتقال الحناوى فى صباح يوم ١٩ ديسمبر ١٩٤٩م[١٠٩] ، ولينتهى بذلك العهد الذى قام خصيصًا لأجل الوحدة ، وليصبح الحناوى فى أول بيان بعد الانقلاب الثالث متآمرًا على سلامة الجيش وكيان البلاد[١١٠] ، ويعلق عبد الرازق الحسنى على الانقلاب الثالث بقوله : « استطاع الشيشكلى بالانقلاب الثالث إقصاء الحناوى والتقرب من المحور المصرى السعودى تقربًا باعد الشقة بين العراق وسوريا ، وقضى على كل أمل للقيام بأى اتحاد بين القطرين »[١١١] ، وقد كان وقع الانقلاب على الساسة العراقيين قويًا لدرجة أن حزب الاستقلال كان من رأيه أن يتم تدخل العراق عسكريًا فى سوريا إلا أن هذا الأمر قد لاقى المعارضة بأنه قد يؤدى إلى نتائج سيئة . وأما جريدة «لواء الاستقلال» الناطقة باسم الحزب فقد كذبت فكرة الانقلاب على الحناوى ومؤكدة أن حدوث هذه الحركة إنما كان لقلق العسكريين المناهضين للوحدة من الشعب السورى الراغب فيها ، وأكدت أن الشعب السورى قادر على وضع الوحدة موضع التنفيذ لأنها الضمان الوحيد لأمان البلدين ونموهما[١١٢] .

وبالتالى يمكن القول بأن الانقلاب العسكرى الثالث وجه ضربة قاصمة لمشروع الوحدة العراقية السورية حيث اتضح لحكام العراق استحالة إتمامها خاصة بعد أن أعلن قائد الانقلاب بأن الوحدة التى كان يراد تحقيقها ليست إلا مؤامرة يقصد بها القضاء على استقلال سوريا وتحطيم جيشها

---

(١٠٧) **باتريك سيل** : مرجع سابق ، ص ص ١١٦ ، ١١٧ .

(١٠٨) **مذكرات طه الهاشمى** : جـ٢ ، ص ٢٨٤ .

(١٠٩) **مصطفى طلاس** : مصدر سابق ، ص ص ١٧٩ ، ١٨٠ .

(١١٠) **مذكرات خالد العظم** : جـ٢ ، ص ص ٢٢٦ ، ٢٢٧ .

(١١١) **عبد الرازق الحسنى** : تاريخ الوزارات العراقية ، تسعة أجزاء ، مطبعة العرفان ، صيدا ١٩٥٥م ، جـ٨ ، ص١٣٤ .

(112) **La documentation française**, Articles et documents, R. No 1778, D.10-2-1951, p.10.

وإنشاء عرش جديد فيها[١١٣] ، وقد أكد ذلك خالد العظم فى بيان حكومته أمام الجمعية التأسيسية السورية عقب الانقلاب الثالث حينما أعلن حرص حكومته الشديد على استقلال البلاد وسياستها وسلامة أراضيها مع العمل فى ذات الوقت لمصلحة العروبة وما تتطلبه من توثيق الصلات وتمكين أسباب التضامن بين البلاد العربية على السواء[١١٤] ، إلا أن حسنى البرازى أنكر فى تعقيبه على هذا البيان عدم ذكر الحكومة لموضوع الوحدة العربية وهى التى تعدها البلاد من أعظم مثلها العليا ، ومعلنًا الاستعداد للتضحية بالنظام الجمهورى فى مقابل تحقيق الوحدة لأنها هى المثل الأعلى ، أما الجمهورية فتأتى فى المرتبة الثانية من الأهمية ، وقد أيده فى ذلك حسن الحكيم الذى طالب بوحدة عربية شاملة أو أن يترك الأمر للأقطار المتجاورة والمتشابهة الظروف والمتحدة الحدود لأجل أن تتحد ، وقد أيدهما فى ذلك زكى الخطيب[١١٥] .

ولقد حاول خالد العظم رئيس الوزراء أن يوضح سياسته بخصوص هذا الأمر لذلك صرح بأن تحقيق الوحدة بين الدول العربية هو أمل كل عربى مخلص للعروبة ، وحلم كل من يعمل على توثيق الروابط بين الدول العربية جميعها ، وأن العمل على تحقيق هذه الوحدة لا يعنى مطلقًا الاتحاد بين دولتين من هذه الدول[١١٦] ، وفى مقابلة له مع الوزير المفوض المصرى بدمشق ذكر بأن مجلس الوزراء قد عقد فى ١٤ يناير ١٩٥٠م جلسة لبحث ما يمكن اتخاذه من تدابير لصيانة الأمن فى البلاد ومعاقبة كل من تسول له نفسه إثارة اضطرابات أو ترويج دعايات مهددة لسلامة الدولة ، وتكون محاكمة أمثال هؤلاء أمام المجلس العدلى ، والذى تكون أحكامه غير قابلة لاستئناف أو نقض ، كما أشار إلى طلب الحكومة السورية من بعض الرعايا الإنجليز المقيمين بدمشق مغادرة البلاد لقيامهم بنشاط غير مرغوب فيه قاصدًا بذلك مشروع الوحدة السورية العراقية[١١٧] . ومما يلفت النظر فى هذا الأمر أن بعض الوزراء كانوا أكثر تشددًا من رئيسهم ؛ فأكرم الحورانى وزير الدفاع وعبد الرازق نظام الدين وزير الزراعة رفضا تأدية اليمين الدستورية بالجمعية التأسيسية ، وذلك نظرًا لخلوها من النص على الحفاظ على النظام الجمهورى[١١٨] ، أما أديب الشيشكلى فقد سارع بزيارة مصر فى

(113) **Majid Khadduri**, the schemo of fertile crescent unity, p. 162.

(١١٤) **محاضر جلسات الجمعية التأسيسية السورية** : الجلسة رقم ٩ بتاريخ ١٩٥٠/١/٤م، ص ص ٨٩ ، ٩٠ .

(١١٥) **المصدر نفسه** : الجلسة رقم ١٠ بتاريخ ١٩٥٠/١/٧م ، ص ص ٩٩، ١٠٠ .

(١١٦) **الأساس** : العدد رقم ٨٠٢ بتاريخ ١٩٥٠/١/٩م .

(١١٧) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ٣ ، تقرير رقم ٨ بتاريخ ١٩٥٠/١/٢٥م .

(١١٨) **المصدر نفسه** : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٨ ، تقرير رقم ٦ بتاريخ ١٩٥٠/١/١٦م .

أوائل يناير ١٩٥٠م ثم المملكة العربية السعودية حيث عقد اتفاقية تجارية وحصل على قرض مقداره ستة ملايين دولار وهو بذلك اختار المعسكر المصرى السعودى ، حيث كان لذلك وقعه السيئ على الساسة العراقيين[١١٩] .

وكانت النتيجة من وراء كل هذا هى أنه قد فترت حاسة معظم أعضاء الجمعية التأسيسية الذين عرف عنهم تأييدهم لمشروع الاتحاد السورى العراقى ، ويبدو أن هذا يرجع إلى تبينهم خطورة المشروع على الكيان السورى ، أو مجرد التظاهر بالعدول عن الرأى لمجرد كسب الوقت حتى إذا سنحت الفرصة أمكن تحقيق فكرتهم ، وقد يرجع كذلك إلى تهديد الجيش بحل الجمعية التأسيسية إذا ما بدر من أعضائها ما يشتم منه البدء فى تحقيق المشروع ، فقد أحاط الجيش بدباباته بمقر الجمعية التأسيسية عندما علم أن بعض الأعضاء طلب عقد جلسة سرية بحجة بحث مسألة القرض السعودى لسوريا ، وأنه قد تنتهز الفرصة لإثارة موضوع اعتقال سامى الحناوى ومناقشة مسألة الاتحاد العراقى السورى ، فكانت النتيجة أن تقرر جعل الجلسة علنية[١٢٠] . وعلى الرغم من ذلك فإن فكرة الوحدة ظلت هى الشغل الشاغل لحزب الشعب صاحب الأغلبية فى الجمعية التأسيسية لدرجة دفعته إلى إصدار بيان فى الرابع من أبريل ١٩٥٠م مؤكدًا فيه على أن الحزب يرى بأنه من الواجب على سوريا أن تكافح لأجل وحدة العرب ، وأن توجه الرأى العام العربى نحو هذه الغاية ، فمن الواجب تنمية العلاقات الاقتصادية والثقافية والعسكرية والسياسية بين البلاد العربية لأجل تقوية سوريا[١٢١] .

وأما الجانب العراقى فقد استمر فى محاولاته عسى أن ينجح المشروع ، ولعل رفض حزب الاستقلال العراقى المشاركة فى وزارة على جودت الأيوبى التى شكلت فى ديسمبر ١٩٤٩م يوضح هذا الأمر ، فقد أوضح الحزب سبب عدم المشاركة برغبته فى تأليف وزارة ائتلافية ، وعلى هذا الأساس تقدم الحزب ببعض الضمانات التى يراها ضرورية للعمل من أجل فكرة الاتحاد السورى العراقى والتى تتوخى نجاحه ، وهو المشروع الرئيسى الذى من أجله رأى الحزب البحث فى إمكانية

---

(119) **La documentation française**, Articles et documents, R. No 1793, D.8-2-1950, p.4.

(١٢٠) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٨ ، تقرير رقم ٢٤ بتاريخ ١٩٥٠/٣/٧م .

(121) **La documentation française**, Articles et documents, R.No 1845, D.29-4-1950, p.10.

اشتراكه فى المسئولية[١٢٢] ، ولكن هذا لا يجب أن ينكر بأن هناك بعض الأصوات السياسية فى العراق كانت تنادى بضرورة ترك الحرية كاملة للسوريين ليقروا الوحدة مع العراق من عدمه دون أن يتدخل العراق فى شئونهم كصوت « مزاحم الباجهجى » مثلاً ، والذى ردت عليه جريدة لواء الاستقلال العراقية بتاريخ ١٣ يناير ١٩٥٠م بأن هذا النداء يمكن تأييده إذا ما كانت الدول العربية الأخرى والقوى الأجنبية أيضًا ممتنعة عن التدخل فى الشئون السورية ، وعن تشجيع الأقلية هناك لفرض إرادتها على الأغلبية ، وتحدى إرادة الشعبين السورى والعراقى[١٢٣] ، ويمكن القول بأن المقصود بالدول العربية هنا مصر والسعودية .

من هذا المنطلق وجد الساسة العراقيون أنفسهم مضطرين إلى تحسين العلاقات مع مصر لكى ينالوا تأييدها ، ولكن الموقف الرافض لهذا المشروع جعل الباجهجى يعقد اتفاقًا مع مصر بخصوص سوريا(*) ، والذى لم يقبله الوصى على عرش العراق مما دفع وزارة على جودت الأيوبى إلى الاستقالة ، وقد عقبت جريدة الإنشاء الدمشقية على هذه الاستقالة بقولها : « إن هذا يعنى أن الوصى على العرش العراقى يريد الاستمرار فى محاولاته بشأن مشروع الوحدة العراقية السورية وهو المشروع الذى يطابق مصالح الإنجليز فى الشرق الأوسط ، وأنه يريد تنفيذه رغمًا عن إرادة السوريين[١٢٤] . وأما الباجهجى فقد ذكر فى جلسة مجلس النواب العراقى فى يوم ٢٥ فبراير ١٩٥٠م بأن الوزارة الأيوبية قدمت استقالتها بسبب سوريا ، وأن وزارة توفيق السويدى قد جاءت إلى الحكم أيضًا بسببها ، فإذا ما كانت هناك رغبة حقيقية فى معالجة قضية سوريا فيجب أن تكون معالجة صريحة لا غموض فيها ، فليس من مصلحة العرب أن يضحوا بوحدتهم العامة فى سبيل وحدة جزئية مشكوك فى بقائها ، وإذا كان لابد من تحقيق وحدة جزئية يكون أحد طرفيها العراق فيجب البدء بها مع شرق الأردن ، لأن خطر الصهيونية عليها أكثر من غيرها ، ولأن هناك عوامل كثيرة تسهل هذا الاتحاد ، وأنهى الرجل حديثه بقوله : « اتركوا سوريا لنفسها لتداوى جروحها ،

---

(١٢٢) وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق) : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٨ ، تقرير رقم ١٦ بتاريخ ١٩٥٠/٢/٩م .

(123) **La documentation française**, Articles et documents, R. No 1786, D.20-2-1950, p.10.

(*) أطلق عليه اتفاق الكرام .

(١٢٤) وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق) : محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ٣ ، جريدة الإنشاء بتاريخ ١٩٥٠/٢/١٤م .

وأصلحوا أنفسكم بإصلاح بلادكم ، فليس فى مقدور العراق القيام بمثل هذه السياسة التى يدعو إليها بعض الساسة اليوم »[١٢٥] ، ولم تكن سياسة الباجهجى هذه والداعية إلى الابتعاد عن مشروع مشكوك فى بقائه لتثنى الساسة العراقيين عن هدفهم ، ولعل ما كان يشجعهم على ذلك تردد الموقف السورى من الوحدة بين التأييد مرة والرفض مرة أخرى ، فحرارة حزب الشعب فى تأييد الوحدة السورية العراقية كانت قد فترت ، وكذلك الحزب الوطنى الذى انصرف كل أعضائه عن تأييد هذا المشروع ، كما أن القوى الشعبية التى كانت تعمل على تحقيق هذا المشروع قد ضعفت كثيرًا ، هذا فضلاً عن أنها لم تكن لتستطيع مقاومة الجيش المناهض والرافض لهذا المشروع[١٢٦] .

ومع هذا فإن الحالة السياسية فى سوريا كانت قد ساءت لدرجة جعلت دعاة الهاشميين ينشطون ، فقد جاهر حسن الحكيم بالدعوة للملك عبد الله ، كما نشط فى المقابل الداعون لمشروع الوحدة مع العراق[١٢٧] ، هذا فضلاً عن أن ناظم القدسى عندما تقدم ببيانه الوزارى عقب تأليف وزارته فى ٤ يونيو ١٩٥٠م خلا هذا البيان من الإشارة إلى المحافظة على النظام الجمهورى فى سوريا واستقلالها ، وهو ما دفع النائب رئيف الملقى إلى التعليق على هذا الأمر منكرًا إياه ، وعلى الرغم من أن ناظم القدسى قد برر ذلك بقوله : « إن المحافظة على النظام الجمهورى فى سوريا واستقلالها مبدأ مقرر ومفروغ منه ومن نافلة القول إثباتها فى بيان الوزارة »[١٢٨] ، إلا أن حقائق الأحداث أكدت غير ذلك ، ففى زيارة لتحسين قدرى رئيس تشريعات الوصى على العراق إلى سوريا تقابل مع رئيس الوزراء ناظم القدسى ورئيس الجمعية التأسيسية ورئيس حزب الشعب رشدى الكخيا حيث ذكر لهما بأن سمو الوصى على العرش يرى أن الخطة الواجب اتباعها بالنسبة للحكومة السورية هى أن توجه مع حزب الشعب جهودهما لتدعيم مركز الحزب وتقويته ، وأن يعملا على تثبيت أقدام الحكومة الحاضرة حتى يستقر بها الوضع وتبقى فى الحكم طويلاً ، وأن هذه السياسة طويلة المدى سيكون من شأنها إبعاد الجيش السورى شيئًا فشيئًا عن الميدان السياسى وعودته إلى ثكناته ، وكذلك إضعاف أحزاب المعارضة ، وعندها يمكن تنفيذ مشروع الوحدة دون أن يلقى معارضة[١٢٩] .

---

(١٢٥) المصرى : العدد رقم ٤٤٠٣ بتاريخ ١٩٥٠/٢/٢٦م .

(١٢٦) وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق) : محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ٣ ، تقرير رقم ٢٧ بتاريخ ١٩٥٠/٤/١م .

(١٢٧) المصدر نفسه ، محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٨ ، تقرير رقم ٤١ بتاريخ ١٩٥٠/٥/٢٥م .

(١٢٨) المصدر نفسه ، محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ٣ ، تقرير رقم ٤٩ بتاريخ ١٩٥٠/٦/١٠م .

(١٢٩) المصدر نفسه ، محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٨ ، تقرير رقم ٦٢ بتاريخ ١٩٥٠/٨/٢م .

ومن الواضح أن الحكومة السورية قد حاولت أن تسير على هذه السياسة رغبة فى الوصول إلى الهدف المنشود ، لدرجة أن ناظم القدسى قد عرض الأمر صراحة على الأحزاب المعارضة فى هذا الوقت لوزارته وهى الحزب الوطنى والحزب الجمهورى والحزب التعاونى الاشتراكى ، فمقابل توفيقه الأوضاع والتعاون معهم وضع شرطًا مهمًا هو تنفيذ مشروع الوحدة السورية العراقية ، ولكن هذا الشرط قد رفض[١٣٠] ، كما أن رشدى الكخيا كان أكثر صراحة عندما ترك كرسى الرئاسة بالجمعية التأسيسية لينزل إلى صفوف الأعضاء ويتحدث قائلاً : « يتهموننا بأننا أنصار الوحدة مع العراق ، وأنا أرد عليهم بأننا نفخر بذلك ، ونحن فعلاً أنصار الوحدة ونرحب بتحقيقها على أن تكون وحدة سليمة »[١٣١] ، هذا فضلاً عن أن حزب الشعب قد سعى حثيثًا لتحويل الجمعية التأسيسية إلى مجلس نيابى لخشية الحزب من إجراء انتخابات جديدة يخسر فيها الأغلبية التى يتمتع بها فى الجمعية ، وبالفعل نجح فى ذلك حيث كانت الجلسة الأولى للمجلس لكى يؤدى رئيس الجمهورية اليمين الدستورية ، والتى تنص على المحافظة على استقلال البلاد ونظامها الجمهورى ولكن ورد فى نهاية القسم عبارة « العمل على تحقيق الوحدة العربية » وهو ما يفهم منه السعى لأجل تحقيق الوحدة السورية العراقية[١٣٢] ، وفى الحقيقة فإن عبارة «العمل على تحقيق الوحدة العربية» كان من الممكن أن تكون ثغرة ينفذ منها مشروع الوحدة مع العراق ، خاصة أن رجال ذلك الوقت كانوا لا يزالون سائرين فى طريق تحقيق فكرة الوحدة ، وليس إقرار الدستور وتحويل الجمعية التأسيسية لمجلس نيابى وتوطيد مراكزهم فى الحكم إلا خطوات ممهدة لهذا الهدف[١٣٣] ، ولكن من الواضح أن حزب الشعب والمؤيد للوحدة قد أغفل موقف الجيش وقد يرجع هذا إلى الانقسامات التى حدثت فى الجيش وانعدام الثقة بين الضباط ، والذى لم يكن ليمنع الجيش من الاتفاق على معارضة كل حركة ترمى إلى الاتحاد مع العراق[١٣٤] .

ولقد ظهرت بوادر قلق الجيش حينما عقب أكرم الحورانى رجل الجيش فى الأول المجلس النيابى على بيان ناظم القدسى رئيس الوزراء عن سياسة الوحدة ، موضحًا قلق النواب من أن تكون هذه السياسة مقدمة لزوال سلطة البلاد ، وأن هناك خيانات وجرائم ومؤامرات ترتكب فى

---

(١٣٠) وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق) : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٨ ، تقرير ٦٥ بتاريخ ١٩٥٠/٨/٦م .

(١٣١) المصدر نفسه ، محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٨ ، تقرير رقم ٦٧ بتاريخ ١٩٥٠/٨/٧م .

(١٣٢) المصدر نفسه ، محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ٣ ، تقرير رقم ٧٠ بتاريخ ١٩٥٠/٨/٢٣م .

(١٣٣) المصدر نفسه ، محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ٣ ، تقرير رقم ٧١ بتاريخ ١٩٥٠/٩/٦م .

(١٣٤) المصدر نفسه ، محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ٣ ، تقرير رقم ٧٠ بتاريخ ١٩٥٠/٨/٢٣م .

حق الوطن باسم الوحدة ، وأن رئيس الوزراء يريد تحقيق الوحدة مع دول مجاورة ، وإن كان ناظم القدسى قد أوضح التزام سوريا بالبقاء بالجامعة العربية ، وأن السوريين طلاب وحدة عربية صريحة لا يستر وراءها أى مشروع من المشاريع[١٣٥] ، إلا أن هذا لم يطمئن الجيش الذى أوفد مجموعة من العقداء لمقابلة هاشم الأتاسى رئيس الجمهورية حيث تحدثوا معه بشأن الموقف الوزارى ، وكيف أنهم غير راضين عن وزارة القدسى لخشيتهم من أن تسعى هذه الوزارة فى مشروع لا يقبله الجيش وهو الاتحاد السورى العراقى[١٣٦] . وأما الساسة المعارضون لمشروع الوحدة فقد تقابل بعض منهم مع الوزير المفوض المصرى بدمشق طالبين منه الرأى فى الموقف السياسى فى بلادهم ، حيث كان من رأيه بأنه من الخير عدم دخولهم المعركة المنتظرة ضد حزب الشعب وهم أحزاب متفرقة مادامت تجمع بينهم فكرة واحدة وهى الاحتفاظ بسوريا جمهورية ، وقد أبرق الوزير المفوض المصرى إلى وزير خارجيته طالبًا منه التأييد لسياسته هذه لأسباب عدة منها : أن فكرة الوحدة مع العراق راسخة لدى أعضاء حزب الشعب وعلى الأخص زعماؤهم أمثال رشدى الكخيا رئيس المجلس النيابى ، وكذلك هاشم الأتاسى رئيس الدولة ، والذى عرف عنه قوله : « إن فى عنقه دينًا للأسرة الهاشمية من أيام الملك فيصل يود لو استطاع أداءه » ، كما كان من رأيه أن تأتلف القوى المناهضة لهذه الفكرة حتى تستطيع الصمود أمام أصحابها ودعاتها ، خاصة أن الجيش نفسه وهو الذى حال دون تحقيق الوحدة كان يشعر خلال هذه الفترة بأنه فى حاجة إلى من ينصره ضد حزب الشعب ، وقد ردت الحكومة المصرية بالموافقة على سياسة وزيرها المفوض بدمشق[١٣٧] .

وعلى أية حال فإن واقع الأحداث خلال هذه الفترة وفى عهد الحكم العسكرى غير المباشر أكد على أن الجيش كانت له الكلمة الأولى والأخيرة فى شئون البلاد ، لذلك كان عدم رضا الجيش عن حكومة ناظم القدسى وأهدافها الوحدوية سببًا فى استقالة الحكومة ، ليكون خالد العظم وزارته من بعده ، والذى عمد منذ البداية إلى توضيح موقف حكومته من مشروع الوحدة وذلك عند تعقيبه على النواب الذين نادوا بتنفيذ المشروع فى جلسة مجلس النواب لمنح الثقة للحكومة ، حيث أكد أنه ما من أحد فى سوريا إلا وينادى بالوحدة التى لا يضيع معها استقلال سوريا[١٣٨] ، وقد أكد ذلك فى معرض رده على الوزير المفوض العراقى بدمشق - والذى صرح بتأييد العراق لمشروع ناظم

---

(١٣٥) وزارة الخارجية المصرية ( مفوضية مصر بدمشق ) : محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ٤ ، تقرير رقم ٥٣ بتاريخ ١٢/٣/١٩٥١م .

(١٣٦) المصدر نفسه ، محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ٤ ، تقرير رقم ٥٤ بتاريخ ١٢/٣/١٩٥١م .

(١٣٧) المصدر نفسه ، محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ٤ ، تقرير رقم ٥٤ بتاريخ ١٢/٣/١٩٥١م .

(١٣٨) المصدر نفسه ، محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ٤ ، تقرير رقم ٧٨ بتاريخ ٨/٤/١٩٥١م .

القدسى لتوحيد الأقطار العربية(*) ، معلنًا بأن المصلحة القومية تتطلب أن تتخذ أولاً الأقطار التى تؤمن بالوحدة وتتطلبها ظروفها كالعراق وسريا على أن يبقى الباب مفتوحًا للدول الأخرى(١٣٩) ، حيث أنكر هذا التصريح قائلاً : «إن هؤلاء الممثلين الدبلوماسيين معتمدون لدى فخامة رئيس الجمهورية ، وأن مرجعهم فى البحث عن رغبات حكوماتهم لدى وزارة الخارجية وهى ترحب بهم ، وليس لدى الصحف ومحرريها ، وأما فيما يتعلق بالوحدات الثنائية فهذا الأمر قد تحطم على أثر الانقلاب الأخير فى نهاية عام ١٩٤٩م»(١٤٠) .

وفى عقب زيارة الشيشكلى لمصر فى أبريل ١٩٥١م صرح للوزير المفوض المصرى فى دمشق بشكره لمصر وملكها على الحفاوة التى استقبلوه بها ، هذا فضلاً عن ذكره بأن الاتصال المباشر هو أفضل السبل لتصفية كثير من الأمور ، وأن نجاحها سيضع حدًا لنشاط المغرضين للصيد فى الماء العكر ، وذكر أنه بعد ما لقيه من اهتمام فى مصر لا يسعه إلا أن يضع نفسه تحت تصرف صاحب الجلالة فى مصر ، ومؤمنًا بأن خلاص العرب لن يكون إلا فى وحدتهم تحت زعامة مصر التى لا يمكن أن ينازعها فيها قطر عربى آخر(١٤١) ، وعندما تعرضت سوريا لخطر العدوان الإسرائيلى بسبب قيام إسرائيل بردم بحيرة الحولة قامت سوريا فى ٨ مايو ١٩٥١م بطلب المعونة من العراق ومصر ، حيث سارع العراق بإرسال قوات عسكرية ، هذا فى الوقت الذى تلكأت فيه مصر مما دفع الحكومة السورية إلى أن تلح على الحكومة المصرية بسرعة إرسال مساعداتها العسكرية إلى سوريا ، وذلك خشية أن يظن فى قدوم القوات العراقية بأنها لأجل تنفيذ مشروع الوحدة مع سوريا(١٤٢) ، وعلى الرغم من الشكر الذى وجهه الشيشكلى للعراق على سرعة إرسال مساعداته إلا أن هذا لم يعتبر تحولاً عن موقف سوريا الرافض للوحدة مع العراق(١٤٣) .

وفى الرغم من حالة القلق التى انتابت الأوساط السياسية المعارضة لمشروع الوحدة السورية العراقية عند تولى حسن الحكيم لرئاسة الوزراء فى أغسطس ١٩٥١م ، وذلك نظرًا لما عرف عنه من أنه نصير للهاشميين يشد من أزره رئيس للجمهورية يدين بدينه ، ويؤيدهما مجلس نيابى أغلبيته من

---

(*) اقترح المشروع فى عام ١٩٥١م .

(١٣٩) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ٤ ، جريدة ألف باء بتاريخ ١٨/٤/١٩٥١م .

(١٤٠) **المصدر نفسه** ، محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ٤ ، جريدة ألف باء بتاريخ ٢٠/٤/١٩٥١م .

(١٤١) **المصدر نفسه** ، محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ٤ ، صحيفة ألف باء ١٦/٤/١٩٥١م .

(١٤٢) **المصدر نفسه** ، محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ٤ ، تقرير رقم ١٠٤ بتاريخ ١١/٥/١٩٥١م .

(١٤٣) **الأهرام** : العدد رقم ٢٣٥٩٣ بتاريخ ٩/٦/١٩٥١م .

أنصار الاتحاد مع العراق ، إلا أن الجيش قد ظل هو الضمان الوحيد لعدم نجاح المشروع[١٤٤] ، ورغبة من الشيشكلى فى وضع الأمور فى نصابها بعد سريان حالة القلق هذه عمد إلى التأكيد على أنه لن تبرم سوريا أى اتفاق للوحدة مع العراق والذى كان ما يزال يرضخ تحت النفوذ البريطانى ، كما أن الانقلاب الثالث قام ليقضى على الاتجاه الداعى للوحدة ، وأكد كذلك على أن تولى حسن الحكيم للوزارة لا يعنى بأنه سيساعد على تأسيس الوحدة مع العراق لتوجهاته الهاشمية ، وذلك لأن توجهاته ليست سياسة دولة بقدر ما هى توجهات شخصية ، ومؤكدًا على أن تولى شخص ما رئاسة الحكومة إنما يعنى تنفيذ سياسة دولته وليست سياسته أو توجهاته الخاصة[١٤٥] .

وعلى أى حال فإن المراقبين للأحداث السورية خلال هذه الفترة قد أكدوا أن سوريا تقف عند مفترق طريقين لا ثالث لهما : فإما أن تحكمها الأغلبية التى تؤيد الاتحاد مع العراق أو أن يحكمها الجيش[١٤٦] ، وقد صدق التوقيع الثانى حيث قام الشيشكلى فى ٢٩ نوفمبر ١٩٥١م بالانقلاب الرابع ليسيطر الجيش على الأمور بصورة مباشرة ، وليبعد حزب الشعب عن الحكم ، حيث رفض العراق الاعتراف بالانقلاب ، وقام بالدعوة لعقد مجلس الجامعة العربية أو اللجنة السياسية لمناقشة المسألة السورية ، وكان رد الشيشكلى على ذلك قوله : « لو نجح العراق فى دعوة الجامعة العربية أو اللجنة السياسية لكان ردى الوحيد هو إعلان انسحاب سوريا من الجامعة العربية »[١٤٧] ، وتعليقًا على الانقلاب الرابع قال الشيشكلى : « لقد وجدنا أمامنا نظام البلاد الجمهورى يريد أن ينقض فأقمناه ، وأن العسكريين لم يقدموا على ما أقدموا عليه إلا بعد أن أعيتهم الحيل ، وأن الانقلاب الذى أحدثوه إنما أرادوا به خير البلاد لا الإضرار بها ، وأن الجيش لو صبر أكثر مما صبر لضاعت البلاد » ، وقد فرضت رقابة على المفوضية العراقية بعد الانقلاب وعلى من يدخل أو يخرج منها ، وكذلك على الوزير المفوض العراقى ومعاونيه[١٤٨] . وبذلك يمكن القول إنه إذا ما كان الانقلاب الثالث قد أنهى عهدًا أقيم خصيصًا لأجل مشروع الوحدة مع العراق فإن الانقلاب الرابع قد قضى

---

(١٤٤) وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق) : محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ٤ ، تقرير رقم ١٣٦ بتاريخ ١٩٥١/٨/٨م .

(145) **La documentation française**, Articles et documents, R. No 2240, D.21-9-1951, p.8.

(١٤٦) وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق) : محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ٤ ، تقرير رقم ١٣٦ بتاريخ ١٩٥١/٨/٨م .

(١٤٧) المصدر نفسه : محفظة ٢٤٤ ، ملف ١٠ ، جـ٤ ، تقرير ٢ بتاريخ ١٩٥٢/١/٢م .

(١٤٨) المصدر نفسه : محفظة ٢٤٤ ، ملف ١٠ ، جـ٤ ، تقرير ٩ بتاريخ ١٩٥٢/١/٨م .

تمامًا على هذا المشروع حيث لم يبق فى جعبة العراق سوى العمل على تدبير المؤامرات ضد الشيشكلى وذلك لإزاحته عن سدة الحكم(١٤٩) .

## سوريا والحرب الباردة :

كانت نهاية الحرب العالمية الثانية بداية لظهور الصراع والحرب الباردة والتكتلات العسكرية بين دول المعسكر الشرقى تحت قيادة الاتحاد السوفيتى ودول المعسكر الغربى تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث وضح التعاون بين أهداف وتطلعات دول الحلفاء فبدأت تتحدد مناطق النفوذ بمناطق العمليات العسكرية ، ثم اشتداد هذه الحرب بلجوء الاتحاد السوفيتى إلى فرض أيديولوجيته الشيوعية على دول شرق أوروبا وإقامة حكومات موالية له ، ووقوف الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب دول غرب أوروبا التى هددتها مخاطر الغزو الشيوعى(١٥٠) ، وكان بروز عدد كبير من الدول حديثة الاستقلال - وهى التى تحتاج إلى مساعدات لتوطيد هذا الاستقلال - عاملاً قويًا فى دفع هذه الدول إلى الانطواء فى أحلاف عسكرية(*) للتمكن من الحصول على تلك المساعدات(١٥١) .

وبظهور الصين الشيوعية فى عام ١٩٤٩م كحليف جديد للاتحاد السوفيتى والكتلة الشيوعية واحتمال سقوط الدول الآسيوية تحت السيطرة الشيوعية ، وكذلك احتمال وصول هذه الأخطار إلى دول الشرق الأوسط . كل هذا أدى إلى انتقال الحرب الباردة بين المعسكرين إلى آسيا ومنطقة الشرق الأوسط حيث بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تأخذ بسياسة الحصار تجاه المعسكر الشيوعى ، وتعمد إلى تطويقه بسلسلة من الأحلاف العسكرية ، من هنا بدأت المحاولات الغربية مع دول الشرق

---

(١٤٩) **مذكرات محمد مهدى كبة**: ص ٣١٠ .

(١٥٠) **بطرس بطرس غالى** : الاستراتيجية والسياسة الدولية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٦٧م ، ص ص ١٣٢ ، ١٣٣ .

(*) يعرف الحلف بأنه علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر يتعهد بموجبها الفرقاء المعنيون بالمساعدة المتبادلة فى حالة الحرب ، وسياسة الأحلاف هى بديل لسياسة العزلة التى ترفض أى مسئولية عن أمن الدول الأخرى ، والتحالفات ضرورة لتوازن القوى ، لذلك فهى قديمة قدم انشطار العالم إلى كيانات سياسية تتصارع على القوة والنفوذ .

- **يسيونى محمد الخولى** : ظاهرة الأحلاف العسكرية فى الاستراتيجية العالمية للدولتين الأعظم ، دكتوراة غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ١٩٨٨م ، ص ص ٩ ، ١٠ .

(١٥١) **المرجع نفسه** : ص ١٣ .

الأوسط لضم هذه الدول إلى المعسكر الغربى[١٥٢] ، حيث كانت المساعدات الاقتصادية المقدمة إلى دول هذه المنطقة هى وسيلة الولايات المتحدة الأمريكية لكى تشجع هذه الدول على التحالف مع الغرب فى صراع الحرب الباردة ضد الكتلة الشيوعية ، ومما زاد من النشاط الأمريكى تدهور النفوذ البريطانى فى المنطقة[١٥٣] . ولقد نال الشرق الأوسط أهمية خاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث أكد مؤتمر استنبول فى عام ١٩٥٠م لسفراء ووزراء أمريكا المفوضين بالشرق الأوسط أن هذه المنطقة هى قاعدة أساسية تتجمع فيها كل العناصر الضرورية لخوض كل عمل حربى ضد الاتحاد السوفيتى ، فالتفكير فى مهاجمة آبار النفط الروسى فى القوقاز ، وحرمان أداة الحرب السوفيتية من أغنى مواردها البترولية ليس من حظ كبير فى نجاحه عن طريق التعاون العسكرى مع تركيا وحدها ، بل إن ذلك يشترط إيجاد قواعد جوية منظمة فى سوريا ولبنان وفلسطين ، على أن تتحول العراق ومصر إلى خزان كبير يؤمن تقديم الإمدادات بالرجال والسلاح والمؤن لأى مشروع هجومى ضد الاتحاد السوفيتى[١٥٤] ، وفى بيان لوكيل وزارة الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأوسط وأفريقيا أمام لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى فى يناير ١٩٥٠م قال : « إن فقد منطقة الشرق الأوسط سياسيًا وتركها الآن للاتحاد السوفيتى قد يكون كارثة كبرى لا تقل عن فقدها أثناء الحرب »[١٥٥] ، وإن كانت منطقة الشرق الأوسط قد نالت تلك الأهمية من جانب المعسكر الغربى على وجه الخصوص فإن سوريا كانت لها أهمية خاصة ، حيث كان الصراع على أقدار المنطقة هو نفسه الصراع على مصائر سوريا[١٥٦] . وقد كان لسوريا موقفها من المعسكرين .

أما فيما يتعلق بموقف سوريا من المعسكر الشرقى فمن المعروف أن الشرق الأوسط لم يحظ بمركز بارز فى تفكير الاتحاد السوفيتى السياسى فى السنوات التى تلت الحرب العالمية الثانية ، حيث لم يكن ثمة أحزاب شيوعية كبرى فى الشرق الأوسط كما كانت الأجهزة الحاكمة بالمنطقة تعتبر

---

(١٥٢) **توماس أ. بريتون** : العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط (١٧٨٤ - ١٩٧٥م) ترجمة دار طلاس ، بيروت د. ت، ص ٤٢٩ .

(١٥٣) **عمر عثمان الخليسى**: العلاقات المصرية السعودية، دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة ١٩٧٩م ، ص ٨٤ .

(١٥٤) **جورج فرج** : مرجع سابق ، ص ٨٩ .

(١٥٥) **المصرى** : العدد رقم ٤٣٧٩ بتاريخ ١٩٥٠/٢/٢م .

(١٥٦) **محمد حسنين هيكل** : سنوات الغليان ، جـ ١ ، ص ٢٣٦ .

معادية للنظام السوفيتى[١٥٧] ، لذلك كان انقلاب حسنى الزعيم إنذارًا للاتحاد السوفيتى بأهمية المنطقة حيث خرجت التصريحات الدبلوماسية السوفيتية وكذلك الصحف السوفيتية « كالبرافدا » لتوجه الاتهام للولايات المتحدة الأمريكية وكذلك إلى الإنجليز بتدبيرهم هذا الانقلاب معتبرًا إياه خطوة لعقد تحالف عسكرى ضد بلادهم فى المنطقة ، وقد علق السفير الفرنسى فى موسكو على أن سياسة الاتحاد السوفيتى هذه موجهة لإعاقة أى تحالف ضده فى منطقة الشرق الأوسط ، كما أنها موجهة لزعزعة الموقف الإنجليزى فى المنطقة أيضًا [١٥٨] . وقد زاد من القلق السوفيتى موقف حسنى الزعيم من الشيوعية ، فمنذ البداية أكد أنه ضد الشيوعية وأنه ينحاز إلى المعسكر الغربى[١٥٩] . وإن كانت سياسته هذه قد لاقت المعارضة من قبل الحزب الشيوعى السورى ، حيث أكد فى بيان له أن الشعب السورى لا يرغب فى الارتباط بالإمبريالية الأمريكية الإنجليزية ، وأنه لا يرغب فى أن يرى بلاده قاعدة عسكرية للندن وواشنطن وباريس[١٦٠] .

وإذا كان حسين جهاد يلتشين ( مندوب تركيا فى لجنة التوفيق ) قد صرح بأن أمان الشرق الأوسط والمصالح التركية تتطلب حلفًا تركيًا عربيًا ، والذى سيعمل على نشر جو من الأمان فى البلاد العربية وسيسمح لها بالنهوض سريعًا ، وقد أكد أن الدعاية الشيوعية هى أول المخاطر للبلاد العربية ، مؤكدًا كذلك أن المصالح المشتركة بين العرب وتركيا تتطلب تحالفًا يقف ضد التوسع السوفيتى وكذلك الدعاية الشيوعية[١٦١] ، فإن حسنى الزعيم قد ذهب إلى أبعد من ذلك عندما طالب بإنشاء حلف للشرق الأوسط على غرار حلف الأطلنطى شريطة أن تتعهد الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم المساعدة الاقتصادية والعسكرية لدول هذا الحلف المقترح ، وقد أكد على استعداده للقيام بالدور الرئيسى فى إنشاء كتلة إقليمية موجهة ضد الشيوعية ، ولكنه أكد على ألا يضم هذا

---

(١٥٧) والترلاكور : الاتحاد السوفيتى والشرق الأوسط ، ترجمة مجموعة من الأساتذة ، المكتب التجارى للطباعة والنشر ، بيروت د. ت ، ص ١٦٤ .

(158) **M.A.E.F. (L.F.á. Moscow)**, serieY., dossier 2A., Volume 36., p 214. R. No 839. D. 14-4-1949.

(١٥٩) وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق) : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٧، جريدة النصر بتاريخ ١٩٤٩/٦/٢٣م .

- **M.A.E.F. (L.F.á. Daman)**, serieY., dossier 2A., Volume 36, p.p.347- 348, R. No 401, D. 28-6-1949.

(160) ) **Ibid**, p. 353.

(161) **La documentation française**, Articles et documents, R. No 1540, D.9-5-1949, p.3.

الحلف دولة إسرائيل لأن ذلك من شأنه إيجاد طابور خامس ذى ميول شيوعية ، معقبًا على أن سوريا مستعدة لإعطاء الضمانات الكافية لأمريكا بعدم استخدام الأسلحة التى تمد بها الحلف ضد إسرائيل إلا فى حالة الدفاع عن النفس[١٦٢] ، لذلك كله اتهم الاتحاد السوفيتى حسنى الزعيم بأنه يمثل الاستعماريين الأمريكى والإنجليزى ، وأنه يعمل على اضطهاد القوى الشعبية فى إشارة إلى الحزب الشيوعى[١٦٣] .

من هنا يمكن القول بأن الاتحاد السوفيتى لاحظ التطورات التى تحدث فى المنطقة ، لذلك بدأ فى تبديل سياسته فبعد أن كانت إذاعات راديو موسكو باللغات العربية والكردية والأرمنية تهاجم الحكومات العربية وتدعو للحركات الانفصالية بدأت تغير لهجتها فتحمل على الأقليات التى كانت تدعمها ، وبدأ راديو موسكو يحمل على ما أسماه اندساس العناصر الأمريكية فى صفوف الأكراد القاطنين شمال العراق وإيران[١٦٤] ، وقد ساعد الاتحاد السوفيتى فى سياسته هذه نشاط الحركة الشيوعية فى البلاد العربية ، فلقد حذر فارس الخورى مندوب سوريا بهيئة الأمم المتحدة من انتشار الشيوعية فى الشرق الأوسط ، وقال إنها تجد فيه مهدًا صالحًا بسبب الاستعمار واستغلاله الموارد الطبيعية لهذا الجزء من العالم ، ولمصلحته الخاصة وليس لمصلحة البلاد[١٦٥] . وجاء بعد ذلك معروف الدواليبى وزير الاقتصاد السورى فى وزارة خالد العظم ليعلن[*] بأنه إذا ما استمر الضغط من الحكومة الأمريكية على البلاد العربية لجعلها تسير فى سياسة لن تنتهى إلا بتهويد بقية أبناء الشعوب العربية فإن هذا قد يدفع العرب إلى تفضيل أن يصبحوا جمهورية سوفيتية[١٦٦] ، وقد أكد خالد العظم رئيس الوزراء على أن الدواليبى لم يطلعه على هذا التصريح مخافة ألا يوافقه عليه ، فى حين أن محمد صلاح الدين وزير الخارجية المصرية ، قد اطلع عليه ووافقه[١٦٧] ، والحقيقى فإن تصريح الدواليبى هذا قد أثار الاستنكار فى العديد من الأوساط الحكومية السورية ، حيث أشارت إلى أن الدواليبى لم يشرح وجهة نظره لها قبل التصريح به[١٦٨] ، وقد أكد الدواليبى على أن ما دفعه

---

(١٦٢) **الأهرام** : العدد رقم ٢٢٩٥٧ بتاريخ ١٩٤٩/٨/١٠م .

(١٦٣) **والترلاكور** : مرجع سابق ، ص ١٨٠ .

(١٦٤) **المصرى** : العدد رقم ٤٢٣٠ بتاريخ ١٩٤٩/٨/١٦م .

(١٦٥) **المصدر نفسه** : العدد رقم ٤٢٦٢ بتاريخ ١٩٤٩/٩/٢٢م .

(*) الوزارة الأولى ( ١٩٤٩/١٢/٢٧م - ١٩٥٠/٥/٢٩م ) .

(166) **La documentation française**, Articles et documents, R. No 1861 D.30-5-1950, p.10.

(١٦٧) **مذكرات خالد العظم** : ج٢ ، ص ص ٢٣٤ - ٢٣٨ .

(168) **La documentation française**, Articles et documents, R. No 1871 D.30-5-1950, p.10.

إلى ما صرح به إنما هو الإعراب عن حالة الضيق من الضغط الأمريكى الذى مارسه سكرتير السفارة الأمريكية بالقاهرة « فيليب إيرلند » على رؤساء وفود الدول العربية المجتمعين بمجلس الجامعة العربية، وذلك لأجل أن يتم الصلح النهائى بين دول الجامعة وإسرائيل لتحقيق الاستقرار المنشود بالشرق الأوسط والوقوف ضد الخطر الشيوعى[١٦٩] .

وعلى أية حال فإذا كان هذا التصريح قد أثار قلق تركيا ، التى صرح وزيرها المفوض بدمشق للوزير المصرى المفوض هناك بقلق بلاده منه ، وذلك لاشتراك سوريا مع تركيا فى الحدود ، كما أثار قلقه تزامن هذا التصريح مع نبأ اعتزام الاتحاد السوفيتى تعيين وزير مفوض جديد له فى سوريا لكى ينفذ سياسة جديدة فى المنطقة[١٧٠] ، فإنه فى المقابل قد أدى إلى زيادة اهتمام الاتحاد السوفيتى بالمنطقة عامة وسوريا خاصة ، فلقد بدأت محادثات تجارية بين سوريا والاتحاد السوفيتى رغبة فى فتح أسواق جديدة للمنتجات السورية ، ومبادلة هذه المنتجات بالآلات والمواد الخام الضرورية للصناعة[١٧١] ، كما وعدت سوريا إلى تكثيف علاقاتها بالاتحاد السوفيتى وطلبت منه إمدادها بالأسلحة[١٧٢] ، هذا فى الوقت الذى عمدت فيه الحكومة السوفيتية إلى تدعيم نظام حكم الشيشكلى[١٧٣] ، وكان من آثار هذا التصريح أيضًا أن نشطت المفوضيتان السوفيتيتان فى بيروت ودمشق لجمع المعلومات الكافية عن أنصار المدرسة السياسية الجديدة فى العالم العربى والداعية للانحياز للمعسكر الشرقى ، كما أن الحكومة السوفيتية قررت فصل تمثيلها الدبلوماسى فى سوريا عن لبنان لتعين وزيرًا مفوضًا لها فى دمشق وآخر فى بيروت بعد أن كان يمثلها وزير مفوض واحد فى البلدين ، والذى كان يقيم فى بيروت غالبًا[١٧٤] .

وفى تعليق لرئيس الوزراء خالد العظم على تصريح الدواليبى قال : « بأنه يخشى أن تؤدى الحوادث الجارية من تأييد الغرب لإسرائيل إلى جعل وجهة نظر الدواليبى هى الرأى السائد فى البلاد

---

(١٦٩) **المصرى** : العدد رقم ٤٤٥٠ بتاريخ ١٩٥٠/٤/١٥م .

(١٧٠) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢٠٥ ، ملف ٥ ، جـ ٤ ، تقرير رقم ٢٩ بتاريخ ١٩٥٠/٤/١٢م .

(171) **Tabitha petron**, Syria, p. 101.

(١٧٢) **حسنين كروم** : عروبة مصر قبل عبد الناصر (١٩٤٢ - ١٩٥٢م) ، ثلاثة اجزاء ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ١٩٨٤م ، ص ٥٦ .

(١٧٣) **والترلاكور** : مرجع سابق ، ص ١٨٠ .

(١٧٤) **المصرى** : العدد رقم ٤٤٥٢ بتاريخ ١٩٥٠/٤/١٧م .

العربية »[١٧٥] ، وقد ذكر خالد العظم أيضًا بأن تصريح الدواليبى قد أثار ضجة كبيرة فى جو السياسة الشرقية ، وأدى إلى إحداث تعديل جوهرى فى سياسة الولايات المتحدة الأمريكية فى الشرق الأوسط وخاصة فى سوريا ولبنان حيث تجلى هذا التعديل فى اتفاق الدول الثلاث (أمريكا وإنجلترا وفرنسا) على ضمان الوضع الراهن فى منطقة الشرق الأوسط ، وذلك بإصدار البيان الثلاثى فى عام ١٩٥٠م[١٧٦] . وعندما أثير تصريح الدواليبى فى الجمعية التأسيسية السورية أقره مصطفى السباعى معلنًا بأن المصلحة تقتضى الانضمام إلى المعسكر الشرقى بعد التحيز الواضح من أمريكا وإنجلترا تجاه إسرائيل ، ومؤكدًا أن الاتجاه ناحية الروس لا يعنى اعتناق الشيوعية ولكنه يعنى الاستفادة من كل من يرغب فى مد يد العون للعرب ، ومطالبًا الجامعة العربية بالتحرر من سلطان الإنجليز والأمريكان ، على حين رأى حسنى البرازى أن تصريح الدواليبى لا يخدم مصلحة سوريا السياسية ولا وضعها الاستراتيجى ، وأن الرأى عنده هو ضرورة أن يكون موقف سوريا من الدول الكبرى هو موقف الحياد ، وأما منير العجلانى فقد رفض فكرة الاتجاه للمعسكر الشرقى كلية[١٧٧] ، وأما فى داخل أروقة الحكومة وهى حكومة خالد العظم فلقد اختلف الرأى حول هذا الأمر حيث عارض سامى كبارة وزير الداخلية دعوة الدواليبى ، على حين أيد محمد المبارك وزير الأشغال دعوة الدواليبى بالاتجاه نحو المعسكر الشرقى[١٧٨] .

وعلى أية حال فإن الاتحاد السوفيتى إذا ما كان أغفل منطقة الشرق الأوسط عقب الحرب العالمية الثانية ، ولم يوجه إليها الاهتمام الكافى إلا بعد الإحساس بالخطر ناحيتها.. انقلاب حسنى الزعيم فى سوريا ، وما قيل عن دور أمريكى فيه مما دفع الدبلوماسية السوفيتية إلى أن تعتبر الانقلاب موجهًا ضدها ، إلا أن المعسكر الغربى وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية قد خبر أهمية هذه المنطقة وخشى من أن يتسرب إليها المد الشيوعى ، خاصة بعد اعتراف بريطانيا بعدم مقدرتها على مواجهة هذا المد فى اليونان وتركيا وطلبها من الولايات المتحدة الأمريكية رسميًا فى عام ١٩٤٧م أن تأخذ دورها فى المنطقة للتصدى له ، ثم ما قيل بعد ذلك عن دور أمريكى فى انقلاب الزعيم

---

(١٧٥) **المصرى** : العدد رقم ٤٤٥٥ بتاريخ ١٩٥٠/٤/٢٠م .

(١٧٦) **مذكرات خالد العظم** : ج٢ ، ص ٢٣٩ .

(١٧٧) **محاضر جلسات الجمعية التأسيسية السورية** : الجلسة رقم ٢٤ بتاريخ ١٩٥٠/٤/٢٩م ، ص ص ٤٠٦-٤١١ .

(١٧٨) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ ٨ ، تقرير رقم ٤١ بتاريخ ١٩٥٠/٥/٢٥م .

للتمكين لهم بالمنطقة ، لذلك كله أقلقت التطورات التى حدثت فى سوريا عقب تصريح الدواليبى ، وما تلاها من نشاط سوفيتى بالمنطقة دول المعسكر الغربى ، وهو الأمر الذى دفعها إلى التحرك لمواجهة هذه التطورات ، وقد تمثلت صورة هذا التحرك فى إصدار البيان الثلاثى بشأن حاجة الدول العربية وإسرائيل إلى المحافظة على مستوى معين من التسليح ، وذلك لتأمين سلامتها فى الدفاع عن نفسها ، ولتسمح لها بالقيام بالدور اللازم فى الدفاع عن المنطقة جمعاء ومعارضة سباق التسليح بين الدول العربية وإسرائيل ، والتأكيد على الرغبة فى توطيد السلم والاستقرار بالمنطقة ومعارضة استعمال القوة أو التهديد بها بين أية دولة وأخرى فى هذه المنطقة[١٧٩] ، وقد علق خالد العظم رئيس الوزراء السورى على البيان بأنه ردة فعل للاتجاه الجديد الذى بدأ يظهر فى الرأى العام العربى من ضرورة الاتجاه نحو الاتحاد السوفيتى بعد أن لمس العرب انحياز الغرب لإسرائيل مشيرًا بذلك إلى تصريح الدواليبى وقد أيده فى ذلك فارس الخورى والذى أكد أن البيان يسجل تحولاً كبيرًا فى سياسة الدول الكبرى تجاه الشرق الأوسط[١٨٠] .

وقد كان على سوريا أن توضح موقفها من البيان لذلك أكد خالد العظم رئيس الوزراء السورى ضرورة التشاور بين البلاد العربية لكى توحد موقفها فى الرد على البيان ، وذلك لأنه جاء موحدًا من قبل ثلاث دول ، كما أظهر موافقة بلاده على إعطاء موافقة بعدم استخدام الأسلحة المشتراة فى غير الأهداف التى جاءت فى البيان ، كما أكد ضرورة الاستفادة من البيان الداعى لنشر حالة السلم بالمنطقة فى حل المشكلة الفلسطينية حلاً عادلاً بضمان الدول الثلاث التى أصدرت البيان ، كما ذكر أن البيان ليست له أغراض خلفية ، وأن سوريا من المفروض أن تقبله لحاجتها للسلاح الذى سوف يقدم لها إذا ما قبلته[١٨١] . وقد كتبت الصحف الإسرائيلية مؤكدة أن من مصلحة العرب وسوريا خاصة قبول الإعلان وقبول الأسلحة التى سوف تقدم لها بناء على قبولها

---

(179) **Hurewitz. J. C.,** Diplomacy in the near and middle east, (1914- 1956), tow volume, New York, n.d., volume 11, p.p. 308- 310.

- **Georg kirk**, the middle east 1945- 1950, London 1954, p. 313.

(١٨٠) **مذكرات خالد العظم** : جـ ٢ ، ص ٢٤٤ .

- **La documentation française**, Articles et documents, R. No 1906, D.10-7-1950, p.6.

(١٨١) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ ٨ ، تقرير رقم ٤٤ بتاريخ ١٩٥٠/٥/٢٨م .

- **La documentation française**, Articles et documents, R. No 1906, D.10-7-1950, p.6.

– **مذكرات خالد العظم** ، جـ٢ ، ص ص ٢٤٥ ، ٢٤٦ .

الإعلان ولم يعدم البيان التأييد من بعض الصحف السورية ، فصحيفة بردى إن كانت قد اعتبرت البيان ضمانًا لسلام إسرائيل إلا أنها أكدت على أن حاجة سوريا للسلاح تجعلها فى حاجة لقبول هذا البيان ، وأما صحيفة الإنشاء فقد أكدت أن البيان سيحدث أثرًا كبيرًا فى الدول العربية[١٨٢]. بيد أن غالبية الصحف السورية وصفت البيان بأنه تدخل فى شئون الدول المعنية به وسعى لبسط النفوذ عليها ، وأعلنت احتجاجها على البيان ومعارضته[١٨٣] .

وأما الأحزاب السورية فقد أعلنت غالبيتها رفضها للبيان فزعيم حزب البعث جلال السيد يذكر فى الثانى من يونيو ١٩٥٠م بأن البيان الثلاثى يحمل لدى السوريين الانطباع السيئ لأن القوى الكبرى الثلاث ناقشت المشاكل العربية دون تفكير فى أخذ رأى العرب أنفسهم ، وهى بذلك تعطى نفسها الحق فى التدخل فى شئونهم خارج نطاق الأمم المتحدة ، وأوضح بأنه يجب أن يكون مفهومًا بأن هذا البيان لأجل حماية إسرائيل فقط ، وقد دعا العرب إلى رفض هذا البيان[١٨٤] .

وقد أكد مصطفى السباعى زعيم الإخوان المسلمين فى بيان له أن البيان ما هو إلا ضمان لحدود إسرائيل بواسطة القوى الثلاث ، وهذا ما يخالف قرارات الأمم المتحدة الخاصة بتقسيم فلسطين ، وذلك نظرًا إلى أن البيان يتحدث عن الحدود الحالية لإسرائيل وهو ما يعنى العدول عن مشروع التقسيم ، هذا فضلاً عن أن المشروع قد نعت المنطقة بأنها منطقة نفوذ قسمت بين القوى الإمبريالية ، وأنها لا تهتم بوحدة العرب ، كما أكد أن البيان ما هو إلا بحث عما يدعم الجبهة الغربية ضد الاتحاد السوفيتى ، وأكد أنه يجب أن يكون من المعلوم بأن الرأى العام العربى اليوم على وعى تام بما يحدث وهو يقف ضد المحاولات لجره إلى حرب لا تخدم إلا المصالح الإمبريالية ، وفى الوقت الذى طالب فيه مصطفى السباعى بضرورة أن ترد الدول العربية متفقة بالرفض أكد أن التنظيمات الشعبية سوف تستمر فى كفاحها لحماية الشعب من مؤامرات الدول الكبرى[١٨٥] .

---

(182) **La documentation française**, Articles et documents, R. No 1906, D.10-7-1950, p.6.

(١٨٣) **مذكرات خالد العظم** : جـ٢ ، ص ٢٤٦ .

(184) **La documentation française**, Articles et documents, R. No 1898, D.30-6-1950, p.14.

(185) **Ibid,** p.p. 14- 15.

فى هذا الوقت تقدمت مصر إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمذكرة لطلب عقد مجلس الجامعة العربية لتوقيع اتفاقية الضمان الجماعى العربى ، ولبحث الرد على البيان الثلاثى[١٨٦] . وقد عقد بالفعل مجلس الجامعة حيث أصدرت الدول العربية بيانًا أوضحت فيه حرصها على استتباب السلام والاستقرار بالشرق الأوسط وأنها تؤكد أن طلبها للسلاح بغرض الدفاع فقط ، وقد أكد البيان ضرورة أن تؤكد الدول الثلاث على أن بيانها الثلاثى ليس بغرض محاباة إسرائيل أو تقسيم المنطقة إلى مناطق نفوذ أو الاعتداء على استقلال الدول العربية وسيادتها ، كما أعلن البيان بأن أفضل الطرق لصيانة السلام والاستقرار بالمنطقة يكون بحل قضاياها على أساس الحق والعدالة[١٨٧] ، وعقب عودة ناظم القدسى رئيس الوزراء السورى ووزير الخارجية من اجتماع مجلس الجامعة العربية قام بإرسال مذكرة إلى الدول الثلاث أصحاب البيان مؤكدًا فيها أن سوريا تؤكد ألا يكون البيان شكلاً من أشكال تقسيم مناطق النفوذ فى البلاد العربية ، مشيرًا فى ذلك إلى الطريقة التى بلغ بها البيان حيث قامت فرنسا بتبليغه إلى سوريا ولبنان ، وأن سوريا ترفض أى نفوذ لأى دولة بصورة منفردة أو جماعية فى سوريا أو فى أى دولة عربية أخرى[١٨٨] . وعندما جرت مناقشة البيان والرد العربى عليه بالجمعية التأسيسية السورية أكد جلال السيد زعيم حزب البعث أن الدول الثلاث تجاوزت الحدود القانونية التى تبيحها الأمم المتحدة ، وذلك بتدخلها فى شئون البلاد العربية ، وقد اعتبر رد الدول العربية بأنه كان ردًا ضعيفًا لأنه يعترف بالبيان ، وكذلك لأن الرد يوافق على عدم استعمال الأسلحة إلا فى حالة الدفاع ، وهو ما يساعد على ضياع فلسطين ، وقد أرجع الرد الضعيف إلى ضعف الدول العربية[١٨٩] ، وقابل الشيوعيون البيان بالمظاهرات فى معظم أنحاء سوريا وهاجموا موقف الحكومة السورية من البيان ، وكانوا يهتفون ضد الدول أصحاب البيان والتى كان يتخللها عبارات التحية للاتحاد السوفيتى والرفيق ستالين ، ووصل الأمر إلى حد الاشتباك مع

---

(١٨٦) **وزارة الخارجية المصرية (الإدارة العربية)** : محفظة ٢٠٥ ، ملف ١٣/٤٨/١٤٠ ، برقية رقم ١٩ بتاريخ ١٩٥٠/٦/٥م .

(١٨٧) **محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية** : الدورة رقم ١٢ ، الجلسة رقم ٨ بتاريخ ١٩٥٠/٦/١٧م ، ص ص ٣١٧، ٣١٨ .

- **Hurewitz. J. C.,** Diplomacy in the near and middle east (1914- 1956), volume 2, p.p. 310- 311.

(١٨٨) **محاضر جلسات الجمعية التأسيسية السورية** : الجلسة رقم ٣٦ بتاريخ ١٩٥٠/٧/٤م ، ص ٦١١ .

(١٨٩) **المصدر نفسه** : نفس الجلسة والتاريخ ، ص ٦١٢ .

الشرطة[١٩٠] ، كما نشرت رابطة الشباب الديمقراطى فى سوريا مذكرة تستنكر فيها البيان الثلاثى ، وتصفه بالبيان الاستعمارى[١٩١] .

وقد عادت اللجنة السياسية بالجامعة العربية لتناقش الموقف الدولى بحضور ناظم القدسى رئيس الوفد السورى حيث أصدرت بيانًا وافق عليه مجلس الجامعة العربية فى دورته الثالثة عشرة بالجلسة الثالثة فى ٢ فبراير ١٩٥١م ، حيث أكد البيان تمسك الجامعة العربية بقضية السلام العام وصيانة الأمن الدولى ، وكذلك إيمان الدول العربية بمبادئ هيئة الأمم المتحدة ، وقد مضى البيان ليؤكد أن مبدأ المساواة لا يمكن أن يتأتى والدول الكبرى ماضية فى سياسة التدخل بشتى الصور والأشكال فى شئون الدول الصغرى ، وفى نهاية البيان تم تأكيد الاستمساك بمبادئ الأمم المتحدة والعمل فى نطاقها دون تحيز لأحد الأطراف رغبة فى إبعاد شبح الحرب المخيف عن المنطقة ، والسعى لحل قضية العرب القومية مع توفير الوسائل العسكرية والاقتصادية لتمكينهم من الدفاع عن أنفسهم[١٩٢] ، وهكذا رفض العرب ومن ضمنهم سوريا البيان الثلاثى .

ثم تجددت الدعوة مرة أخرى لإدخال الشرق الأوسط فى أحلاف عسكرية ، وكانت هذه المرة فى صورة « مقترحات الدفاع الرباعية عام ١٩٥١م » ، والمقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإنجلترا وتركيا إلى الدول العربية وإسرائيل ، والذى يدعو إلى إنشاء قيادة متحالفة للشرق الأوسط تشترك فيها الدول الأربع على قدم المساواة لأجل الدفاع عن المنطقة ، وقد كانت مصر أول دولة عربية تتلقى الدعوة وذلك فى ١٣ أكتوبر ١٩٥١م[١٩٣] ، وفى نفس اليوم تقابل الوزراء المفوضون لإنجلترا وفرنسا والقائم بالأعمال الأمريكى بدمشق مع وزير الخارجية السورى فيضى الأتاسى فى وزارة حسن الحكيم ، وذلك لإخطاره بالمقترحات الرباعية التى قدمت إلى مصر للاشتراك فى حلف للدفاع عن الشرق الأوسط على قدم المساواة وكدولة مؤسسة للحلف ، طالبين من الحكومة السورية إقناع مصر باتباع سياسة معتدلة تستند إلى الواقع[١٩٤] . وقد سئل حسن الحكيم

---

(١٩٠) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ ٨ ، تقرير رقم ٦٣ بتاريخ ١٩٥٠/٨/٢م .

(١٩١) **المصدر السابق ( الإدارة العربية )** : محفظة ٢١٩ ، ملف ٤/١٤٢/١٣٩ ، برقية رقم ١٨ بتاريخ ١٩٥٠/٩/٣٠م .

(١٩٢) **محاضر جلسات الجامعة العربية** : الدورة رقم ١٣ ، الجلسة رقم ٣ بتاريخ ١٩٥١/٢/٢ ، ص ص ٤١ ، ٤٢ .

(193) **Hurewitz. J.C.,** Diplomacy in the near and middle east, volume 2, p.p. 329- 332.

(١٩٤) **وزارة الخارجية المصرية ( مفوضية مصر بدمشق )** : محفظة ٢٤٨ ، ملف ٣١ ، تقرير رقم ١٥٩ بتاريخ ١٩٥١/١٠/١٤م .

رئيس الوزراء عن رأيه فى المشروع فقال : « إن المشروع قد عرض علينا للإطلاع عليه فقط ، وسوف لا نتأخر عن طلب دعوة مجلس الجامعة العربية أو اللجنة السياسية للانعقاد إذا ما رأينا داعيًا لذلك » ، هذا فى الوقت الذى خرجت فيه الصحف السورية مؤيدة للموقف المصرى المعارض للمقترحات ، ومعارضةً للمشروع بوصفه استعماريًا[١٩٥] .

وفى ١٧ أكتوبر ١٩٥١م عقد مجلس الوزراء السورى برئاسة رئيس الجمهورية هاشم الأتاسى لبحث موضوع المقترحات الرباعية وموقف سوريا منها ، حيث كان من رأى رئيس الوزراء حسن الحكيم بأنه من الحكمة عدم الإسراف فى إغضاب القوى الكبرى ، وأن الخير فى مسايرتها والحصول على أقصى ما يمكن من فائدة منها ، ولكن رئيس الجمهورية عارض هذا الرأى على اعتبار أن الوعى القومى فى البلاد وصل إلى درجة لا يمكن إغفالها ، وأن عبرة فلسطين كافية وحدها لأن تكون خير درس للعرب ليصمدوا فى سبيل حقوقهم ، وقد أكد المراقبون للأحداث على أن الموقف المتردد من المسئولين السوريين إنما يرجع إلى الضغط الذى عانته سوريا من قبل الدول الأربع بمحاولة إقناعهم بأن سوريا لا تستطيع الوقوف على الحياد ، وأن عدم انضمامهم للحلف معناه حرمانهم من الأسلحة التى تكفل لهم الدفاع عن بلادهم[١٩٦] ، وقد حملت الصحف السورية على هذا الموقف المتردد من قبل الحكومة ، متهمة إياها بالتفكك واختلاف الرأى ، كما أنكرت جريدة «بردى» على الأحزاب السورية عدم تحركها تجاه المسألة ، معتبرة إياه عارًا قد لحق بالأحزاب السورية ، وذلك لأنه من المفروض فى هذه الأحزاب أن تتحلى بقيادة الشعب فى مثل هذه الأحداث الخطيرة[١٩٧] ، وقد كان الكاتب أديب الداوودى واضحًا فى نقده للحكومة لترددها ، ومرجعًا سبب ذلك إلى موقف رئيس الوزراء نفسه الداعى إلى التحالف مع الغرب ، وكذلك إلى عدم انسجام أعضاء الحكومة[١٩٨] .

وقد وضح جليًا عدم انسجام الحكومة تجاه هذا الأمر عندما اجتمع المجلس النيابى السورى فى ٢٣ أكتوبر ١٩٥١م ، حيث ألقى وزير الخارجية السورية فيضى الأتاسى بيانًا حول المقترحات الرباعية ومنهيًا كلامه بقوله : « إن الحكومة السورية لم يوجه إليها عرض لتقول كلمتها فيه ، ولكن

---

(١٩٥) **وزارة الخارجية المصرية ( مفوضية مصر بدمشق )** : محفظة ٢٤٨ ، ملف ٣١ ، تقرير رقم ١٦٤ بتاريخ ١٩٥١/١٠/١٦م .

(١٩٦) **المصدر نفسه** : محفظة ٢٤٨ ، ملف ٣١ ، تقرير رقم ١٦٥ بتاريخ ١٩٥١/١٠/١٧م .

(١٩٧) **المصدر نفسه** : محفظة ٢٤٨ ، ملف ٣١ ، تقرير رقم ١٦٧ بتاريخ ١٩٥١/١٠/١٩م .

(١٩٨) **المصدر نفسه** : محفظة ٢٤٨ ، ملف ٣١ ، تقرير رقم ١٧٢ بتاريخ ١٩٥١/١٠/٢٢م .

هذا لا يمنع أن أرسل على مسئوليتى كلمة فى هذا الموضوع » حيث أبرز عدم فائدة الدخول فى مثل هذه الأحلاف ومطالبًا برفضها[١٩٩] ، وقد أغضب هذا البيان حسن الحكيم رئيس الحكومة ، والذى ترك الجلسة وأمر الإذاعة بعدم الاستمرار فى إذاعة البيان ، بل ذهب إلى رئيس الجمهورية لتقديم استقالته ، فمن وجهة نظره أن البيان الذى عرض على مجلس الوزراء ليس على الصورة التى ألقى بها فى مجلس النواب ، ولم يكن هناك داع للحملة على الدول الكبرى ، وقد رد وزير الخارجية بأن الخطوط الرئيسية فى البيان تم الاتفاق عليها ، وأن ذهاب حسن الحكيم لن يعود بالضرر إلا عليه . والحقيقة فإن الضغوط الرئيسية التى قام بها ممثلو الدول الكبرى بسوريا على رئيس الوزراء ، هذا مع ميله هو شخصيًا إلى اتباع سياسة اللين ومصانعة القوى الكبرى هى التى دفعته إلى ما فعله[٢٠٠] .

إن الشىء الذى يجب ذكره هو أن رفض مصر للمقترحات الرباعية قد كان له دور كبير فى هذه البلبلة السياسية التى حدثت فى سوريا حول المشروع ، فلقد اعتبر فيضى الأتاسىوزير الخارجية أن المشروع يدخل فى نطاق الخطط الإمبريالية الأمريكية والتى أدت إلى تأسيس دولة إسرائيل ، بينما اعتبر حسن الحكيم المشروع فرصة لكى تستفيد منه سوريا فى الحصول على المساعدات العسكرية والاقتصادية لمواجهة العدوان الإسرائيلى ولا ينبغى تفويت هذه الفرصة[٢٠١] ، وقد أيد المجلس النيابى السورى الموقف المصرى الرافض للمقترحات الرباعية ، وظلت الصحافة على رفضها للمشروع ، والذى ظهرت فى تأييدها لبيان وزير الخارجية السورية بالمجلس النيابى ، فقد أثنت صحيفة «المنار» على الوزير وحملت على الحكومة معتبرة إرسال الوزير كلمته على مسئوليته الشخصية دلالة على أن الحكومة لها رأى رسمى غير هذا الرأى وأنها غير متحدة الكلمة[٢٠٢] . وعلى أية حال كانت النتيجة حدوث أزمة وزارية حيث صمم حسن الحكيم على الاستقالة وقد عمد الساسة إلى بذل المحاولات للاتفاق على تشكيل وزارة ائتلافية تضم جميع الأحزاب نظرًا للظروف الدقيقة التى كانت تمر بها البلاد[٢٠٣] . وعندما سلمت مذكرة رسمية إلى سوريا من قبل الدول الأربع بالمقترحات أكد رئيس لجنة الشئون الخارجية بالمجلس النيابى معروف الدواليبى أن سوريا دولة من أعضاء هيئة

---

(١٩٩) **وزارة الخارجية المصرية ( مفوضية مصر بدمشق )** : محفظة ٢٤٨ ، ملف ٣١ ، تقرير رقم ١٧٤ بتاريخ ١٩٥١/١٠/٢٤م .

(٢٠٠) **المصدر نفسه** : محفظة ٢٤٨ ، ملف ٣١ ، تقرير رقم ١٧٥ بتاريخ ١٩٥١/١٠/٢٥م .

(201) **P.M.G.,** op., cit., p. 524.

(٢٠٢) **المصدر نفسه** : محفظة ٢٤٨ ، ملف ٣١ ، جريدة المنار بتاريخ ١٩٥١/١٠/٢٥م .

(203) **La documentation française**, Articles et documents, R. No 2311, D.31-12-1951, p.14.

الأمم المتحدة ولها الحرية فى السياسة التى تفضل اتباعها ، وقد علق فارس الخورى رئيس وفد سوريا بالأمم المتحدة على المشروع بقوله : « إن موضوع الدفاع عن الشرق الأوسط بالشكل الذى أثير يجعل الدول العربية فى درجة المحميات على الرغم من أنها تتمتع بكامل حقوقها وسيادتها بحكم كونها أعضاء بهيئة الأمم المتحدة ، وأنه من حق الدول العربية التقدم بشكوى إلى مجلس الأمن ضد كل ما يهدد سلامتها أو يعتبر اعتداء على حقوقها وسيادتها[٢٠٤] . وقد صاحب عرض المشروع على سوريا تعرضها لضغط شديد من أجل قبول هذه المقترحات ، فالإنجليز كانوا يتولون حسن الحكيم بالتهديد والوعود ، فالتهديد بما قد يواجه سوريا من أخطار إذا ما رفضتها ، والوعود بأمن سوريا ورخائها من ناحية ثانية إذا هى قبلتها ، وأما الفرنسيون فكانوا يتولون ضباط الجيش موضحين لهم الأطماع التركية والعراقية فى سوريا والخطر الإسرائيلى كذلك ، وأن سوريا لا تستطيع صد هذه الأخطار دون الحصول على السلاح الفرنسى الذى اعتادوا الحصول عليه ، وقد صمدت سوريا أمام هذه الضغوط وذلك بفضل الصحافة والرأى العام وأغلبية المجلس النيابى الرافضة للمشروع[٢٠٥] .

ومع هذا فإن مساعى الإنجليز لدى حسن الحكيم لم تكن لتخيب ، حيث صرح الرجل للصحف قائلاً : « لن أسير بسوريا الخارجية بوحى الشارع ، ولن أنساق وراء سياسته فأقرر مصير الوطن وأجازف به فى هذا النمو العاطفى الصاخب ، وأود أن أذكر بأن الشارع قد أطاح بفيصل ، وذهب بسنجق الإسكندرونة ، وأضاع فلسطين ، فلن أعدو وراء الشارع من أجل شعبية رخيصة ، ولن أعرض استقلال البلاد للخطر ، بل أريد أن أزن الأمور بميزان المصلحة القومية » ، وقد كرر طلبه بضرورة استغلال الفرصة بقبول هذا المشروع للاستفادة منه لصالح سوريا ، ولحل القضايا التى تهم سوريا والعرب جميعًا كقضية فلسطين[٢٠٦] . وقد نتج عن هذا التصريح غضبة شعبية كبيرة ، حيث خرجت مظاهرات الطلبة تندد بالإنجليز وحسن الحكيم ومطالبة بخروجه من سوريا والموت له[٢٠٧] ، كما اشتدت المعارضة من الوزراء أنفسهم حيث أنهم عدوا التصريح إضرارًا كبيرًا بوحدة العرب ، وأنه يخدم مصلحة العدو ، وقد أدى هذا إلى اشتداد الأزمة الوزارية ، وهو ما دفع النواب

---

(٢٠٤) وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق) : محفظة ٢٤٨ ، ملف ٣١ ، تقرير رقم ١٧٩ بتاريخ ١٩٥١/١٠/٢٩م .

(٢٠٥) المصدر نفسه : محفظة ٢٤٨ ، ملف ٣١ ، تقرير رقم ١٨٢ بتاريخ ١٩٥١/١٠/٣١م .

(٢٠٦) المصدر نفسه : محفظة ٢٤٨ ، ملف ٣١ ، تقرير رقم ١٨٧ بتاريخ ١٩٥١/١١/٤م .

(٢٠٧) المصدر نفسه : محفظة ٢٤٨ ، ملف ٣١ ، تقرير رقم ١٩٠ بتاريخ ١٩٥١/١١/٥م .

إلى المطالبة بإقالة حسن الحكيم[٢٠٨] ، وكما كان فيضى الأتاسى جريئًا فى رفضه للمشروع كان كذلك جريئًا فى نقده تصريح حسن الحكيم، فقد اعتبر التصريح إضعافًا لموقف مصر الرافض للمقترحات، وأنه لا شىء فيه حسن أو حكيم ، وهذا إشارة إلى اسم حسن الحكيم[٢٠٩] .

وأمام هذا الرفض العام لسياسته لم يكن أمام حسن الحكيم إلا الاستقالة فى نوفمبر ١٩٥١م، وإن كان الحكيم قد صرح لجريدة « الحياة » اللبنانية بأنه لم يجبر على الاستقالة ، وإنما هو الذى أصر عليها للتحرر من قيود منصبه لكى يتمكن من الدفاع عن وجهة نظره بالنسبة للمشروع[٢١٠] ، إلا أن حقيقة الأحداث تؤكد أن حسن الحكيم لم يكن أمامه إلا الاستقالة ، فهو لم يكن يستطيع أن يواجه الغضبة الشعبية والرسمية تجاه تصريحه ، خاصة بعد أن أعلن رشدى الكخيا موقف حزب الشعب صاحب الأغلبية بالمجلس النيابى من هذا المشروع ، وهو الموقف المؤيد لمصر فى رفضها للمقترحات الرباعية ، وهو ما يعنى إمكانية سحب الثقة من الحكومة إن لم تستقل هى ، لذلك يمكن القول أن الحكيم أجبر على الاستقالة لموقفه المؤيد من التحالف مع الغرب[٢١١] . ولم يكن حزب الشعب وحده هو الذى أعلن رفضه للمقترحات الرباعية وتأييده لمصر فى رفضها فلقد أعلن الحزب الوطنى ذلك أيضًا ، وأرسل رئيس الحزب عبد الرحمن الكيالى برقية تأييد إلى مصطفى النحاس[٢١٢] ، وكذلك فعل مجلس النواب السورى[٢١٣] ، وفى ١٤ نوفمبر ١٩٥١م نظمت فى سوريا مظاهرة شعبية كبيرة تأييدًا لمصر ورفضًا للمقترحات الرباعية[٢١٤] ، وقد أرسلت الأحزاب السورية على أثر اشتراكها فى هذه المظاهرة مذكرة تأييد لمصر ورفض لمشروع الدفاع المشترك[٢١٥] ، وقد انتقل الرفض السورى إلى هيئة الأمم المتحدة حيث ألقى رئيس الوفد السورى كلمة أوضح فيها عدم شرعية فرض هذه المقترحات على دول المنطقة حيث لم يتم استشارة دولها فى ذلك[٢١٦] .

---

(٢٠٨) وزارة الخارجية المصرية ( مفوضية مصر بدمشق ) : محفظة ٢٤٨ ، ملف ٣١ ، تقرير رقم ١٩١ بتاريخ ١٩٥١/١١/٦م .

(٢٠٩) المصدر نفسه ، محفظة ٢٤٨ ، ملف ٣١ ، جريدة الجيل الجديد بتاريخ ١٩٥١/١١/٨م .

(٢١٠) الأهرام : العدد رقم ٢٣٧٤٤ بتاريخ ١٩٥١/١١/١٢م .

(٢١١) وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق) : محفظة ٢٤٨ ، ملف ٣١ ، جريدة الشعب بتاريخ ١٩٥١/١١/١١م .

(٢١٢) المصدر نفسه ، محفظة ٢٤٨ ، ملف ٣١ ، برقية بتاريخ ١٩٥١/١١/١٣م .

(٢١٣) المصدر نفسه ، محفظة ٢٤٨ ، ملف ٣١ ، برقية بتاريخ ١٩٥١/١١/١٤م .

(٢١٤) المصدر نفسه ، محفظة ٢٤٨ ، ملف ٣١ ، تقرير بتاريخ ١٩٥١/١١/١٥م .

(٢١٥) المصدر نفسه (الأرشيف السرى الجديد) : محفظة ٢٤٨ ، ملف ٣١ ، تقرير بتاريخ ١٩٥١/١١/٢٠م .

(٢١٦) الأهرام : العدد رقم ٢٣٧٤٩ بتاريخ ١٩٥١/١١/١٧م .

ولم يكن الاتحاد السوفيتى ليغفل عن هذا المشروع خاصة إذا ما وضع فى الاعتبار حالة الحرب الباردة التى تجمعه والمعسكر الغربى ، لذلك أرسلت الحكومة السوفيتية ملاحظاتها على المشروع إلى حكومات الشرق الأوسط ومنها سوريا عن طريق الوزير المفوض السورى لدى موسكو « بازى الحقى » حيث أوضحت الحكومة السوفيتية بأن المشروع سوف يؤدى إلى ربط المنطقة بحلف الأطلنطى ، وأنه ليس فى صالح الحفاظ على حالة السلام بالمنطقة ، كما أنه سيجعل من المنطقة مراكز لقواعد عسكرية للدول الكبرى وهو ما يهدد حرية الدول العربية ، حيث إنه سيؤدى إلى التدخل فى شئونها الداخلية ، كما سيؤدى إلى استغلال مصادر ثرواتها كالقطن والبترول وغيره من المصادر ، كما وجهت الحكومة السوفيتية النظر إلى أن المشروع موجهًا ضدها[٢١٧] ، وهذه الملاحظات كانت قد أرسلت كذلك بتاريخ ٢٤ نوفمبر ١٩٥١م إلى حكومات الدول الأربع المعلنة للمشروع ، وقد ردت هذه الدول على الاتحاد السوفيتى بأن هذه الادعاءات غير صحيحة ، وأن المشروع لأجل صالح المنطقة ومساعدتها[٢١٨] ، وعلى أى حال لم تقبل سوريا المشروع ، حيث أعلن الشيشكلى عدم قبول أى مشروع يضر بمصلحة سوريا أو مصالح البلاد العربية[٢١٩] .

❖ ❖ ❖

وهكذا وجدت سوريا نفسها فى خلال هذه الفترة تقف بين معسكرين متنافسين كل منهما يرغب فى أن تكون سوريا فى صفه ، وذلك بعد أدركا أهمية موقعها بالنسبة لخططهما السياسية والاستراتيجية ، فإذا ما كانت أصابع الاتهام قد وجهت لأمريكا فى التحريض على الانقلاب الأول بقيادة حسنى الزعيم لكى يصبح لها وجود قوى بالمنطقة ، فإن هذا الانقلاب قد لفت انتباه الاتحاد السوفيتى لأهمية منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة وسوريا بصفة خاصة ، فكان ذلك الاهتمام المتزايد من جانبه بسوريا والمنطقة ، ومع ذلك فإن سوريا وعلى الرغم من ظروفها السياسية المضطربة خلال هذه الآونة قد ظلت على الدوام هى الفيصل بين رغبة هذا المعسكر وذاك ، حيث اختارت سوريا سياسة الحياد كطريق لها بين المعسكرين المتنافسين ، ولقد ظهرت فكرة الحياد فى سوريا عقب إعلان البيان الثلاثى إذ أصبح على سوريا أن تحدد سياستها الخارجية ، لذلك اجتمعت لجنة الشئون الخارجية بالمجلس النيابى السورى مع ممثلى الأحزاب البرلمانية فى يومى ٦ ، ٧ يناير

(217) **La documentation française**, Articles et documents, R. No 2043 D.29-11-1951, p.p. .1-2.

(218) **Ibid**, R. No 2062 D.21-12-1951, p.p. 1-2.

(219) **P.M.G.,** president shishekli and the shoping of syriam policy, p. 528.

١٩٥١م لدراسة ما يجب على سوريا اتباعه إزاء السياسة الخارجية نحو المعسكرين ، قد اختلفت الآراء حول ذلك : ففريق قال بالحياد وعدم الانحياز وفريق قال بأن تعلن سوريا حيادها مؤقتًا على أن تساوم سوريا المعسكر الغربى للخروج من هذا الحياد على قضية فلسطين ، وفريق ثالث قال بربط عجلة السياسة السورية الخارجية بسياسة المعسكر الغربى إذ تمر أنابيب البترول لهذا المعسكر بسوريا ، هذا فضلاً عن أن إشاعة عقد اتفاق بين تركيا وإسرائيل تقلق سوريا ، كما أنه لن يسمح لسوريا بالوقوف على الحياد خاصة أن الغرب له فيها وفى جيرانها مصالح ، وكذلك فإن الاتحاد السوفيتى لن يبقى على هذا الحياد السورى ، وقلق هذا الفريق من استغلال إسرائيل لأى حرب قادمة للتوسع على حساب سوريا جعلهم يؤكدون على انضمام بلادهم إلى المعسكر الغربى لتفويت الفرصة على إسرائيل ، ولم تبد الحكومة رأيًا فى ذلك رغبة فى انتظار الاتفاق مع البلاد العربية حول السياسة التى يجب اتباعها[٢٢٠] . وعمد معروف الدواليبى - وزير الاقتصاد فى وزارة ناظم القدسى[*] - إلى ضرورة التأكيد على أن تدلى الحكومة برأيها حول هذا الموضوع ، وذلك لكى يقول المجلس كلمته على ضوء ما تدلى به الحكومة من معلومات ، وقد كان من رأيه ضرورة معرفة مصلحة سوريا من الدخول فى حزب مع أمريكا ضد الاتحاد السوفيتى والصين واللتين تعدادهما ٨٠٠ مليون نسمة بينما سوريا تعدادها ثلاثة ملايين فقط من عدمه ، وفى حديث له بعد ذلك لجريدة المنار ندد بسياسة الدول العربية القاضية بالتقرب للغرب[٢٢١] ، والدواليبى فى قوله هذا إنما ينتصر لرأيه الداعى إلى الارتباط بالمعسكر الشرقى انتقامًا من الدعم الأمريكى الإنجليزى لإسرائيل ، وأما الصحافة السورية فى هذه الفترة فقد كانت تدعو للحياد ، على أن يقتصر نشاط الدول العربية العسكرى على تهيئة النفس لصد العدوان الإسرائيلى[٢٢٢] .

وقد اتحدت أفكار الإخوان المسلمين والشيوعيين لغرض سياسة الحياد بين الكتلتين أو بالأحرى عدم الانضمام للكتلة الغربية[٢٢٣] ، وقد نظم الجانبان بالاشتراك مع حزب البعث مظاهرات للطلاب ، حيث طالب المتظاهرون حكومة ناظم القدسى والجامعة العربية بالتزام الحياد التام فى

---

(٢٢٠) وزارة الخارجية المصرية ( مفوضية مصر بدمشق ) : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ٣ ، تقرير رقم ١٠ بتاريخ ١٩٥١/١/٩م .

(*) فى الفترة من سبتمبر ١٩٥٠م إلى ٩ مارس ١٩٥١م .

(٢٢١) المصدر نفسه ، محفظة ٢١٩ ، ملف ٣، جـ٨ ، تقرير رقم ١٦ بتاريخ ١٩٥١/١/١٤م .

(٢٢٢) المصدر نفسه ، محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ٤ ، تقرير رقم ٢٣ بتاريخ ١٩٥١/١/١٧م .

(٢٢٣) المصدر نفسه ، محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ٤ ، تقرير رقم ٢٣ بتاريخ ١٩٥١/١/٢٢م .

الصراع القائم بين الكتلتين ، وقد توجه وفد منهم إلى رئيس الوزراء بالنيابة حيث قدموا مطالبهم[٢٢٤] ، وفى بيان لحزب البعث بتاريخ ٢٧ يناير ١٩٥١م طالب الحزب بضرورة الحياد الكامل والحقيقى بمنع دول الغرب من جعل الدول العربية مراكز عسكرية ، وفى تصريح لصلاح الدين البيطار أحد أقطاب الحزب ذكر بأن مصلحة سوريا فى الحياد والحياد وحده ، لأنه لا مصلحة تربط بين سوريا وبين المعسكرين ، فالمعسكر الغربى وقف على الدوام موقف المستعمر من العالم العربى ، أما المعسكر الشرقى فقد تستهوى الشعوب العربية فكرتا العدالة الاجتماعية ، والمساواة الاقتصادية اللتين تحييهما النظرية الشيوعية ، ولكن تعلق الشعب بالحرية وكرهه للاستعمار يجعلانه يكره السياسة الشيوعية القائمة على التعسف والضغط ، وبالتالى السيطرة على سياسة البلاد وجعلها تابعة غير مستقلة[٢٢٥] ، وكذلك كان الحزب العربى الاشتراكى يرى ضرورة الحياد ، ولم تعلن بقية الأحزاب كالحزب الوطنى رأيها لعدم تمثيلها برلمانيًا فى هذه الفترة[٢٢٦] .

وعند اجتماع اللجنة السياسية بالجامعة العربية لمناقشة الموقف الدولى أصدرت بيانًا لعرضه على مجلس الجامعة العربية ، حيث تضمن دعوة الجامعة إلى المحافظة على السلام العالمى ، وإلى استمساك الجامعة بمبادئ الأمم المتحدة ، والعمل فى نطاقها دون تحيز ، وهذا يعنى اتباع دول الجامعة العربية بما فيها سوريا بالطبع لسياسة الحياد بين الكتلتين ، وعندما عرض هذا البيان على الجامعة تمت الموافقة عليه بالإجماع[٢٢٧] . وعندما أذيع عن زيارة الجنرال « روبرتسون » قائد القوات البريطانية بالشرق الأوسط لسوريا لاقى الخبر معارضة شديدة خاصة من قبل جمعية السلام الشيوعية ، والتى كان من الطبيعى أن تناصر الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية[٢٢٨] ، هذا على الرغم من أن الجنرال « روبرتسون » أعلن أن زيارته لسوريا ليست إلا للتشاور فقط ، وليس لفرض

---

(٢٢٤) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ٤ ، تقرير ٢٧ بتاريخ ١٩٥١/١/٢٥م .

(٢٢٥) **وثائق حزب البعث** : جـ٢ ، ص ص ٧٢ ، ٧٣ .

(٢٢٦) **وزارة الخارجية المصرية ( مفوضية مصر بدمشق )** : محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ٤ ، تقرير رقم ٣٠ بتاريخ ١٩٥١/١/٢٨م .

(٢٢٧) **محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية** : الدورة رقم ١٣ ، الجلسة رقم ٣ بتاريخ ١٩٥١/٢/٢ ، ص ص ٤١ ، ٤٢ .

(٢٢٨) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ٤ ، تقرير رقم ٣٥ بتاريخ ١٩٥١/٢/٣ .

– **مذكرات عادل أرسلان** ، جـ٣ ، ص ١١٠٦ .

التحالف[٢٢٩] ، وقد أكد ناظم القدسى رئيس الوزارة ووزير الخارجية للجنرال تمسك سوريا بالبيان الذى أصدرته الجامعة العربية حول موقف دولها من الكتلتين الغربية والشرقية ، وأكدا أن سوريا سوف تصد العدوان عنها مهما بلغت قوته ، ومهما كانت قوتها ، وهو ما يعد إشارة واضحة إلى سياسة الحياد التى تفضلها سوريا[٢٣٠] .

وطبقًا للخط الذى انتهجه حسن الحكيم فى هذه القضية صرح لجريدة « الحضارة » السورية فى ١٨ فبراير ١٩٥١م بضرورة انضمام سوريا إلى المعسكر الغربى الذى يمكن أن يمد سوريا بالسلاح والمال اللازم لها ، ومؤكدًا أن سياسة الحياد التى يُنادى بها ضرب من الخيال للبلاد الضعيفة حيث لا يحترم القوى الضعيف ، وقد رد عليه سامى كبارة بجريدة « النضال » معترضًا على رأيه ومطالبًا بمحاكمته[٢٣١] ، بينما أيد نجيب الريس فى مقال له بجريدة « القبس » بتاريخ ٢٢ فبراير ١٩٥١م حسن الحكيم ، واعتبر أن رأى الحكيم هو السياسة العملية التى يجب أن تتبعها سوريا[٢٣٢] ، وعلى أية حال لم يكتف حسن الحكيم بالتصريح برأيه للصحافة وإنما أكد عليه بالمجلس النيابى فى الجلسة التى عقدت بتاريخ ٥ - ٧ أبريل ١٩٥١م لمناقشة بيان وزارة خالد العظم[٢٣٣] ، وقد كانت النتيجة لذلك حدوث مظاهرات شعبية تطالب بضرورة محاكمة حسن الحكيم على رأيه الداعى للانحياز للغرب[٢٣٤] .

ومجمل القول فإن سوريا قد رفضت سياسة الأحلاف الغربية ، وفضلت اتباع سياسة الحياد ، فلقد صرح خالد العظم رئيس الوزراء السورى فى أبريل ١٩٥١م بأنه على الرغم من علمه بأن الدول الضعيفة ليست لها الكلمة النهائية فى حيادها أو انحيازها فإن هذا لا يعنى أن سوريا ستنضم إلى أحد الفريقين ، ومؤكدًا أن سياسة حكومته هى التشاور مع الدول العربية من أجل الاحتفاظ فى

---

(٢٢٩) وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق) : محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ٤ ، تقرير رقم ٣٧ بتاريخ ١٩٥١/٢/٩م .

(٢٣٠) المصدر نفسه : محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ٤ ، تقرير ٣٩ بتاريخ ١٩٥١/٢/١٧م .

(٢٣١) حسن الحكيم : المصدر السابق ، ص ص ١٠٨ - ١١٠ .

(٢٣٢) المصدر نفسه : ص ص ١١١ ، ١١٢ .

(٢٣٣) وزارة الخارجية المصرية ( مفوضية مصر بدمشق ) : محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ٤ ، تقرير بتاريخ ١٩٥١/٤/٢م .

(٢٣٤) مذكرات الأمير عادل أرسلان : جـ٣ ، ص ١١٢٧ .

هذا الشأن بسياسة موحدة[٢٣٥] ، وهى الداعية للحياد من قبل الدول العربية بما فيها سوريا بين الكتلتين ، وقد أكدت الجامعة العربية بالفعل هذه السياسة الداعية للحياد وعدم الانحياز بموافقة مجلس الجامعة على توصية اللجنة السياسية الخاصة بالموقف الدولى ، والتى أكدت فيها على التزام الدول العربية بالدفاع عن بلادها ضد أى خطر يتهددها فى نطاق المنظمات التى أنشأتها الجامعة بكل الوسائل المتاحة[٢٣٦] .

## القضية الفلسطينية :

فرضت قضية فلسطين نفسها كقضية قومية للعرب ، وهو ما دفع الموقعين على بروتوكول الجامعة العربية فى عام ١٩٤٤م إلى إضافة قرار خاص بفلسطين أكدوا فيه ضرورة وقف الهجرة اليهودية إليها والوصول إلى استقلالها ، كما أنهم لم ينسوا كذلك عند وضع ميثاق الجامعة فى مارس ١٩٤٥م أن يضعوا ملحقًا خاصًا بها يقر بتولى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب عن عرب فلسطين للاشتراك فى أعماله إلى أن يتمكن هذا القطر من ممارسة استقلاله فعلاً ، وعلى الرغم من الهزيمة فى فلسطين فى عام ١٩٤٨م إلا أن العرب ومن بينهم سوريا بالطبع قد استمروا فى دعمهم للقضية بل إن سوريا كانت فى طليعة الدول العربية المدافعة عن قضية فلسطين أرضًا وشعبًا ، وما هذا إلا لأن السوريين لم ينسوا يومًا أن فلسطين هى جزء أصيل من وطنهم السورى الكبير ، وهو الأمر الذى جعل الشعب السورى وسيلة دفع لحكوماته لكى تقوم الأخيرة بدورها تجاه القضية ، من هذا المنطلق كانت سوريا آخر دولة عربية تقوم بتوقيع الهدنة مع إسرائيل ، تلك الهدنة التى لم تمنع السوريين من أن يقوموا بدورهم خير قيام تجاه الصراع العربى الإسرائيلى إقليميًا ودوليًا ، بل إن سوريا وقفت موقف المعارض من ضم الأردن للضفة الغربية إيمانًا منها بوحدة فلسطين الأرض والشعب والتاريخ .

ومنذ البداية وجدت سوريا نفسها أمام أمر اتخاذ موقف من الهدنة مع إسرائيل فعلى أثر انتهاك اليهود للهدنة على الجبهة المصرية فى ١٤ أكتوبر ١٩٤٨م أصدر مجلس الأمن قرارين فى ١٩ أكتوبر ١٩٤٨م، وفى ٤ نوفمبر ١٩٤٨م يقضيان بوقف القتال مع إجراء مفاوضات مباشرة بين الطرفين أو عن طريق وسيط الأمم المتحدة لمنع تجدد القتال ، ووضع خطوط الهدنة الدائمة ، كما أصدر قرارًا

(٢٣٥) وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق) : محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ٤ ، تقرير رقم ٧٠ بتاريخ ١٩٥١/٤/٣م .

(٢٣٦) محاضر جلسات الجامعة العربية : الدورة رقم ١٨ ، الجلسة رقم ٤ بتاريخ ١٩٥٣/٥/٩م .

آخر فى ١٦ نوفمبر ١٩٤٨م يقضى بوضع هدنة شاملة لجميع فلسطين حتى يستبعد كل تهديد للسلام فيها ، ويمهد إلى الانتقال من حالة وقف إطلاق النار القائمة إلى حالة السلم الدائم ، ويدعو أطراف النزاع الفلسطينى للدخول فى مفاوضات مباشرة ، أو عن طريق الأمم المتحدة لوضع خطوط الهدنة الدائمة ، وقد وقعت مصر على اتفاق الهدنة مع إسرائيل فى ١٤ ديسمبر ١٩٤٨م ، ودعيت بعد ذلك الدول العربية الأخرى فوافق الأردن ولبنان وكانت سوريا آخر الدول العربية الموافقة[٢٣٧] .

ففى الخامس من مارس ١٩٤٩م صرح رئيس لجنة الشئون الخارجية فى البرلمان السورى بقبول سوريا دعوة « بانش » الوسيط الدولى للدخول فى مفاوضات مع إسرائيل لعقد هدنة دائمة[٢٣٨] ، وقد بدأت هذه المفاوضات فى الخامس من أبريل ١٩٤٩م ، وكان الوفد السورى مؤلفًا من العقيد فوزى سلو وعضوية المقدم محمد ناصر والمقدم عفيف البرازى[٢٣٩] ، وقد استمرت المفاوضات بين الطرفين حتى ٢٠ يوليو ١٩٤٩م وهو ميعاد توقيع الهدنة بين الطرفين ، ويرجع هذا التأخير إلى أن القوات السورية كانت ما تزال منذ وقف إطلاق النار فى المنطقة بين بحيرة طبرية والجليل ، وحسب قرار التقسيم يدخل هذا الجزء فى الأرض المخصصة لليهود[٢٤٠] ، وقد استطاع الوسيط الدولى التوفيق بين الطرفين حيث تم توقيع الاتفاق والذى كان من أهم بنوده عدم قيام قوات الطرفين بأى عمل عدوانى ضد السكان أو قوات الطرف الآخر ، كما وافقت سوريا على الخروج من الجزء الذى كانت فيه بفلسطين على أن يكون منزوع السلاح[٢٤١] . وفى أثناء هذه المفاوضات قام الجيش الإسرائيلى بالهجوم على مرتفع بالقرب من «بانياس» ، وقد أدى هذا إلى توقف المفاوضات وتهديد حسنى الزعيم بالهجوم العام فى حالة عدم جلاء اليهود ، ومع تدخل الوسيط الدولى وعدت إسرائيل بسحب قواتها[٢٤٢] ، وعلى أية حال فإن الهدنة التى عقدت بين الطرفين لم تمنع حدوث مثل هذه التعديات ، حيث ثبت قصور نظام الهدنة وذلك لعدم التزام إسرائيل بالتنظيم الخاص

---

(٢٣٧) **محاضر جلسات الجامعة العربية** : الدورة رقم ١٠ بتاريخ ١٩٤٩/٣/١٧م ، تقرير عن أعمال الأمانة العامة بين الدورتين ٩ ، ١٠ ، ص ٧٣ .

(٢٣٨) **المصرى** : العدد رقم ٤٠٩٢ بتاريخ ١٩٤٩/٣/٦م .

(٢٣٩) **المصدر نفسه** ، العدد رقم ٤١٩٩ بتاريخ ١٩٤٩/٤/٦م .

(٢٤٠) **صلاح العقاد** : قضية فلسطين (المرحلة الحرجة ١٩٤٥م - ١٩٥٦م) ، ص ص ١٢٤ ، ١٢٥ .

(٢٤١) **المصرى** : العدد رقم ٤٢٠٩ بتاريخ ١٩٤٩/٧/٢١م .

(٢٤٢) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢٢٠ ، ملف ٥ ، جـ٤ ، تقرير بتاريخ ١٩٤٩/٤/٨م .

بالمنطقة منزوعة السلاح ، هذا فضلاً عن متاخمة الحدود للبحيرات وحوض نهر الأردن وفروعه ، وما يترتب على ذلك من ضرورة وجود اتفاق لتنظيم المياه[٢٤٣] .

وبالفعل وضح قصور هذه الهدنة نظرًا للتعديات الكثيرة التى كانت تحدث على الحدود بين الأطراف الموقعة على الهدنة ، وهذه التعديات نوعان : أحدهما كان يتسم بطابع العمليات العسكرية والتى كانت تقوم بها وحدات نظامية من القوات المسلحة التابعة لأى من الدولتين ، وثانيهما كان يقع من جانب أفراد بدون علم الحكومات ، وقد أثبتت تقارير لجان الهدنة اتهام حكومة إسرائيل بتدبير كثير من العمليات الحربية والغارات[٢٤٤] ، ويعتبر مشروع تجفيف بحيرة الحولة فى فبراير ١٩٥١م من جانب إسرائيل لأجل إقامة المستوطنات أبرز هذه التعديات وقد رفضت سوريا هذا المشروع ، وذلك لأن تجفيف البحيرة كان سيزيل حاجزًا طبيعيًا يفصل بين القوات السورية والقوات اليهودية ، وهذا يعنى أن الجانب اليهودى سيحصل من جراء هذا العمل على كسب عسكرى لا تبيحه اتفاقية الهدنة المشتركة والتى نصت على أن هذه المنطقة هى منطقة مجردة ودفاعية ، هذا فضلاً عن أن المنطقة المجردة قد جعلت كى تفصل بين قوات الطرفين وتسمح لسكان هذه المناطق بالعودة إلى حياتهم الطبيعية ، والاستمرار فى عملية التجفيف يمنع السكان العرب فى هذه المنطقة من ممارسة هذا الحق[٢٤٥] ، وقد عملت سوريا على الحصول على تأييد الجامعة العربية بخصوص هذه المسألة فأرسلت إلى الأمانة العامة طالبة عرض موضوع تعديات اليهود على الدول العربية المجاورة على جدول أعمال الدورة الرابعة عشرة لمجلس الجامعة[٢٤٦] ، ومرفقة ذلك بتقرير واف عن المشكلة صادر من وزارة الخارجية السورية ، كما أرسلت إلى وفدها بهيئة الأمم المتحدة للحصول على التأييد الدولى لسوريا حول هذه القضية[٢٤٧] ، وبالفعل اجتمع مجلس الجامعة العربية بدمشق وقرر تأييده التام لسوريا واستعداد أعضائه للوقوف إلى جانبها ومؤازرتها لدفع العدوان ، وقرر كذلك دعوة الدول الموقعة على معاهدة الدفاع المشترك إلى الإسراع بإبرامها ، وإلى أن يتم هذا

---

(٢٤٣) **محمد نصر مهنا** : مشكلة فلسطين أمام الرأى العام العالمى (١٩٤٥م - ١٩٦٧م) ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩م ، ص ٣٣٢ .

(٢٤٤) **جامعة الدول العربية** : اعتداءات إسرائيل على خطوط الهدنة ، القاهرة ١٩٥٥م ، ص ص ٣ ، ٤ .

(٢٤٥) **محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية** : الدورة رقم ١٤ ، الجلسة رقم ٢ بتاريخ ١٩٥١/٥/١٤م ، ص٣٣ .

(٢٤٦) **المصدر نفسه** ، نفس الدورة والجلسة والتاريخ ، ص ٣١ .

(٢٤٧) **المصدر نفسه** : نفس الدورة والجلسة والتاريخ ، ص ٣٢ .

الإبرام قرر المجلس ضرورة اجتماع رؤساء أركان حرب الجيوش العربية الموقعة على المعاهدة لوضع الخطط الدفاعية اللازمة لكل حالة من حالات الاعتداء[٢٤٨] .

ولم تكتف سوريا بعرض هذا الأمر عربيًا ، ولكن تم تصعيده إلى مجلس الأمن ، وذلك عندما قام فارس الخورى مندوب سوريا بتقديم مذكرة إلى مجلس الأمن بخصوص هذه المشكلة ، حيث اجتمع فى ١٩ مايو ١٩٥١م من أجلها ، وقد انتهى الأمر إلى إقرار مشروع قرار رباعى تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وتركيا وإنجلترا ، والذى نص على أن توقف الشركة اليهودية التى تتولى أعمال التجفيف فى البحيرة المذكورة أعمالها إلى أن يتم الوصول إلى اتفاق عن طريق رئيس لجنة الهدنة المشتركة ، كما استنكر مشروع القرار قصف الطائرات اليهودية لمنطقة « الحمة» والحدود السورية بالقنابل فى الخامس من أبريل ١٩٥١م ، على أن يسمح للمدنيين العرب الذين أجلاهم اليهود أن يعودوا إلى أراضيهم تحت إشراف لجنة الهدنة[٢٤٩] ، على أن إسرائيل لم تلتزم بقرار مجلس الأمن إذ أنها استمرت فى العدوان فوعت العالم أمام الأمر الواقع ، وأخرجت السكان العرب وأعلنت سيادتها على المنطقة المنزوعة السلاح مخالفة بذلك أيضًا اتفاق الهدنة المعقود بين الطرفين[٢٥٠] ، وقد شجعها على ذلك الجنرال «ويليام رايلى» كبير المراقبين الدوليين بفلسطين ، والذى أعطى إسرائيل الضوء الأخضر لاستئناف أعمال التجفيف فى المناطق غير العربية من المنطقة منزوعة السلاح ، وقد اعترضت سوريا على ذلك لمخالفته قرار مجلس الأمن ، كما أن من واجب كبير المراقبين أن يعمل على وصول الطرفين إلى اتفاق بشأن تنفيذ القرار السابق ، وقد اعترضت سوريا كذلك على تصرف كبير المراقبين على اعتبار أن هذا يخرج عن نطاق سلطته[٢٥١] . وقد شهدت الفترة بين عامى ١٩٥٣م، ١٩٥٤م تصاعدًا مستمرًا للاشتباكات المسلحة على الحدود ، وقد زاد من هذا التوتر أعمال تحويل مياه نهر الأردن التى أخذت إسرائيل تنفيذها سرًا أحيانًا وعلانية أحيانًا أخرى ، ومتحدية بذلك قرارات مجلس الأمن الذى طالب بإيقاف أعمال التحويل إلى أن يتم اتفاق بين الأطراف المعنية ، على أنه فى الوقت الذى أيدت فيه الدول الغربية إيقاف أعمال التحويل رأت أن ترضى إسرائيل من جانب آخر ، وذلك بالموافقة على تجفيف بقية بحيرة الدولة بعد أن صار أمرًا

---

(٢٤٨) **محاضر جلسات الجامعة العربية** : الدورة رقم ١٤ ، الجلسة رقم ٣ بتاريخ ١٩٥١/٥/١٨م ، ص ص ١٠٧ ، ١٠٨ .

(٢٤٩) **حناخباز، جورج حداد**: فارس الخورى (حياته وعصره)، مطابع صادر ريحانى، بيروت ١٩٥٢م، ص٢٥٤.

(٢٥٠) **محمد عزة دروزه** : حول الحركة العربية الحديثة ، ٦ أجزاء ، صيدا ١٩٥٠م ، جـ٥، ص ١٧٧ .

(٢٥١) **المصرى** : العدد رقم ٤٨٦٣ بتاريخ ١٩٥١/٦/١٣م .

واقعًا ، وعندما طرح هذا الموضوع من جديد على مجلس الأمن فى يناير ١٩٥٤م استخدم الاتحاد السوفيتى حق الفيتو لصالح سوريا ، ولكن رغم ذلك استمرت إسرائيل فى تعدياتها[٢٥٢] .

وعلى أية حال فإن سوريا أخذت منذ البداية موقعها من الصراع العربى الإسرائيلى رغبة فى دعم قضية فلسطين أرضًا وشعبًا تجاه الكيان الصهيونى ، من هنا كان دعمها الكامل لقرار مقاطعة إسرائيل ، وقد كانت بداية هذا الأمر عندما تناقش مجلس الجامعة العربية فى دورته الثانية عام ١٩٤٥م فى محاولة اليهود إقامة صناعة فى فلسطين تستند على الأموال اليهودية التى يتبرع بها اليهود فى الخارج ، وذلك لتحقيق الوطن القومى والدولة اليهودية فى فلسطين ، وما دام هذا الفرض السياسى هو هدف الأعمال الصناعية والتجارية وغيرها من النشاطات فى فلسطين ، وبما أن هذه الأعمال غير قابلة للتحقيق إلا باستغلال الأسواق العربية فإن على البلاد العربية أن تدافع عن نفسها بطريق سلمى دفاعًا لابد منه لبقاء فلسطين عربية ، ولذلك قرر المجلس أن المنتجات والمصنوعات اليهودية غير مرغوب فيها بالدول العربية ، وعلى هذه الدول أن تعمد إلى منع هذه المنتجات والمصنوعات من دخولها بلادها بعد أول يناير ١٩٤٦م ، كما دعا المجلس الدول العربية غير الممثلة بالجامعة العربية أن تتضامن وتتعاون مع دول الجامعة فى تنفيذ هذا القرار[٢٥٣] ، وقد تقرر على أثر هذا القرار تكوين لجنة(*) لكى تشرف على هذه المقاطعة[٢٥٤] .

ورغبة فى تنظيم المقاطعة اقترحت اللجنة السياسية عند انعقادها فى أغسطس ١٩٥٠م تكليف الأمانة العامة بتعيين موظف مفوض مسئول عن الإشراف العملى على تنفيذ تدابير المقاطعة على أن يعاونه مندوبون بصفة ضباط اتصال تعينهم حكومة كل دولة عضو بالجامعة ، على أن يعقد هؤلاء المندوبون اجتماعات دورية برئاسة الموظف المفوض وبناء على دعوته ، وتتخذ القرارات فى اجتماعات هذه اللجنة بأكثرية الأصوات ، وعلى مندوبى الحكومات فى هذه الهيئة العمل على

---

(٢٥٢) **محمد نصر مهنا** : مرجع سابق ، ص ص ٣٣٣، ٣٣٤ .

(٢٥٣) **محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية** : الدورة رقم ٢ ، الجلسة رقم ١١ بتاريخ ١٩٤٥/١٢/٢م، ص ص ٢٩٣، ٢٩٤ .

(*) تكونت اللجنة من توفيق اليازجى مندوب سوريا ، عبد المجيد محمود مندوب العراق ، خير الدين الزركلى مندوب السعودية ، كميل الشدياق مندوب لبنان ، أحمد سليم مندوب مصر ، حسن بن إبراهيم مندوب اليمن.

(٢٥٤) **المصدر نفسه** ، الدورة ١٣ ، الجلسة رقم ٣ بتاريخ ١٩٤٦/٣/٣٠م، ملحق رقم ١ .

تنفيذ القرارات المذكورة كل فى دولته ووفق نظامها وأوضاعها الداخلية[٢٥٥] ، وقد تقدمت سوريا بتعديل يقضى بإنشاء إدارة مركزية للمقاطعة فى الأمانة العامة بالقاهرة على أن يتولى أعمالها ويرأسها مفتش عام يعينه أمين عام الجامعة ، ويكون فى كل دولة من الدول العربية التى تقوم بالمقاطعة إدارة خاصة تعين من قبل الإدارة المركزية ، ويكون اتصال مدير الإدارة فى كل دولة بالمفتش العام والذى يقدم تقاريره إلى الأمين العام ، والذى بدوره أيضًا يحيل هذه التقارير إلى مجلس الجامعة لكى يطلع بصورة عامة على شئون المقاطعة[٢٥٦] . وقد برر خالد العظم رئيس الوزراء السورى ورئيس وفد بلاده فى هذه الدورة اقتراح بلاده هذا بأنه يسعى إلى تطبيق المقاطعة بصورة سليمة لكى تأتى المقاطعة بنتائجها المرجوة[٢٥٧] ، كما رفض خالد العظم ما طالب به فؤاد عمون مندوب لبنان بأن ينشأ مكتب للمقاطعة فى كل حكومة ، موضحًا بأنه يكفى إدارة مركزية بالأمانة العامة تساعدها إدارات خاصة بالدول العربية وهو الاقتراح السورى السابق[٢٥٨] ، كما وافق مجلس الجامعة على اقتراح خالد العظم بإدراج مبلغ عشرة آلاف جنيه فى ميزانية الجامعة لنفقات مشروع مقاطعة إسرائيل[٢٥٩] .

وقد قرر مجلس الجامعة فى ١٩ مايو ١٩٥١م إنشاء جهاز يتولى تنسيق الخطط والتدابير اللازمة لمقاطعة إسرائيل برئاسة مفوض يعينه الأمين العام ويعاونه مندوب عن كل دولة بصفة ضابط اتصال تعينه حكومته ، وينشأ برئاسة المفوض مكتب مركزى مقره دمشق وتكون مهمته تأمين الاتصال بالمكاتب المختصة بشئون المقاطعة فى كل دولة لتنسيق تدابيرها وأعمالها ، وتقوم كل دولة بإنشاء مكتب خاص فيها يعنى بشئون المقاطعة ويكون مجهزًا بالموظفين والوسائل اللازمة للمقاطعة على أن تقدم كل دولة التسهيلات اللازمة لهؤلاء الموظفين ، ويقوم المفوض بتقديم تقارير كل ثلاثة شهور للأمين العام ، الذى يعرضها بدوره على مجلس الجامعة ، وأوصى القرار بأن تبذل الدول العربية جهدها فى تحاشى التعامل مع الدول التى تكون واسطة لتهريب البضائع من إسرائيل وإليها ، وفى النهاية أوصى المجلس أيضًا بعقد اتفاقية بين الأعضاء لتنظيم شئون المقاطعة ومكافحة التهريب وتوحيد الأنظمة والقوانين المتصلة بذلك[٢٦٠] . وبناءً على قرار المقاطعة السابق ، وتفويض الأمين

---

(٢٥٥) **محاضر جلسات الجامعة العربية** : الدورة رقم ١٤ ، الجلسة رقم ٣ بتاريخ ١٨/٥/١٩٥١م، ص ١٠٢ .

(٢٥٦) **المصدر نفسه** ، نفس الدورة والجلسة والتاريخ ، ص ١٠٣ .

(٢٥٧) **المصدر نفسه** ، نفس الدورة والجلسة والتاريخ ، ص ١٠٤ .

(٢٥٨) **المصدر نفسه** ، نفس الدورة والجلسة والتاريخ ، ص ١٠٥ .

(٢٥٩) **المصدر نفسه** ، الدورة رقم ١٤ ، الجلسة رقم ٤ بتاريخ ١٩/٥/١٩٥١م، ص ١٩٢ .

(٢٦٠) **محاضر جلسات الجامعة العربية** : نفس الدورة والجلسة والتاريخ ، ص ص ٢٠١، ٢٠٢ .

العام لتنفيذ القرار وتعيين الموظفين ذوى الخبرة ، وقع الاختيار على اللواء وحيد شوقى مدير عام مصلحة خفر السواحل المصرية لإنشاء وتنظيم مكتب المقاطعة بدمشق على أن يكون منتدبًا هناك لمدة ستة شهور ، وقد أرسل هذا الطلب من قبل الأمين العام للجامعة العربية إلى وزير الحربية والبحرية المصرى فى يوم ٣٠ مايو ١٩٥١م، على أن تقوم الجامعة بدفع جميع المصاريف اللازمة لهذا الانتداب[٢٦١] ، كما تقدمت الأمانة العامة بطلب لوزارة الخارجية المصرية بندب أحمد منصور ومحمد سليمان لمعاونة وحيد شوقى فى تنظيم المكتب ، وقد وافقت الحكومة المصرية وأرسلت إلى وزيرها المفوض بدمشق تخبره بذلك[٢٦٢] .

وتنفيذًا لقرار المقاطعة أصدرت حكومة خالد العظم قرارين بخصوص استيراد وتصدير البضائع من وإلى جزيرة قبرص بعد أن تأخرت موافقة بريطانيا فى قبول طلب سوريا بإنشاء قنصلية سورية فى قبرص لمراقبة البضائع التى تستورد وتصدر من وإلى الجزيرة ، وكان القرار الأول هو حظر تصدير البضائع إلى جزيرة قبرص لأنه يعاد تصديرها إلى إسرائيل، وكان القرار الثانى يقضى بحظر استيراد البضائع من قبرص لأنها بضائع إسرائيلية تغير علاماتها[٢٦٣] ، وقد ألغت سوريا هذين القرارين بعد أن تمت الموافقة البريطانية على فتح القنصلية السورية فى قبرص[٢٦٤] ، كما صرح مصدر سورى مسئول بأن سوريا تدرس الشركات التى فتحت لها فروعًا فى إسرائيل ، والشركات التى تستورد منتجات إسرائيل لكى تتخذ ضدها القرارات اللازمة[٢٦٥] . كما أصدرت وزارة الاقتصاد السورية قرارًا بمنع استيراد سيارات (كايزر فريزر) ، وقطعها البديلة وكافة منتجاتها نظرًا لما ثبت من أن معظمها من صنع إسرائيل بالرغم من الاحتيال على جعل استيرادها من أمريكا أو غيرها من البلدان الأجنبية ، كما قررت وضع تجارتها الخارجية مع بعض البلدان الأجنبية تحت قيود دقيقة فى الاستيراد والتصدير ، وذلك نظرًا لما لوحظ من أن هذه البلدان ضالعة مع إسرائيل ، وموانيها عبارة عن نقط ارتكاز للتهريب بين إسرائيل والبلاد العربية ، فالسلع العربية تشحن إليها ومنها تنقل إلى إسرائيل كما تصدر منها سلع إسرائيل إلى البلاد العربية[٢٦٦] .

---

(٢٦١) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** ، محفظة ٢٠٥ ، ملف ٥ ، جـ٥ ، تقرير رقم ٢٠ بتاريخ ١٩٥١/٥/٣٠م .

(٢٦٢) **المصدر نفسه** ، محفظة ٢٠٥ ، ملف ٥ ، جـ٥ ، تقرير رقم ٣٢ بتاريخ ١٩٥١/٧/١م .

(٢٦٣) **المصدر نفسه** ، محفظة ٢٠٥ ، ملف ٥ ، جـ٥ ، تقرير رقم ٣٤ بتاريخ ١٩٥١/٧/٢٣م .

(٢٦٤) **المصدر نفسه** ، محفظة ٢٠٥ ، ملف ٥ ، جـ٦ ، تقرير بتاريخ ١٩٥١/٨/١م .

(٢٦٥) **المصدر نفسه** ، محفظة ٢٠٥ ، ملف ٥ ، جـ٥ ، تقرير رقم ٣٤ بتاريخ ١٩٥١/٧/٢٣م .

(٢٦٦) **محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية** : الدورة رقم ١٥ ، الجلسة رقم ١ بتاريخ ١٩٥١/١٠/٣م ، ص ص ١١٣-١١٥ .

وتنفيذًا لقرار مجلس الجامعة العربية بإنشاء مكتب إقليمى فى كل دولة من دول الجامعة ، صدر فى ٢٦ يناير ١٩٥٢م عن الحكومة السورية مرسوم تحت رقم ٩٢ يقضى بإنشاء المكتب الإقليمى السورى لمقاطعة إسرائيل ، يدير هذا المكتب مدير يكون ضابط الاتصال لدى المكتب الرئيسى ، ويساعده مجلس مؤلف من ممثلين عن وزارة الاقتصاد الوطنى ووزارة المالية ووزارة الدفاع الوطنى ووزارة الداخلية ووزارة الخارجية ، ويتبع المكتب عدد من الموظفين للقيام بأعماله ، وقد رصد له فى عام ١٩٥٢م مبلغ مائة ألف ليرة سورية ، وقد قام المكتب بعدة إجراءات مهمة لتطبيق المقاطعة وكان أهمها ما قام به ضابط الاتصال السورى بوصفه مدير التشريع والقضايا فى مديرية الجمارك العامة بمشروع لتعديل قانون الجمارك يعطى موظفى الجمرك بعض الصلاحيات لمراقبة وتفتيش السفن الأجنبية المارة بالموانئ السورية[٢٦٧] . واتخذت الحكومة السورية العديد من الإجراءات المهمة فى هذا الشأن أيضًا ، فقد صدرت تعليمات مشددة إلى قوى الجيش والشرطة والأمن العام والدرك لاتخاذ الإجراءات الكفيلة لعدم تمكين وكالات البواخر والطيران ووسائل النقل من القيام بأى نشاط يحول دون تحقيق أهداف المقاطعة ، كذلك تشديد الرقابة على الحدود المشتركة مع إسرائيل ، وعممت وزارة الخارجية السورية على جميع ممثليها فى الخارج وجوب مؤازرة المكتب الرئيسى للمقاطعة فى أعماله وتزويده بما يتوافر لديها من معلومات تتعلق بمهمته ، كما شددت الرقابة على المصارف والبيوت المالية والحوالات البريدية للحيلولة دون تسرب الأموال من إسرائيل وإليها ، كما عمدت إلى إيقاف جميع المصارف الموجودة والتى تعمل لحساب إسرائيل أو لترويج مصالحها ، وفى هذا الشأن صدر قرار بتاريخ ١٦ يناير ١٩٥٢م عن وزارة الاقتصاد يقضى بإغلاق فروع مصرف «زلخا» فى سوريا للاشتباه بأمره ، كما اتخذت عدة تدابير أخرى مهمة لأجل المقاطعة[٢٦٨] .

ويمكن القول بأن الحكومة السورية قد تعاونت كثيرًا مع المكتب الإقليمى السورى للمقاطعة ، فقد أصدرت وزارة الخارجية السورية تعليماتها إلى ممثليها فى الخارج بعدم التصديق على الفواتير التجارية التى يثبت أن لأحد اليهود من الذين يتعاملون مع إسرائيل علاقة بها ، كما طلبت موافاتها بأسماء السوريين الذين يتبين أنهم يتعاملون مع يهود مقيمين فى إسرائيل أو مع أشخاص يعملون لحساب تجار مقيمين فيها ، كما عمدت وزارة الاقتصاد إلى فرض الحظر على شركة بريطانية لمخالفتها قرار المقاطعة مع إسرائيل ، وأصدرت رئاسة مجلس الوزراء السورى تعليماتها إلى

---

(٢٦٧) **محاضر جلسات الجامعة العربية** : الدورة ١٨ ، الجلسة رقم ١ بتاريخ ١٩٥٣/٣/٢٨م ، ص ١٣٥ .

(٢٦٨) **المصدر نفسه** ، نفس الدورة والجلسة والتاريخ ، ص ١٣٦ .

السلطات المختصة فى مرفأ اللاذقية بوجوب الاتصال بوكلاء شركات الملاحة الأجنبية فى اللاذقية لأجل الاتفاق معهم على ألا ترسو البواخر التابعة لها فى أى ميناء إسرائيلى خلال رحلاتها إلى البلاد العربية ، وقد ساعد هذا على أن يقوم المكتب الإقليمى السورى خير قيام بمهمته فى مقاطعة إسرائيل[٢٦٩] .

وعلى أية حال فإن سوريا لم تكتف بمقاطعة إسرائيل اقتصاديًا ، وإنما وقفت موقف الرافض تمامًا لمسألة الصلح مع إسرائيل ، حيث ذكر عادل أرسلان وزير الخارجية السورية فى الثامن من يونيو ١٩٤٩م خلال عهد حسنى الزعيم بأن اليهود يحاولون الحصول من سوريا على اعتراف حكومتها بأن حدود فلسطين هى حدودهم ، وذلك بواسطة الحكومة الأمريكية ، وقد اقترحوا مقابلة بين وزير خارجية إسرائيل ووزير خارجية سوريا ، ولكن الحكومة السورية رفضت هذا الاقتراح لتفوت على اليهود أهدافهم ، وحتى لا يكون فى إجراء هذه التسوية سابقة خطيرة فى تمزيق وحدة العرب باتفاق اليهود مع كل دولة على حدة ، ولأن الدول العربية لم تفاوض اليهود إلا تنفيذًا لقرار مجلس الأمن فى عقد هدنة دائمة فقط[٢٧٠] . وقد أكد ذلك محسن البرازى رئيس الوزراء السورى إذ قال : « إن فخامة رئيس الجمهورية حسنى الزعيم حدثه شخصيًا فى هذا الأمر على أساس أنه لا مانع - فى رأيه - من الاتصال باليهود لمعرفة مطالبهم دون التقيد بشىء » ، وقد علق محسن البرازى على ذلك بقوله : « إن فخامة الرئيس حسنى الزعيم ليس عنده الدراية الكافية بالأساليب السياسية ، وأنه رجل عسكرى قبل كل شىء ، وأن الزعيم متأثر فى ذلك بآراء وزير أمريكا المفوض بدمشق » ، وقد أكد محسن البرازى على أنه ما زال مصرًا على عدم اللجوء إلى هذه الطريقة لأنها تعد تمزيقًا للوحدة العربية ، وفى تعليق رسمى للحكومة السورية على أخبار سفر «فرحان الشبيلات» وزير الأردن المفوض لدى لبنان إلى لوزان بسويسرا للقاء اليهود من أجل عقد صلح منفرد معهم قالت : بأنها لا تستبعد أن يقوم الأردن بمثل هذه المحاولات[٢٧١] .

---

(٢٦٩) **محاضر جلسات الجامعة العربية** : الدورة رقم ٢٠ ، الجلسة رقم ٢ بتاريخ ١٩٥٤/١/٩م ، ص ص ١٩٥ ، ١٩٦ .

(٢٧٠) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** ، محفظة ٢٢٠ ، ملف ٥ ، جـ ٤ ، تقرير رقم ٦١ بتاريخ ١٩٤٩/٦/٩م .

- **مذكرات عادل أرسلان** ، جـ ٢ ، ص ٨٢٤ .

(٢٧١) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** ، محفظة ٢٢٠ ، ملف ٥ ، جـ ٤ ، تقرير رقم ٧١ بتاريخ ١٩٤٩/٧/٣م .

وترجع اتصالات الأردن بإسرائيل إلى خريف عام ١٩٤٩م ، وذلك عقب عودة الملك عبد الله من رحلته إلى إنجلترا حيث ألقى خطابًا فى بلدية عمان فى سبتمبر ١٩٤٩م جاء فيه : « أنه عازم على السعى لإيجاد حالة السلم المقتضاة للحيلولة دون إحداث أعمال تسبب تكرار الشكوى والخصام، واتباع الخطة التى تبعث على احترام هذه المملكة المحبة للسلام والمدافعة عنه والراغبة فى أن تحيا حياة لا عدوان فيها مع كل من جاورها ، وهذه إشارة واضحة إلى الرغبة فى عقد سلام مع إسرائيل ، وبالفعل حدثت مفاوضات سرية وعلى غير يد الوزارة فى بدء الأمر ، فلما وصلت إلى نهايتها طلب إلى الوزارة - التى كان يترأسها « توفيق أبو الهدى » - تبنيها رسميًا فأبت واستقالت، فعهد إلى سمير الرفاعى الذى قيل إنه كان يتولى المفاوضات بتشكيل وزارة تضطلع بمسئولية العملية رسميًا ولكنه لم يتمكن من ذلك ، نظرًا لأن الضجة على عمان عربيًا كانت قد اشتدت وهو ما حمل عمان على التوقف عنها ، وقد كان هذا التوقف شرطًا لتوفيق أبو الهدى لسحب استقالته وبالفعل حدث ذلك[٢٧٢] .

وقد كان رد سوريا على ذلك قويًا ففى مارس ١٩٥٠م أبلغ خالد العظم رئيس الوزراء ووزير الخارجية السورية حكومة الأردن عن طريق وزيرها المفوض لدى لبنان بأن شائعة الصلح بين الأردن وإسرائيل ، وجعل حيفا مرفأ حرًا للأردن قد سبب استياءً فى سوريا ، وإن صح النبأ فإن الحكومة السورية سوف تتخذ التدابير التى تضمن بها منع تهريب البضائع اليهودية من الأردن إلى سوريا ، كما أنها سوف تعمد إلى إغلاق الحدود بينها وبين الأردن[٢٧٣] ، كما صرح خالد العظم ، بأن حكومة سوريا سوف تطلب من لبنان أن يحذو حذوها ، كما أنها ستطلب من الدول العربية اتخاذ موقف موحد من هذا الأمر لخطورته إذ إن هذه الاتفاقية - من وجهة نظره - تساعد إسرائيل على غزو الدول العربية وفى مقدمتها سوريا ولبنان[٢٧٤] .

ومع انعقاد الدورة الثانية عشرة لمجلس الجامعة العربية فى مارس ١٩٥٠م أرسل « توفيق أبو الهدى » رئيس الوزارة الأردنية برقية إلى المجلس عن طريق القائم بأعمال المفوضية المصرية بعمان ينفى فيها عقد أية معاهدة مع إسرائيل من أجل الصلح أو عدم الاعتداء أو إعادة التعامل الاقتصادى أو أى أمر جوهرى آخر ، وأن النية كانت متجهة فقط إلى إجراء تعديلات فى اتفاقية الهدنة

(٢٧٢) **محمد عزه دروزه** : حول الحركة العربية الحديثة ، جـ ٥ ، ص ص ١٨٢ - ١٨٤ .

(٢٧٣) **مذكرات عادل أرسلان** ، جـ ٢ ، ص ١٩٦٩ .

(٢٧٤) **المصرى** : العدد رقم ٤٤١٨ بتاريخ ١٣/٣/١٩٥٠م .

الدائمة ، وقد صرف النظر عن التفكير فيها أيضًا عندما سحبت هذه الحكومة استقالتها ، وأنها تصرح بأنها لن تقدم على فعل أى شىء من هذا القبيل إلى أن يحين موعد استقالتها بعد الانتهاء من الانتخابات النيابية فى منتصف شهر أبريل ١٩٥٠م[٢٧٥] .

وعند اجتماع اللجنة السياسية فى ٢٧ مارس ١٩٥٠م تباحثت الوفود فى أمر الصلح مع إسرائيل واتخذت قرارًا جماعيًا بهذا الأمر[٢٧٦] ، وبعد عرضه على مجلس الجامعة أدخل الوفد السورى برئاسة خالد العظم تعديلاً على القرار والذى تم إقراره بإجماع آراء الحاضرين ، وهذا التعديل يؤكد على أنه لا يجوز لأية دولة من دول الجامعة العربية أن تتفاوض فى عقد صلح منفرد أو أى اتفاق سياسى أو عسكرى أو اقتصادى مع إسرائيل ، أو أن تعقد فعلاً مثل هذا الصلح أو الاتفاق ، وأن الدولة التى تقدم على ذلك تعتبر على الفور منفصلة عن الجامعة العربية طبقًا للمادة الثامنة عشرة من ميثاقها ، مع تكليف اللجنة السياسية اقتراح التدابير التى يجب أن تتخذ بشأن الدولة التى ترتكب هذه المخالفة[٢٧٧] ، وبناءً على هذا القرار وضعت اللجنة السياسية مشروعًا بالتدابير التى يجب اتخاذها بشأن الدول التى ترتكب مثل هذه المخالفات فعلى كل دولة من الدول الأعضاء بمجرد علمها بوقوع مخالفة لقرار مجلس الجامعة الصادر فى أبريل ١٩٥٠م أن تبادر إلى إبلاغ الأمر مباشرة إلى الأمانة العامة والتى بدورها تبادر إلى دعوة اللجنة السياسية للاجتماع للفصل فى الموضوع ، على أن تطلب اللجنة من الدولة المنسوب إليها الإخلال بقرار مجلس الجامعة أن تجيب على ما نسب إليها ، وإذا ما ثبت لدى اللجنة السياسية الاتهام يكون قرارها اعتبار الدولة المخالفة منفصلة عن الجامعة العربية ، وقد وافق مجلس الجامعة بالإجماع على هذا القرار[٢٧٨] ، وفى بيان لخالد العظم أمام الجمعية التأسيسية تعقيبًا على هذه القرارات أكد أنه سبق أن أكد لرئيس الوزراء الأردنى ووزيره المفوض لدى لبنان بأن سوريا سوف تغلق حدودها مع الأردن إذا ما ثبت اتفاقها مع إسرائيل ، وأكد أن سوريا ستتخذ هذه الخطوة فى أى لحظة يثبت لها ذلك ، هذا فضلاً عن التزامها الكامل بتطبيق قرارات مجلس الجامعة فى هذا الشأن[٢٧٩] .

---

(٢٧٥) **محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية**: الدورة رقم ١٢ ، الجلسة رقم ٣ بتاريخ ١٩٥٠/٣/٢٩م ، ص ٥٤ .

(٢٧٦) **المصدر نفسه** ، نفس الدورة والجلسة والتاريخ ، ص ٥٥ .

(٢٧٧) **المصدر نفسه** ، الدورة رقم ١٢ ، الجلسة رقم ٤ بتاريخ ١٩٥٠/٤/١م ، ص ص ٦٨ - ٧٠ .

(٢٧٨) **المصدر نفسه** ، الدورة رقم ١٢ ، الجلسة رقم ٦ بتاريخ ١٩٥٠/٤/١٣م ، ص ٥٥ .

(٢٧٩) **محاضر جلسات الجمعية التأسيسية السورية** : الجلسة رقم ٢٣ بتاريخ ١٩٥٠/٤/٢٢م ، ص ١ .

ولم تتوقف حكومات الانقلاب عند حد الاعتراض على أى محاولة عربية لعقد تسوية مع إسرائيل وإنما كانت يقظة لكل نشاط إسرائيلى فى الخارج مما قد يزيد من قدرتها فى ميدان صراعها مع العرب ، فعندما أثيرت مسألة التعويضات المطلوبة من ألمانيا بشطريها الشرقى والغربى نظير ما أصاب اليهود من ضرر على يد الألمان أثناء الحرب العالمية الثانية - حيث قدر المبلغ الذى كانت تدور حوله هذه المفاوضات بحوالى مليار دولار[٢٨٠] - تحركت الحكومة السورية حيث تقابل الأمين العام لوزارة الخارجية السورية مع الوزير المفوض المصرى بدمشق وأوضح له بأن دفع هذا المبلغ الكبير إلى حكومة إسرائيل ، والتى تعانى من أزمة اقتصادية سيعود عليها بفوائد كبيرة ، وفى هذا تقوية لها من الناحية العسكرية والاقتصادية لاسيما أن جزءًا كبيرًا من هذا المبلغ سيدفع على صورة أسلحة ومواد حربية ، لذلك رأت الحكومة السورية ضرورة الاتصال بممثلى الدول الكبرى الثلاث والتحدث معهم فى هذا الأمر على أساس أن المليون عربى الذين شردتهم إسرائيل والذين أقرت الأمم المتحدة بحقهم فى التعويض هم أولى الناس بهذا المبلغ الذى تطالب به حكومة إسرائيل ، وقد أوضح المسئول السورى بأنه سيتصل بوزراء أمريكا وإنجلترا وفرنسا المفوضين بدمشق بخصوص هذا الموضوع ، وستفعل حكومة لبنان ذلك أيضًا ، وطالب بأن تحذو الحكومة المصرية حذوها ، كما أوضح بأن الحكومة السورية سوف تثير هذه المسألة بمجلس الجامعة العربية[٢٨١] . وإذا ما كانت الحكومة المصرية فى ردها على الطلب السورى قد أوضحت بأن هذا الأمر خاص بعلاقات الحكومتين الألمانية والإسرائيلية دون غيرهما ، خاصة إذا ما اعترفت الحكومة الألمانية بمسئوليتها عن تلك الأضرار وقبلت تعويض الحكومة الإسرائيلية عنها ، فيكون من الصعب تدخل حكومة ثالثة للحيلولة دون دفع هذا المبلغ أو تحويله لصالح اللاجئين العرب[٢٨٢] ، إلا أن الحكومة السورية كانت ترى أن هذه التعويضات كان أساس المطالبة بها اليهود كأفراد وليس للحكومة الإسرائيلية بالذات ، وإذا ما تولت الأخيرة هذا الأمر فلكى تضع يدها على أموال التعويض وتستفيد منها فى تدعيم مركز دولة إسرائيل ، هذا فضلاً عن أن الدولة الغربية وأمريكا بالذات هى التى تتولى معونة ألمانيا الغربية اقتصاديًا ، وأن التعويضات التى ستدفع سيكون بعضها عينيًا وتقتطع من المعونة لألمانيا ، وهذا ما يوضح فائدة الحديث مع أمريكا وإنجلترا وفرنسا فى هذا الشأن[٢٨٣] .

---

(٢٨٠) وزارة الخارجية المصرية ( **مفوضية مصر بدمشق** ) : محفظة ٢٠٥ ، ملف ٥ ، جـ٦ ، تقرير ٤٢ بتاريخ ١٩٥٢/٢/٢٩م .

(٢٨١) **المصدر نفسه** ، محفظة ٢٠٥ ، ملف ٥ ، جـ٦ ، تقرير رقم ٤٣ بتاريخ ١٩٥٢/٣/٢م .

(٢٨٢) وزارة الخارجية المصرية (**الإدارة العربية**) : محفظة ٢٠٥ ، ملف ١٥/٤٨/١٤٠ ، برقية رقم ١٥ بتاريخ ١٩٥٢/٤/١م.

(٢٨٣) وزارة الخارجية المصرية (**مفوضية مصر بدمشق**): محفظة ٢٠٥ ، ملف ٥ ، جـ٦ ، تقرير رقم ٦٥ بتاريخ ١٩٥٢/٤/١٣م.

وفى السادس من مارس ١٩٥٢م أرسلت الحكومة السورية مذكرة بخصوص هذا الموضوع إلى الأمانة العامة للجامعة العربية ، والتى بلغتها بدورها للحكومات العربية[٢٨٤] ، وقد طالبت الأمانة العامة الدول العربية أن تبذل المساعى مع الحكومة السورية فى سبيل هذا الغرض[٢٨٥] ، كما أرسلت الأمانة العامة مذكرة بخصوص هذا الموضوع إلى الحكومة الألمانية عن طريق وزارة الخارجية المصرية تلفت نظر الحكومة الألمانية إلى ما ترتب على العدوان الصهيونى فى فلسطين من تشريد ما يقرب من مليون عربى ، هذا فضلاً عن حالة الحرب القائمة بين العرب واليهود ، وموضحة أن دفع ألمانيا هذه التعويضات يعد مناقضًا لسياسة الصداقة التى تنتهجها ألمانيا نحو العرب والمسلمين[٢٨٦] ، كما أرسلت الأمانة العامة مذكرة بهذا الشأن إلى المفوضيتين الأمريكية والإنجليزية بالقاهرة[٢٨٧] . وقد اجتمعت اللجنة السياسية فى ٥ نوفمبر ١٩٥٢م بناءً على اقتراح الحكومة المصرية وموافقة الدول الأعضاء بما فيهم سوريا المحركة لهذه القضية وذلك لبحث النتائج التى تنجم عن الاتفاق الألمانى الإسرائيلى الخاص بالتعويضات[٢٨٨] ، وقد توصلت اللجنة فى يوم ١٢ نوفمبر ١٩٥٢م إلى قرار بمقاطعة الدول العربية لجمهورية ألمانيا اقتصاديًا بمجرد إبرام هذا الاتفاق ، والاتصال بالكتلة الآسيوية الأفريقية لكسب تأييدها مع الامتناع عن إبرام عقود اقتصادية جديدة مع حكومة ألمانيا أو مع شركات أو أفراد ينتمون إليها ، هذا مع فتح باب الحوار بين الدول العربية وحكومة ألمانيا[٢٨٩] ، وقد أضيف إلى هذا القرار بند آخر فى اجتماع اللجنة السياسية يوم ١٥ يناير ١٩٥٣م ، وهذا البند يقضى بتنفيذ القرار السابق ما لم تكن المحادثات المشار إليها بالبند الخامس قد انتهت إلى حل مُرض للدول العربية[٢٩٠] ، وقد استمرت هذه المحادثات ولم يتم التوصل إلى نتيجة لصالح الدول العربية ، ولم يتم تنفيذ القرار السابق . وعلى أى حال فقد استمرت سوريا فى القيام بدورها خير قيام فى الصراع العربى الإسرائيلى لأجل صالح القضية الفلسطينية .

---

(٢٨٤) **وزارة الخارجية المصرية ( الإدارة العربية ) : محفظة ٢٠٥ ، ملف ١٥/٤٨/١٤٠ ، برقية رقم ٢٢ بتاريخ ١٩٥٢/٧/٣م.**

(٢٨٥) **محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية** ، الدورة رقم ١٦ ، الجلسة رقم ٢ بتاريخ ١٩٥٢/٩/١٠م ، ص ٧٦ .

(٢٨٦) **المصدر نفسه** ، نفس الدورة والجلسة والتاريخ ، ص ٧٨ .

(٢٨٧) **المصدر نفسه** ، نفس الدورة والجلسة والتاريخ ، ص ٧٩ .

(٢٨٨) **المصدر نفسه** ، نفس الدورة والجلسة والتاريخ ، ص ٨٠ .

(٢٨٩) **المصدر نفسه** ، الدورة رقم ١٨ ، الجلسة رقم ١ بتاريخ ١٩٥٣/٣/٢٨م ، ص ٣٩ .

(٢٩٠) **المصدر نفسه** ، نفس الدورة والجلسة والتاريخ ، ص ٤٢ .

وقد تابعت حكومات سوريا تأييدها للقضية فى المحافل الدولية حيث نالت القضية الفلسطينية أهمية خاصة على المستوى الدولى ، وذلك بحكم موقع فلسطين بمنطقة الشرق الأوسط المهمة اقتصاديًا وسياسيًا ، هذا فضلاً عن أهمية فلسطين دينيًا بحكم وجود مدينة القدس بها والتى تهم أصحاب الديانات الثلاث ، كل هذا أدى إلى أن تصبح القضية بداية من عام ١٩٤٨م من القضايا المهمة التى تعرض بصفة دورية على جلسات هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن لاتخاذ القرارات بشأنها ، وقد وضح هذا منذ البداية ففى ١١ ديسمبر ١٩٤٨م أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارًا تحت رقم ١٩٤ يقضى بتأليف لجنة توفيق ثلاثية عهدت إليها بالسعى لدى الأطراف ذوى الشأن لتنفيذ قرار مجلس الأمن الصادر فى ١٦ نوفمبر ١٩٤٨م والقاضى بعقد هدنة دائمة شاملة فى فلسطين تمهيدًا لتسوية سياسية نهائية لقضية فلسطين ، وقد تشكلت هذه اللجنة من مندوبين عن تركيا وفرنسا وإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية ، وقد اختيرت لها القدس مقرًا حيث وجهت اللجنة الدعوة إلى الدول العربية لحضور اجتماع مع اللجنة يعقد فى بيروت فى ٢١ مارس ١٩٤٩م[٢٩١] . وقد عقد الاجتماع بالفعل بين الأطراف العربية واللجنة فى موعده فى بيروت ، وكان فريد زين الدين وزير الخارجية السورية ممثلاً لبلاده فيه ، حيث طالب العرب بحل مشكلة اللاجئين واعتبارها مسألة مستقلة عن الحل النهائى لقضية فلسطين ، إلا أن الحكومة الإسرائيلية عند اجتماعها مع اللجنة رفضت هذا الأمر وأصرت على اعتبار مسألة اللاجئين متصلة بالحل النهائى للقضية ، وأمام هذا الاختلاف فى وجهات النظر بين العرب واليهود لم تجد اللجنة بدًا من توجيه الدعوة للطرفين للاجتماع بهما فى عاصمة أوروبية ، حيث وقع الاختيار على لوزان[٢٩٢] ، وقد وافقت الوفود العربية على الطلب شريطة أن تجرى المباحثات مع اليهود بصورة مباشرة وبواسطة أعضاء لجنة التوفيق[٢٩٣] ، وقد عدت هذه الموافقة فريدة من نوعها حيث قبل العرب التباحث مع إسرائيل حول شئون سياسية ولو عن طريق وسيط[٢٩٤] . وقد أصرت الوفود العربية فى لوزان على المطالبة بعودة اللاجئين إلى بلادهم وتعويضهم ، وقد هددت مصر وسوريا بعدم المضى فى المحادثات

---

(٢٩١) **محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية** : الدورة رقم ١٠ ، الجلسة رقم ٣ بتاريخ ١٩٤٩/٣/٢١م ، ص ٧٣ .

(٢٩٢) **محمد عزة دروزة** : حول الحركة العربية الحديثة ، جـ ٥ ، ص ١٣١ .

(٢٩٣) **المصرى** : العدد رقم ٤١١٨ بتاريخ ١٩٤٩/٤/٥م .

(٢٩٤) **حسن صبرى الخولى** : سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين فى النصف الأول من القرن العشرين ، جزءان ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٣م ، جـ ١ ، ص ٧٩٢ .

إذا لم تعدل إسرائيل عن رأيها الرافض لعودة اللاجئين إلى بلادهم[٢٩٥] ، وقد دعا هذا لجنة التوفيق إلى أن تقنع الطرفين بتوقيع بروتوكول لوزان بتاريخ ١٢ مايو ١٩٤٩م الذى اتخذ من قرار التقسيم قاعدة للمباحثات ، وبين أن الغرض من المباحثات هو الوصول فى أسرع وقت ممكن إلى الأهداف التى حددها قرار الحادى عشر من ديسمبر ١٩٤٨م بالنسبة إلى اللاجئين واحترام حقوقهم والحفاظ على ممتلكاتهم ، وقد وقعت إسرائيل على هذا البروتوكول ، ولكنها ما لبثت أن تنكرت لتوقيعها ورفضت إعادة اللاجئين[٢٩٦] .

وأمام الاختلاف فى المواقف بين الطرفين أعدت اللجنة فى ٢٢ يونيو ١٩٤٩م تقريرًا رفعته إلى الأمم المتحدة أوضحت فيه صعوبة مواصلة المباحثات بين الطرفين ، وذلك لتصلب كل طرف عند موقفه ، وذكرت اللجنة بأن الطرفين اتخذا موقفًا لا يسمح للجنة بإدخالهما فى مفاوضات مباشرة[٢٩٧] ، ولذلك أعلنت اللجنة فى ٢٥ يونيو ١٩٤٩م بأنها ستوقف المفاوضات مع العرب واليهود حتى ١٨ يوليو ١٩٤٩م[٢٩٨] ، وعندما عادت اللجنة إلى عقد اجتماعاتها مع الطرفين فى مدينة نيويورك فى نهاية عام ١٩٤٩م لم تنجح اللجنة فى إحراز أى نجاح[٢٩٩] ، ونتيجة لذلك حاول رئيس اللجنة ( كلود دى بوازنجيه ) أن يحض الأطراف المشاركة على التعاون مع اللجنة ، ففى زيارة له إلى سوريا تقابل مع وكيل وزارة الخارجية السورية فى حكومة خالد العظم ، حيث سلمه مذكرة بمقترحات لجنة التوفيق ، ومطالبًا بتعاون سوريا مع اللجنة ، وقد رد عليه المسئول السورى مؤكدًا أن قرار سوريا يتحد مع قرار الدول العربية جمعاء فهى لا يمكن أن تأخذ قرارًا منفردًا ، وأضاف المسئول السورى متحدثًا عن زيارة وزير أمريكا المفوض بدمشق له قبل وصول لجنة التوفيق ليقرأ عليه رسالة من واشنطن فحواها : أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية يسرها أن يكون موقف الحكومة السورية من مقترحات لجنة التوفيق إيجابيًا ، وقد رد المسئول السورى مؤكدًا أن الموقف سيكون إيجابيًا دون أى تدخل لو كانت المقترحات معقولة بحيث تلقى قبولاً لدى الحكومة السورية أما إذا كان العكس فسيكون موقف سوريا سلبيًا[٣٠٠] . وقد أوضح خالد العظم رئيس الوزراء أمام

---

(٢٩٥) **المصرى** : العدد رقم ٤١٣٨ بتاريخ ١٩٤٩/٤/٣٠م .

(٢٩٦) **خيرى حماد** : قضايانا فى الأمم المتحدة ، القاهرة د.ت ، ص ١٨١ .

(٢٩٧) **المصرى** : العدد رقم ٤١٨٥ بتاريخ ١٩٤٩/٦/٢٣م .

(٢٩٨) **المصدر نفسه** ، العدد رقم ٤١٨٧ بتاريخ ١٩٤٩/٦/٢٦م .

(٢٩٩) **خيرى حماد** : مرجع سابق ، ص ١٨١ .

(٣٠٠) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢٠٥ ، ملف ٥ ، جـ ٤ ، تقرير ٢٨ بتاريخ ١٩٥٠/٤/١١م .

الجمعية التأسيسية بأن سوريا حاولت أن تطلع الجامعة العربية على مشروع لجنة التوفيق حيث أدلى أحمد الشقيرى مندوب سوريا لدى لجنة التوفيق ببيان أمام مجلس الجامعة العربية أوضح فيه نية اللجنة فى عرض مشروع جديد على العرب واليهود عند اجتماعهم ، وأكد العظم على أن المجتمعين فى مجلس الجامعة العربية قرروا إبلاغ لجنة التوفيق بأن العرب يواجهون مشاريع اللجنة باتحاد تام فى رأيهم فلا ينفرد أحد المندوبين فى البحث مع اللجنة ، وأن يقبل اليهود تنفيذ قرار هيئة الأمم المتحدة الصادر فى عام ١٩٤٨م والقاضى بعودة اللاجئين إلى أرضهم فإذا قبلوا ذلك فإن الدول العربية مستعدة لعقد اجتماع مشترك معهم[٣٠١] .

وبناءً على توصية اللجنة السياسية للجامعة العربية للدول العربية الأربع ( سوريا ومصر والأردن ولبنان ) المشاركة فى المفاوضات مع إسرائيل بقبول دعوة اللجنة للاجتماع بها فى باريس فى العاشر من سبتمبر ١٩٥١م لمعاودة البحث فى قضية فلسطين قبلت الدول الأربع ذلك[٣٠٢] ، حيث استمرت المباحثات أكثر من شهرين وفى النهاية باءت بالفشل مما دفع اللجنة إلى أن ترفع فى نهاية العام نفسه تقريرًا إلى الجمعية العامة تعرب فيه عن اعتقادها بأن كلاً من الطرفين لا يرغب فى تثبيت دعائم الاستقرار فى فلسطين عن طريق تنفيذ مقررات الجمعية العامة تنفيذًا كاملاً ، وأعربت اللجنة عن تعذر مضيها فى عملها ، وأنها لن تستطيع إحراز أى تقدم فى أداء مهمتها التى عهدت بها الجمعية العامة إليها للقيام به[٣٠٣] . وقد عبرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عن تقديرها لمجهودات التوفيق لمساعدة الطرفين المتنازعين للوصول إلى حل لمشاكلهما ، واعتبرت أن المسئولية الأولى فى فشل مهمة اللجنة إنما تقع على الحكومات المعنية والتى تعنتت فى التمسك بمواقفها ، وقد حثت الجمعية العامة هذه الحكومات على أن تصل إلى اتفاق بغية الوصول إلى تسوية عاجلة للخلافات القائمة بينهما بمقتضى قرارات الجمعية العامة الصادرة بشأن فلسطين ، كما طالبت بأن تواصل لجنة التوفيق مجهوداتها بما يكفل تنفيذ قرارات الجمعية العامة عن فلسطين[٣٠٤] ، وبناءً على هذا القرار قررت اللجنة مواصلة الاجتماع فى مقر هيئة الأمم المتحدة[٣٠٥] .

---

(٣٠١) **محاضر جلسات الجمعية التأسيسية السورية** : الجلسة رقم ٢٣ بتاريخ ١٩٥٠/٤/٢٢م ، ملحق الجلسة ص ص ٢ ، ٣ .

(٣٠٢) **محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية** : الدورة رقم ١٥ ، الجلسة رقم ١ بتاريخ ١٩٥١/١٠/٣م ، ص١٦.

(٣٠٣) **الأهرام** : العدد رقم ٢٣٧٥٤ بتاريخ ١٩٥١/١١/٢٢م .

(٣٠٤) **محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية** : الدورة رقم ١٦ ، الجلسة رقم ٢ بتاريخ ١٩٥٢/٩/١٠م، ص٢٩٤ .

(٣٠٥) **خيرى حماد** : مرجع سابق ، ص ١٨٢ .

ونظرًا لأهمية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين(*) ، عمدت سوريا منذ البداية إلى أخذ موقعها للمساهمة فى حلها ، حيث استقبلت سوريا عقب هزيمة عام ١٩٤٨م ثلاثة وسبعين ألف لاجئ فلسطينى ، ونتيجة لعدم تنفيذ إسرائيل لقرار هيئة الأمم المتحدة والصادر فى ديسمبر ١٩٤٨م تحت رقم ١٩٤ والداعى إلى : « أن اللاجئين الذين يرغبون فى العودة إلى منازلهم والعيش مع جيرانهم بسلام يجب أن يسمح لهم بالرجوع فى أقرب وقت ممكن ، وأن يدفع تعويض عن أملاك أولئك الذين يختارون عدم الرجوع إلى ديارهم »(٣٠٦) ، لذلك قرر مجلس الجامعة العربية وبحضور سوريا فى دورته العاشرة فى مارس ١٩٤٩م بعد بحث المسألة : « أن حل مسألة اللاجئين حلاً عادلاً ودائمًا هو بعودتهم إلى أوطانهم والمحافظة على جميع حقوقهم فى أموالهم وحياتهم وحريتهم ، وأن تكفل لهم ذلك هيئة الأمم المتحدة »(٣٠٧) . وبالفعل أصرت الدول العربية عندما دعيت إلى مؤتمر لوزان على المطالبة بعودة اللاجئين إلى بلادهم حيث وضع هذا الشرط ضمن بنود بروتوكول لوزان الذى وقع عليه العرب واليهود فى حضور لجنة التوفيق(٣٠٨) .

وعلى الرغم من أن سوريا قد أوت كثيرًا من اللاجئين الفلسطينيين فى أراضيها ، فإنها لم تقبل العرض الأمريكى الداعى إلى الموافقة على تقديم القرض الذى طلبته سوريا منها فى مقابل استخدام هذا القرض فى إسكان بعض اللاجئين العرب فى سوريا ، وقد برر عادل أرسلان وزير الخارجية فى وزارة حسنى الزعيم ذلك بقوله : « إن القرض المطلوب هو لمرافق تريد الحكومة

(*) نشأت هذه المشكلة منذ زمن بعيد بعد أن استغل اليهود مقولة : « إن فلسطين بلد من غير سكان يجب أن يعطى إلى شعب بلا وطن » حيث أصبحت هذه المقولة هى الدعاية التى استغلها اليهود للدعوة إلى تكوين وطن قومى لهم فى فلسطين ، وقد ساعدهم فى ذلك الانتداب الإنجليزى بفلسطين والذى راح يبذل كل الجهد لتسهيل إنشاء هذا الوطن ، فراح اليهود يهاجرون إلى فلسطين من كل مكان ، وبدأوا فى شراء الأراضى بمساحات واسعة وكانوا كلما استولوا على منطقة طردوا سكانها العرب حيث كان هذا هدفًا أصيلاً لهم ، فقرار مؤتمر بلتيمور فى عام ١٩٤٢م كان يدعو إلى : « إجلاء العرب عن فلسطين إذا عارضوا فى جعلها دولة يهودية ، ومع صدور قرار التقسيم فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧م نشب قتال بين العرب واليهود مما أدى إلى نزوح أطراف الفريقين عن أماكن تجمع الطرف الآخر ، وقد استخدم اليهود العنف فى إجلاء العرب خاصة بعد مذبحة دير ياسين فى أبريل ١٩٤٨م ، ثم جاءت نكبة فلسطين فى عام ١٩٤٨م لتظهر على السطح مشكلة اللاجئين الفلسطينيين .

(٣٠٦) **عارف العارف** : مصدر سابق ، جـ ٥ ، ص ص ١٠٧٦ ، ١٠٨٧ .

(٣٠٧) **محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية** : الدورة رقم ١٠ ، الجلسة رقم ١ بتاريخ ١٩٤٩/٣/١٧م، ص ١١ .

(٣٠٨) **المصدر نفسه** ، الدورة رقم ١١ ، الجلسة رقم ٣ بتاريخ ١٩٤٩/١٠/٢٢م ، تقرير عن أعمال الأمانة العامة بين الدورتين العاشرة والحادية عشرة ، ص ٧٧ .

السورية النهوض بها فى بلادها ، كما أنها من جهة أخرى ترى فى عرض أمريكا منافاة لقرار هيئة الأمم المتحدة ، وترى فيه تيسيرًا على اليهود وتحقيقًا لأهدافهم فى جعل فلسطين إسرائيلية ، وعدم إفساح المجال لعودة العرب إلى أراضيهم ، وأكد عادل أرسلان أن سوريا مستعدة إذا لزم الأمر إلى منح اللاجئين بعض الأراضى السورية لأجل استثمارها دون أن يكون لأمريكا فضل فى ذلك[٣٠٩] ، غير أن حسنى الزعيم كان له رأى آخر فى هذا الأمر ، فقد دخل فى مفاوضات سرية مع الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص اللاجئين العرب ، حيث كان آخر اجتماع مع ممثل وزارة الخارجية الأمريكة ( ماكى ) فى ١٠ يوليو ١٩٤٩م ، وفيه طلب حسنى الزعيم ٥٠٠ مليون دولار تدفع إليه شخصيًا فى مقابل إسكان اللاجئين فى منطقة الجزيرة على ألا تدفع إسرائيل تعويضات شخصية لهؤلاء اللاجئين عن أموالهم وممتلكاتهم التى خلفوها وراءهم فى فلسطين ، وعندما تسربت الأنباء إلى اللاجئين عقدوا مؤتمرًا فى مدينة « زحلة » حضره كثير من الممثلين عنهم ، حيث اتخذوا فيه عشرة قرارات وكان أهمها رفض إسكان اللاجئين فى أى دولة عربية ، والإصرار على المطالبة بعودة جميع اللاجئين إلى بلادهم وديارهم ، وقد فشلت هذه المفاوضات[٣١٠] .

وقد عمدت لجنة التوفيق إلى تشكيل بعثة اقتصادية مهمتها الظاهرة البحث عن حل لقضية اللاجئين وذلك بإعادة بعضهم إلى ديارهم فى أرض إسرائيل وإسكان الباقى فى البلاد العربية ، وقد تألفت اللجنة من ممثلى أربع دول هى أمريكا وإنجلترا وفرنسا وتركيا[٣١١] ، وعندما زارت لجنة «الاستقصاء الاقتصادية للشرق الأوسط» سوريا فى سبتمبر ١٩٤٩م لاقت مصاعب كبيرة فى مباحثاتها ، وذلك نظرًا لأن الحكومة السورية تتمسك بقرار هيئة الأمم المتحدة لإعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى بلادهم وعندما حاول القائم بالأعمال الأميركى فى دمشق حض الحكومة السورية على التعاون مع اللجنة قام وزير الخارجية السورية بحكومة هاشم الأتاسى فى عهد الحناوى بإبلاغه بأن حكومته مؤقتة ولا تستطيع أن تبت فى أمر مهم كالقضية الفلسطينية ، وأن سوريا ترحب بالتعاون مع اللجنة على أساس إعادة جميع اللاجئين إلى بلادهم وأن اللجنة إن كانت مصرة على إقامة مشاريع اقتصادية للاجئين فلتقمها فى فلسطين لإعادة اللاجئين إليها[٣١٢] ، وتقدم كذلك وزير

---

(٣٠٩) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢٢٠ ، ملف ٥ ، جـ ٤ ، تقرير رقم ٦١ بتاريخ ١٩٤٩/٦/٩م .

(٣١٠) **الأهرام** : العدد رقم ٢٢٩٧١ بتاريخ ١٩٤٩/٨/٢٦م .

(٣١١) **محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية** : الدورة رقم ١١ ، الجلسة رقم ٣ بتاريخ ١٩٤٩/١٠/٢٢م ، تقرير عن الأمانة العامة بين الدورتين العاشرة والحادية عشرة ، ص ٧٨ .

(٣١٢) **المصرى** : العدد رقم ٤٢٦٩ بتاريخ ١٩٤٩/١٠/١م .

الخارجية السورية ناظم القدسى باسم حكومته بمذكرة إلى رئيس اللجنة « جوردون كلاب » حيث أوضح فى هذه المذكرة بأن القيام بأية دراسة حول إمكانيات سوريا واستبقائها اللاجئين هو من الأمور المتعلقة بسيادتها المطلقة ، وليس لأية هيئة دولية أن تفرض عليها حلاً ما لهذه القضايا ، وأنها تعتبر أن معالجة قضية اللاجئين على أساس مبدأين : الأول وهو اعتبار رغبة اللاجئين الحرة أساسًا فى معالجة قضيتهم ، والثانى وهو حق اللاجئين فى العودة إلى بيوتهم ، كما أن الحكومة السورية على استعداد للسماح للجنة بإجراء دراسة فنية لمشاريع ذات صبغة مؤقتة القصد منها تشغيل اللاجئين مؤقتًا على أراضيهم ، ولكن هذا لا يعنى أنه تنازل عن تنفيذ قرار هيئة الأمم المتحدة والمؤرخ فى ١١ ديسمبر ١٩٤٨م وهو القاضى بعودة اللاجئين ، كما أنه لا يعنى تنازلاً عن موقف الحكومة السورية تجاه قضية فلسطين[٣١٣] . غير أن هذا الموقف السورى من بعثة الاستقصاء لم يمنع سوريا من تأييد توصيات البعثة عندما قدمتها إلى الأمم المتحدة ، حيث تمت الموافقة على جميع هذه التوصيات فى ٨ ديسمبر ١٩٤٩م ، وتقرر تخصيص مبلغ ٥٤,٩٠٠,٠٠٠ دولار لإغاثة اللاجئين وتشغيلهم فى سوريا والأردن ولبنان وقطاع غزة لمدة ١٨ شهرًا تبدأ فى الأول من يناير ١٩٥٠م ، وقررت اللجنة إنشاء منظمة للإشراف على تنفيذ هذا القرار ، وقد سميت باسم «وكالة هيئة الأمم لإنماء وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين»[٣١٤] .

وحقيقة القول فإن سوريا قد اهتمت كثيرًا بمشكلة اللاجئين ، فقد قامت بتأسيس «مؤسسة اللاجئين فى سوريا» ، وهى التى كانت تتبع وزارة الداخلية ولها استقلالها المالى وشخصيتها القانونية الخاصة ، وكانت تتولى شئون اللاجئين وإيجاد الأعمال لهم وتسلم التبرعات والهبات وتوزيعها عليهم ، كما تقوم بالاتصال بجميع المؤسسات الدولية والوطنية والدوائر الرسمية والجمعيات والأفراد التى تعمل على إسعاف اللاجئين الفلسطينيين ومساعدتهم واقتراح التدابير والإجراءات التى تتعلق كذلك بأوضاعهم وإقامتهم فى سوريا[٣١٥] ، وقد أعلن وزير الخارجية السورية ناظم القدسى أن الحكومة السورية شرعت قانونًا ينص على مساواة اللاجئين الفلسطينيين مع المواطنين السوريين فى الحقوق والواجبات لا سيما فى الوظائف والأعمال[٣١٦] ، كما ذكر أن

(٣١٣) **المصرى** : العدد رقم ٤٢٧٥ بتاريخ ١٩٤٩/١٠/١٠م .

(٣١٤) **عارف العارف** : مصدر سابق ، جـ ٥ ، ص ١١٠٣ .

(٣١٥) **محمد سعد الدين زايد** : المشكلات الحديثة بالشرق الأوسط ، دار الكتاب العربى ، القاهرة ١٩٥٥م ، ص٢٧٣.

(٣١٦) **الرابطة العربية** : العدد رقم ٦٩٠ بتاريخ ١٩٤٩/١١/٧م .

سوريا تهتم بمشكلة اللاجئين لكى تخفف عنهم ضائقتهم ، فقد ألحقت سوريا بعضهم بالوظائف العامة فى الدولة تبعًا لكفاءتهم ، وعلى الرغم من أن الجنسية السورية أول شرط للتوظيف فإن سوريا قد عدلت هذا التشريع بالنسبة للفلسطينيين الذين لم يكتسبوا جنسية أخرى[٣١٧] .

وقد مضت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى إصدار القرارات الخاصة بمشكلة اللاجئين الفلسطينيين فأصدرت فى ٢ ديسمبر ١٩٥٠م القرار رقم ٣٩٣ الذى يدعو إلى استمرار أعمال الغوث دون المساس بحقوق العودة للاجئين ، كما تقرر إنشاء صندوق يستخدم فى المشاريع التى قد تطلب تنفيذها أية دولة من دول الشرق الأوسط وتوافق عليها الوكالة من أجل توطين اللاجئين ، وكذلك أصدرت الجمعية فى ١٤ ديسمبر ١٩٥٠م القرار رقم ٣٩٤ أكدت فيه على قرار العودة ودفع التعويضات ، وتطلب إنشاء مكتب يتولى القيام بالإجراءات اللازمة لأعمال التعويض والعودة وحماية حقوق اللاجئين[٣١٨] ، ومع أن الحكومة السورية قد أيدت القرارين السابقين إلا أنها رفعت مذكرة إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة أوضحت فيها استنكارها للإجراءات التى تحول دون عودة اللاجئين إلى بلادهم ، كما أوضحت عدم كفاية ما رصد من أموال لإغاثة اللاجئين ، وعدم كفاية مبلغ الثلاثين مليون دولار الذى حددته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى قرارها الصادر بتاريخ ٢ ديسمبر ١٩٥٠م لتمويل صندوق التوطين[٣١٩] . ولقد أكد الوفد السورى بالأمم المتحدة كثيرًا ضرورة تنفيذ قرار عودة اللاجئين ، ففى ١٦ نوفمبر ١٩٥١م بسط فارس الخورى مندوب سوريا أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة كيفية اضطهاد اليهود للعرب ، وسرد الوقائع التى أدت إلى تشريد نحو مليون من عرب فلسطين ، وقال إنه لا يتوقع أن توفق لجنة التوفيق الدولية إلى تحقيق شىء بسبب اعتراض اليهود على إعادة العرب إلى ديارهم مؤكدًا أن سوريا وجميع الدول العربية ترجو أن تحل هذه المشكلة على الوجه الصحيح بتنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذى يقضى بإعادتهم إلى ديارهم[٣٢٠] .

كما وافقت سوريا على جميع القرارات الصادرة من الجامعة العربية والخاصة بمشكلة اللاجئين مثل القرار الذى اتخذته اللجنة السياسية فى أغسطس ١٩٥٠م ، والداعى لعودة اللاجئين لأرضهم

---

(٣١٧) **وزارة الخارجية المصرية ( مفوضية مصر بدمشق )** : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ ٨ ، تقرير رقم ٧ بتاريخ ١٩٥٠/١/٣م .

(٣١٨) **خيرى حماد** : مرجع سابق ، ص ١٨٤ .

(٣١٩) **محمد عزة دروزه** : حول الحركة العربية الحديثة ، جـ ٥ ، ص ص ٢٦٦ - ٢٦٨ .

(٣٢٠) **الأهرام** : العدد رقم ٢٣٧٤٩ بتاريخ ١٩٥١/١١/١٧م .

وإعانة الطلبة الفلسطينيين ، وتخصيص مبلغ ١٥ ألف جنيه لإغاثة الأسر الفلسطينية ، كما وافقت فى فبراير ١٩٥١م على قرار اللجنة السياسية بإرسال مذكرة إلى الأمم المتحدة لتنفيذ قرار الجمعية العامة الصادر بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٨٤م والداعى لعودة اللاجئين ، كما وافقت على مذكرة اللجنة السياسية فى فبراير ١٩٥١م بشأن الإفراج عن الأموال الفلسطينية المجمدة لترسل إلى لجنة التوفيق ، كما وافقت على قرار مجلس الجامعة الصادر فى ١٩ مايو ١٩٥١م والداعى إلى أن تفى الدول العربية بنصيبها فيما يختص بتمويل برنامج الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين[٣٢١] . وبناء على مذكرة من الحكومة السورية فى عهد أديب الشيشكلى مرفوعة إلى الأمانة العامة للمطالبة بإدراج قضية مشاريع وكالة هيئة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين على جدول أعمال اللجنة السياسية ومجلس الجامعة العربية وذلك لاتخاذ موقف موحد تجاهها[٣٢٢] ، عرض الأمر على اللجنة السياسية التى اتخذت قرارًا وافق عليه مجلس الجامعة بتاريخ ١٠ أكتوبر ١٩٥١م ، وذلك بالموافقة على المقترحات المقدمة من مدير وكالة إغاثة اللاجئين وفقًا لشروط أهمها التأكيد على أن المشاريع المقترحة لا تمس حقوق اللاجئين فى العودة إلى ديارهم ، على ألا يترتب على الدول العربية تمويل هذه المشاريع ، وأن يراعى فى هذه المشاريع تشغيل الفلسطينيين بالدرجة الأولى ثم العرب[٣٢٣] .

ومجمل القول فإن سوريا لم تتوان عن المساهمة فى حل مشكلة اللاجئين ، وقدمت إليهم جميع الخدمات المتاحة لديها ، فكما سبق أن ذكرنا أسست لهم مؤسسة تشرف على شئونهم وخولتها كل ما هى فى حاجة إليه من سلطات قانونية للوصول إلى أهدافها ، وساوت بين السوريين والفلسطينيين فى جميع ميادين العمل ، وعقدت الحكومة السورية مع وسيط الأمم المتحدة اتفاقًا تولت الحكومة بموجبه تأمين جميع الخدمات التى يحتاجها اللاجئون وأعفت جميع المواد المستوردة باسم اللاجئين من جميع أنواع الضرائب والرسوم ، وأنشأت دارًا للأيتام جمعت فيه شمل الأيتام من أبناء اللاجئين ، وقد أسمته معهد « دير ياسين » وفتحت المدارس السورية أبوابها للمعلمين والمتعلمين الفلسطينيين حيث بلغ عدد الطلاب الفلسطينيين فى مختلف المدارس السورية

---

(٣٢١) **وزارة الخارجية المصرية ( الإدارة العربية ) : محفظة ٢٠٥ ، ملف ١٥/٤٨/١٤٠ ، تقرير رقم ١٩ بتاريخ ١٩٥٢/٤/١٦م .**

(٣٢٢) **محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية : الدورة رقم ١٥ ، الجلسة رقم ١ بتاريخ ١٩٥١/١٠/٣م، ص٢٠٦.**

(٣٢٣) **وزارة الخارجية المصرية ( الإدارة العربية ) : محفظة ٢٠٥ ، ملف ١٥/٤٨/١٤٠ ، تقرير رقم ١٩ بتاريخ ١٩٥٢/٤/١٦م .**

١٣٥١٧ طالبًا فى عام ١٩٥١م ، والأشخاص الذين استخدموا فى مختلف الدواوين زادوا على الألف[٣٢٤].

ومثلما كان لسوريا دور بارز مع لجنة التوفيق ومشكلة اللاجئين كان لها نفس هذا الدور أيضًا بالنسبة لمشكلة تدويل القدس ، حيث كان قرار تدويل القدس من الأسس التى صدر بموجبها قرار التقسيم من هيئة الأمم المتحدة رقم ١٨١ فى عام ١٩٤٧م ، وهو الداعى إلى تقسيم فلسطين إلى دولة عربية ودولة يهودية على أن يكون لمدينة القدس كيان منفصل عن الدولتين ، وأن يوضع لها نظام دولى خاص ينص على المحافظة على الأماكن المقدسة الموجودة بالمدينة ، كما نص القرار على أن يعين مجلس الوصاية حاكمًا للمدينة يكون مسئولاً أمامه ، ويمثل الأمم المتحدة فى المدينة ويباشر باسمها السلطة السياسية[٣٢٥] . وقد أكدت على ذلك لجنة التوفيق عند بدء اجتماعاتها بلوزان ، حيث كان اقتراحها هو جعل مدينة القدس دولية ، ويتم تقسيمها إلى ثلاث مناطق : عربية ويهودية ومقدسة ، مع وضع الأماكن المقدسة تحت الإشراف الدولى وإدارة المنطقتين العربية واليهودية بواسطة سلطات محلية من الجانبين تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة ، على أن يشرف مندوب هيئة الأمم على مسألة نزع سلاح منطقة القدس ، وحماية حقوق الأقليات والأديان والإشراف على الأماكن المقدسة ، وضمان حرية رجال الدين والحجاج الزائرين[٣٢٦] . ومع أن غالبية الدول العربية ومن بينها سوريا قد وافقت على قرار تدويل القدس ، إلا أنها أكدت ضرورة تدويل المنطقة تدويلاً صحيحًا دون قسمتها ، فتكون خاضعة للإشراف الفعلى للأمم المتحدة ، وتكون لها السيادة عليها ، ويكون لسكانها جنسية المدينة ، على ألا تخضع المدينة لا للعرب ولا لليهود[٣٢٧] ، وقد ذهب مندوب سوريا بالأمم المتحدة « أحمد الشقيرى » إلى أبعد من ذلك ، ففى خطاب له أمام اللجنة السياسية لهيئة الأمم ذكر : « أن موافقة سوريا على قرار تدويل القدس مشروط بالقرار الخاص بتقسيم فلسطين ، وكذلك عودة جميع سكان المدينة الذين غادروها بعد انتهاء الانتداب البريطانى على فلسطين » وقد ختم حديثه قائلاً : « إن العرب يوافقون على مناقشة مقترحات لجنة التوفيق

---

(٣٢٤) **عارف العارف** : مصدر سابق ، جـ ٥ ، ص ١١٣٠ .

(٣٢٥) **مذكرات عبد الله التل** : جـ ١ ، ص ص ٦١٧ ، ٦١٨ .

(٣٢٦) **المصرى** : العدد رقم ٤٢٥٥ بتاريخ ١٩٤٩/٩/١٤م .

(٣٢٧) **محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية** : الدورة رقم١١ ، الجلسة رقم ٣ بتاريخ ١٩٤٩/١٠/٢٢م ، ص٧٧.

الخاصة بتدويل القدس استجابة منهم للملايين الذين يقدسون المدينة، رغم أنه كان يجب أن تظل عربية كما كانت طبقًا لأمانى العرب »[٣٢٨] .

وعندما أصدرت هيئة الأمم المتحدة قرار التدويل فى ١٠ ديسمبر ١٩٤٩م تحت رقم ٣٥٦ كانت سوريا من الدول التى وافقت عليه ، والذى نص على عزم الأمم المتحدة على إقامة نظام دولى دائم بالقدس ينص على الضمانات الكفيلة بحماية الأماكن المقدسة القائمة سواء فى القدس أو فى خارجها ، وتتألف مدينة القدس طبقًا لهذا النظام من جزء منفصل عن بقية فلسطين فى ظل نظام دولى خاص تقوم هيئة الأمم المتحدة بإدارته بواسطة مجلس الوصاية الذى يتولى مهام السلطة الإدارية ، وقد دعا القرار مجلس الوصاية لإعداد نظام القدس مع مطالبة الدول المعنية بالتعاون مع مجلس الوصاية[٣٢٩] ، وقد أعرب أسعد طلس أمين عام وزارة الخارجية السورية فى عهد الحناوى عن ارتياح بلاده للقرار الخاص بتدويل القدس ، مع التأكيد على أن بلاده سوف تتخذ كل التدابير اللازمة لجعل هذا القرار حقيقة واقعة[٣٣٠] . وقد قرر مجلس الوصاية دعوة سوريا ومصر ولبنان للاشتراك فى أعمال مجلس الوصاية ، وذلك لوضع مشروع دستور للقدس تمهيدًا لتنفيذ القرار السابق[٣٣١] . وعند انعقاد مجلس الوصاية لبحث مسألة تدويل القدس ألقى أحمد الشقيرى مندوب سوريا بهيئة الأمم المتحدة بيانًا طالب فيه المجلس بضرورة تدويل القدس بأكملها بدون تحديد مناطق تخضع للعرب أو لليهود ، كما طالب المجلس بضرورة تنفيذ هذا التدويل ولو بفرض عقوبات سياسية واقتصادية إذا اقتضى الأمر ، وقد عارض فى بيانه مشروع المندوب الفرنسى الداعى إلى تقسيم القدس إلى ثلاث مناطق ، وقال بأن المشروع يعارض ما ينطوى عليه قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة بخصوص التدويل ، ومؤكدًا أن نجاح مشروع كهذا يؤدى إلى إعادة النظر من جانب دول العالم العربى والإسلامى فى موقفها من قضية فلسطين ، مع معارضة أى نوع من أنواع التدويل فالسيادة العربية خير ضمان لحماية الأماكن المقدسة لجميع الأديان السماوية فإما أن يتم التدويل بصورة ناجحة وإما فلا تدويل[٣٣٢] ، ولقد ظل الوضع على هذا الحال دون التوصل إلى مشروع للتدويل ، وحتى عندما تقدمت السويد بمشروع للتدويل فى عام ١٩٥١م عارضته الدول

(٣٢٨) المصرى : العدد رقم ٤٣١٦ بتاريخ ١٩٤٩/١١/٢٦م .
(٣٢٩) المصدر نفسه ، العدد رقم ٤٣٢٩ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١١م .
(٣٣٠) المصدر نفسه ، العدد رقم ٤٣٣٠ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١٢م .
(٣٣١) المصدر نفسه ، العدد رقم ٤٣٣٣ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١٥م .
(٣٣٢) المصدر نفسه ، العدد رقم ٤٣٨٦ بتاريخ ١٩٥٠/٢/٩م .

العربية ، ورغبة منها فى التصدى له قررت مناصرة المشروع البلجيكى الذى قدم فى نفس الوقت ، فكانت النتيجة صرف النظر عن المشروع السويدى وعرض المشروع البلجيكى للتصويت ، ولكنه لم يفز بأكثرية الثلثين ، وانتهت الجمعية العامة فى هذا الموضوع دون التوصل إلى قرار[٣٣٣] .

وعندما قررت إسرائيل نقل عاصمتها من تل أبيب إلى القدس اعتبرت سوريا أن هذا القرار يعد تحديًا لقرار هيئة الأمم المتحدة بتدويل القدس ، وقامت وزارة الخارجية السورية بإبلاغ استنكارها للقرار إلى الممثلين السياسيين للدول الأجنبية ذات العلاقة بمشكلة فلسطين ، كما أبلغت الحكومة المصرية بضرورة أن تقوم الدول العربية بمساعيها حيال هذا الأمر[٣٣٤] ، وعندما قامت إسرائيل بنقل وزارة خارجيتها إلى القدس أكد وزير الخارجية السورى على أن هذا الأمر ليس اعتداء على قرارات هيئة الأمم فقط ولكنه استهتار بشعور العالمين الإسلامى والمسيحى الذين ينظرون إلى بيت المقدس كمكان دينى له مركزه الخاص لديهما ، وكان من رأيه ضرورة التصدى لذلك مؤكدًا أن الأمر لا يخص دولاً بعينها وإنما يشمل جميع الدول الأعضاء بهيئة الأمم المتحدة لأن الأمر هو اعتداء على قرارات صادرة عن هذه الهيئة ، وكان من رأيه كذلك الاستعانة بالحكومات التى تعنى بهذا الموضوع كدولة الفاتيكان التى لها اهتمام دينى بمدينة القدس[٣٣٥] ، والحقيقة فإن سوريا ظلت على تعاونها التام مع الجامعة العربية فى هذا الشأن ، فقد وافقت على قرار اللجنة السياسية القاضى بمواصلة الحكومات العربية التصدى لهذا القرار[٣٣٦] . وإن كانت هيئة الأمم قد فشلت فى مشروع تدويل القدس إلا أن قضية القدس قد ظلت قضية رئيسية تشغل الدول العربية ، وظلت سوريا فى تعاونها مع الدول العربية لأجل مدينة القدس الأرض والشعب والتاريخ .

ويأتى موقف سوريا من قضية ضم الأردن للضفة الغربية ليؤكد الموقف السورى الداعم للقضية الفلسطينية ، ففى الثالث والعشرين من سبتمبر ١٩٤٨م قام مجلس الجامعة العربية بتشكيل حكومة عموم فلسطين والتى كان مقرها القاهرة ، حيث تشكلت هذه الحكومة من مؤيدى الحاج أمين الحسينى مفتى فلسطين وقد أغضب هذا الأمر الحكومة الأردنية ، وذلك نظرًا إلى أن هذه الحكومة كانت اسمية فقط وأما الحقيقة فإن الفلسطينيين كانوا ممثلين بالفعل فى مجلس الشورى

---

(٣٣٣) **محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية** : الدورة رقم ٣، الجلسة رقم ٣ بتاريخ ١٩٥١/٢/٢م ، ص ٦٩ .

(٣٣٤) **وزارة الخارجية المصرية ( الإدارة العربية )** : محفظة ٢٠٥ ، ملف ١٠/٤٠/٣٧ ، برقية رقم ٢١ بتاريخ ١٩٥٢/٦/١٤م .

(٣٣٥) **المصدر السابق ( مفوضية مصر بدمشق )** : محفظة ٢٠٥ ، ملف ٥ ، جـ ٦ ، تقرير رقم ٩٨ بتاريخ ١٩٥٢/٦/٨م .

(٣٣٦) **محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية** : الدورة رقم ١٦ ، الجلسة رقم ٣ بتاريخ ١٩٥٢/٩/١٤م، ص٣٢٤ .

الأردنى[٣٣٧] ، وردًا على هذا تقرر عقد مؤتمر « أريحا » فى الأول من ديسمبر ١٩٤٨م حيث اجتمع بعض الأردنيين الفلسطينيين وقرروا إعلان ضم القسم العربى من فلسطين إلى المملكة الأردنية الهاشمية ، وقد أثار هذا القرار رد فعل غاضبًا فى الدول العربية خاصة مصر والسعودية وسوريا ، مما دفع إلى أن تطلب مصر والسعودية إقصاء الأردن من جامعة الدول العربية ، ولكن العراق توسط فى هذا الأمر حيث أرسل وفدًا إلى الملك عبد الله ، والذى وافق على تأجيل التصديق على قرارات مؤتمر « أريحا » إلى أجل غير مسمى ، ولكنه فى نفس الوقت اشترط أن تمتنع جميع الدول العربية عن مد يد العون إلى حكومة عموم فلسطين[٣٣٨] . ولكن هذا لم يمنع الملك عبد الله من التصريح بأنه ألحق القسم العربى من فلسطين بالمملكة الأردنية ، وأنه يسعى لضم باقى المناطق الفلسطينية ، كما أنه يرغب فى أن تعترف الحكومات العربية بواقعية الأمر ، وأن تعمل على إفهام شعوبها هذه الحقيقة[٣٣٩] .

وفى الجلسة الثانية من الدورة الحادية عشرة لمجلس الجامعة العربية أثيرت مسألة تمثيل عرب فلسطين بالجامعة العربية ، وذلك عندما عرضت رسالة من وزارة خارجية حكومة عموم فلسطين لكى يقول المجلس كلمته فى هذه الحكومة ، هل هى تمثل عرب فلسطين أم لا ؟ ، وذلك على أثر عدم تمثيل عرب فلسطين بمندوب فى هذه الدورة ، وقد رد حسين سرى رئيس الوفد المصرى بأن ميثاق الجامعة العربية قد تضمن ملحقًا خاصًا بفلسطين يقضى باختيار مندوب عن فلسطين للاشتراك فى أعمال مجلسها ، وقد رد عليه السعيد مؤكدًا ضرورة عدم إقرار شىء بهذا الموضوع حتى يتم التناقش فيه ، وذلك لأن الميثاق وضع فى وقت كانت القضية الفلسطينية ذات شكل يختلف عن شكلها الحالى ، كما يجب التريث فى اختيار من لا يسبب اختياره انشقاقًا بين الفلسطينيين أنفسهم[٣٤٠] . وفى الدورة الثانية عشرة تقدم الوفد المصرى فى الجلسة الأولى باقتراح لانتخاب مندوب عن عرب فلسطين وفقًا لميثاق الجامعة العربية ، ولكن « بهاء الدين طوقان » الوزير المفوض

---

(337) **A.D.,** the Arab league, development ND difficulties, the world today, May 1951, p. 195.

(٣٣٨) **عبد الرازق الحسنى** : تاريخ الوزارات العراقية ، جـ ٨ ، ص ص ٣٢ - ٣٤ .

- **George Kirk**, the middle east 1945- 1950, London 1954, p. 311

(٣٣٩) **الرابطة العربية** : العدد رقم ٦٧٢ بتاريخ ١٩٤٩/٦/١١م .

(٣٤٠) **محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية** : الدورة رقم ١١ ، الجلسة رقم ٢ بتاريخ ١٩٤٩/١٠/١٩م ، ص ص ١٨ ، ١٩ .

الأردنى فى مصر وممثل الأردن فى هذه الجلسة رفض هذا الاقتراح على أساس أن هذا الأمر قد أجل من الدورة السابقة للبحث فيه ، هذا فضلاً على أنه لا يملك تعليمات من حكومته بخصوص هذا الأمر، طالبًا تأجيل البحث فيه حتى يحضر الوفد الأردنى الرسمى فى الجلسة الثانية للمجلس[٣٤١] ، وفى هذا الوقت أرسلت حكومة عموم فلسطين مذكرة إلى الأمانة العامة للجامعة العربية تعلمها بأن الدعوة قد وجهت إلى جميع الحكومات العربية لحضور الدورة الثانية عشرة لمجلس الجامعة من قبل الأمانة العامة برقيًا إلى وزارات خارجية هذه الدول ، وكذلك أكدت هذه الدعوة عن طريق المفوضيات مرفقة بجدول الأعمال، هذا فى الوقت الذى لم توجه فيه الدعوة إلى حكومة عرب فلسطين[٣٤٢] . وعندما تليت هذه المذكرة على مجلس الجامعة بالجلسة الثانية من هذه الدورة تكلم مصطفى النحاس رئيس الوفد المصرى عن أن اقتراح مصر بتمثيل عرب فلسطين بمندوب عنهم قد تم إرجاؤه إلى هذه الجلسة انتظارًا لوصول الوفد الأردنى ، ونظرًا لعدم وصول هذا الوفد يحق للمجلس أن يختار هذا الممثل ، وقد أيده فى ذلك رياض الصلح ممثل لبنان ، وفى النهاية صدر قرار بالإجماع بدعوة حكومة عرب فلسطين لكى ترسل ممثلاً عنها لحضور اجتماعات مجلس الجامعة العربية فى دورته الثانية عشرة[٣٤٣] .

وفى هذه الأثناء ألقى خالد العظم رئيس الوزراء السورى بيانًا بالجمعية التاسيسية أشار فيه إلى توقع إعلان ضم الضفة الغربية إلى الأردن ، وإن كان من رأيه بأنه من الحكمة عدم سبق الأحداث وعدم الدخول فى تفاصيل الموضوع إلا أنه أوضح أن الأمر يعود إلى أهالى فلسطين أنفسهم لتقرير سياسة بلادهم ، وليس للدول العربية أن تفرض رأيها عليهم ، كما أوضح أنه من الممكن للأردن أن تبقى جيشها فى هذا الجزء من فلسطين دون أن تلجأ إلى ضمه لبلادها ، وأنه يمكن تأليف مجلس من أهالى هذا القسم يدير هذه المنطقة بالتعاون مع المملكة الأردنية دون أن يستوجب ذلك التوحيد والضم[٣٤٤] ، ولكن الأردن مضى فى طريق ضم الضفة الغربية وكانت أولى الخطوات الرسمية لذلك هى قرار مجلس الأمة الأردنى فى ٢٤ أبريل ١٩٥٠م بتأييد الوحدة التامة بين ضفتى نهر الأردن الشرقية والغربية واجتماعها فى دولة واحدة هى المملكة الأردنية ، وقد رفع هذا القرار إلى

---

(٣٤١) **محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية** ، الدورة رقم ١٢ ، الجلسة رقم ١ بتاريخ ١٩٥٠/٣/٢٥م ، ص ص ٦ ، ٧ .

(٣٤٢) **المصدر نفسه** ، الدورة رقم ١٢ ، الجلسة رقم ٢ بتاريخ ١٩٥٠/٣/٢٧م، ص ٤٣ .

(٣٤٣) **المصدر نفسه** ، الدورة رقم ١٢ ، الجلسة رقم ٢ بتاريخ ١٩٥٠/٣/٢٧م، ص ص ١٩ - ٢٤ .

(٣٤٤) **محاضر جلسات الجمعية التأسيسية السورية** : الجلسة رقم ٢٣ بتاريخ ١٩٥٠/٤/٢٢م، ص ٣ .

الملك عبد الله للتصديق عليه[٣٤٥] ، حيث أعرب الملك عبد الله للوفد الذى رفع إليه هذا القرار عن شكره لمجلس الأمة للثقة التى أولاه إياها ، ومؤكدًا أنه لا يسعه مع صدور هذا القرار إلا قبول إرادة الأمة والتصديق على قرارها ، وقد تم التصديق بالفعل على القرار فى يوم الإثنين ٢٤ أبريل ١٩٥٠م[٣٤٦] . وفى اليوم التالى الموافق ٢٥ أبريل ١٩٥٠م أرسلت وزارة الخارجية الأردنية إلى مثيلتها السورية تعلمها بقرار مجلس الأمة الأردنى ، وتصديق الملك عبد الله عليه ، ودخول هذا القرار حيز التنفيذ ، وقد رد وزير الخارجية السورى خالد العظم على ذلك بالتأكيد على أن سوريا ترتبط فى هذا الأمر بالقرار الصادر عن مجلس الجامعة العربية فى ١٣ أبريل ١٩٥٠م[٣٤٧] ، وقد نص هذا القرار على التأكيد على القرار الذى اتخذته اللجنة السياسية بإجماع الدول الأعضاء فى ١٢ أبريل ١٩٤٨م ، والذى نص على أن دخول الجيوش العربية لفلسطين لإنقاذها يجب أن ينظر إليه على أنه تدبير مؤقت لا يحمل أى معنى للاحتلال أو لتجزئة فلسطين ، وأنه بعد إتمام تحريرها تسلم إلى أصحابها ليحكموها كما يريدون ، وإذا أخلت أى دولة من الدول العربية بهذا القرار تعتبر ناقضة لتعهدها ولأحكام ميثاق جامعة الدول العربية ، وعند وقوع هذا الإخلال تدعى اللجنة السياسية للاجتماع واتخاذ ما يلزم من إجراءات وفقًا لأحكام الميثاق[٣٤٨] .

وقدأعرب « خالد العظم » عن أسفه لقرار الأردن بضم الضفة الغربية ، كما قام باستدعاء الوزير المفوض المصرى والسعودى والقائم بالأعمال المفوضية العراقية حيث قام بتبليغهم الرد السورى على رسالة الأردن بضم الضفة الغربية ، كما قام بالاتصال برياض الصلح رئيس الحكومة اللبنانية ليبلغه هذا الرد[٣٤٩] . وقد أنكر ناظم القدسى ما صرح به « توفيق أبو الهدى » رئيس الوزراء الأردنى فى خطاب العرش من أن سوريا قد وافقت على قرار الأردن بالضم ، حيث أكد أن الذى حدث هو أن « توفيق أبو الهدى » و« روحى عبد الهادى » كان قد اجتمعا بهاشم الأتاسى وأثارا معه هذا الموضوع ، وكان رد هاشم الأتاسى عليهما بأن الموضوع سيعرض على بساط البحث فى

---

(٣٤٥) **المآثر الكاملة للملك عبد الله** : ص ص ٢٥١ ، ٢٥٢ .

(٣٤٦) **محمد عزة دروزه** : حول الحركة العربية الحديثة ، جـ ٥ ، ص ١٩٣ .

- **Georg kirk**, op., cit., p. 311.

(٣٤٧) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢٠٥ ، ملف ٥ ، جـ ٤ ، تقرير رقم ٣٠ بتاريخ ١٩٥٠/٤/٢٧م ، ص ٢٥٨ .

(٣٤٨) **محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية** : الدورة رقم ١٢ ، الجلسة رقم ٦ بتاريخ ١٩٥٠/٤/١٣م ، ص٢٥٨ .

(٣٤٩) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢٠٥ ، ملف ٥ ، جـ ٤ ، تقرير رقم ٣٠ بتاريخ ١٩٥٠/٤/٢٧م .

اجتماعات مجلس الجامعة العربية[٣٥٠] . أما الرأى العام السورى فقد قابل إعلان الأردن بضم الضفة الغربية بالاستياء الشديد وخاصة فى الأوساط السياسية ، كما استنكرته جميع الأحزاب السياسية وكان القرار مجالاً للانتقاد والتهكم اللاذع على حكومة الأردن وقد أرسل عدد كبير من طلاب الجامعة السورية ومختلف الهيئات والطوائف برقيات احتجاج إلى الملك عبد الله وكذلك إلى حكومة الأردن ، حيث وصفت هذه السياسة بأنها خيانة كبرى ، كما انتقدت الصحافة السورية قرار الضم ، وناشدت جريدة الفيحاء فى عددها الصادر فى ٢٥ أبريل ١٩٥٠م الشعبين الأردنى والفلسطينى بألا يسيرا فى ركاب الأقلية الحاكمة المعروفة بتاريخها الحافل فى خدمة الإنجليز ، وانعقدت آراء جميع الصحف على ضرورة دعوة اللجنة السياسية لاجتماع قريب لاتخاذ سياسة حازمة ، وفصل شرق الأردن من الجامعة العربية وتطبيق العقوبات المقررة عليها[٣٥١] .

وعندما عرض الأمر على الجمعية التأسيسية اختلف الأعضاء بين مؤيد ومعارض لقرار الضم ، فإن كان مصطفى السباعى زعيم الإخوان المسلمين قد طالب بضرورة أن تقوم الجامعة العربية بفصل العضو الفاسد فيها مشيرًا بذلك إلى الأردن بعد ضمه للضفة الغربية ، فإن منير العجلانى (مستقل) رأى أنه لا شىء يعيب ضم الأردن للضفة الغربية لأن سوريا الطبيعية تقول إن الأردن وفلسطين جزء منها ، فلا عيب فى أن ينضم جزء من سوريا إلى جزء من سوريا ، فسوريا الكبرى يجب أن تقوم لتعلن عن بقعة واحدة من العالم العربى تتوافق فى جميع النواحى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية[٣٥٢] . ومن الممكن القول بأن كلا من الرجلين كان يعبر عن الخط الذى انتهجه فى سبيل سوريا الكبرى ؛ فمصطفى السباعى زعيم الإخوان إنما يعبر عن رأى جماعته المعارض للمشروع وكذلك المؤيد للحاج أمين الحسينى مفتى فلسطين وهو المعروف بصداقته للإخوان فى سوريا ، وإنما منير العجلانى فإنما يعبر عن الرأى المؤيد لمشروع سوريا الكبرى وهو الأمر الذى أوصله إلى حد التآمر على الجمهورية السورية لصالح الملك عبد الله فيما بعد ، وذلك فيما اشتهر بقضية منير العجلانى ، وقد اعتبر الرجل قرار الضم خطوة فى سبيل هذا المشروع .

---

(350) **La documentation française**, Articles et documents, R. No 1871 D.30-5-1950, p.11.

(٣٥١) وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق) : محفظة ٢٠٥ ، ملف ٥ ، جـ ٤ ، تقرير رقم ٣٠ بتاريخ ١٩٥٠/٤/٢٧م.

(٣٥٢) محاضر جلسات الجمعية التأسيسية السورية : الجلسة رقم ٢٤ بتاريخ ١٩٥٠/٤/٢٩م ، ص ص ٤٠٧-٤١٠.

إن الحكومة الأردنية فى ضمها للضفة الغربية قد افترضت عدم اعتراض مصر ، وإن الجامعة العربية لا تنظر إلى هذا الأمر بعين القلق[٣٥٣] ، إلا أن مصر انتقدت ما أقدم عليه الأردن من ضم للضفة الغربية ، وذلك لأن هذا الأمر من وجهة نظر الحكومة المصرية نقض للعهد الذى قطع من أجل إرسال الجيوش العربية إلى فلسطين لأجل الانتصار للفلسطينيين ، وليس لأى اكتساب أى منفعة خاصة . وقد عزز من النقد المصرى هذا رفض الحكومة الأردنية قبول سياسة الجامعة العربية الداعية لجعل القدس دولية[٣٥٤] ، لذلك وفى عقب صدور قرار البرلمان الأردنى بضم الضفة الغربية طلبت مصر رسميًا انعقاد اللجنة السياسية للجامعة العربية للنظر فى تلك المشكلة[٣٥٥] .

ومن الواضح أن هذه المشكلة كان لها مظهران أساسيان : أولهما : أنها تتعلق بسياسة البلاد العربية تجاه قضية فلسطين ، وهى تلك السياسة التى كانت دائما تتميز بصفة الإجماع تجاه تلك القضية ، وثانيهما : أن هذه المشكلة أثارت مسألة تمثيل عرب فلسطين فى جامعة الدول العربية ، فقد برزت حكومة الأردن عملية الضم على أساس ضرورة الاستجابة للمطالب الوطنية للفلسطينيين ، وأن حكومة عموم فلسطين فى غزة، ليست الممثل الشرعى للفلسطينيين ، وبالتالى لا يجوز لها أن تمثلهم فى أجهزة الجامعة العربية ، وفى الجهة المقابلة اعتبرت غالبية الدول الأعضاء فى الجامعة أن الإجراء الأردنى بضم الضفة الغربية إنما هو إجراء من جانب واحد ، وأن حكومة غزة هى الجهاز الوحيد ذو الصلاحية للتحدث باسم الفلسطينيين وتمثيلهم بالجامعة العربية[٣٥٦] .

وبناء على طلب الحكومة المصرية اجتمعت اللجنة السياسية للجامعة العربية ودارت المناقشات حيث تمسك الأردن بقرار الضم ، معتمدة فى ذلك على أن المادة الثانية من الميثاق تبيح التعاون بين الدول الأعضاء فى الجامعة على أساس اختيارى ، وأن ما من دولة عضو يمكن أن تقيد حركتها فى مسألة تمس سيادتها واستقلالها ، فى حين أن غالبية الدول الأعضاء ومن بينها سوريا تمسكت بالقرار الداعى إلى الحفاظ على استقلال فلسطين ، ومعترضين على حجة الأردن القائلة بأن التعاون بين الدول الأعضاء اختيارى ، ويجب ألا يمس استقلال وسيادة أى دولة ، فقد اعتبرت الدول العربية أن

(353) **La documentation française**, Articles et documents, R. No 1817 D.30-5-1950, p.10.

(354) **A. D.**, op., cit., p. 195.

(٣٥٥) **المصرى** : العدد رقم ٤٤٨١ بتاريخ ١٦/٥/١٩٥٠م .

(٣٥٦) **بطرس بطرس غالى** : جامعة الدول العربية وتسوية النزاعات المحلية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٧م، ص ص ٤٥، ٤٦ .

هذه الحجة لا يمكن للأردن أن تستند إليها لتحقيق أقصى فائدة ذاتية لها على حساب أهداف الجامعة العربية وضد سياستها العربية الشاملة[٣٥٧] . وفى هذه الأثناء أبرق توفيق السويدى رئيس الوزراء العراقى إلى الأردن قائلا : إن الباب مازال مفتوحًا أمام الأردن للتراجع عن قراره وناصحًا الملك عبد الله بضرورة التعاون مع سياسة الجامعة العربية ، ولكنه أكد أنه ليس هناك اعتراض على ضم الملك عبد الله للأجزاء العربية من فلسطين إلى شرق الأردن وإنما يجب استشارة السكان العرب فى فلسطين أولاً[٣٥٨] .

وفى عقب مناقشة الموضوع من جميع نواحيه سجلت اللجنة بإجماع الآراء ما عدا المندوب الأردنى بأن ما وقع من حكومة الأردن هو إخلال بقرار مجلس الجامعة العربية المؤرخ فى ١٣ أبريل ١٩٥٠م ، ثم نظرت اللجنة فى الإجراء الذى يجب أن يتخذ مع حكومة الأردن وفقًا لأحكام ميثاق الجامعة ، فوافق مندوب سوريا والسعودية ولبنان ومصر على توصية مجلس الجامعة بفصل المملكة الأردنية من عضويته تطبيقا للفقرة الثانية من المادة ١٨ من ميثاق الجامعة ، أما مندوبا العراق واليمن فقد طلبا الرجوع إلى حكومتيهما فى هذا الشأن ، كما تقررت دعوة مجلس الجامعة للاجتماع فى موعد أقصاه ١٢ يونيو ١٩٥٠ لعرض الأمر عليه[٣٥٩] . وعند انعقاد مجلس الجامعة العربية فى ١٢ يونيو ١٩٥٠م أبلغه الأمين العام بوصول برقية من وزير الخارجية الأردنى محمد الشريقى يؤكد فيها تمسك بلاده المطلق بضم الضفة الغربية وذلك بعد تأييد البرلمان الأردنى للقرار ، وأن الأردن لن يشترك فى جلسات هذه الدورة للمجلس وهى بصدد النظر فى هذا القرار الحيوى بالنسبة لشعب ضفتى الأردن، مع التأكيد على استعداده للنظر فيما يقرره المجلس الموقر من الأمور الأخرى بروح التعاون[٣٦٠] . وعلى أثر ذلك تقرر تأجيل اجتماع مجلس الجامعة العربية حتى يتم التوصل إلى حل توفيقى يرضى جميع الأطراف المعنية ، حيث بدأت الوساطة من جانب العراق ولبنان بين الأردن من جانب والدول العربية التى طالبت بطرد الأردن من عضوية الجامعة من جانب آخر ، مع تأكيد الحكومة السورية على تأييدها التام لغالبية الدول العربية أعضاء الجامعة فى هذه المشكلة[٣٦١] .

---

(٣٥٧) **بطرس بطرس غالى** : جامعة الدول العربية وتسوية النزاعات المحلية ، ص ٤٧ .

(358) **La documentation française**, Articles et documents, R. No 1817 D.30-5-1950, p. 12.

(٣٥٩) **المصرى** : العدد رقم ٤٤٨١ بتاريخ ١٩٥٠/٥/١٦م .

(٣٦٠) **محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية** : الدورة رقم ١٢ ، الجلسة رقم ٧ بتاريخ ١٩٥٠/٦/١٢م، ص٢٧٨ .

(٣٦١) **المصرى** : العدد رقم ٤٤٠٨ بتاريخ ١٩٥٠/٦/١٢م .

وقد ذكر خالد العظم بأنه أيد مصر باسم سوريا فى اقتراحها بفصل الأردن لكى لا يشعر الرأى العام المصرى بأن مصر ستبقى وحدها فتضعف قوة المتمسكين بالجامعة العربية أمام القائلين بانسحاب مصر منها ، وكذلك من أجل الرغبة فى دعم حزب الوفد المصرى تجاه مناوئيه فى سياسته العربية حتى لا يقال إن سوريا ابتعدت عن سياستها التقليدية نحو مصر عندما تولى مصطفى النحاس الوزارة[٣٦٢] ، ومن جهة ثانية فإن البعض وصف الموقف العراقى تجاه قضية ضم الأردن للضفة الغربية بالفتور وأنه لا يتناسب ومسوالاة العراق وتأييده للأردن ، وأقل مما كان يتوقعه الملك عبد الله من العراق[٣٦٣] . وعلى أى حال فإن الوساطة كانت قد نجحت فى التوصل إلى مسودة قرار يتعهد الأردن بمقتضاه بأن ضم الضفة الغربية مسألة إجرائية بحتة تقتضيها الظروف الحالية ، وبأن الضم مؤقت لحين التوصل إلى تسوية نهائية لقضية فلسطين ، وتم الاتفاق بين دول جامعة الدول العربية على أن يؤجل البت فى شرق الأردن إلى الدورة المقبلة التى يعقدها المجلس فى أكتوبر ١٩٥٠م على أن يتولى العراق محاولة إقناع الأردن بأن يقدم لمجلس الجامعة تعهدًا تقبله مصر وباقى دول الجامعة على أساس احتفاظ العراق بهذا الجزء من فلسطين كوديعة تحت يده[٣٦٤] . وعلى أى حال فقد ظل الوضع على ما هو عليه فقد ظلت الضفة بيد الأردن ، ولم يتم طردها من الجامعة العربية .

وهكذا أدت الانقلابات إلى نشاط المشاريع الوحدوية التى كان ينادى بها الهاشميون ، والتى إن كانت قد استهوت كثيرًا من السوريين التواقين للوحدة بطبعهم إلا أن العقداء كانوا على الدوام عامل توقيف أمام هذه المشاريع خشية أن يفقدوا دورهم السياسى الذى خلقوه لأنفسهم على مسرح السياسة السورية مع أول انقلاب عسكرى بقيادة حسنى الزعيم ، كما أن الانقلابات قد أدت إلى دخول سوريا فى دائرة الحرب الباردة بين المعسكر الشرقى والمعسكر الغربى ، فإن كان الانقلاب الأول قد اتهم بإنه تدبير أمريكى فإن نفس الانقلاب قد أدى إلى لفت انتباه الاتحاد السوفيتى إلى أهمية موقع سوريا بالنسبة له لدرجة أن الدوائر السياسية السوفيتية قد اعتبرت هذا الانقلاب عملاً عدوانيًا ضدها ، وأن الأهتما بسوريا وبمنطقة الشرق الأوسط هو من الأسس التى يجب أن تعتمدها

---

(٣٦٢) مذكرات خالد العظم : جـ٢ ، ص ص ٢٥٢ ، ٢٥٣ .

(263) **Yin, am**, op., 356- 357.

(٣٦٤) محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية : الدورة رقم ١٢ ، الجلسة رقم ٧ بتاريخ ١٩٥٠/٦/١٢م ، ص ص ٢٩٣ ، ٢٩٤ .

السياسة السوفييتية فى منطقتها فيما بعد خاصة بعد ارتفاع صوت الارتباط بالمعسكر الشرقى داخل سوريا نفسها ، وإذا ما كان الانقلابيون قد اعتبروا أن الهزيمة فى فلسطين عام ١٩٤٨م هى دافعهم القوى للانقلاب على السلطة الحاكمة بعد أن خانهم السياسيون ولم يقدموا لهم الدعم الكافى للثبات فى أول حرب يخوضونها ، إلا أن العسكريين ما اتفقوا على شىء مع السياسيين طيلة عهد الانقلابات بقدر اتفاقهم على دعم قضية فلسطين الأرض والشعب والتاريخ .

# الفصل الرابع

## الانقلابات السورية والعلاقات العربية ـ العربية

- الانقلابات والجامعة العربية .
- الانقلابات ومشروع الضمان الجماعى العربى .
- الانقلابات والعلاقات المصرية العراقية .
- الانقلابات والعلاقات السورية اللبنانية .
- الانقلابات والمحاور العربية .

لم يكن تأثير الانقلابات العسكرية السورية ليقتصر على داخل سوريا فقط ، فبحكم انتماء سوريا العربى وبحكم عضويتها بالجامعة العربية أيضًا كان لابد أن تتأثر الأسرة العربية ، وكذلك الجامعة بهذه الانقلابات خاصة إذا ما وضع فى الاعتبار الحالة السياسية التى كانت تسود المجتمع العربى خلال هذه الفترة عقب الهزيمة فى الحرب الفلسطينية فى عام ١٩٤٨م سواء داخل الجامعة أو خارجها ، لذلك فرضت المسألة السورية نفسها للمناقشة داخل أروقة الجامعة ، وأدت إلى حالة من النقاش حول ضرورة تعديل ميثاق الجامعة ، وأحدثت مشاريع لزيادة التضامن العربى فى داخل نطاقها خشية حدوث مشاريع ثنائية كان الهاشميون يسعون إليها مع سوريا . وإذا ما خرجنا عن نطاق الجامعة فسنجد أن محاور قد دشنت كالمحور المصرى السعودى والمحور الهاشمى ، وخصومات قد جرت كالعلاقات المتوترة التى جمعت بين العراق ومصر ، وكذلك بين سوريا ولبنان . كل هذا كان بسبب الانقلابات السورية التى أحدثت أثرها داخل نطاق الجامعة العربية وخارجها .

## الانقلابات والجامعة العربية :

أثيرت المسألة السورية ( الانقلابات العسكرية ) فى الجلسة الثانية المنعقدة فى ١٩ أكتوبر ١٩٤٩م بدورة الانعقاد الحادية عشرة لمجلس الجامعة العربية ، وذلك حينما ذكر حسين سرى رئيس الوفد المصرى أن من المسائل المهمة التى يجب أن تطرح للبحث فى اللجنة السياسية للجامعة هى المسألة السورية ، وذلك لكى تتقدم اللجنة للمجلس باقتراحاتها بشأنها ، ولكن ناظم القدسى رئيس الوفد السورى رفض مناقشة هذه المسألة وذلك على اعتبار أنها مسألة داخلية بحتة ، وليس فى إمكان الوفد السورى أن يضعها بأى شكل من الأشكال موضع البحث فى مجلس الجامعة أو لجانه[1]، وقد أيده فى ذلك نورى السعيد رئيس الوفد العراقى الذى اعتبر أن بحث مسألة كهذه بمجلس الجامعة يعد مبدأً خطيرًا حيث إن الدول الممثلة فى المجلس ذات استقلال وسيادة، وليس هناك من دولة تقبل أن تتدخل إحدى الدول الشقيقة فى أمور سيادتها أو أمور تتعلق بشئونها الداخلية ، ورد حسين سرى على ذلك موضحًا بأنه لم يقصد التدخل فى شئون سوريا الداخلية أو الاعتداء على سيادتها عندما ذكر المسألة السورية وكل ما قصده هو علاقة هذه المسألة بميثاق الجامعة، العربية إلا أن هذا الرد دفع ناظم القدسى إلى أن يعلن أن سوريا لم تشذ فى لحظة من اللحظات عن ميثاق الجامعة وإنما كانت على الدوام مثالاً يحتذى لاحترام هذا الميثاق ، وقد دفع احتدام المناقشة فى هذا

(١) **محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية** : الدورة رقم ١١، الجلسة رقم ٢ بتاريخ ١٩/١٠/١٩٤٩م ، ص ص ٣٦، ٣٧ .

الموضوع حسين سرى إلى أن يقترح تعديل طرح الموضوع من المسألة السورية إلى علاقات الدول العربية ببعضها البعض[٢] .

وعلى الرغم من أن الأمين العام ذكر أنه من حق أى دولة أن تعرض ما تشاء من الموضوعات للبحث والدراسة ، موضحًا أنه قد سبق للمجلس أن طرحت عليه موضوعات تخص دولاً بعينها من دول الجامعة حيث أثيرت إحدى مشكلات اليمن الداخلية بالمجلس عقب وفاة الإمام يحيى حميد الدين لأجل تهدئة الأحوال فيها ولم يعترض أحد ، ولم يقل أى من الأعضاء بأن مناقشة مثل هذه المسائل فيها مساس بسيادة دولة من دول الجامعة[٣] ، إلا أن « نورى السعيد » ذكر أنه يشترط فى اقتراح أى دولة من دول الجامعة لموضوع ما للمناقشة ألا يكون هذا الموضوع مؤديًا إلى شقاق فى الصفوف أو تباعد أو تنافر ، وعلى ذلك فمن الواجب تجنب أمر هذا الخلاف ، وقد خالفه فى ذلك رياض الصلح رئيس الوفد اللبنانى مؤيدًا الأمين العام فى أنه يجب بحث كل ما يؤدى إلى توثيق عرى الأخوة والصداقة بين الشعوب العربية ومنها هذه المسألة[٤] . بيد أن ناظم القدسى رفض رفضًا قاطعًا مناقشة هذه المسألة بالمجلس ، حيث تم فى النهاية الاتفاق على أن يبحث الموضوع باللجنة السياسية على أساس أنه خاص بالعلاقات بين الدول العربية[٥] ، وعندما تلا الأمين العام تقريره فى الجلسة الثالثة بتاريخ ٢٢ أكتوبر ١٩٤٩م عن الأمور التى حدثت بالعالم العربى فى الفترة ما بين الدورتين العاشرة والحادية عشرة اقترح « ميشيل عفلق » عضو الوفد السورى حذف الفقرة الثالثة من الصفحة الأولى من التقرير ، والتى كانت تتحدث عما مر بسوريا من أحداث هزت قواعد النظام والأمن بها ، وهو ما يشير إلى الانقلابات العسكرية التى حدثت بها ( الأول والثانى ) ، وقد وافق الأمين العام على ذلك ، هذا على الرغم من تعقيبه بأنه لم يقر الانقلابات العسكرية مطلقًا فى حياته[٦] .

وإذا ما كان العراق قد رفض بشدة مناقشة المسألة السورية بمجلس الجامعة فإن هذا يرجع إلى أن هذه الفترة وهى عهد الانقلاب الثانى قد راجت خلالها مباحثات الوحدة السورية العراقية ، لذلك كان لزامًا على العراق أن يؤيد وجهة النظر السورية بعدم عرض مسألة سوريا بمجلس الجامعة لأجل مصلحة العراق الداعية لهذا ، ولعل ما يوضح ذلك ما طالبت به صحيفة ( لواء الاستقلال )

---

(٢) **محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية** : نفس الدورة والجلسة والتاريخ ، ص ٣٩ .

(٣) **المصدر نفسه** ، نفس الدورة والجلسة والتاريخ ، ص ٤٠ .

(٤) **المصدر نفسه** ، نفس الدورة والجلسة والتاريخ ، ص ٤٣ .

(٥) **المصدر نفسه** ، نفس الدورة والجلسة والتاريخ ، ص ٤٤ .

(٦) **المصدر نفسه** ، الدورة رقم ١١ ، الجلسة رقم ٣ بتاريخ ١٩٤٩/١٠/٢٢م ، ص ص ٧١، ٧٢ .

العراقية لسان حال حزب الاستقلال عقب الانقلاب الثالث - وهو الانقلاب الذى قام لأجل الحفاظ على الجمهورية السورية وعدم الدخول فى وحدة ثنائية مع العراق - من ضرورة أن تتخذ الحكومات العربية موقفًا قويًا تجاه هذا الانقلاب متى تنعقد اللجنة السياسية للجامعة العربية ، وذلك لكى تتخذ الدول العربية الممثلة بالمجلس موقفًا عامًا يجبر قادة الانقلاب الجديد على إعادة الشكل الدستورى بسرعة إلى البلاد[٧] ، وهو ما يتنافى وموقف العراق الرافض لعرض مشكلات دول الجامعة الداخلية بمجلسها أو لجانه السابق ذكره ، وليس غريبًا أن يقال إن المصلحة تتحدث عن نفسها فى تناقض الموقف العراقى .

وعلى أية حال فإن رفض سوريا لعرض المسألة السورية على مجلس الجامعة لا يمنع من القول بأنها تمسكت أثناء عهد الانقلابات منذ البداية بالجامعة العربية قولاً وفعلاً ، ففى عقب الانقلاب الأول أفضى فريد زين الدين مندوب سوريا فى مفاوضات الهدنة - فى اجتماع ضمه وجميع مندوبى البلدان العربية عقد فى بيروت بتاريخ ٢ أبريل ١٩٤٩م - ببيان أكد فيه أن سوريا عضو بالجامعة العربية ، وهى متمسكة بهذه العضوية ، حيث لا غنى لسوريا عنها[٨] ، وقد أكد حسنى الزعيم نفسه ذلك مؤكدًا أنه سيعمل على توطيد دعائم الجامعة ويحرص كل الحرص على التمسك بمبادئها القومية التى تجعل الدول العربية أكثر إخاءً وتعاونًا قوميًا صحيحًا فيما بينها[٩] . كما أعلن فى بيان ثان حرصه على التقيد بميثاقها ، وعلى عدم الانفراد برأى خاص فى أية قضية من القضايا السياسية القومية ، راجيًا أن تعمل الجامعة على تدعيم أركانها من جديد ، وذلك لأن المشاكل الخارجية التى تجابهها الدول العربية تقتضى توطيد أركان الجامعة ، والسلوك بها حسب منهاج جديد[١٠] . وفى عقب الانقلاب الثانى أوضحت الحكومة المؤقتة برئاسة هاشم الأتاسى فى بيانها بأنها ستجعل نصب عينيها وجوب رفع شأن الجامعة العربية على وجه يكفل الخير للبلاد العربية[١١] . وقد سار الشيشكلى

---

(7) **La documentation française**, Articles et documents, R. No 1760, D. 20/1/1950, p. 5.

(٨) **المصرى** : العدد رقم ٤١٦٦ بتاريخ ١٩٤٩/٤/٣م .

(٩) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٨ ، ملف ٣ ، جـ ٦ ، تقرير رقم ٢٤ بتاريخ ١٩٤٩/٤/٧م .

(١٠) المصدر نفسه ، محفظة ٢١٨ ، ملف ٣ ، جـ ٦ ، تقرير رقم ٢٩ بتاريخ ١٩٤٩/٤/١٠م .

(١١) المصدر نفسه ، محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ ٧ ، جريدة الانقلاب بتاريخ ١٩٤٩/٨/١٦م .

على نفس هذا المنهاج عقب الانقلاب الثالث حيث أكد فى أكثر من مناسبة تمسكه بالجامعة العربية[١٢] .

والحقيقة أن سوريا أثبتت بالفعل تمسكها بالجامعة العربية فلم تتخلف عن الاشتراك فى أية دورة من دورات انعقاد مجلس الجامعة خلال هذه الفترة ، وذلك بداية من الدورة الحادية عشرة المنعقدة فى الفترة ( من ١٧ أكتوبر ١٩٤٩م إلى ١٥ فبراير ١٩٥٠م ) إلى الدورة العشرين المنعقدة فى الفترة ( من ٢٣ أكتوبر ١٩٥٣م إلى ٣٠ مارس ١٩٥٤م )[١٣] ، وقد عقد مجلس الجامعة خلال هذه الفترة إحدى دوراته وهى الدورة الرابعة عشرة فى مدينة دمشق حيث كان هذا تضامنًا مع سوريا ضد الاعتداءات الإسرائيلية على الحدود السورية[١٤] ، كما حافظت سوريا أيضًا على وجودها باللجان الداخلية للجامعة خلال هذه الفترة ، فضلاً عن انتظامها فى دفع حصتها المقررة من نفقات الجامعة ، وحتى عندما طلبت الحكومة اليمنية تخفيض حصتها من نفقات الجامعة من ٦٪ إلى ٣٪ وافقت سوريا على أن تتحمل ١٪ من نسبة التخصيص المطلوبة[١٥] .

ورغبة من سوريا فى أن يكون للجامعة صوت مسموع بالمحافل الدولية وخاصة هيئة الأمم المتحدة لذلك قدم الوفد السورى بالأمم المتحدة طلبًا إلى الجمعية العامة بهيئة الأمم بتاريخ ١٢ يوليو ١٩٥٠م يقضى بدعوة دائمة للجامعة العربية لحضور اجتماعات الجمعية العامة ، وعلى الرغم من معارضة إسرائيل فإن المشروع قبل فى النهاية ، وذلك فى الخامس من أكتوبر ١٩٥٠م بأكثرية ٤٢ صوتًا[١٦] ، وعندما تقدم كل من العراق والسعودية بمذكرة للأمانة العامة لطلب قيام الدول العربية برسم خطط معينة قبل كل اجتماع لمنظمة الصحة العالمية لتوحيد آرائها تجاه الموضوعات التى تهمها من جدول الأعمال للمنظمة المذكورة أيدت سوريا هذا الطلب ، وأرسلت مذكرة بشأنه إلى الأمانة العامة ، لأجل عرضه على مجلس الجامعة[١٧] ، وقد أحال المجلس هذه المذكرة إلى اللجنة السياسية التى أوصت بالموافقة[١٨] ، ورغبة من سوريا فى توحيد الكلمة العربية فى الخارج تقدمت باقتراح

---

(١٢) **جورج لنشوفسكى** : مرجع سابق ، ص ٤٠٢ .

(١٣) **ملحق رقم ٨** .

(14) **La documentation française**, Articles et documents, R. No 2176, D. 20/6/1950, p. 7.

(١٥) **محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية** : الدورة رقم ١٢ ، الجلسة رقم ٢ بتاريخ ١٩٥٠/٣/٢٧م، ص ٣٤ .

(١٦) **المصدر نفسه** ، الدورة رقم ١٣ ، الجلسة رقم ٣ بتاريخ ١٩٥١/٢/٢م ، ص ٦٩ .

(١٧) **المصدر نفسه** ، الدورة رقم ١٦ ، الجلسة رقم ٢ بتاريخ ١٩٥٢/٩/١٠م ، ص ٦٤ .

(١٨) **المصدر نفسه** ، الدورة رقم ١٦ ، الجلسة رقم ٣ بتاريخ ١٩٥٢/٩/١٤م ، ص ٣٣٧ .

لأجل تنسيق وتوحيد التمثيل السياسى والقنصلى لدول الجامعة العربية فى جميع عواصم العالم[١٩]، وقد عرض هذا الأمر على اللجنة السياسية ، التى حولت توصياتها بخصوصه إلى المجلس المنعقد فى ٩ أبريل ١٩٥٣م[٢٠] ، إلا أنه قد رأى عدم البت فيه لحاجته للدراسة[٢١] ، ثم تم تأجيل بحثه حتى يتجمع لدى الأمانة العامة ردود جميع الدول العربية[٢٢] .

من هنا يمكن القول بأن سوريا قد تمسكت بالجامعة العربية قولاً وفعلاً من منطلق الفكر القومى الذى كان يسيطر على العقلية السورية حكومة وشعبًا ، ونظرًا إلى أن الجامعة العربية كانت صورة من صور الوحدة العربية ، لذلك كان لزامًا عليهم المحافظة على هذا الكيان الوحدوى القائم بالفعل ، ومع هذا فإن تمسك حكومات الانقلاب بالجامعة لم يمنعها من أن تبدى تحفظات تجاه الجامعة وأمينها العام ، وقد ساعدهم على ذلك أن الصورة التى كان يعرضها الوضع داخل الجامعة فى هذه الفترة هى صورة الفشل فى إيجاد الوحدة الحقيقية بين الدول العربية[٢٣] ، خاصة بعد ما أصاب الجامعة من تصدع عقب الفشل فى حرب عام ١٩٤٨م ، وهو الأمر الذى دفع صحيفة الاستقلال العراقية – فى مقال لها بتاريخ ١٨ يناير ١٩٤٩م – إلى توجيه النقد للجامعة متمنية أن تعيد الجامعة تنظيم بنيانها الداخلى لكى تستعيد نشاطها الحيوى لإعادة تكوين جيش عربى لأجل الحرب التحريرية فى فلسطين[٢٤] ، لذلك لم يمنع تكرار الزعيم تمسكه بالجامعة العربية من توجيه النقد لسوء التفاهم الواقع بين أعضائها ومحذرًا من قيام جامعة جديدة تحل محلها أو جنوحه إلى عقد تحالف يجمع بين سوريا ومصر والمملكة العربية السعودية ولبنان[٢٥] ، بينما اعتبر رئيس وزرائه محسن البرازى – فى حديث له فى ١٠ يوليو ١٩٤٩م – الجامعة العربية خطوة نحو الهدف المنشود وهو الوحدة المتكاملة للدولة العربية والتى تنشدها سوريا[٢٦] .

---

(١٩) **محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية** : الدورة رقم ١٨ ، الجلسة رقم ١ بتاريخ ١٩٥٣/٣/٢٨م ، ص ٥٠ .

(٢٠) **المصدر نفسه** ، الدورة رقم ١٨ ، الجلسة رقم ٣ بتاريخ ١٩٥٣/٤/٩م ، ص ٣٣٧ .

(٢١) **المصدر نفسه** ، نفس الدورة والجلسة والتاريخ ، ص ٤٠٠ .

(٢٢) **المصدر نفسه** ، الدورة رقم ٢٠ ، الجلسة رقم ٨ بتاريخ ١٩٥٤/١/٢٧م ، ص ٤٠٤ .

(23) **A. D.**, The Arab League, development and difficulties, p. 196.

(24) **La documentation française**, Articles et documents, R. No 1509, D. 2/4/1949, p. 12.

(٢٥) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ ٦ ، جريدة النصر بتاريخ ١٩٤٩/٧/٤م .

(26) **La documentation française**, Articles et documents, R. No 1620, D. 10/8/1949, p. 11.

وكانت أول المآخذ التى أخذت على الجامعة العربية صفة الفردية(*) التى تغلبت على الأعضاء بها ، حيث اعتبرها أحمد قنبر (حزب الشعب) جامعة حكومات لكل منها سياسة ومصالح تتعارض مع سياسة ومصالح حكومات أخرى ، وقد أيده فى ذلك عبد الوهاب حومد عضو الحزب أيضًا ، وزكى الخطيب ( مستقل )[٢٧] ، وقد أكد على ذلك جلال السيد ( حزب البعث ) معتبرًا أن كل ممثل لقطر من الأقطار العربية بالجامعة يعتبر نفسه ممثلاً لذلك القطر فحسب أى أن روح الجماعة لم تحل فيه ، ولم يتصور أنه عربى يمثل الأمة العربية أولاً ، وهو ما يؤدى بالطبع إلى شعور المجلس دائمًا بالضعف ومدللاً على ذلك بالرد الضعيف للدول العربية على البيان الثلاثى ، وقد أرجع جلال السيد ذلك إلى عدم تقمص كل عضو لروح القومية العربية أى أنه لا عراقى ولا مصرى ولا سورى ، وهو ما يعنى تغلب صفة الفردية عليهم[٢٨] ، وحسن الحكيم فى معرض رده على أحد النواب بالمجلس النيابى - والذى طالب بألا تنفرد حكومته برأى دون الدول العربية - أكد ذلك قائلاً : « بأنه يرغب فى ذلك خاصة لو كانت هذه الدول تتعاون مع بعضها تعاونًا صادقًا غير أن كل دولة تسعى لمصالحها الخاصة دون الرجوع إلى شقيقاتها ، كما أن الخلافات كبيرة بين قادة الدول العربية »[٢٩] ، وقد شاركت الصحف السورية فى توجيه النقد للجامعة على صفة الفردية هذه ، حيث ذكر منير الشريف فى مقال له بأنه كان من المعتقد أن تكون الجامعة بداية للاتحاد العربى وجامعة لأشتات الأمة العربية ، إلا أنها لم تقدم ما كان منتظرًا منها[٣٠] .

ومن المأخذ أيضًا طريقة عملها ، حيث وجه السوريون النقد إلى طريقة عمل الجامعة داخل مجلسها ، ففى الجلسة الثانية من الدورة الثالثة عشرة والمنعقدة بتاريخ ٢٩ يناير ١٩٥١م وجه ناظم

---

(*) انتقد العراق هذه الصفة أيضًا ففى خطاب لفاضل الجمالى وزير الخارجية فى جلسة لمجلس النواب العراقى فى ٣ مايو ١٩٤٩م ذكر أن مشكلة الجامعة العربية تتلخص فى عدم اتفاق دول الجامعة على سياسة واحدة لأن نظم الحكم والمسئوليات المحلية للحكومات العربية تختلف من دولة عربية إلى أخرى .
- **عبد الرازق الحسنى** : تاريخ الوزارات العراقية ، جـ ٨ ، ص ١٢٥ .
- **سامى حكيم** : ميثاق الجامعة والوحدة العربية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٦٦م ، ص ص ١٨٩ ، ١٩٠ .

(٢٧) **محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية** : الدورة رقم ١٢ ، الجلسة رقم ١٨ بتاريخ ١٩٥٠/٣/٢٠م ، ص ص ٢٩٢ - ٢٩٤ .

(٢٨) **المصدر نفسه** ، الجلسة رقم ٣٦ بتاريخ ١٩٥٠/٧/٤م ، ص ٦١٢ .

(٢٩) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ ٤ ، تقرير رقم ١٣٦ بتاريخ ١٩٥١/٨/٨م .

(٣٠) **المصدر نفسه** ، محفظة ٢١٦ ، ملف ٨٥/١٠٧٩م ، جريدة ألف باء بتاريخ ١٩٥١/١/٣١م .

القدسى رئيس الوفد السورى انتقادًا عنيفًا إلى الطريقة التى تسير عليها اجتماعات مجلس الجامعة من حيث تشكيل لجان لفحص ما تقدمه لها اللجان المختصة الدائمة ، فتكون النتيجة عدم اتساع الوقت للبحث فتؤجل المسائل من دورة لأخرى إلى ما لا نهاية ، وهذا يؤدى إلى عدم إنتاج شىء تشعر به الشعوب العربية فى مختلف أقطارها ، وهذا عكس ما يحدث فى هيئة الأمم المتحدة حيث لكل دورة أجل معين يجب أن تعرض فيه الأمور لكى يؤخذ فيها قرار إما بالموافقة أو الرفض أو التأجيل مطالبًا بضرورة السير على هذه الطريقة[٣١] ، وفى الجلسة الأولى من الدورة الخامسة عشرة بتاريخ ٣ أكتوبر ١٩٥١م وجه فيضى الأتاسى أحد أفراد الوفد السورى نقدًا لتوقيت توزيع بعض الوثائق[*] على أعضاء المجلس كتقرير الأمانة العامة عن أعمالها فى المدة بين الدورتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة حيث طالب بتوزيع هذه الوثائق على الوفود قبل الجلسة الأولى للدورة حتى يمكن الاطلاع عليها ومناقشتها ، وقد برر الأمين العام ذلك بأن التقرير يجب أن يشتمل على جميع ما حدث بين الدورتين ، وبالتالى لا تستطيع الأمانة العامة طبعه قبل انعقاد المجلس بمدة طويلة حيث إنه قد تستجد بعض الأمور التى يجب أن يتضمنها التقرير حتى يكون كاملاً وافيًا حين عرضه على المجلس[٣٢] .

ولقد شارك خالد العظم فى نقد طريقة عمل الجامعة العربية ، حيث ذكر فى لقاء له مع الوزير المفوض المصرى بدمشق بأن الصحف قد نشرت فى الفترة الأخيرة بأن مجلس الجامعة سوف يعقد فى ٢٨ أبريل ١٩٥١م بناءً على موافقة الدول العربية ومن بينها سوريا ، هذا على الرغم من أنه لم يتصل أحد بسوريا فى أمر هذا الاجتماع ، وقد أوضح له غرابة هذا التصرف من الأمانة العامة ، وبالنسبة لجدول الأعمال الذى نشرته الصحف قال : « إنه يحوى كثيرًا من الأمور التافهة فى حين أنه أغفل أمرًا مهمًا كاعتداء اليهود على سوريا ، وكأنها أقل أهمية من غيرها ، وأنكر أن يتضمن جدول الأعمال موضوع تجديد مدة خدمة الأمين العام خاصة بعد أن أهمل الأمين العام واجبات اختصاصاته ، وضرب مثلاً على ذلك بموضوع المذكرة التى بعثت لفرنسا بشأن موضوع «مراكش»

---

(٣١) **محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية** : الدورة رقم ١٣ ، الجلسة رقم ٢ بتاريخ ١٩٥١/١/٢٩م، ص ص ٢٧ ، ٢٨ .

(*) وجه العراق نفس هذا النقد قبل ذلك فى الدورة الحادية عشرة بتاريخ ١٧ أكتوبر ١٩٤٩م ، حيث إن الأمانة العامة لم ترسل إلى الدول الأعضاء مشروع جدول الأعمال للدورة المنعقدة قبل اجتماع المجلس بفترة كافية وهو ما يتناقض مع مسئوليات حكومات الدول العربية المسئولة أمام مجالسها النيابية .

– **محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية** : الدورة رقم ١١ ، الجلسة رقم ١ بتاريخ ١٩٤٩/١/١٧م، ص ص ٦ ، ٧ .

(٣٢) **المصدر نفسه** ، الدورة رقم ١٥ ، الجلسة رقم ١ بتاريخ ١٩٥١/١٠/٣م، ص ١١ .

والتى لم يتسلمها خالد العظم بصفته رئيسًا للوزراء ووزيرًا للخارجية السورية سوى فى صباح يوم هذا الحديث ، ومتسائلاً عن كيفية رده على أى نائب بالمجلس النيابى السورى إذا ما وجه إليه سؤالاً بخصوص هذا الموضوع ، كذلك أنكر على الأمين العام قبوله دعوة لزيارة تركيا والتى سوف يتحدث فيها باسم الجامعة العربية من خلال صفته كأمين عام ، على حين أنه كان من الواجب عليه أن يتصل بالدول العربية قبل قبوله هذه الدعوة لاستشارتها فى ذلك على أساس أنه سوف يتحدث باسم هذه الدول[٣٣] .

وعلى أى حال فقد أرجع كثيرون حالة الضعف التى انتابت الجامعة العربية إلى حرب فلسطين والتى أثرت فيها كثيرًا ، فلقد أثرت فى كيانها باعتبارها أداة سياسية أريد بها تدعيم التعاون العربى والاعتماد على هذا التعاون لخير العرب أجمعين ، حيث كان للمواقف التى وقفتها بعض الدول العربية من الجيش المصرى وما يترتب على هذه المواقف من آثار خطيرة على نتيجة الحرب أثرها على العلاقات العربية[٣٤] ، وأما خالد العظم فقد اعتبرها أكثر أيام الجامعة سوادًا ، إذ تكشفت العيوب ولم يوصف لها الدواء ثم ظهرت المطامع الفردية فلم تستطع الجامعة مقاومتها ولا القضاء عليها[٣٥] ، وقد اعتبرتها جريدة التايمز البريطانية فى عددها الصادر بتاريخ ٢٨ أكتوبر ١٩٤٩م برهانًا على مدى الضعف العسكرى للجامعة[٣٦] ، حيث حمل « أحمد قنبر » الجامعة مسئولية كارثة فلسطين[٣٧] . وقد أرجع البعض هذا الضعف أيضًا إلى الانقسام داخل الجامعة العربية ، فجريدة « التايمز » البريطانية فى عددها السابق أكدت على أن الانشقاق بين الدول العربية الأعضاء داخل الجامعة العربية يوضح مدى ضعفها السياسى حيث ينقسم الأعضاء إلى كتلتين متصارعتين إحداهما هاشمية تضم العراق والأردن والأخرى تضم مصر والسعودية ، وهو ما يوضح صورة عدم التضامن بين أعضائها[٣٨] ، ذلك الأمر الذى دفع جلال السيد فى تعليقه على عدم توقيع العراق

---

(٣٣) وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق) : محفظة ٢٠٥ ، ملف ٥ ، جـ ٥ ، تقرير رقم ٨٥ بتاريخ ١٩٥١/٤/١٦م .

(٣٤) المصدر نفسه ، محفظة ٢٠٥ ، ملف ٥ ، جـ ٦ ، تقرير رقم ٩٦ بتاريخ ١٩٥٢/٦/١٧م .

(٣٥) مذكرات خالد العظم : جـ٢ ، ص ٢٥١ .

(36) **La documentation française**, Articles et documents, R. No 1699,D. 10/11/ 1949, p. 2.

(٣٧) محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية : الجلسة رقم ١٨ ١٩٥٠/٣/٢٠م، ص ص ٢٩٢ - ٢٩٤ .

(38) **La documentation française**, Articles et documents, R. No 1699,D. 10/11/ 1949, p. 2.

على معاهدة الضمان الجماعى العربى إلى أن يقول : إن الجامعة العربية بها قطبان إذا لم يشترك هذان القطبان فى عملها يبقى هذا العمل معلقًا لا يعطى ثماره ، فهناك مصر وهناك العراق وعدم اشتراك إحداهما فى أى من مشاريع الجامعة يعنى عدم تنفيذ هذا المشروع[٣٩] . كما كان للمواقف العراقية الأردنية من بعض القضايا أثرها على العلاقات العربية ، وكذلك الانقلابات السورية التى أثرت على العلاقات بين الدول العربية الأعضاء داخل الجامعة[٤٠] . وأما ناظم القدسى فقد أرجع ذلك الضعف إلى طبيعة عمل الجامعة نفسها ، والتى لم تحدث تأثيرًا جيدًا فى حياة الشعوب العربية الاقتصادية والاجتماعية كجامعة موحدة للعرب يجب أن تسعى إلى ذلك[٤١] .

وإذا ما كان النقد قد وجه إلى الجامعة العربية فإنه قد وجه كذلك إلى أمينها العام ، حيث أخذ عليه البعض سعيه فى خدمة بلاده مصر قبل الجامعة ، ففى داخل الجمعية التأسيسية السورية حمل على بوظو على الأمين العام وتصريحاته ، مؤكدًا ضرورة أن يدرك الأمين العام بأنه موظف لدى جامعة العرب لا لدولة بعينها[٤٢] ، وفى هذا السياق علق عادل أرسلان على طلب عبد الرحمن عزام الإذن من الملك فاروق لأجل زيارة تركيا موضحًا بأن هذا دليل على أن الأمين العام يعتبر نفسه موظفًا مصريًا لا أمينًا عامًا لجامعة الدول العربية ، وأن ملك مصر يعده كذلك ، حيث لم تُستشر الحكومات العربية الأخرى فى أمر هذه الزيارة ، على حين حرص الأمين العام على أخذ الإذن من ملك مصر[٤٣] ، وأما الملك عبد الله ففى لقاء ضمه مع ناظم القدسى والزعيم فوزى سلو ذكر بأن الجامعة العربية على رأسها رجل واحد لا غير وهو يدير شئونها لمصلحة وطنه مصر ، ويوظف أبناء قومه لتحقيق هذه الغاية وحدها[٤٤] ، ولقد أخذ عليه أيضًا سوء إدارته للجامعة العربية ، فخالد العظم رئيس الوزارة السورية رفض التجديد للأمين العام لمد خدمته ، متهمًا إياه بأنه السبب الأول

---

(٣٩) محاضر جلسات الجمعية التأسيسية السورية : الجلسة رقم ٣٦ بتاريخ ١٩٥٠/٧/٤م، ص ٦١٣ .

(٤٠) وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق) : محفظة ٢٠٥ ، ملف ٥ ، جـ ٦ ، تقرير رقم ٩٦ بتاريخ ١٩٢٥/٦/١٧م .

(41) **La documentation française**, Articles et documents, R. No 1707,D. 19/11/1949, p. 9.

(٤٢) محاضر جلسات الجمعية التأسيسية السورية : الجلسة رقم ١٩ بتاريخ ١٩٥٠/٣/٢١م ، ص ٣٠٥ .

(٤٣) مذكرات الأمير عادل أرسلان : جـ ٣، ص ١١٣٤ .

(٤٤) المآثر الكاملة للملك عبد الله : جـ٢ ، ص ٢٧١ .

فى اضطراب الجهاز الإدارى للأمانة العامة[٤٥] ، وقد أيدته فى ذلك الصحف السورية ، ففى مقال بصحيفة النصر الصادرة فى يوم الأربعاء الموافق ٣ مايو ١٩٥١م تحت عنوان «تصرفات عزام السياسية والإدارية تحول دون تجديد انتخابه » اعترض كاتب المقال على تصرفات عزام فى إدارة الجامعة ذاكرًا فى مقاله بأن الموظفين بالجامعة ما هم إلا أقرباء وأحباء لعزام ، ذلك فضلاً عن تصرفات عزام المناقضة لسياسة الدول الأعضاء ، هذا على الرغم من أن الأمين العام عبارة عن رئيس إدارى أو رئيس مكتب ينفذ فقط قرارات المجلس[٤٦] .

وقد اشتركت العديد من الصحف السورية والموالية لحكومة العظم فى هذه الآونة فى الحملة على عبد الرحمن عزام[٤٧] . وتأكيدًا لرفض خالد العظم لأسلوب عبد الرحمن عزام فى إدارة الجامعة عقب فى الجلسة الثالثة من الدورة الرابعة عشرة على المادة الأولى من مشروع النظام الداخلى للجامعة وهى الخاصة بمهام الأمين العام مؤكدًا أن هذه الفقرة فى المشروع الجديد جاءت كما كانت عليه فى المشروع القديم ، ولذلك فقد تقدم باقتراح إضافة فقرة إلى هذه المادة من شأنها أن يقدم الأمين العام تقريرًا دوريًا كل ستة شهور عن الأعمال التى قامت بها الأمانة العامة ، وذلك لأن الحكومات ليست مطلعة تمام الإطلاع على مدى نشاط الأمانة العامة ، ويهم كل دولة أن تطلع على هذا النشاط وأن تتابعه وتبدى رأيها فيه ، وأن يشمل هذا التقرير نتائج تطبيق مقررات مجلس الجامعة فى كل دورة حتى تطلع الدول على ما يهمها من هذه المقررات[٤٨] .

وعلى أى حال فإن النقد الذى وجه إلى عبد الرحمن عزام دفع الكثيرين إلى طلب تنحيته عن أمانة الجامعة ، فإن كان عادل أرسلان لم يعلنها صراحة على الرغم من اتهامه له بعدم الكفاءة لمنصبه[٤٩] ، فإن رياض الصلح وزير الخارجية اللبنانى فى لقاء له مع محسن البرازى رئيس وزراء سوريا فى عهد الزعيم قد صرح بها عند تحدثهما عن الأمانة العامة ، حيث كان من رأيه ضرورة تنحى عبد الرحمن عزام عن مركزه لشخصية مصرية أخرى كالسنهورى[٥٠] ، وقد تحدث فى هذا

---

(٤٥) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢٠٥ ، ملف ٥ ، جـ ٥ ، تقرير رقم ٨٥ بتاريخ ١٩٥١/٤/١٦م .

(٤٦) **المصدر نفسه** ، محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ جـ٤ ، جريدة النصر بتاريخ ١٩٥١/٥/٣م .

(٤٧) **المصدر نفسه** ، محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ جـ٤ ، تقرير رقم ١٠٠ بتاريخ ١٩٥١/٥/٣م .

(٤٨) **محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية** : الدورة رقم ١٤ ، الجلسة رقم ٣ بتاريخ ١٩٥١/٥/١٨م، ص ١٦٦ .

(٤٩) **مذكرات الأمير عادل أرسلان** : جـ ٣، ص ١١٦٦ .

(٥٠) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢٢٠ ، ملف ٥ ، جـ ٤ ، تقرير رقم ٨٠ بتاريخ ١٩٤٨/٨/٩م .

الاتجاه نجيب الريس فى مقال له بصحيفة القبس « مؤكدًا على أن أزمة الجامعة العربية هى أزمة الأمانة العامة ، فالدول العربية كانت قد طالبت بتعديل نظام الأمانة العامة ، وكذلك صلاحيات الأمين العام ، حتى إن البعض قد طالب بضرورة تعديل شخصية الأمين العام نفسه ، وإن كانت بقية الدول العربية لم توافق على هذا الطلب ، وقد ساق نجيب الريس تبرير الذين طالبوا بتعديل نظام الأمانة العامة وتحديد صلاحيات الأمين العام أو تبديله بأن كارثة فلسطين أسقطت حكومات وسببت انقلابات وغيرت وزارات ، فلماذا لا تكون هذه الكارثة سببًا فى تبديل شخص الأمين العام؟! مؤكدًا أن بعض الدول العربية اعتبرته مسئولاً عن ذلك ، وتساءل فى النهاية عما إذا كان من الجائز للدول العربية أن تبدل حكوماتها وتغير وزراءها ، فلماذا لا يجوز لهم أن يبدلوا أمين جامعتهم أيضًا ؟!»[٥١] ، وهى دعوة صريحة لتنحية عزام عن الأمانة العامة للجامعة العربية كنتيجة لما أُخذ عليه فى إدارته للجامعة .

وهكذا يتضح لنا أن التمسك السورى بالجامعة العربية كمثل قائم للوحدة العربية التى كان السوريون يبغونها لم يمنعهم من توجيه النقد للجامعة وأمينها العام ، والذى لم يكن نقدًا لأجل النقد فقط بقدر ما كان لأجل إصلاح تلك المنظمة التى يعتقد فيها جمع العرب إلى كلمة واحدة ، لذلك كله عملت سوريا دائمًا على تنظيم الجامعة حتى يتحقق الهدف المرجو منها ، وقد كان ذلك فى صورة تعديل ميثاقها ، وكانت أولى القضايا المهمة التى طرحتها سوريا للبحث فى هذا المجال هى **قضية وضع اللجنة السياسية**[*] ، فنظرًا إلى أن هذه اللجنة كانت مؤلفة من رؤساء الحكومات أو من وزراء خارجيتها فإنها قد اتخذت قرارات مباشرة دون الرجوع إلى مجلس الجامعة ، حيث كانت النتيجة من جراء ذلك أن سيطرت اللجنة السياسية على المجلس ، ولم تعد للجنة السياسية كذلك صفة اللجان العادية الأخرى فتعرض أعمالها على المجلس ، ويرجع هذا إلى أن اللجنة كانت قد

---

(٥١) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢٢٠ ، ملف ٥ ، جـ ٣ ، تقرير رقم ٢٦٥ بتاريخ ١٩٤٩/٩/١٤م .

(*) خلا ميثاق الجامعة العربية من نص صريح بإنشاء هذه اللجنة ، وقد أثير هذا الموضوع فى اجتماع مجلس الجامعة فى أول أبريل ١٩٤٦م إذ لاحظ الأعضاء أنه تقرر إنشاء ست لجان وفق ما نصت عليه المادة الرابعة من الميثاق فى حين أنها أغفلت النص على إيجاد لجنة للشئون السياسية رغم أن العمل الأول لمجلس الجامعة هو الاشتغال بتلك الشئون ، وبعد بحث هذا الأمر بمجلس الجامعة تقرر تأليف لجنة من وزراء خارجية الدول العربية للنظر فى اقتراح تأليف لجنة سياسية دائمة من وزراء الخارجية لتنسيق سياسة البلاد العربية ، ويكون اجتماعها كلما اقتضى الحال على أن يحضر اجتماعاتها الأمين العام للجامعة ، وقد اجتمع أعضاء اللجنة حيث تمت التوصية على إنشاء هذه اللجنة وقد وافق مجلس الجامعة على هذه التوصية فى ٣٠ نوفمبر ١٩٤٦م .

استأثرت بقضية فلسطين ، وبالتالى كانت المسائل التى عالجتها اللجنة متعلقة بظرف خاص هو ظرف هذه القضية ، وهو ما جعلها تصدر قرارات دون الرجوع إلى المجلس ، ولعل طغيان اللجنة السياسية على مجلس الجامعة جعل عبد الرحمن عزام يصرح بقوله : « إنى لا أحب أن تطغى هذه اللجنة على المجلس ، كما أنى لا أود أن تحل محله لأن معنى هذا انهيار ميثاق الجامعة »[٥٢] .

وكانت مناقشة المسألة السورية خلال عهد الحناوى فى اجتماع مجلس الجامعة فى ١٩ أكتوبر ١٩٤٩م فرصة لبحث وضع اللجنة السياسية ، حيث دار السؤال حول : هل مجلس الجامعة يحيل إلى اللجنة المسائل السياسية لنظرها أم أن اللجنة السياسية هى التى توجه المجلس فى هذا الشأن ؟ وقد أثار هذه المسألة نعيم الأنطاكى أحد أعضاء الوفد السورى فى هذه الدورة[*] من مجلس الجامعة ، والذى أنكر على المجلس مناقشة المسألة السورية ، وموجهًا النظر إلى أنه من الأولى مناقشة قضية الشكل ، أى ما هى الطريقة المثلى لعرض موضوع ما على المجلس ، فسوريا ترغب فى أن يكون لمجلس الجامعة نظام دقيق يسير عليه العمل داخله[٥٣] ، وقد أكد نعيم الأنطاكى على أن الذى يخدم مجلس الجامعة هو ألا يثار فيه ولا يسجل من الأقوال إلا ما يكون نتيجة لدراسة مشتركة بين رؤساء الوفود أو من يمثلونهم داخل اللجنة السياسية ؛ لأن إثارة هذه المواضيع فى مجلس الجامعة والذى يضم عددًا كبيرًا من الأعضاء يستطيع كل منهم أن يدلى برأيه ستكون نتيجته إيجاد فرصة للتضارب فى الآراء حتى داخل الوفد الواحد ، وطالب الرجل بأن تعتبر اللجنة السياسية ممهدة للمواضيع التى تثار فى مجلس الجامعة حيث تستطيع الوفود والتى يمثلها فى تلك اللجنة رؤساؤها أو وزراء خارجيتها التعبير عن آراء كل وفد بطريقة مختصرة من حيث العدد ، وهى بذلك تمهد للموضوع الذى يدرس بالمجلس دون أن يقال بأن اللجنة تطغى فى صلاحياتها على صلاحيات المجلس[٥٤] ، وقد اعترض فؤاد سراج الدين أحد أعضاء الوفد المصرى على هذا الموضوع متسائلاً : هل يحظر على مجلس الجامعة أن ينظر فى مسألة سياسية لا ترى اللجنة السياسية بالإجماع أو بأغلبية الآراء عرضها على مجلس الجامعة ؟ فإذا كان الرد بالإيجاب فمعنى هذا أن المجلس قد تلاشى فى اللجنة السياسية وهذا غير معقول ، وإذا كان الجواب بأن لمجلس الجامعة الكلمة الأخيرة فيما يبحث وفيما

---

(٥٢) **سامى حكيم** : ميثاق الجامعة والوحدة العربية ، ص ص ١٥٥ - ١٥٩ .

(*) الدورة الحادية عشرة (١٧ أكتوبر ١٩٤٩م - ١٥ فبراير ١٩٥٠م ) .

(٥٣) **محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية** : الدورة رقم ١١ ، الجلسة رقم ٢ بتاريخ ١٩/١٠/١٩٤٩م، ص ٤٥ .

(٥٤) **المصدر نفسه** ، نفس الدورة والجلسة والتاريخ ، ص ٤٦ .

لا يبحث وهذا هو المعقول والمقبول ، فلا يبقى فى المسألة خلاف ، ويكون للجنة السياسية الحق فى أن تبحث ما ترى بحثه وما لا ترى بحثه ، والكلمة الأخيرة تكون للمجلس[٥٥] .

وعلى الرغم من أن عبد الرحمن عزام الأمين العام قد أكد أن اللجنة السياسية لا تستطيع أن تحل محل مجلس الجامعة لأن المجلس هو مصدر سلطات الجامعة كلها ، واللجنة السياسية إن هى إلا جزء منه يحيل إليها من الأعمال ما يرى المجلس دراسته ، وذلك لأن تكفل اللجنة السياسية بالأمور السياسية دون أن يحيلها المجلس إليها هو تجنب لإعطاء المجلس مسئوليته الطبيعية[٥٦] ، إلا أن الوفد المصرى قد أصر على تقديم اقتراح نص على أن : « للمجلس أن يحيل على اللجنة السياسية المسائل التى يرى دراستها فيها ، وللجنة أن تتقدم للمجلس بنتيجة دراستها للمسائل التى ترى هى إثارتها والكلمة النهائية للمجلس على أية حال »[٥٧] . وقد رحبت سوريا بهذا الاقتراح على لسان أحد أعضاء وفدها وهو « ميشيل عفلق » ، والذى أيد اعتبار أن المجلس هو الأصل واللجنة السياسية هى الفرع ، مشيدًا فى ذلك بالمناقشات التى دارت حول الموضوع ، ومرحبًا بهذا الاتجاه الذى يجعل الجامعة العربية أكثر ديمقراطية وأقرب إلى نفوس الشعب العربى[٥٨] ، وقد أقر بالفعل الوفد السورى الاقتراح المصرى حول هذا الموضوع[٥٩] . وهكذا تم تنظيم وضع اللجنة السياسية لتصبح فرعًا من فروع مجلس الجامعة بعد أن طغت سلطتها على سلطة المجلس نفسه نتيجة لظروف قضية فلسطين فأصبحت لها سلطة اتخاذ القرارات دون الرجوع إلى المجلس وهو الأصل . والشىء الذى يسترعى الانتباه فى هذا الأمر هو أن عرض المسألة السورية ( الانقلابات ) للمناقشة بمجلس الجامعة فى ١٩ أكتوبر ١٩٤٩م كان فرصة لإثارة هذه المسألة لتصحيح وضع اللجنة السياسية ، وهو ما يدفعنا إلى القول بأن الانقلابات العسكرية السورية أدت إلى تصحيح وضع اللجنة السياسية .

ورغبة من الحكومة السورية فى إطلاع الشعوب العربية على ما يدور داخل مجلس الجامعة العربية اقترحت فى عهد سامى الحناوى ضرورة « علنية جلسات مجلس الجامعة » وهو الاقتراح الذى تقدم به نعيم الأنطاكى أحد أعضاء الوفد السورى لمجلس الجامعة العربية المنعقد فى دورته الحادية عشرة إلى رئيس المجلس فى هذه الدورة ، والقاضى بتعديل المادة الثانية

---

(٥٥) **محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية** : الدورة رقم ١١ ، الجلسة رقم ٢ بتاريخ ١٩٤٩/١٠/١٩م ، ص ٤٩ .
(٥٦) **سامى حكيم** : ميثاق الجامعة والوحدة العربية ، ص ١٦٠ .
(٥٧) **محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية** : الدورة رقم ١١ ، الجلسة رقم ٢ بتاريخ ١٩٤٩/١٠/١٩م، ص ٥٠ .
(٥٨) **المصدر نفسه** ، الدورة رقم ١١ ، الجلسة رقم ٣ بتاريخ ١٩٤٩/١٠/٢٢م، ص ٦٤ .
(٥٩) **المصدر نفسه** ، نفس الدورة والجلسة والتاريخ ، ص ٦٥ .

عشـــرة(*) من النظام الـداخلى لمجلـس الجامعـة وكـان التعـديل يقضـى بـأن تكـون اجتماعـات المجلـس علنية إلا فى الحالات التى يقرر فيها بأغلبية الآراء فى جلسة علنية أن ظروفًا استثنائية توجب عقد جلسة سرية ، وأما جلسات اللجان فتكون سرية إلا فى الحالات التى يقرر فيها العلنية بأغلبية الآراء أيضًا ، والقرارات التى تتخذ فى جلسة سرية يجب أن يعلن عنها فى أول جلسة علنية تليها ، وبعد كل جلسة سرية يصدر الأمين العام بلاغًا عن خلاصة أعمال الجلسة وقد برر طلب بلاده ذلك بأن سرية الجلسات تؤدى فى الواقع إلى محاذير لا يستهان بها لأنها تفصل بين الجامعة والرأى العام العربى ، وهو أمر غير مُرْضٍ لأن التجاوب بين مجلس الجامعة والرأى العام بأوسع معانيه هو الضمان الأقوى لتنمية الروابط القومية ، مؤكدًا أن الأمم المتحدة تأخذ بعلنية الجلسات طبقًا للمادة ٦٣ من ميثاقها ، وطلب فى النهاية أن يُضم هذا الموضوع لجدول أعمال الدورة الحادية عشرة ، وإحالة مشروع بلاده إلى اللجنة المختصة لدراسته وتقديم تقرير عنه للمجلس(٦٠) .

وقد أحيلت المذكرة السورية إلى لجنة اللوائح والأنظمة الداخلية حتى تقدم تقريرًا بخصوصها إلى المجلس لكى يدرسها(٦١) ، وبالفعل اجتمعت اللجنة حيث انتهت إلى أن تحقيقه فى الوقت الحاضر سابق لأوانه ، ففضلاً عن عدم إمكانية المقارنة بين منظمة عالمية كهيئة الأمم المتحدة ومنظمة إقليمية كجامعة الدول العربية لاستقبال الجمهور والصحفيين ، فإن الشعور العام لدى أعضاء اللجنة هو أنه ما زال أمام الجامعة العربية من المشاكل الداخلية المتصلة بعلاقات الدول العربية ببعضها ما يتطلب الحل والتسوية بطريق التفاهم والإقناع فى جو من الهدوء والصرامة التامة ، وبعيدًا عن أعين الرقباء وعن المؤثرات الخارجية كافة ، كما أن قضية فلسطين والمشاكل العديدة المتفرعة عنها ما زالت تستأثر بالنصيب الأكبر من نشاط الجامعة ، وظروف هذه القضية الخاصة تستدعى السرية التامة ، وأوضحت اللجنة أن المادة الثانية عشرة من النظام الداخلى القائم لمجلس الجامعة تكفى فى الوقت الحاضر حيث إنها أجازت جعل الجلسة علنية إذا ما رأى ذلك بأغلبية الآراء داخل المجلس(٦٢) . وعندما تلا « وحيد رأفت » مقرر لجنة اللوائح والأنظمة الداخلية بالجامعة تقرير اللجنة ، علق خالد العظم رئيس الوفد السورى موضحًا فائدة اقتراح بلاده بعلنية الجلسات كما وضعها المشروع المقترح ،

---

(*) **تقول هذه المادة** : « تكون الجلسة سرية إلا فى الحالات التى تقرر فيها العلنية بأغلبية الآراء » .

(٦٠) **محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية**: الدورة رقم ١١ ، الجلسة رقم ٦ بتاريخ ١٩٤٩/١٠/٣٠م، ص ٢٦٦ .

(٦١) **المصدر نفسه** ، الدورة رقم ١٢ ، الجلسة رقم ١٢ بتاريخ ١٩٥٠/٣/٢٧م، ص ص ٢٨ ، ٢٩ .

(٦٢) **المصدر نفسه** ، الدورة رقم ١٢ ، الجلسة رقم ٤ بتاريخ ١٩٥٠/٤/١م، ص ص ٩٠ ، ٩١ .

وفند مزاعم اللجنة من حيث عدم الاتساع اللازم لاستيعاب كل الأشخاص الذين يحضرون اجتماعات المجلس بأنه من الممكن أن يقرر المجلس نشر ما يدور فى اجتماعات المجلس فى الصحف، وذلك بتقديم مضابط الجلسات إلى من يشاء ، وبذلك يتمكن الرأى العام من الإطلاع على ما يدور من مناقشات فى مجلس الجامعة ، أما فيما يتعلق بالمسائل السرية فيمكن للمجلس أن يقرر فى أى وقت يشاء عدم العلانية وبالتالى عدم النشر ، والهدف من هذا أن يكون الأصل هو العلانية ، وأن تكون السرية هى الاستثناء لأمر طارئ يستدعى عدم العلانية[٦٣] . وعلى أية حال فقد تم تحويل الاقتراح السورى إلى اللجنة السياسية لكى تقوم ببحثه[٦٤] ، ولما لم تتطرق اللجنة إلى بحثه تقدمت الحكومة اللبنانية بمذكرة إلى مجلس الجامعة تزكية للاقتراح السورى ، ومطالبة بإدراجه فى جدول أعمال المجلس مرة ثانية[٦٥] ، وبالفعل أحيل الطلب اللبنانى إلى اللجنة السياسية والتى درسته وقررت إرجاء النظر فيه إلى دورة قادمة ، وأوصت بأن تأخذ الأمانة العامة الخطوات العاجلة لإنشاء مبنى صالح ومجهز بالأسباب التى تيسر عقد جلسات علنية فى المستقبل[٦٦] ، وقد أحيل قرار اللجنة السياسية إلى المجلس فى دورته العشرين حيث رفعت مذكرة من أحمد الشقيرى الأمين العام بالنيابة إلى المجلس بهذا الأمر فى ٢٣ سبتمبر ١٩٥٣م[٦٧] ، والشىء الجدير بالذكر هو أنه لم يتخذ فى هذا الأمر قرار ، وظل الوضع على ما هو عليه كما كان فى ميثاق الجامعة العربية ، وأيًا كان الأمر فإنه يحسب لسوريا أنها عرضت تعديل مادة من مواد ميثاق الجامعة رأته الحكومة السورية فى صالح الجامعة .

ويدخل « **مشروع القدسى للوحدة** » فى عام ١٩٥١م فى إطار مساعى الحكومات العسكرية لتعديل الميثاق ، فمن واقع نقد حكومات الانقلاب فى عهودها المختلفة للجامعة العربية خرجت حكومة الشيشكلى بأفكار للوحدة تتجاوز الجامعة حيث تقدم ناظم القدسى فى ٢٣ يناير ١٩٥١م إلى مجلس الجامعة بمشروعه موضحًا فيه الأخطار الدولية والصهيونية التى تحيط بالوطن العربى ، ومؤكدًا أن مشروعه الاتحادى والذى تضمن مجالات السياسة الخارجية وقوى الدفاع القومى

(٦٣) **محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية** : الدورة رقم ١٢ ، الجلسة رقم ٤ بتاريخ ١٩٥٠/٤/١م، ص ٧٣ .
(٦٤) **المصدر نفسه** ، نفس الدورة والجلسة والتاريخ ، ص ٧٦ .
(٦٥) **المصدر نفسه** ، الدورة رقم ١٨ ، الجلسة رقم ١ بتاريخ ١٩٥٣/٣/٢٨م، ص ٤٣ .
(٦٦) **المصدر نفسه** ، الدورة رقم ١٨ ، الجلسة رقم ٣ بتاريخ ١٩٥٣/٤/٩م، ص ٤٠٠ .
(٦٧) **المصدر نفسه** ، الدورة رقم ٢٠ ، الجلسة رقم ٢ بتاريخ ١٩٥٤/١/٩م، ص ٨٥ .

والاقتصاد والمرافق الرئيسية هو الوسيلة الوحيدة لمواجهة العرب لتلك الأخطار مشيرًا إلى الأشكال المختلفة التى يمكن أن يأخذها الاتحاد بين الدول العربية ، وهى شكل دولة عربية متحدة أو اتحاد فيدرالى أو كونفدرالى ، مجيزًا الشكل الأول وهو الدولة العربية المتحدة[٦٨] . وعن أسباب تقديمه لهذا المشروع ذكر القدسى بأن الخلافات التى كانت دائرة فى هذا الوقت داخل حزب الشعب وهو الحزب الحاكم كانت سببًا قويًا لذلك حيث اختلف الرأى بين القائلين باتحاد سورى عراقى ، والقائلين بأن نورى السعيد يريد الاتحاد يومًا ويتنكر له يومًا ، والقائلين بأن الملك عبد الله يرغب فى ضم سوريا إن عاجلاً أو آجلاً ، لذلك وجد القدسى أنه ليس أمامه من بد سوى المطالبة باتحاد عربى شامل ، وقد أضاف أحمد الشقيرى على ذلك سببًا آخر وهو ضغط الشعب السورى على الحكومة مطالبًا بالوحدة كما وعد حزب الشعب عند دخوله الانتخابات[٦٩] . كما جعل القدسى من ضعف الروابط بين الدول الأعضاء بالجامعة سببًا آخر لتقديم مشروعه الوحدوى[٧٠] ، وفى هذا السياق ذكر مصطفى السباعى فى الأول من ديسمبر ١٩٥٠م أن العلاقات بين البلاد العربية ليست قوية بالصورة التى كانت تتمناها الشعوب العربية لأجل مواجهة مشكلات الساعة ، حيث أصبح من الواضح أن العرب قد انقسموا على أنفسهم إلى قسمين متناحرين يأبى كل قسم منهما أن يستمع لصوت الأخوة العربية ولا للدين ولا للاعتبارات التى تؤكد أن العرب داخل حدودهم يمثلون كيانًا واحدًا وأمة واحدة ، لذلك فإن الاتحاد العام أصبح ضروريًا لنجاح السياسة العربية[٧١] .

وعلى أى حال فقد اختلف الموقف داخل سوريا من مشروع القدسى للوحدة العربية بين مؤيد ومعارض ، فالشيشكلى رغبة منه فى كسب تأييد الدول العربية لنظام حكمه فى سوريا ، والتأكيد أن سوريا ورغم حالة القلق التى انتابتها فإنها ما زالت قوية وثابتة[٧٢] أيد رحلة ناظم القدسى فى نوفمبر ١٩٥٠م إلى العواصم العربية ليعلن لهم أن سوريا ستظل جمهورية مستقلة ، ومطالبًا بالكف

---

(68) **La documentation française**, Articles et documents, R. No 2077,D. 31/1/1951, p. 7.

– **سامى حكيم** : ميثاق الجامعة والوحدة العربية ، ص ص ٢٥١ ، ٢٥٢ .

(٦٩) **أحمد الشقيرى** : حوارات وأسرار مع الرؤساء والملوك العرب ، دار العودة ، بيروت ، د.ت ، ص ١٣٥ .

(٧٠) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٦ ، ملف ٨٥/١٠٧٩م ، جريدة البلد بتاريخ ١٩٥١/١/٢٧م .

(71) **La documentation française**, Articles et documents, R. No 2046, D. 20/12/ 1950, p. 9.

(72) **A. D.**, The Arab League, development and difficulties, p. 194.

عن الدسائس تجاه سوريا[٧٣] ، وهى الزيارة التى استغلها القدسى للتمهيد لمشروعه الوحدوى ، وأما الأحزاب السورية فلقد اتفقت آراء كثير منها على تأييد المشروع كالحزب الاشتراكى العربى حيث أعلن زعيمه أكرم الحورانى تأييده للمشروع ، والإخوان المسلمين والتى أعلن زعيمها مصطفى السباعى بأن كل مشروع وحدوى يحظى بتأييد السوريين ، وكذلك أيدت الأحزاب غير البرلمانية المشروع أيضًا[٧٤] ، وأما صلاح الدين البيطار أحد زعماء حزب البعث فقد أكد أنه من الخطأ وصف هذا المشروع بأنه خيال ما دام يسعى لتحقيق رغبات الأمة العربية فى تحقيق الوحدة[٧٥] ، وإن كان عصام المحايرى زعيم الحزب السورى القومى الاجتماعى قد أكد أن هدف المشروع الوحدوى لا خلاف عليه من قبل السوريين إلا أنه رأى أن يسير سيره الطبيعى ، والذى يجعل من هدف القوميين أكثر قابلية وأشد واقعية وأقرب للتنفيذ ، وهو البدء بسوريا الكبرى والتى تضم سوريا ولبنان وفلسطين ، وهو الذى نادى به الحزب[٧٦] ، وقد عارضه بعض المستقلين أمثال سامى كبارة[٧٧] ، وكذلك خالد العظم[٧٨] .

وأما الصحف السورية فقد اختلفت بين مؤيد ومعارض للمشروع ، فالصحف المعارضة له كصحيفة « البلد » اعتبرته مشروعًا خياليًا لا يمكن أن توافق عليه الدول العربية[٧٩] ، أما صحيفة «الجيل الجديد» فقد اعتبرت أن المشروع اعتمد على آراء غير مدروسة ، ولا يرتكز على الواقع فى شىء ، ووصفته صحيفة « الحضارة » بأنه لا يتعدى أمنيات صعبة التحقيق ، ووجهت صحيفة «الأيام» نقدًا شديدًا له معتبرة أن اللجنة السياسية التى قدم لها المشروع أصبحت ميدانًا يتبارى فيه المجتمعون بتقديم الاقتراحات والمشروعات التى ينتظرون من ورائها أن يصفق رجل الشارع لهم فقط لا أكثر ولا أقل[٨٠] ، وأما صحيفة « الإنشاء » فقد اعتبرته تبرئة للقائمين على الحكم فى سوريا لكى

---

(73) **P.M.G.,** President Shishekli and the shoping of Syrian policy, p.p 523-524.

(٧٤) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ،جـ ٤ ، تقرير رقم ٢٩ بتاريخ ١٩٥١/١/٢٨م .

– **المصدر نفسه** ، محفظة ٢١٦ ، ملف ٨٥/١٠٧٩م ، جريدة الجيل بتاريخ ١٩٥١/١/٣٠م .

(٧٥) **وثائق حزب البعث** : جـ ٢ ، ص ٧٤ .

(٧٦) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٦ ، ملف ٨٥/١٠٧٩م ، جريدة ألف باء بتاريخ ١٩٥١/١/٣١م .

(٧٧) **المصدر نفسه** ، نفس المحفظة والملف ، جريدة النضال بتاريخ ١٩٥١/١/٢٩م .

(٧٨) **المصدر نفسه** ، محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ ٤ ، تقرير رقم ٧٠ بتاريخ ١٩٥١/٤/٣م .

(٧٩) **المصدر نفسه** ، محفظة ٢١٦ ، ملف ٨٥/١٠٧٩م ، جريدة البلد بتاريخ ١٩٥١/١/٢٧م .

(٨٠) **المصدر نفسه** ، نفس المحفظة والملف ، جريدة الجيل الجديد بتاريخ ١٩٥١/١/٢٨م .

يقال للشعب السورى عندما يرفض الأمر فى اللجنة السياسية للجامعة العربية : « ها نحن قد طلبنا الوحدة فرد طلبنا »[٨١] . ومع هذا فلم يعدم المشروع التأييد من بعض الصحف ، فصحيفة «النصر» اعتبرته ضمانًا قويًا لنهوض العالم العربى على قدميه ليأخذ المكانة المرموقة له فى السياسة الدولية[٨٢] ، وأما صحيفة « الأيام » فعلى الرغم من نقدها للمشروع إلا أنها طالبت بأن يدعى ابن السعود وفاروق وفيصل والوصى على عرش العراق وعبد الله والأتاسى والخورى والإمام أحمد إلى اجتماع سريع يطلب إليهم فيه أن يتفقوا فيما بينهم على التنازل لأحدهم عن الكرسى الأول فى الدولة العربية الموحدة حتى إذا ما اتفقوا عليه كان كل واحد منهم نائبًا له فى بلاده ، وحين يتفق هؤلاء تزول العقبة من طريق مشروع القدسى[٨٣] ، بينما رأت صحيفة « الجيل الجديد » بأنه من الخير لأعضاء الجامعة العربية أن يعلنوا إفلاسهم فى التفكير الوحدوى[٨٤] ، واعتبرت صحيفة «القبس» أن المشروع هو مشروع كل سورى راغب فى الوحدة[٨٥] ، أما صحيفة « ألف باء » فقد اعتبرته امتحانًا للذين يتبجحون بالعروبة[٨٦] ، وعلى الرغم من تأييد صحيفة « البلد » لمشروع القدسى فإنها رأت أنه يحتوى على قصور كان يجب تلافيه ، فلا يجب أن يتعارض المشروع مع استقلال كل دولة عضو فيه فى تصريف سياستها الداخلية ، وأن يحافظ الاتحاد على نظام الحكم القائم فى كل دولة ، وألا تؤثر المعاهدات الأجنبية أو الالتزامات الخارجية المرتبطة بها أى دولة من دول الاتحاد على كيان أى دولة أخرى من دوله أو على أراضيها أو على شئون الاتحاد عامة واستقلاله[٨٧] .

ومع ذلك فإن المشروع قد عرض على اللجنة السياسية للجامعة العربية ، والتى تباحثت فيه حيث خرج المجتمعون بقرار مؤداه الإشارة إلى الحكومات العربية التى وقعت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بالمبادرة إلى التصديق على هذه المعاهدة لتيسير وضعها موضع التنفيذ فى أقرب وقت ممكن ، هذا مع تأليف لجنة لبحث مشروع القدسى للوحدة برئاسة وزير الخارجية المصرى

(٨١) وزارة الخارجية المصرية ( مفوضية مصر بدمشق ): محفظة ٢١٦ ، ملف ٨٥/١٠٩٧ ، جريدة الإنشاء بتاريخ ١٩٥١/١/٢٩م .

(٨٢) المصدر نفسه ، نفس المحفظة والملف ، جريدة النصر بتاريخ ١٩٥١/١/٢٨م .

(٨٣) المصدر نفسه ، نفس المحفظة والملف ، جريدة الأيام بتاريخ ١٩٥١/١/٢٩م .

(٨٤) المصدر نفسه ، نفس المحفظة والملف ، جريدة الجيل الجديد بتاريخ ١٩٥١/١/٢٩م .

(٨٥) المصدر نفسه ، نفس المحفظة والملف ، جريدة القبس بتاريخ ١٩٥١/١/٣٠م .

(٨٦) المصدر نفسه ، نفس المحفظة والملف ، جريدة ألف باء بتاريخ ١٩٥١/١/٣١م .

(٨٧) المصدر نفسه ، نفس المحفظة والملف ، جريدة البلد بتاريخ ١٩٥١/١/٣١م .

وعضوية مندوب عن كل حكومة من الحكومات العربية الأعضاء فى الجامعة العربية على أن تبعث كل حكومة بملاحظاتها على هذا المشروع إلى رئيس اللجنة فى مدة لا تزيد عن ثلاثة شهور ، وعلى أن تقدم اللجنة تقريرها فى ميعاد لا يتجاوز نصف شهر يونيو ١٩٥١م ، وقد وافق مجلس الجامعة على ذلك[٨٨] ، وأحيلت المذكرة بالفعل للحكومات العربية فلم يعقب أحد ، وأهمل المشروع ولم تقم له قائمة بعد ذلك[٨٩] .

وعلى أى حال فإن السؤال الذى يطرح نفسه هو هل كان القدسى جادًا فى عرض مشروعه الوحدوى ؟ والحقيقة فإن مجريات الأحداث تؤكد أنه لم يكن جادًا فى مسعاه ، وإنما كان الغرض من هذا المشروع إرضاء الرأى العام السورى والذى كان يطالب بالوحدة ، فلم يكن غائبًا عن القدسى أن سعد الله الجابرى رئيس وزراء سوريا ووزير خارجيته جميل مردم قد سبقاه فى ذلك ، فاقترحا إنشاء الدولة العربية المركزية أثناء مشاورات الوحدة فى الإسكندرية عام ١٩٤٤م وقد رفض طلبهما[٩٠] ، ولم يكن غائبًا عنه أيضًا أن الخلاف الهاشمى السعودى كان يعوق كل حركة وحدة بين الدول العربية ، فعندما تحدث الوزير المفوض السعودى بدمشق معترضًا على المشروع مع رشدى الكخيا رئيس المجلس النيابى السورى احتد عليه الأخير قائلاً : « إننا لا يهمنا إطلاقًا خلافات الأسرة السعودية مع الأسرة الهاشمية ، وكل معارضتكم تقوم على هذا الأساس »[٩١] . ولم يكن غائبًا عن ناظم القدسى الرفض اللبنانى لمثل هذه المشاريع ، وهو الأمر الذى وضحه رياض الصلح رئيس الوزراء اللبنانى عند مناقشة هذا المشروع بمجلس الجامعة العربية ، حيث عقب متحفظًا عليه وموضحًا بأن للبنان وضعًا خاصًا احترمته الجامعة العربية[٩٢] ، فلم يكن من الممكن أن يقبل لبنان مشروعًا كهذا تذهب معه استقلاليته ، خاصة إذا ما وضع فى الاعتبار طائفية المجتمع اللبنانى ، وقد عبر نورى السعيد عن ذلك حيث قال : « بأن من العقبات التى تعترض مشروع القدسى ضرورة إقناع المارونيين فى لبنان بهذا الاتحاد »[٩٣] ، وأخيرًا لم يكن غائبًا عنه أيضًا أن غالبية العقداء فى

---

(٨٨) **محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية** : الدورة رقم ١٣ ، الجلسة رقم ٣ بتاريخ ١٩٥١/٢/٢ ، ص ٤٦ .

(٨٩) **أحمد الشقيرى** : مصدر سابق ، ص ١٣٨ .

(٩٠) **المصدر نفسه** ، ص ١٣٧ .

(٩١) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ ٤ ، تقرير رقم ٢٩ بتاريخ ١٩٥١/١/٢٨م .

(٩٢) **محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية** : الدورة رقم ١٣ ، الجلسة رقم ٣ بتاريخ ١٩٥١/٢/٢ ، ص ٤٦ .

(٩٣) **مذكرات طه الهاشمى** : جـ ٢ ، ص ٣٢٦ .

الجيش كانت تقف موقف المعارض من أى من المشاريع الوحدوية التى قد يذهب معها دورهم من على مسرح السياسة السورية . من هنا لا يسعنا إلا التأكيد على أن القدسى كان يعلم تمامًا صعوبة تنفيذ مشروعه ، ولكنه فعل لكى يقال فى الشارع السورى أنه قد فعل ، أو كما قال أحمد الشقيرى على لسان الحكام العرب : « لقد فعلنا كل شىء ... ولكن الجامعة العربية لم توافق »[٩٤] .

وعندما تقدم العراق «**بمشروع الجمالى للوحدة**» إلى مجلس الجامعة العربية فى دورتها العشرين فى يناير ١٩٥٤م ، وهو الداعى إلى إقامة اتحاد عربى تنضم إليه الدول التى توافق على الاتحاد ، وإلى قبول العراق الدخول فى الاتحاد مع أى قطر من الأقطار العربية الراغبة فيه ، فإن المجلس قد أحاله إلى اللجنة السياسية للتباحث فيه[٩٥] ، حيث كان الوفد السورى أكثر الوفود العربية مناقشة له ، فقد تحدث عبد الرحمن الهنيدى وزير خارجية سوريا بالنيابة فأشار إلى أن بلاده ضمنت دستورها نصًا على أن الوحدة العربية هى الأمل الذى ترنو إليه الدول العربية جميعًا ، وأضاف قائلاً : « ولكن ما تقدم به الوفد العراقى ليس فيه جديد لأن ما جاء بالميثاق أكثر وضوحًا وأبعد مدى مما تضمنته مذكرة العراق » وهو ما عد رفضًا سوريًا للمشروع العراقى للوحدة[٩٦] . ومع ذلك فقد استمعت اللجنة السياسية فى جلسة بتاريخ ١١ يناير ١٩٥٤م إلى بيان فاضل الجمالى ، وكذلك إلى بيانات رؤساء الوفود العربية الأخرى حول المشروع وتقرر فى النهاية إحالته إلى الحكومات العربية لدراسته وإبداء رأيها فيه[٩٧] ، ولكن الحكومات العربية لم تعلق عليه ، ولا أثاره الوفد العراقى فيما بعد ، ليكون مصير مشروع الجمالى كمصير مشروع القدسى وهو عدم الاهتمام به وإهماله[٩٨] . وهكذا يتضح لنا أن النقد السورى للجامعة أثناء عهد الانقلابات لم يمنع السوريين من محاولة إصلاحها ، وذلك فى صورة تعديل ميثاقها رغبة فى الحفاظ على الكيان الوحدوى القائم بالفعل فى العلاقات العربية وهو الجامعة العربية .

---

(٩٤) **أحمد الشقيرى** : مصدر سابق ، ص ١٣٩.

(95) **Nicola Ziadeh**, op, cit., p. 146.

(٩٦) **أحمد خليل محمودى** : لبنان فى جامعة الدول العربية (١٩٤٥ - ١٩٥٨م) ، المركز العربى للأبحاث والتوثيق ، بيروت ١٩٩٤ ، ص ١٤٤ .

(٩٧) **محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية** : الدورة رقم ٢٠ ، الجلسة رقم ٨ بتاريخ ١٩٥٤/١/٢٧م ، ملحق رقم ١ ، ص ٤٠٤ .

(٩٨) **أحمد الشقيرى** : مصدر سابق ، ص ١٣٨ .

## الانقلابات ومشروع الضمان الجماعى العربى :

كانت الهزيمة فى حرب فلسطين ١٩٤٨م وما نتج عنها من قيام دولة إسرائيل عاملاً قويًا لكى تفكر دول المشرق العربى فى العمل على حماية أمنها واستقرارها ، ومواجهة الأطماع الإسرائيلية ، وكذلك أبرزت حاجة العرب إلى تنظيم سياسى وعسكرى واقتصادى أكثر دقة خاصة بعد ما فشلت الجامعة فى مواجهة خطر الصهيونية فى فلسطين والذى تجلى بوضوح فى هزيمة عام ١٩٤٨م[٩٩] ، وقد أبرزت سوريا ضرورة وجود هذا التنظيم قبل الهزيمة ، وذلك عندما تقدم رئيس الوفد السورى جميل مردم إلى مجلس الجامعة فى دورته السابعة بتاريخ ٢٢ فبراير ١٩٤٨م بمذكرة لعقد تحالف سياسى وعسكرى بين دول الجامعة ، ومبديًا الأسباب لذلك أن دور الجامعة اقتصر حتى هذا الوقت على التشاور بين رجال الحكومات العربية ، ولم يتخذ شكل التزامات حقوقية من النوع الذى ترتبط به الدول ذات المصالح السياسية والعسكرية الموحدة ، ومضيفًا إلى ذلك ظهور سلسلة من التحالفات فى الشرق والغرب والتى لا يسع العالم العربى أمامها إلا أن تعقد دوله فيما بينها حلفًا سلميًا يحفظ استقلالها إزاء الكتل التى فى دور التكوين ، وقد أحيل الموضوع إلى اللجنة السياسية والتى لم تبت فيه[١٠٠] .

وجاءت الانقلابات السورية بعد ذلك لتحدث ما يمكن أن نطلق عليه حالة من القلق السياسى على مسرح السياسة العربية ، حيث وجد كل من العراق والأردن الفرصة سانحة أمامهم لضم سوريا إلى أى منهما ، هذا فى الوقت الذى جدت فيه مصر والسعودية السعى للوقوف دون هذه المشاريع ، فكان اقتراحهم لمشروع الضمان الجماعى العربى ، من هذا المنطلق جاء الخطاب الإعلامى لجريدة الأهرام القاهرية عندما نشطت حركة الوحدة العراقية السورية عقب الانقلاب الثانى ليطرح تساؤلاً مهمًا فى مقال تحت عنوان : « بل اتحاد عسكرى عام » عن عدم تفكير الدول العربية فى إقامة اتحاد عسكرى فيما بينها تشترك فيه سوريا والعراق كما تشترك فيه مصر والمملكة العربية السعودية والأردن ولبنان واليمن ، معتبرة أن ذلك يمكن البلاد العربية من أن تظهر فى صورة مهيبة من التضامن الذى لا يستند إلى الكلام ولكن يستند إلى المعونة العسكرية المتبادلة ، فالشعوب العربية تحس إحساسًا شديدًا لا بالحاجة إلى تضامن دولتين قد تثيران اعتراضات بقية الدول العربية ولكن إلى

---

(٩٩) **محمد عزة دروزة** : الوحدة العربية ، ص ٣٧٤ .

(١٠٠) **محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية** : الدورة رقم ٧، الجلسة رقم ١٠ بتاريخ ١٩٤٨/٢/٢٢، ص ص ١٩٣، ١٩٤ .

تضامن الدول العربية جميعها[١٠١] ، وقد ذكر أن طرح جريدة « الأهرام » لهذا المشروع لم يكن وليد الصدفة البحتة فى هذا التوقيت ، ولكن من الواضح أنه كان بإيحاء من قبل الحكومة المصرية للتمهيد له من قبل الرأى العام العربى ، فلم تكن الحكومة المصرية لتقف مكتوفة الأيدى فى هذه الفترة تجاه مشروع الوحدة السورية العراقية الذى كان مطروحًا للبحث وبتأييد زعيم الانقلاب الثانى سامى الحناوى[١٠٢] ، والحقيقة فإن هذا الرأى قد يصدق كثيرًا إذا ما وضع فى الاعتبار أن حسين سرى رئيس الوزراء المصرى قد أثار المسألة السورية بمجلس الجامعة بعد هذا المقال بيومين حيث تمت الموافقة من قبل الأعضاء على تحويل الموضوع إلى اللجنة السياسية لكى تتم مناقشته تحت مسمى «علاقات الدول العربية ببعضها»[١٠٣] .

وقد شهد فؤاد سراج الدين والذى كان وزيرًا بحكومة حسين سرى التى طرحت المشروع بأن هدف مصر من وراء هذا المشروع كان منع سوريا من الاتحاد مع العراق حتى لا يتكتلا ضد مصر ، وحتى تحمى مصر سوريا من عدوان إسرائيل ، وأضاف أن مصر لم تكن تثق فى سياسة نورى السعيد وخططه[١٠٤] ، هذا فى الوقت الذى كانت فيه المملكة العربية السعودية على طول الخط مع الموقف المصرى ، فعند مناقشة قضية « علاقات الدول العربية ببعضها » باللجنة السياسية وجه يوسف ياسين مندوب المملكة العربية السعودية حديثه إلى ناظم القدسى قائلاً له : « مادمت خائفًا من اليهود وتريد ضمانًا من العراق فليكن أكثر من ذلك ضمانًا جماعيًا تشترك فيه مصر والسعودية والأردن ولبنان ، أليس اشتراك هذه الدول - خاصة مصر التى تمتلك من الإمكانيات ما لا يملكه العراق - أضمن من ضمان دولة واحدة »[١٠٥] ، وفى الحقيقة فإن هذا لم يكن يعنى سوى طرح سعودى صريح للمشروع لتأييد الموقف المصرى بعد رواج مشروع الوحدة السورية العراقية خلال عهد الحناوى ، وذلك للحيلولة دون إتمام هذه الوحدة ، وبالتالى يمكن القول إن هذا المشروع كان نتيجة للانقلاب الثانى فى سوريا .

---

(١٠١) **الأهرام** : العدد رقم ٢٣٠١٦ بتاريخ ١٩٤٩/١٠/٢٠م .

(١٠٢) **فضل الله أبو منصور** : مصدر سابق ، ص ١٩٤ .
- **الرابطة العربية** : العدد رقم ٧٠٩ بتاريخ ١٩٥٠/٣/١٨م .

(١٠٣) **محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية** : الدورة رقم ١١ ، الجلسة رقم ٣ بتاريخ ١٩٤٩/١٠/٢٢م ، ص ص ٣٦ - ٣٩ .

(١٠٤) **حسنين كروم** : مرجع سابق ، جـ ٢ ، ص ص ٩٤ ، ٩٥ .

(١٠٥) **مذكرات خالد العظم** : جـ ٢ ، ص ٢٥٠ .

وبالفعل أصدر مجلس الجامعة العربية قراره بشأن قيام ضمان جماعى بين الدول العربية ، وتنفيذًا لهذا القرار قررت اللجنة السياسية تأليف لجنة(*) من مندوب عن كل دولة لوضع صيغة للمشروع على أن تضم إليها عند البحث فى المسائل العسكرية والاقتصادية أخصائيين من كل دولة، وأن تعرض نتيجة عملها على اللجنة السياسية تمهيدًا لعرضه على مجلس الجامعة ، وقد اقترح اسم عبد الخالق حسونة لرئاسة هذه اللجنة(١٠٦) ، وتم تعيين عدنان الأتاسى ممثلاً لسوريا فى اللجنة(١٠٧)، والتى عقدت أول اجتماع لها بعد ظهر يوم الأربعاء الموافق ٩ نوفمبر ١٩٤٩م ، حيث طالبت سوريا بجعل نظام الضمان الجماعى ميثاقًا دفاعيًا هجوميًا يلزم جميع دول الجامعة العربية بمساعدة بعضها عسكريًا(١٠٨) . وقد تقدمت أربع دول هى سوريا ومصر ولبنان والعراق بمشاريع للضمان الجماعى حيث كانت كل دولة تعبر عن وجهة نظرها فى الصورة الأفضل التى تراها للمشروع ، وقد جاء المشروع السورى ليحدد الاتجاه العام لها ، والذى طالما سعت إليه وهو اتحاد شامل بين الدول العربية حيث اعتبرت أن ذلك هو الطريق السوى الذى يحقق كيان الشعوب العربية ، مطالبة بضرورة أن تقر اللجنة أولاً مبدأ الوحدة بأنه الأساس ثم يقوم بعد ذلك بالبحث فى تفاصيله ، ومعلنة أنه ليس لديها مانع من بذل الغالى والرخيص فى سبيل تحقيق فكرة الوحدة(١٠٩) .

وعلى أية حال فإن المشاريع الأربعة للضمان الجماعى(**) - والتى قدمت إلى اللجنة للبحث حولها للخروج بالمشروع الأمثل - كانت قد اتسمت فيما بينها بالتناقض لأنها كانت تمثل ثلاثة اتجاهات واضحة : فالاتجاه الأول ويمثله كل من مصر والمملكة العربية السعودية واليمن ولبنان كان يدعو إلى قيام ضمان جماعى يعتمد اعتمادًا كليًا على الدول الأعضاء بالجامعة العربية ، وعدم ربطه بأى أحلاف أجنبية ، والاتجاه الثانى والذى مثله كل من العراق والأردن حيث كان أصحاب هذا

---

(*) تألفت اللجنة من عبد الخالق حسونة عن مصر ورئيسًا للجنة ، وعدنان الأتاسى عن سوريا ، ويوسف الكيلانى عن العراق ، وبهاء الدين طوقان عن الأردن ، ويوسف ياسين عن المملكة العربية السعودية ، وفؤاد عمون عن لبنان ، وعلى المؤيد عن اليمن .

- **الرابطة العربية** : العدد رقم ٦٩١ بتاريخ ١٩٤٩/١١/١٤م .

(١٠٦) **محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية**: الدورة رقم ١١ ، الجلسة رقم ٦ بتاريخ ١٩٤٩/١٠/٣٠م، ص٢٣٩.

(١٠٧) **المصرى** : العدد رقم ٤٣٠١ بتاريخ ١٩٤٩/١١/٨م .

(١٠٨) **المصدر نفسه** ، العدد رقم ٤٣٠٣ بتاريخ ١٩٤٩/١١/١٠م .

(١٠٩) **محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية** : الدورة رقم ١٢ ، الجلسة رقم ٦ بتاريخ ١٩٥٠/١٠/١٣م، ص ص ٢٦٧ - ٢٦٩ .

(**) **المشاريع هى** : المشروع المصرى ، المشروع اللبنانى ، المشروع السورى ، المشروع العراقى .

الاتجاه يؤيدون ضمانًا جماعيًا عربيًا كجزء من حلف عسكرى لدول منطقة الشرق الأوسط ، ويعتمد هذا الحلف على مساعدة الدول الغربية ضد الكتلة الشيوعية ، أما الاتجاه الثالث وتمثله سوريا فكانت ترغب فى قيام وحدة بينها وبين العراق ، ولما حالت الظروف دون ذلك دعت إلى قيام اتحاد عربى موسع بجميع الدول العربية باعتباره الأساس للضمان الجماعى[١١٠] . وبعد بحث المشروعات الأربعة داخل لجنة الضمان الجماعى العربى ، وافقت اللجنة على اتخاذ المشروع المصرى أساسًا لبحثها ، حيث انتهت فى ٢٦ نوفمبر ١٩٤٩م إلى وضع مشروع المعاهدة ليبحثه مجلس الجامعة فى دور اجتماعه الثانى عشر فى مارس ١٩٥٠م[١١١] .

وبالفعل اجتمع مجلس الجامعة العربية فى ٢٥ مارس ١٩٥٠م للبحث فى مشروع الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى حيث قرر المجلس إحالته إلى اللجنة السياسية والتى عقدت أول اجتماع لها فى يوم السبت الموافق الأول من أبريل ١٩٥٠م[١١٢] ، وقد كان الوفد السورى من أكثر الوفود المشاركة مناقشة لبنود الاتفاقية ، فعند مناقشة المادة الثانية والقاضية « بأن تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أى دولة أو أكثر منها اعتداءً عليها جميعًا » طلب الوفد السورى تعريف الاعتداء المسلح الذى تلتزم دول الجامعة منفردة ومجتمعة برده عند وقوعه ، فأجيب بأنه ليس من اليسير تحديد المعتدى والاعتداء ، وأضاف وفد مصر بأن ميثاق حلف الأطلنطى الذى نسج على منواله مشروع الدفاع المشترك لم يعرف المعتدى ولا الاعتداء ، بل آثر استخدام عبارة الاعتداء المسلح تفضيلاً على ما عداها من العبارات[١١٣] . ولاحظ الوفد السورى بأن هناك تناقضًا بين مسئولية اللجنة السياسية عند تنفيذ أحكام المادتين الثانية والثالثة المختصتين بالتشاور ودفع الاعتداء المسلح بناء على المادتين الخامسة والسادسة ، وبين نص الفقرة الأخيرة من المادة الثانية والقاضية بضرورة إخطار مجلس الجامعة ومجلس الأمن بوقوع كل اعتداء مسلح على أى دولة أو أكثر من الدول المتعاقدة ، وقد رد على هذا بأن إبلاغ مجلس الأمن هو إجراء يقتضيه ميثاق الأمم المتحدة ، وإبلاغ مجلس الجامعة أمر يتفق مع نص المادة السادسة من ميثاق الجامعة العربية ، وهذا

(١١٠) جميل الجبورى : قيام ميثاق الضمان الجماعى العربى ، مجلة شؤون عربية ، العدد رقم ٣٧ ، تونس ، مارس ١٩٨٤م ، ص ص ١١٠ ، ١١١ .

(١١١) سيد نوفل : العمل العربى المشترك ( لماضيه ومستقبله ) ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٦٨م ، جـ ١ ، ص ١١٨ .

(١١٢) سامى حكيم : الضمان الجماعى العربى ، ص ٤٨ .

(١١٣) المصدر نفسه ، ص ص ٥٠ - ٥٢ .

لا يتعارض مع ما يتخذ من تدابير داخل اللجنة السياسية فى هذه الظروف[١١٤] ، وطالب الوفد السورى عند مناقشة المادة الرابعة بضرورة إنشاء « صندوق دفاع مشترك » تموله الدول المتعاقدة تبعًا للإمكانيات المادية والاقتصادية لكل منها ، وذلك للإنفاق منه على تسليح جيوش الدول العربية ، ولم تتم الموافقة على هذا الاقتراح إذ انتهت المناقشات إلى الاكتفاء بمبدأ اشتراك دول الجامعة فيما بينها فى تهيئة وسائلها الدفاعية الخاصة والجماعية حسب مواردها وحاجاتها ، دون التقيد بصورة معينة من صور هذا الاشتراك مثل إنشاء صندوق للدفاع المشترك[١١٥] .

وقد اعترض الوفد السورى على اقتراح مصر بإضافة فقرة إلى المادة السادسة تقول : « وما يقرره المجلس بأكثرية خمس من الدول يلزم جميع الدول المتعاقدة » والتى قضت بتأليف مجلس للدفاع المشترك تحت إشراف مجلس الجامعة ، ووجه الاعتراض هو خشية الوفد السورى من أن يؤدى هذا الاقتراح إلى شرط الإجماع لأنه قد لا يوقع على المعاهدة سوى خمس دول فقط ، هذا فضلاً عن أن المادة الثالثة عشرة من المعاهدة قد نصت على أن المعاهدة تصبح سارية المفعول إذا صدقت عليها أربع دول على الأقل ، وهذا يخالف الاقتراح الذى يشترط خمس دول ، وبناء على هذا الاعتراض وافق الوفد المصرى على تعديل اقتراحه إلى : « وما يقرره المجلس بأكثرية ثلثى الدول يكون ملزمًا لجميع الدول المتعاقدة »[١١٦] . وكان من رأى الوفد السورى أنه من المفيد المقارنة بين نص المادة العاشرة ونص المادة الحادية عشرة وذلك عند مناقشتهما فى ١٥ أبريل ١٩٥٠م ، فبمقتضى المادة العاشرة تتعهد كل الدول المتعاقدة بألا تعقد أى اتفاق دولى يناقض هذه المعاهدة وهو ما يعالج المستقبل ، أما الماضى والحاضر فقد عالجت أمرهما المادة الحادية عشرة إذ تعلن فيها كل دولة من الدول المتعاقدة ألا تعارض بين التزاماتها المترتبة على هذه المعاهدة الجديدة وبين التزاماتها الدولية القائمة ، وقد كانت المادة الحادية عشرة بالفعل مثار جدل لدرجة مطالبة البعض بحذفها ، فالوفد المصرى رأى أنه إذا لم يتقرر حذفها فلا أقل من تعديلها والاكتفاء بالنص فيها على أن الدول المتعاقدة تقرر : « أن التزاماتها الدولية لا تتعارض مع نصوص المعاهدة الجديدة » وقد رفض ذلك الوفد العراقى حيث إن من وجهة نظره لا يكفى فى الأمر أن تقرر الدول العربية المتعاقدة منفردة أو مجتمعة ألا تعارض بين التزاماتها المترتبة على المعاهدة الجديدة ، وبين التزاماتها السارية فيما بينها وبين الدول الأخرى كبريطانيا مثلاً ، إذ إن هذه الدول الأخرى قد ترى عكس ما تراه الدول العربية

(١١٤) سامى حكيم ، الضمان الجماعى العربى : ص ٥٣ .
(١١٥) المصدر نفسه ، ص ص ٥٤ ، ٥٥ .
(١١٦) المصدر نفسه ، ص ص ٦٦ ، ٦٧ .

المعلنة عن عدم التعارض[١١٧] . وعلى أية حال فإن سوريا وافقت على رأى الوفد المصرى فى هذا الموضوع والذى رأى أنه يكفى أن يعلن كل وفد عما إذا كانت نصوص المعاهدة الجديدة تتعارض أو لا تتعارض مع الالتزامات الدولية السارية ، حيث إن هناك محضرًا رسميًا سجلت وتسجل فيه مناقشات اللجنة السياسية فى موضوع المعاهدة ، وبالطبع سيسجل بالتالى تصريح كل دولة ، وهو ما يعنى الاستغناء عن المادة الحادية عشرة مثار الخلاف ، وأعلن الوفد السورى بالفعل عدم التعارض بين المعاهدة وبين التزاماته الدولية السابقة كما أعلنت بقية الدول ذلك أيضًا[١١٨] .

وقد أثار الوفد السورى العديد من الملاحظات عند مناقشة الملحق العسكرى الذى تقدم به الوفد العراقى أمام لجنة الخبراء العسكريين ، مثل اعتراضه على أن يكون القائد العام للقوات المقاتلة من الدولة التى تشارك بأكبر عدد من القوات ، إذ من وجهة نظر الوفد السورى أن طبيعة الأرض قد تؤثر فى هذا التعيين ، بحيث يحسن أن يكون القائد العام هو قائد قوات الدولة التى تجرى فى أرضها العمليات العسكرية لأنه أدرى بإقليمه ، ولكن وفد مصر رد بأن القائد العام لن يتخذ قرارًا بغير الرجوع إلى قائد جيش الدولة التى تجرى الحرب فى أرضها[١١٩] ، ثم اقترح الوفد السورى بأن تكون للقائد العام سلطة مباشرة على جميع القوات المشتركة فى العمليات ، وتكون اختصاصاته بالنسبة لهذه القوات كاختصاصات أى قائد عام بالنسبة إلى قوات دولته من الجهتين التعبوية والاستراتيجية ، وقد أقر الرأى السورى بالفعل[١٢٠] ، وعند عرض ما انتهت إليه لجنة الخبراء العسكريين على اللجنة السياسية فى يوم ٨ أبريل ١٩٥٠م لاحظ الوفد السورى بأنه لم ينص فى الملحق على مقر اللجنة العسكرية الدائمة ، وقد وافقت اللجنة السياسية على أن يكون مقر اللجنة العسكرية حيث يوجد مقر الجامعة العربية أى القاهرة[١٢١] .

وعند عرض المعاهدة وملحقها العسكرى على « مجلس الجامعة » أثار المندوب السورى «معروف الدواليبى» مسألة الموقف الذى يجب أن تقفه الدول العربية فى حالة الاعتداء الذى يقع على إحداها نتيجة لمعاهدة معقودة بين هذه الدولة ودولة أجنبية وافق على إبرامها مجلس الجامعة ، وقد رد على هذا الاستفسار مقرر اللجنة السياسية « محمد صلاح الدين » بقوله : « إنه لا يوجد حتى

(١١٧) سامى حكيم ، الضمان الجماعى العربى : ص ص ٧٠ - ٧٣ .
(١١٨) المصدر نفسه ، ص ص ٧٤ ، ٧٥ .
(١١٩) المصدر نفسه ، ص ص ٩٨ ، ٩٩ .
(١٢٠) المصدر نفسه ، ص ١٠٠ .
(١٢١) المصدر نفسه ، ص ص ١٠١ ، ١٠٢ .

الآن معاهدات عقدتها الدول العربية بعد استئذان مجلس الجامعة وموافقته » مشيرًا إلى أن ما يتعرض له «الدواليبى» لا ينص عليه ميثاق الجامعة إذ ليس فيه ما أشار إليه من أن تعقد المعاهدات التى تبرمها الدول العربية مع أية دولة بعد استئذان مجلس الجامعة وبموافقته[١٢٢] . وقد عقب « معروف الدواليبى » على ذلك مؤكدًا أن قصده هو أن تعمل دول الجامعة على مشاورة مجلس الجامعة العربية فى المعاهدات التى تريد أن تبرمها مع الدول الأجنبية حتى تكتسب حماية الدول العربية فيما إذا كانت الاعتداءات التى تترتب على تلك المعاهدات قد نشأت نتيجة لموافقة مجلس الجامعة على السماح لتلك الحكومة بإبرامها ، وقد رد « محمد صلاح الدين » مقرر اللجنة السياسية بأن ما أشار إليه المندوب السورى محل بحث فى المستقبل للنظر فيما يتعلق بانطباقه أو عدم انطباقه على ميثاق الجامعة العربية ، أو فيما يتعلق بتعديل الميثاق إذا لم يكن هذا الأمر منطبقًا عليه[١٢٣] .

وعلى الرغم من التهنئة التى قدمها « معروف الدواليبى » إلى اللجنة السياسية على اشتراطها أن يكون جميع أعضاء اللجنة العسكرية من ذوى الجنسية الأصلية لأى من الدول المتعاقدة ، وذلك فى البند الرابع من الملحق العسكرى لمعاهدة الضمان الجماعى فإنه عقب على ذلك منتقدًا الوضع الغريب لقائد جيش الأردن(*) لكونه أجنبيًا ، وذلك حينما ذكر أنه إذا ما كان رئيس أحد الجيوش العربية أجنبيًا وطلب من تلك الدولة أن تنتدب لحضور اجتماع اللجنة العسكرية الدائمة غير هذا الرئيس الأجنبى فإن من سيقع عليه الاختيار سيكون أقل رتبة من هذا الرئيس ، وبالتالى سينقل إلى رئيسه كل ما دار فى اجتماعات اللجنة من مناقشات وما اتخذ من قرارات ، ولهذا طالب «الدواليبى» بإيجاد رئيس آخر لهذا الجيش كما أنه اقترح إضافة فقرة للبند الرابع تؤكد أن يكون جميع أعضاء اللجنة من ذوى الجنسية الأصلية للدول المتعاقدة ، وأن الجيوش العربية هى الجيوش التى تنفق عليها خزانة الدول العربية ، وقد رد مقرر اللجنة السياسية على هذا الاقتراح بأنه من الصعب على المتعاقدين أن يذهبوا إلى هذا الحد بالنسبة إلى كل دولة من الدول المتعاقدة ، معتبرًا أن ما تم التوصل إليه كاف لإبرام المعاهدة[١٢٤] . وقد أنهى مجلس الجامعة فى اجتماعه يوم ١٣ أبريل ١٩٥٠م مناقشة معاهدة الضمان الجماعى وملحقها العسكرى ، وحدد يوم ٤ مايو ١٩٥٠م للتوقيع عليها ، ولكنه أرجئ نظرًا لما أقدم عليه الأردن من ضم الضفة الغربية إلى أراضيه ، ودعت مصر إلى عقد مجلس

---

(١٢٢) **محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية** : الدورة رقم ١٢ ، الجلسة ٦ بتاريخ ١٣/٤/١٩٥٠م، ص ٢٢٤ .

(١٢٣) **المصدر نفسه** ، نفس الدورة والجلسة والتاريخ ، ص ٢٢٥ .

(*) يقصد جلوب باشا الإنجليزى .

(١٢٤) **المصدر نفسه** ، نفس الدورة والجلسة والتاريخ ، ص ص ٢٣٣ ، ٢٣٤ .

الجامعة فى ١٢ يونيو ١٩٥٠م حيث قرر المجلس عند اجتماعه فى يوم ١٧ يونيو ١٩٥٠م إتمام مراسيم التوقيع على هذه المعاهدة ، فوقعت عليها كل من مصر وسوريا والسعودية واليمن ولبنان ، ولم يوقعها الأردن بينما أرجأ ممثل العراق التوقيع لأسباب تتعلق باقتراح بلاده الخاص بتأليف هيئة استشارية من رؤساء أركان حرب الجيوش العربية والذى لم يقبل ، وقد وقع المعاهدة عن سوريا ناظم القدسى رئيس وزرائها فى حينه[١٢٥] .

وعن الموقف السورى من المشروع ، فإن حكومة « هاشم الأتاسى » فى عهد الحناوى وعلى الرغم من تحبيذها للوحدة السورية العراقية فإنها أمام معارضة غالبية العقداء لهذه الوحدة لم تجد أمامها سوى الموافقة على فكرة المشروع[١٢٦] ، وجاءت حكومة خالد العظم بعد ذلك خلال عهد الشيشكلى ليؤكد رئيسها ترحيبه بالمشروع وعرضه على مجلس الوزراء لدراسته[١٢٧] ، حيث رحبت الحكومة بعد ذلك بصورة رسمية فى بيانها أمام الجمعية التأسيسية بالمشروع[١٢٨] ، وإن كان هذا لم يمنع خالد العظم من اعتباره المشروع خطوة نحو الوحدة العربية المنشودة ، وليست هى الوحدة العربية التى ينشدها كل عربى[١٢٩] . وأما عن موقف الجيش فإن صحيفة الانقلاب لسان حال الجيش رحبت بالمشروع واعتبرته خيرًا من الاتحاد السورى العراقى ، وذلك لأنه يضع فى وجه الكيان الصهيونى جيوش سبع دول عربية دون تعريض استقلال سوريا وحكمها الجمهورى إلى الزوال[١٣٠] ، وهى فى ذلك تعبر عن رأى غالبية الجيش هذا على الرغم من أن الحناوى فى هذا الوقت كان يسعى حثيثًا للوحدة السورية العراقية ، وقد جاء بعد ذلك الشيشكلى فى عهده ليؤكد تأييد الجيش للمشروع ، وذلك فى حديث له عند زيارته لمصر[١٣١] .

وأما عن موقف الأحزاب السورية فإن صحف الحزب الوطنى - غير الممثل برلمانيًا - كانت تحط فى مقالاتها من هذا المشروع وقيمته وتذكر بالخيبة التى أصابت قضية فلسطين والكارثة التى

---

(١٢٥) **محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية** ، الدورة رقم ١٢ ، الجلسة رقم ٨ بتاريخ ١٩٥٠/٦/١٧م ، ص ص ٣٢٤، ٣٢٥ .

(١٢٦) **مذكرات خالد العظم** : جـ ٢ ، ص ٢٥٠ .

(١٢٧) **وزارة الخارجية المصرية ( مفوضية مصر بدمشق )** : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ ٨ ، تقرير رقم ٣ بتاريخ ١٩٥٠/١/٣م .

(١٢٨) **محاضر جلسات الجمعية التأسيسية السورية** : الجلسة رقم ١٠ بتاريخ ١٩٥٠/١/٧م، ص ١٠٤ .

(١٢٩) **المصدر نفسه** ، ملحق الجلسة رقم ٢٣ بتاريخ ١٩٥٠/٤/٢٢م ، ص ٤ .

(١٣٠) **المصرى** : العدد رقم ٤٢٨٩ بتاريخ ١٩٤٩/١٠/٢٦م .

(١٣١) **الأساس** : العدد رقم ٨٠٢ بتاريخ ١٩٥١/١/٩م .

أصابت الأمة العربية وتقول بأن قبول مشروع الضمان الجماعى ليس إلا مجاملة لمصر ولغيرها من الدول العربية[١٣٢] ، وأما الحزب السورى القومى الاجتماعى فلقد أيد « عصام المحايرى » عضو الحزب البارز ترحيب الحكومة بالمشروع متمنيًا أن يكون سبيلاً إلى تحقيق الجبهة القومية عن طريق التعاون فى شتى الميادين ، على ألا يكون المشروع حائلاً دون تحقيق اتحادات تصل بين الأقطار التى تربطها دورة الحياة الواحدة من جغرافية وتاريخ وروابط اجتماعية واقتصادية وهو المبدأ القائم عليه منهج الحزب[١٣٣] ، وقد رحبت جماعة الإخوان المسلمين بالمشروع وكذلك حزب البعث[١٣٤] ، وإذا ما كان حزب الشعب قد أعلن تأييده للمشروع وعلى لسان « راتب الحسامى » عضو الحزب الذى رحب بكل خطوة تخطوها الأمة العربية لأجل التضامن والوحدة فيما بينها[١٣٥] ، إلا أن المشروع لم يعدم المناهضين له من أعضاء الحزب وفى داخل الجمعية التأسيسية مثل « أحمد قنبر » والذى قلل من أهمية المشروع ، وأكد أنه ليس من الواجب تعليق أهمية كبيرة عليه ، وتساءل عن مدى إمكانية دفاع الحكومة السورية - بواسطة وفدها المسافر إلى مجلس الجامعة - عن مشروع سورى للوحدة كانت قد تقدمت به سوريا سابقًا والذى يدعو إلى وحدة من شأنها أن تقوى الصلات بين البلدان العربية ما دامت فكرة الضمان الجماعى قد خرجت لتكون أعم وأشمل من اتحاد جزئى يضم دولتين فقط[١٣٦] .

وعلى أى حال فإن سوريا تحت قيادة حكومة تنتمى لحزب الشعب برئاسة ناظم القدسى قد وقعت على المعاهدة رغم سعى الحزب للوحدة مع العراق ، وصرح القدسى بأنه يتمنى أن يكون الضمان الجماعى العربى فاتحة تعاون مثمر بين جميع أعضاء الجامعة العربية سواء فى الحقل العسكرى أو فى الحقل الاقتصادى ، وموضحًا بأن ماضى الجمهورية السورية أثبت بأن سياستها كانت - وما زالت - هى العمل على التعاون بين أعضاء الجامعة بغض النظر عن أى اعتبار داخلى[١٣٧] ، وفى الحقيقة فإن السلطة السياسية فى سوريا خلال هذه الفترة لم يكن أمامها سوى قبول المعاهدة والتوقيع عليها تحت ضغط العسكريين تارة - والذين كانوا يفضلون ضمانًا جماعيًا

(١٣٢) وزارة الخارجية المصرية ( مفوضية مصر بدمشق ) : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ ٧ ، تقرير رقم ٩٤ بتاريخ ١٩٤٩/١١/٢م .

(١٣٣) محاضر جلسات الجمعية التأسيسية السورية: الجلسة رقم ١٠ بتاريخ ١٩٥٠/١/٧م، ص ص ١٠٤ ، ١٠٥ .

(١٣٤) المصدر نفسه ، نفس الجلسة والتاريخ ، ص ص ١٠٦ ، ١٠٧ .

(١٣٥) المصدر نفسه ، الجلسة رقم ٢٤ بتاريخ ١٩٥٠/٤/٢٩م، ص ٤١١ .

(١٣٦) المصدر نفسه ، الجلسة رقم ١٨ بتاريخ ١٩٥٠/٣/٢٠م، ص ص ٢٩٢ - ٢٩٤ .

(١٣٧) الرابطة العربية : العدد رقم ٧٢٣ بتاريخ ١٩٥٠/٦/٢٤م .

يحتفظون فيه بسلطتهم على وحدة ثنائية مع العراق تذهب ريحهم معها - وتارة أخرى تحت ضغط الشارع السياسى السورى والذى كان يطالب بالوحدة ، وقد كان مشروع الضمان الجماعى شكلاً من أشكالها .

## الانقلابات والعلاقات المصرية العراقية :

رسمت الانقلابات السورية منذ البداية الصورة التى ستكون عليها العلاقات المصرية العراقية وهى علاقة الصراع والتنافس ، ففى رد رئيس الوزراء المصرى « إبراهيم عبد الهادى » على البرقية العراقية التى طالبت بعدم تدخل جهات غير مسئولة كالأمانة العامة فى أحداث سوريا ، طالب رئيس الوزراء المصرى بأن يتخذ العراق موقفًا مماثلاً لموقف مصر من هذه الأحداث فلا يسمح بتدخل عراقى أو مصرى فى هذه الأمور السورية[١٣٨] ، ولعل غرض الدوائر السياسية المصرية من عدم التدخل بشئون سوريا قد أوضحته صحيفة « L' Égypt مصر » فى مقال لها تحت عنوان «البلاد العربية والأحداث السورية» حيث أكدت أن ذلك يعد حماية للاستقلال السورى لأجل السوريين والعرب ، موضحة أن أى ضرر بهذا الاستقلال سيجلب التعاسة للسوريين وسيغرق سوريا فى سلسلة من المشاكل والاضطرابات[١٣٩] ، ومع ذلك فإن تحذير العراق للحكومة المصرية بعدم السماح للأمين العام للجامعة العربية بالتدخل فى الأحداث السورية لم يمنعه من زيارة سوريا وبموافقة الحكومة المصرية ، تلك الزيارة التى لم تقابل بالارتياح فى الأوساط الهاشمية[١٤٠] ، حيث أكد عادل أرسلان بأن زيارة الأمين العام لدمشق كانت مصدر قلق للحكومة العراقية ، والتى جمعت وزراء الدول العربية المفوضين لديها وأبلغتهم على لسان وزير خارجيتها بأنها تنكر على الأمين العام الكلام باسمها ، ولم يكتف نورى السعيد بذلك بل قام بإرسال برقية إلى عادل أرسلان وفارس الخورى أكد فيها عدم قبول العراق بأن يتكلم عبد الرحمن عزام باسم الجامعة العربية لأن العراق وهو عضو بها لا يعطيه هذا الحق[١٤١] .

---

(١٣٨) **وزارة الخارجية العراقية** : مصدر سابق ، برقية بتاريخ ١٩٤٩/٤/٣م .

(139) **La documentation française**, Articles et documents, R. No 1523,D. 19/4/ 1949, p. 8.

(١٤٠) **وزارة الخارجية المصرية ( مفوضية مصر بدمشق )** : محفظة ٢١٨ ، ملف ٣ ، جـ ٦ ، تقرير رقم ٣٧ بتاريخ ١٩٤٩/٤/٢٣م .

(١٤١) **مذكرات الأمير عادل أرسلان** : جـ ٢ ، ص ٨١٨ .

وقد أوضح « توفيق السامرائى » زعيم حزب الاستقلال العراقى فى تقرير له عقب زيارته لسوريا سبب هذا القلق العراقى عندما ذكر بأنه من الطبيعى أن يكون عبد الرحمن عزام الوسيط الرئيسى لأعمال مصر.والسعودية لأجل جذب سوريا إلى صفهم فى عقب انقلاب حسنى الزعيم، لأن عزام من وجهة نظره ينظر إلى الأمور العربية نظرة ضيقة ، ولأنه ميال إلى الملك عبد العزيز آل سعود نظرًا لأنه صهر « خالد القرشى » مستشار الملك عبد العزيز ، وقد أضاف السامرائى بقوله : «إن عزام كان بسعيه لجذب الزعيم ناحية مصر والسعودية إنما يرغب فى أن يجعل من حسنى الزعيم شكرى قوتلى آخر»[١٤٢] . وعلى أية حال فإن العراقيين بعدم قبولهم تدخل الأمين العام إنما كانوا يعبرون عن خشيتهم من أن يعمل لصالح مصر بالدرجة الأولى ، وهو ما دفع الدوائر السياسية العراقية إلى أن تعلن بأن عزام قد افتقد الحياد ، وأنه موظف فى وزارة الخارجية المصرية بدرجة سفير[١٤٣] ، وهو الأمر نفسه الذى دفع طه الهاشمى إلى أن يصرح إلى عبد الرحمن عزام عند لقائهما فى ١٨ أبريل ١٩٤٩م فى بيروت بأمر شكوى « نورى السعيد » من إدارة الجامعة[١٤٤] ، وهو أيضًا الأمر نفسه الذى دفع « فاضل الجمالى » وزير خارجية العراق إلى الهجوم على الأمين العام فى جلسة مجلس النواب العراقى المنعقدة بتاريخ ٣ مايو ١٩٤٩م منكرًا على الأمين العام الصلاحيات الواسعة التى يتمتع بها(*) والتى تتعارض مع مسئوليات الحكومات نفسها ، ومؤكدًا أن الأمانة العامة ما هى إلا سكرتارية عامة ، وإن سميت بالأمانة فتقوم بحفظ السجلات وتبليغ القرارات ، وليس من شأنها التدخل بمسئوليات الحكومات[١٤٥] .

---

(١٤٢) **مذكرات محمد مهدى كبه** : ص ٣٠٣ .

(١٤٣) **عبد الرازق الحسنى** : تاريخ الوزارات العراقية ، جـ ٦ ، ص ٤٨ .

(١٤٤) **مذكرات طه الهاشمى** : جـ ٢ ، ص ٢٧٧ .

(*) نظرًا للدور الذى لعبه الأمين العام فى توجيه حسنى الزعيم ناحية مصر والسعودية عمد العراق إلى محاولة تحطيم دور الأمين العام ، وقد كان ذلك عن طريق اقتراح تعديلات للائحة الداخلية للأمانة العامة ، وكان من أهم المواد التى أضيفت فى هذا الشأن الإقرار بأنه « ليس للأمين العام ولا لموظفى الأمانة العامة أن يطلبوا أو يتلقوا أثناء تأديتهم واجباتهم الرسمية تعليمات من أية حكومة أو سلطة خارجية عن الجامعة ، وعليهم أن يمتنعوا عن القيام بأى عمل قد يمس مراكزهم بصفتهم موظفين بالأمانة العامة .

– **محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية** : الدورة رقم ١١ ، الجلسة رقم ٢ بتاريخ ١٩٤٩/١٠/١٩م ، ملحق رقم ٢ ، ص ٥٦ .

(١٤٥) **عبد الرازق الحسنى** : تاريخ الوزارات العراقية ، جـ ٨ ، ص ١٢٥ .

– **سامى حكيم** : ميثاق الجامعة والوحدة العربية ، ص ص ١٨٩ ، ١٩٠ .

وقد اعتبرت الدوائر السياسية المصرية بيان وزير خارجية العراق السابق نتيجة منطقية للسياسة التى يتبعها ورئيس حكومته ، والتى تخالف سياسة الجامعة ، ولا تتفق مع ميثاقها[١٤٦] ، وقد أكدت أصوات عراقية على ذلك بالفعل ، ففى رد « محمد حديد » عضو المجلس النيابى العراقى على بيان وزير خارجية بلاده اعتبر أن هذا البيان سوف يزيد من الخلافات ، وسيزيد من تعقد المشكلة العربية فى الوقت الذى يجب فيه أن تسعى الحكومة إلى توحيد الصفوف والتعاون مع الدول العربية[١٤٧] . وأما صحيفة « المصرى » القاهرية فقد اعتبرت هذا الهجوم تغطية لحكومة العراق على مواقفها من بعض دول الجامعة العربية ومن مصر بالذات إبان القتال فى فلسطين تجاه الشعب العراقى ، هذا بالإضافة إلى ما لحكومة نورى السعيد من أطماع خاصة - إشارة إلى مشروع الوحدة السورية العراقية - تتعارض مع ميثاق الجامعة العربية ، فالسبب الرئيسى لهذا الهجوم العراقى على الأمين العام إنما هو سفر عبد الرحمن عزام إلى سوريا عقب انقلاب الزعيم وبقاء الأوضاع الدستورية بها كما هى ، وإنهاء فرصة تحقيق الحلم العراقى فى الوحدة مع سوريا ، وهو الأمر الذى عد من وجهة نظر الحكومة العراقية خروجًا عن إطار مسئوليات الأمين العام[١٤٨] .

وعلى أى حال فإن وقوف مصر بجانب الأمين العام فى أزمته مع الحكومة العراقية إنما يعبر عن موقف مصر الرافض لاستغلال العراق للأوضاع فى سوريا عقب الانقلاب الأول ، هذا فى الوقت الذى كان فيه العراقيون يجدون فى مراقبة التحركات المصرية ، فعندما أشيع خبر قرب اعتراف الحكومة المصرية بالوضع الجديد فى سوريا تقابل القائم بأعمال المفوضية العراقية بالقاهرة مع رئيس الوزراء المصرى ، حيث أكد الأخير بأن حكومته ما تزال تبحث الأمر فى سوريا ، وإذا ما أقدمت على الاعتراف فإنها سوف تبلغ الحكومات العربية بذلك ، كما عرض رئيس الوزراء المصرى أمر اجتماع الدول العربية بالقاهرة لدراسة الوضع فى سوريا ، وقد أبرق القائم بأعمال المفوضية العراقية بذلك إلى نورى السعيد فى ١٠ أبريل ١٩٤٩م[١٤٩] ، إلا أن نورى السعيد رد معتذرًا عن عدم الذهاب للقاهرة ، متعللاً بزيارة رياض الصلح لبغداد ومطالبًا بإيفاد مسئول مصرى إلى بغداد

---

(١٤٦) وزارة الخارجية المصرية ( مفوضية مصر بدمشق ) : محفظة ٢٢٠ ، ملف ١٢/٣١/٣٧ ، برقية رقم ١٧ بتاريخ ١٩٤٩/٥/١١م .

(١٤٧) المصرى : العدد رقم ٤١٤٨ بتاريخ ١٩٤٩/٥/١١م .

- الرابطة العربية : العدد رقم ٦٦٩ بتاريخ ١٩٤٩/٥/٢١م .

(١٤٨) المصرى : العدد رقم ٤١٦٤ بتاريخ ١٩٤٩/٥/٣٠م .

(١٤٩) وزارة الخارجية العراقية : المصدر السابق ، برقية بتاريخ ١٩٤٩/٤/١٠م .

للغرض المذكور ، وهو ما رفضه رئيس الوزراء المصرى[١٥٠] . ويبدو أن رفض نورى السعيد الذهاب إلى القاهرة يرجع إلى ما كان دائرًا فى هذه الفترة من محادثات عراقية سورية حول الوحدة بين البلدين ، وما كان ينتويه نورى السعيد من زيارة لدمشق وهو ما دفع مصر للسماح لعبد الرحمن عزام بالسفر إلى سوريا حيث علق عبد الرازق الحسنى على تلك الزيارة وعلى خلف مصر لوعدها بعدم التدخل فى شئون سوريا بأن الحكومة المصرية اعتبرت سفر نورى السعيد إلى دمشق خرقًا للاتفاق بينهما بعدم التدخل فى الشئون السورية[١٥١] .

ومنذ البداية كانت الصحافة عاملاً لاحتدام العلاقة المتوترة بين البلدين ، فبعد حملة صحفية مصرية على العراق أرسل رئيس مجلس النواب العراقى « عبد الوهاب مرجان » إلى « حامد جودة » رئيس مجلس النواب المصرى برسالة يأخذ فيها على حملة الصحافة المصرية ، تلك الحملة التى تمس كرامة البيت المالك والشعب العراقى وحكومته ، ومطالبًا بوضع حد لهذه الحملة وقد عقب فكرى أباظة عندما تليت هذه الرسالة بمجلس النواب المصرى بأن العراق بلد دستورى ، ولذلك يجب أن يعلم أن الصحافة لها حريتها فى أن تكتب عما تشاء ، ومع ذلك فقد اتفق فى النهاية على أنه يجب أن تراعى الصحافة القطر العراقى الشقيق[١٥٢] . ولكن الحملة قد استمرت مما دفع الناطق باسم وزارة الخارجية العراقية إلى أن يدلى بحديث يستغرب فيه استمرار تلك الحملة ، ويستنكر ما عده هو مفتريات « كتدخل العراق فى شئون سوريا الداخلية »[١٥٣] . وعلى أية حال فقد حاولت الحكومة العراقية تهدئة الجو بين البلدين ، لذلك اجتمع القائم بأعمال المفوضية العراقية بالقاهرة مع رئيس الوزراء المصرى حيث شرح له موقف العراق من سوريا عقب الانقلاب الأول ، وقد صرح الرجل عقب هذه المقابلة بأنها كانت فرصة طيبة لإزالة كل أثر للخلاف بين البلدين[١٥٤] ، ولكن الواقع كان غير ذلك بالمرة ، وهو ما حدا بنورى السعيد إلى أن يتحدث فى مجلس النواب العراقى قائلاً : «فى صباح كل يوم أسأل عما إذا كانت توجد نقطة واحدة للخلاف مع مصر فلا أجد عدا بعض الصحف وبعض الرجال غير المسئولين الذين يسعون لإيجاد الخلافات ويكتبون فيها للصحف حيث

(١٥٠) **وزارة الخارجية العراقية** : مصدر سابق ، برقية بتاريخ ١٩٤٩/٤/١١م .

(١٥١) **عبد الرازق الحسنى** : تاريخ الوزارات العراقية ، جـ ٨ ، ص ٧٩ .

(١٥٢) **المصرى** : العدد رقم ٤١١٨ بتاريخ ١٩٤٩/٤/٥م .

(١٥٣) **المصدر نفسه** : العدد رقم ٤١٣٩ بتاريخ ١٩٤٩/٥/١م .

(١٥٤) **الأهرام** : العدد رقم ٢٢٨٦٧ بتاريخ ١٩٤٩/٥/١م .

يتقاضون الرواتب عن هذه الكتابات ، وقد طالب « نورى السعيد » بإرسال « مزاحم الباجهجى » إلى مصر لكى يبحث بنفسه فى شئون العلاقة بين البلدين[١٥٥] .

وردًا على طلب نورى السعيد تحدث « صادق البصام » بالمجلس النيابى العراقى غير ممانع فى إرسال الباجهجى ، ولكنه كان منتقدًا لسياسة الحكومة التى ترسل شخصيات غير مسئولة من أعضاء المجلس ، حيث كان من رأيه أن يسافر رئيس الوزراء بنفسه أو وزير الخارجية لإزالة سوء التفاهم مع مصر ، وذلك لأن الباجهجى ليس عضوًا فى الحكومة ، هذا فضلاً عن أنه كان قد ساق فشله فى السياسة الخارجية مع مصر كسبب من أسباب استقالة حكومته سابقًا ، وتحدث فائق السامرائى نائب رئيس حزب الاستقلال ملقيًا اللوم على نورى السعيد حيث أعلنها صراحة حينما قال : إن العقدة الرئيسية كانت ولا تزال هى شخص رئيس الوزراء[*] ، فإذا أراد أن يزيل هذه الجفوة فى الخلافات مع مصر فعليه أن يعمل هو بالذات وذلك لأن رجالات مصر يعلمون جيدًا كما يعلم العراقيون بأن رئيس الوزراء عامل مؤثر فى السياسة العراقية سواء كان فى دست الحكم أو كان خارجه ، ولذلك فالمفتاح فى يد رئيس الوزراء وحده وليس بالوفود التى ترسل فى مثل هذه الظروف ، وأما عبد الرازق الحمود فقد وافق على اقتراح إرسال مزاحم الباجهجى إلى مصر ، ومطالبًا بأن ينقل الوفد إلى الوزارة العراقية جميع ما يرونه من حقائق الوضع فى مصر ، وعلى الوزارة أن تنفذ توصيات الوفد ، ولو احتاج الأمر إلى أن تستقيل هذه الوزارة لتخلفها وزارة أخرى تنفذ هذه التوصيات وتوثق العلاقات مع مصر[١٥٦] .

ومع قدوم الباجهجى إلى مصر صرح بأنه جاء ممثلاً للحكومة العراقية لأجل تصفية جو الخلافات بين مصر والعراق[١٥٧] ، وفى عقب لقائه مع « إبراهيم عبد الهادى » رئيس الوزراء المصرى صرح الباجهجى بقوله : « إنه إذا ما كان هناك ثمة خلاف بين بغداد والقاهرة فمصدره بغداد حيث ألقى نورى السعيد وفاضل الجمالى ببيانات تناولا فيها الدول العربية بما لا ينبغى أن يقال ؛ هذا فضلاً عن أن الحديث مع المسئولين المصريين قد تناول أطماع نورى السعيد فى سوريا على الرغم من أن مصر تؤيدها الدول العربية الأخرى لا تقر هذا الأسلوب . من هنا كان تعارض الآراء

(١٥٥) **المصرى** : العدد رقم ٤١٦٦ بتاريخ ١٩٤٩/٦/١م .
– **الأهرام** : العدد رقم ٢٢٨٩٨ بتاريخ ١٩٤٩/٦/١م .
(*) يقصد نورى السعيد .
(١٥٦) **المصرى** : العدد رقم ٤١٧٦ بتاريخ ١٩٤٩/٦/١٣م .
(١٥٧) **الأهرام** : العدد رقم ٢٢٩٠٧ بتاريخ ١٩٤٩/٦/١٢م .

وتباينها فأصبحت ترى القاهرة غير ما تراه بغداد[١٥٨] ، وقد صرح مصدر مصرى مسئول عقب هذه المحادثات بأن حكام بغداد إذا ما أرادوا تصفية الخلافات فليغيروا من سياستهم إذا كانوا جادين فى مسعاهم ، وليس هدفهم من وراء ذلك تبرير سياستهم أمام الرأى العام العراقى والعربى بإظهار مصر بأنها ترفض يد التفاهم التى يمدها لها العراق[١٥٩] ، وفى جلسة مجلس الوزراء المصرى المنعقدة بتاريخ ٢٥ يونيو ١٩٤٩م أعلن رئيس الوزراء المصرى بأن مصر لم تتلق بصفة رسمية جديدًا يساعد على تقارب وجهات النظر بين البلدين ، وحل المسائل المعلقة بينهما[١٦٠] . بيد أن السياسة المصرية فى هذا الأمر قد لاقت المعارضة داخل مجلس الشيوخ المصرى ، ففى الخامس من يوليو ١٩٤٩م أثيرت قضية علاقات مصر الخارجية ، وذلك عندما وجه «إسماعيل صدقى» سؤالاً إلى «أحمد محمد خشبة» وزير الخارجية المصرية عن مدى جدوى تدخل مصر فى الشئون الداخلية لشقيقاتها العربيات ومطالبًا بأن يقتصر دورها على التوفيق بين المتخاصمين ، مع البعد عن مظاهر الميل نحو دولة دون الأخرى ، وقد جاء رد وزير الخارجية ليوضح أن مصر فى علاقاتها مع الدول العربية تتجرد من كل مطمع وغرض ، ولا تبتغى إلا أن يسود الوئام والتفاهم بين الدول العربية ، خاصة أن الضرر قد يقع على الجميع ، كما أوضح أن مصر تقوم بواجب الوساطة والتوفيق التى يلقيها ميثاق الجامعة على مجلس الجامعة والذى مصر عضو فيه ، وأكد أن الحكومة المصرية تحرص دائمًا على أن تكون وساطتها فى ذلك عادلة غير متحيزة لطرف على الآخر ، ولا ظالمة أيضًا[١٦١] .

وعلى أى حال فإن فشل سفارة مزاحم الباجهجى إلى القاهرة دفعت نورى السعيد إلى استغلال رحلة عودته من إنجلترا للتباحث فى أمر علاقات بلاده مع مصر حيث تقابل فى الثانى والعشرين من أغسطس ١٩٤٩م مع حسين سرى رئيس الوزراء المصرى بالقاهرة ، وتحادث الرجلان فى أمر تنقية الجو فى العلاقات بين البلدين ، ولكى يبدد نورى السعيد ما راج من شائعات عن دور العراق فى انقلاب الحناوى[١٦٢] ، وقد ذكر طه الهاشمى عن اللقاء بأن نورى السعيد تحدث فى أمر سوريا فذكر أن الاتفاقات بين الدول العربية لا تتناقض مع ميثاق الجامعة العربية ، فكما أن لمصر

---

(١٥٨) **الأهرام** : العدد رقم ٢٢٩٠٩ بتاريخ ١٩٤٩/٦/١٤م .

(١٥٩) **المصرى** : العدد رقم ٤١٧٧ بتاريخ ١٩٤٩/٦/١٤م .

(١٦٠) **المصدر نفسه** ، العدد رقم ٤١٨٧ بتاريخ ١٩٤٩/٦/٢٦م .

(١٦١) **عايدة السيد سليمة** : المرجع السابق ، ص ص ١٤٤ ، ١٤٥ ، عن محاضر مجلس الشيوخ المصرى ، الدورة رقم ٢٤ ، الجلسة رقم ٤١ بتاريخ ١٩٤٩/٧/٥م .

(١٦٢) **عبد الرازق الحسنى** : تاريخ الوزارات العراقية ، جـ ٨ ، ص ٩١ .

مشاكل قومية كوحدة وادى النيل ، والعراق يؤيدها فى ذلك ، فإن لكل دولة عربية مشاكل خاصة أيضًا ، وكانت إجابة حسين سرى بأن مصر تحرص على استقلال سوريا ، وكان رد نورى السعيد عليه بأن الاتفاقات الخاصة لا تتناقض مع استقلال سوريا(١٦٣) ، وقد أصدر نورى السعيد عقب المحادثات بيانًا أكد فيه أن العراق لا يريد فرض أى مشروع على أى دولة عربية ، وأن هدف العراق هو الوحدة العربية الشاملة والتى تتم بطريقة مشروعة لا إكراه فيها ، موضحًا أن العراق مرتبط بمعاهدات صداقة وتعاون مع بلاد عربية كثيرة كالمملكة العربية السعودية والتى عقد العراق معها معاهدة فى عام ١٩٣٦م ، وأنه لا يرى ما يمنع من عقد اتفاقيات خاصة بين دولتين عربيتين أو أكثر فيما يتعلق بتنظيم مصالحهم(١٦٤) ، وفى نص البيان الصادر من رئيس وزراء مصر تحدث عن تبادل وجهات النظر بين البلدين فى القضايا العربية المهمة ، وأنه تم الاتفاق على المبادئ الأساسية التى تكفل للبلاد العربية استقلالها وتحقق وحدة الهدف بين البلاد العربية(١٦٥) .

بيد أن هذه البيانات الرسمية لم تنف للمراقبين للأحداث حقيقية العلاقات المتوترة بين البلدين، فجريدة « الحياة » البيروتية فى مقال لها بتاريخ ٢ أكتوبر ١٩٤٩م أكدت أنه على الرغم مما قيل عن الاتفاق حول جميع النقاط فى لقاء نورى السعيد مع حسين سرى بالقاهرة إلا أن هذا لم يكن صحيحًا حيث بدأت حملة صحفية ضد العراق متهمة فاضل الجمالى بعدائه للجامعة العربية وعبد الرحمن عزام(١٦٦) ، وفى ١٩ أكتوبر ١٩٤٩م كتب « محمد صديق شنشل » معاتبًا مصر على موقفها من الوحدة السورية العراقية ، ومؤكدًا على أن العراق يرغب على الدوام فى أن تمكن مصر موقفها الدولى ، وأن تلعب دورًا مهمًا فى العالم العربى ، كما أن العراق سيكون سعيدًا عندما يرى مصر عونًا للعرب فى كل مكان ، ولكن مصر التى تعتبر وحدة وادى النيل مسألة حياة أو موت بالنسبة لها يجب عليها أن تفهم مشكلة الاتحاد السورى العراقى ، فالبلدان يوجدان فى مواجهة الخطر الصهيونى وهو ما يوجب الوحدة بينهما ، كما أن العراق بهذا الاتحاد سوف يطل على البحر المتوسط وأما سوريا فسوف تطل على الخليج العربى ، هذا فضلاً عن أن الاتحاد سيخلق مكانة دولية مهمة للبلدين(١٦٧) .

---

(١٦٣) مذكرات طه الهاشمى : جـ ٢ ، ص ٢٨٢ .

(١٦٤) المصرى : العدد رقم ٤٢٣٨ بتاريخ ١٩٤٩/٨/٢٥م .

(١٦٥) عبد الرازق الحسنى : تاريخ الوزارات العراقية ، جـ ٨ ، ص ص ٩٢ ، ٩٢ .

(166) **La documentation française**, Articles et documents, R. No 1699, D. 10/11/1949, p. 9.

(167) **Ibid**, R. NO,1707,D. 19/11/1949, p. 9.

وعندما راج مشروع الوحدة السورية العراقية فى عهد الانقلاب الثانى رغب نورى السعيد أن يخطب ود مصر ، لذلك أرسل طه الهاشمى إلى القاهرة لمقابلة رجالها السياسيين ، فاجتمع طه الهاشمى فى يوم ٥ نوفمبر ١٩٤٩م بكل من « محمد حسين هيكل » و« إبراهيم عبد الهادى » و«حسين سرى» حيث حاول أن يوضح لهم السبب الذى يجعل العراق يهتم بأمر سوريا وأمر الاتحاد معها ، وكرر نفس القول لفؤاد سراج الدين عند لقائه به فى يوم ١٦ نوفمبر ١٩٤٩م[١٦٨] ، ومن الواضح أن ساسة العراق قد وصلوا إلى درجة الاقتناع بضرورة التفاهم مع مصر فى هذا الأمر ، ففى لقاء جمع طه الهاشمى ومزاحم الباجهجى فى السادس من يناير ١٩٥٠م تحدثا فيه عن الوضع فى سوريا فكان من رأى الباجهجى ضرورة التفاهم مع مصر فى هذا الأمر ، وقد كان هذا أيضًا هو رأى على جودت الأيوبى ، والذى ذكر فى لقاء له مع طه الهاشمى فى الثامن من يناير ١٩٥٠م بأنه كان من أول الداعين للبحث فى هذا الموضوع مع مصر ، وندد بسياسة نورى السعيد ، والتى استهدفت وضع مصر فى الأمر الواقع ، فعلى حد قوله : « كأنما يريد أن يعمل بالخفاء ويسرق سوريا »[١٦٩] . وإذا ما كان هذا هو رأى الساسة العراقيين فإن رأى الصحافة العراقية قد كان على طول الخط مع نورى السعيد ، وذلك بالدعوة لمشروع الاتحاد مع سوريا مهما كانت الظروف ، فردًا على مقال كتبه محمد التابعى ، والذى أوضح فيه بأن دور مصر هو المحافظة على استقلال كل بلد عربى ، كتب « صفاء الشواف » صاحب جريدتى « آسيا » و « صدى التغيير » العراقيتين ينكر على مصر معارضتها وحدة العراق وسوريا ووقوفها موقف الرافض للمشروع[١٧٠] ، وعندما كتب محمود أبو الفتح صاحب جريدة « المصرى » مقالاً هاجم فيه العراق الراغب فى فرض مشروع الوحدة على سوريا[١٧١] ردت صحيفة حزب الوحدة الدستورية وصحيفة « الأمة » الموالية لنورى السعيد وصحيفة «لواء الاستقلال» لسان حال حزب الاستقلال بمقالات استنكارية ، ومؤكدة أن أى حكومة عراقية تتقلد الحكم فى أى وقت يجب أن تدرك أن مسألة الاتحاد مع سوريا مسألة يقدسها كل عراقى دون النظر لموقف مصر[١٧٢] .

---

(١٦٨) **مذكرات طه الهاشمى** : جـ ٢ ، ص ص ٢٩٦ ، ٢٩٧ .

(١٦٩) **المصدر نفسه** ، جـ ٢ ، ص ص ٣٠٨ ، ٣٠٩ .

(١٧٠) **آخر ساعة** : العدد رقم ٧٩٦ بتاريخ ١٩٥٠/١/٢٥م .

(١٧١) **الرابطة العربية** : العدد رقم ٧٠٢ بتاريخ ١٩٥٠/١/٢٨م .

(١٧٢) **الأساس** : العدد رقم ٨١٧ بتاريخ ١٩٥٠/١/٢٦م .

ومع مطلع عام ١٩٥٠م وصل حزب الوفد إلى الحكم فى مصر ، وتقلد «مصطفى النحاس» رئاسة الوزراء فظن العراقيون أن حزب الوفد لن يمانع فى رغبتهم الاتحادية ، ولذلك قام رئيس الوزراء العراقى على جودت الأيوبى فى ١٤ يناير ١٩٥٠م بإرسال برقية تهنئة إلى النحاس لتسليمه مقاليد الحكم بمصر(١٧٣) ، وقام كذلك بإرسال وفد يضم « مزاحم الباجهجى» وزير الخارجية العراقية و« نجيب الراوى » وزير المعارف لتحسين العلاقات مع مصر بعد أن ساءت(١٧٤) ، وقد التقى الوفد بالمسئولين المصريين حيث كانت النتيجة من هذا اللقاء هو التوصل إلى اتفاق يقضى بامتناع كل من الطرفين على مدى خمسة أعوام من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق عن التدخل فى أمور سوريا الداخلية ، وعن إثارة أو تشجيع ما قد يعتبر تدخلاً فيها ، واتفقا أيضًا على أن يعملا متضامنين على بذل خير الوساطة بعيدًا عن أمور التدخل لتستقر الأحوال فى سوريا ، وقد أضيف توضيح لعبارة إثارة أو تشجيع ما قد يعتبر تدخلاً فيها بأنها تشمل فيما تشمله مشروعى سوريا الكبرى والهلال الخصيب(١٧٥) . والحقيقة فإن اتفاق الكرام الذى عقد بين الطرفين المصرى والعراقى يظهر أن « مزاحم الباجهجى » كان ميالاً إلى التفاهم مع مصر ، هذا مع عدم ميله للاتحاد السورى العراقى(١٧٦) ، وقد أوضح هو السبب الرئيسى لضرورة اتباع سياسة الوفاق مع مصر ، حيث إن مصر من وجهة نظره هى الدولة العربية الوحيدة القادرة على قيادة العرب نحو الوحدة الأشمل والأعم ، مذكرًا بأن مصر كانت قد قادت حركة لتحرير الدول العربية ولتكوين دولة عربية واحدة قوية فى القرن التاسع عشر، وأن إمكانيات مصر فى القرن العشرين أكبر بكثير منها فى القرن التاسع عشر(١٧٧) .

وقد لاقى هذا الاتفاق المعارضة القوية فى العراق ، ففى اجتماع بقصر الرحابة بالعراق فى ٣٠ يناير ١٩٥٠م عارض الوصى على العرش و « سعد عمر » وزير الشئون الاجتماعية والقوميون

---

(١٧٣) **عبد الرازق الحسنى** : تاريخ الوزارات العراقية ، جـ ٨ ، ص ١٣٥ .

(١٧٤) **مذكرات محمد مهدى كبه** : ص ٢٩٢ .

(175) **La documentation française**, Articles et documents, R. No 1802, D. 10/3/ 1950, p. 2-3.

– **مذكرات محمد مهدى كبه** ، ص ص ٢٩٢ ، ٢٩٣ .

– **المصرى** : العدد رقم ٤٣٨٧ بتاريخ ١٩٥٠/٢/١٠م .

(١٧٦) **مذكرات طه الهاشمى**: جـ ٢ ، ص ٣١٤ .

(177) **La documentation française**, Articles et documents, R. No 1802, D. 10/3/ 1950, p. 3.

من حزب الاستقلال و « توفيق السويدى » وغيرهم الاتفاق ، وهو ما دفع « على جودت الأيوبى » رئيس الوزراء إلى الاستقالة[١٧٨] ، وقد ذكر الأيوبى فى أسباب استقالته أن وزارته قد لاقت المعارضة من قبل نورى السعيد والصحف الموالية له منذ أن ألف هذه الوزارة ، وأن الاتفاق الذى توصل إليه وزير الخارجية « مزاحم الباجهجى » فى التفاهم مع الحكومة المصرية حول المسألة السورية لم يقبله الوصى على العرش[١٧٩] ، وقد رد عليه الوصى بقبول الاستقالة ولكنه رغبة منه فى تخفيف ردة الفعل حول ما جاء فى كتاب الاستقالة فإنه أكد على رغبته ورغبة العراق على الدوام فى توثيق روابط الأخوة والصداقة مع جميع الدول العربية[١٨٠] . وإذا ما كان هذا الاتفاق قد لاقى المعارضة فى العراق فإنه قد لاقى الاستهجان الشديد من جانب الأوساط السياسية السورية ، فقد استدعى خالد العظم رئيس الوزراء السورى الوزير المفوض المصرى بدمشق ، حيث أعرب عن أسفه وأسف حكومته من أن تتناول مباحثات الحكومتين المصرية والعراقية موضوعًا يتعلق بسوريا دون أن تكون سوريا ممثلة فيه ، وهى دولة مستقلة وعضو بالجامعة العربية[١٨١] ، وأما معروف الدواليبى وزير الاقتصاد السورى فقد صرح بقوله : « إن كل ما يمكن أن أدلى به فى هذا الأمر هو أن الشعب السورى قد استنكر موقف العراق فى هذا الشأن حيث أظهر بأنه يعد سوريا إحدى السلع التى تباع وتشترى »[١٨٢] ، وقد تمت مناقشة هذا الموضوع بالجمعية التأسيسية السورية حيث حمل الأعضاء وعلى رأسهم « على بوظو » على هذا الاتفاق ، والذى طالب رئيس الوزراء بأن يذكر للحكام العرب عند اجتماعه بهم فى مجلس الجامعة أن سوريا لا تقبل التدخل فى شئونها الداخلية[١٨٣] .

وإذا ما كان الاتفاق قد لاقى الاستهجان داخل سوريا فإن رفض الاتفاق من قبل العراقيين وما تبعه من تقديم كتاب استقالة « وزارة على جودت الأيوبى » وما حواه هذا الكتاب من أسباب تقديم هذه الاستقالة ، قد ترك أثرًا سيئًا لدى الأوساط السياسية العربية بصفة عامة ، والأوساط السياسية

---

(١٧٨) **عبد الرازق الحسنى** : تاريخ الوزارات العراقية ، جـ ٨ ، ص ١٣٧ .

(١٧٩) **مذكرات طه الهاشمى** : جـ ٢ ، ص ٣١٣ .

(١٨٠) **عبد الرازق الحسنى** : تاريخ الوزارات العراقية ، جـ ٨ ، ص ص ١٣٨ ، ١٣٩ .

(١٨١) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ ٨ ، تقرير بتاريخ ١٩٥٠/٢/٥م .

(١٨٢) **المصرى** : العدد رقم ٤٣٨٥ بتاريخ ١٩٥٠/٢/٨م .

(١٨٣) **محاضر جلسات الجمعية التأسيسية السورية** : الجلسة رقم ١٩ بتاريخ ١٩٥٠/٣/٢١ ، ص ٣٠٦ .

المصرية بصفة خاصة ، كل هذا دفع الوصى على العرش العراقى لكى يوجه كتابًا إلى « توفيق السويدى » الذى شكل الوزارة عقب استقالة وزارة الأيوبى متضمنًا عبارة «تحسين العلاقات العربية»، والحرص على كيان الجامعة العربية ، وذلك تخفيفًا للأثر الذى تركه كتاب الاستقالة[١٨٤] ، وبالفعل تقدم السويدى ببيان وزارته إلى جلسة مجلس النواب العراقى فى السادس عشر من يناير ١٩٥٠م ، حيث أكد على توثيق روابط الإخاء والتفاهم مع الدول العربية ضمن أحكام ميثاق الجامعة العربية[١٨٥] ، وقد رد عليه مزاحم الباجهجى واصفًا ذلك بأنه مجرد دعاية فقط ومحذرًا من محاولة هدم الجامعة العربية ، ولكن السويدى أكد أنه ليس هناك من يحاول هدم الجامعة العربية ، وأن وزارته لا تقل حماسة عن الوزارات السابقة فى توثيق العلاقات مع مصر[١٨٦] .

وهكذا فشل اتفاق الكرم بين مصر والعراق للحيلولة دون الصراع بينهما على مقدرات سوريا ، وتعقيبًا على هذا الفشل كتب « محمد التابعى » مقالاً بصحيفة « أخبار اليوم » تحت عنوان «صداع العروبة» ذكر فيه : أن التوتر ما زال ساريًا بين القاهرة وبغداد ، والموقف لم يتغير ، ولن تتحسن العلاقات إلا إذا حدث أمر من ثلاثة : فإما أن تنفض مصر يدها من العرب والعروبة وتنزل عند رأى نورى السعيد بأن الدول العربية هى التى تقع شرق قناة السويس ، وأن أى حلف آخر تتزعمه مصر يجب أن يكون الحلف الذى يضم عرب ما غرب القناة ، ومصر ليست مستعدة لذلك ، وإما أن ينفض العراق يده من شئون سوريا أو بمعنى أصح يتخلى البيت الهاشمى عن أطماعه القديمة فيها ، ولكن بغداد وعمان لا تريدان ذلك ، وإما أن تعلن سوريا شعبًا لا جيشًا ولا محترفى السياسة فيها صراحة موقفها من الاتحاد ، وإذا ما كانت لا تريده مع إحدى الدولتين الهاشميتين فهل هى قادرة على حماية استقلالها ؟ هذا وإلا سيبقى الصراع والخصام ، ويبقى مجىء الرسل وذهابهم بين البلاد العربية لأجل التصالح[١٨٧] . وأيًا كان الأمر فإن « محمد حسين هيكل » قد أوضح موقف مصر من هذه الناحية ، ففى رده على خطاب العرش فى الخامس والعشرين من ديسمبر ١٩٥٠م أكد أن مسألة سوريا هى مسألة قلاقل داخلية يغلب فيها حزب حزبًا وحكومة حكومة ، ورأى الحكومة المصرية فى ذلك هو أن مصر لا شأن لها بالشئون الداخلية للبلاد العربية ، فمصر بعيدة عن هذه

(١٨٤) عبد الرازق الحسنى : تاريخ الوزارات العراقية ، جـ ٨ ، ص ص ١٤٠ ، ١٤١ .
(١٨٥) المصدر نفسه : جـ ٨ ، ص ص ١٤٢ ، ١٤٣ .
(١٨٦) المصرى : العدد رقم ٤٣٩١ بتاريخ ١٩٥٠/٢/١٤م .
(١٨٧) أخبار اليوم : العدد رقم ٢٧٥ بتاريخ ١٩٥٠/٢/١١م .

المشاكل الداخلية فى أى دولة من هذه الدول ما دام وضع أى منها والذى دخلت به الجامعة العربية هو وضعها القائم فعلاً[١٨٨] ، وبنظرة ثاقبة لهذا الرد يتضح لنا أن مصر - كما قال التابعى - لن تنفض يدها من العرب والعروبة ، وأنها ستستمر فى سياستها هذه ، ولعل استمرار هذه السياسة جعل «محمد صديق شنشل» أحد زعماء حزب الاستقلال العراقى يؤكد استغرابه من الخط المتشنج الذى تتخذه مصر فى معارضة الوحدة السورية العراقية ، وكيف أن العديد من الصحف المصرية لا تخفى هذا الهدف[١٨٩] .

وعلى أى حال فإن العلاقات المتوترة التى جمعت بين مصر والعراق - والتى إن كانت حرب فلسطين قد تسببت فى بدء خيوطها الأولى فإن الانقلابات السورية وما نتج عنها من أطماع عراقية فى سوريا ورفض مصر لذلك قد زاد من توترها - قد استمرت حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م فى مصر ، حيث حاول مجلس قيادة الثورة أن يصلح العلاقات مع العراق ، حتى إن العراقيين عندما طلبوا ضرورة تنحية عبد الرحمن عزام عن الأمانة العامة لأجل تحسين هذه العلاقات أجيب طلبهم على الفور ، فقد بعث نورى السعيد إلى القاهرة يقول : « إن عبد الرحمن عزام يقف حجر عثرة فى سبيل التفاهم بين القاهرة وبغداد » ، ولذلك أرسلت القاهرة إلى نورى السعيد تسأله عما يعنى ، وجاء الرد من بغداد صريحًا ليقول : « أخرجوا عبد الرحمن عزام من الجامعة العربية » ، وبالفعل اتصل رشاد مهنا عضو مجلس قيادة الثورة بعبد الرحمن عزام لكى يبلغه بأن مجلس قيادة الثورة ظل ست ساعات يناقش علاقات مصر مع مختلف الدول العربية ، وأنه رأى ضرورة استقالته عن أمانة الجامعة ، ويؤكد عزام أنه عندما حاول الرفض متعللاً بأنه ليس موظفًا لدى الحكومة المصرية وإنما هو موظف لدى الجامعة العربية وأن الذى يقرر ذلك هو الدول العربية الأعضاء بالجامعة ، فإن الرد على ذلك كان إرسال صلاح سالم عضو مجلس قيادة الثورة إلى عزام فى بيته للتفاهم معه ، وقد وصل الأمر إلى تهديده لتقديم الاستقالة[١٩٠] .

---

(١٨٨) **عايدة السيد سليمة** : مرجع سابق ، ص ١١٣ ، عن محاضر مجلس الشيوخ المصرى ، الدورة رقم ٢٦ ، الجلسة رقم ٥ بتاريخ ١٩٥٠/١٢/٢٥م .

(189) **La documentation française**, Articles et documents, R. No 2261, D. 20/10/1951, p. 4.

(١٩٠) **عبد الرحمن عزام** : صفحات من المذكرات السرية لأول أمين عام للجامعة العربية ، أعدها جميل عارف ، المكتب المصرى الحديث ، القاهرة ، د. ت ، جـ ١ ، ص ص ٣٢٣ - ٣٢٧ .

وبالفعل تقدم عبد الرحمن عزام باستقالته إلى مجلس الجامعة فى التاسع من سبتمبر ١٩٥٢م[١٩١] ، تلك الاستقالة التى علق عليها عادل أرسلان بقوله : « إن عبد الرحمن عزام لا يستقيل بل هو مقال »[١٩٢] ، وقد صدق الرجل فقد استقال عزام فى ظاهر الأمر ، ولكنه أقيل فى باطنه ، فواقع الأحداث يقر بأن الثورة المصرية كانت فى مهدها وتحتاج إلى الدعم الخارجى ، والعراق كدولة عربية كبرى لا يمكن أن يغفل أمرها فى مثل هذه الأمور ، لذلك كان أمر تحسين العلاقات المصرية العراقية فى هذا الوقت مقدمًا على أى مصالح شخصية أخرى ، وقد وضح بالفعل أثر هذا التحسين سريعًا عندما تقدم فاضل الجمالى رئيس الوفد العراقى إلى مجلس الجامعة العربية فى الرابع عشر من سبتمبر ١٩٥٢م بطلب ترشيح عبد الخالق حسونة وهو مصرى ليشغل منصب الأمين العام للجامعة العربية بدلاً من عبد الرحمن عزام[١٩٣] ، وهو الأمر الذى يتناقض مع رغبة العراق فى السابق عندما تحزب الجانب الهاشمى ( العراق والأردن ) لأجل استبدال عزام ونائبه أحمد الشريقى برجلين آخرين أحدهما أردنى والآخر عراقى[١٩٤] . وعلى أى حال فإن العلاقات المصرية العراقية قد استمرت فى التحسن .

## الانقلابات والعلاقات السورية اللبنانية :

ظلت على الدوام علاقة لبنان بجيرانه العرب محكومة بعاملين اثنين ، أحدهما كان سجيته العربية والآخر كان تغلب العنصر المسيحى بين سكانه ، وبينما كان العامل الأول يدفع به إلى التعاون مع الدول العربية من خلال منظومة الجامعة العربية ، فإن العامل الثانى كان عاملاً لتوقيف ميوله العربية ، وذلك لكى يملى على تلك الدولة العربية أن تسلك مسلكًا حذرًا للمحافظة على استقلالها[١٩٥] ، وهو الأمر الذى كان يجعلها تنظر بعين القلق والريبة إلى كل ما يحدث بالمنطقة خشية أن تؤثر على استقلالها وكيانها ، ونظرًا إلى علاقة الجوار التى تجمع بين سوريا ولبنان هذا فضلاً عن

---

(١٩١) **محاضر جلسات الجمعية التأسيسية السورية** : الدورة رقم ١٦ ، الجلسة رقم ٢ بتاريخ ١٩٥٢/٩/١٠م ، ص ١٥ .

(١٩٢) **مذكرات الأمير عادل أرسلان** : جـ ٢ ، ص ١٣٧٠ .

(١٩٣) **محاضر جلسات الجمعية التأسيسية السورية** : الدورة رقم ١٦ ، الجلسة رقم ٣ بتاريخ ١٩٥٢/٩/١٤م ، ص ٣١٨ ، ٣١٩

(194) **La documentation française**, Articles et documents, R. No 2146, D. 20/6/ 1951, p. 7.

(١٩٥) **جورج لنشوفسكى** : مرجع سابق ، ص ٣٨٤ .

الموروثات التاريخية التى جمعت بين البلدين حيث الانتداب الفرنسى الذى فرض على البلدين بداية من عام ١٩٢٠م ، كل هذا أدى إلى أن تصبح الانقلابات السورية عاملاً مؤثرًا على العلاقات السورية اللبنانية ، حيث خيم التوتر على هذه العلاقات .

وبالفعل توترت العلاقات بين البلدين بعد أول انقلاب ، حيث عمدت الصحف اللبنانية إلى مهاجمة الحركة الانقلابية وهو ما أغضب الزعيم ودفعه إلى أن يرسل إلى الحكومة اللبنانية فى الرابع من أبريل ١٩٤٩م النقيب رياض الكيلانى حاملاً رسالة إلى بشارة الخورى رئيس الجمهورية يشكو الصحف اللبنانية وموقف رياض الصلح من النظام الجديد فى سوريا ، وموضحًا أن سوريا لا ترتاح لحكومة لبنانية على رأسها رياض الصلح ، وأنها تخشى أن يؤدى موقفه إلى عواقب وخيمة على العلاقات بين البلدين ، هذا مع التأكيد من الزعيم على احترام سوريا لوضع لبنان ، وقد رد بشارة الخورى مؤكدًا موقف لبنان المحايد تجاه الأحداث فى سوريا . وعند اجتماع مجلس الوزراء اللبنانى أكد حياده ، وطالب الصحف أن تحذو حذو حكومتها تجاه الموقف فى سوريا[١٩٦] .

فى هذه الأثناء حاول عبد الرحمن عزام تلطيف الجو بين البلدين ، وذلك لكى لا تصبح سوريا قاعدة لإحداث الاضطرابات فى لبنان لأن بقاء بشارة الخورى فى الحكم من وجهة نظر عبد الرحمن عزام ضمان لبقاء لبنان فى المحيط العربى ، هذا مع الوضع فى الاعتبار ضرورة الحيلولة دون أن يكون لبنان عشًا للدسائس تجاه النظام الجديد فى سوريا[١٩٧] ، ولأجل هذا زار عزام بيروت لتصفية الجو بين بيروت ودمشق حيث تقابل ورئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الخارجية وشرح لهم الوضع فى سوريا ، ثم رجع إلى دمشق حيث بيَّن للزعيم حسن استعداد لبنان للتفاهم مع سوريا ، واتفق معه على اجتماع يضمه ورياض الصلح[١٩٨] ، وقد جرى هذا اللقاء بالفعل بدمشق فى ٢٤ أبريل ١٩٤٩م ، والذى أكد فيه رياض الصلح وجوب عدم التعرض لاستقلال لبنان إذ إن استقلال سوريا مرتبط به ، وحذر الزعيم من استدراج المعارضة اللبنانية له بعد زيارتهم المتكررة لدمشق ، وقد صرح رياض الصلح عقب المقابلة بأنه اتفق والزعيم على تقوية أواصر العلاقات بين البلدين[١٩٩] .

---

(١٩٦) **بشارة الخورى** : مصدر سابق ، جـ ٣ ، ص ص ٢٠٨ ، ٢٠٩ .
– **المصرى** : العدد رقم ٤١٨٨ بتاريخ ١٩٤٩/٤/٥م .

(١٩٧) **مذكرات طه الهاشمى** : جـ ٢ ، ص ٢٧٥ .

(١٩٨) **وزارة الخارجية المصرية (الإدارة العربية)** : محفظة ٢١٨ ، ملف ١٢/٣١/٣٧ ، تقرير رقم ١٦ بتاريخ ١٩٤٩/٥/٨م .

(١٩٩) **بشارة الخورى** : مصدر سابق ، جـ ٣ ، ص ٢٠٨ .

ومع ذلك بدأت العلاقات بين البلدين تتوتر مرة ثانية على أثر قيام لبنان بالقبض على الضابط السورى أكرم طبارة وخمسة من رفاقه ، وذلكم على أثر قيامهم بقتل كامل الحسين داخل الأراضى اللبنانية ، والذى كان مطلوبًا للمثول أمام القضاء السورى بتهمة الخيانة[٢٠٠] ، ونتيجة لرفض الحكومة اللبنانية تسليم الضابط السورى ورفاقه للسلطات السورية ، وجهت الحكومة السورية إنذارًا شديد اللهجة إلى لبنان تهدده فيه بإغلاق الحدود السورية اللبنانية ، كما قامت بمنع المسافرين إلى ومن لبنان ، وكذلك وقف شحن المواد الغذائية إلى لبنان ، ونتيجة لذلك حاولت عدة أطراف التدخل بين البلدين للتوفيق بينهما كالأمين العام للجامعة العربية ومصر والمملكة العربية السعودية[٢٠١] .

ونتيجة للتدخل المصرى السعودى تم التوفيق بين الدولتين ، وأذيع فى ٢٣ مايو ١٩٤٩م بدمشق بلاغ رسمى أعلن فيه عن إعادة فتح الحدود بين الدولتين ، وأن الحكومة السورية قد سمحت بتصدير المواد الغذائية إلى لبنان ، وأضاف البلاغ أنه قد تم تأليف لجنة مشتركة تمثل سوريا ولبنان حيث ستجتمع هذه اللجنة عند الحدود بين البلدين للاتفاق حول الخلاف بينهما[٢٠٢] ، وعلى الرغم من هذا الاتفاق فإنه قد حدث فى يوم ٢٨ مايو ١٩٤٩م أن دخل بعض رجال الأمن السوريين بلدة بالقرب من مدينة زحلة على الحدود السورية ، واعتقلوا سوريا يسمى «بشير الصياد» وساقوه بالقوة إلى الحدود السورية دون أن يخبروا السلطات اللبنانية بتصرفاتهم ، وقد كان هذا موضع استغراب من جانب الحكومة اللبنانية والتى كادت تطلب إلغاء التحكيم لولا اعتذار الحكومة السورية عن ذلك[٢٠٣] ، وبالفعل اجتمعت لجنة التحكيم بحضور كل من لبنان وسوريا ومصر والسعودية حيث قررت اللجنة بالإجماع : أولاً : دعوة الحكومة اللبنانية إلى إبعاد الضابط والجنود السوريين الخمسة المرافقين له من أراضيها بإخلاء سبيلهم وإعادتهم إلى الحكومة السورية لتتخذ فى

(200) **M.A.E.F. (L.F. á Damas)**, Serie Y., dossier 2A, Volume 36, p. 328, D. 30/5/1949.

(201) **La documentation française**, Articles et documents, R. No 1570, D. 13/6/1949, p. 12.

(٢٠٢) **المصرى** : العدد رقم ٤١٦٠ بتاريخ ١٩٤٩/٥/٢٥م .

(٢٠٣) **بشارة الخورى** : مصدر سابق ، جـ ٣ ، ص ٢٢٦ .

– **المصرى** : العدد رقم ٤١٦٣ بتاريخ ١٩٤٩/٥/٢٩م .

- **La documentation française**, Articles et documents, R. No 1570, D.13/6/1949, p. 13.

شأنهم ما تراه ، ثانيًا : دعوة الحكومتين السورية واللبنانية إلى تبادل التعبير عن أسفهما لما سببه حادث مقتل « كامل الحسين » من تعكير لعلاقة حسن الجوار بين البلدين ، ثالثًا : دعوة الطرفين إلى التعجيل فى إبرام اتفاقيات ثنائية لضبط الإجراءات فيما يتعلق بالمواد الجزائية فى علاقتهما المتبادلة منعًا لوقوع حوادث من هذا القبيل مستقبلاً ، وقد تم التوقيع على هذا الاتفاق فى الأول من يونيو ١٩٤٩م[٢٠٤] .

ومع ذلك فإن هذا الاتفاق لم يكن ليمنع حسنى الزعيم من تقديم العون للحزب السورى القومى الاجتماعى فى لبنان ، والذى وقعت بينه وبين الكتائب اللبنانية مصادمات عسكرية ، ولم يمنع كذلك حسنى الزعيم من أن يلتقى بأنطون سعادة فى سوريا فى ١٦ يونيو ١٩٤٩م ، حيث وافق الزعيم على تقديم السلاح لحزب سعادة فى لبنان[٢٠٥] ، ونتيجة لذلك تقابل الرئيس بشارة الخورى مع الزعيم فى بلدة « شتورة » ، حيث أبدى الخورى عدم ارتياحه للمعارضة فى لبنان ، وخشى من عواقب اتصالها بالزعيم ، وطالبه بألا يلقى لها بالاً لأن المعارضة لا هم لها سوى إفساد العلاقات بين البلدين ، وأنه يخشى أن يكون لها علاقات مريبة مع بعض الدول ذات الصلة بالمشروعات الوحدوية التى تنفر منها سوريا ، وقد رد الزعيم عليه بحرص سوريا على سلامة لبنان واستقلاله ، وأن الجيش السورى على استعداد للدفاع عن لبنان ، وأنه لا يضمر للبنان إلا الخير ويحفظ له حق الجوار[٢٠٦] . وقد تحسنت بالفعل العلاقات بين البلدين بعد هذا اللقاء ، ففى الثانى من يوليو ١٩٤٩م أرسل بشارة الخورى رئيس لبنان رسالة تهنئة إلى حسنى الزعيم لانتخابه رئيسًا للجمهورية[٢٠٧] ، وعندما طالب لبنان بإغلاق الحدود مع سوريا لمطاردة أعضاء الحزب السورى القومى الاجتماعى وافقت الحكومة السورية على الطلب[٢٠٨] ، بل إن حسنى الزعيم قام بتسليم

---

(٢٠٤) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢٤٧ ، ملف ٣ ، جـ ١٠ ، تقرير رقم ٣٧ بتاريخ ١٩٤٩/٦/٧م .

(٢٠٥) **مذكرات الأمير عادل أرسلان** : جـ ٢ ، ص ٨٦٦ .

– **عبد الغنى العطرى** : مصدر سابق ، ص ص ١٨٧ ، ١٨٨ .

(٢٠٦) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ ٧ ، تقرير رقم ٦٨ بتاريخ ١٩٤٩/٦/٢٥م .

(٢٠٧) **المصرى** : العدد رقم ٤١٩٣ بتاريخ ١٩٤٩/٧/٣م .

– **بشارة الخورى** : مصدر سابق ، جـ ٣ ، ص ص ٢٣١ ، ٢٣٢ .

(٢٠٨) **المصرى** : العدد رقم ٤١٩٧ بتاريخ ١٩٤٩/٧/٧م .

أنطون سعادة نفسه إلى لبنان بعد أن أعطاه حق اللجوء السياسى فى سوريا[٢٠٩] ولم ينته الأمر عند هذا الحد بل تمكن الطرفان من توقيع اتفاق اقتصادى بين الدولتين فى العاشر من يونيو ١٩٤٩م[٢١٠]، وقد أعطت كل هذه التطورات إيحاء للمراقبين للأحداث على أن العلاقات بين سوريا ولبنان تسير من حسن إلى أحسن بفضل الاتفاق بين البلدين على المسائل الاقتصادية ، وبعد أن سلم الزعيم أنطون سعادة للبنان[٢١١] .

وإذا ما كان لبنان فى موقفه من الانقلاب الثانى لم ينتظر الموقف المصرى السعودى مثل الانقلاب الأول ، إذ سارع بالاعتراف بالنظام الجديد فى سوريا ، خاصة بعد لقاء ناظم القدسى برئيس الوزراء اللبنانى رياض الصلح ، والذى كانت نتيجته الوعد السورى بتحسن العلاقات الاقتصادية بين البلدين[٢١٢] ، فإن هذا لم يمنعه بشارة الخورى رئيس لبنان من أن يظهر تخوفه إلى عادل أرسلان من عهد الحناوى ، وذلك نظرًا إلى نشاط المباحثات الدائرة حول وحدة العراق وسوريا ، وهو الأمر الذى لا يقبله لأنه سيؤثر عليه[٢١٣] ، هذا على الرغم من أن الحكومتين السورية والعراقية أبلغتا الحكومة اللبنانية اعترافهما التام باستقلال لبنان ووحدته الإقليمية ضمن حدوده الدولية ، وقد قدم هذا البلاغ للحكومة اللبنانية خشية سوء الفهم نتيجة المحادثات بين سوريا والعراق بشأن الوحدة بينهما[٢١٤] ، وعلى أى حال فإن الوعد السورى بتحسين العلاقات الاقتصادية مع لبنان لم يتحقق بل أقدمت سوريا فى ١٠ ديسمبر ١٩٤٩م على نقض الاتفاقية الاقتصادية التى عقدت مع لبنان فى عهد الزعيم[٢١٥] ، بل وصل الأمر إلى درجة القطيعة الاقتصادية الكاملة بين البلدين[٢١٦] .

---

(٢٠٩) **مجهول المؤلف** : الأحزاب السياسية فى سوريا ، ص ص ١٠٥ ، ١٠٦ .

(٢١٠) **المصرى** : العدد رقم ٤٢٠٠ بتاريخ ١٩٤٩/٧/١١م .

(٢١١) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ ٧ ، تقرير رقم ٧٧ بتاريخ ١٩٤٩/٧/٢٠م .

(٢١٢) **المصرى** : العدد رقم ٤٢٤٥ بتاريخ ١٩٤٩/٩/٣م .

(٢١٣) **مذكرات الأمير عادل أرسلان** : جـ ٢ ، ص ٨٩٨ .

(214) **La documentation française**, Articles et documents, R. No 1699, D. 10/11/1949, p. 8.

(٢١٥) **الأهرام** : العدد رقم ٢٣٠٦٢ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١١م .

(٢١٦) **بشارة الخورى** : مصدر سابق ، جـ ٣ ، ص ص ٢٨٥ - ٢٨٧ .

وقد ظلت حالة القلق والتوتر هى التى تحكم علاقات البلدين أثناء عهد الشيشكلى ، وهو ما كان يدفع إحدى الدولتين إلى الإقدام على فعل ما لا تقبله الدولة الأخرى ، ففى الوقت الذى كان فيه لبنان يتهم أفراد الحزب السورى القومى الاجتماعى بقتل رياض الصلح رئيس الوزراء كانت سوريا تسمح لأعضاء هذا الحزب بالعمل بها ، بل وكان الشيشكلى يقرب زعماء الحزب منه كعصام المحايرى ، وقد دفع هذا لبنان إلى أن يقدم مذكرة إلى سوريا يحتج فيها على ذلك(٢١٧) ، ومن ناحية أخرى فإن اعتراض النظام الحاكم فى سوريا على المظاهرات التى كانت تحدث فى لبنان والتى كانت تندد بنظام الحكم فى سوريا لم يكن ليمنع هذه المظاهرات مثل المظاهرات التى جرت فى بيروت فى مارس ١٩٥٢م والتى كان عمادها طلبة الجامعة الأمريكية ، حيث ندد المتظاهرون بالسياسة الديكتاتورية التى تحكم سوريا ونادوا بالموت لهؤلاء الذين يتحدون إرادة الشعوب العربية ، وقد شارك فى هذه المظاهرات المحامون اللبنانيون(٢١٨) ، وفى الوقت الذى كان فيه الشيشكلى يشن حربًا شعواء ضد المعارضين لحكمة كأكرم الحورانى وميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار نجد لبنان يفتح لهؤلاء الساسة أبوابه ليمنحهم حق اللجوء السياسى وهو ما دفع سوريا إلى أن تقدم على اتخاذ تدابير ضد لبنان الأمر الذى أثار حفيظة اللبنانيين حكومة وشعبًا ، وقد صرح مصدر رسمى باسم الحكومة اللبنانية منتقدًا تصرفات الحكومة السورية ، ومؤكدًا أن لبنان بلد ديمقراطى يتمتع بصحافة حرة تستطيع أن تنتقد من تريد ، هذا فضلاً عن أن العرف الدولى وجميع القوانين تدعو إلى احترام اللاجئين السياسيين وعدم الحد من حرياتهم(٢١٩) . ورغبة فى تخفيف حدة التوتر بين البلدين جرت مقابلة بين الشيشكلى والجنرال فؤاد شهاب قائد الجيش اللبنانى على الحدود بين البلدين ، وكذلك أقدم خالد شهاب رئيس وزراء لبنان على عقد مؤتمر صحفى طالب فيه الصحفيين بمراعاة حرمة الجوار والأخوة مع سوريا فيما يكتبون(٢٢٠) ، وقد كانت النتيجة لذلك فتح الحدود بين البلدين بعد أن كانت قد أغلقت من قبل(٢٢١) ، وعلى الرغم من ذلك فقد ظلت علاقة التوتر هى التى تحكم العلاقات السورية اللبنانية حتى نهاية عهد الشيشكلى ، والتى لم يشفع لها اللقاءات الرسمية

---

(٢١٧) **المصرى** : العدد رقم ٤٩٠٠ بتاريخ ١٩٥١/٧/٢٠م .

(218) **La documentation française**, Articles et documents, R. No D.30/4/1952, p. 12.

(٢١٩) **المصرى** : العدد رقم ٥٤٢٨ بتاريخ ١٩٥٣/١/٧م .

(٢٢٠) **المصدر نفسه** ، العدد رقم ٥٤٢٩ بتاريخ ١٩٥٣/١/٨م .

(٢٢١) **المصدر نفسه** ، العدد رقم ٥٤٣٠ بتاريخ ١٩٥٣/١/٩م .

التى كانت تعقد بين المسئولين من الجانبين كاللقاء الذى عقد بينهما فى الخامس من مارس ١٩٥٣[٢٢٢].

## الانقلابات والمحاور العربية :

فرض موقع سوريا بالنسبة للمشرق العربى اهتمامًا خاصًا بها ، فأصبحت موضعًا للشد والجذب بين الهاشميين من جانب ، وبين مصر والسعودية من جانب آخر ، وإذا ما كان شكرى القوتلى أثناء حكمه قد فضل الارتباط بمصر والسعودية فإن عهد الانقلابات قد جاء ليجدد ذلك الصراع مرة ثانية ، ولتصبح سوريا خلال هذه الفترة محورًا للسياسة العربية التى سادتها حالة من الغليان كان لها أثرها على العلاقات العربية ، وقد أكد المراقبون للأحداث ذلك ، فإذا ما كان الوزير المفوض الفرنسى لدى بغداد قد أكد أن زيارة حسنى الزعيم للقاهرة فى ٢١ أبريل ١٩٤٩م قد وضعت حدًا فاصلاً فى توضيح موقف البلاد العربية بالنسبة للحكومة السورية الجديدة عقب الانقلاب ، فإنه قد أكد كذلك أن هذه الزيارة وضعت التضامن والترابط العربى فى فترة اختبار لإمكانية استمراره من عدمه ، حيث جعلت الموقف فى المنطقة العربية بناء على الحدث هو تدشين محور هاشمى فى جانب ومحور مصرى سعودى فى جانب آخر[٢٢٣] .

فأما عن محور الهاشميين ( العراق والأردن ) فقد كانت سوريا بالنسبة للبيت الهاشمى جزءًا مفقودًا يجب استرجاعه ، وقد جاءت الانقلابات السورية لكى تتيح لهم الفرصة لتحقيق هذا المسعى بعد أن وقف شكرى القوتلى من قبل سدًا منيعًا تجاه مشاريعهم الوحدوية سواء سوريا الكبرى أو الهلال الخصيب والتى كانت الدولتان الهاشميتان تسعيان إليها للاستئثار بسوريا ، وقد ساعدهما فى ذلك أن حسنى الزعيم كان يرغب فى أن ينال الاعتراف بحركته وهو ما دفعه إلى أن يخطب ودهما ، وقد بادلته الدولتان ذلك بالتأييد واستحسان الحركة ، ويكفى قول الملك عبد الله عند سماعه نبأ الانقلاب على شكرى القوتلى : « الحمد لله لقد كان شكرى القوتلى عدوى وعدو عائلتى ، فلقد وقف فى وجهى ووجه أسرتى »[٢٢٤] . وعلى أى حال فإن هذا لم يكن معناه أن الاتفاق كان سيجمع بين طرفى المحور تجاه الأمور فى سوريا ، وذلك لأن كلا البلدين كان يسعى لتحقيق مشروع على

---

(٢٢٢) **المصرى** : العدد رقم ٥٤٨٦ بتاريخ ١٩٥٣/٣/٦م .

(223) **M.A.E.F. (L.F. á Baghdad)**, Serie Y., dossier 2A, Volume 36, p. 319, R. No 243, D. 27/4/ 1949.

(٢٢٤) **المصرى** : العدد رقم ٤١١٥ بتاريخ ١٩٤٩/٤/٢م .

حساب سوريا يختلف عن مشروع الآخر ، لذلك لم يخف الملك عبد الله قلقه من زيارة نورى السعيد إلى سوريا عقب الانقلاب الأول ، حيث إنه اعتبر هذه الزيارة عرقلة لمشروع سوريا الكبرى ، وقد دفعه هذا إلى الاتصال بوزيره المفوض ببغداد يستوضحه الأمور ، وإن كان الوزير المفوض قد جاء بالتأكيد على أن ذهاب نورى السعيد لدمشق لن يعرقل المشروع إلا أن الملك عبد الله رد عليه بأنه سوف يرسل رئيس وزرائه ووزير خارجيته إلى بغداد ليعرقل كل اتفاق بين سوريا والعراق[٢٢٥] ، وقد علق عادل أرسلان على ذلك بقوله : « إن الملك عبد الله لا يريد تقرب سوريا من العراق لأنه يريد سوريا الكبرى دون الهلال الخصيب »[٢٢٦] ، وقد أكد ذلك الملك عبد الله عند زيارته لبغداد فى ديسمبر ١٩٤٩م ، حيث التقى فى قصر الزهور بكل من « على جودت الأيوبى » و«جميل المدفعى» و« مزاحم الباجهجى » و« أحمد مختار بابان » طالبًا منهم موافقة العراق على ضم سوريا للأردن تنفيذًا لاتفاق تنازل الملك فيصل له عن عرش سوريا مقابل تنازله عن عرش العراق ، وقد رد عليه الباجهجى قائلاً : « إن هذا الاتفاق باطل ولا يجوز الأخذ به ، وأن من بايعوك فى الشام كانوا خمسة وعشرين فردًا وهم لا يمثلون العراقيين ، وأن سوريا ليست قطيعًا من الغنم كى يتناول فيصل لك عنها »[٢٢٧] .

وأما الجانب العراقى فكان يشعر بالقلق أيضًا تجاه تحركات الملك عبد الله فى سبيل مشروعه ، ولعل القلق العراقى الذى ساد الأوساط السياسية عقب اكتشاف مؤامرة منير العجلانى فى سبيل مناصرة الملك عبد الله يوضح هذا الأمر ، لدرجة أن الملك عبد الله أقدم على زيارة إلى العراق أطلق هو عليها زيارة عائلية ، وأما واقع الحال فيقرر بأنها زيارة لتقليل الأثر العكسى الذى تركته مؤامرته على الأوساط السياسية العراقية ، حيث تباحث الملك عبد الله مع المسئولين العراقيين وعلى رأسهم نورى السعيد محاولاً التأكيد على عدم اعتراضه على مشروع الوحدة السورية العراقية[٢٢٨] ، ثم عاد بعد ذلك وبالتحديد فى الثانى من يونيو ١٩٥٠م ليعلن لجريدة الزمان العراقية بأنه يؤيد اتحادًا يجمع

---

(٢٢٥) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٨ ، ملف ٣ ، جـ ٦ ، تقرير رقم ٣٨ بتاريخ ١٩٤٩/٤/٢٣م .

(٢٢٦) **مذكرات الأمير عادل أرسلان** : جـ ٢ ، ص ٨٢٧ .

(٢٢٧) **ممدوح عارف الروسان** : مرجع سابق ، ص ٣٨٨ .

(228) **La documentation française**, Articles et documents, R. No 2055, D. 30/12/1950, p. 5.

بين سوريا والعراق على أن تنضم إليه الأردن بعد ذلك[٢٢٩] وعلى أى حال فإن الصراع العراقى الأردنى على سوريا خلال هذه الفترة يعكس صراعًا شخصيًا بين الملك عبد الله وابن أخيه الأمير عبد الإله الوصى على عرش العراق ، فإن كان الملك عبد الله ذا شخصية قوية وشجاعة منذ نشأته ، كما أنه كان يعرف ما يقوله جيدًا ومتسرعًا فى بحثه عن تحقيق أحلامه للوصول إلى هدفه ، فإن ابن أخيه عبد الإله كان يتميز بالتأنى فى الوصول إلى ما كان يبغيه من طموحات فى الوصول إلى حكم سوريا بعد انتهاء وصايته على الملك فيصل بالعراق ، وعلى الرغم من أنه كان ذا شخصية لينة وكثيرًا ما كان ينقاد لنصائح وتحذيرات عمه الملك عبد الله ، فإنه كان يعتمد على نورى السعيد وعلى بريطانيا لأجل تحقيق طموحاته[٢٣٠] .

ومع هذا فإن اختلاف مسعى البلدين فى توجهاتهما نحو سوريا لم يكن ليمنع اتفاقهما كبيت هاشمى واحد يحكم فى البلدين أمام المحور المصرى السعودى ، حيث برز ذلك فى العديد من المواقف كان من أهمها وقوف العراق بجانب الأردن فى أزمة ضمه للضفة الغربية ، حيث رفض العراق ما اقترحته مصر من ضرورة فصل الأردن عن الجامعة العربية ، هذا على الرغم من تمسكه بالقرار الداعى إلى الحفاظ على استقلال فلسطين[٢٣١] ، هذا فضلاً عن دخول العراق فى وساطة بين الأردن والدول الداعية إلى طرده من الجامعة[٢٣٢] ، وقد نجح بالفعل فى ذلك حيث لم يتم طرده من الجامعة بفضل السعى العراقى[٢٣٣] . وقد وضح التقارب بين البلدين فى أجل صورة من خلال ذلك المشروع الذى بدأ الملك عبد الله يدعو له ، وهو مشروع الوحدة العراقية الأردنية ، ففى خلال زيارة قام بها صالح جبر إلى عمان فى ١٧ مايو ١٩٥٠م فاتحه الملك عبد الله فى موضوع الاتحاد بين العراق والأردن[٢٣٤] حيث قام على أثرها عبد الإله الوصى على عرش العراق بزيارة إلى الأردن للتباحث

---

(٢٢٩) **المصرى** : العدد رقم ٤٤٩٩ بتاريخ ١٩٥٠/٦/٣م .

(230) **M.A.E.F. (L.F. á Baghdad)**, Serie Y., dossier 2A, Volume 36, p. 321, R. No 243, D. 27/4/ 1949.

(٢٣١) **المصرى** : العدد رقم ٤٤٨١ بتاريخ ١٩٥٠/٥/١٦م .

(٢٣٢) **المصدر نفسه** ، العدد رقم ٤٥٠٨ بتاريخ ١٩٥٠/٦/١٢م .

(٢٣٣) **محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية** : الدورة رقم ١٢ ، الجلسة رقم ٧ بتاريخ ١٩٥٠/٦/١٢م ، ص ص ٢٩٣ ، ٢٩٤ .

(٢٣٤) **ممدوح عارف الروسان** : مرجع سابق ، جـ ٢ ، ص ٣٨٩ .

مع الملك عبد الله فى شأن إيجاد صيغة مقبولة للوحدة بين البلدين إلا أن هذه المباحثات لم تأت بالنتيجة المرجوة منها[٢٣٥] .

وقد دفع هذا الملك عبد الله إلى أن يعلن فى تصريح رسمى له فى ٦ يوليو ١٩٥٠م أن هذه المحادثات قد انتهت بالاتفاق على إنشاء اتحاد بين العراق والأردن لا وحدة ، وذلك بتوحيد المصالح المشتركة الاقتصادية والجمارك والتعاون فى النواحى الثقافية والتعليمية ، وقد أعرب الملك عن سخطه على سوريا التى تأبى الانضمام إليه ، وتفضل أن تبقى دولة ضعيفة متخاذلة[٢٣٦] . وكان الملك عبد الله قبل زيارة الوصى على العرش العراقى له فى عمان قد وضع أسسًا للوحدة بين البلدين ، تلك التى بعث بها مع وزير بلاطه سمير الرفاعى إلى الوصى حيث اقترح تشكيل مجلس أعلى للاتحاد ينصب أعضاؤه من قبل حكومتهم بعدد متساوٍ ويكونون من البلدين ورئيسى وزرائهما أو نائبيهما ووزراء الخارجية والمالية والدفاع ، ويعقد المجلس جلساته بصفة دورية فى العاصمتين برئاسة رئيس وزراء البلد التى يعقد فيها ويكون للاتحاد راية مشتركة ، ويكون للعائلة المالكة عين الحقوق فى البلدين بحيث إذا توفى الملك بدون وريث يكون وريثه الشخص اللائق من ذرية الحسين ابن على ، وتوحد سياسة البلدين الخارجية وتزال المواقع الجمركية ، وقد جاء المشروع العراقى ردًا على هذا المشروع بشكل مختلف حيث يتم توحيد البلدين بإعلان الملك دون وارث ، ويبقى الاتحاد بين البلدين اتحادًا فى التاج لمدة خمس سنوات تبقى خلالها المملكتان محتفظتين بكيانهما الداخلى والتشريعى ، على أن تجرى خلالها مفاوضات لتحقيق الاتحاد المطلوب[٢٣٧] .

وعاد الملك عبد الله لزيارة بغداد فى ٢٦ أكتوبر ١٩٥٠م حيث ناقش مشروعًا جديدًا لوحدة الأردن والعراق ، والذى نص على أن يكون الاتحاد تامًا فى الشئون الخارجية والاقتصادية والعسكرية وأن يكون باب الانضمام لهذا الاتحاد مفتوحًا لأى دولة عربية أخرى ، وقد عرض الملك عبد الله أن يكون رئيسًا للاتحاد طوال حياته وأن يحرم أولاده من ولاية العهد وأن يكون ملك العراق هو ولى العهد ليصبح رئيسًا للاتحاد من بعده[٢٣٨] ، ولم يتم البت فى هذا المشروع أيضًا حيث قتل

---

(٢٣٥) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بعمان)** : محفظة ٢١٩ ، ملف ٢/٢/٣ ، تقرير رقم ١٨ بتاريخ ١٩٥٠/٧/٦م .

(٢٣٦) **المصرى** : العدد رقم ٤٥٣٢ بتاريخ ١٩٥٠/٧/٦م .

(٢٣٧) **عبد الرازق الحسنى** : تاريخ الوزارات العراقية ، جـ ٨ ، ص ص ٢١٩ - ٢٢١ .

(٢٣٨) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر ببغداد)** : محفظة ١٠ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ ٨ ، تقرير رقم ٧٢ بتاريخ ١٩٥٠/١٠/٢١م .

الملك عبد الله فى ٢٠ يوليو ١٩٥١م ، وقد تحدثت صحيفة « المصرى » عن مشروع اتحادى بين البلدين كان قد حمل نورى السعيد خطوطه إلى بغداد بعد مباحثات عقدها مع المسئولين بالأردن عقب المشاركة فى تشييع جثمان الملك عبد الله ، وقد لاقى هذا المشروع التأييد من جانب الأحزاب العراقية[٢٣٩] ، فقد أصدر حزب الأمة العراقى بقيادة صالح جبر بيانًا فى الرابع من أغسطس ١٩٥١م عن ضرورة الوحدة العراقية الأردنية ، مؤكدًا أن الظروف الدقيقة التى يمر بها العالم العربى والظروف الدولية أيضًا تستدعى أن ينتظم العرب فى وحدة سياسية واقتصادية وعسكرية ، خاصة إذا ما وضع فى الاعتبار قرب الخطر الصهيونى منهم ، وأكد أن برنامج الحزب يدعو إلى تنظيم العلاقة بين العراق والدول العربية فى اتحاد فيدرالى ، وليبدأ أولاً بالدول الراغبة فى الانضمام ، ونظرًا لظروف الخطر الصهيونى فإن وحدة الأردن مع العراق باتت ضرورية ، ولنفس هذه الأسباب أكد حزب الاستقلال العراقى فى بيانه بتاريخ ٩ أغسطس ١٩٥٠م ضرورة الوحدة العراقية الأردنية على أن يكون اتحادًا تامًا بأن يكون للبلدين حكومة واحدة وبرلمان واحد وجيش واحد ، وأكد الحزب أن المعارضين لهذه الوحدة هم اللاعبون بأقدار الأمة والذين لا يهمهم سوى إبقاء الإقليمية الضيقة ، وأن هذا الاعتراض لا يجب أن يهدم النشاط الدائم للسعى نحو هذه الوحدة بين البلدين[٢٤٠] . وقد أكد زعيم حزب الاستقلال العراقى « محمد صديق شنشل » فى تصريح له بجريدة «لواء الاستقلال» على ما جاء فى بيان حزبه ، مؤكدًا أن الاتحاد بين الدولتين سيخلق قوة عربية قادرة على مواجهة الخطر الصهيونى[٢٤١] ، وفى بيان « لكامل الجادرجى » زعيم الحزب الوطنى الديمقراطى بتاريخ ١٦ أغسطس ١٩٥١م أكد فيه ضرورة الوحدة بين البلدين خاصة بعد موت الملك عبد الله ، كما أكد أن الأردنيين يريدون الوحدة خشية التوسع الإسرائيلى ، والفلسطينيين يريدون الوحدة خوفًا من الانتقام الصهيونى ، والوسط الحكومى الأردنى يريد الوحدة لهدم أى محاولة للتمرد اخل البلاد ، وإنجلترا تريد هذه الوحدة لوضع حد لمسئوليتها المادية تجاه الأردن ، ومسئوليتها السياسية التى تحملتها بموت الملك عبد الله ، وقد اعتبر الحزب هذه الوحدة بداية للوحدة العربية الشاملة[٢٤٢] .

---

(٢٣٩) المصرى : العدد رقم ٤٩٠٩ بتاريخ ١٩٥١/٧/٢٩م .
– المصدر نفسه ، العدد رقم ٤٩١٠ بتاريخ ١٩٥١/٧/٣٠م .

(240) **La documentation française**, Articles et documents, R. No 2240, D. 21/9/1951, p. 9.

(241) **Ibid**, R.NO,2261,D.20/10/1951, p. 5.

(242) **Ibid**, R.NO,2040, D.21/9/1951, p. 10.

وقد انقسم الرأى الأردنى بين مؤيد ومعارض للمشروع ، فالمؤيدون له كانوا يرون أن الظروف الاقتصادية السيئة فى الأردن هذا فضلاً عن الفساد وسوء النظام الحاكم ليس له من مخرج سوى الوحدة مع العراق ، والتى تستطيع تحرير الأردن من حمل القروض التى اقترضتها من بريطانيا[٢٤٣] ، ولكن المعارضين للمشروع رفضوه ، فقد تحدث « توفيق أبو الهدى » رئيس وزراء الأردن فى جلسة مجلس النواب الأردنى بتاريخ ١٨ ديسمبر ١٩٥١م عن المشروع فقال : « من الأسباب التى تحول دون الاتحاد أن العراق لم يتعهد إلا بدفع ما مقداره مليون ونصف مليون دينار ، بينما تدفع بريطانيا الآن خمسة ملايين دينار » وأضاف قائلاً : « إن المشروع العراقى يقتصر فقط على وحدة التاج ويترك الجيش كما هو يتناول المعونات من الخارج » وهو الأمر الذى لا يتفق مع فكرة الوحدة[٢٤٤] . والشىء الذى يجب ذكره هو أن « توفيق أبو الهدى » لم يرفض مبدأ الوحدة بين البلدين ولكنه أكد أن مبدأ الوحدة بينهما يجب أن يكون داخل نطاق الجامعة العربية ، هذا فضلاً عن أن المملكة العربية السعودية سوف تعارض المشروع ، كما أن من وجهة نظره أن زيارة الملك طلال إلى السعودية قد زادت من صعوبة تنفيذ هذا المشروع حيث تقابل الملك طلال والملك عبد العزيز آل سعود والذى وعده بمساعدات سياسية واقتصادية[٢٤٥] .

والحقيقة فإن الملك طلال كان قد أظهر معارضته للمشروع من خلال عدة مظاهر كان أولها : اعتراف الملك طلال بالنظام الجديد فى سوريا عقب الانقلاب الرابع على الرغم من معارضة السياسة العراقية للنظام العسكرى فى سوريا ، وثانيها : التقارب الذى جمع بين الأردن ومصر عقب المقابلة التى جرت بين الملك طلال والملك فاروق بالإسكندرية وهى التى اعتبرت صفعة من الملك الهاشمى لبغداد ، هذا فضلاً عن قيامه بزيارة رسمية للمملكة العربية السعودية ، وزيارات أخرى غير رسمية لبيروت ودمشق بينما لم يقم بزيارة بغداد ، وثالثها : الصراع الذى دار بين الملك طلال وأخيه نايف بن عبد الله حيث كان الأخير يرى ضرورة التقارب من بغداد تحقيقاً للمحور الهاشمى ، وهو الأمر الذى كان يرفضه الملك طلال ، ويرى ضرورة التقارب مع المحور المصرى السعودى[٢٤٦] . ومع ذلك فإن فشل حركة الوحدة الأردنية العراقية لا يمنع من القول بأن الانقلابات

(243) **Ibid**, R.NO,2343, D.15/2/1952, p. 9.

(٢٤٤) **ممدوح عارف الروسان** : مرجع سابق ، ص ٣٩٥ .

(245) **La documentation française**, Articles et documents, R. No 2343, D. 15/2/ 1952, p. 10.

(246) **Ibid**, p. p. 10 -11.

السورية وما نتج عنها من تدشين محور مصرى سعودى متين الروابط قد أدى إلى زيادة التقارب بين الدولتين الهاشميتين فى العراق والأردن لدرجة وصلت إلى التفكير فى الوحدة بينهما حتى وإن كان قد اعترى العلاقات بين البلدين بعض الفتور نتيجة لاختلاف توجهاتهما نحو سوريا ، وما هذا إلا ليكونا محورًا هاشميًا يقف فى وجه المحور المصرى السعودى الرافض لاستغلال الهاشميين ظروف الانقلابات فى سوريا لتحقيق مشاريعهم الوحدوية التى كانوا ينادون بها على حسابها .

وأما عن المحور المصرى السعودى فقد كان انهيار سلطة شكرى القوتلى فى سوريا على يد حسنى الزعيم عقب الانقلاب الأول لا يعنى لمصر والمملكة العربية السعودية سوى انهيار الحماية ضد التوسع الهاشمى فى المنطقة ، وقد زاد نورى السعيد بزيارته إلى سوريا خلال هذه الفترة مخاوف الدولتين[٢٤٧] ، واللتين اعتبرتا عقد أية اتفاقية بين سوريا والعراق عملاً عدوانيًا موجهًا إليهما ، من منطلق أن التقارب أو إقامة العلاقات الودية من جانب سوريا مع الهاشميين سوف يؤدى إلى توسيع النفوذ الهاشمى وهو ما يرفضه المحور المصرى السعودى[٢٤٨] ، من هذا المنطلق وجد الملك فاروق ضرورة الارتباط بالملك عبد العزيز آل سعود لكى يواجه المحور الهاشمى المرتقب من الملك عبد الله وابن أخيه عبد الإله ومن ورائه نورى السعيد[٢٤٩] .

وبالفعل ظهر الاتفاق فى سياسة البلدين تجاه الأحداث فى سوريا منذ البداية ، لذلك كان اعترافهما بالوضع الجديد فى سوريا عقب الانقلاب الأول فى يوم واحد وهو الثالث والعشرون من أبريل ١٩٤٩م ، وذلك بعد أن تأكد لهما انضمام حسنى الزعيم إلى محورهما عقب زيارة الزعيم لمصر[٢٥٠] ، كما أن الملك عبد العزيز آل سعود قد ربط بين مصر والسعودية فى مواجهة أى تطورات تخص سوريا صراحة ، وذلك حينما صرح لصحيفة « المصرى » عندما أشيع عن حدوث حشود عسكرية أردنية عراقية على الحدود السورية حيث قال : « إن أى اعتداء على سوريا من جهة الأردن أو العراق يعتبر تهديدًا للسعودية ، وإننا أنا والملك فاروق لن نقف مكتوفى الأيدى إزاء أى

(247) **A. D.**, The Arab League, development and difficulties, p. 193.

(248) **Majid Khadduri**, The scheme of Fertile Crescent unity, p. 150.

(249) **M.A.E.F. (L.F. á Baghdad)**, Serie Y., dossier 2A, Volume 36, p. 319, R. No 243, D. 27/4/ 1949.

(٢٥٠) وزارة الخارجية المصرية (الإدارة العربية) : محفظة ٢١٨ ، ملف ٣ ، جـ ٦ ، برقية رقم ٦٠ بتاريخ ١٩٤٩/٤/٢٣م .

اعتـداء على سوريا[٢٥١] ، وهكـذا ربـط الملـك عبـد العزيـز آل سـعود فـى تصريحه بينـه وبـين الملـك فاروق ملك مصر ، وكأنه يعلن عـن تدشـين محـور مصـرى سـعودى متحـد السياسـة ، خاصـة تجـاه الأحداث فى سوريا .

وقد استمر هـذا التعـاون فـى تـدعيم حسـنى الـزعيم حتـى سـقوطه علـى يـد الحنـاوى ، حيـث بادرت الدولتان بالإعلان عن أنهما لن تعترفا بالنظام الجديد إلا بعد أن تتضـح حقيقـة الأوضـاع فـى سوريا[٢٥٢] ، وقد كان موقف المحور فى هـذا العهـد هـو موقـف المعـارض للسياسـة السـورية الداعيـة للوحدة مع العراق ، وهو الأمر الذى دفعهما إلى طـرح مشـروع الضـمان الجمـاعى العربـى بالجامعـة العربية[٢٥٣] ، وهو الأمر نفسه الذى دفعهما إلى تأييد الانقلاب الثالث بقيادة الشيشكلى والذى أعلن بأن انقلابه لأجل الحفاظ على الجمهورية السـورية وهـو الأمـر الـذى كانـت الـدولتان تسـعيان إليـه ، مؤكدان فى بيانهما على وحدة الموقف مـن خـلال إصـدارهما بيـانين متطـابقين فـى المعنـى مـن حيـث الحرص علـى اسـتقرار الاسـتقلال فـى كـل دولـة عربيـة بوضـعها السياسـى المتعـارف عليـه ، ومقـت سياسة العدوان أيًا كان مصدره ، وأن كل حدث داخلى فى أية دولة هو أمر يخص هذه الدولـة التـى يقع فيها الحدث ، وليس للدول العربية الأخرى التدخل فيه إلا بغرض الإصلاح فقط ، وأن سياسة البلدين ( المحور المصرى السعودى ) تقوم على المحافظة على استقلال كل دولة ، وإذا ظهـر مـا يهـدد هذا الاستقلال فإن البلدين لـن يقفـا مكتوفى الأيـدى[٢٥٤] . وقـد أوضـحت جريـدة لـواء الاسـتقلال العراقية هذا الموقـف السياسـى الموحـد مـن قبـل المحـور المصـرى السـعودى تجـاه الأحـداث السـورية ، وذلك عندما أكدت على أن تصديق المملكة العربية السعودية على بيان رئيس الوزراء المصرى حسين سرى عقب الانقلاب السورى الثالـث ، والـداعى إلى ضـمان عـدم تغيـر الموقـف السياسـى لمختلـف الدول العربية ، وكذلك اعتراضها على أى سياسة عدوانية ضد أى بلد عربـى ، إنمـا يعنـى أن هنـاك اتفاقًا فى السياسة بين البلدين تجاه أحداث سوريا[٢٥٥] .

---

(٢٥١) **المصرى** : العدد رقم ٤١٨١ بتاريخ ١٩٤٩/٦/١٩م .

(٢٥٢) **حسنين كروم** : مرجع سابق ، جـ ٢ ، ص ٧٨ .

(253) **La documentation française**, Articles et documents, R. No 1699, D. 10/11/1949, p. 3.

(٢٥٤) **حسنين كروم** : مرجع سابق ، جـ ٢ ، ص ٩٧ .

(255) **La documentation française**, Articles et documents, R. No 1778, D. 10/2/1950, p. 11.

وقد استمرت هذه السياسة طيلة عهد الشيشكلى ، بل إنها استمرت حتى بعد عهد الشيشكلى ولعل ما يؤكد هذا تلك المقابلة التى جرت بين السفير المصرى والوزير المفوض السعودى لدى دمشق فى الخامس والعشرين من مايو ١٩٥٤م حيث اتفق الاثنان على أن يكونا على اتصال دائم لتبادل المعلومات فيما يختص بالسياسة السورية حتى إذا تبينت نيات سوريا بالاتحاد مع العراق أمكن اتخاذ التدابير المناسبة التى يتراءى اتخاذها من قبل الدولتين[٢٥٦] ، وفى لقاء آخر ضمهما تم الاتفاق على أن يكونا مع فكرة تولى شكرى القوتلى رئاسة الجمهورية السورية بعد الانتخابات النيابية التى كانت ستعقد خلال هذه الفترة ، وذلك للرابطة التى تربط الرجل بالدولتين مصر والسعودية ، ولتعضيده سياسة الدولتين بالمنطقة ، كما أنه من وجهة نظرهما عامل مهم فى استقرار سياسة البلاد[٢٥٧] . وهكذا يتضح لنا أن القلق مما قد ينتج عن الانقلابات العسكرية فى سوريا وهو ما قد يؤثر على الدولتين مصر والسعودية بشكل أو بآخر فى المنطقة أدى إلى تشديد أواصر العلاقة بينهما ، وجعل سياستهما متحدة تجاه الأحداث فى المنطقة خاصة تجاه الأحداث فى سوريا .

ومع ذلك فإن نجاح هذا المحور فى التصدى للأطماع الهاشمية فى المنطقة كان متوقفًا على موقف سوريا منه ، لذلك كان السعى الحثيث منذ البداية لجذب حسنى الزعيم عقب الانقلاب الأول ناحيتهم ليكون « شكرى القوتلى » آخر فى التصدى للهاشميين ، وإن كانوا قد نجحوا فى ذلك فالفضل يرجع إلى الزعيم نفسه والذى ساعدهم فى ذلك ، فلقد كان مقبولاً له الارتباط بالمحور المصرى السعودى فى مقابل الاحتفاظ بسلطته وبسوريا جمهورية مستقلة نظير مساعدات اقتصادية وسياسية وعسكرية ، على أن ينضم للهاشميين وهو ما يعنى انطواء سوريا تحت راية الملك الهاشمى ، وذهاب سلطة الزعيم وهو الأمر الذى لم يكن الزعيم ليقبله بعد أن صار حاكم سوريا الأول ، وهو الأمر الذى جعله يزهو بنفسه أمام المرآة مرتديًا بزته العسكرية عقب حصوله على لقب « مشير » وهو الذى قال لزوجته ذات مرة : « ستكونين ذات يوم ملكة »[٢٥٨] ، فكيف لمن وصلت طموحاته إلى هذه الدرجة أن يتنازل عنها ؟ ، لذلك أعلنها الزعيم صراحة عقب زيارته لمصر بأنه ينضم إلى المحور المصرى السعودى ، ومكونًا محور « القاهرة دمشق الرياض »[٢٥٩] ، وهو الأمر الذى

---

(٢٥٦) **وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر بدمشق)** : محفظة ٥٠ ، ملف ٢/٢/٨ ، تقرير رقم ٢١٣ بتاريخ ١٩٥٤/٥/٢٨م .

(٢٥٧) **المصدر السابق** ، محفظة ٥٠ ، ملف ٢/٢/٨ ، تقرير رقم ٢٥٣ بتاريخ ١٩٥٤/٨/٢م .

(٢٥٨) **باتريك سيل** : مرجع سابق ، ص ٩٠ .

(٢٥٩) **حسنين كروم** : مرجع سابق ، جـ ٢ ، ص ٨٥ .

أغضب المحور الهاشمى المناهض للمحور السابق ، وجعل الملك عبد الله يتناول الزعيم بالسب واللعنات ، وأما العراقيون فقد أصيبوا بخيبة أمل من جراء ذلك والتى كان من نتيجتها مناصبة الزعيم العداء حتى سقوطه[٢٦٠] .

وقد استمرت علاقات الزعيم بمصر والسعودية طيبة حتى وقع الانقلاب عليه وتم إعدامه ، وهو ما دفع مصر إلى إعلان الحداد رسميًا عليه[٢٦١] ، من هذا المنطلق كانت الصفة الغالبة على علاقات سوريا بالمحور المصرى السعودى فى عهد الحناوى هى علاقة التوتر ، ولم تفلح محاولات تحسين العلاقات على الرغم من اعتراف الدولتين بالوضع الجديد فى سوريا ، وهو ما كانت نتيجته الاعتراف بانقلاب الشيشكلى على اعتبار أنه انتصار على العراق والذى اعتبر سببًا قويًا فى انهيار حكم حليفهم السابق حسنى الزعيم[٢٦٢] ، كما جاءت زيارة الشيشكلى على رأس بعثة عسكرية إلى مصر والسعودية فى يناير ١٩٥٠م لتجدد العلاقات الطيبة بين سوريا والمحور المصرى السعودى ، حيث نال الشيشكلى نتيجة لذلك التأييد السياسى والتأييد الاقتصادى بعد أن تم الاتفاق على تقديم قرض سعودى لسوريا قيمته ستة ملايين من الدولارات[٢٦٣] . ومع ذلك لم تعدم علاقة سوريا بالمحور المصرى السعودى خلال عهد الشيشكلى بعض فترات التوتر ، ففى الثانى من يونيو ١٩٥٠م نشرت صحيفة « المصرى » تقريرًا قيل إنه صادر عن المفوضية المصرية بدمشق ، حيث تحدث التقرير عن الوضع السياسى الداخلى فى سوريا ، ووصف تحركات كان يقوم بها بعض السياسيين السوريين المؤيدين لمشروع سوريا الكبرى مثل سامى كبارة وحسن الحكيم[٢٦٤] . وقد كانت النتيجة لذلك انزعاج السلطات السورية من ذلك ، وقيامها بمصادرة صحيفة المصرى فى عددها الصادر فيه التقرير ، وهو الأمر الذى دفع الوزير المصرى المفوض لدى سوريا إلى أن يبرق لوزارة الخارجية المصرية موضحًا عدم مسئولية المفوضية عن التقرير الذى تم تسريبه لجريدة المصرى ، هذا فضلاً عن حرج المفوضية المصرية أمام السلطات السورية وفقدان الثقة فى رجالها ، وفقدانها لمصادر معلوماتها ، بالإضافة إلى رد الفعل القوى فى سوريا حيث هاجمت صحيفة « النضال » السورية

---

(٢٦٠) وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق) : محفظة ٢١٨ ، ملف ٣ ، جـ ٦ ، تقرير رقم ٣٧ بتاريخ ١٩٤٩/٤/٢٣م .

(٢٦١) المصرى : العدد رقم ٤٢٢٩ بتاريخ ١٩٤٩/٨/١٥م .

(٢٦٢) حسنين كروم : مرجع سابق ، جـ ٢ ، ص ٩٦ .

(263) **La documentation française**, Articles et documents, R. No 1793, D. 28/2/1950, p. 7.

(٢٦٤) المصرى : العدد رقم ٤١٦٤ بتاريخ ١٩٥٠/٦/٢م .

المفوضية والحكومة المصرية ، ونتيجة لذلك كان من رأى الوزير المفوض المصرى بدمشق ضرورة تكذيب ما نشرته صحيفة «المصرى»[٢٦٥] .

وعلى الجانب الآخر فقد انتابت علاقة سوريا بالسعودية فترة من التوتر أيضًا ، والتى بدأت بلقاء عاصف جمع بين الشيشكلى وفواز الشعلان شقيق زوجة الملك عبد العزيز آل سعود فقد اتهم الشيشكلى الملك عبد العزيز بأنه يوزع الأموال لمساعدة أحزاب العهد القديم ورجاله وصحفه ، فرد عليه « الشعلان » بأنه كاذب وتبادلا الشتائم حتى وصل الأمر إلى أن يرفع كل منهما سلاحه فى وجه الآخر ، وقد تدخل الحاضرون لفض الشجار بينهما[٢٦٦] ، ثم جاءت بعد ذلك محاولة قتل الشيشكلى والتى نجا منها ، حيث تم القبض على بعض الشخصيات كوزير الدفاع السابق « أحمد الشراباتى » وكذلك « أمين رويحة » « وعلى نشأت شيخ الأرض » مدير مكتب الوزير المفوض السعودى لدى سوريا وشقيق الطبيب الخاص للملك عبد العزيز آل سعود[٢٦٧] . وقد أصدر القضاء العسكرى قرار الاتهام فى القضية فى الثانى من نوفمبر ١٩٥٠م حيث أماط اللثام عن وجود جمعية إرهابية تدعى « كتائب الفداء العربى » والتى مهمتها اغتيال بعض الشخصيات العربية ، ومنهم الملك عبد الله والعقيد أديب الشيشكلى ، كما اتهم القرار بعض الأشخاص المنتمين للمملكة العربية السعودية بتزويد هذه الجمعية بالمال[٢٦٨] . وقد أدى هذا القرار إلى سوء العلاقات بين البلدين ، وهو ما دفع ناظم القدسى رئيس الوزراء والزعيم فوزى سلو وزير الدفاع إلى السفر للسعودية ، وقد قيل عن هذه الزيارة إنها محاولة لترضية الملك عبد العزيز آل سعود لغضبه من قرار الاتهام السابق ، كما أن اشتراك وزير الدفاع فى الرحلة فسر بأنه تأييد عسكرى لرئيس الوزراء فى مسعاه ، ومع ذلك فقد نشرت الصحف السورية قرار الاتهام المباشر للسعودية قبل مغادرة رئيس الوزراء السورى ووفده للسعودية ، وقد أدى هذا إلى أن يستقبل ناظم القدسى وزير السعودية المفوض لدى سوريا ليقدم له الاعتذار الرسمى عما نشر ، وإن كان هذا لم يمنع رئيس الوزراء السورى من أن يؤكد للوزير

---

(٢٦٥) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ ٨ ، تقرير رقم ٤٦ بتاريخ ١٩٥٠/٦/٣م .

(٢٦٦) **المصدر نفسه** ، محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ ٨ ، تقرير رقم ٧٢ بتاريخ ١٩٥٠/٩/١٢م .

(267) **La documentation française**, Articles et documents, R. No 2055, D. 30/12/1950, p. 5.

(٢٦٨) **المصرى** : العدد رقم ٤٦٥٦ بتاريخ ١٩٥٠/١١/١٣م .

- **La documentation française**, Articles et documents, R. No 2055,D.30/12/1950, p. 8.

السعودى المفوض اتصال « نشأت شيخ الأرض » بالإرهابيين ، واعترافه بأنه كان يمولهم بالمال بتأييد من ملك السعودية ، وقد رد عليه الوزير المفوض السعودى مستنكرًا الاتهام ، وقال له فى لهجة حاسمة : « والله لو أننا أردنا شيئًا من هذا حقًا لما استطعت وأنت رئيس الوزراء أن تنام فى بيتك بحلب بين أنصارك مطمئنًا ليلة واحدة »[٢٦٩] . وقد أذاعت المفوضية السعودية بعمان بيانًا ذكرت فيه نفيها باسم حكومتها لهذه التهم والتى ما وجهت إلا لإفساد العلاقات بين السعودية والبلاد العربية ، حيث ذكر اسم الملك عبد الله كأحد الشخصيات المراد قتلها ، وأوضح البيان أن لدى الحكومة السعودية وثائق تكشف عن الطرق التى استخدمتها السلطات السورية لترغم المعتقلين بأن يقرروا ما يريد التحقيق إلزامهم به من إلصاق التهم بالأبرياء[٢٧٠] ، وفى مقابلة بين الوزير السعودى المفوض بدمشق ورئيس الوزراء السورى تسلم الأخير مذكرة الحكومة السعودية ردًا على الاتهام ، حيث طلب منه الإجابة عليها ، ولما لم يعط رئيس الوزراء السورى الأمر أهمية طالب الوزير المفوض بضرورة إعادة التحقيق فى القضية ، إلا أن القدسى رفض متعللاً بأن الأمر متروك للقضاء ، وأن السلطة التنفيذية لا تستطيع أن تتدخل فيه ، وأوعز إلى وزير الأشغال والمشرف على الدعاية أن يذيع فى الصحف أن المسألة فى حكم المنتهية وأن العلاقات بين البلدين لا يمكن أن تعكرها أحداث عارضة مثل هذا الحدث[٢٧١] ، وعلى أى حال فإن علاقات سوريا بالمحور المصرى السعودى فى عهد الشيشكلى قد توطدت كثيرًا[٢٧٢] وإن كان اعتراها بعض التوتر خلال فترة الانقلابات فإن الصفة العامة لهذه العلاقة هى الاتفاق ضد المحور الهاشمى .

وإذا ما كان نجاح المحور المصرى السعودى متوقفًا على انضمام سوريا إليه فإن لبنان وجد أنه من الأفضل له الانضمام لهذا المحور ، فمنذ الانقلاب السورى الأول رأت الدبلوماسية اللبنانية بأن الأمر قد ينذر بالخطر ، وذلك مخافة أن يحذو الجيش اللبنانى حذو نظيره السورى بالتدخل فى السياسة اللبنانية[٢٧٣] ، هذا فضلاً عن أن الدبلوماسية اللبنانية كانت تعتبر نشاط المشاريع الهاشمية

---

(٢٦٩) وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق) : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ ٨ ، تقرير رقم ٨٢ بتاريخ ١٥/١١/١٩٥٠م .

(270) **La documentation française**, Articles et documents, R. No 2055, D. 30/12/ 1950, p. 8.

(٢٧١) وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق) : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ ٨ ، تقرير رقم ٨٦ بتاريخ ٢٢/١١/١٩٥٠م .

(٢٧٢) مذكرات خالد العظم : جـ ٣ ، ص ٢٧٩ .

(273) **M.A.E.F. (L.F. á Damas)**, Serie Y., dossier 2A, Volume 36, p. 282, R. No. 297, D. 2/4/ 1949.

للوحدة مع سوريا فى عهد الانقلابات نذير خطر على استقلال لبنان وكيانه ، لذلك كان الحوار السياسى اللبنانى مع نظيره السورى منذ البداية هو التأكيد على استقلالية لبنان فعند لقاء رياض الصلح رئيس الوزراء اللبنانى مع حسنى الزعيم فى ٢٤ أبريل ١٩٤٩م بدمشق لم يجد الرجل غضاضة من التأكيد على وجوب عدم التعرض لاستقلالية لبنان ، إذ Yان استقلال سوريا مرتبط به[٢٧٤] ، وفى هذا إشارة واضحة لسوريا بالابتعاد عن المشاريع الوحدوية التى كان ينادى بها الهاشميون ، وفى لقاء ضم بشارة الخورى رئيس لبنان مع حسنى الزعيم فى بلدة شتورة أبدى الخورى عدم ارتياحه من اتصال المعارضة اللبنانية بحسنى الزعيم ، وطالبه بضرورة الابتعاد عنها خشية أن يكون لها علاقات مريبة مع بعض الدول ذات الصلة بالمشروعات الوحدوية التى تنفر منها سوريا[٢٧٥] ، وعلى الرغم من الاعتراف اللبنانى بالانقلاب الثانى دون انتظار الموقف المصرى السعودى[٢٧٦] ، إلا أن هذا لم يمنع بشارة الخورى من أن يظهر تخوفه إلى عادل أرسلان من نشاط المباحثات الدائرة حول الوحدة السورية العراقية ، وهو الأمر الذى لا يقبله لبنان لأنه سيؤثر على استقلاليته وكيانه[٢٧٧] ، هذا على الرغم من التأكيد العراقى السورى فى بلاغ رسمى للحكومة اللبنانية باعترافهما باستقلال لبنان ووحدته الإقليمية ضمن حدوده الدولية[٢٧٨] .

من هذا المنطق رأت الدبلوماسية اللبنانية أن الارتباط بالمحور المصرى السعودى قد يكون ضمانًا للبنان لكى يبقى مستقلاً[٢٧٩] ، لذلك أقدم الرئيس بشارة الخورى على إرسال رسالة عقب الانقلاب الأول إلى الملك عبد العزيز آل سعود موضحًا أن الموقف فى سوريا يستدعى الانتباه ، ومطالبًا بأنه من الضرورى الاتصال بصاحب الانقلاب لكى لا يترك معرضًا إلى التأثيرات الخارجية ، وأن تعمل مصر والسعودية ولبنان على الاتفاق تجاه الأحداث الجارية فى سوريا ، وقد أرسل لبنان رسالة بنفس هذا المعنى إلى القاهرة[٢٨٠] . وقد كان رد طرفى المحور على ذلك متفقًا مع السياسة اللبنانية

---

(٢٧٤) **بشارة الخورى** : مصدر سابق ، جـ ٣ ، ص ٢٠٨ .

(٢٧٥) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ ٧ ، تقرير رقم ٦٨ بتاريخ ١٩٤٩/٦/٢٥م .

(٢٧٦) **المصرى** : العدد رقم ٤٢٤٥ بتاريخ ١٩٤٩/٩/٣م .

(٢٧٧) **مذكرات الأمير عادل أرسلان** : جـ ٢ ، ص ٨٩٨ .

(278) **La documentation française**, Articles et documents, R. No 1966, D. 10/11/ 1949, p. 8.

(279) **A. D.**, The Arab League, development and difficulties, p. 193.

(٢٨٠) **بشارة الخورى** : مصدر سابق ، جـ ٣ ، ص ٢١٣ .

خاصة الرد السعودى الذى أوضح فيه الملك عبد العزيز آل سعود بصورة واضحة اتفاق المصلحة اللبنانية مع السعودية فى الموقف من الأحداث فى سوريا ، ففى نهاية خطابه إلى بشارة الخورى ذكر الملك عبد العزيز أنه : « قد يكون من أسباب المصلحة العامة أن نتبادل وجهات النظر فيما يجد من الأحداث حتى تكون سياستنا منسجمة مع بعضها البعض ، ومصالح بلدينا مؤمنة »[٢٨١] . وهكذا يتضح أن لبنان قد اختار منذ البداية السير فى ركاب المحور المصرى السعودى لاتفاق المصلحة بينه وبين هذا المحور تجاه الأحداث فى سوريا خلال هذه الفترة الخاصة بعد أن أبدى المحور المصرى السعودى احترامه لاستقلالية لبنان ، وذلك عندما أكد عبد الرحمن عزام لبشارة الخورى أن مصر والمملكة العربية السعودية تحتضنان الوضع السورى بشرط أن يحترم هذا الوضع استقلال لبنان ، وأن يعلن لبنان اطمئنانه إلى ذلك[٢٨٢] .

وهكذا جاءت الانقلابات السورية فى وقت كانت فيه المنطقة العربية تموج بحالة من الغليان السياسى عقب الهزيمة فى فلسطين لتضفى على هذه الحالة صورة الصراع والتنافس فى العلاقات العربية العربية ، فالتمسك السورى بالجامعة العربية كشكل من أشكال هذه العلاقات لم يمنع قادتها السياسيين وصحفها أيضًا من توجيه النقد للجامعة كمنظمة وإدارة ، لذلك كان السعى حثيثًا لتعديل ميثاقها رغبة فى الحفاظ عليها وإصلاحها لا لهدمها ، ومنذ البداية رسمت الانقلابات السورية الصورة التى ستكون عليها العلاقات المصرية العراقية وهى صورة الصراع والتنافس حول مقدرات سوريا ، وما هذا إلا لأهمية سوريا بالنسبة لكليهما ، وفى الوقت نفسه رسمت أيضًا صورة العلاقات السورية اللبنانية وهى صورة القلق والاضطراب ، وما هذا إلا لخشية لبنان من أن يتأثر الوضع به من الأحداث الجارية فى سوريا ، وخشية سوريا من أن يكون لبنان عشًا للدسائس نحو النظام الجديد بها ، وفى النهاية فإن الانقلابات السورية كانت سببًا مباشرًا فى تدشين محاور عربية متنافسة فى وقت كان العرب فيه أحوج ما يكونون إلى وحدة تقويهم أمام عدو يتربص بهم .

❖ ❖ ❖

(٢٨١) بشارة الخورى ، مصدر سابق ، جـ ٣ ، ص ٥٢٧ .
(٢٨٢) المصدر نفسه ، جـ ٣ ، ص ٢١٥ .

# الفصل الخامس

## انقلاب فبراير ١٩٥٤م

■ مقدمات الانقلاب .

■ الانقلاب وسقوط حكم العسكر .

لم يتعجل الشيشكلى تسلُّم السلطة فى البلاد عقب انقلابه الأول فى ١٩ ديسمبر ١٩٤٩م، فقد ترك الحكم للسياسيين فى الوقت الذى لم يكن يعقد أمر فى البلاد دون استشارته ، كما أنه عمد إلى التمكين لنفسه فى مجتمع الضباط مستخدمًا فى ذلك أسلوب الترغيب والترهيب خاصة بعد أن علا صوت بعضهم بالعودة إلى الثكنات وترك السياسة للسياسيين ، وأما فى داخل المجتمع السورى فقد عمد الشيشكلى إلى السيطرة على الأمور بكل وسيلة ممكنة حتى وصل إلى الاقتناع بأن الوقت قد حان ليتولى رئاسة الجمهورية وذلك فى الحادى عشر من يوليو ١٩٥٣م ، إلا أن أخطاءه كانت قد كثرت مما أدى إلى توحيد الصفوف ضده فى داخل سوريا فقد ائتلفت الأحزاب السياسية لمقاومته والتى قابلها هو بالبطش خاصة مع الدروز وزعيمهم « سلطان الأطرش » ، هذا فى الوقت الذى نشط عداء العراق لنظام حكمه فكانت النتيجة لذلك هى الانقلاب عليه فى فبراير ١٩٥٤م ، لتعاد السلطة بذلك للمدنيين ولتعقد انتخابات نوفمبر ١٩٥٤م مؤذنة بعودة الحكم النيابى إلى سوريا وإن كان هذا لم يمنع العسكريين من التدخل بالسياسة فيما بعد على الرغم من وعدهم بالرجوع إلى الثكنات وترك أمر السياسة إلى السياسيين .

## مقدمات الانقلاب :

عمد الشيشكلى عقب القيام بانقلابه الأول فى ١٩ ديسمبر ١٩٤٩م إلى تحاشى الظهور بصورة مفاجئة على مسرح الأحداث السورية حيث كان يتحرك بصورة تدريجية ، وهو فى ذلك يبدو وكأنه قد استفاد من تجربة الانقلابين اللذين سبقا انقلابه خشية أن يقع فى ذات الأخطاء التى وقع فيها كل من الزعيم والحناوى ، حيث تركز تفكيره منذ البداية فى كيفية حماية نفسه من انقلاب آخر قد يطيح به وفكر فى ضرورة الحصول على قوة شعبية تسانده وتعاونه ، لهذا عمد إلى تنفيذ خطة من ثلاثة اتجاهات : اتجاه داخل الجيش إذ بدأ فى التخلص من الضباط الذين كانت لهم اتجاهات تخالف آراءه، والضباط الذين كانوا يميلون إلى تنفيذ سياسة حزب الشعب ، والضباط الذين كانوا على اتصال بالنواب المستقلين الذين كانوا يؤيدون الاتحاد مع العراق ، واتجاه ثان وهو الارتباط بكتلة من النواب تكون ناطقة بلسانه ومنفذة لأغراضه داخل المجلس النيابى ، واتجاه ثالث فى الأوساط الشعبية إذ بذل جهودًا جبارة لإيجاد الفرقة بين أفراد الشعب وبين حزب الشعب حيث كان يصور أعمال هذا الحزب على أنها اتفاق مع أعداء البلاد ضد مصلحة الشعب[1] .

(١) محمد فرج : مرجع سابق ، ص ٧٥ .

وفى خلال هذه الفترة(*) حاول الشيشكلى أن يتم الجيش من حيث العدد والعدة ، حيث لم يكن الوقت قد سمح للزعيم أو الحناوى بمعالجة الضعف الذى سببته حرب فلسطين ، لذلك عمد الشيشكلى وبمساعدة فرنسا إلى تحويل الجيش إلى قوة محاربة حديثة ، فضلاً عن محاولته التقرب إلى عناصر الضباط الشبان ، وقد ساعدته الظروف على أن يكون القائد غير المنازع فى الجيش فى خلال هذا العهد حيث لم يكن هناك من ينافسه من أقرانه الضباط(٢) ، ومن ناحية أخرى وضع الشيشكلى الضباط الموالين له فى مراكز حساسة داخل الجيش والجهاز الإدارى وقوى من سيطرته على أجهزة الأمن(٣) ، خاصة بالجيش الذى كانت به « حلقات سرية » كل منها لها وظيفة معينة ، والعقل المدبر لهذا الجيش فى الخفاء هو « المكتب الثانى » الذى كان يشبه مثيله فى فرنسا وإن كان يفوقه سلطة ، وأما « هيئة الشرطة العسكرية » فقد لعبت دورًا مهمًا داخل الجيش السورى حيث كانت تشرف على تنفيذ القرارات الخاصة بالأمن ، وأما « هيئة الأركان » فقد كانت هى هيئة القيادة العليا وإن كانت تستند غالبًا فى أعمالها وتقاريرها على المكتب الثانى والشرطة العسكرية(٤) .

ولم يكن يخفى على أحد أن الكلمة الأولى فى سوريا منذ الانقلاب الأول أصبحت للعقداء ، إلا أن الأمور الشخصية وروح الحقد والحسد والغيرة قد نمت بينهم ، وأصبح كل واحد منهم يطمع فى أن يكون هو الرجل الأول فى البلاد ، وقد دفع هذا كل حزب من الأحزاب إلى أن يعمل جاهدًا لاستمالة أكبر عدد ممكن من الضباط فتسربت روح التآمر إلى صفوفهم وأصبح كل واحد منهم ينوى الشر بزميله ، والكتلة تتآمر على الأخرى للإيقاع بها(٥) ، وإذا ما كان الزعيم قد غنم السلطة منفردًا عن زملائه فإن مصيره كان القتل على أيديهم ، ثم جاء الحناوى ليشيع الفرقة بينهم بين مؤيد ومعارض لسياسته ، لينتصر فى النهاية الفريق الذى رأى أن الحناوى لم يكن ليقضى على الفرقة التى سادت بين العقداء بالجيش السورى ، حيث التكتلات والتيارات المختلفة التى كانت تغذيها العصبيات الطائفية والحزبية والمطامع والأحقاد الشخصية ، هذا على الرغم من أن الشيشكلى قد حاول إسكات معارضيه بوقف بعضهم عن العمل ، وتشريد البعض الآخر إلى الجهات النائية فى البلاد وتسريح البعض الآخر . والشيشكلى فى كل هذا كان يتفق مع أكرم الحورانى وزير الدفاع بل

---

(*) **عهد الحكم العسكرى غير المباشر** ( ١٩ ديسمبر ١٩٤٩م - ٢٩ نوفمبر ١٩٥١م ) .

(٢) **باتريك سيل** : مرجع سابق ، ص ١١٦ .

(3) **Safouh Al- Akhrass**, op., cit., p. 131.

(٤) **المصرى** : العدد رقم ٤٢٣٤ بتاريخ ١٩٤٩/٨/٢١م .

(٥) **مذكرات خالد العظم** : جـ ٢ ، ص ٢٧٢ .

قيل إنه كان ينقذ سياسته[٦] ، وهى التى لم تكن لترضى ضباط الجيش زملاءه ، بل إن فريقًا منهم قد أنكر عليه ارتماءه فى أحضان أكرم الحورانى ، وفكروا فى ضرورة عودة الرئيس شكرى القوتلى للبلاد لكى تستتب الأمور بها ، وقد كان رأس هذا الفريق العقيد شوكت شقير والعقيد عزيز عبد الكريم ، وأما العقيد أمين أبو عساف فقد كان على رأس فريق آخر يعارض هذا الرأى[٧] .

ومع ذلك فإن هذا الخلاف لم يكن ليثنى الشيشكلى عن سياسته بل إنه اشتط فى الرد على معارضيه ، وذلك بالتخلص منهم مثلما حدث مع العقيد ناصر قائد سلاح الطيران الذى اغتيل فى العاشرة من مساء يوم الاثنين ٣١ يوليو ١٩٥١م ، وقد اتهم باغتياله كل من المقدم إبراهيم الحسينى رئيس المكتب الثانى فى الجيش السورى وعبد الغنى قنوت الضابط بنفس المكتب ، وقد قيل إن مقتله كان لانتقاده الشديد لسياسة الشيشكلى ، لدرجة أنه فى لقاء له مع العقيد شوكت شقير ومجموعة من الضباط ذكر أن الوضع الحالى فى سوريا يسير من سيئ إلى أسوأ ، وأن استمرار هذه الحالة ستكون عواقبه وخيمة على البلاد والجيش ، وطالب بضرورة أن يغسل الجيش يديه من السياسة ، وحمل على الشيشكلى مؤكدًا أن أكرم الحورانى يسخره ويسخر الجيش كله وراءه لتنفيذ مآربه الخاصة . وكان العقيد ناصر قد تحدث مع أحد السياسيين مؤكدًا أن رأيه فى البداية كان مع سيطرة الجيش على الأمور بالبلاد إلا أن ما جرته الانقلابات على البلاد من عدم استقرار وانقسام داخل الجيش ، كل هذا جعله يرى ضرورة عودة الأوضاع القديمة وعودة شكرى القوتلى للبلاد ، مؤكدًا أن ذلك يتطلب التخلص من الشيشكلى وأنصاره من الضباط ، وذلك بإبعادهم عن مسرح الأحداث بإرسالهم فى بعثات عسكرية للخارج أو تعيينهم ملحقين عسكريين بالمفوضيات السورية بالخارج[٨] .

وعلى أى حال فقد أثر هذا الحادث على الجيش أمام السلطة السياسية إذ بدأ موقف الجيش يضعف بعد الاتهام الذى وجهه إلى كل من إبراهيم الحسينى وعبد الغنى قنوت بقتل العقيد ناصر وهما من رجال الشيشكلى[٩] ، حيث نشطت التكتلات الحزبية فى تغذية الفرقة بين الضباط[١٠] ،

---

(٦) وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق) : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ ٨ ، تقرير رقم ٩ بتاريخ ١٩٥٠/١/٢٤م .

(٧) المصدر نفسه ، محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ ٨ ، تقرير رقم ٤١ بتاريخ ١٩٥٠/٥/٢٥م .

(٨) المصدر نفسه ، محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ ٨ ، تقرير رقم ٦٤ بتاريخ ١٩٥٠/٨/٥م .

(٩) المصدر نفسه ، محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ ٣ ، تقرير رقم ٧٠ بتاريخ ١٩٥٠/٨/٢٣م .

(١٠) المصدر نفسه ، محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ ٨ ، تقرير رقم ٧١ بتاريخ ١٩٥٠/٩/١٢م .

وكذلك نشطت المؤامرات الخارجية على البلاد والتى اتهم العسكريون بالاشتراك فيها كقضية منير العجلانى الذى اتهم بالتآمر لصالح الملك عبد الله للترويج لمشروع سوريا الكبرى ، وقد اتهم العقيد بهيج الكلاس وعدد آخر من الضباط السوريين بالاشتراك فى هذه المؤامرة ، حيث تم القبض عليهم وأودعوا سجن قلق المزة[١١] ، وتطور الأمر إلى أكثر من ذلك فقد أصدر فوزى سلو وزير الدفاع السورى فى ١٣ أكتوبر ١٩٥٠م بلاغًا رسميًا يعلن فيه عن هجوم وقع على سيارة عسكرية عند رجوعها من دمشق ، وقد كانت هذه السيارة تنقل الشيشكلى ومجموعة من الضباط أسفر الحادث عن إصابة أحد الضباط[١٢] فكان نتيجة ذلك حدوث حملة اعتقالات واسعة فى صفوف العسكريين المعارضين لسياسة الشيشكلى والذين كان منهم عسكريون قدامى أمثال أحمد الشراباتى وزير الدفاع السابق وعبد الله عطفة رئيس الأركان السابق أيضًا[١٣] .

وقد جاء قرار تبرئة المقدم إبراهيم الحسينى رئيس المكتب الثانى بالحبسية السورى والضابط عبد الغنى قنوت من تهمة قتل العقيد ناصر ليشيع الفرقة أكثر داخل صفوف الضباط ، فقد فقدت الثقة فى القضاء العسكرى الذى أصدر قرار البراءة ، هذا فضلاً عن أن الشيشكلى - وكنتيجة لمحاولة قتله - قام بإبعاد كثير من الضباط المناوئين له إلى الأقاليم النائية بسوريا ، وقد كان من ضمن الضباط الذين أبعدوا مجموعة من ضباط الدروز الذين نقلوا إلى منطقة اللاذقية ، وضباط من العلويين الذين نقلوا إلى منطقة الجزيرة ، واستبدلهم بضباط من الأكراد الذين يمتون له بصلة القربى من ناحية والدته حيث تم وضعهم فى المناصب الرئيسية بالجيش وخاصة باللواء الأول المرابط بدمشق وهو اللواء الذى قام بجميع الانقلابات السابقة ، وقد اعتبر المراقبون للأحداث ذلك نتيجة لأن يقدم هذا اللواء على مؤامرة انقلابية ضده[١٤] .

ونتيجة للظروف التى سادت مجتمع الضباط ، وازدياد حركة المعارضة لسياسة الشيشكلى عمد الأخير إلى أن يستأثر بمنصب رئيس الأركان لكى يزيد من بسط سلطته وذلك بعد أن كان الزعيم أنور بنود هو الذى يشغل هذا المنصب ، والذى كان يتزعم فى نفس الوقت حركة المعارضة

---

(١١) وزارة الخارجية المصرية ( مفوضية مصر بدمشق ) : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ ٨ ، تقرير رقم ٧٢ بتاريخ ١٩٥٠/٩/١٢م .

(12) **P. M. G.**, op., cit., p. 523.

- المصرى : العدد رقم ٤٦٢٤ بتاريخ ١٩٥٠/١٠/١٤م .

(13) **La documentation française**, Articles et document, R. No,2055,D.30/12/1950, p. 5.

(١٤) وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق) : محفظة ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ ٨ ، تقرير رقم ٩٤ بتاريخ ١٩٥٠/١٢/٢٧م .

للشيشكلى حيث كان يرى ضرورة أن يتراجع الجيش عن السياسة ويعود للثكنات وأن يترك شئون الدولة للحكومة والمجلس النيابى السورى ، ولكنه كان يجد المعارضة من أنصار الشيشكلى الذين كانوا يقولون بأن الشيشكلى هو قائد الانقلاب الأخير ، وأنه لولا يقظة رؤساء الجيش لتم انضمام سوريا للعراق ، خاصة أن حزب الشعب فى هذه الفترة كانت تراوده الفكرة لذلك كان من رأيهم ضرورة أن يبقى رؤساء الجيش على مقربة من الإدارة السياسية للتدخل وقت اللزوم ، وكان أكرم الحورانى صديق الشيشكلى يؤيد هذا الرأى ، وحقيقة الأحداث أكدت على الدوام أن الغلبة كانت دائمًا لصالح فريق الشيشكلى[١٥] .

وعلى أى حال فإن معارضة الزعيم أنور بنود رئيس الأركان للشيشكلى لم تكن نتيجتها سوى إقالته من منصبه ، حيث أخبره خالد العظم رئيس الوزراء حينها بأن أركان الجيش قرروا أن يسندوا منصب رئاسة الأركان إلى الشيشكلى بدلاً منه ، وأن الأفضل له أن يستقيل ويطلب إحالته للتقاعد ، وقد تمت بالفعل إحالته للتقاعد[١٦] ، والحقيقة أن المراقبين للأحداث قد عبروا عن هذا الحدث مؤكدين أن فترات الوحدة فى الجيش السورى كانت تطول أو تقصر تبعًا للظروف ، فالحسد كامن فى نفوس العقداء وهم لا يتكتلون إلا إذا شعروا أو خشوا من أن الغير يأتمر بهم ، فإن اطمأنوا إلى هذا ودانت لهم الأمور بدأوا يفكرون فى الائتمار ببعضهم كل يريد نصيب الأسد ، وإن كان الشيشكلى قد صار كل شىء داخل الجيش فإن هذا لم ينفِ حقيقة وجود ثغرات كامنة فى وحدة العقداء[١٧] ، وذلك لأن تعيين الشيشكلى رئيسًا للأركان جعل الغيرة تأكل نفوس زملائه العقداء ، خاصة بعد أن شعر بقوته منذ تعيينه متخطيًا الكثير منهم ومنذ أن بدأ أيضًا فى قبول حفلات التكريم التى تقام لأجله والتى يتحدث الخطباء فيها على أنه منقذ سوريا الأول[١٨] والنتيجة لكل ذلك هى فتور شديد فى العلاقة بينه وبين بعض العقداء هذا فضلاً عما أقدم عليه الشيشكلى من سياسة الإبعاد للضباط المناوئين له عن العاصمة وتفريقهم فى مراكز متباعدة ليمنع بقدر الإمكان الصلة بينهم ، فى نفس الوقت الذى حرص فيه على تقريب الضباط المؤيدين له وتوليتهم مناصب حساسة بالجيش ، كحرصه على إسناد قيادة سلاح الدبابات إلى العقيد سعيد حبى وهو من المقربين له وممن

---

(١٥) وزارة الخارجية المصرية ( مفوضية مصر بدمشق ) : محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ ٤ ، تقرير رقم ٢٨ بتاريخ ١٩٥١/١/٢٧م .

(١٦) مذكرات خالد العظم : جـ ٢ ، ص ٢٧ .

(١٧) وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق) : محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ ٤ ، تقرير رقم ٧٠ بتاريخ ١٩٥١/٤/٣م ..

(١٨) المصدر نفسه ، محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ ٤ ، تقرير رقم ١٣١ بتاريخ ١٩٥١/٨/٥م .

يثق بهم ثقة خاصة ، وذلك لأن سلاح الدبابات كان قد قام بالدور الرئيسى فى الانقلاب الثالث الذى قام به الشيشكلى نفسه[١٩] .

وقد اختلف الضباط السوريون بين مؤيد ومعارض لسياسة الإبعاد التى اتبعها الشيشكلى مع زملائه ، فالذين عارضوه فى ذلك ألقوا عليه باللوم وعلى تصرفاته التى جعلت البلاد على استعداد لاستقبال انقلاب جديد ، وأيًا كان الأمر فإن هذا الفريق كان ناقمًا على سياسة الشيشكلى هذه لدرجة أن العقيد محمود بنيان - وهو من الذين طالهم الإبعاد - فضل طلب إحالته للتقاعد على الإبعاد ، وأما الذين أيدوا الشيشكلى فى سياسته هذه فلقد قالوا بأن ما قام به رئيس الأركان من إجراء تنقلات بين الضباط لهو أمر تمليه المصلحة وتدعو إليه حاجة العمل ، وليس الأمر أمر إبعاد فريق معين منهم غضب عليه العقيد لشكه فى ولائه له ، إلا أن حقيقة مجريات الأمور تؤكد غير ذلك ، فالشيشكلى وإن كان قد آثر فى البداية أن يكون خارج الأضواء حيث ترك رئاسة الأركان للزعيم أنور بنود وقد حمد زملاؤه له ذلك ، إلا أن مقصده من ذلك كان توطيد مركزه ، وعندما تم له ذلك قام بالتخلص من أنور بنود ووضع نفسه مكانه ليتخلص منه كرئيس له ، وكذلك التخلص من الفكرة التى كان ينادى بها أنور بنود من وجوب ترك السياسة للسياسيين ، وعدم التدخل فى شئونها من قبل الجيش ، هذا فضلاً عن أن الشيشكلى وقد أصبحت له الكلمة الأولى فى البلاد ، وأصبح الجميع سواء الوزراء أو وزير الدفاع يخطبون وده ، كل هذا جعله يعمد إلى إسكات كل صوت معارض له وبأى وسيلة يجدها نافعة فى ذلك ، ومنها سياسة الإبعاد[٢٠] . ومع هذا فإن هذه السياسة لم تكن لتسكت صوت المعارضة للشيشكلى داخل صفوف الضباط ، إذا استمرت بعد أن وضح تميز الشيشكلى عليهم[٢١] .

وعلى أى حال فإن السياسة التى اتبعها الشيشكلى مع زملائه قد مكنت له فى مجتمع الضباط السوريين ، هذا فى الوقت الذى استطاع فيه التمكين لنفسه داخل المجتمع السورى بعد انقلابه الثانى فى نوفمبر ١٩٥١م ، ومع ذلك فإنه لم يشرع فى تولى مقاليد الأمور فى سوريا ، إذ نراه يسند منصب رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع إلى الزعيم فوزى سلو بأمر عسكرى

---

(١٩) وزارة الخارجية المصرية ( مفوضية مصر بدمشق ) : محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ ٤ ، تقرير رقم ١٣٦ بتاريخ ١٩٥١/٨/٨م .

(٢٠) المصدر نفسه ، محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ ٤ ، تقرير رقم ١٤٦ بتاريخ ١٩٥١/٨/٢٦م .

(٢١) المصدر نفسه ، محفظة ٤٧ ، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ ٤ ، تقرير رقم ١٤٩ بتاريخ ١٩٥١/٨/٢٧م .

صادر منه فى الثالث من ديسمبر ١٩٥١م[٢٢] . والواضح أن الشيشكلى قد آثر البقاء خلف الستار فى هذا الوقت ، جاعلاً من فوزى سلو الواجهة التى يحكم من خلالها ، معتبرًا ذلك خطوة نحو تسلم زمام الأمور فيما بعد خاصة إذا ما وضع فى الاعتبار أن مقاليد الأمور الفعلية كانت قد أصبحت بيده[٢٣] ، وذلك بعد أن استطاع القضاء على جميع المناوئين له من السياسيين ، وحول سوريا إلى نظام الحكم العسكرى المباشر ، حيث تسلم الجيش مقاليد الأمور وعطلت الحياة النيابية وأصبح مجرد التفكير فى إجراء انتخابات جديدة أمرًا غير متوقع من السياسيين ، فلقد ذكر ميخائيل ليان أحد زعماء الحزب الوطنى أنه لا يتوقع أن يقدم الجيش على إجراء انتخابات جديدة فى الوقت المحدد بالدستور بل إنه سوف يحول دون عقد اجتماع المجلس المنحل عند حلول المواعيد الدستورية تنفيذًا للفقرة الثانية[*] من المادة ٤١ من الدستور[٢٤] .

ولقد أيد المراقبون للأحداث فى سوريا وجهة النظر القائلة بعدم عودة الحياة النيابية فى المواعيد الدستورية المحددة ، بل إن مجريات الأحداث أكدت أن سوريا فى هذه الفترة تخضع لحكم ديكتاتورى صارم ، حيث إن كل شىء فيها كان يخضع للرقابة القاسية[٢٥] ، ففى هذه الآونة عمد الشيشكلى إلى أن يوغر صدور ضباط الجيش على السياسيين فبعد أن أقصى الضباط الذين كان يشك فى ولائهم له بإحالتهم للتقاعد أو بإرسالهم للخارج فى مهمات طويلة ، وضع الضباط صغار السن مكانهم وهم الذين كان يثق بهم ، والذين كانوا أيضًا صيدًا سهلاً له لكى يوغر صدورهم على المدنيين ، وأفهمهم بأن رجال السياسة لا هم لهم إلا تحقير الجيش والنيل من أعماله ، وأنهم هم

---

(22) **La documentation Française**, Bulltien Quatidien, R. No,2053, D.11/12/ 1951, p. 5.

(٢٣) **بيير بوداغوفا** : مرجع سابق ، ص ص ٦٣ ، ٦٤ .

– **محمد فرج** : مرجع سابق ، ص ٧٥

(*) تنص هذه الفقرة على أنه : « إذا حل مجلس النواب وجب إجراء انتخابات عامة تتم خلال ستين يومًا من تاريخ مرسوم حله ، فإن لم يتحقق ذلك فإن المجلس المنحل سيعيد كامل سلطته الدستورية ويجتمع فورًا وكأنما الحل لم يكن »

(٢٤) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢٤٤ ، ملف ١٠ ، جـ ٣ ، تقرير رقم ٢٢٣ بتاريخ ١٩٥١/١٢/١٩م .

(٢٥) **المصدر نفسه** ، محفظة ٢٤٤ ، ملف ١٠ ، جـ ٣ ، تقرير رقم ٢ بتاريخ ١٩٥٢/١/٢م .

الذين زجوا به فى حرب فلسطين وهو مستعد لها فسخر العالم منه ، وأنهم هم الذين يضعون كل العثرات فى سبيل تسليحه[٢٦] .

وأيًا كان الأمر فإن الأحزاب السياسية قد رفضت التعاون مع السلطة العسكرية وهو الأمر الذى دفع الشيشكلى إلى الاستغناء عنها تمامًا ، ففى منتصف يناير ١٩٥٢م أصدر قرارًا بحل جماعة الإخوان المسلمين وإغلاق مكاتبها ومدارسها ، وقد طبقت هذه الإجراءات على معظم الأحزاب الأخرى[٢٧] ، ثم أصدر مرسومًا فى السادس من أبريل ١٩٥٢م بحل جميع الأحزاب السياسية ليفسح المجال لحزبه الجديد وهو حركة التحرير العربى[٢٨] ، إلا أن حركة التحرير هذه لم تستطع أن تكون بديلاً للاتجاهات السياسية المتعددة ، وذلك لأنها كانت مصطنعة وكان ينقصها المصداقية من جانب المؤيدين لها أنفسهم ، فقد فقدت الحركة التأييد من رجال دولته ومشاركتهم فيها كانت سلبية ، وإذا ما وضعنا فى الاعتبار فشلها فى الحصول على التأييد الشعبى اللازم لأى حزب سياسى فإنه يمكن القول إن الشيشكلى بحله الأحزاب قد خلق فراغًا سياسيًا فى الشارع السورى لم تستطع الحركة أن تملأه[٢٩] .

وفى المجمل فإن انقلاب نوفمبر ١٩٥١م قد أتاح الفرصة للشيشكلى لكى يتخلص من مضايقة السياسيين ، كما أتاح له الظهور علانية كقائد للسياسة السورية ، فإذا ما كان قد ترك البلاد فى البداية تدار بواسطة مجلس الأمناء العامين الذى تم تأليفه تحت قيادة فوزى سلو حتى صدر مرسوم تشكيل مجلس للوزراء فى الثامن من يونيو ١٩٥٢م ليساعد رئيس الدولة على ممارسة سلطاته التشريعية والتنفيذية حيث تم تشكيل حكومة تحت رئاسة فوزى سلو[٣٠] ، فإن الشيشكلى وجد

---

(٢٦) **وزارة الخارجية المصرية ( مفوضية مصر بدمشق )** : محفظة ٢٤٤ ، ملف ١٠ ، جـ ٤ ، تقرير رقم ٩ بتاريخ ١٩٥٢/١/٨م .

(٢٧) **باتريك سيل** : مرجع سابق ، ص ١٦٤ .

(28) **P. M. G.**, op., cit., p. 526.

(29) **Nicole Ziadeh**, Syria and lebanon, p. 144.
- **Phillip, Hitti,** Syria, p. 254.
- **P. M. G.**, op., cit., p. 527.

(٣٠) **تكونت الوزارة من** : فوزى سلو رئيسًا للوزراء ووزيرًا للدفاع ، ظافر الرفاعى وزيرًا للخارجية ، سعيد الزعيم وزيرًا للمالية ، منير دياب للاقتصاد الوطنى ، سامى طبارة وزيرًا للتربية ، الدكتور مرشد خاطر وزيرًا للصحة ، عبد الرحمن الهنيدى وزيرًا للزراعة ، منير غنام وزيرًا للعدل ، توفيق هارون وزيرًا للأشغال العامة والمواصلات .
- **مذكرات خالد العظم** : جـ ٢ ، ص ٢٧٩ .

الفرصة متاحة أمامه ليبدأ فى الظهور علانية ، وذلك بمقتضى مرسوم صادر فى الثانى من أغسطس ١٩٥٢م ليكون نائبًا لرئيس الوزراء[٣١] .

ومع اتجاه سوريا نحو نظام الحكم العسكرى المباشر كانت سياسة السلطة موجهة نحو عسكرة البلد ، وقد صدر عن السلطة الحاكمة العديد من المراسيم لأجل خدمة هذا الاتجاه ، فقد أعلنت مثلاً مراسيم تفرض إشراف الحكومة الكامل على الخدمات المدنية والمحاكم ، وإلغاء المحكمة العليا وتحويل وظيفتها إلى وزارة العدل بمكتب إدارة من ثلاثة أشخاص تعينهم السلطة الحاكمة ، وتبديل المحافظين المدنيين بعسكريين مع منحهم حق القضاء على أى تحرك للجماهير الشعبية ، ومنع العاملين فى الدولة من الاشتراك فى الإضرابات أو النشاط السياسى[٣٢] ، وأقيمت رقابة شديدة على الصحف حيث منع صدور عدد من الصحف وتم الإبقاء على القليل منها[٣٣] ، والصحف التى استمرت فى الصدور خضعت لرقابة شديدة فهى لا تنطق إلا بما يريده الجيش ، والويل إذا تجاوزت الحد المرسوم لها حيث كان مصيرها التعطيل والزج بأصحابها فى المعتقلات[٣٤] .

وطبقًا للخط المتشدد الذى انتهجه الشيشكلى فى سياسته الداخلية خلال هذه الآونة عمد إلى كبح جموح الطلاب ، لذلك تم منعهم من التظاهر ضد النظام الحاكم ، كما منعوا من المشاركة فى أى نشاط سياسى ، وتم تهديد الآباء والأمهات بتحملهم مسئولية أى نشاط يقوم به أبناؤهم ، والحقيقة فإن هذه السياسة المتشددة مع الطلبة لم يكن مردودها على الشيشكلى سوى الكره الشديد له بين طلاب الجامعة خاصة[٣٥] ، وهو الأمر الذى دفعه إلى أن يجعل له عيونًا داخل الجامعة ، وقد وضح ذلك عندما حاول بعض طلبة الجامعة أن يوقعوا عريضة بطلب الإفراج عن المعتقلين ومن بينهم أساتذتهم فإذا بعيون الشيشكلى من طلاب الجامعة ينقلون الخبر لشرطة الجيش ليفاجأ الطلبة فى اليوم التالى بالدبابات تحيط بالجامعة ، وبمدير الشرطة ينذر الطلبة بأن أى محاولة للتدخل بالسياسة معناها الزج بهم فى المعتقلات وإغلاق الجامعة ، كما وصل الأمر إلى ضرب أساتذة الجامعة ورئيسها عند اعتراضهم على تدخل الشرطة بهذا الصورة ، وهو ما أدى إلى استقالتهم إلا أنهم

---

(٣١) **باتريك سيل** : مرجع سابق ، ص ١٦٨ .

(٣٢) **بيير بوداغوفا** : مرجع سابق : ص ٦٤ .

(33) **P. M. G.**, op., cit., p. 526.

(٣٤) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢٤٤ ، ملف ١٠ ، جـ ٤ ، تقرير رقم ٩ بتاريخ ١٩٥٢/١/٨م .

(35) **P. M. G.**, op., cit., p. 526.

أجبروا على العودة إلى عملهم مرة ثانية[٣٦] . وقد اتخذ الشيشكلى من سياسة القمع سبيلاً لمواجهة الطلبة والعمال والفلاحين الذين هبوا لمواجهته ، وكانت مظاهرات الطلبة فى حلب فى يناير ١٩٥٢م من أشد هذه المظاهرات ، حيث أرسل الشيشكلى أربعة آلاف جندى من أجل قمعها ، وعندما رفض الجنود من أبناء حلب إطلاق النار على المتظاهرين أمر بتجريدهم من السلاح وحجزهم فى الثكنات وسجن الكثير منهم فى معسكرات الاعتقال ، وأعلنت الحكومة حالة الحصار للمدينة لمدة أسبوعين ، وقد أثارت هذه الأعمال القمعية حزب البعث والحزب العربى الاشتراكى اللذين شكل الطلاب والشباب فيهما قوة أساسية وهو ما دفع الشيشكلى إلى أن يصدر مرسومًا فى ٢٣ يناير ١٩٥٢م بمنع نشاط هذين الحزبين ، وفى الثلاثين من هذا الشهر أصدر مرسومًا بمنع الطلبة من الاشتراك فى المظاهرات وممارسة النشاط السياسى[٣٧] . وعلى الرغم من ذلك فإن هذه السياسة القمعية التى اتبعها الشيشكلى فى تصديه لمظاهرات الطلبة لم تمنعهم من زيادة تماسكهم ففى الثانى من مارس ١٩٥٢م عقد مؤتمر وطنى للطلاب فى دمشق حضره ممثلو منظمات الشباب من جميع المحافظات تقريبًا ، وأخذ المشاركون قرارًا حول ضرورة توحيد كل القوى الديمقراطية من أجل النضال ضد نظام الشيشكلى الديكتاتورى ، وشكلت فيما بعد شهر سبتمبر ١٩٥٢م لجنة وطنية للدفاع عن حقوق الطلاب مهمتها التنظيم العلمى لنضالهم[٣٨] .

وقد اتسعت الحركة الإضرابية لتشمل العمال أيضًا ، حيث أعلن عمال شركة غزل ونسيج حلب فى مايو ١٩٥٢م إضرابهم مطالبين بتحديد حد أدنى للأجر وتحسين ظروف العمل ، وإلقاء المخلفات ، ومنح إجازة سنوية ويوم عطلة أسبوعية لجميع العمال بأجر كامل ، وقد تضامن معهم عمال نسيج دمشق والمعمل الميكانيكى فى مدينة الجزيرة ، وكذلك العمال الزراعيون وغيرهم من العمال ، وبدأت جماهير الفلاحين تنخرط بفاعلية أكبر فى النضال الشعبى العام ضد سياسة الشيشكلى الديكتاتورية ، حيث تمثل نضال الفلاحين فى الامتناع عن تسديد الضرائب والقيام بأعمال السخرة وغيرها ، وقد واجهت الحكومة هذا بتوجيه فرق التأديب العسكرية ضدهم ، ومع ذلك فإن نضال الفلاحين أخذ يكتسب طابعًا منظمًا وشكلت لجان الفلاحين ، ففى منتصف مايو ١٩٥٢م عقد أول مؤتمر للفلاحين بمنطقة الجزيرة فى شمال سوريا حضره مندوبون عن

---

(٣٦) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢٤٤ ، ملف ١٠ ، جـ ٤ ، تقرير رقم ١٠ بتاريخ ١٩٥٢/١/٩م .

(٣٧) **بيير بوداغوفا** : مرجع سابق ، ص ٦٦ .

(٣٨) **المرجع نفسه** ، ص ص ٦٦ ، ٦٧ .

٣٠٠ قرية حيث استنكر المؤتمرون بشدة نشاط حكومة الشيشكلى المعادية للشعب ، ثم عقدت مؤتمرات مماثلة فى محافظة اللاذقية مع مطلع عام ١٩٥٣م[٣٩] ، ولقد قدم الحزب العربى الاشتراكى بزعامة أكرم الحورانى مساعدة كبيرة للفلاحين فى حركتهم وذلك نظرًا إلى أنهم كانوا يمثلون غالبية الحزب ، كما أن الحورانى قاد حملة داخل الجيش وخارجه للتخلص من الشيشكلى واسترداد الحريات السياسية[٤٠] .

ومثلما فشل الشيشكلى فى سياسته مع الطلبة والعمال والفلاحين فشل أيضًا فى سياسته مع كبار الملاك والتجار ، فبدلاً من استرضاء هذه الفئات التى كان يحسب حسابها بالمجتمع السورى عمد إلى إغضابها وذلك بفتح باب التبرعات لأجل تقوية الجيش وهو ما يمهد له استمرار سلطته[٤١] ، وعلى أى حال فإن هذا الأمر قد جر عليه الاستياء العام بعد أن رأوا هذه الأموال تنفق فى غير أوجهها الصحيحة[٤٢] ، ولم تعدم هذه السياسة أيضًا صوت المعارضة من قبل ضباط الجيش المعارضين خاصة بعد أن وضح تميزه عليهم ، فعند رجوع الشيشكلى من مصر فى ١٦ ديسمبر ١٩٥٢م قابله العقيد عدنان المالكى فى المطار وقدم له ثلاثة مطالب وهى حل حركة التحرير العربى ، وإنهاء الاكتاب الشعبى لتسليح الجيش بسبب مزاعم تقول بأن هذه التبرعات كانت تحول للحركة ، وثالث المطالب إعادة الحريات السياسية والحياة الحزبية الديقراطية . وقد تظاهر الشيشكلى بقبول هذه المطالب حتى إنه أقنع عدنان المالكى بتقديم لائحة بأسماء من يطلبون تحقيقها ، وقد قدم له المالكى لائحة بأسمائهم بالفعل ، وما كان من الشيشكلى إلا أن قام بالقبض عليهم وإيداعهم السجن[٤٣] .

وقد عمدت الحكومة إثر ذلك إلى إصدار بلاغ فى ٢٧ ديسمبر ١٩٥٢م يوضح أن جماعة من السياسيين دأبوا على إشاعة الفرقة بين الشعب والجيش وذلك لتفريق الكلمة وإحداث أعمال الشغب والفوضى فى البلاد ، وأخذوا يبثون أفكارهم الهدامة بين صفوف الطلاب لتشويه الأغراض النبيلة التى يسعى لها الجيش ، وأشاعوا بأن سوريا قد ارتبطت باتفاقيات بشأن قضية الدفاع المشترك

---

(٣٩) **بيير بوداغوفا** : مرجع سابق، ص ٦٧ .

(40) **Tabltla perton**, syria, p. 103.

(٤١) **وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢٤٤ ، ملف ١٠ ، جـ ٤ ، تقرير رقم ٢٠ بتاريخ ١٩٥٢/١/٣٠م .

(٤٢) **مذكرات عادل أرسلان** : جـ ٣ ، ص ١٤٢٦ .

(٤٣) **باتريك سيل** : مرجع سابق ، ص ١٧١ .

ومسألة اللاجئين فى الوقت الذى تسعى فيه الحكومة السورية إلى عدم الدخول فى أى ارتباط يضر بمصالح سوريا والعرب ، وقد تمكن هؤلاء من أن يدفعوا بعض الضباط الصغار والذين هم أعضاء بأحزابهم لممارسة النشاط السياسى فى مراكزهم ، وقد دفع هذا القيادة العامة إلى توقيف هؤلاء الضباط ، وإجراء التحقيق الواسع معهم لإبقاء الجيش كما كان فى خدمة البلاد عامة ، وقد أكد البيان أن القيادة ستعمل على الضرب على أيدى هؤلاء ومشجعيهم ، وتسريح من يجب تسريحه منهم ، وذلك لأن الجيش لا يعمل لفئة أو حزب معين من الأحزاب[٤٤] .

وعلى أثر هذا الحادث فر ثلاثة من الساسة البارزين من البلاد إلى لبنان وهم أكرم الحورانى زعيم الحزب العربى الاشتراكى وميشيل عفلق زعيم حزب البعث ، وقد صرح هؤلاء بأنهم يدخلون لبنان كلاجئين سياسيين[٤٥] ، وقد صرح الشيشكلى بأن أولئك الساسة يأخذون على الحكومة حفاظها على وحدة الصفوف فى البلاد التى يسعون إلى تفريقها[٤٦] ، وردت الصحف السورية هذا الاتهام فى صحيفة « اليوم » الدمشقية اتهمتهم بتشويه الحقائق ، كما سارت باقى الصحف الدمشقية على هذه الوتيرة كصحيفة الفيحاء حيث كان الحديث كله ينصب على استنكار مزاعم السياسيين الثلاثة[٤٧] ، والحقيقة فإن خلاف الشيشكلى مع هؤلاء الزعماء كان خسارة كبيرة له إذ كان منعطفًا غيَّر من اتجاههم الذى كان غالبًا ما يساير الشيشكلى فى سياسته ، فقد اتحد الحزبان العربى الاشتراكى والبعث ليكونا صفًا واحدًا ضد هذه السياسة[٤٨] مما شجع كثيرًا من الفئات على اتخاذ الموقف نفسه من الشيوعيين إلى رؤساء الإقطاع فى جبل الدروز إلى غيرهم من العناصر التى كانت لا تتفق مع سياسة الشيشكلى[٤٩] .

وعلى أى حال فإن مجمل سياسات الشيشكلى سواء مع زملائه ضباط الجيش أو فى داخل المجتمع السورى لم تكن كافية للتمكين له فى البلاد ، ومن هنا أيقن أن الدعم الحقيقى له إنما هو الحصول على التأييد الشعبى ، لذلك وعد بإعادة النظام البرلمانى وصياغة دستور جديد للبلاد وتحقيق إصلاحات اجتماعية ، وكذلك فتح باب الانتخاب لرئاسة الجمهورية السورية[٥٠] ، وقد

(٤٤) **مذكرات عادل أرسلان** : جـ ٢ ، ص ص ١٤٢٦ ، ١٤٢٧ .
(٤٥) **المصرى** : العدد رقم ٥٤٢٥ بتاريخ ١٩٥٣/١/٤م .
(٤٦) **المصدر نفسه** ، العدد رقم ٥٤٢٧ بتاريخ ١٩٥٣/١/٦م .
(٤٧) **المصدر نفسه** ، نفس العدد والتاريخ .
(٤٨) **باتريك سيل** : مرجع سابق ، ص ١٧٢ .
(٤٩) **صلاح العقاد** : المشرق العربى المعاصر ، ص ١٢٥ .
(٥٠) **بيير بوداغوفا** : مرجع سابق ، ص ٦٩ .

وضح أيضًا أن الشيشكلى قد رغب من وراء ذلك فى جعل القوة التى اكتسبها كرجل للدولة قانونية والتمهيد للعودة إلى الحكم الديمقراطى الفعلى[٥١] ، وقد مهدت الصحف السورية لذلك حيث تحدثت عن إقامة نظام رئاسى جمهورى على النمط المتبع فى الولايات المتحدة الأمريكية كما نشرت دستورًا جديدًا فى ٢١ يونيو ١٩٥٣م ، وأعلن أن استفتاء شعبيًا سوف يجرى فى العاشر من يونيو ١٩٥٣م على الدستور ، كما سيتم فى اليوم نفسه انتخاب رئيس للجمهورية السورية بطريقة الانتخاب المباشر[٥٢] .

وعند إعلان الدستور الجديد أذاع الشيشكلى بنفسه بيانًا موضحًا فيه أن النظام الرئاسى هو وحده الذى يستطيع أن ييسر للبلاد الاستقرار المنتج الذى تنشده ، لأن السلطتين التنفيذية والتشريعية مسئولتان أمام الشعب وحده ، فلا تخلق الحكومات أزمات سحب الثقة منهما من قبل مجلس النواب ولا يصلت على المجلس سيف الحل بحيث تستطيعان أن تعملا معًا فى تعاون مصدره التوازن لتحقيق برامج منسجمة مع مصلحة الشعب وإرادته[٥٣] ، وأكد الشيشكلى على فائدة الحكم الرئاسى أيضًا عندما ذكر أن مسودة الدستور المعلن هى أكثر تقدمية من كل الدساتير الموجودة فى الشرق الأوسط ، وحتى من بعض الموجودة فى العالم الغربى ، وقد نص الدستور على أن الرئيس الذى ينتخبه الشعب انتخابًا سريًا يجب أن يكون سورى المولد يساعده وزراء يعينهم هو ويكونون مسئولين أمامه وليس أمام البرلمان[٥٤] ، وعلى الرغم من أن النظام الرئاسى يفسح للشعب مجال الأمل فى حكومة أكثر استقرارًا حيث تصبح فيه الهيئة التنفيذية غير مقيدة بأغلبية برلمانية تشد من أزرها ولا تسقط الحكومة لمجرد التصويت بعدم الثقة فيها[٥٥] ، إلا أن هذا النظام قد لاقى معارضة من بعض السوريين ، فقد نشرت جريدة « السورى الجديد » بيانًا وقعه خمسة وعشرون محاميًا يستنكرون فيه إجراء هذا الاستفتاء ويصفونه بأنه شكل من القيصرية[٥٦] .

---

(51) **Gordon Torrey**, op., cit., p. 223.

(٥٢) **سعيد سيد إمام** : مرجع سابق ، جـ ٢ ، ص ١٦٣ .

(٥٣) **سعيد سيد إمام** : المرجع السابق نفسه .

(٥٤) **باتريك سيل** : مرجع سابق ، ص ١٧٣ .

(٥٥) **سعيد سيد إمام** : مرجع سابق ، جـ ٢ ، ص ١٦٤ .

(٥٦) **باتريك سيل** : مرجع سابق ، ص ١٧٤ .

ولم يمنع هذا النقد من أن يتم الإعلان عن الترشيح لرئاسة الجمهورية حيث كان الشيشكلى هو المرشح الوحيد[٥٧] ، وقد كانت النتيجة فوزه برئاسة الجمهورية وصدر من مجلس الوزراء القرار رقم ٥٧٢ بتاريخ ١١ يوليو ١٩٥٣م ليعلن عن إقرار الشعب للدستور المنشور بتاريخ ٢١ يونيو ١٩٥٣م ، وأنه أصبح نافذ المفعول ، وكذلك إقرار الشعب بانتخاب الشيشكلى رئيسًا للجمهورية[٥٨] . وقد شهد ناصر الدين النشاشيبى بالتزوير الفاضح فى هذه الانتخابات ، وقد كان وقتها موجودًا بدمشق ، حيث أكد أن الفرد كان يقوم بالانتخاب أكثر من مرة ، كما أنه قد فرض على الكثير من الناس الذهاب إلى الانتخابات فى هذا اليوم حيث كانت توزع عليهم أوراق طبع عليها اسم الشيشكلى لتوضع بصناديق الانتخابات ، كما ذكر النشاشيبى أيضًا أنه قد مارس هذا الحق الانتخابى على الرغم من أنه فلسطينى الجنسية وليس له الحق فى ذلك[٥٩] ، والحقيقة فإن الشيشكلى أنفق الكثير من الأموال لأجل هذه الانتخابات[٦٠] ، وكان أول عمل قام به عقب انتخابه رئيسًا للجمهورية هو اختياره الوزراء الذين يعاونونه فى تحمل أعباء الحكم ، وقد ألفت الوزارة[*] فى العاشر من يوليو ١٩٥٣م بدون رئيس كما نص الدستور الجديد على ذلك[٦١] .

وفى عقب هذه الانتخابات تقاعد فوزى سلو وعين شوكت شقير رئيسًا للأركان ، وتم فى التاسع من أكتوبر ١٩٥٣م إجراء انتخابات نيابية لم يشارك فيها سوى حركة التحرير العربى والحزب السورى القومى الاجتماعى ، وقد اجتمع المجلس الجديد لأول مرة فى ٢٤ أكتوبر ١٩٥٣م وانتخب مأمون الكزبرى رئيسًا للمجلس[٦٢] ، وعلى أى حال فإن الشيشكلى الذى كان قد ذكر من قبل بأن

---

(٥٧) تقدم الشيشكلى بطلب انتخابه فى الرابع من يوليو ١٩٥٣م طبقًا لأحكام المادة الثامنة من المرسوم التشريعى رقم ١٥١ الصادر بتاريخ ٢١ يونيو ١٩٥٣م .

– **توفيق زكى الحلبى ، خير الدين الحلبى** : مصدر سابق ، ص ص ١٩٤ ، ١٩٥ .

(٥٨) **المصدر نفسه** ، ص ص ٢٠٢ ، ٢٠٣ .

(٥٩) **ناصر الدين النشاشيبى** : مصدر سابق ، ص ص ١٩٤ ، ١٩٥ .

(٦٠) **حسن أمين البعينى** : مرجع سابق ، ص ٢٧٠ .

(*) **تكونت الوزارة من** : خليل مردم لوزارة الخارجية ، نورى الأيبش لوزارة الداخلية ، اللواء رفعت خانكان لوزارة الدفاع ، جورج شاهين لوزارة المالية ، الدكتور نظمى القبانى لوزارة الصحة ، الدكتور أسعد المحاسمى لوزارة العدل ، فتح الله أسيون لوزارة الأشغال العامة ، عبد الرحمن الهنيدى لوزارة الزراعة ، الدكتور أنور إبراهيم لوزارة المعارف ، عون الله الجابرى لوزارة الاقتصاد .

(٦١) **توفيق زكى الحلبى ، خير الدين الحلبى** : مصدر سابق ، ص ٢٠٩ .

(٦٢) **باتريك سيل** : مرجع سابق ، ص ص ١٧٤ ، ١٧٥ .

- **Gordon Torrey**, op., cit., p. p. 225 - 226.

خطأ حسنى الزعيم الكبير هو تقلده لمنصب رئيس الجمهورية تراه يرتكب نفس الخطأ فكان عرضة للنقد وأصبح من الضرورى إسقاطه[٦٣] ، فحكومة أديب الشيشكلى من وجهة نظر صلاح الدين البيطار زعيم حزب البعث كانت حكمًا غير شرعى حاول الشيشكلى عن طريق الانتخابات أن يلقى عليها ثوبًا من الشرعية ، إلا أنه لم يذهب إلى الاقتراع سوى نسبة ٥٪ من الناخبين ، وكان من الواضح بعد ذلك أن الشيشكلى قد انتهى سياسيًا ، وكان الطريق مفتوحًا أمام الأحزاب السياسية لتوحيد قواها ، ولكى تدعو إلى إنهاء الديكتاتورية الشيشكلية ، وإعادة الحرية السياسية والحريات الأخرى التى خنقها الشيشكلى[٦٤] .

وبالفعل عمدت الأحزاب السياسية إلى السعى لأجل الوحدة[*] فيما بينها لمواجهة الشيشكلى ، فمع اشتداد الأخير فى سياسته التعسفية عمد حزب البعث إلى إصدار البيانات التى تفند هذه السياسة ، وفى نفس الوقت كان الحزب يدعو إلى الوحدة فى العمل ضد الشيشكلى الذى عطل الحياة الدستورية وأنزل الاضطهاد بجموع الشعب وملأ السجون بالأحرار لذلك طالب الحزب فى بيان له صدر فى أوائل مايو ١٩٥٣م بضرورة أن يسعى الشعب السورى فى جبهة واحدة إلى تحقيق الأهداف التالية : العمل على إزاحة صاحب الانقلاب واقتصاد الجيش على السياسة ، ثم إقامة حكم نيابى شعبى سليم ، ومحاربة كل محاولة لعقد صلح مع إسرائيل ومقاومة كل ارتباط مع الاستعمار الغربى والإصرار على بقاء البلاد فى حالة الحياد بين المتصارعين[٦٥] . وعاد الحزب بعد ذلك ليؤكد ضرورة وحدة الأحزاب وائتلافها فى بيان منتصف يونيو ١٩٥٣م موضحًا : بأن الوقت قد حان لكى يتوحد نضال الجميع وتأتلف الأحزاب الشعبية الديمقراطية فى جبهة واحدة تناضل بعزم وصدق لتنفيذ إرادة الشعب وإنهاء هذا العهد المشئوم »[٦٦] .

---

(63) **Nicola Ziadh**, op., cit., p. 145.

(٦٤) **باتريك سيل** : مرجع سابق ، ص ص ١٧٥ ، ١٧٦ .

(*) حاول حزب الشعب توحيد الأحزاب السياسية داخل الجمعية التأسيسية من قبل لمواجهة الجبهة التى ألفها الحزب الوطنى مع الأحزاب الأخرى المعارضة خارج الجمعية التأسيسية إلا أن المحاولة لم تؤد إلى النتيجة المطلوبة ولم تتفق أحزاب الجمعية إلا فى قضية قومية وهى تأييد مصر فى موقفها من بريطانيا بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦م ، ورفض مشروع الدفاع المشترك المقدم من الدول الغربية ، ولكن الخلاف عاد من جديد بين الأحزاب وكان عاملاً مساعدًا لحدوث الأزمة الوزارية التى أدت إلى الإطاحة بدستور الجمعية التأسيسية وقيام الحكم العسكرى المباشر عقب انقلاب نوفمبر ١٩٥١م .

– **محمد حرب فرزاد** : مصدر سابق ، ص ٢٧١ .

(٦٥) **وثائق حزب البعث** : جـ ٢ ، ص ص ١٥٦ ، ١٥٧ .

(٦٦) **المصدر نفسه** ، جـ ٢ ، ص ١٥٨ .

وفى عشرين يونيو ١٩٥٣م وقع زعماء الأحزاب السياسية ومعهم زعيم الجبل سلطان الأطرش على بيان باسم القوميين العرب منددين فيه بالحكم الإرهابى الذى يسود البلاد[٦٧] ، ثم عقد مؤتمر كبير فى بيت عبد الله فركوح بمدينة حمص حيث تلا سلطان الأطرش كلمة على المؤتمرين طالب فيها بضرورة أن يوفق الإخوان فى تحقيق أمانى البلاد ، وكذلك العمل على إعادة الحريات الدستورية الصحيحة ، وقد صدر فى نهاية المؤتمر بيان حمص بتاريخ ٤ يوليو ١٩٥٣م لأجل توحيد الكلمة ، وذلك لمقاومة الشيشكلى ، وقد حمل البيان توقيع ١٥٠ من زعماء البلاد يتقدمهم سلطان الأطرش ، وقد كان هذا البيان بادرة أولى لتعاون الأحزاب لمواجهة الشيشكلى[٦٨] .

وفى أغسطس ١٩٥٣م عاد حزب البعث ليؤكد فى بيان له ضرورة وحدة الجبهات الشعبية لمقاومة حكم الشيشكلى ، ودعا إلى ميثاق وطنى يقوم على ضرورة تحقيق هذه الأهداف وهى مقاطعة الحكم القائم مقاطعة تامة ، والنضال ضد كل مؤامراته الرجعية والاستعمارية ، والعمل على إزالة هذا العهد وإنهاء الحكم العسكرى والعودة بالجيش إلى مهمته الرئيسية وهى الدفاع عن البلاد ضد الخطر الخارجى وإقامة حكم نيابى جمهورى تحريرى سليم ، ودعوة الشعب إلى العمل لأجل هذا الهدف[٦٩] ، والحقيقة فإن الحزب قدم الدليل فى هذه الآونة على صدق دعوته لوحدة الأحزاب ، وذلك عندما اتحد مع الحزب العربى الاشتراكى ، هذا فى الوقت الذى بدأ فيه فيصل العسلى رئيس الحزب التعاونى الاشتراكى فى الدعوة لوحدة كل الأحزاب السياسية داخل جبهة قومية واحدة[٧٠] .

فى هذه الآونة حاول الشيشكلى تدارك الموقف بعد أن بدأت الدعوة لوحدة الأحزاب ضده تأخذ طريقًا جديًا ، لذلك أقدم على إصدار المرسوم التشريعى رقم ٤٧ بتاريخ ١٢ سبتمبر ١٩٥٣م والمنظم لنشاط الأحزاب ، وبالفعل بدأت بعض الأحزاب فى توفيق أوضاعها مع الوضع الجديد ، فاستأنف الحزب التعاونى الاشتراكى نشاطه حيث رخص له العمل وكذلك الحزب السورى القومى الاجتماعى والذى أعطى ترخيصًا مؤقتًا حتى تتم دراسة مدى تطابق مبادئه مع إحدى مواد الدستور والتى تنص على : « عدم جواز تأليف أحزاب تتعارض أهدافها مع السعى لاستكمال حرية الأمة

(٦٧) **مصطفى طلاس** : مصدر سابق - ص ص ٣٥٥ ، ٣٥٦ .

(٦٨) **المصدر نفسه** : ص ص ٣٥٦ ، ٣٥٧ .

(٦٩) **وثائق حزب البعث** : جـ ٢ ، ص ١٦٦ .

(70) **Gordon Torrey**, op., cit., p. 228.

العربية وتحقيق وحدتها » ، إلا أن الأحزاب الأخرى أعرضت عن التعاون مع ذلك العهد فلم تتقدم بطلب الترخيص ، وذلك لعدم اعترافها بالسلطة القائمة ، وبقيت تعمل ضدها[٧١] .

وكنتيجة للدعوة إلى وحدة الأحزاب عقد فى ١٧ سبتمبر ١٩٥٣م مؤتمر شعبى موسع فى مدينة حمص ضم معظم زعماء البلاد السياسيين وعلى رأسهم هاشم الأتاسى وسلطان الأطرش ، وقد سمى المؤتمر بمؤتمر حمص حيث اتفق المؤتمرون على تشكيل جبهة وطنية تمثل الشعب وتعبر عن إرادة الأمة ، وذلك لأجل إعادة الحريات العامة وضمانها ، وحماية الاستقلال من المؤامرات الداخلية والخارجية ، والعمل على تنظيم العمل القومى وتوجيه الشعب التوجيه السليم لصالح القضية الوطنية ، وقد ألف المؤتمرون لجنة مركزية للعمل على تحقيق بنود هذا الميثاق ، وأن تهيئ كل محافظة نفسها لمقاومة حكم الشيشكلى[٧٢] . وقد ذيل هاشم الأتاسى البيان السابق بكلمة تأييد أوضح فيها المساعى التى تمت من أجل إصلاح مسار الحكم فى البلاد ، وأعلن فى النهاية تأييده التام والمطلق لبنود الميثاق[٧٣] .

والشىء الذى يفرض نفسه هنا هو عدم تعرض الشيشكلى لهذا المؤتمر ، ولعل هذا يرجع إلى سببين : أولهما : أن راعى المؤتمر كان هو هاشم الأتاسى ذا الشعبية الواسعة عند مختلف الاتجاهات السياسة والذى يتمتع أيضًا بنفوذ كبير فى حمص وغيرها من المحافظات لذلك لم يكن أحد ليجرؤ على أن يتعرض له وهو الأمر الذى يفسره عدم تعرض الشيشكلى أيضًا لصحيفة «السورى الجديد» التى كانت تصدر فى حمص وهى الصحيفة الوحيدة المعارضة لحكم الشيشكلى والصادرة برعاية الأتاسى . وثانيهما : أن منع عقد المؤتمر هو إساءة إلى محاولات الشيشكلى لجر جميع الكتل السياسية إلى التعاون معه والاشتراك فى الانتخابات بهدف إضفاء جو من الديمقراطية على حكمه ، خاصة أنه لنفس هذا السبب الأخير وتنفيذًا لقراره برفع الحواجز عن النشاط السياسى سمح الشيشكلى

---

(٧١) **محمد حرب فرزات** : مصدر سابق ، ص ص ٢٧٢ ، ٢٧٣ .

- **Gordon Torrey**, op., cit., p. 272.

(٧٢) **مصطفى طلاس** : مصدر سابق ، ص ٣٥٧ .

– **المصرى** : العدد رقم ٥٨٣٩ بتاريخ ١٩٥٤/٢/٢٧م .

- **Gordon Torrey**, op., cit., p. 228.

- **Tabitla perton**. op., cit, p. 104.

(٧٣) **المصرى** : العدد رقم ٥٨٣٩ بتاريخ ١٩٥٤/٢/٢٧م .

للتنظيمات السياسية بحرية الحركة فعقدت مؤتمراتها وأصدرت بياناتها ومنشوراتها وكلها كانت تدور حول واجب النضال ضد حكم الشيشكلى[٧٤] .

ومع ذلك فإن عدم تعرض الشيشكلى للمؤتمرين بحمص لا يعنى أنه كان يغض الطرف عن مؤتمرهم وما يتمخض عنه من نتاج ، فعلى أثر قيام حزب البعث بتوزيع منشورات فى جبل الدروز ضد الشيشكلى عقب المؤتمر ألقى القبض على منصور الأطرش وسجن وفد من الدروز كان بدمشق لأجل التفاوض مع الشيشكلى ومن بينهم حسن الأطرش ، بل زاد الشيشكلى على ذلك بأن أصدر أمرًا باعتقال سلطان نفسه بحجة أنه المحرض الذى يقف وراء هذه الحركة العدائية[٧٥] ، والحقيقة أن اتفاق حمص إذا ما كان قد أثار قلق الشيشكلى ناحية خطر جبل الدروز وزعيمه فإن هذا القلق كان موجودًا من قبل ، فالشيشكلى كثيرًا ما كان يشبّه أعداءه بالأفعى رأسها فى جبل الدروز ومعدتها فى حمص وذنبها فى حلب ، وكان دائمًا ما يقول : « إذا ما سحقت الرأس ماتت الأفعى » ، فأما حلب فهى مركز حزب الشعب الذى ضربه عند قيامه بانقلابه الثانى فى نهاية عام ١٩٥١م ، وحمص هى منطقة نفوذ الرئيس هاشم الأتاسى الذى أجبر على الاستقالة ، أما جبل الدروز فهو معقل سلطان الأطرش الناقم على تصرفات الشيشكلى والرافض لكل إغراءاته والذى كان يرغب فى أن ينال الرضا منه لتدعيم حكمه وذلك نظرًا لمكانة زعيم الجبل عند السوريين[٧٦] ، تلك المكانة التى دفعت الشيشكلى نفسه إلى أن يصطحب مجموعة من القادة عندما كان رئيسًا للأركان ويذهب إلى جبل الدروز لزيارة سلطان الأطرش ، ويومها ألقى خطابًا حماسيًا أمامه جاء فيه قوله : « جئنا نحج إلى مقر البطولة والجهاد والكرامة ، جئنا نتلقى دروسًا فى الوطنية من أب الجهاد والوطنية من المعلم الكبير » ، وقد حرص الشيشكلى يومها على نشر الخطاب وكذلك الصور التى أخذت له مع سلطان الأطرش فى الصحف السورية واللبنانية والمصرية[٧٧] .

وأيًا كان الأمر فإن زيارة الشيشكلى لسلطان الأطرش توضح جيدًا قلقه من الدروز ومن زعيمهم ، فالدروز كانوا يشكلون مجتمعًا متماسكًا فى جنوب سوريا تمسك بالتقليد المتمثل فى مقاومة حكم دمشق ، وقد زاد من تعصبهم موقعهم الجغرافى حيث سهولة الهرب عبر الجبال طلبًا

---

(٧٤) **مصطفى طلاس** : مصدر سابق ، ص ٣٥٨ .

(٧٥) **حسن أمين البعينى** : مرجع سابق ، ص ص ٢٧٠ ، ٢٧١.

(٧٦) **المرجع نفسه** ، ص ٢٧١ .

(٧٧) **نديم أبو إسماعيل** : من أسرار الشيشكلى ، دمشق د. ت ، ص ١٨ .

للأمن والاستقرار ، وزاد من تعصبهم أيضًا أن منطقة الدروز كانت حتى عام ١٩٤٥م تتمتع بالحكم الذاتى أثناء الانتداب الفرنسى ، وهو ما جعلهم يعتبرونه حقًا من حقوقهم المكتسبة مهما تغيرت الحكومات فى دمشق ، وهو ما يفسر الخلاف بين الدروز وحكومة دمشق عقب الاستقلال ، والذى زاد من حدته محاولة شكرى القوتلى فى عام ١٩٤٧م الحد من نفوذ عائلة الأطرش فى جبل الدروز تمهيدًا للسيطرة عليهم نهائيًا ، وذلك حينما قام بتشجيع الفلاحين الدروز على الوقوف فى وجه الإقطاعيين من آل الأطرش ، وقد قام هؤلاء بثورة ضد آل الأطرش إلا أنها فشلت وهو ما جر على القوتلى مشاركة الضباط الدروز بالجيش فى انقلاب الزعيم ضده وباركه سلطان الأطرش أيضًا[٧٨] .

وأما الشيشكلى فقد جاء ليحدث شيئًا قريبًا مما فعله شكرى القوتلى ، فالمجتمع الدرزى كان خاضعًا فى علاقاته الاجتماعية لتأثير العائلات الإقطاعية مثل عائلة الأطرش ، لذلك كانت إجراءات الشيشكلى الإصلاحية فى الحد من نفوذ الإقطاعيين وملاك الأراضى ، وكذلك توزيع الأراضى على الفلاحين عاملاً قويًا فى إثارة عداء رؤساء الإقطاع وملاك الأراضى من زعماء الدروز تجاه السلطة الحاكمة[٧٩] ، حيث وضح تمامًا للشيشكلى أن الدروز سوف يكونون خطرًا داهمًا عليه ، وأن جبلهم ليس رأس الأفعى فحسب وإنما هو مهد التحرك المتوقع ضده ، خاصة بعد ما زادت انتقادات رجل الجبل له والذى كانت جميع القرارات والمنشورات تصدر وعليها توقيعه[٨٠] ، ونتيجة لكل ذلك أمر الشيشكلى بتوجيه قوات مدعومة بالأسلحة الثقيلة إلى « القرية » مقر إقامة سلطان الأطرش لأجل تنفيذ أمره السابق باعتقال سلطان الأطرش ، وما إن علم الدرزيون بخبر الحملة حتى طوقوا القوة المهاجمة وتمكنوا من أسر خمسة وثمانين جنديًا أبقاهم سلطان عنده أسرى ، وقد استمر الحصار فترة حتى تم التفاوض على انسحاب قوات الأمن التى اصطدمت عند انسحابها فى ٢٩ يناير ١٩٥٤م بالقوى الدرزية المرابطة جنوب « القرية » مما أدى إلى مقتل بعض الجنود[٨١] ، وفى هذا الوقت كان زيد الأطرش شقيق سلطان بدمشق قائدًا للواء الأول بها وبضواحيها ، فتم وضعه تحت الإقامة الجبرية[٨٢] .

---

(٧٨) **باتريك سيل** : مرجع سابق ، ص ١٧٩ .

(٧٩) **خالد عايد الضمور** : العسكرى والحكم فى سوريا ( ١٩٤٩م - ١٩٥٨م ) ، رسالة ماجستير غير منشورة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ١٩٨١م ، ص ٢٠٨ .

(٨٠) **حسن أمين البعينى** : مرجع سابق ، ص ٢٧١ .

(٨١) **المرجع نفسه** : ص ص ٢٧١ ، ٢٧٢ .

(٨٢) **المصرى** : العدد رقم ٥٨١٠ بتاريخ ١٩٥٤/١/٢٩م .

وقد جرت فى هذه الآونة حركة اعتقالات بين السياسيين ، فتم اعتقال رشدى الكخيا زعيم حزب الشعب ورئيس مجلس النواب السابق ، وصبرى العسلى من زعماء الحزب الوطنى وأكرم الحورانى وميشيل عفلق من زعماء حزب البعث ، وعلى جوهر وشاكر العاصى وفيضى الأتاسى وعدنان الأتاسى من الوزراء السابقين ووجهت إليهم تهمة القيام بنشاط سياسى يتعارض ومصالح البلاد ، وإثارة الشغب بين الطلبة وتحريضهم على الإضراب مما أدى إلى تعطيل الحياة الدراسية[٨٣] ، غير أن سياسة الاعتقالات هذه أدت إلى حالة من التذمر بين الطلبة فثاروا فى حلب ضد الشيشكلى الذى تصدى لهم بقوة ولم يفرق بينهم وبين أساتذتهم ، خاصة بعد أن اتسعت المقاومة وضمت بجانبهم جميع المواطنين ، فأضربت المدينة عدة أيام ، وفى دمشق أضرب الطلاب فى الجامعة السورية وجميع المدارس الثانوية والابتدائية ، واصطدموا بقوى الأمن فى معارك عديدة ، وأنزل القمع والضرب والاعتداء الوحشى على ألوف الطلاب والطالبات ، وحتى على المرضات والمرضى بالمستشفيات ، وفى مدينة « درعا » سقط خمسة قتلى وسبعون جريحًا برصاص الشرطة ، وفى « حماة » و « حمص » و« اللاذقية » و« دير الزور » اعتقل مئات الطلاب والشباب وشاركهم الشعب فى نضالهم ، حيث تعرض أكثرهم للرصاص من جانب قوى الأمن ، وأنزل الجيش فى حماة ودير الزور ودرعا أشد أنواع البطش بالمواطنين[٨٤] .

ورغبة من الشيشكلى فى توضيح الموقف عمد إلى إصدار بيان أوضح فيه ما قام بفعله لأجل جمع صفوف القوى الوطنية فى وحدة واحدة ضد المخاطر التى تقابلها البلاد ، من حيث إعلان الدستور وإصدار قانون الأحزاب الذى يبيح لها ممارسة النشاط الحزبى بصورة شرعية وعلنية على أسس قومية سليمة ، إلا أن النزعات الأنانية والفرقة دفعتها إلى متابعة عملها السلبى ، واتهم الأحزاب باستغلال عودة الحياة الدستورية فى البلاد لإثارة القلاقل وتحريض الطلاب والمواطنين على قلقلة نظام الحكم القائم ، مؤكدًا أنهم إنما يفعلون ذلك لأجل مصالح فردية خاصة ، وقد أوضح فى نهاية بيانه أن الجيش قد تسلم زمام الأمور بالبلاد[٨٥] ، وبالفعل صدر القانون رقم ١٥٠ لعام ١٩٥٤م الذى فرض ، بمقتضاه الأحكام العرفية فى البلاد وتم تعيين الزعيم شوكت شقير رئيس

(83) **Gordon Torrey.** op., cit., p. 234.

– **المصرى** : العدد رقم ٥٨٠٩ بتاريخ ١٩٥٤/١/٢٨م .

(٨٤) **وثائق حزب البعث** : جـ ٢ ، ص ١٧٢ .

– **مذكرات عادل أرسلان** : جـ ٣ ، ص ١٥٠٤ .

(٨٥) **المصرى** : العدد رقم ٥٨١١ بتاريخ ١٩٥٤/١/٣٠م .

هيئة أركان حرب الجيش نائبًا عسكريًا فى منطقة دمشق والعقيد محمود شوكت نائب حاكم عسكرى لمحافظة حماة وحمص والزعيم عمر خان نائب حاكم عسكرى فى حلب ، والعقيد فؤاد الأسود نائب حاكم عسكرى فى جبل الدروز ، وقد صدرت الأوامر لنواب الحاكم العسكرى بأن يتعاونوا مع المحافظين فى إدارة شئون المحافظات(٨٦) .

وقد حاول العقيد فؤاد الأسود الحاكم العسكرى لجبل الدروز - والذى اتخذ من منطقة السويداء عاصمة الجبل مركزًا له - أن يضع حدًا لحالة الهياج هناك ، ولذلك عقد اتفاقًا مع أهل السويداء فى ٣٠ يناير ١٩٥٤م يقضى بأن يكف الأهالى عن التظاهر ويكف الجيش عن التحرش بهم وإجراء الاعتقالات ، ولكن الشيشكلى بعد فشل محاولة اعتقال سلطان الأطرش السابق قام بتكليف العقيد رسمى القدسى بقيادة حملة كبرى ضد السويداء على أن يعاونه العقيد فؤاد الأسود ، وبمجرد وصول القدسى إلى منطقة السويداء جمع أعيان المنطقة وأعلمهم بأن الاتفاق الذى عقدوه مع فؤاد الأسود لاغ بحجة حدوث إطلاق نار بعد عقد الاتفاق ، وأنه جاء لحفظ الأمن وإصلاح شئون الجبل ، وبعد أن تفرق الناس ولزموا بيوتهم بدأت المدفعية بقصف البيوت وبدأ الجنود بإطلاق النار عشوائيًا وينهب البيوت والمحال التجارية(٨٧) ، وقد حاول الشيشكلى تكذيب هذه الأحداث بعد أن أذاعتها وكالات الأنباء ومحطات الإذاعات الأجنبية ، وذلك بأن أصدر بيانًا رسميًا عن الحوادث فى السويداء مدعيًا هدوء الأحوال هناك(٨٨) ، وفى حديث صحفى أوضح أن الأمر لا يتعدى مظاهرة صغيرة استطاعت قوات الأمن تداركها حفاظًا على الأمن وصيانة للسلامة العامة فى وقت تجابه فيه سوريا والعالم العربى ظروفًا خارجية خطيرة(٨٩) .

كما عمد الشيشكلى إلى شن حملة إعلامية ضد الدروز وسلطان الأطرش ، ففى حديث له فى ٢٨ يناير ١٩٥٤م ذكر أن الدور الأجنبى هو أساس الحركات التى حدثت فى سوريا بجبل الدروز ، متهمًا فى ذلك بريطانيا التى يهمها تنفيذ مشاريع وحدوية ترتبط فيها سوريا بإحدى الدولتين الهاشميتين(٩٠) ، هذا فضلاً عن أنه اتهمهم بالتآمر مع اليهود ، وكذلك بالتآمر مع حكام الأردن

---

(86) **Gordon Torrey,** op., cti., p. p. 243 - 245.

- **المصرى** : العدد رقم ٥٨١١ بتاريخ ١٩٥٤/١/٣٠م .

(٨٧) **حسن أمين البعينى** : مرجع سابق ، ص ص ٢٧٢ ، ٢٧٣ .

(٨٨) **المصرى** : العدد رقم ٥٨١٣ بتاريخ ١٩٥٤/٢/١م .

(٨٩) **المصدر نفسه** : العدد رقم ٥٨١٥ بتاريخ ١٩٥٤/٢/٣م .

(90) **Nicola Ziadeh,** op., cit, p. 145.

لإلحاق الجبل بالأردن ، وعمد إلى تسريب خبر مفاده أن رئيس بلدية حيفا قدم سيفًا إلى سلطان الأطرش وهو ما دفع سلطان إلى سرعة تكذيب الخبر ، كما أن الشيشكلى قام بعرض أسلحة يهودية قال إنه عثر عليها فى الجبل خلال الحملة عليه ، كل هذا كان اتهامًا للدروز بالتعاون مع إسرائيل[٩١] ، والحقيقة أن هذا الاتهام مردود عليه ، إذ إن سلطان الأطرش وهو الرجل الذى حارب الفرنسيين لأجل استقلال بلاده لم يكن بالرجل الذى يقبل خيانتها وما هذا الاتهام إلا لرغبة الشيشكلى فى إضعاف معارضيه ، وذلك بإظهارهم كخونة ؛ أملاً فى إبعاد مؤيديهم[٩٢] ، وحاول الشيشكلى أيضًا أن يظهر تأييد الشعب له فى سياسته ضد الدروز ، لذلك عمد إلى أن ينشر العديد من برقيات التأييد التى ادعى بأنها كانت ترد إليه من رجالات سوريا ، وذلك للوقوف بحزم ضد أحداث الجبل ، ومنها ما هو صادر عن زعماء الجبل أنفسهم مثل البرقية الصادرة بتوقيع الشيخ أحمد جربوع والشيخ سلمان أبو على ، هذا على الرغم من أن الأول قد قتلت زوجته وابنته وحفيدته ، والثانى قتل ابن أخيه أمام بيته فى أحداث السويداء ، وهو ما يعطى دلالة على عدم صحة هذه البرقيات ، إذ كيف يستقيم إرسال برقيات التأييد من أهل المقتول للقاتل[٩٣] ؟

وعلى الرغم من الستار الكثيف الذى فرضه الشيشكلى حول الجبل لمنع الأخبار منه إلا أن هذا لم يمنع بعض شباب الدروز من الخروج إلى لبنان والاتصال بزعماء الدروز هناك ، حيث وجهت فى الثالث من فبراير ١٩٥٤م من بلدة « عماطور » دعوة إلى أصحاب الرأى فى الطائفة الدرزية اللبنانية للاجتماع فى مجلس بيروت قرب دار الطائفة الدرزية وقد عقد الاجتماع فى الرابع من فبراير ١٩٥٤م وتم الاتفاق على ضرورة الإبراق إلى المجلس النيابى اللبنانى والجامعة العربية وملوك ورؤساء الدول العربية ، ومقابلة رئيس لبنان ورئيس المجلس النيابى ورئيس الوزراء اللبنانى أيضًا وسفراء الدول العربية لعرض الموقف عليهم ، وتأليف لجنة للاتصال بالشخصيات الوطنية من الطوائف المختلفة بلبنان ، ووضع بيان إيضاحى للحالة فى جبل الدروز يوزع وينشر ، وعقد اجتماع درزى عام لمعالجة الموقف والإبراق لهيئة الأمم المتحدة ، وقد ألفت لجنة للإشراف على تنفيذ هذه المقررات[٩٤] .

---

(٩١) **مصطفى طلاس** : مصدر سابق ، ص ٣٦٥ .

(92) **Nicola Ziadeh**, op., cit, p.p. 145- 146.

(٩٣) **حسن أمين البعينى** : مرجع سابق ، ص ٢٧٧ .

(٩٤) **المرجع نفسه** ، ص ص ٢٨١ ، ٢٨٢ .

وقد أصدرت هيئة المؤتمر الدرزى بيانًا أوضحت فيه حقيقة حركة الدروز الداعية إلى إعادة النظام الدستورى النيابى الكامل لحرية المواطنين وحقوقهم ، وللتخلص من عهد الشيشكلى ، كما عمد الزعيم كمال جنبلاط والشيخ محمد أبو شقرة إلى جمع التبرعات لإغاثة المنكوبين ، وقد أرسلت بالفعل بعض المساعدات المادية لسلطان الأطرش فضلاً عن أن زعماء الدروز اللبنانيين فكروا فى تقديم الدعم العسكرى لسلطان ورجاله ، وبالفعل باشر كمال جنبلاط عملية شراء السلاح ، وإن كان قد تعذر وصول السلاح والرجال لسوء حالة الطقس ، ولم يفت زعماء الدروز اللبنانيين كذلك أن يسلكوا طريق المفاوضات مع الشيشكلى لذلك أرسلوا من قبلهم سامى الصلح ويوسف حتى لمقابلته ، إلا أنه اشترط لرجوع الجيش عن جبل العرب إصدار بيان مؤيد من سلطان الأطرش لسياسته فى خلال ثلاثة أيام وقد حدد نهاية المهلة فى ٢٦ فبراير ١٩٥٤م[٩٥] .

ومع ذلك فإن هذا لم يمنع الشيشكلى من استمرار حملته على جبل الدروز ، فلم يكتف بحملة راسم القدس بل إنه كلف أخاه صلاح الشيشكلى بقيادة حملة على الجبل من ناحية الشرق حيث هاجم قرية الرشيدة بقوة من المجانة والتى تم على أثرها نهب البيوت وإحراق الكثير منها ، وكذلك فعلت بقرية « سعنا » و« الشبكى » وغيرهما من قرى الجبل ، فدان لهم الجبل ، هذا فى الوقت الذى ظل فيه رفاق سلطان يقاتلون الجند من مكان لكى يؤمنوا انسحابه إلى الأردن وليحولوا دون وقوعه فى يد الجند الذين كانوا يلاحقونه لاعتقاله أو قتله حسب أوامر الشيشكلى[٩٦] ، وقد تمكن سلطان من دخول الأردن ، حيث وجهت له الحكومة السورية تهمًا متفرقة كالعمالة لدولة أجنبية ، وقد حاول الشيشكلى إرجاعه إلى سوريا لذلك أوعز وزير داخليته إلى الدماشقة المقيمين بالأردن للقيام بمظاهرة يطالبون فيها بتسليم سلطان إلى سوريا[٩٧] ، وكان هذا يحدث عندما انقسم مجلس الوزراء الأردنى بين مؤيد ومعارض للتسليم ، وقد انتصر فى النهاية الرأى المؤيد لعدم التسليم ، وفشلت بذلك مساعى وزير الداخلية السورى ولم ينجح الشيشكلى فى القضاء على رجل الجبل الأول سواء بالقبض عليه أو قتله[٩٨] .

---

(٩٥) **حسن أمين البعيني** ، مرجع سابق ، ص ص ٢٨٣ - ٢٨٥ .

(٩٦) **المرجع نفسه** ، ص ص ٢٧٣ ، ٢٧٤ .

(٩٧) **المرجع نفسه** ، ص ٢٧٦ .

(٩٨) **مصطفى طلاس** : مصدر سابق ، ص ٢٦٦ .

والحقيقة أن فشل الشيشكلى فى مسعاه تجاه سلطان الأطرش وتوحد الأحزاب ضده بعد ميثاق حمص كان قد تم فى عهد نظافة الحاكم فى سوريا ، هذا فى الوقت الذى كان فيه الساسة العراقيون يجدّون فى السعى من أجل تقويض سلطة الرجل إذ كانوا يعتبرون انقلابه فى ديسمبر ١٩٤٩م ضربة قوية لمشروع وحدتهم مع سوريا ، إلا أن الأمل ظل يراودهم فى تحقيق هذا المشروع من خلال وجود حزب الشعب فى الحكم والذى كانت له الأغلبية فى الجمعية التأسيسية ، وكذلك من خلال وجود هاشم الأتاسى كرئيس للجمهورية السورية ، وهو الذى اشتهر عنه قوله بأن فى عنقه دينًا للهاشميين . يتمنى أن يوفيه ، ولكن الانقلاب الثانى للشيشكلى فى نوفمبر ١٩٥١م جاء ليحطم هذه الآمال بعد أن فوضت سلطة حزب الشعب والأتاسى أيضًا ، وهو الأمر الذى أدى إلى أن يقف العراق موقفًا متشددًا من الانقلاب الأخير معتبرين إياه اعتداء على الشرعية بالبلاد ، لذلك بمجرد أن وصلت أخبار الانقلاب إلى العراقيين عقد مجلس الوزراء العراقى فى ٣ ديسمبر ١٩٥١م جلسة استثنائية لبحث الأمور فى سوريا ، وأن العراق ما زال يعتبر هاشم الأتاسى رئيسًا للجمهورية وحكومة معروف الدواليبى هى الحكومة الشرعية مع عدم الاعتراف بحل المجلس النيابى ، هذا مع الأخذ فى الاعتبار التشاور مع الدول العربية بخصوص الوضع فى سوريا[٩٩] .

وفى الأول من ديسمبر ١٩٥١م أرسل ثمانية عشر نائبًا عراقيًا بمذكرة إلى رئيس المجلس النيابى العراقى معتبرين أن الحركة الانقلابية الأخيرة تحد صارخ للدستور وطالبوا فى مذكرتهم بضرورة أن يأخذ العراق دوره لتصحيح الوضع فى سوريا ، وقد تمت مناقشة المذكرة فى المجلس النيابى العراقى الذى قرر إحالتها للحكومة لاتخاذ ما يلزم ، والجدير بالذكر هنا هو ما طالب به بعض النواب من ضرورة التدخل السياسى والعسكرى من جانب العراق فى سوريا[١٠٠] ، وقد حاولت الحكومة العراقية بالفعل أن تحض الحكومات العربية على عدم الاعتراف بالانقلاب السورى الجديد ، فقد استقبل شاكر الوادى وزير الخارجية العراقية بالنيابة فى ٥ ديسمبر ١٩٥١م الوزراء المفوضين لمصر والأردن والمملكة العربية السعودية ولبنان حيث أبلغهم استنكار الحكومة العراقية للانقلاب السورى واقتراح عدم اعتراف الدول العربية بهذا الوضع الجديد[١٠١] ، وفى زيارة قام بها وزير العراق

(٩٩) مذكرات طه الهاشمى : جـ ٢ ، ص ٣٤٨ .
– آخر لحظة : العدد رقم ٢١٤ بتاريخ ١٩٥١/١١/٣٠م .
(١٠٠) الأهرام : العدد رقم ٢٣٧٦٤ بتاريخ ١٩٥١/١٢/٢م .
– آخر لحظة : العدد رقم ٢١٥ بتاريخ ١٩٥١/١٢/٦م .
(١٠١) الأهرام : العدد رقم ٢٣٧٦٨ بتاريخ ١٩٥١/١٢/٦م .

المفوض لدى لبنان إلى وزير الخارجية اللبنانية أبلغه بأن حكومة العراق لا يمكن أن تعترف بالوضع الجديد فى دمشق لأن الشيشكلى اتهم حكومة بغداد بالتآمر مع حزب الشعب لضم سوريا إلى العرش العراقى ، وهو يطلب من لبنان كما ستطلب حكومته من الدول العربية الأخرى عدم الاعتراف بالوضع غير القانونى فى سوريا(١٠٢) .

ولم تكن الأحزاب العراقية أقل قلقًا من حكومتها فلقد تقدم صالح جبر زعيم حزب الأمة بمذكرة إلى الحكومة العراقية معتبرًا الحركة الانقلابية فى سوريا تحديًا واضحًا للدستور ، ومطالبًا بضرورة اتخاذ جميع الاحتياطات الواجبة لمواجهة الخطر الذى يهدد سوريا ، ولحفظ الحياة الدستورية بها ، على أن يتم الإفراج عن جميع السجناء السياسيين فضلاً عن ضرورة أن يرسل المجلس النيابى العراقى إلى المجالس النيابية العربية لكى تتصرف لأجل تخليص سوريا من المأزق الحاضر ، كما طالب الحزب الحكومة العراقية بأن تدعو اللجنة السياسية للجامعة العربية لدراسة المشكلة السياسية السورية ، وقد اتفق محمد مهدى كبة زعيم حزب الاستقلال العراقى مع صالح جبر فيما طالب به الأخير ، فضلاً عن مطالبته الحكومة كى تبادر إلى إبلاغ الدول العربية فورًا بعزم العراق على عدم الاعتراف بالوضع الناجم عن الانقلاب الأخير معتبرًا أن هذا واجب لكى يتاح للشعب السورى ممارسة حقوقه الدستورية ، وحكم نفسه بنفسه دون ضغط عسكرى يقوم به بعض من لهم مطامع شخصية على حساب الشعب ، وقد وجه الحزب صورة هذه المذكرة إلى جميع وزراء الدول العربية الممثلين لدى بغداد(١٠٣) .

وقد شاركت الصحف العراقية فى الحملة على الانقلاب السورى ، ففى جريدة «الزمان» العراقية كتب حسين جميل أحد زعماء الحزب الوطنى الديمقراطى العراقى مقالاً حمل فيه على الانقلاب وطالب بالتدخل العراقى المباشر لإنهاء حالة القلق فى سوريا(١٠٤) ، وأما جريدة الاتحاد الدستورى الناطقة بلسان حزب الاتحاد الدستورى الذى يتزعمه نورى السعيد فقد وصفت حكم الشيشكلى بسوريا بالديكتاتورية العسكرية والإرهاب والتآمر الأجنبى ، وأكدت الجريدة عدم شرعية الحكم فى سوريا بعد الانقلاب ، وأن أى حكومة يقيمها هذا النظام لإجراء انتخابات عامة

---

(١٠٢) بشارة الخورى : مصدر سابق ، جـ ٣ ، ص ٤٣٣ .

(103) **La documentation française**, Articles et document, R No,2343,D.15/2/1952, p. 14.

(104) **Ibid**, R. Vo,2311,D.31/12/1951, p. 17.

أو وضع دستور جديد تكون غير شرعية[١٠٥] ، وقد ردت الصحف السورية على الحملة العراقية ، فجريدة «بردى» – وهى الناطقة بلسان الحزب الاشتراكى التعاونى – اتهمت نورى السعيد وصالح جبر بالتسابق لخدمة المصالح الأجنبية فى الوطن العربى ، وطالبت جريدة « الفيحاء » بضرورة أن يزور وفد عراقى سوريا لكى يعرف العراقيون كذب حملة نورى السعيد وصخبه على الأوضاع فى سوريا ، وأما السلطات السورية فقد فرضت رقابة صارمة على الوزير المفوض العراقى وموظفيه وعلى كل من يدخل أو يخرج من المفوضية العراقية ، وهو الأمر الذى جعل الوزير العراقى المفوض يشكو إلى الوزير المفوض المصرى من ذلك[١٠٦] . وعلى أى حال فقد استمر الرفض العراقى للوضع الجديد فى سوريا عقب انقلاب نوفمبر ١٩٥١م حتى تم الاعتراف العراقى بهذا الوضع فى ديسمبر ١٩٥٢م[١٠٧] .

ومع ذلك فإن هذا الاعتراف كان ظاهريًا فقط حيث إن العراقيين قد ظلوا على سعيهم للإطاحة بالشيشكلى ، وقد ساعدهم فى ذلك الشيشكلى نفسه ، وذلك بعد أن كثر أعداؤه بالداخل ، فكان من الطبيعى أن تلتقى رغبة أعداء الداخل مع أعدائه بالخارج لكى يتوحد الهدف الداعى إلى إسقاطه[١٠٨] ، واللافت للنظر أن رغبة عبد الإله الوصى على العرش فى إسقاط الشيشكلى قد التقت مع الآمال البريطانية فى ذلك ، فالوصى على العرش كان يحلم بحصوله على عرش سوريا خاصة مع قرب انتهاء وصايته فى الأول من مايو ١٩٥٣م وأما بريطانيا التى أنقذت الوصى على العرش فى عام ١٩٤١م وجعلت منه شخصية مرموقة عقب الحرب العالمية الثانية فإنها لم تكن لتستطيع معاداة خططه فى سوريا ، هذا فضلاً عن أن بريطانيا كان يهمها نقل النفط العراقى عبر سوريا إلى حوض البحر الأبيض المتوسط خاصة بعد الزيادة الكبيرة فى إنتاج هذا النفط ، كما أن التقارب بين سوريا وفرنسا فى هذه الفترة لم يكن ليسعد به بريطانيا وهو ما دفع الصحف البريطانية إلى أن تصف الشيشكلى بأنه أداة فى يد الإمبريالية الفرنسية[١٠٩] .

---

(١٠٥) **الأهرام** : العدد رقم ٢٣٧٨٤ بتاريخ ١٩٥١/١٢/٢٢م .

(١٠٦) **وزارة الخارجية المصرية ( مفوضية مصر بدمشق )** : محفظة ٢٤٤ ، ملف ١٠ ، تقرير قم ١٠ بتاريخ ١٩٥٢/١/٩م .

(١٠٧) **ممدوح عارف الروسان** : مرجع سابق ، جـ ٢ ، ص ٧٦ .

(١٠٨) **تاريخ الوزارات العراقية** : جـ ٨ ، ص ١٥٤ .

(١٠٩) **باتريك سيل** : مرجع سابق ، ص ص ١٨٥ – ١٨٨ .

إن البريطانيين - على حد قول خالد العظم فى مذكراته - لم ترق لهم سياسة الشيشكلى ، لذلك دفعوا نورى السعيد للاتصال بزعماء الأحزاب السياسية فى سوريا مثل فيصل العسلى وأكرم الحورانى وسامى كبارة ورشدى الكخيا ، وكذلك بعض الضباط لأجل شراء الضمائر ببذل المال لهم لكى يسهموا فى إسقاط الشيشكلى[١١٠] ، وقد كان صالح جبر وزير الخارجية العراقية ويساعده فى ذلك عبد الكريم الأزرى هما المسئولين عن هذه المهمة ، فلقد مدا رجالات سوريا ومنهم هاشم الأتاسى بالأسلحة لتقوية الحركة ضد الشيشكلى ، كما أن معروف الدواليبى كان قد زار بغداد للتباحث فى الأمر ، وسافر كذلك صالح جبر إلى بيروت حيث خولته حكومته فى إنفاق الأموال اللازمة للقضاء على حكم الشيشكلى ، وقد قدر ما تم إنفاقه لهذه المهمة بما مقداره سبعون ألف دينار عراقى[١١١] ، ومن الشخصيات التى دفعت إليها هذه الأموال صبرى العسلى الذى تسلم مبلغ خمسة عشر ألف دينار عراقى خلال الحملة ضد الشيشكلى[١١٢] ، وقد ذكر خالد العظم بأن الزعماء السوريين كانوا يوزعون بعض هذه الأموال ويحتفظون بالباقى لأنفسهم[١١٣] .

وقد كشفت محاكمات المحكمة العسكرية لزعماء العراق عقب ثورة ١٩٥٨م حقيقة مساهمة العراق فى إسقاط الشيشكلى من خلال الأدلة التى قدمت للمحكمة ، ففى اعتراف الزعيم غازى الداغستان نائب رئيس أركان الجيش العراقى أثناء محاكمته أوضح أنه كانت هناك خطة مفصلة تهدف إلى غزو سوريا عسكريًا من قبل العراق ، وأنه كان قد ورثها من نائب رئيس الأركان الذى سبقه فى بداية عام ١٩٥٤م[١١٤] ، ومن الواضح أن الحكومة السورية كانت قد شعرت بهذه الخطة ، الأمر الذى دفعها إلى ترحيل البكباشى صالح مهدى الملحق العسكرى العراقى فى دمشق ، وذلك بعد أن صدرت له الأوامر بمغادرة سوريا فى خلال ٤٨ ساعة من قبل وزارة الخارجية السورية[١١٥] ، كما ذكر معروف الدواليبى فى رسالة منه إلى رئيس المحكمة العسكرية ببغداد عند محاكمة فاضل الجمالى أن نورى السعيد وعبد الإله الوصى على عرش العراق قد عرضا عليه الدعم عسكريًا وماديًا ضد الشيشكلى أثناء لقائه معهما ببغداد فى صيف عام ١٩٥٣م إلا أنه رفض ذلك[١١٦] . وهكذا كان

---

(١١٠) **مذكرات خالد العظم** : جـ ٢ ، ص ٢٨١ .
(١١١) **تاريخ الوزارات العراقية** : جـ ٨ ، ص ١٥٤ .
(١١٢) **باتريك سيل** : مرجع سابق ، ص ١٨٥ .
(١١٣) **مذكرات خالد العظم** : جـ ٢ ، ص ٢٨١ .
(١١٤) **باتريك سيل** : مرجع سابق ، ص ١٨٦ .
(١١٥) **المصرى** : العدد رقم ٥٨٢١ بتاريخ ١٩٥٤/١٢/٩م .
(١١٦) **باتريك سيل** : مرجع سابق ، ص ١٨٦ .

السعى العراقى حثيثًا لأجل إسقاط الشيشكلى بعد أن التقت رغبتهم فى ذلك مع السوريين أنفسهم، والذين ضجوا من سياسته الديكتاتورية ، والتى لم يكن يبغى من ورائها سوى تدعيم نظام حكمه دون النظر إلى مصلحة مواطنيه وهو ما جر عليه نقمتهم .

**الانقلاب وسقوط حكم العسكر :**

تمكن الشيشكلى من إبعاد القادة السياسيين عن الحكم عقب تحوله للحكم العسكرى المباشر فى نهاية عام ١٩٥١م ، وهو ما مكنه من ممارسة السلطة فعليًا بالبلاد ، أى أنه عاد يخطب ودهم مرة ثانية طالبًا منهم التعاون معه فى حقل السياسة ، وإذا ما كانت هذه الدعوة صادقة بالفعل فإن صدقها كان يتوقف فقط عند حد إصداره الدستور وتوليه رئاسة الجمهورية حيث كان يرغب فى أن يتقبل الناس هذا الأمر بصورة شرعية إلا أن السياسيين رفضوا هذا التعاون[١١٧] ، وهو الأمر الذى لم يمنعه من أن يسعى حثيثًا لأجل إصدار هذا الدستور ، وكذلك ليتم انتخابه رئيسًا للجمهورية .

والحقيقة فإن الشيشكلى قد أخطأ فى حساباته هذه المرة ، فلم يكن العسكريون ليقبلوا تميزه عليهم بهذه الصورة ، وهم الذين نحروا الزعيم يومًا عندما أحسوا بأنه قد جنى ثمار دولتهم ، ولم يكن السياسيون ليقبلوا بسياسته أيضًا خاصة بعد توحد جهودهم ضده عقب توقيع ميثاق حمص ، والشيشكلى نفسه قد ساعدهم بسياسته لتوحيد خطاهم ضده فلقد حكم البلاد بشكل ديكتاتورى مع محاولة إظهاره للشكل الدستورى ، وهو الأمر الذى لم يقبله السوريون مما أدى إلى ظهور المعارضة لحكمه كلما واتتهم الفرصة ، حيث لم يترك الناس فرصة إلا وعبروا عن وجهة نظرهم[١١٨] ، وهو الأمر الذى دفعه فى النهاية إلى إعلان الأحكام العرفية للحفاظ على الأمن بالبلاد، معتبرًا أن جو الحرية الذى ساد بالبلاد شجع السياسيين على إثارة الفتنة ضده ، وهذا على حد تعبيره[١١٩] .

ولم يكن غريبًا أن يجد الشيشكلى المساعدة من قبل حكومته ومجلسه النيابى فى سياسته هذه لدرجة أن الحكومة عرضت فى مساء يوم السابع من فبراير ١٩٥٤م المرسوم الخاص بإعلان الأحكام

(117) **Nicola Ziadeh**, op., cit., p. 144.

(118) **Ibid**, p.p. 144 - 145.

(١١٩) **المصرى** : العدد رقم ٥٨٥١ بتاريخ ١٩٥٤/٢/٣م .

العرفية بصفة مؤقتة على المجلس النيابى ، حيث وافق المجلس على المرسوم ، وأصدر بيانًا أكد فيه أن مجلس النواب بعد اطلاعه على الأسباب التى دعت إلى الأحكام العرفية فإنه يؤكد على الانسحاب التام بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ، ومقررًا تأييد المجلس بجميع الإجراءات الحكيمة التى اتخذتها السلطة التنفيذية لقمع الفتنة ، هذا مع رغبة المجلس فى اتخاذ الإجراءات القانونية ضد كل من حاول إحداث الفتنة أو اشترك فى أعمال الشغب[١٢٠] ، ولم يكتف المجلس النيابى بذلك بل إنه منح الثقة للرئيس الشيشكلى على التدابير التى اتخذت ضد هذه الأحداث ، وكذلك اعتقال الزعماء السياسيين ، بعد أن شرح الشيشكلى فى خطاب له أمام المجلس النيابى الأسباب التى دفعته إلى ذلك، كما وافق المجلس على قرار يقضى بتأييد اعتقال زعماء المعارضة بتهمة القيام بنشاط سياسى غير مشروع[١٢١] .

وعلى الرغم من ذلك فإن الشيشكلى قد حاول التقرب من السياسيين عندما أحس أن سياسة العنف التى لجأ إليها قد تؤدى إلى عواقب وخيمة خاصة بعد ما وصلت إليه البرقيات والمذكرات من داخل البلاد وخارجها لكى يخفف من قبضته ويعتدل فى سياسته ، لذلك عمد إلى الاتصال بناظم القدسى وآخرين مثل فيصل العسلى أكد أن بينهم وبينه مقررات مؤتمر حمص التى يجب تنفيذها ومغادرته البلاد دون أن تتعرض حياته لأى خطر ، وإلا فإن المعركة مستمرة ومؤكدًا على قيادتها بنفسه لو خرج من المعتقل[١٢٢] ، ولعل الذى دفع السياسيين إلى موقفهم هذا هو إحساسهم بأن نهاية حكم الرجل قد أصبحت قاب قوسين أو أدنى[١٢٣] .

وإذا ما كان السياسيون قد رفضوا التعاون مع الشيشكلى فإن العسكريين قد سبقوهم فى رفض سياسة الرجل ، وليس أدل على ذلك من تلك المطالب التى تقدم بها عدنان المالكى والتى تطالب بعودة الجيش إلى الثكنات[١٢٤]، وهو الأمر الذى جعله يشعر بالقلق من الضباط مما دفعه إلى الابتعاد عنهم ، وبدأ يخشى من تدخل الجيش بالسياسة ويسعى إلى إعادته لثكناته ، والحد من امتيازاته ، وتسريح عدد كبير من الضباط الذين كان يشك فى ولائهم لنظامه[١٢٥] ، ولم يعد ينظر إلى الجيش

(١٢٠) **المصرى** : العدد رقم ٥٨٢١ بتاريخ ١٩٥٤/٢/٩م .
(١٢١) **المصدر نفسه** ، العدد رقم ٥٨٢٢ بتاريخ ١٩٥٤/٢/١٠م .
(١٢٢) **المصدر نفسه** ، العدد رقم ٥٨٤١ بتاريخ ١٩٥٤/٣/١م .
(١٢٣) **محمد فرج** : مرجع سابق ، ص ٨٣ .
(١٢٤) **بيير بودا غوفا** : مرجع سابق ، ص ٦٦ .
(١٢٥) **باتريك سيل** : مرجع سابق ، ص ١٧٢ .

على أنه التحية بل بدأ يبتعد عنه محاولاً إعادته إلى وضعه الطبيعى فى حياة الأمة ، وكل هذا لأجل مصلحته هو وذلك لاتقاء خطر زملائه فى الانقلاب عليه ، وإذا ما وضعنا فى الاعتبار أن الجيش كانت تحركه بعض المصالح المدنية تعززها دوافعه الخاصة ، فإن هذا يوضح لنا التقاء مصالح المدنيين مع العسكريين لإسقاط الشيشكلى(١٢٦) ، وبنظرة ثاقبة إلى مجموعة الضباط التى قادت الانقلاب نرى أنها كانت تمثل هيئات سياسية متعددة ، فالمقدم فيصل الأتاسى - شقيق الرئيس المخلوع هاشم الأتاسى - وكذلك العقيد أمين أبو عساف الدرزى كانا من المؤيدين لحزب الشعب ، وأما المقدم عدنان المالكى والنقيب مصطفى حمدون فكانا يمثلان حزب البعث ، وأما المقدم غسان جديد فكان يمثل الحزب القومى السورى الاجتماعى ، وإن دل هذا على شىء فإنما يدل على أن انخراط الضباط فى العمل السياسى كان كأعضاء بأحزاب سياسية وليس كأفراد أو أعضاء تنظيم للضباط ، وهو الأمر الذى كان يدفعهم إلى عدم الالتزام بطاعة رؤسائهم فى حالة الخلاف السياسى ، وهو ما يؤدى بالقطع إلى الحد من قدرتهم على العمل ككيان موحد لأن ولاءهم موزع بين أحزاب وجماعات متنافسة ولكن الساسة من الضباط السوريين قد اتحدوا من أجل إسقاط الشيشكلى(١٢٧) .

لقد أكدت حقائق الأحداث خلال هذه الفترة أن الأمور قد وصلت إلى درجة تتطلب إلزامية التغيير ، وبالفعل كانت البداية من حلب ، والتى انتقل إليها النقيب مصطفى حمدون فى يناير ١٩٥٤م ، والتى كان بها أيضًا مكتب لحزب البعث يقوده منصور بن سلطان الأطرش حيث تم الاتفاق بين القيادة العسكرية للمنطقة وقادة حزب البعث على الإعداد لحركة مضادة للشيشكلى لفصل عدد من الضباط ومنهم حمدون ليحدد ميعاد هذه الحركة ، حيث أصبح الموقف سباقًا بين خصمين ، فالسلطة مع الشيشكلى فى دمشق ، وترتيبات الحركة فى حلب ولم يكن هناك من سبيل للعدول أو التراجع ، لذلك قررت حامية حلب المبادرة بالحركة وحدها دون تعطيل تفرضه ضرورة الاتصال بالمناطق الأخرى والتى سبق الاتصال بها فى حمص وغيرها من المناطق(١٢٨) .

وفى صبيحة يوم ٢٥ فبراير ١٩٥٤م قام العقيد فيصل الأتاسى رئيس العمليات العسكرية بمنطقة حلب بالقبض على رئيسه الزعيم عمر خان ، وتولى القيادة بدلاً منه ، وأعلن عدم اعترافه

(١٢٦) **باتريك سيل** : مرجع سابق ، ص ص ١٩٠ ، ١٩١ .
- **خالد عايد الضمور** : مرجع سابق ، ص ٢٢٠ .
(١٢٧) **أليعازر بعيرى** : مرجع سابق ، ص ص ٧٦ ، ٧٧ .
(١٢٨) **أحمد حمروش** : مرجع سابق ، جـ ٣ ، ص ٣٩ .

بالسلطة القائمة فى دمشق وسرعان ما انضمت إليه الوحدات المتمركزة بالجزيرة على حدود العراق بقيادة العقيد أمين أبو عساف ، وكذلك وحدات المنطقة المركزية التى كان يتولى قيادتها العقيد محمود شوكت وهى منطقة حمص وحماة[١٢٩] ، كما انضم إلى الحركة المقدم عبد الجواد رسلان قائد حامية الساحل الغربى فى اللاذقية ، وأيد العقيد عمر القبانى قائد حامية حوران التى تقع جنوب سوريا الحركة أيضًا ، وقد عزل عشرة آلاف جندى فى جبل الدروز ، وأصبحت بالتالى قوات دمشق وحيدة ضد هذا الجمع[١٣٠] .

وقد كان أول بيان يصدر على لسان مصطفى حمدون باسم قيادة المنطقة الشمالية ومن إذاعة حلب التى كانت تصل إلى أرجاء سوريا ، حيث أكد فى بيانه على عهد ضباط وجنود الجيش السورى بالعودة بالجيش إلى ثكناته بعد إعادة الأمور إلى نصابها الصحيح ، مع التأكيد بألا يكون للجيش دخل بالسياسة بعد ذلك ، وقد طالب البيان قوات المناطق الأخرى أن تحذو حذو المنطقة الشمالية التى أعلنت انفصالها عن حكومة الشيشكلى كما ناشدته بمغادرة البلاد حقنًا للدماء[١٣١] ، وأذيع بعدها البيان الثانى الذى يؤكد على انضمام المنطقة الوسطى للمناطق الشمالية والغربية بحيث أصبحت حلب وحمص وحماة واللاذقية والفرات والجزيرة صفًا واحدًا ضد الطاغية الشيشكلى للعمل على إنقاذ البلاد من طغيانه ، معتبرين أن الهدف هو إنقاذ كرامة الشعب[١٣٢] . وفى نفس اليوم الموافق ٢٥ فبراير ١٩٥٤م أذاعت محطة حلب البيان الثالث وهو موجه إلى الشعب حيث عددت فيه مساوئ حكم الشيشكلى من حيث: تعطيله الحريات العامة ، وحله الأحزاب السياسية ، واحتكاره العمل السياسى ، واستخدامه أسلوب القمع فى تعامله مع الشعب ، وإفساد الجهاز الإدارة والقضائى ، وتسخيره للاقتصاد الوطنى لمصلحته ومصلحة أعوانه ، وتفريقه بين أفراد الجيش وإبعاده الكثير منهم ، لذلك كله هب الجيش لمقاومة الطاغية الذى يجب أن يتخلى عن السلطة . وفى نهاية البيان أكد ضرورة وقوف كل أفراد الجيش من ضباط وجنود صفًا واحدًا لإعلاء كلمة الشعب[١٣٣] .

---

(129) **Benmard vernier**, op., cit., p. 126.

– **أليعازر بعيرى** : مرجع سابق ، ص ٧٣ .

(١٣٠) **باتريك سيل** : مرجع سابق ، ص ص ١٩٠ ، ١٩١ .

(١٣١) **نديم أبو إسماعيل** : مصدر سابق ، ص ٣٤ .

– **المصرى** : العدد رقم ٥٨٣٨ ، ١٩٥٤/٢/٢٦م .

(١٣٢) **نديم أبو إسماعيل** : مصدر سابق ، ص ٣٧ .

(١٣٣) **المصدر السابق** : ص ص ٣٧ – ٤٤ .

وفى حلب استدعى المقدم فيصل الأتاسى القناصل الأجانب ليخبرهم عن النجاحات التى أحرزها الثائرون ، وأنه قد طلب من الشيشكلى مغادرة البلاد ، كما أذاع الضباط الثائرون بأنهم قد اتفقوا على مطالبة هاشم الأتاسى بالعودة إلى الرئاسة التى استقال منها عقب انقلاب الشيشكلى الثانى فى نهاية عام ١٩٥١م ، أما الشيشكلى فقد اجتمع فى صبيحة يوم ٢٥ فبراير ١٩٥٤م مع المستشارين السياسيين ومع أركان قيادته ، وقد اتفق على أن تتخذ القوات التى تحت إمرته مراكز دفاعية ، تحسبًا لأى هجوم خارجى ، وفى اجتماع آخر فى مساء اليوم نفسه أشار عليه معظم رفاقه بضرورة الاستقالة بعد أن وضح انضمام جميع فرق الجيش إلى حلب ما عدا دمشق مركز القيادة[١٣٤] ، وبالفعل عمد الشيشكلى إلى أن يأخذ بنصيحة ناصحيه ، حيث أقدم فى اليوم نفسه الساعة الحادية عشرة ليلاً بكتابة استقالته وإرسالها إلى رئيس مجلس النواب السورى مأمون الكزبرى ، التى أكد فيها أنه فعل ذلك رغبة منه فى حقن دماء الشعب السورى من صيانة حقوقه واستقلاله ، وقد رحل الشيشكلى بعد ذلك بالفعل إلى بيروت[١٣٥] .

لقد قدم الشيشكلى استقالته فى الموقف الذى كانت تحت يده القوات الرئيسية فى دمشق ، والتى كان من الممكن أن تمكنه من سحق الحركة والسيطرة على الأمور فى البلاد إلا أنه لم يفعل ذلك[١٣٦] ، وأغلب الظن أنه لم يفعلها لأنه كان قد تأكد له أن الأمور لم تعد كما كانت عليه فى السابق ، فقد قطعت الشعرة التى كانت بينه وبين المدنيين والعسكريين على السواء ، وأيقن بأنه حتى لو سحق هذه الحركة فلن يأمن أن يحدث غيرها وفى أى لحظة من اللحظات خاصة بعد أن جمعت أواصر الود بين المدنيين والعسكريين وجعلتهم صفًا واحدًا أمامه ، كما أنه قد أيقن بأن استمرار حكمه إنما هو استمرار للحكم بالحديد والنار ، وهو الأمر الذى حاول الشيشكلى نفسه من قبل العدول عنه عندما أقدم على وضع دستور للبلاد فى عام ١٩٥٣م وإعادة الحياة النيابية والسماح للأحزاب بالعودة إلى عملها ، وكذلك رغبته فى التصالح مع السياسيين رغم نفض أيديهم عنه ، كل هذا كان لرغبته فى أن يقيم حكمه على أساس دستورى بعد أن ثبت فشل الحكم الفردى ، لذلك يمكن القول إن الشيشكلى لم يقاوم الحركة لأنه قد تأكد له بأنه لا جدوى من المقاومة أو الاستمرار فى حكم لا يرضى عنه الشعب بعد أن تكتلت جميع الطوائف ضده وبمن فيهم الجيش ،

---

(١٣٤) **باتريك سيل** : مرجع سابق ، ص ص ١٩١ ، ١٩٢ .

(١٣٥) **المصرى** : العدد رقم ٥٨٣٨ بتاريخ ١٩٥٤/٢/٢٦م .

(١٣٦) **مذكرات خالد العظم** : جـ ٢ ، ص ٢٨٢ .

الذى كان من الممكن أن يصبح سندًا لولا سياسة الترهيب والترغيب التى اتبعها مع ضباطه فكانت نقمة عليه .

وفى عقب استقالة الشيشكلى تسلّم الزعيم شوكت شقير رئيس الأركان العامة السلطة العليا ، وكان أول ما فعله هو إذاعة بيان من رئاسة الأركان العامة إلى الشعب السورى طالبًا منه الخلود إلى السكينة وعدم القيام بأى مظاهرات ، وأوضح أن الجيش وحدة واحدة لا تتجزأ[١٣٧] ، ثم قام بالتوجه إلى مستشفى المزة حيث كان بعض زعماء الأحزاب معتقلين فأبلغهم بتفاصيل ما حدث وأنبأهم بالإفراج عنهم ، وطالبهم بعقد اجتماع لدراسة الحالة وإيجاد الحل المطلوب[١٣٨] ، وفى الثامن والعشرين من فبراير ١٩٥٤م عقد السياسيون اجتماعًا بدار صبرى العسلى أطلقوا عليه مؤتمر حمص الثانى ، والذى أعلنوا فيه أنهم يعتبرون عهد الشيشكلى كأنه لم يكن ، ويطالبون بعودة الرئيس هاشم الأتاسى لرئاسة الجمهورية ، وكذلك معروف الدواليبى لرئاسة الوزراء على أن يقدم استقالته وتتألف حكومة جديدة تعلن حل المجلس النيابى القائم ، وتدعو لانتخابات جديدة على أساس دستور ١٩٥٠م وبعد الانتهاء من الانتخابات النيابية يقوم المجلس بانتخابات رئيس الجمهورية الجديد ويعدل الدستور[١٣٩] .

فى هذا الوقت لم يقبل اثنان من أنصار الشيشكلى - هما النقيب عبد الحق شحادة قائد الشرطة العسكرية والنقيب حسين حدة قائد وحدة مدرعة محلية - السقوط السريع الذى انتهى إليه الشيشكلى لذلك عارضا قرار الاستقالة[١٤٠] ووجدا فى مأمون الكزبرى رئيس المجلس النيابى مساعدًا لهما فى ذلك حيث قام بدعوة المجلس النيابى فى ٢٦ فبراير ١٩٥٤م وقرأ كتاب استقالة الشيشكلى ، ثم أعلن نفسه قائمًا بأعمال رئيس الجمهورية طبقًا للمادة ٨٩ من الدستور وتاركًا رئاسة المجلس إلى نائبه سعيد إسحاق[١٤١] ، وفى مساء اليوم نفسه أذاع راديو دمشق بيانًا يحمل توقيع

---

(١٣٧) **المصرى** : العدد رقم ٥٨٣٨ بتاريخ ١٩٥٤/٢/٢٦م .
- **نديم أبو إسماعيل** : مصدر سابق ، ص ٤٤ .
(١٣٨) **المصرى** : العدد رقم ٥٨٣٩ بتاريخ ١٩٥٤/٢/٢٧م .
(١٣٩) **نديم أبو إسماعيل** : المصدر السابق ، ص ٤٥ .
(١٤٠) **مصطفى طلاس** : المصدر السابق ، ص ٣٧٢ .
(١٤١) **المصرى** : العدد رقم ٥٨٣٩ بتاريخ ١٩٥٤/٢/٢٧م .

- **Gordon Torrey**, op., cit., p. 242.
- **Bernard Vernier**, op., cit., p. 126.

الزعيم شوكت شقير رئيس الأركان وفيه التعهد بدعم القائم بعمل رئيس الجمهورية ، كما أعلن الوقوف فى وجه أى تغيير أو انقلاب على النظام ، وقد ظهر أن الذى أصدر هذا البيان هما النقيبان عبد الحق شحادة وحسين حدة ، وذلك بعد أن قاما باختطاف الزعيم شوكت شقير[١٤٢] .

اتسعت الحركة بعد ذلك حيث أذاع راديو حلب بيانًا أوضح فيه أن سلاح الطيران السورى قد انضم إلى الثوار ، وحلقت الطائرات فى سماء دمشق حيث ألقت بالمنشورات التى تدعو إلى تأييد قيادة الثورة بالشمال ، وتهتم قوات دمشق بالرغبة فى إحداث حرب أهلية بين السوريين بموقفها المعارض من الحركة[١٤٣] ، وفى الوقت نفسه أكد راديو حلب أن هدف الحركة ليس فقط استقالة الشيشكلى ، وإنما التغيير الجذرى لنظامه أيضًا ، لذلك طلبت من مأمون الكزبرى تقديم استقالته وحل البرلمان[١٤٤] . وقد أيدت جموع الشعب فى دمشق الحركة حيث حدثت مظاهرات كبرى فى يوم ٢٧ فبراير ١٩٥٤م والتى قامت بالاعتداء على مجلس النواب وعلى مقر حركة التحرير العربى ، وحاولت الاستيلاء على محطة الإذاعة ، ولكن قوات دمشق ردتها عنها ، وقد صدر بناءً على ذلك قرار بمنع التجول فى العاصمة السورية من الساعة الثامنة مساءً حتى الخامسة صباحًا[١٤٥] ونتيجة للضغط الشعبى الشديد فى دمشق أصدر الزعيم شوكت شقير الذى كان قد أطلق سراحه بيانًا أعلن فيه حل البرلمان ، وإعطاء مأمون الكزبرى صلاحيات تنفيذية وتشريعية مؤقتة[١٤٦] ، وفى الوقت نفسه اتجه الزعيم شوكت شقير إلى المنطقة الشمالية للاتصال بالسياسيين والعسكريين هناك للتفاهم معهم ، حيث تم الاتفاق على إعادة السلطة للقادة السياسيين[١٤٧] . وقد أذاع مأمون الكزبرى بيانًا على الشعب السورى أعلن فيه استقالته واستقالة حكومة الشيشكلى صونًا لوحدة الأمة ، وأوضح أنه كان يشارك الزعيم شوكت شقير مساعيه منذ استقالة الشيشكلى لإعادة السلطة إلى الأيدى الشرعية ، وأنه سعيد بالوصول إلى اتفاق فى هذا الشأن ، وفى هذا الوقت أيضًا خرج النقيبان عبد الحق شحادة وحسين حدة من سوريا إلى الخارج لتنتهى بذلك معارضة الحركة ، ونودى فى

---

(١٤٢) **باتريك سيل** : مرجع سابق ، ص ١٩٤ .

(١٤٣) **المصرى** : العدد رقم ٥٨٤٠ بتاريخ ١٩٥٤/٢/٢٨م .

(١٤٤) **بيير بوداغوفا** : مرجع سابق ، ص ٥٧ .

- **باتريك سيل** : مرجع سابق ، ص ١٩٥ .

(١٤٥) **المصرى** : العدد رقم ٥٨٤٠ بتاريخ ١٩٥٤/١/٢٨م .

- **Gordon Torrey**, op., cit., p. 243.

(١٤٦) **باتريك سيل** : مرجع سابق ، ص ١٩٥ .

(١٤٧) **المصرى** : العدد رقم ٥٨٤١ بتاريخ ١٩٥٤/٣/١م .

اليوم نفسه الموافق ٢٨ فبراير ١٩٥٤م بتولى هاشم الأتاسى رئاسة الجمهورية السورية[١٤٨] ، والذى أعلن بعد عودته إلى دمشق بأن مهمته الرئيسية هى عودة الحياة الدستورية إلى البلاد[١٤٩] .

وهكذا استطاع الجيش أن يقضى على ديكتاتورية الشيشكلى بالقضاء على آخر فلول المقاومة فى دمشق ، وبحق تميزت حركة الجيش فى عام ١٩٥٤م على الانقلابات السابقة لها ، حيث إن الانقلابات السابقة حدثت كمؤامرة محصورة بعدة وجوه معزولة عن الشعب ، أما سقوط الشيشكلى فقد تم نتيجة لحركة شعبية واسعة تحققت خلالها وحدة بين أفراد الشعب وضباط وجنود الجيش الشرفاء ، حيث أصبح القضاء على هذا النظام ممكنًا فقط بفضل انضمام فئات واسعة من الشعب السورى إلى الحركة ضده وخاصة العمال والفلاحين والطلبة والمواطنين من البرجوازيين وكذلك الجيش بالطبع ، وهو ما يعنى جميع القوى الوطنية ، والذى لم يتحقق بالنسبة للانقلابات السابقة[١٥٠] .

وعلى أى حال فإن خروج الشيشكلى[*] من سوريا والقضاء على باقى فلول المقاومة من المؤيدين له كان يعنى نهاية الحكم العسكرى فى سوريا ، وبالفعل أعلن راديو حلب فى سماء يوم الأحد الموافق ٢٨ فبراير ١٩٥٤م أن الأسباب التى منعت استمرار الحكم الشرعى ومنعت هاشم الأتاسى من ممارسة سلطته كرئيس دستورى للجمهورية السورية قد انتهت ، وأعلنت القيادة العسكرية أن الأوضاع الدستورية للبلاد تمت إعادتها إلى صورتها الطبيعية ، وأن الجيش الذى هو

---

(١٤٨) **المصرى** : العدد رقم ٥٨٤١ بتاريخ ١٩٥٤/٣/١م .

(١٤٩) **المصدر نفسه** ، العدد رقم ٥٨٤٢ بتاريخ ١٩٥٤/٣/٢م .

(١٥٠) **بيير بوداغوفا** : مرجع سابق ، ص ٧٥ .

(*) خرج الشيشكلى من دمشق إلى بيروت فى مساء يوم الخميس الموافق ٢٥ فبراير ١٩٥٤م ، وقد وافقت السلطات اللبنانية على استقباله حيث أمضى ليلة بدار السفارة السعودية ببيروت ، ونظرًا إلى أن الحكومة اللبنانية كانت تخشى من محاولة أن تستهدف حياته خاصة أن الدروز اللبنانيين كانوا يرغبون فى الانتقام منه لمذبحة إخوانهم الدروز السوريين ، كما كان العراقيون يرغبون فى ذلك أيضًا خشية أن يعود الشيشكلى مرة ثانية إلى سوريا ، لذلك أكد الرئيس كميل شمعون للعراقيين أن الشيشكلى سوف يغادر البلاد حيث توجه بعد ذلك إلى المملكة العربية السعودية والتى مكث بها قليلاً ثم غادر إلى أوروبا حيث كان استقراره الأخير فى أمريكا الجنوبية وبالتحديد فى البرازيل ليقتل بعد ذلك فى يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٦٤م وقد عرف أن قاتله هو درزى ويسمى نواف الغزالى بدافع الانتقام لعمليات القمع التى قام بها الشيشكلى فى جبل الدروز .
– **ناصر الدين النشاشيبى** : مرجع سابق ، ص ٢٠٢ .
– **باتريك سيل** : مرجع سابق ، ص ١٩٧ .

جيش الأمة والمدافع عنها سوف يعود إلى قواعده ، وأنه يضع نفسه تحت خدمة الرئيس والحكومة الدستورية التى ستؤلف[١٥١] ، وبالفعل عاد الأتاسى إلى رئاسة الجمهورية حيث كان أول المراسيم التى أصدرها قبول استقالة حكومة معروف الدواليبى الذى كان آخر رؤساء الوزارة قبل الانقلاب الرابع فى عام ١٩٥١م بعد ضغط من الشيشكلى ، وقد كان ثانى المراسيم هو تكليف صبرى العسلى بتكوين الوزارة الجديدة بعد اتفاق الأحزاب عليه ما عدا حزب البعث ، وكان ثالث المراسيم هو تسمية أعضاء الوزارة الجديدة(*) ، ودعا بعد ذلك مجلس النواب السابق لإكمال مدته[١٥٢] .

ولقد حرص صبرى العسلى منذ البداية أن يعلن للشعب السورى الأسس التى ستستند إليها حكومته فى عملها ، ففى الثالث من مارس ١٩٥٤م أصدر بيانًا إلى الشعب السورى أعلن فيه أن الدعائم الأساسية التى تستند إليها حكومته فى عملها هى الحرية الكاملة ضمن حدود القانون ، وسيادته أيضًا واحترامه من الحاكم والمحكوم على السواء ، وقد وجه شكر حكومته إلى الجيش الذى أعاد السلطة للشعب الذى ساهم بجهده لعودة الحرية ، وختم بيانه بدعوة الشعب للعودة إلى أعمالهم[١٥٣] ، وكان أول قرار اتخذته الحكومة الجديدة هو إلغاء الأحكام العرفية التى كان الشيشكلى قد فرضها ، كما قررت الحكومة فصل خمسة من كبار موظفى الدولة عرف عنهم اتصالهم بالشيشكلى وهم : المدير العام للشرطة ، وأحمد عسة مدير الإذاعة ، وثلاثة من مديرى الأقاليم السورية[١٥٤] ، كما صدر قرار بهدم السجن الذى أقامه الشيشكلى الذى أطلقت عليه صحف سوريا اسم « باستيل دمشق » وهو الذى كان يمثل الظلم فى العهد البائد[١٥٥] ، وأصدرت الحكومة قانونًا اسمه قانون الجزاء والعقوبات وهو يقضى بمطالبة الوزراء فى عهد الشيشكلى بإعادة

---

(151) **Gordon Torrey**, op., cit., p. p. 244 - 245.

(*) **تكونت الوزارة من** : صبرى العسلى رئيسًا للوزراء ، وفيضى الأتاسى لوزارة الخارجية ، وعلى بوظو لوزارة العدل ، ومنير العجلانى لوزارة المعارف ، وحسن الأطرش لوزارة الزراعة ، ورشاد صبرى لوزارة الأشغال العامة ، وفاخر الكيلانى لوزارة الاقتصاد ، و أحمد سليمان الأحمد لوزارة الصحة ، وعفيف الصلح وزير دولة .

– **مذكرات خالد العظم** : جـ ٢ ، ص ٢٨٣ .

(١٥٢) **نديم أبو إسماعيل** : مصدر سابق ، ص ٤٦ .

– **مذكرات خالد العظم** : جـ ٢ ، ص ٢٨٣ .

- **Nicola Ziadeh**, op., cit., p. 148.

(١٥٣) **المصرى** : العدد رقم ٥٨٤٤ بتاريخ ١٩٥٤/٣/٤م .

(١٥٤) **المصدر نفسه** ، العدد رقم ٥٨٤٤ بتاريخ ١٩٥٤/٣/٢م .

(١٥٥) **المصدر نفسه** ، العدد رقم ٥٨٥٤ بتاريخ ١٩٥٤/٣/١٤م .

ما حصلوا عليه من رواتب، وقد أبطلت المحكمة السورية مفعول هذا القانون وألغى فى عام ١٩٥٧م[١٥٦]، وتم كذلك إقالة موظفى الحكومة والجيش الذين أيدوا الشيشكلى ، وتم كذلك إلغاء العديد من القوانين التى صدرت فى عهده ، وتم إغلاق المقر الرئيسى لحركة التحرير العربى وجميع فروعها بدمشق ، كما تم رفع الحظر عن الصحف الأجنبية وتم إعادة تشكيل المحكمة العليا القديمة[١٥٧] ، كما أن الحكومة قررت إعادة قوات الشرطة من وزارة الدفاع إلى وزارة الداخلية[١٥٨] .

وصدر قرار برلمان عام ١٩٥٣م حيث تمت دعوة أعضاء برلمان عام ١٩٤٩م إلى الاجتماع فيما عدا ثلاثة عشر عضوًا من الأعضاء الذين تعاونوا مع الشيشكلى وقد تم الاتفاق على استمرار عمل البرلمان على الرغم من انتهاء مدته القانونية طبقًا للدستور ، وذلك حتى يتم إجراء انتخابات للمجلس النيابى الجديد[١٥٩] ، وبالفعل عقد المجلس جلسته الأولى فى ١٥ مارس ١٩٥٤م حيث ألقى ناظم القدسى كلمة أشار فيها إلى الحوادث التى مرت بسوريا وطالب الحكومة القائمة بأن تحدد موعدًا لإجراء الانتخابات النيابية الجديدة وقدم الشكر للجيش والشعب على موقفهما من الشيشكلى ، ثم قام صبرى العسلى رئيس الحكومة بإلقاء كلمة أوضح فيها أن حكومته انتقالية سيكون دورها الرئيسى هو التمهيد للعملية الانتخابية والدعوة لها فى أقرب وقت ممكن ، والتقدم بمشروع قانون لمحاسبة الذين كانوا أعوانًا للشيشكلى(*) ، والدخول فى مباحثات مباشرة مع لبنان بشأن الاتفاقية الاقتصادية مع مراعاة المصلحة المشتركة للبلدين ، وكذلك الاهتمام بقضية فلسطين ، فضلاً عن العناية بالجيش السورى[١٦٠] ، وقد نالت الحكومة ثقة مجلس النواب بالأغلبية[١٦١] .

---

(١٥٦) **مذكرات خالد العظم** : جـ ٢ ، ص ٢٨٣ .

(157) **Nicola Ziadeh**, op., cit., p. 148.

(١٥٨) **بيير بوداغوفا** : مرجع سابق ، ص ٧٦ .

(159) **Nicola Ziadeh**, op., cit., p. 147.

(*) جرت محاولات لمحاكمة الشيشكلى غيابًا فلقد صرح عزت السقال وزير العدل فى المجلس النيابى بأن الحكومة السورية قررت محاكمة الشيشكلى أمام محكمة عسكرية بتهمة قلب نظام الحكم وانتهاك الدستور ، وكذلك غيره من المسئولين ، وقد أقامت وزارة الدفاع دعوة رسمية وعين زهدى الإمام رئيس محكمة الجنايات المدنية رئيسًا للمحكمة العسكرية للنظر فى هذه الدعوى ، وقد وقع الرئيس هاشم الأتاسى مرسومًا بإحالة الشيشكلى وفوزى سلو إلى المحاكمة ، فى حين أن الرجلين كانا قد خرجا من سوريا .
- **الأهرام** : العدد رقم ٢٦٤٣٩ بتاريخ ١٩٥٤/٥/٧م .
- **المصدر نفسه** : العدد رقم ٥٨٥٦ بتاريخ ١٩٥٤/٣/١٦م .

(١٦٠) **المصرى** : العدد رقم ٥٨٥٨ بتاريخ ١٩٥٤/٣/١٩م .

(١٦١) **المصدر نفسه** ، العدد رقم ٥٨٥٨ بتاريخ ١٩٥٤/٣/١٩م .

ولقد كانت أولى القضايا التى ناقشها المجلس النيابى السورى بعد إلقاء صبرى العسلى بيان حكومته هى قضية الحرية والديكتاتورية حيث دار النقاش حول حكم الشيشكلى ، وقد قيل إن الحكم الديكتاتورى يتعارض مع تقاليد وأفكار الشعب السورى الذى يريد حكومة دستورية ديمقراطية ، وقد أكد صبرى العسلى أن حكومته سوف تعمل على محو آثار الماضى ، وأنها سوف تعمل أيضًا على تهيئة البلاد لحكم دستورى سليم[١٦٢] ، وبالفعل جاءت الحكومة الجديدة لتحل برلمان الشيشكلى وتبطل دستوره الذى أعده فى عام ١٩٥٣م ، وكذلك لتحل حركة التحرير العربى وتعيد نشاط الأحزاب السياسية[١٦٣] .

وعلى أى حال فإن الثقة التى نالتها الحكومة لم تكن تعنى أن الفرصة ستتاح لها لكى تحكم فى جو سياسى هادئ تتمكن من خلاله من إعادة الأوضاع الدستورية إلى البلاد ، فالوضع السياسى عقب سقوط حكم العسكر يتحدث عن عدم انتظار السياسيين كثيرًا ليختلفوا فيما بينهم ، فلقد أطل الخلاف برأسه بينهم مع أول بادرة لتكوين حكومة صبرى العسلى ، فإن كان حزب الشعب قد وافق على الاشتراك فى هذه الحكومة فإن أعضاء حزب البعث رفضوا الاشتراك فيها مفضلين الابتعاد عن الحكم[١٦٤] ، وقد قيل إن السبب ليس فقط الخلاف حول الحقائب الوزارية حيث إن أكرم الحورانى كان يطالب بوزارة الداخلية وقد رفض طلبه ، ولكن أيضًا لأسباب أخرى منها مشروع الإصلاح الزراعى وكذلك بعض السياسات الاجتماعية الأخرى التى كان حزب البعث يرغب فى تطبيقها ، لذلك وقف حزب البعث ضد الحكومة ، وقد أيدته فى ذلك مظاهرات الطلبة التى كانت تنادى بضرورة مشاركة حزب البعث فى الحكومة[١٦٥] ، هذا فى الوقت الذى اجتمع فيه شمل حزبى الشعب والوطنى بعد أن كانا على خلاف شديد لدرجة أن إحسان الجابرى زعيم الحزب الوطنى أعلن أنه قد نبذ خلافاته جانبًا مع حزب الشعب ، وأن الحزبين قد ينزلان المعركة الانتخابية فى قائمة واحدة[١٦٦] .

وقد استمر الخلاف بين الفريقين - حزب البعث من جانب وحزبى الشعب والوطنى من جانب آخر - هذا على الرغم من محاولة الرئيس الأتاسى التقريب بين وجهات النظر موضحًا أن الحكومة

(162) **La documentation française**, Articles et document,R. No 44,D.15/4/1954, p.8.
(163) **La documentation française**, Articles et document,R. No 44,D.15/4/1954, p.7.
(164) **Nicola Ziadeh**, op., cit., p. 147.
(165) **La documentation française**, Articles et document,R. No 44,D.15/4/1954, p.7.
(١٦٦) **المصرى** : العدد رقم ٥٨٥٢ بتاريخ ١٢/٣/١٩٥٤م .

القائمة ما هى إلا حكومة مؤقتة تنحصر مهمتها فى إجراء الانتخابات[١٦٧] ، إلا أن هذا لم يكن ليمنع حزب البعث من الحملة على الحكومة ، ففى كلمة ألقاها صلاح الدين البيطار فى الثالث من مايو ١٩٥٤م بمكتب الحزب بدمشق بمناسبة عيد العمال اتهم الحكومة بأنها لا تمثل مصالح عامة الشعب فى شىء ، وإنما تمثل مصالح الفئات الإقطاعية والرأسمالية فقط ، وأن تكتل هذه الفئات مبنى على أساس الظلم والتحكم فى الشعب ، ومطالبًا بضرورة الوقوف من جانب الشعب ضد هذه السياسة وذلك بالدفاع عن حقهم فى ضمان انتخابات نزيهة ، وداعيًا الجموع إلى تعضيد الحزب فى الانتخابات المقبلة[١٦٨] .

وفى خطاب ألقاه صلاح الدين البيطار فى مؤتمر للحزب عقد بدمشق فى السادس من مايو ١٩٥٤م ، أكد انحراف الحكومة عن الحكم السليم ، وأنها أخذت تلوح بالقضاء على الحريات تمهيدًا لمعركة الانتخابات التى لا تريدها حرة ، وهو ما ينفذ رغبة الحزبين الحاكمين ، وأن الحزبين يعمدان إلى بذر التفرقة فى صفوف الشعب ، موضحًا أن الحزب قد خاطب رئيس الوزراء فى اجتماع بالقصر الجمهورى للتأكيد على أن الموقف القويم بتطلب وحدة الصف ، فإما أن تتألف حكومة قومية أو أن تترك الوزارة الحكم وتتألف وزارة غير حزبية ترضى عنها الأحزاب جميعًا ، ولكن الحكومة بقيت وانشقت الصفوف ، وقد اتهم صلاح البيطار الحكومة بأنها لم تنفذ ما وعدت به من تعديل لقانون الانتخابات بما يتلاءم والأوضاع الحاضرة ، بل إنها عادت إلى القانون القديم ، فضلاً عن تجاوزها لمهمتها وصلاحياتها عندما تقدمت للمجلس النيابى بقانون للمطبوعات يعطى الحكومة حق تعطيل الصحف وإلقاء الصحفيين فى السجن ، وهى تريد بذلك سحق كل معارضة لها ، أما الانتخابات القادمة فلا أمل فيها بعد أن بدأت الحكومة تعد العدة لاستغلال موظفيها وأنصارها لتهيئة الأمور لكى تزيف إرادة الناخبين[١٦٩] .

وقد طالب صلاح الدين البيطار بضرورة تنحية الحكومة لضمان انتخابات حرة فى البلاد ، وكذلك لعدم الثقة فى أن يأتى عهد ديمقراطى تناضل فيه المعارضة نضالاً إيجابيًا ضمن الحدود الدستورية والشرعية ما دامت هذه الحكومة قد نسفت فى هذه المرحلة الأساس الذى تبنى عليه شرعية العهد المقبل ، وأكد أن الرئيس الأتاسى مطالب بأن ينجى البلاد من الوقوع فى تجربة

---

(١٦٧) **المصرى** : العدد رقم ٥٨٩٢ بتاريخ ١٩٥٤/٤/٢١م .

(١٦٨) **وثائق حزب البعث** : جـ ٢ ، ص ١٩٦ .

(١٦٩) **المصدر السابق** : جـ ٢ ، ص ص ١٩٧ ، ١٩٨ .

انتخابات فاشلة تعرضها لها الحكومة الحاضرة ، وينتج عنها عهد أسود يعرض البلاد للاضطرابات والقلاقل[١٧٠] ، ولم يكتف الحزب بذلك بل لجأ إلى المظاهرات كأسلوب للتعبير عن وجهة نظره ، ففى السادس من مايو ١٩٥٤م قامت مظاهرات كبرى فى دمشق طالبت بتأليف حكومة محايدة تمثل الشعب ، وتكفل الحرية للناخبين ، وتحمى حرية الصحافة[١٧١] ، وفى خطاب ألقاه صلاح الدين البيطار فى العاشر من مايو ١٩٥٤م فى طائفة من العمال التى تنتمى للحزب أخذ فيه على دور الحكومة فى تدعيم الطبقة الرأسمالية ضد العمال حيث الاستغلال من أصحاب العمل للعامل فى مشاريعهم الاستثمارية[١٧٢] .

ولم يكتف الحزب بذلك بل نقل معارضته للحكومة إلى داخل المجلس النيابى السورى ، فقد انسحب النائب أكرم الحورانى أحد أقطاب الحزب من المجلس عند مناقشة قانون الصحافة ، والذى كان قد أقره المجلس وصدق عليه ، وهو القانون الذى انتقدته الصحف على اعتبار أنه يخنق الحريات حيث يتيح للحكومة تعطيل أى جريدة دون إقرار من المحكمة[١٧٣] ، ولم يكن حزب البعث هو الوحيد الذى أثار هذه الحملة ضد الحكومة فقد ساعده أيضًا الحزب التعاونى الاشتراكى الذى يرأسه فيصل العسلى وكذلك عصبة العمل القومى التى تضم أحمد الشراباتى ، وكذلك جماعة كبيرة من المستقلين ، وقد انصبت المعارضة على أساليب الحكومة لتوطيد حكمها لتدعيم الأحزاب المشاركة فى العملية الانتخابية المنتظرة ، وعلى الرغم من محاولة صبرى العسلى لتبرئة حكومته من هذه التهمة وتأكيده على ذلك فى بيان له أمام المجلس النيابى السورى ، فإن المعارضة للحكومة قد ظلت على ما هى عليه[١٧٤] .

وعلى الرغم من أن العسكريين لم يتدخلوا فى تكوين الحكومة عقب الانقلاب ، بل وأعلنوا أيضًا أنهم سيبتعدون عن السياسة تمامًا ويعودون للثكنات[١٧٥] ، إلا أن الجيش عاد للتدخل من جديد عندما اشتدت الأزمة الوزارية ، حيث اجتمع رئيس أركان الجيش السورى برئيس الجمهورية مبديًا له رغبته فى أن تقوم وزارة حيادية لإجراء الانتخابات ، وذلك بعد أن رفض حزبا الشعب

---

(١٧٠) **وثائق حزب البعث** : جـ ٢ ، ص ص ١٩٩ ، ٢٠٠ .

(١٧١) **الأهرام** : العدد رقم ٢٤٤٣٩ بتاريخ ١٩٥٤/٥/٧م .

(١٧٢) **وثائق حزب البعث** : جـ ٢ ، ص ٢٠١ .

(١٧٣) **الأهرام** : العدد رقم ٢٤٤٤٤ بتاريخ ١٩٥٤/٥/١٢م .

(١٧٤) **المصدر نفسه** : العدد رقم ٢٤٤٥٧ بتاريخ ١٩٥٤/٥/٢٥م .

(175) **La documentation française**, Articles et document,R. No 44,D.15/4/1954, p.7.

والوطنى فكرة الوزارة القومية حتى يستقر الحكم فى سوريا ، كما اجتمع رئيس الأركان أكثر من مرة كذلك مع رشدى الكخيا رئيس حزب الشعب كما توسط فى هذا الموضوع على الدندشى أحد النواب المستقلين ، ورغم موافقة رئيس الوزراء على هذه الفكرة إلا أن حزب الشعب وكذلك الحزب الوطنى لم يقبلاها لما فيها من معنى له أثره وصداه لدى الجماهير الناخبة من أن حزب البعث من القوة بحيث أجبر الوزارة المؤلفة من حزبى الشعب والوطنى على الاستقالة ، ولذلك اضطر رئيس الوزراء إلى أن يذيع بيانًا على الناس يذكر فيه عدم تفكيره أو أحد من زملائه فى الاستقالة ، وفى ذلك ذكر البعض أن رجال حزبى الشعب والوطنى فى رفضهم هذا الأمر إنما يعتمدون على أن الجيش فى هذا الوقت على درجة من التفكك بحيث لا يمكنه إحداث انقلاب أو تدخل بجدية فى شئون الحكم(١٧٦) .

وكان من رأى الأركان أنه إذا لم تتألف حكومة حيادية فيجب استبعاد وزيرى الداخلية والدفاع الوطنى من الوزارة مع إدخال ممثلين لحزب البعث فيها ، هذا مع ضرورة تأجيل الانتخابات لمدة عام ، ويرجع السبب فى طلب استبعاد وزير الداخلية إلى أنه يجرى تنقلات بين موظفى وزارته فى الأقاليم لأجل مصلحة حزبه - حزب الشعب - فى الانتخابات التى ستجرى ، أما وزير الدفاع فلاتهامه بأنه كان يعمل لصالحه لكى يتولى رئاسة الجمهورية ، وأنه كان يمنى كل ضابط كبير بأنه سوف يعينه رئيسًا للأركان ، واتهمه الضباط بأنه يفرق بينهم ويجعلهم كتلاً ، وأما تأجيل الانتخابات فإنه يرجع إلى أن قوات الشرطة غير كافية لتأمين سلامة الانتخابات ، وإذا ما أصرت الحكومة على عدم التأجيل فقد يتم اللجوء إلى الجيش لتأمين الانتخابات وهو أمر خطر لأن بعض الضباط لهم ميول سياسية قد تدفعهم للتدخل لصالح البعض فى الانتخابات(١٧٧) .

ولم يقبل رئيس الوزراء هذه المطالب خاصة مطلب تأجيل الانتخابات مخافة أن تكون فترة التأجيل هذه فرصة لحزب البعث الذى لا يشارك فى الوزارة لقلة عدد نوابه فى المجلس القائم لتقوية مركزه فى الشارع السياسى السورى هذا مع رغبة رئيس الوزراء فى المحافظة على وعده بإجراء الانتخابات فى أقرب وقت ممكن ، كما قوبلت رغبة رئيس الأركان بالعودة إلى الأوضاع فى البلاد إلى ما قبل انقلاب حسنى الزعيم حيث تتساوى نسبة نواب حزبى الشعب والوطنى فى المجلس

(١٧٦) وزارة الخارجية المصرية ( سفارة مصر بدمشق ) : محفظة ٥٠ ، ملف ٢/٢/٨ ، تقرير رقم ٢١٧ بتاريخ ١٩٥٤/٦/٥م .

(١٧٧) المصدر نفسه ، محفظة ٥٠ ، ملف ٢/٢/٨ ، تقرير رقم ٢٢٠ بتاريخ ١٩٥٤/٦/٩م .

النيابى القديم ، وكذلك قوبل طلب عودة شكرى القوتلى بالرفض التام من قبل العناصر القوية بالجيش خاصة الذين ينتمون إلى حزب البعث الذى لم يكن ممثلاً فى المجلس النيابى المراد عودته ، كما أن عبد الرحمن الكيالى رئيس الحزب الوطنى وإحسان الجابرى أحد زعماء الحزب الوطنى فى حلب كانا يرفضان عودة القوتلى لخصومة معه ، كما رفض حزب الشعب العودة إلى ما قبل عهد الزعيم، وذلك مخافة أن يهدر دستورهم الذى وضعوه فى عام ١٩٥٠م ، هذا بجانب الأغلبية التى كان يتمتع بها حزب الشعب فى المجلس القائم ، وهو الذى كان يتيح له أن يحمل كل يوم مطالب جديدة وتهديدات بالإضراب وشل الحياة العامة(١٧٨) .

وعلى أى حال فإن الحالة السياسية المضطربة فى سوريا خلال هذه الفترة قد أدت إلى عدم الشعور بالاستقرار حتى من المسئولين أنفسهم ، فالجيش كان يلح على فرض حزب البعث على الحكومة أو تخلى جميع الأحزاب عن الحكم لوزارة حيادية ، والإضرابات ومطالب الموظفين والعمال لا تهدأ ، والمصادمات بين الطوائف فى الأقاليم مستمرة ، والجيش نفسه كان منقسمًا كتلاً وأحزابًا ، وأما الحزبان الحاكمان فهما مؤتلفان رغم عدم الثقة فيما بينهما ، وذلك لأن كل حزب فيهما كان يتهم الآخر بأنه يمهد لكى تكون له الأغلبية فى البرلمان القادم لكى يتحكم فى الحزب الآخر ، هذا على الرغم مما قيل عن نيتهما الدخول فى الانتخابات مؤتلفين غير متنافسين ، لذلك كله لم تعد ظروف الحكومة تساعدها على الاستمرار فى الحكم خاصة إذا ما وضع فى الاعتبار أن ظروف الانتخابات كانت تتطلب إرضاء أكبر عدد ممكن من الناخبين ، وهى فى نفس الوقت لا تستطيع أن تستجيب لجميع الطلبات لأن موارد الدولة لا تساعد على ذلك(١٧٩) .

والشىء الجدير بالذكر هو ذلك الاتهام الذى وجه من قبل بعض ضباط الجيش وحزب البعث والحزب التعاونى الاشتراكى وحزب حركة التحرير العربى لبعض أعضاء الوزارة خاصة من أعضاء حزب الشعب وفريق من الحزب الوطنى بأنهم يمهدون للاتحاد مع العراق بعد الانتخابات ، وقد كان هذا مدعاة لبعض ضباط الجيش من أنصار الشيشكلى إلى مساندة حركة التحرير العربى لكى تظل برأسمالها مرة ثانية فى السياسة السورية ، حيث بدأت تصدر البيانات ، خاصة أن السفارة السعودية فى دمشق بدأت تمدها بالمال وكذلك عملت على التوفيق بينها وبين الحزب التعاونى الاشتراكى كما

(١٧٨) وزارة الخارجية المصرية ( سفارة مصر بدمشق ) : محفظة ٥٠ ، ملف ٢/٢/٨ ، تقرير رقم ٢٢٠ بتاريخ ١٩٥٤/٦/٩م .

(١٧٩) المصدر نفسه : نفس المحفظة والملف والتقرير .

اتفقت مع الحزب العربى الاشتراكى على مهادنة حركة التحرير العربى وعدم مهاجمتها ، وذلك لحشد القوى ضد حزب الشعب والحزب الوطنى مخافة أن تنضم إلى العراق[١٨٠] .

والحقيقة فإن محاكمات المحكمة العسكرية لزعماء العراق عقب ثورة ١٩٥٨م وبالتحديد أثناء محاكمة فاضل الجمالى أظهرت أنه قبل سقوط حكومة صبرى العسلى بثلاثة أيام عقد اجتماع سرى فى منتجع « برلمان » اللبنانى ضم كلاً من صبرى العسلى وميخائيل ليان وهو أحد أفراد الحزب الوطنى وموال للعراق مع فاضل الجمالى وجمال بابان حيث بحث الرجال الأربعة احتمال تنفيذ وحدة الهلال الخصيب عن طريق هجوم عسكرى عراقى على سوريا ، وهو ما يؤكد الاتهامات السابقة التى دفعت حزب البعث إلى تنظيم مظاهرات مطالبين فيها الرئيس هاشم الأتاسى بضرورة إبعاد رئيس الوزراء وتخليص سوريا من الوقوع فى دائرة الاتحاد مع دولة عربية مستعمرة وهى العراق ، والغريب أن الحكومة قد نفت ذلك على الرغم من صحته كما بينت محاكمات الثورة ببغداد[١٨١] .

أمام كل هذه الظروف السياسية السيئة ، والتناحرات الحزبية الشديدة لم يستطع صبرى العسلى الاستمرار فى الحكم ، وهو ما دفعه إلى مخاطبة رئيس الجمهورية فى أمر استقالته أكثر من مرة ، كما تحدث فى ذلك مع رئيس المجلس النيابى ، إلا أنه قد طلب منه تأجيل طلبه هذا إلى حين ، وقد تمت الموافقة عليه فى النهاية ، حيث تقدم باستقالته فى ١١ يونيو ١٩٥٤م[١٨٢] ، ومما ساعد على سقوط هذه الحكومة ما قيل من أن صبرى العسلى قد سعى إلى توثيق العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية والذى كان يتعارض مع تيار الحياد القوى فى سوريا فى هذه الآونة ، فحين زار الجنرال « آثر ترودو » نائب رئيس أركان الجيش الأمريكى دمشق فى ٨ مايو ١٩٥٤م سرت شائعة تقول بأنه قدم لإجراء مفاوضات حول اتفاقية تقديم معونات عسكرية لسوريا كتلك التى عقدها العراق مع الولايات المتحدة الأمريكية فى شهر أبريل ١٩٥٤م ، وقد نفت الحكومة أى نية لذلك ، ولكن السخط من جانب الجماهير قد وقع ، فضلاً عن ضغط الجيش المتواصل من وراء الكواليس على الوزارة بتنفيذ مطالبه[١٨٣] ، وإذا ما أضفنا إلى ذلك متاعب حكومة صبرى العسلى الاقتصادية

---

(١٨٠) **وزارة الخارجية المصرية ( سفارة مصر بدمشق )** : محفظة ٥٠ ، ملف ٢/٢/٨ ، تقرير رقم ٢٢٠ بتاريخ ١٩٥٤/٦/٩م .

(١٨١) **باتريك سيل** : مرجع سابق ، ص ٢٢٥ .

(١٨٢) **وزارة الخارجية المصرية ( مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٥٠ ، ملف ٢/٢/٨ ، تقرير رقم ٢٢٠ بتاريخ ١٩٥٤/٦/٩م .

(١٨٣) **باتريك سيل** : مرجع سابق ، ص ٢٢٧ .

وهو ما أدى إلى إضراب العمال فى تسعة عشر مصنعًا للغزل فى مدينة حلب فى أبريل ١٩٥٤م ، وكذلك محاولات رئيس الجمهورية لإدخال حزب البعث العربى الاشتراكى فى الحكومة القائمة ، فإن النتيجة الحتمية لذلك تقول بأن سقوط حكومة صبرى العسلى كان أمرًا متوقعًا[١٨٤] .

وبالفعل لم يكن أمام صبرى العسلى سوى تقديم استقالة وزارته فى يونيو ١٩٥٤م ، وقد حاول بعدها هاشم الأتاسى رئيس الجمهورية تأليف وزارة قومية تضم ممثلين عن الأحزاب وعن النواب المستقلين ، إلا أن محاولته لم تنجح لتضارب الأحزاب[١٨٥] ، وقد كان على رأس هذا الخلاف هو كيفية توزيع الحقائب الدبلوماسية للوزارة المؤتلفة المتوقعة ، فحزب البعث كان يرغب فى وزارات بعينها لكى ينفذ خطته الإصلاحية ، وهو ما عارضته بقوة مصالح العديد من رجال الأحزاب الأخرى ، لذلك توحد أنصار الأتاسى والقوتلى خشية احتمال فوز أكرم الحورانى زعيم حزب البعث بوزارات الداخلية والدفاع والمالية ، حيث سيؤدى ذلك إلى أن يسخر السياسة الداخلية للتدخل بالسياسة ، فقد وجه العقداء تحذيرًا لرئيس الجمهورية هاشم الأتاسى بأنه إذا لم ينجح فى التوفيق بين الأحزاب السياسية لتكوين حكومة تحالفية أو حكومة بدون أحزاب لكى تتولى عملية مراقبة الانتخابات فإن الجيش سوف يتحمل المهمة ويتسلم السلطة مؤقتًا[١٨٦] ، ومؤكدًا أن الذى دفعهم لذلك هو خشيتهم من أن يؤدى استمرار الاضطرابات القائمة إلى نشاط مؤيدى الشيشكلى للتمهيد لإحداث انقلابات جديدة فى البلاد ، خاصة إذا ما وضع فى الاعتبار أن ذلك النشاط أبدته مجموعة من نواب برلمان الشيشكلى المنحل ، الذين عقدوا اجتماعًا وأصدروا بيانًا أعلنوا فيه عدم مشروعية حل برلمانهم ، وقد أرسلوا بيانهم هذا إلى الجامعة العربية والممثلين الدبلوماسيين فى سوريا[١٨٧] .

ونتيجة لكل هذا لم يكن أمام رئيس الجمهورية سوى تأليف وزارة حيادية ترضى عنها الأحزاب ، وقد تم الاتفاق على اختيار واحد من اثنين لتأليفها وهما حسن الحكيم أو سعيد

---

(184) **Nicola Ziadeh**, op., cit., p. 148.

(١٨٥) وزارة الخارجية المصرية ( سفارة مصر بدمشق ) : محفظة ٥٠ ، ملف ٢/٢/٨ ، تقرير رقم ٢٢٧ بتاريخ ١٩٥٤/٦/٢١م .

(186) **La documentation française**, Articles et document, R. No 87 ,D.13/7/1954, p.10.

(187) **Ibid**, p.11.

الغزى[١٨٨] ، أما حسن الحكيم فقد وضع شروطًا لتأليفه الوزارة ، والتى لم تلاق الاستحسان ، لذلك توجه الرأى نحو سعيد الغزى لكى يقوم بتأليفها[١٨٩] ، حيث تمكن بالفعل من تأليف وزارته[*]، وليصدر بعد ذلك مرسوم تأليفها فى ١٩ يونيو ١٩٥٤م ، وكان الاتفاق على أنها حكومة مؤقتة لإجراء الانتخابات فى البلاد ، والجدير بالذكر أن سعيد الغزى اشترط عدة شروط لقبوله الوزارة ، ومنها أن يسرع المجلس النيابى فى إنجاز قانون الانتخابات حتى يستطيع إجراءها فى أقرب فرصة ممكنة ، كما اشترط أن يكون له الحق فى إعادة النظر فى التعيينات الإدارية التى أجرتها الوزارة السابقة ليقضى على الشكاوى التى أثيرت على إثرها ، وليستطيع ضمان سلامة الانتخابات ، كذلك اشترط أن يضمن لنهاد القاسم رئيس تفتيش الدولة الذى عين وزيرًا للمعارف ، وكذلك إسماعيل القول الذى عين وزيرًا للداخلية العودة إلى وظيفتيها الأصليتين بعد إجراء الانتخابات ، وقد تمت الموافقة على ذلك من قبل رئيس الجمهورية[١٩٠] .

وقد استطاع سعيد الغزى منذ البداية أن يكسب ثقة الأحزاب وكذلك الجيش بل والشعب أيضًا ، وذلك نظرًا لماضيه المشرف ، وكذلك لبيانه الواضح أمام المجلس النيابى الذى تقدم به يوم ١٩ يونيو ١٩٥٤م ، وكان من أهم ما ورد فى هذا البيان أن الوزراء قد قبلوا الوزارة على أنها تكليف وطنى لإقامة حياة برلمانية سليمة فى البلاد ، كما أكد فى بيانه ضرورة الإسراع فى نظر مشروع القانون المعدل لقانون الانتخابات المعمول به حتى تعد الحكومة لتحديد ميعاد للانتخابات ، كما أن الحكومة سوف تنظر فى الجهاز الإدارى بغية حسن تطبيقه للقوانين على الجميع وضمان الحق والمساواة فى الانتخابات ، كما أقر بأن سياسة الحكومة الخارجية هى الحفاظ على الصلات الأخوية مع العرب ضمن ميثاق الجامعة العربية ، والمحافظة على حسن العلاقات مع الدول الصديقة دون الارتباط بأى التزامات دولية ، وقد اقترع المجلس على الثقة بالوزارة فنالتها بالأغلبية ، وقد ذكر

---

(١٨٨) **وزارة الخارجية المصرية ( سفارة مصر بدمشق )** : محفظة ٥٠ ، ملف ٢/٢/٨ ، تقرير رقم ٢٢٧ بتاريخ ١٩٥٤/٦/٢١م .

(١٨٩) **حسن الحكيم** : مصدر سابق ، ص ص ٨٩ ، ٩٠ .

(*) **تألفت الوزارة من** : سعيد الغزى رئيسًا للوزراء ووزيرًا للدفاع ، عزت الصقال وزيرًا للخارجية والمالية ، أسعد الكورانى وزيرًا للعدل والاقتصاد ، نهاد القاسم وزيرًا للمعارف والزراعة ، إسماعيل القول وزيرًا للداخلية ، نبيه الغزى وزيرًا للأشغال والمواصلات والصحة .

(١٩٠) **وزارة الخارجية المصرية ( سفارة مصر بدمشق )** : محفظة ٥٠ ، ملف ٢/٢/٨ ، تقرير رقم ٢٢٧ بتاريخ ١٩٥٤/٦/٢١م .

البعض أن الوزارة من تكوينها كانت تدل على مدى ضعفها ، وهو الأمر الذى أعطى الانطباع بإمكانية تدخل الجيش بالعملية الانتخابية لمصالح حزب بعينه أو أشخاص بعينهم[١٩١] .

وقد مضت الوزارة فى تهيئة البلاد للانتخابات ، هذا على الرغم من الصعوبات التى كانت تواجهها ، فضلاً عن استمرار تدخل الجيش بشئونها فإن موجة الإضرابات لم تنقطع حيث أضرب عمال التليفونات والبريد والأتوبيسات ، وأضرب عمال مصانع النسيج رغبة فى الأجور وفى الحصول على بعض الامتيازات الأخرى[١٩٢] ، ومع استمرار هذه المشكلة حتى بداية شهر أغسطس ١٩٥٤م حيث أصبح الإضراب عامًا فى كل سوريا ، عمدت الحكومة إلى تقديم مشروع إلى مجلس النواب لحل هذه المشكلة والذى كان يقضى برفع الأجور وإنهاء حالة الإضراب ، وقد تمت الموافقة عليه[١٩٣] ، كما أضرب كذلك رجال القضاء لمطالبتهم بزيادة رواتبهم ، وكذلك أضرب رجال الشرطة لمدة ساعات لأجل الغرض نفسه[١٩٤] ، ويضاف إلى هذه الصعوبات ذلك الخلاف الذى دب بين أفراد الوزارة أنفسهم ، وقد ظهر هذا واضحًا عندما زار سعيد الغزى مصر دون علم وزرائه ، حيث اعتبرت جريدة الرأى العام هذا الخلاف أمرًا طبيعيًا فى حدوثه ، فرئيس الوزراء لم يختر وزراءه وإنما قد اختارهم له ممثلو الأحزاب ، الذين اعتبروا أن مهمة الوزارة الرئيسية هى الإعداد للانتخابات ، غافلين عن أن بلدًا كسوريا يأخذ موقعه المهم بالشرق الأوسط المتنازع عليه لا يمكن أن يسلم فيه الحكم إلى حكومة يشترط عليها ألا تتجاوز فى نشاطها دائرة الانتخابات فقط ، ومع ذلك فإن الحكومة استمرت فى مهمتها الانتخابية رغم كل الصعوبات التى واجهتها[١٩٥] .

وتبقى مسألة عودة شكرى القوتلى إلى سوريا خلال هذه الفترة من الأمور المهمة التى طرحت للمناقشة على الساحة السياسية السورية ، بل وفى مجتمع الضباط أيضًا ، فالسوريون إن كانوا قد تقبلوا خبر إسقاط القوتلى على يد حسنى الزعيم – حيث إن مؤسسات الحكم فى عهده من وجهة نظرهم كانت قد فقدت شرعية وجودها بعد أن عجزت عن تلبية متطلباتهم الرئيسية – إلا أن هذا لم يكن ليلغى حقيقة أن الرجل كان من أقطاب الحركة الوطنية فى سوريا خلال عهد الاحتلال ، بل إنه

---

(١٩١) وزارة الخارجية المصرية ( سفارة مصر بدمشق ) : محفظة ٥٠ ، ملف ٢/٢/٨ ، تقرير رقم ٢٢٧ بتاريخ ١٩٥٤/٦/٢١م .

(١٩٢) المصدر نفسه ، محفظة ٥٠ ، ملف ٢/٢/٨ ، تقرير رقم ٢٥٥ بتاريخ ١٩٥٤/٨/١٣م .

(193) **Nicola Ziadeh**, op., cit., p. 148.

(١٩٤) وزارة الخارجية المصرية ( سفارة مصر بدمشق) : محفظة ٥٠ ، ملف ٢/٢/٨ ، تقرير رقم ٢٥٥ بتاريخ ١٩٥٤/٨/١٣م .

(١٩٥) المصدر نفسه ، : محفظة ٥٠ ، ملف ٢/٢/٨ ، تقرير رقم ٢٧٣ بتاريخ ١٩٥٤/٩/٢٢م .

أصبح فى عهد الانقلابات طوق النجاة الذى يتطلع إليه السوريون للخروج من حالات القلق السياسى التى سادت البلاد خلال هذه الفترة ، لدرجة المناداة فى كثير من الأحيان بعودته لكى تستقر الأمور بالبلاد ، وقد وصل الأمر بالجيش نفسه - وهو الذى قوض سلطة الرجل - إلى أن يهدد بدعوة القوتلى للعودة إلى البلاد عندما تأزمت الأمور بينه وبين حزب الشعب فى عهد الحكم العسكرى غير المباشر ، هذا على الرغم من أن واقع الأحداث كان يؤكد أن عودة القوتلى إلى سوريا لم تكن بالأمر الهين ، وقد شهد بذلك الوزير المفوض المصرى بدمشق[١٩٦] ، فالجيش كان منقسمًا فى غالب الأحيان حول هذه العودة بين مؤيد ومعارض ، وغالبًا ما كان ينتصر الرأى المعارض ، وإذا ما كان الحزب الوطنى يطالب بعودته وعودة برلمان ١٩٤٩م فإن بعض زعمائه كعبد الرحمن الكيالى وإحسان الجابرى كانوا يرفضون تلك العودة لخصومات بينهم وبين الرجل ، كما أن حزب الشعب كان يعتبر أن مجرد الحديث عن هذه العودة هو من المحرمات التى لا يجب أن يقربها السوريون من قريب أو بعيد وما هذا إلا لرفض الحزب لسياسة القوتلى إبان حكمه قبل عهد الانقلابات .

وعلى أى حال فإن شكرى القوتلى لم يتعجل العودة إلى سوريا كما فعلها سلطان الأطرش الذى عاد إلى بلدته « القرية » بالجبل فى السابع من مارس ١٩٥٤م[١٩٧] ، فلقد اكتفى القوتلى بإرسال نداء إلى الشعب السورى يحثه على توحيد الصفوف من أجل إقامة نظام جمهورى ديمقراطى سليم ، وهو الذى يعتمد على الدستور والتمثيل البرلمانى الصحيح ، وقد أثنى فى نهاية ندائه على الجيش مؤكدًا على أن يكون واجبه الأسمى هو الحفاظ على كيان الوطن[١٩٨] .

وإذا ما كان الجدل قد أثير عقب الانقلاب الخامس حول قضية عودة شكرى القوتلى إلى سوريا بين مؤيد ومعارض ، فإن هذا لم يمنع وفدًا سوريًا مؤلفًا من الوجهاء والزعماء المسلمين وأساقفة الطائفة الأرثوذكسية من التوجه إلى مصر فى التاسع من أبريل ١٩٥٤م لزيارته ودعوته إلى العودة لسوريا[١٩٩] ، وقد سعى الجيش أيضًا لعودته حيث تحدث الزعيم شوكت شقير رئيس الأركان مع رئيس الجمهورية هاشم الأتاسى وكذلك مع رئيس الوزراء صبرى العسلى عن هذا الأمر ، بل إنه قام بإرسال على عبد الكريم الدندشى النائب بالمجلس النيابى إلى مصر لمفاوضة

---

(١٩٦) **وزارة الخارجية المصرية ( مفوضية مصر بدمشق)** : محفظة ٢٤٤ ، ملف ١٠ ، جـ ٤ ، تقرير رقم ٢٠ بتاريخ ١٩٥٢/١/٣٠م .

(١٩٧) **حسين أمين البعينى** : مرجع سابق ، ص ٢٨٨ .

(١٩٨) **المصرى** : العدد رقم ٥٨٤١ بتاريخ ١٩٥٤/٣/١م .

(١٩٩) **باتريك سيل** : مرجع سابق ، ص ٢٢٦ .

القوتلى فى هذا الشأن ، ولكن هذه الرغبة كانت تقابل بالمعارضة من قبل كثير من الفئات القوية داخل الجيش خاصة من أنصار حزب البعث[٢٠٠] ، ولعل الدليل على قوة هذا الفريق المعارض هو عدم استطاعة رئيس الأركان السورى أن يجيب إجابة واضحة عن سؤال طرحه جمال حماد الملحق العسكرى المصرى بدمشق عن الرأى القاطع داخل الجيش حول عودة القوتلى ، فقد رد رئيس الأركان بأنه لا يستطيع أن يؤكد شيئًا عن هذا الأمر مبررًا ذلك بالاختلاف داخل صفوف الضباط حوله[٢٠١] .

ولعل الاختلاف حول عودة القوتلى داخل صفوف الجيش له ما يبرره ، فالضباط كانوا يختلفون فى انتماءاتهم السياسية ، لذلك كان من المتوقع أن ينعكس رأى الأحزاب المتضارب حول عودة الرجل على الضباط بالطبع ، ولكن الأمر الغريب - وكما ذكرنا آنفًا - هو رفض بعض أعضاء الحزب الوطنى من أمثال الكيالى والجابرى لعودته ، وما هذا إلا لخصومات بينهم وبين القوتلى والتى كان من الواجب أن يتناسوها لأجل مصلحة حزبهم ، خاصة أن صبرى العسلى - وهو من قادة الحزب - صرح عقب عودته من مصر - والتى زار من خلالها شكرى القوتلى - إلى على نجيب سفير مصر بدمشق بأن عودة القوتلى إلى سوريا قبل الانتخابات سوف تزيد من قوة مراكز الحزب الوطنى الانتخابية ، وذلك لما لشكرى القوتلى من مكانة شعبية عظيمة فى المجتمع السورى[٢٠٢] ، وقد جاءت وزارة سعيد الغزى بعد ذلك لترى أنه من الأفضل تأخير عودة القوتلى ، فعلى حد قول سعيد الغزى للسفير المصرى بدمشق فإن عودته قد تحدث تصادمًا بين المعارضين والمؤيدين لها مما يسبب خللاً فى الأمن العام ، كذلك قد يساء إليه من قبل المعارضين ، ولذلك كان الرأى هو تأخير عودته عقب الانتخابات وقد أصبح هذا الرأى سائدًا فى الجيش أيضًا وعلى رأسهم رئيس الأركان الذى صرح لكل من السفير المصرى والوزير المفوض السعودى بدمشق بأن الجيش بدأ يخشى من رجوع القوتلى فيلتف حوله البعض من غير المرغوب فيهم من قبل الجيش ، وهو ما سيؤدى إلى نجاحهم فى الانتخابات ، وقد يؤيد وجهة النظر هذه ما أبداه رئيس الأركان من ترحيب بقدوم القوتلى شريطة أن يعود كمواطن عادى لا يتدخل فى الانتخابات أو يرشح نفسه لها ، هذا

---

(٢٠٠) وزارة الخارجية المصرية ( سفارة مصر بدمشق ) : محفظة ٥٠ ، ملف ٢/٢/٨ ، تقرير رقم ٢٢٠ بتاريخ ١٩٥٤/٦/٩م .

(٢٠١) المصدر نفسه ، نفس المحفظة والملف والتقرير .

(٢٠٢) المصدر نفسه ، محفظة ٥٠ ، ملف ٢/٢/٨ ، تقرير رقم ٢٣٤ بتاريخ ١٩٥٤/٧/١م .

فى الوقت الذى رحبت فيه جميع الصحف السورية بعودة القوتلى ما عدا صحيفة الرأى العام التى عارضت هذه العودة[٢٠٣] .

وبالفعل تم الاتفاق بين رئيس الوزراء ورجال الجيش على إرسال حسن الغزاوى المحامى المعروف إلى مصر لإقناع القوتلى بتأجيل عودته إلى سوريا ، وفى عقب سفر الغزاوى نشرت الصحف السورية خبر مأموريته فى مصر ، وهو ما دفع بعض النواب إلى توجيه سؤال إلى رئيس الوزراء سعيد الغزى بالمجلس النيابى عن سبب منع الحكومة القوتلى من العودة إلى سوريا ، وقد رد رئيس الوزراء على ذلك بأن الحكومة لا تمانع فى رجوعه ولكنها ترفض فقط عمل استقبال رسمى له ، وهو ما يعنى أنهم لا يرغبون فى إعطائه صفة الرجل الرسمى ، وهو ما طالب به الجيش من قبل[٢٠٤] . ومهما كان الاختلاف حول عودة الرجل أو عدمها فإن هذا لم يمنع شكرى القوتلى من العودة إلى سوريا فى السابع من أغسطس ١٩٥٤م ، حيث تركت عودته هذه أثرًا طيبًا فى النفوس بين مؤيديه ، وقد أراد الرجل منذ البداية أن يحدد موقفه لذلك أعلن أنه سيكون لجميع السوريين ، ولن ينتمى لحزب معين من الأحزاب وسيعمل مع الجميع لخير البلاد وجمع شملها كى تستقر الأمور وتعود إلى مجراها الطبيعى[٢٠٥] .

وعلى أى حال فإن سعيد الغزى قد سار فى طريق الإعداد للانتخابات وحدد يوم ٢٠ أغسطس ١٩٥٤م موعدًا لإجرائها وذلك لانتخاب مجلس نيابى جديد لمدة أربع سنوات طبقًا للدستور ، ووفقًا لقانون انتخابى جديد يلغى قانون الشيشكلى ويعيد قانون ١٩٤٩م مع بعض التعديلات ، وقد نص القانون الجديد على أن يكون عدد النواب ١٤٢ نائبًا ويمثل كل واحد منهم ثلاثين ألفًا من المواطنين ، ويحق لكل متعلم تجاوز سن الثلاثين عامًا ترشيح نفسه للانتخابات ، ويحق لكل من تجاوز سن الثامنة عشرة من الذكور والإناث ممارسة حق التصويت ، وعلى المرشح أن ينال أربعة فى المائة من أصوات الاقتراع كى يفوز فى الجولة الأولى ، وإذا بقيت بعض المقاعد خالية تجرى انتخابات أخرى بعد أسبوع من الجولة الأولى ويفوز فيها من ينال أكثر من عشرة فى المائة من الأصوات ، وأغلبية ضئيلة آنئذ تكفى للفوز[٢٠٦] .

---

(٢٠٣) **وزارة الخارجية المصرية ( سفارة مصر بدمشق )** : محفظة ٥٠ ، ملف ٢/٢/٨ ، تقرير رقم ٢٥٣ بتاريخ ١٩٥٤/٨/٢م .

(٢٠٤) **المصدر السابق** : نفس المحفظة والملف والتقرير .

(٢٠٥) **المصدر السابق** : محفظة ٥٠ ، ملف ٢/٢/٨ ، تقرير رقم ٢٥٥ بتاريخ ١٩٥٤/٨/١٣م .

(٢٠٦) **باتريك سيل** : مرجع سابق ، ص ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

ورغبة من سعيد الغزى فى ضمان نزاهة الانتخابات عمد إلى نقل كل محافظ وقائمقام إلى مركز جديد قبل شهر من موعد الانتخابات ، ونبه وزير داخليته المواطنين إلى أن النشاطات السياسية محظورة عليهم بمقتضى القانون ، كما عمد الغزى إلى نظام الاقتراع السورى وهو ما يضمن نزاهة الانتخابات[٢٠٧] ، وقد كان الإعلان عن إجراء انتخابات نيابية لتكوين مجلس نيابى سورى إعلانًا للأحزاب السورية لكى تنظم صفوفها ، وتبدأ حملتها الانتخابية لاجتذاب أكبر عدد ممكن من الناخبين ، وحتى حركة التحرير العربى بدأت تظهر من جديد على المسرح السياسى السورى لتصدر البيانات المختلفة[٢٠٨] ، والتى تحدث أحدها عن الحالة السياسية التى مرت بسوريا منذ الانقلاب الأول وحتى الانقلاب الأخير ضد الشيشكلى ، منتقدين فيه الوضع القائم عقب الانقلاب الأخير ، وما صدر من قوانين كان القصد منه النيل من المواطنين بغية الاضطهاد ، ومعلنين فى نهاية بيانهم عدم دستورية الوضع القائم وعدم أهليته لإجراء انتخابات نيابية[٢٠٩] .

وقد اتسمت الحملة الانتخابية بالتنافس الشديد بين الأحزاب لدرجة أدت إلى التصادم بين مؤيدى بعض الأحزاب وهو ما أدى إلى سقوط عدد من القتلى والجرحى ، ووصل الأمر إلى أن أتباع حزب الشعب منعوا زعماء حزب البعث من دخول مدينة حلب وغيرها من المدن ، كما أنهم تصدوا لهم فى مؤتمراتهم ، بل إن الأمر قد وصل إلى درجة أن فقهاء مدينة حلب طلبوا عدم السماح بدخول زعماء حزب البعث إلى مدينتهم لأنهم يعتبرون مذهبهم منافيًا للدين ، كما ألقيت قنبلة على منزل أحد المرشحين بدمشق بعد أن عقد مؤتمرًا له بالمدينة ، وقد أدى هذا إلى أن ينزل الجيش إلى بعض المدن كمدينة حماة للمحافظة على الأمن والنظام بعد أن استدعتهم الحكومة ، كما اجتمع رئيس الوزراء مع رؤساء الأحزاب منفردين لتهدئة حد التنافس ، وأصدر بيانًا يدعو فيه إلى أن يتشرب التنافس بين الأحزاب بالروح الرياضية ، كما أصدرت الحكومة أمرًا بأن يسلم كل من لديه سلاح مرخص أو غير مرخص سلاحه إلى الشرطة[٢١٠] .

وفى هذه الأثناء أعلن حزب الشعب مقاطعته للانتخابات ، وقد قيل إن السبب هو ما لمسه الحزب من تدخل بعض ضباط الجيش ، واعتقاده بأن الجيش سيلعب دوره فى توجيه هذه

---

(٢٠٧) **باتريك سيل** : مرجع سابق ، ص ص ٢٢٩ ، ٢٣٠ .

(٢٠٨) **وزارة الخارجية المصرية ( سفارة مصر بدمشق )** : محفظة ٥٠ ، ملف ٢/٢/٨ ، تقرير رقم ٢١٧ بتاريخ ١٩٥٤/٦/٥م .

(٢٠٩) **المصدر نفسه** ، محفظة ٥٠ ، ملف ٢/٢/٨ ، تقرير رقم ٢٢٢ بتاريخ ١٩٥٤/٦/١٥م .

(٢١٠) **المصدر نفسه** ، محفظة ٥٠ ، ملف ٢/٢/٨ ، تقرير رقم ٢٥٥ بتاريخ ١٩٥٤/٨/١٣م .

الانتخابات حسب إرادته ، كما قيل إن الحزب قد ساوم على عدد من المقاعد ، وقيل أيضًا إنهم توقعوا الفشل فى الانتخابات فأرادوا ستره بستار الانسحاب منها[٢١١] ، هذا وقد سبق أن أعلن بعض زعماء حزب الشعب عن عدم ترشيح أنفسهم للانتخابات مثل رشدى الكخيا وناظم القدسى وغيرهما ، وذلك لاعتقادهم بأن الجيش سوف يعمل على عدم نجاحهم فى الانتخابات ، ومتهمين الحكومة بأنها غير قادرة على القيام بما هو مطلوب منها لإدارة العملية الانتخابية ، وقد انتقدت الصحف السورية موقف حزب الشعب هذا ، مؤكدين على أن الحياد من وجهة نظر هذا الحزب هو أن تعمل الحكومة لصالحه فقط وضد باقى الأحزاب ، ومذكرين بأن هذا الحزب زور ما أمكنه من الأصوات فى الانتخابات السابقة ولم يبال بشكاوى الأحزاب الأخرى[٢١٢] .

وعلى أى حال فإن الحكومة قررت من نفسها فى الخامس من أغسطس ١٩٥٤م تأجيل موعد الانتخابات إلى يوم ٢٤ سبتمبر ١٩٥٤م ، وقد بررت الحكومة ذلك التأجيل بأن القضاة المكلفين بالبت فى الدعاوى الانتخابية المقدمة من قبل المرشحين المرفوض ترشيحهم قد أعلنوا الإضراب ، وإذا لم تتدارك الحكومة الأمر بتأجيل موعد الانتخابات تعرض الكثير من النواب لإبطال نيابتهم بسبب عدم البت فى شكاوى منافسيهم[٢١٣] ، كما بررت الحكومة التأجيل أيضًا بأن مجلس النواب لم ينجز بعض المطالب الخاصة بقانون الانتخابات من الناحية القانونية ، وهو ما يترتب عليه عدم إمكان إجراء الانتخابات فى موعدها المقرر بالمرسوم رقم ١٣٦٦ الصادر فى يوليو ١٩٥٤م وهو يوم ٢٠ أغسطس ، وبذلك اقتضت المصلحة تأجيل موعد الانتخابات وموعد الترشيح لها إلى موعد آخر ، وقد حُدد يوم الجمعة الموافق ٢٤ سبتمبر ١٩٥٤م موعدًا لإجراء الانتخابات وأما المراقبون للأحداث فلقد اعتبروا هذا التأجيل إتاحة فرصة لحزب الشعب الذى قرر عدم دخوله الانتخابات لكى يراجع نفسه حتى يشارك فيها[٢١٤] .

بيد أن إعلان حزب الشعب عدم دخوله الانتخابات وتأجيل الحكومة أيضًا لها - عسى أن يراجع الحزب نفسه ويشارك فيها - لم يمنع المصادمات بين مؤيدى حزب الشعب ومؤيدى حزب البعث ، ففى مدينة حماة استمرت المصادمات بين الأهالى حيث أقدم بعض شباب حزب البعث

---

(٢١١) **مذكرات خالد العظم** : جـ ٢ ، ص ٢٨٩ .

(٢١٢) **وزارة الخارجية المصرية ( سفارة مصر بدمشق )** : محفظة ٥٠ ، ملف ٢/٢/٨ ، تقرير رقم ٢٥٥ بتاريخ ١٩٥٤/٨/١٣م .

(٢١٣) **مذكرات خالد العظم** : جـ ٢ ، ص ٢٨٩ .

(٢١٤) **وزارة الخارجية المصرية ( مفوضية مصر بدمشق )** : محفظة ٥٠ ، ملف ٢/٢/٨ ، تقرير رقم ٢٥٥ بتاريخ ١٩٥٤/٨/١٣م .

على إطلاق النار ابتهاجًا بحزبيتهم ، وهو ما اعتبره شباب حزب الشعب تحديًا لهم فبدأوا يطلقون النار على مصدر إطلاق النار السابق ، وفى الرابع من أغسطس قام حزب البعث بتوزيع نشرة فى حى « العليليات » وقد نتج عن هذا نشوب معركة بينهم وبين أفراد حزب الشعب ألقيت خلالها قنبلة يدوية تسبب عنها قتل واحد وجرح آخر كما أطلقت أعيرة نارية عديدة أيضًا ، وقد خلقت هذه الأحداث الذعر بين الناس فى المدينة وعدم الاطمئنان ، وهو ما أدى إلى الاستعانة بالجيش لحفظ الأمن بها نظرًا لقلة أفراد الشرطة ، وقد اعتبرت جريدة « الحضارة » فى مقال لها صادر فى السابع عشر من أغسطس بأن ما يحدث فى مدينة حماة هو مؤامرة على سوريا ومستقبلها وعلى الحياة الديمقراطية فيها ، وموجهة الاتهامات إلى العراق ، وكذلك فعلت باقى الصحف السورية مثل «الجيل» و« النصر » و« الرأى العام » . وقد بذلت مساع لكى يوضع حد للنزاع الدائر فى حماة بين أنصار حزب الشعب وحزب البعث ، حيث استدعى رئيس الجمهورية كلاً من حسنى البرازى وعبد الرحمن العظم من زعماء حزب الشعب ، كما استدعى أكرم الحورانى زعيم حزب البعث ، وتحدث إليهم فى ضرورة إيقاف أنصارهم عند حد والكف عن المصادمات بينهم ، وقد فعل ذلك أيضًا رئيس الوزراء الذى قام باستدعاء زعماء الحزبين وطالبهم بما طالبهم به رئيس الجمهورية ، كما صادرت قوات الأمن الأسلحة واعتقلت المحرضين على الأحداث[٢١٥] .

وقد دعا شكرى القوتلى كذلك إلى وحدة الصف الوطنى والابتعاد عن التناحر الحزبى والتضامن بين جميع طبقات الأمة رغبة فى إعادة الاستقرار لسوريا ، وقد سعى الرجل إلى الاجتماع بزعماء الأحزاب لأجل هذا الهدف[٢١٦] ، ونتيجة لإعلان حزب الشعب تخوفه من تدخل الجيش بالعملية الانتخابية لصالح شخصيات بعينها عمد رئيس الأركان إلى إذاعة بيان بالصحف أقر فيه بأن الجيش سوف يلزم ثكناته ولن يتدخل فى الانتخابات[٢١٧] ، ولم تبد الأحزاب اهتمامًا بدعوة شكرى القوتلى لمؤتمر وطنى للتضامن والبعد عن الفرقة مع ضرورة الائتلاف لخوض المعركة الانتخابية ، وذلك نظرًا للتناحرات الحزبية المريرة ورغبة كل حزب فى أن تكون له الغلبة فى الانتخابات خاصة حزبى الشعب والوطنى على الرغم مما قيل سابقًا بأنهما سيدخلان الانتخابات متضامنين ، هذا فضلاً عن أن حزب البعث كانت له وجهات نظر أخرى فى

(٢١٥) وزارة الخارجية المصرية ( مفوضية مصر بدمشق ) : محفظة ٥٠ ، ملف ٢/٢/٨ ، تقرير رقم ٢٥٧ بتاريخ ١٨/٨/١٩٥٤م .

(٢١٦) المصدر نفسه ، محفظة ٥٠ ، ملف ٢/٢/٨ ، تقرير رقم ٢٥٩ بتاريخ ٢٣/٨/١٩٥٤م .

(٢١٧) المصدر نفسه ، محفظة ٥٠ ، ملف ٢/٢/٨ ، تقرير رقم ٢٦٠ بتاريخ ٢٤/٨/١٩٥٤م .

المؤتمر الوطنى ، ومنها مطالبته بضرورة أن توجه الدعوة للمؤتمر إلى سلطان الأطرش جنبًا إلى جنب مع القوتلى[٢١٨] .

ومع اقتراب موعد الانتخابات اتخذت الحكومة مجموعة من التدابير كان منها إشراك مكتب تفتيش الدولة فى التحقيق بالشكاوى المتعلقة بالانتخابات ، وقد ذكر رئيس الوزراء أن هذا العمل قد خفف عبئًا كبيرًا عن كاهل الحكومة ، إذ كانت الحكومة فى السابق تحقق فى مثل هذه الشكاوى مما يعطل أعمالها ، وكان هذا المكتب يحيل تقاريره إلى رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الداخلية لاتخاذ القرار اللازم بشأنها ، ومن التقارير ما تضمن أن بعض المرشحين يلجأون إلى تعيين وكلاء عنهم من الموظفين وهو ما يتنافى مع حرية الانتخابات ، الأمر الذى دفع الحكومة إلى أن تذيع بيانًا تحذر فيه الموظفين من قبول وكالات انتخابية عن المرشحين ، كما تضمنت بعض التقارير قيام بعض الموظفين بالتدخل فى الأمور الانتخابية وهو ما أدى إلى نقل كثير من الموظفين من أماكنهم إلى أماكن أخرى ، كما أصدرت المديرية العامة للشرطة تعليمات إلى رؤساء الأقسام ورئيس الأمن العام تقضى بأن يبعد من القوة العاملة كل شرطى يشتبه بأن له صلة بأحد الأحزاب أو له ميول خاصة ويبعد عن مراكز الاقتراع ، ويوضع طيلة مدة الانتخابات فى إطار القوة الاحتياطية ، وكذلك كل موظف أمن له ذات الميول يبقى فى مديرية الأمن العام دون أن يكلف بعمل ما خارج المكتب[٢١٩] .

وعلى أى حال فإن الانتخابات قد جرت فى هدوء إلا من بعض الاضطرابات فى حلب وحمص وحماة ، وقد أقبلت النساء على التصويت ، كما ساد جو النزاهة وعدم التدخل من الجيش أو الحكومة حيث لزم الجيش ثكناته أيام الانتخابات ، ولعل عدم حصول سعيد الغزى رئيس الوزراء على النسبة المقررة للنجاح فى الجولة الأولى يوضح إلى أى حد ساد جو النزاهة هذه الانتخابات ، وقد برز شىء مهم ألا وهو فوز كثير من المستقلين حتى إن عدد الناجحين منهم كان يفوق ما فاز به حزبا الشعب والوطنى أقوى الأحزاب آنئذ ، ولعل ذلك يرجع إلى أن الناس كانوا قد سئموا الأحزاب القديمة وأساليبها مما جعل الكثيرين يتقدمون إلى الانتخابات بصفتهم مرشحين مستقلين ، وقد صارت لهم الأغلبية بالفعل ، ويرجع كذلك إلى ما ارتكبه هذان الحزبان عندما حكما البلاد ، فضلاً عما قيل عن حصول بعض رجالات هذين الحزبين على أموال أجنبية للعمل

---

(٢١٨) وزارة الخارجية المصرية ( **مفوضية مصر بدمشق** ) : محفظة ٥٠ ، ملف ٢/٢/٨ ، تقرير رقم ٢٦٩ بتاريخ ١٩٥٤/٩/١٦م .

(٢١٩) **المصدر نفسه** ، محفظة ٥٠ ، ملف ٢/٢/٨ ، تقرير رقم ٢٧٣ بتاريخ ١٩٥٤/٩/٢٢م .

لصالح دول بعينها ، وقد نشرت الصحف السورية هذا مما اضطر الحكومة إلى إجراء تحقيق حول هذا الموضوع[٢٢٠] .

والحقيقة فإن نتائج المرحلة الأولى من الانتخابات قد جاءت لتعبر عن رغبة الشعب السورى فى التغيير حيث فاز ٤٢ عضوًا من المستقلين كان منهم خمسة من أعضاء حركة التحرير العربى المنحلة ويأتى من ضمنهم المقاعد التسعة لزعماء العشائر ، وفاز حزب الشعب بواحد وعشرين مقعدًا والحزب الوطنى بثمانية عشر مقعدًا ، وأما حزب البعث فقد حاز على ثلاثة عشر مقعدًا بينما لم ينل الحزب السورى القومى الاجتماعى إلا مقعدين فقط ومثلهما للحزب التعاونى الاشتراكى ، وكان نصيب الحزب الشيوعى مقعدًا واحدًا ، وبذلك يكون قد تم حسم تسعة وتسعين من مقاعد المجلس النيابى الجديد ، وتبقى ثلاثة وأربعون مقعدًا للجولة الثانية والتى حدد لها الخامس من أكتوبر ١٩٥٤م[٢٢١] . وقد علقت الصحف السورية على نتائج الانتخابات بعد هذه الجولة فاعتبرتها مثالاً للديمقراطية يجب أن يحتذى به فى كثير من البلدان ، وحول ذلك ساق « سعيد التلاوى » فى مقال له بجريدة « الفيحاء » دليلاً على كلامه بعدم حيازة سعيد الغزى- وهو رئيس الوزراء- على النسبة المقررة للنجاح ، وكان تعليق جريدة « النصر » على قول البعض بعدم مقدرة المجلس النيابى الذى سيظهر للوجود عقب هذه الانتخابات على حفظ الاستقرار السياسى بالبلاد لعدم وجود رابطة حزبية بين أعضائه بأن الاستقرار السياسى لا يحتاج إلى رابطة حزبية بقدر ما يحتاج إلى حس قومى ، وهذا الحس القومى يميز كثيرًا من النواب المستقلين وغير المستقلين، وهو ما يؤدى إلى هذا الاستقرار، وذلك لأن عددًا كبيرًا من المستقلين على جانب كبير من التجانس، وفى استطاعتهم تكوين كتلة برلمانية قوية يعتمد عليها البرلمان والشعب معًا ، وبذلك تتكون حكومة تستطيع القيام بأعباء الحكم[٢٢٢] .

وقد جرت الانتخابات التكميلية فى الميعاد المحدد لها من قبل حيث كان من ضمن الذين فازوا فيها سعد الغزى رئيس الوزراء[٢٢٣] ، وكانت النتيجة النهائية فوز المستقلين بأربعة وستين مقعدًا من بينها تسعة مقاعد لزعماء العشائر ، وحزب الشعب بثلاثين مقعدًا ، وحزب البعث باثنين وعشرين

(٢٢٠) **وزارة الخارجية المصرية ( مفوضية مصر بدمشق )** : محفظة ٥٠ ، ملف ٢/٢/٨ ، تقرير رقم ٢٧٧ بتاريخ ١٩٥٤/٩/٢٧م .

(٢٢١) **المصدر نفسه** ، محفظة ٥٠ ، ملف ٢/٢/٨ ، تقرير رقم ٢٨٥ بتاريخ ١٩٥٤/٩/٢٩م .

(٢٢٢) **المصدر نفسه** ، محفظة ٥٠ ، ملف ٢/٢/٨ ، تقرير رقم ٢٨٩ بتاريخ ١٩٥٤/١٠/٤م .

(٢٢٣) **المصدر نفسه** ، محفظة ٥٠ ، ملف ٢/٢/٨ ، تقرير رقم ٢٩٣ بتاريخ ١٩٥٤/١٠/٦م .

مقعدًا ، والحزب الوطنى بتسعة عشر مقعدًا ، والحزب السورى القومى الاجتماعى بمقعدين ، والحزب الاشتراكى التعاونى بمقعدين ، وحركة التحرير العربى بمقعدين ، والحزب الشيوعى بمقعد واحد ، وبذلك يكون المجموع مائة واثنين وأربعين مقعدًا[٢٢٤] . وهكذا اكتملت الصفة القانونية لانعقاد المجلس النيابى السورة المنتخب ، حيث عقدت أولى جلساته فى الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس الموافق ١٤أكتوبر ١٩٥٤م والتى تم خلالها انتخاب ناظم القدسى رئيسًا للمجلس بعد منافسة قوية بينه وبين سعيد الغزى والذى نال أربعة وثلاثين صوتًا فقط مقابل ثمانية وسبعين صوتًا نالها ناظم القدسى ، وقد كان هناك اتفاق سابق بين حزب الشعب والحزب الوطنى وبعض المستقلين ومنهم خالد العظم على تأييد ناظم القدسى لرئاسة المجلس ، وتم كذلك انتخاب نائبى الرئيس وهما رفيق بشور من الأعضاء المستقلين وعبد الصمد الفتيح من أعضاء حزب الشعب ، ثم أعقب ذلك انتخاب أمناء السر والمراقبين ، وبذلك تكون قد اكتملت الهيئة النيابية داخل المجلس النيابى وليبدأ بعد ذلك أعماله[٢٢٥] .

فى أعقاب ذلك أصبحت المشكلة هى من الذى سيؤلف الوزارة من الأحزاب ولما لم يكن من الممكن أن يؤلف حزب وحده الوزارة لعدم حصول أى من الأحزاب على الأغلبية بالمجلس فقد كان من المفروض أن يتم الاتفاق بين الأحزاب لتكوين كتلة يمكن من خلالها تأليف الوزارة، وإن كان الرأى فى البداية قد اتجه إلى تأليف كتلة من حزبى الشعب والوطنى مع بعض المستقلين لتكوين الوزارة فإن هذه المساعى قد فشلت بل إن الحزبين قد أعلنا أنهما لن يشكلا الوزارة وأن أعضاءهما سيكتفون فقط بالدفاع عن مصالح المواطنين بالمجلس النيابى وكان قد سبقهما إلى ذلك حزب البعث الذى أكد أنه لن يشارك فى الحكومة أيضًا ، ولعل زهد الأحزاب فى تكوين الوزارة يرجع إلى عدم وجود القوة التى تساندها بالمجلس النيابى فضلاً عن المسئوليات الجسام التى كانت ستلقى على أى حكومة فى هذا الوقت سواء داخليًا أو خارجيًا[٢٢٦] . وقد ظهرت المشكلة بالفعل على السطح عقب تقديم سعيد الغزى استقالة وزارته إلى رئيس الجمهورية بعد أن تم انعقاد المجلس النيابى واختيار رئيسه حيث إنه قد اعتبر أن الحكومة قد أدت المهمة التى كلفت بها وهى الانتخابات ، وقبلت

---

(٢٢٤) **باتريك سيل** : مرجع سابق ، ص ٢٤١ .

(٢٢٥) **وزارة الخارجية المصرية ( سفارة مصر بدمشق )** : محفظة ٥٠ ، ملف ٢/٢/٨ ، تقرير رقم ٢٩٦ بتاريخ ١٩٥٤/١٠/١٥م .

(٢٢٦) **المصدر نفسه** ، محفظة ٥٠ ، ملف ٢/٢/٨ ، تقرير رقم ٢٩٤ بتاريخ ١٩٥٤/١٠/١١م .

الاستقالة فى ١٤ أكتوبر ١٩٥٤م ، حيث طالبه رئيس الجمهورية بالاستمرار فى أداء مهمته حتى يتم تكوين الوزارة الجديدة[٢٢٧] .

وبعد مشاورات قام بها هاشم الأتاسى رئيس الجمهورية مع رؤساء الأحزاب كلف خالد العظم فى ١٨ أكتوبر بتكوين الوزارة ، والذى بدأ مشاوراته مع الأحزاب إلا أنه لم يجد العون الكافى منها ، وذلك برفض الحزب الوطنى الاشتراك فى الحكومة وإعلانه أنه سيكون فى صف المعارضة[٢٢٨] ، وقد رفض حزب الشعب الاشتراك فيها على الرغم من الاتفاق الذى تم قبل ذلك بين خالد العظم وزعماء هذا الحزب على أن يؤيد العظم وجبهته من المستقلين ناظم القدسى لرئاسة المجلس النيابى مقابل أن يؤيد حزب الشعب خالد العظم لتكوين الوزارة وأن يشارك معه فيها[٢٢٩] . وأما حزب البعث فقد أعلن أنه لن يشارك فى الحكم ولكنه سوف يؤيد أى وزارة تأتى إلى الحكم ببرنامج يتفق ومبادئه ، وسيتخذ لنفسه موقف المعارضة فى البرلمان ، وكانت النتيجة لكل ذلك أن تقدم خالد العظم باعتذاره عن عدم تكوين الحكومة فى ٢١ أكتوبر ١٩٥٤م[٢٣٠] ، ثم كلف بعد ذلك فارس الخورى بتكوينها ، وذلك بعد أن تلقى وعد حزبى الشعب والوطنى وبعض المستقلين بمساندته داخل البرلمان والاشتراك معه فى تكوينها ، وقد كان للجيش دور كبير فى اختيار فارس الخورى لتكوين الوزارة ، والذى دعمه اختلاف الأحزاب فيما بينها وعدم استطاعتها تكوين وزارة قومية أو حتى ائتلافية[٢٣١] وبالفعل تمكن فارس الخورى من تأليف الوزارة[*] ، حيث تقدمت الحكومة ببيانها إلى مجلس النواب لنيل الثقة ، وقد نالتها بعد جلسة عقدت فى الثالث من نوفمبر ١٩٥٤م رغم معارضة ٤٨ نائبًا[٢٣٢] .

---

(٢٢٧) **وزارة الخارجية المصرية ( سفارة مصر بدمشق )** : محفظة ٥٠ ، ملف ٢/٢/٨ ، تقرير رقم ٢٩٦ بتاريخ ١٩٥٤/١٠/١٥م .

(٢٢٨) **المصدر نفسه** ، محفظة ٥٠ ، ملف ٢/٢/٨ ، تقرير رقم ٣٠٤ بتاريخ ١٩٥٤/١٠/٢٢م .

(٢٢٩) **مذكرات خالد العظم** : جـ ٢ ، ص ٣٠٨ .

(٢٣٠) **وزارة الخارجية المصرية ( سفارة مصر بدمشق )** : محفظة ٥٠ ، ملف ٢/٢/٨ ، تقرير رقم ٣٠٤ بتاريخ ١٩٥٤/١٠/٢٢م .

(٢٣١) **المصدر نفسه** ، محفظة ٥٠ ، ملف ٢/٢/٨ ، تقرير رقم ٣١١ بتاريخ ١٩٥٤/١٠/٢٥م .

(*) **تكونت الوزارة من** : فارس الخورى رئيسًا للوزراء ، فيضى الأتاسى وزيرًا للخارجية ، أحمد قنبر وزيرًا للداخلية ، رشاد برمدا وزيرًا للعدل ، رزق الله الأنطاكى وزيرًا للمالية ، مجد الدين الجابرى وزيرًا للأشغال العامة والمواصلات ، فاخر الكيالى وزيرًا للاقتصاد ، منير العجلانى وزيرًا للتربية ، عبد الصمد الفتيح وزيرًا للزراعة .

– **باتريك سيل** : مرجع سابق ، ص ٢٨٢ .

(٢٣٢) **مذكرات خالد العظم** : جـ ٢ ، ص ص ٣١٠ ، ٣١١ .

وهكذا عادت الحياة النيابية إلى سوريا بعد انتخاب مجلس نيابى وتكوين حكومة تستند إلى تأييد المجلس ، ويبقى بعد ذلك السؤال حول موقف الجيش من الأمور السياسية فى البلاد فإن كان الجيش قد أعلن عقب سقوط حكم العسكر ابتعاده عن السياسة وعودة أفراده إلى الثكنات[٢٣٣] ، فإن هذا الأمر كان ظاهريًا فقط وأما واقع الحال فيقرر أن الجيش قد ظل يراقب التطورات السياسية بيقظة وحذر ويتدخل تدخلاً فعالاً فى كل مناسبة يبدو من الحكومات فيها أنها مقدمة على عمل لا يؤيده[٢٣٤] ، كما أصبح الجيش بوتقة لكل الصراعات السياسية داخل البلاد حيث ارتهنت قيمة وقدرة الأحزاب السياسية بمقدرتها على التأثير فيه ، كما تعلق نفوذ أى سياسى سورى بمدى صلاته بكتلة الضباط[٢٣٥] ، وكانت هذه الصراعات قد حولت الجيش إلى كتل تتآلف أحيانًا وتتنافر أحيانًا أخرى بل تكاد فى تنافرها تصل إلى حد الصراع المسلح فيما بينها[٢٣٦] .

فإذا ما كان العقيد فيصل الأتاسى قد صرح فى الثامن والعشرين من فبراير ١٩٥٤م لوكالة الأنباء العربية بأن الجيش السورى الذى حرر البلاد من ديكتاتورية الشيشكلى قرر العودة نهائيًا إلى ثكناته ، والانصراف إلى مهمته السامية وهى الذود عن سلامة البلاد والدفاع عن حدودها[٢٣٧] ، إلا أن واقع الأحداث يقرر غير ذلك فسرعان ما وجد الضباط البعثيون أنفسهم مطالبين بنصرة حزبهم الذى لم يشترك فى وزارة صبرى العسلى عقب الانقلاب ، وهو ما دفعهم إلى الضغط لفرض حزب البعث على الوزارة أو تخلى جميع الأحزاب عن الحكم لوزارة حيادية تدير الانتخابات[٢٣٨] ، وهى الدعوة التى تبناها رئيس الأركان ورفضها رجال حزبى الشعب والوطنى المشتركين فى الوزارة معتمدين فى ذلك على التفكك الذى كان يسود مجتمع الضباط حينها بحيث لا يمكن معه إحداث أى انقلابات أو التدخل بجدية فى شئون الحكم ، ومع ذلك فإن رئيس الأركان حاول أن يبعد ضباط الجيش عن التنافس السياسى للأحزاب فقد اجتمع بفريق حزب البعث من الضباط وطلب منهم عدم مناصرة هذا الحزب أو غيره وأوضح لهم أن التجربة قد دلت على أن الأحزاب تستغل رجال الجيش لمآربها الخاصة حتى إذا تم لها ما تريد انقلبت عليهم ، كما اجتمع بالكتل الأخرى من الضباط

---

(233) **La documentation française**, Articles et document,R. No 44,D.15/4/1954, p.7.

(٢٣٤) **مجهول المؤلف** : الأحزاب السياسية فى سوريا ، ص ١٨٢ .

(٢٣٥) **محمد حسنين هيكل** : سنوات الغليان ، جـ ١ ، ص ٢٣٧ .

(٢٣٦) **المرجع نفسه** ، جـ ١ ، ص ٢٥٨ .

(٢٣٧) **المصرى** ، العدد رقم ٥٨٤١ بتاريخ ١٩٥٤/٣/١م .

(٢٣٨) **وزارة الخارجية المصرية ( سفارة مصر بدمشق )** : محفظة ٥٠ ، ملف ٢/٢/٨ ، تقرير رقم ٢١٤ بتاريخ ١٩٥٤/٥/٢٩م .

والتى تناصر الأحزاب الأخرى حتى يعيد للجيش وحدته ، كما أنه حذرهم من مساعى وزير الدفاع معروف الدواليبى للتفريق بينهم لأجل مصالحه الشخصية ، وهو الأمر الذى جعله يطالب بإقالته من الحكومة[٢٣٩] .

والحقيقة فإن معروف الدواليبى بصفته وزيرًا للدفاع كان فى هذه الفترة يعمل لصالحه بالفعل ، حتى إن زملاءه من أعضاء حزب الشعب اتهموه بأنه يمنى كل ضابط كبير بأنه سوف يعينه رئيسًا للأركان إذا ما تولى رئاسة الجمهورية السورية ، كما أن الضباط قد وجهوا له تهمة التفريق بينهم وجعلهم كتلاً وأحزابًا ، وقد قيل إنه هو الذى استدعى العقيد محمد صفا من العراق بغية العمل ضد فريق حزب البعث العربى الاشتراكى من الضباط وعلى رأسهم عدنان المالكى[٢٤٠] ، كل هذا فى الوقت الذى عمد فيه رجال حزب الشعب إلى بث الانقسام بين الضباط حتى يثبتوا للشعب السورى بالدليل القاطع أنه لا أمل فى إصلاح الجيش ، وأنه بحالته هذه لا يستطيع الدفاع عن البلاد، ولذلك فلابد من الاتحاد مع العراق حتى يشترك الجيش العراقى فى الدفاع عن سوريا ضد إسرائيل ، وقد نشط العراق كذلك خلال هذه الفترة فقد صرح أمين رويحة- الذى اتهم فى محاولة قتل الشيشكلى- للسفير المصرى بدمشق بأنه يعلم علم اليقين بأن المفوضية العراقية فى بيروت تدفع لكثير من الضباط السوريين مرتبات شهرية لكى يعملوا على اتحاد سوريا بالعراق[٢٤١] .

وقد كانت عودة العقيد محمد صفا إلى سوريا خلال هذه الفترة وبالتحديد فى يونيو ١٩٥٤م مدعاة إلى تأكيد النشاط العراقى ، فالعقيد محمد صفا كان قد هرب إلى العراق خلال عهد الحكم العسكرى المباشر للشيشكلى وقاد من هناك ما أطلق عليه الحركة السورية الحرة التى كانت تدعو إلى ضم سوريا إلى المعسكر الهاشمى[٢٤٢] ، ورغبة من العقيد محمد صفا فى تحاشى الاتهام بالتعاون مع الجانب العراقى عقب عودته إلى سوريا عمد إلى إصدار بيان للشعب السورى وكذلك للجيش بين فيه أنه لم ولن يعمل إلا لمصلحة سوريا لا لمصلحة العراق أو السعودية أو غيرهما ، وطلب إلى ضباط الجيش أن ينأوا عن السياسة ، وعن الدسائس الحزبية والطائفية ، وأوضح أنه ليس له مطمح سياسى ، وأخذ أيضًا يتصل ببعض ضباط الجيش لتكوين كتلة قوية منهم بغية الوقوف ضد كتلة

(٢٣٩) **وزارة الخارجية المصرية ( سفارة مصر بدمشق )** ، محفظة ٥٠ ، ملف ٢/٢/٨ ، تقرير رقم ٢١٧ بتاريخ ١٩٥٤/٦/٥م .

(٢٤٠) **المصدر نفسه** ، محفظة ٥٠ ، ملف ٢/٢/٨ ، تقرير رقم ٢٢٠ بتاريخ ١٩٥٤/٦/٩م .

(٢٤١) **المصدر نفسه** ، محفظة ٥٠ ، ملف ٢/٢/٨ ، تقرير رقم ٢٢٦ بتاريخ ١٩٥٤/٦/١٨م .

(٢٤٢) **أليعازر بعيرى** : مرجع سابق ، ص ١٣٢ .

الضباط من حزب البعث والتى كانت تريد الزج بالجيش فى السياسة ، وضد كتلة الضباط من عائلة الأتاسى والتى تعمل على إقناع بقية الضباط بالاتحاد مع العراق ، إلا أن كتلة حزب البعث وكتلة عائلة الأتاسى عندما أحستا بسعى العقيد محمد صفا ضدهما عمدتا إلى السعى للقبض عليه[٢٤٣] .

ولعل التكتلات السابقة تظهر لنا إلى أى مدى تمكنت الحزبية والطائفية من مجتمع الضباط فى الجيش السورى خلال هذه الآونة ويظهر هذا الأمر جليًا فى تحزب الضباط الدروز لصالح رئيس الأركان الزعيم شوكت شقير وهو درزى من أصل لبنانى ، وذلك حينما أشيع أن الحكومة وبتحريض من كتلة من الضباط تنوى الاستغناء عنه ، وهو الأمر الذى دفع الضباط الدروز - ويناصرهم فى ذلك ضباط حزب البعث - إلى الاجتماع بدمشق حيث قرروا مساندته للبقاء فى مركزه، وأبلغوا الحكومة عن طريق حسن الأطرش - وهو من زعماء الدروز - بأنه من الخطر على سوريا الاستغناء عن رئيس الأركان فى هذا الوقت لأن الضباط السوريين سوف يتطاحنون على هذا المنصب وهو الأمر الذى يؤدى إلى تفكك الجيش السورى ، لذلك تراجعت الحكومة عن عزمها لعدم مقدرتها على مجابهة هاتين الكتلتين[٢٤٤] .

وعلى أى حال فإن تحركات العقيد محمد صفا بين ضباط الجيش كانت مدعاة لأن تصدر النيابة العسكرية أمرًا بالقبض عليه ، وقد ذكر أن السبب فى ذلك هو أنه يعمل على إحداث بلبلة فى صفوف الجيش ، وبالفعل استطاعت الشرطة العسكرية إلقاء القبض عليه فى ١٨ يونيو ١٩٥٤م بدمشق ، وتم كذلك القبض على المقدم المتقاعد «حسنى جروس»، والمقدمين « فريد سيد درويش » و« يعقوب مبيض » والرئيسين « سعاد كمال » و« جورج أسوات » والملازم « بيبرس أنجولة » وكذلك « عصام مريود » و« محمود الرفاعى » ، وبعض هؤلاء كان قد فر إلى العراق فى عهد الشيشكلى ، كما قبض على مصطفى الدواليبى وقيل إن السبب فى القبض عليه الصلة التى كانت لأخيه معروف الدواليبى حينما كان وزيرًا للدفاع بضباط الجيش لإحداث تفرقة بينهم ، وكذلك تم القبض على مجموعة من صولات الجيش ، وقد لوحظ أن المقبوض عليهم كانوا من الضباط الذين يعملون على تنحية رئيس الأركان من منصبه وهم كذلك كانوا يعملون ضد الكتلة التى تعمل لصالح حزب البعث[٢٤٥] ، وقد أصدرت رئاسة الأركان بيانًا فى ٢٤ يونيو ١٩٥٤م يوضح أسباب

---

(٢٤٣) **وزارة الخارجية المصرية ( سفارة مصر بدمشق )** : محفظة ٥٠ ، ملف ٢/٢/٨ ، تقرير رقم ٢٢٦ بتاريخ ١٩٥٤/٦/١٨م .

(٢٤٤) **المصدر نفسه** ، نفس المحفظة والملف والتقرير .

(٢٤٥) **المصدر نفسه** ، محفظة ٥٠ ، ملف ٢/٢/٨ ، تقرير رقم ٢٣٠ بتاريخ ١٩٥٤/٦/٢٧م .

القبض على العقيد محمد صفا ، حيث اعتبرت رئاسة الأركان أنه كان يعد لانقلاب جديد فى سوريا ، وقد وجه هذا البيان بالتحديد إلى قطاعات الجيش المختلفة[٢٤٦] .

وإذا ما كان الجيش عقب استقالة حكومة صبرى العسلى قد وجه تحذيرًا صريحًا للرئيس هاشم الأتاسى بأنه إذا لم ينجح فى التوفيق بين الأحزاب لتكوين حكومة تحالفية أو حكومة حيادية لمراقبة الانتخابات فإنه سوف يتحمل المهمة ويتسلم السلطة مؤقتًا[٢٤٧] مبررين ذلك بخشيتهم من أن يؤدى استمرار الاضطرابات إلى نشاط مؤيدى الشيشكلى للتمهيد لإحداث انقلاب جديد[٢٤٨] ، فإن العقداء ولرغبتهم فى الحيولة دون أن يشك أحد فى حرية الانتخابات عمدوا إلى عدم الظهور بجدية على المسرح السياسى ، إلا أن هذا لم يمنعهم من إدارة الأمور السياسية من خلف الستار ، فقد ذكر الوزير المفوض السعودى لدى سوريا أنه تقابل مع بعض ضباط الجيش الذين أكدوا له أنهم سيعملون قدر استطاعتهم على إنجاح المرشحين الذين سيختارونهم لكى يكون المجلس النيابى فى أيديهم ، وقد أحس حزب الشعب بذلك مما دفعه إلى التهديد بعدم دخول الانتخابات[٢٤٩] ، ونتيجة لذلك أصدر المكتب التنفيذى لحزب الشعب فى الرابع من أغسطس ١٩٥٤م بيانًا تحت عنوان : «واجب كل سلطة بالتزام حدودها الدستورية» أنكر فيه ممارسة السلطات على غير الحدود المقررة بالدستور ، ومطالبًا الجيش بأن يكون للوطن لا لفئة أو لحزب أو لجماعة بعينها ، وأن يبتعد عن السياسة ، وموضحًا أن رفض الحزب لاتجاهات الضباط الحزبية إنما ينبع من ضرر الحزبية إذا تغلغلت فى صفوف الجيش ، وهو الذى عليه تأدية واجبه المقدس فى الدفاع عن الوطن[٢٥٠] .

وعلى أى حال فإن هذا الاتهام الذى وجه للجيش بتدخله فى العملية الانتخابية دفع رئيس الأركان إلى إصدار بيان نشر بالصحف أقر فيه بأن الجيش سيلزم ثكناته ولن يتدخل

---

(٢٤٦) وزارة الخارجية المصرية ( سفارة مصر بدمشق ) ، محفظة ٥٠ ، ملف ٢/٢/٨ ، تقرير رقم ٢٣٢ بتاريخ ١٩٥٤/٦/٢٨م .

(247) **La documentation française**, Articles et document, R. No 87, D. 31/7/1954, p.10.

(248) **Ibid**, p. 11.

(٢٤٩) وزارة الخارجية المصرية ( سفارة مصر بدمشق ) : محفظة ٥٠ ، ملف ٢/٢/٨ ، تقرير رقم ٢٥٣ بتاريخ ١٩٥٤/٨/٢م .

(٢٥٠) مجهول المؤلف : الأحزاب السياسية فى سوريا ، ص ١٨٣ .

بالانتخابات[٢٥١]. كما حاول قواد الجيش أن يظهروا عدم تدخلهم بالسياسة لذلك اجتمع قواد اللواءات الأربعة الكبار بالجيش السورى - وهم قائد منطقة قطنة إبراهيم الأتاسى ، وقائد منطقة قنيطرة ، وقائد منطقة حمص وحماة محمود شوكت ، وقائد منطقة حلب فيصل الأتاسى - فى يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٥٤م حيث استقر رأيهم على عدم التدخل بالسياسة ، وأقسموا على ذلك وفوضوا عنهم العقيد إبراهيم الأتاسى لمقابلة الزعيم شوكت شقير رئيس الأركان العامة والذى اطلع على ما تم فى الاجتماع ، وأضاف العقيد الأتاسى أنه هو وزملاؤه قرروا فوق ذلك بأنهم فى اليوم التالى لتكوين المجلس النيابى وانتخاب رئيسه وتشكيل وزارة للبلاد سوف يذهب جميع القادة إلى القصر الجمهورى لحلف القسم على القرآن والإنجيل أمام رئيس الجمهورية بألا يتدخل الجيش بالسياسة ، وأنهم يضعون مصير البلاد واستقلالها وحريتها فى أيدى الساسة المدنيين[٢٥٢] . ومع ذلك فإن الضباط السوريين لم يبروا بوعدهم ، فقد تدخل الجيش فى تكوين الوزارة عقب انعقاد المجلس النيابى حيث تم فرض اسم خالد العظم لتكوينها ، والذى إن كان قد فشل فى مهمته لعدم تعاون الأحزاب معه ، إلا أن مجرد فرض اسمه أعطى دلالة قوية على استمرار تدخل الجيش بالسياسة رغم ما عقد القواد العزم عليه سابقًا من عدم التدخل ، وقد عبر شكرى القوتلى عن سخطه من هذا التصرف معتبرًا أن الجيش بذلك إنما يرغب فى تعيين شخصية يسيطر عليها ولا تعارضه[٢٥٣] ، وإذا ما كان الجيش قد فشل فى أمر تكوين خالد العظم للوزارة ، فإن الفضل الأكبر يرجع إليه فى اختيار شخصية فارس الخورى لتكوينها والذى نجح فى ذلك[٢٥٤] .

وعلى أى حال فإن المراقبين للأحداث السورية أقروا عقب انتخاب المجلس النيابى وعودة الحياة النيابية لسوريا أنه ما زال فى صفوف ضباط الجيش انقسام فى الآراء والمذاهب حسب الحزب الذى يتبعه كل فريق مدعمين بذلك أحزابهم السياسية ، وهو ما قد يؤثر على وحدة الجيش وتماسكه ، ورغبة فى تحاشى ذلك ذكر أن رئاسة الأركان سعت إلى التخلص من بعض الضباط المشهورين بمعارضتهم لها وقيامهم بالقلاقل ، وذلك بإرسالهم فى مهمات خارج سوريا[٢٥٥] ، وعلى الرغم

---

(٢٥١) وزارة الخارجية المصرية ( سفارة مصر بدمشق ) : محفظة ٥٠ ، ملف ٢/٢/٨ ، تقرير رقم ٢٦٠ بتاريخ ١٩٥٤/٨/٢٤م .

(٢٥٢) المصدر نفسه ، محفظة ٥٠ ، ملف ٢/٢/٨ ، تقرير رقم ٢٨٣ بتاريخ ١٩٥٤/٩/٢٩م .

(٢٥٣) المصدر نفسه ، محفظة ٥٠ ، ملف ٢/٢/٨ ، تقرير رقم ٣٠٤ بتاريخ ١٩٥٤/١٠/٢٢م .

(٢٥٤) المصدر نفسه ، محفظة ٥٠ ، ملف ٢/٢/٨ ، تقرير رقم ٣١١ بتاريخ ١٩٥٤/١٠/٢٥م .

(٢٥٥) المصدر نفسه ، محفظة ٥٠ ، ملف ٢/٢/٨ ، تقرير رقم ٣١٢ بتاريخ ١٩٥٤/١٠/٢٥م .

من ذلك فإن التدخل العسكرى بالسياسة قد استمر حتى إن العسكريين هم الذين طلبوا الوحدة مع مصر فى عام ١٩٥٨م ، هذا فى الوقت الذى كانت البلاد فيه تحت قيادة رئيس للدولة ومجلس نيابى منتخب وحكومة دستورية تعتمد على دستور قائم ومجلس نيابى يؤيدها ، ولكن القول الفصل كان للعسكريين .

وفى النهاية فإن الشىء الجدير بالذكر هو أن الأخطاء التى وقع فيها كل من حسنى الزعيم وسامى الحناوى قد عجلت بسقوطهما ولم تتح لهما الاستمرار فى السلطة فترة طويلة ، وأما الشيشكلى فلقد حاول تحاشى أخطاء سابقيه لكى يضمن استمرار سلطته ، ولكى يتجنب الانقلاب ضده ، إلا أن نزعته إلى الحكم الفردى جعلته يفشل فى سياسته مع زملائه الضباط ففقد تأييدهم ، وفشل فى سياسته مع مواطنيه فخرج المتظاهرون مطالبين بسقوطه ، وفشل فى التعايش مع السياسيين فخلق فراغًا سياسيًا بحله أحزابهم لم تستطع حركة التحرير العربى التى أنشأها كحزب سياسى أن تملأه ، وعندما رغب فى تأييدهم له انصرفوا عنه ، بل إن الأحزاب قد وحدت كلمتها ضده بميثاق حمص ، فضلاً عن وصول العسكريين إلى درجة الاقتناع بضرورة الانقلاب عليه بعد أن فرق بينهم مستخدمًا فى ذلك أسلوب الترغيب والترهيب ، متناسيًا أنهم يملكون القوة نفسها التى أوصلته إلى سدة الحكم وأنه بأسلوبه فى التعامل معهم قد جعلهم الشوكة التى من الممكن أن تقض مضجعه ، هذا فى الوقت الذى نشط فيه عداء العراقيين لنظام حكمه لتلتقى مصلحة أعداء الداخل مع مصلحة أعداء الخارج للانقلاب عليه فى فبراير ١٩٥٤م ، ولتعاد بذلك السلطة للمدنيين .

# الخـــاتمة

تعقبنا خلال الدراسة موضوع الانقلابات العسكرية فى سوريا خلال الفترة ١٩٤٩م - ١٩٥٤م ، محاولين من خلالها الوصول إلى أسباب هذه الظاهرة ونتائجها ، وذلك من منطلق أن مهمة المؤرخ لم تعد سردًا للأحداث التاريخية بقدر ما أصبحت تفسيرًا لهذه الأحداث وتحليلاً لها ، وذلك لأن تاريخ الشعوب لا يخضع للصدفة وإنما هو ارتباط بين علة ومعلول والسببية فيه أساس لفهمه والاستفادة من دراسته للوصول إلى نتائج يمكن من خلالها توظيف علم التاريخ لصالح الحاضر وكذلك لأجل المستقبل ، وقد تنوعت نتائج الدراسة بين نتائج عامة حول ظاهرة الانقلابات كظاهرة سياسية ، ونتائج خاصة حول ظاهرة الانقلابات السورية .

**فأما عن النتائج العامة** : فإن ظاهرة الانقلابات العسكرية قد سادت فى دول العالم الثالث بصفة خاصة ، سواء فى دول أمريكا اللاتينية أو آسيا أو أفريقيا ، وهذا يرجع إلى ظروف اقتصادية واجتماعية سيئة سادت هذه المجتمعات فأدت إلى حالة من القلق السياسى كانت الانقلابات العسكرية من أبرز مظاهرها ، خاصة إذا ما وضع فى الاعتبار أن هذه الدول لم تبلغ الضبط المدنى الذى يجعل من النسق العسكرى نسقًا فرعيًا يخضع للحكومة ، ويضع فى اعتباره القيم الخاصة بالسيادة المدنية ، وهو على العكس من المجتمعات المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا حيث تمتعت هذه المجتمعات بضبط مدنى عال فوق المؤسسات العسكرية ، فأصبح ولاء الجيوش مجردًا فقط لمفهوم الدولة وليس للمؤسسات السياسية القائمة .

- إن احتواء النسق العسكرى فى مهام الأمن الداخلى قد يتولد معه إحساس العسكريين بمقدرتهم على السيطرة على الأمور داخل البلاد ، خاصة إذا ما وضعت فى الاعتبار سمات النسق العسكرى التى يتمتع بها سواء التماسك بين أفراده أو ذاتيته الخاصة ، وتكون صورة الانقلاب العسكرى هى أشد صور هذه السيطرة ، معتبرين أن دورهم ليس الحفاظ على الأمن الخارجى فقط ولكن أيضًا الحفاظ على الأمن الداخلى من تناحر السياسيين ، الذين قد يعمدون هم أنفسهم لاستدعاء العسكريين للدخول فى اللعبة السياسية عند إخفاق أحد أطراف اللعبة ، وهو ما يدفعهم للإسراع إلى الثكنات طلبًا للعون .

- إن فرضية البحث عن ظروف اقتصادية واجتماعية للحدث التاريخى هى من الأسس التى يعتمد عليها المؤرخ فى تفسيره للأحداث التاريخية ، وذلك لأن إخفاق السلطة الحاكمة فى تلبية مدخلات الجماهير يؤدى إلى حدوث اضطرابات قد تكون عنيفة رغبة فى إصلاح ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية ، وإذا ما وضع فى الاعتبار فرضية تأثر النسق العسكرى بهذه الظروف فإن النتيجة فى الغالب هى أن تصبح السلطة الحاكمة موضعًا لتآمره ، وذلك بعد أن تتفشى الفوضى ويختل الأمن نتيجة لتصاعد الأزمات الاقتصادية والاجتماعية فتفقد بذلك السلطة الحاكمة شرعيتها وتصبح جاهزة للسقوط وبأى صورة من الصور ، والتى غالبًا ما تكون صورة الانقلاب العسكرى .

- إن اهتمام قادة الانقلابات بزملائهم العسكريين وإغداقهم الرتب والترقيات عليهم ، لا يخفى حالة القلق التى تنتاب هؤلاء القادة من زملائهم ، فقائد كل انقلاب يعلم تمام العلم أنه ما وصل إلى سدة الحكم إلا بالقوة ، وأن زملاءه الضباط يمتلكون نفس هذه القوة التى قد تدفعهم إلى الانقلاب ضده متعللين فى ذلك بحركة الإصلاح لما أفسده قائد الانقلاب السابق ، لذلك يكون من المتوقع أن يلجأ هؤلاء القادة إلى أسلوب العقوبة والتضييق على المعارضين لهم ، والتى تتراوح ما بين التسريح والاعتقال وإلحاق تهم الرجعية والانحراف والخيانة والفساد .

- إن الانقلاب العسكرى ليس هو الطريقة المثلى للإصلاح ، فالانقلاب يثير مشاكل أخطر بكثير من المشاكل التى يتصدى لحلها ، ويفتح ثغرات فى الدولة قد تؤدى إلى نهايتها ، وتدخل الجيش فى السياسة يسىء إلى الجيش نفسه بل يضعف معنوياته ويصرفه عن عمله الطبيعى وهو الدفاع عن الوطن ، فالضباط الكبار المشتركون فى الانقلاب يقضى بعضهم على بعض ويبقى فى الميدان أكثرهم مقامرة ، وبذلك يخسر الجيش خيرة القادة وأفضل المواهب ، وتنعدم فى الجيش المشتغل بالسياسة الطاعة والتسلسل والانضباط فيقدم الملازم على المقدم والعقيد على اللواء ، وتفقد الرتب معناها وقيمتها ، ويتوزع أفراده على أحزاب مختلفة وأهواء شتى تفقد معها روح الجماعة ويضطرب فيه الولاء ، ولا يكون وحدة مقاتلة فى الميدان وبذلك يصبح التدخل بالسياسة من جانب الجيش عامل هدم له أكثر منه عامل بناء .

**أما عن النتائج الخاصة** : فإن السياسيين يتحملون الوزر الأكبر فى حدوث حركة الانقلابات السورية وكذلك استمرارها خلال فترة الدراسة ، فلقد انقادت الأمور لهم عقب الاستقلال فكان

الأجدر بهم أن يسعوا جاهدين لخدمة الشعب الطامح إلى تحسين ظروفه الاقتصادية والاجتماعية إلا أنهم انجرفوا وراء مطامعهم الشخصية معتبرين أنهم بذلك إنما يوفون جزاء ما قدموه للبلاد من تضحيات فى عهد الكفاح لأجل الاستقلال متناسين أن جماهير الشعب إن كانت قد ضحت بطموحاتها خلال هذا العهد فإنما ذلك لأجل هدف أسمى وهو حرية الوطن وكرامته ، وانتظارًا ليوم الاستقلال الذى يسعى فيه السياسيون لتحقيق مطالب شعبهم ، إلا أن السياسيين اندفعوا وراء مطامعهم ففقدوا تأييد الشعب لهم وأصبح الأمر استغلال كل فرصة للخروج على الشرعية بعد أن فقدتها الحكومة من وجهة نظرهم ، وكان تأييدهم لانقلاب حسنى الزعيم شكلاً من أشكالها ، والذى حاول أن يشرك السياسيين فى الأمر إلا أنهم فى تعاملهم مع الحدث تناسوا أن حديث حسنى الزعيم معهم كان حديث القابض على ناصية الأمور ، والراغب فى جنى ثمار حركته فكان اختلافهم معه ، وعندما جاء الحناوى ليعطيهم الأمور مختارًا عادوا إلى ما كانوا منغمسين فيه من تناحر وتخاصم رغم أن حسنى الزعيم كان قد جعل من تناحرهم وتخاصمهم سببًا قويًا لانقلابه فكان الأجدر بهم أن يتحاشوها بعد أن فقدوا دورهم بسببها أثناء عهد الزعيم ، والنتيجة لهذا بداية حكم عسكرى غير مباشر بقيادة الشيشكلى ، الذى تركهم خلاله يتنافسون ويتناحرون ، حزب يغلب حزبًا ووزارة تتلوها وزارة حتى رأى أن الوقت قد حان للتخلص من دورهم عقب انقلابه فى نوفمبر ١٩٥١م ، وذلك بعد أن مل لعبتهم .

- إذا كنا قد لاحظنا مسئولية السياسيين عن حركة الانقلابات خلال تلك الفترة فإن جانب العسكريين لا يغفل كسبب لها أيضًا ، فالوصول إلى سدة الحكم من قبل أحد العسكريين قد يدفعه إلى التنكر لزملائه الضباط الذين ساندوه فى انقلابه ، لا لرغبة إلا للانفراد بالأمر دونهم ، فتكون النتيجة لذلك هى الانقلاب المضاد للتخلص من الجالس على كرسى الحكم ، هكذا فعلها الزعيم مع زملائه الضباط فنحروه ، وهكذا كاد يفعلها الحناوى رغبة فى فرض وحدة مع العراق عليهم فانقلبوا عليه ، وأما الشيشكلى فقد كان قلقه من زملائه الضباط سببًا فى تحوله للحكم العسكرى المباشر تمهيدًا لانفراده بالأمر دونهم فانقلبوا عليه .

- ولا يغفل أيضًا أن الصراع على مقدرات سوريا دوليًا وإقليميًا قد مكن لدور العسكريين فى السياسة السورية وتكرار ظاهرة الانقلابات العسكرية ، فقد ظلت أصابع الاتهام توجه إلى الدور الخارجى مع كل حركة انقلابية فى سوريا ، هذا فى ظل الصراع الذى جمع بين الشركات

البترولية الأمريكية والإنجليزية فى منطقة الشرق الأوسط ، والاقتصاد دائمًا ما يحرك السياسة لمصلحته ، فضلاً عن الصراع بين المعسكرين الشرقى والغربى ، كما أن الخلاف السياسى بين المحور المصرى السعودى والمحور الهاشمى قد أدى إلى أن يؤيد كل محور فريقًا من العسكريين طبقًا لمصلحته السياسية ، والنتيجة لكل هذا هى دخول سوريا فى دائرة الانقلاب والانقلاب المضاد خلال هذا العهد .

- استرعى الانقلاب الأول الانتباه داخل سوريا فكانت النتيجة لذلك اختلاف الرأى حوله ، فالبرجوازيون القدامى من أمثال لطفى الحفار اعتبروه حركة غير دستورية لا يجب إقرارها بل ويجب وأدها فى مهدها ، وذلك لأن إقرار الحركة الانقلابية فيه هدم للحياة الدستورية التى تعتمد عليها الدول الديمقراطية فى الحكم ، بينما اعتبره الثوريون من أمثال ميشيل عفلق وأنطون سعادة وأكرم الحورانى فرصة حقيقية لإعادة تنظيم البيت السورى من الداخل لكى يتوافق ومتطلبات الشعب السورى السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى فترة ما بعد الاستقلال ، وقد جاء بين هذين الفريقين من يؤكد أن ما وقع قد وقع ويجب التعامل معه على اعتبار أنه أصبح أمرًا واقعًا ، وهذا لمصلحة سوريا أولاً وأخيرًا ، هذا مع عدم الإقرار بدستورية الحركة الانقلابية وكان على رأس هذا الفريق فارس الخورى ، وأما الشعب السورى فقد وجد فى الانقلاب فرصة سانحة للخروج من حالته الاقتصادية والاجتماعية السيئة ، والتى لم يستطع البرجوازيون القدامى تحسينها ، وبعد ما وجد أن هذه الطبقة تعمل لصالحها دون النظر إلى مصالح المواطنين .

- وإذا ما كان الانقلاب الأول قد استرعى انتباه الشعب السورى ونال منه التأييد الكافى فإن بقية الانقلابات خلال فترة الدراسة لم تنل نفس هذا الاهتمام وإن دل هذا على شىء فإنما يدل على أن تكرار الظاهرة قد أدى إلى أن يصل السوريون إلى حالة من اللامبالاة لما يجرى حولهم ، حيث أصبحت الأمور تتساوى عندهم ، « فبعد أن كانوا أمس يؤيدون الزعيم ويعلقون صوره فى بيوتهم أصبحوا اليوم يؤيدون الحناوى ويهتفون له » . هكذا قالها المحامى السورى « محمد ناسى » كشاهد عيان عقب الانقلاب الثانى .

- أفرزت حركة الانقلاب كتلة سياسية جديدة ألا وهى كتلة العسكريين السياسيين ، وكانت هذه الكتلة تمتلك من أدوات القوة ما يكفل لها الكلمة المسموعة فى الساحة السياسية السورية ، ولذلك دب التناحر فيما بينها وبين كتلة السياسيين المدنيين ، وهو الأمر الذى نتج عنه حالة من

القلق السياسى كان من أبرز مظاهرها تلك الأزمات الوزارية التى سادت أثناء عهد الحكم العسكرى غير المباشر لدرجة أن البلاد كانت تمر عليها فترات تقارب الشهر بكامله دون حكومة ، وما هذا إلا نتيجة لتدخل كتلة العسكريين فى تكوين الوزارات وحلها ، وكذلك فى فرض أسماء بعينها والاعتراض على أسماء أخرى ، وهو الأمر الذى جعل هذه الوزارات ألعوبة فى يد العسكريين لدرجة دفعت جلال السيد النائب البعثى فى البرلمان إلى التصريح بذلك فى المجلس نفسه قائلاً : «إن الحكومة تتسلم السلطة وتسقط ثانية على الرغم من إرادة المجلس وحتى بدون علمه » وهو ما يؤكد دور العسكريين فى ذلك .

وإذا ما كان دور العسكريين لا يغفل فى حالة القلق السياسى التى سادت سوريا خلال هذه الفترة وخاصة عهد الحكم العسكرى غير المباشر فإن السياسيين يتحملون الوزر الأكبر فيها ، وذلك لأنهم فى غالبيتهم كانوا يرفضون صوت العقل الذى كان ينادى بضرورة تكوين وزارة قومية أو وزارة ائتلافية لكى تقى البلاد شر الصراع السياسى بين الأحزاب ، إلا أن هذا الصوت كان دائمًا ما يذهب أدراج الرياح ويتغلب عليه صوت الوزارة الحزبية أو الوزارة المحايدة ، واللتين لم يكن فيهما الخير لسوريا خلال هذه الفترة ، فالوزارة الحزبية غالبًا ما كان حزب الشعب هو القائم عليها لما له من أغلبية داخل الجمعية التأسيسية ، وليت الحزب كان على اتفاق مع الأحزاب الأخرى لكى يستطيع أن يحكم ، ولكن الصراع والخصام قد جمعا بينه وبين الأحزاب السياسية الأخرى ، سواء البعث أو الوطنى أو حزب الحورانى صديق العقداء أو غيرها من الأحزاب ، فضلاً عن العلاقة المتوترة التى كانت تجمع بين حزب الشعب وعقداء الجيش ، والتى كان سببها محاولة حزب الشعب التخلص من سيطرة العسكريين على الحكومة ، وهو الأمر الذى كان يرفضه العسكريون ، ولذلك كانت الوزارات الحزبية التى كونها حزب الشعب تجد من العسكريين مانعًا حقيقيًا لحكم البلاد وكثيرًا ما كانت هذه الوزارات تسقط بعد غضب العقداء عليها وكذلك اجتماع كلمة الأحزاب ضدها ، وأما الوزارة الحيادية فلم تكن قوية بالدرجة التى تجعلها تقف فى وجه حزب الشعب صاحب الأغلبية بالجمعية التأسيسية فضلاً عن أن هذه الوزارات لم تكن قوية بأشخاصها ، فإن كان خالد العظم كون وزارتين إلا أنه لم يكن له حزب يقف بجانبه ، كل هذا كان يضع العوائق أمامه سواء داخل الجمعية التأسيسية وذلك بالاعتراض على سياسته وكذلك بالتهديد بسحب الثقة من حكومته ، أو خارجها بالهجوم على حكوماته فى الصحف وكذلك فى الاجتماعات السياسية وهو

الأمر الذى كانت نتيجته ضعف حكوماته فى وقت كانت تحتاج فيه البلاد إلى حكومة قوية تقودها من الداخل أمام سلطة العسكريين وكذلك أمام الظروف الدولية المضطربة ، وأما حسن الحكيم الذى كون وزارة حيادية كذلك خلال هذه الفترة فإنه بشهادة كثير من السياسيين لم يكن بالشخصية السياسية البارزة التى تستطيع أن تقود البلاد فى مثل هذه الظروف ، فعلى حد رأى السياسيين السوريين - ومنهم خالد العظم - لم يكن حسن الحكيم ليصل إلى أكثر من وكيل أو وزير للمالية لما لديه من خبرة مالية كبيرة ، ما عدا ذلك فكان ينكره عليه السياسى المحترف ورجل الشارع السياسى فى سوريا أيضًا .

- أثبت عهد الانقلابات فى سوريا أن الأمر لا يستقيم للانقلابيين فى ظل وجود شكل دستورى للدولة يعتمد على وجود أحزاب سياسية تقوم بدورها كاملاً دون ممانعة ، ومجلس نيابى يكون بالنسبة للحكام عامل توقيف لرغباتهم وبالنسبة للمحكومين صوتهم لدى الحكام للحفاظ على حقوقهم ، ودستور يقوم على أساسه حكم البلاد ويكون فى مرتبة المقدسات التى لا يمكن الاقتراب منها إلا إذا اقتضت مصلحة الأمة ذلك ، إلا أن واقع الحال يقرر أن الشكل الدستورى للدولة السورية أثناء هذا العهد كان قد انتهك ، فالأحزاب السياسية ظلت تعانى من اضطهاد الانقلابيين لها فكانت الصفة الغالبة عليها هى قفل أبوابها والزج بزعمائها فى السجون ، وأما المجلس النيابى فلقد أبطل دوره وأصبح وجوده يتساوى مع عدم وجوده ، وذلك بعدما أصبح همّ النواب هو كيفية المحافظة على كراسيهم النيابية ، وبعد أن أصبح وجود المجلس النيابى للقيام بدوره التشريعى مهددًا على الدوام بسيف الحل المصلت على رقاب نوابه من جانب العقداء ، وأما الدستور فقد امتهن من عهد انقلابى إلى آخر وأصبح مجرد إلغائه من الأمور السهلة التى لا يقام لها وزن من جانب القائمين على السلطة فى البلاد ، وليس أدل على ذلك من أن خمس سنوات هى عمر العهد الانقلابى السورى فى الفترة من ١٩٤٩م - ١٩٥٤م قد جاءت بثلاثة دساتير وهدمت ثلاثة دساتير أخرى .

- إن معدل النمو الاقتصادى لدولة ما إذا ما كان يقاس بلغة الأرقام فإن الأرقام التى تتحدث عن الاقتصاد خلال فترة الدراسة تؤكد أن نموًا قد حدث فى الزراعة من خلال إقامة مشاريع الرى واستصلاح الأراضى الزراعية ورعاية الدولة للمزروعات ، ونموًا قد حدث فى الصناعة من خلال رعاية الدولة للصناعات المحلية وإنشاء العديد من الصناعات الجديدة ، وكذلك بالنسبة للتجارة

من خلال عدة إجراءات قصد منها ضبط عملية التجارة الداخلية والخارجية ، فضلاً عن محاولة تحسين سياسة الدولة المالية لكى تخفف من حدة العجز فى الموازنة العامة للدولة ، ولكن إذا ما كان معدل النمو الاقتصادى لهذه الدولة يقاس بمدى مردوده على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للشعب ، فإن حقائق الأوضاع تؤكد أن الشعب السورى لم يحدث له تغيير يذكر عن العهد الذى كان قبل الانقلابات ، ولعل الدليل على ذلك تلك المظاهرات الصاخبة وحركات الإضراب العام من جميع طوائف المجتمع فى كل وقت وحين وذلك لأجل تحسين حالتهم المعيشية ، إن كانت الحكومات المتعاقبة قد حاولت أن تضع الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية إلا أن الظروف السائدة فى سوريا خلال هذه الفترة لم تكن لتساعد على تنفيذها على الوجه الأكمل ، ومن هنا يمكن القول إن عهد الانقلابات لم يحدث تغيرًا يذكر بالنسبة للمواطن السورى .

- إن الفكر القومى قد سيطر على عقلية السوريين ، فقد أصبحت تبعًا لذلك فكرة الوحدة العربية متمكنة من قلب السورى وعقله ، وما اتفقت الأحزاب السياسية السورية على شىء بقدر اتفاقها على موضوع الوحدة وإن اختلفت فيما بينها حول ما تعنيه الوحدة ، فالحزب السورى القومى الاجتماعى كان يرى أن الوحدة هى وحدة سوريا ولبنان والأردن وفلسطين وسيناء أيضًا لاتفاق الثقافة والعادات والتقاليد بل واللهجة أيضًا ، وأما حزب البعث فكان يرى أن الوحدة هى وحدة بلاد العرب من المحيط إلى الخليج وسوريا ما هى إلا جزء من هذه الوحدة ، وهكذا كان الاختلاف حول كيفية التطبيق ولم يكن حول المضمون نفسه ، وكم جميلة هى الفكرة لو نفذت إلا أن هذا التنفيذ تقف دونه عوائق عدة ، وقد خبر الرئيس شكرى القوتلى هذه العوائق مما دفعه إلى الوقوف موقف المعارض من المشاريع الوحدوية التى أثيرت فى ذلك الحين ، وسواء مشروع الهلال الخصيب الذى كان ينادى به العراق أو سوريا الكبرى الذى كان ينادى به الأردن ، من هذا المنطلق كان زوال سلطة القوتلى على يد حسنى الزعيم فرصة سانحة لكلتا الدولتين لإثارة هذه المشاريع وكاد العراق ينجح فى مسعاه مع بداية هذا العهد لولا الموقف المعارض له من مصر والسعودية ، وهو الأمر الذى دفع العراق إلى التآمر على حسنى الزعيم ليأتى من بعده سامى الحناوى رغبة فى أن يمهد لهذه الوحدة حيث انتخبت جمعية تأسيسية ذات أغلبية من حزب الشعب الذى كان رجاله يؤيدون الفكرة فضلاً عن وجود هاشم الأتاسى كرئيس للجمهورية اشتهر عنه بأن فى عنقه دينًا للهاشميين يتمنى أن يوفيه إلا أن العسكريين السوريين قد ظلوا عامل توقيف أمام تنفيذ هذا المشروع خشية أن يذوب جيشهم فى الجيش العراقى عند تنفيذه ويضيع

دورهم السياسى ، ولذلك انقلبوا على الحناوى تحت دعوى الحفاظ على الجمهورية السورية بقيادة أديب الشيشكلى ، وفى هذا العهد يمكن القول بأن الوحدة سواء مع العراق أو مع الأردن قد أصبحت بعيدة المنال بعد أن انحاز الشيشكلى إلى المعسكر المصرى السعودى الرافض لهذه المشاريع ، ومع ذلك فإن عدم تحقيق أى من المشـــروعين لا يبقى مطلقًا . إن عهد الانقلابات فى سوريا خلال هذه الفترة كان عهدًا خصبًا لنشاط الفكر الوحدوى رغبة فى أن تكون سوريا جزءًا من دولة هاشمية قوية سواء تحت قيادة العراق أو الأردن .

- أشعلت الانقلابات السورية نار المنافسة بين المعسكرين الشرقى والغربى على منطقة الشرق الأوسط ، فإن الانقلاب الأول قد اتهم بأنه تدبير أمريكى للتمكن من المنطقة وأهميتها بالنسبة لهم عسكريًا وسياسيًا ، ولذلك زاد الاتحاد السوفيتى من نشاطه فى المنطقة ، وبعد أن كان يمثله مفوض واحد لدى سوريا ولبنان ويقيم فى لبنان قام بتعيين ممثل ثان له يقيم فى سوريا ، خاصة أن موجة من الدعوة إلى الارتباط بالمعسكر الشرقى كانت قد بدأت تأخذ طريقها إلى الشارع السياسى السورى ، وأما المعسكر الغربى فقد وجد أنه من الضرورى ربط منطقة الشرق الأوسط بمعسكره عن طريق تحالفات تدخل فيها دول المنطقة ، ولذلك اقترح البيان الثلاثى عام ١٩٥٠م والمقترحات الرباعية عام ١٩٥١م ، ومع ذلك فإن سوريا التى يمكن القول إن الصراع على المنطقة هو صراع على مقدراتها لم تخضع لا للترغيب ولا للترهيب من أجل قبول مثل هذه المشاريع ، هذا على الرغم من الضغط الذى تمت ممارسته عليها من أطراف غربية عدة ، من هذا المنطلق أخذت سوريا على نفسها ضرورة اتباع سياسة الحياد بين المعسكرين المتنافسين خاصة بعد اتفاق دول الجامعة العربية على ذلك ، فقد اتفقت كلمة القيادة السياسية مع كلمة الشارع السياسى السورى والذى كان يضغط على حكومته باستمرار لكى لا تقبل هذه المشاريع ، وليس أدل على ذلك من سقوط وزارة حسنى الحكيم - الذى كان ينادى بضرورة الارتباط بالحلف الغربى لمصلحة سوريا - تحت ضغط الجماهير السورية التى اعتبرت أن رأى حسن الحكيم لا شىء فيه حسن أو حكيم - إشارة إلى اسم الرجل - .

- على الرغم من حالة القلق السياسى التى كانت تعانيها سوريا أثناء عهد الانقلابات إلا أنها لم تنس يومًا واجبها القومى وما هذا إلا لحس قومى أصيل كان يفرض نفسه على السوريين ، ولذلك آلت سوريا على نفسها إلا أن تتحمل نصيبها من قضية العرب القومية ألا وهى قضية فلسطين ، ولذلك كانت سباقة فى دعم القضية عربيًا ودوليًا كما أن الفلسطينيين وجدوا فيها وطنًا

ثانيًا لهم ، فأصبح لهم المأكل والمشرب والمسكن والعمل سواءً بسواء مع السورى ، وما هذا إلا لأن السورى كان يعتبر فلسطين جزءًا أصيلاً من دولته سوريا الكبرى ، واقتطاع هذا الجزء منها عد جرحًا كبيرًا سببه فشل قيادته السياسية فى بذل الجهد الكافى سواء سياسيًا أو عسكريًا لأجل الحفاظ عليه ، وعلى أى حال فإنه خلال عهد الانقلابات ما اتفق العسكريون مع السياسيين على شىء بقدر اتفاقهم على دعم قضية فلسطين الأرض والشعب والتاريخ .

- أثبت السوريون خلال عهد الانقلابات تمسكهم قولاً وفعلاً بالجامعة العربية كشكل من أشكال الوحدة العربية التى كانوا يبغونها ، فعلى الرغم من رفضهم المطلق لعرض مسألة بلادهم على مجلس الجامعة العربية عقب الانقلاب الثانى ، إلا أن ذلك الرفض لا يعد تنصلاً من الجامعة العربية ودورها فى مناقشة الشئون العربية بقدر ما هو انتصار لمبدأ سورى قائم على رفض التدخل فى أمور الغير على اعتبار أن عرض المسألة على المجلس إنما هو تدخل فى شئونها الداخلية ، ومع ذلك فإن تمسكهم بالجامعة لم يمنعهم من توجيه النقد لها كمنظمة وإدارة ، ذلك النقد الذى لم يكن لأجل الهدم بقدر ما كان لأجل الإصلاح ، فكان سعيهم الدائم لكى يعدل ميثاق الجامعة مع ما يطورها وينظم عملها لأجل مصلحة العرب .

- إن الانقلابات كانت سببًا قويًا لرواج مشاريع وحدوية هاشمية وهى التى كانت تجد المعارضة من قبل مصر والسعودية ، فكان عليهما التصدى لها ، لذلك يعد اقتراح مشروع الضمان الجماعى العربى داخل نطاق الجامعة نوعًا من أنواع التصدى لهذه المشاريع ، رغبة فى إبعاد سوريا عن الدخول فى أى من المشاريع الثنائية مع إحدى الدولتين الهاشميتين ، وهذا ما أعلنه مندوب السعودية الشيخ يوسف ياسين عندما وجه كلامه إلى ناظم القدسى ممثل سوريا فى اجتماع اللجنة السياسية مؤكدًا أفضلية ضمان جماعى عربى على وحدات ثنائية قد تسىء إلى العلاقات العربية - العربية . من هنا يمكن القول إن مشروع الضمان الجماعى العربى إنما كان نتيجة من النتائج التى أفرزتها الانقلابات السورية على المستوى العربى خلال هذه الفترة .

- إن العلاقات العربية قد سادها فى عهد الانقلابات ما يمكن أن يطلق عليه أزمة عدم ثقة ، فمصر كانت تخشى من قيام دولة هاشمية قوية فى المشرق العربى يكون عمادها العراق أو الأردن منضمة إلى إحداهما سوريا ، وهو ما يمكن أن يهدد مكانتها بالجامعة العربية وكذلك زعامتها للعالم العربى ، وأما السعوديون فكانوا يخشون من قيام هذه الدولة إلى الشمال من حدودهم ، وما هذا

إلا لموروثات تاريخية سابقة بين الأسرة الهاشمية والأسرة السعودية ، وأما الملك عبد الله فإنه كان يخشى من أن يستأثر العراق بسوريا دونه من خلال مشروع الوحدة السورية العراقية ، فيحرمونه بذلك من تحقيق مشروع سوريا الكبرى الذى كان يدعو له ، خاصة إذا ما وضع فى الاعتبار أن الملك عبد الله كان يعتبر سوريا حقًا مكتسبًا له بعد أن سلبه أخوه الملك فيصل ملك العراق ، وأما الأمير عبد الإله الوصى على العرش العراقى فإنه كان يخشى من نيات عمه الملك عبد الله تجاه سوريا ، وذلك لأنه كان يعتبر حكم سوريا بعد دخولها فى وحدة مع العراق هو فرصته الوحيدة فى استمرار سلطانه عقب انتهاء وصايته على العرش العراقى فى عام ١٩٥٢م ، وهو ما يعنى أن سوريا ستكون عوضًا له عن ذلك ، وأما السوريون فعلى الرغم من نزعتهم الوحدوية إلا أنهم كانوا فى قرارة نفوسهم يخشون من الانضواء تحت ركاب الاتفاقيات البريطانية المعقودة مع الدولتين الهاشميتين إذا ما اتحدت سوريا مع إحداهما فتعود بذلك إلى عهد الاستعمار من جديد بعد أن جاهد السوريون لأجل التخلص من الاستعمار الفرنسى ، وأما اللبنانيون فقد كانوا يتوجسون الخيفة والريبة من كل ما يحدث حولهم خشية أن يزول استقلالهم ويتغير وضعهم المتميز، الذى حرصوا عليه على الدوام لظروف طائفية ودينية وقبلية وحزبية أيضًا ، وهو الأمر الذى كان يدفع الساسة اللبنانيين إلى التأكيد فى حوارهم السياسى مع الدول العربية على هذه الاستقلالية ، وأما الفلسطينيون فقد انقسموا على أنفسهم ، قسم يؤيد الانضمام لدولة عربية قوية ولتكن الأردن ، وذلك للحفاظ على ما تبقى من فلسطين العربية خشية المطامع التوسعية لإسرائيل ، وقسم آخر يؤيد استقلالية ما تبقى من فلسطين للفلسطينيين أنفسهم انتظارًا لليوم الذى يقيمون فيه دولتهم ، وما هذا إلا لخشيتهم من أن يكونوا فى استجارتهم بالأردن كالمستجير من الرمضاء بالنار ، فتضيع هويتهم الفلسطينية وتذوب فى الشخصية الأردنية ، وهكذا يتضح لنا من خلال التحليل السابق للساحة السياسية العربية فى خلال هذه الفترة – ألا وهى فترة الانقلابات السورية – أن الحوار السياسى العربى قد ساده ما يمكن أن يطلق عليه عدم الثقة بين الأطراف العربية .

كانت النتيجة المنطقية لأزمة عدم الثقة هذه – والتى سادت الحوار السياسى العربى خلال هذه الفترة كنتيجة للانقلابات السورية – هى حالة الخصام والتوتر بين الدول العربية ، وكذلك تكوين المحاور التى تواجهها محاور أخرى ، فلقد ساد التوتر علاقات مصر بالعراق ، وعلاقات سوريا

بلبنان، وكذلك علاقات سوريا بكل من العراق والأردن وتدشين محور مصرى سعودى يواجه محورًا هاشميًا من العراق والأردن ، وهكذا كانت الانقلابات السورية سببًا مباشرًا فى أن سادت الفرقة والخصام بين الأطراف العربية فى فترة هم أشد ما يكونون فيها حاجة إلى الوحدة لمواجهة عدو قد هزمهم وتغلبت على المصالح القومية والتى كان من الواجب تغليبها فى هذا الوقت .

وفى النهاية فإن السؤال الذى يطرح نفسه هو : هل كان من الممكن تحاشى التدخل العسكرى فى السياسة السورية فى عام ١٩٤٩م ؟ وهل كان من الممكن تحاشى استمرارية هذا التدخل ؟ وهل صدق العسكريون الوعد بالفعل بعدم التدخل فى السياسة السورية عقب انقلاب فبراير ١٩٥٤م ؟ والحقيقة أنه لم يكن من الممكن تحاشى التدخل العسكرى بدءًا من عام ١٩٤٩م حيث إن جميع العوامل التى تؤدى إلى تدخل العسكريين بالمجتمع كانت قد تحققت كما كان متوقعًا ، وأما تحاشى استمرارية هذا التدخل فلم يكن من الممكن أيضًا ، فالعسكريون بعد أن ظهروا على مسرح السياسة السورية بل وحصلوا على دور الرجل الأول فيه كان من الصعب عليهم الاختفاء مرة ثانية ، كما أن السياسيين قد مكنوا لهم هذا الدور باختلافهم وتنافسهم لأجل مصالح حزبية ، فكانت استمرارية تدخل العسكريين تحت زعم محافظتهم على الأمن القومى للبلاد من تناحر السياسيين ، ويضاف إلى ذلك أن الظروف الدولية والإقليمية قد مكنت لدور العسكريين فى السياسة السورية ، وأما عن وعدهم بعدم التدخل فى السياسة عقب انقلاب فبراير ١٩٥٤م والعودة للثكنات فلم يكن صادقًا ، وهذا يرجع إلى أن صفة الضابط السياسى كانت قد تغلبت على صفة الضابط العسكرى فصار كل فريق يناصر حزبه السياسى الذى ينتمى إليه ، والقول الأخير فى هذا الأمر هو أن الجيش كان قد أصبح بوتقة لكل الصراعات السياسية ، وأصبحت قدرة الأحزاب مرهونة بمقدرتها على التأثير فى صفوف ضباط الجيش ، وتعلق نفوذ أى سياسى سورى بمدى صلاته بهؤلاء الضباط ، ولذلك كان من الطبيعى أن يكون وعدهم بعدم التدخل فى السياسة ضربًا من الخيال ، وأن يستمر تدخلهم بالسياسة لدرجة وصلت إلى أن العسكريين أنفسهم قد طلبوا الوحدة مع مصر فى عام ١٩٥٨م فى وقت كانت البلاد فيه تحت حكم رئيس منتخب من قبل ، ومجلس نيابى يتحلى بالشرعية ، وحكومة دستورية تستمد سلطتها من دستور قائم ومجلس نيابى يؤيدها ، إلا أن القول الفصل كان للعسكريين.

❖ ❖ ❖

# ملاحق الدراسة

## ملحق رقم ( ١ )

**مصدر الوثيقة** : وزارة الخارجية المصرية ( مفوضية مصر بدمشق ) : محفظة رقم ٢١٨ ، ملف ٣ ، جـ ٦ .

**تاريخ الوثيقة** : ٣٠ مارس ١٩٤٩م .

**موضوع الوثيقة** : بلاغ بالانقلاب على شكرى القوتلى بقيادة حسنى الزعيم .

## بلاغ رقم ( ١ )

**إلى الشعب السورى الكريم**

مدفوعين بغيرتنا الوطنية ومتألمين مما آل إليه وضع البلاد من جراء افتراءات وتعسف من يدعون حكامنا المخلصين ، لجأنا مضطرين إلى استلام زمام الحكم مؤقتًا فى البلاد التى نحرص على المحافظة على استقلالها كل الحرص ، وسنقوم بكل ما يترتب علينا نحو وطننا العزيز غير طامحين باستلام الحكم بل القصد من عملنا هو تهيئة البلاد لحكم ديمقراطى صحيح يحل محل الحكم الحالى المزيف وإننا لنرجو من الشعب الكريم أن يلجأ إلى الهدوء والسكينة مقدمًا لنا كل المعونة والمساعدة للسماح لنا بإتمام مهمتنا التحريرية وأن كل محاولة تخل بالأمن والتى قد يمكن أن تظهر عن بعض العناصر الهدامة الاستثمارية تقمع فورًا دون شفقة أو رحمة .

**القيادة العامـــة**

## ملحق رقم ( ٢ )

**مصدر الوثيقة** : وزارة الخارجية المصرية ( مفوضية مصر بدمشق ) : محفظة رقم ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ ٧ .

**تاريخ الوثيقة** : ١٤ أغسطس ١٩٤٩م .

**موضوع الوثيقة** : بلاغ بالانقلاب على حسنى الزعيم بقيادة سامى الحناوى .

## بلاغ رقم ( ١ )

**أيها السوريون**

لقد قام جيشكم الباسل بالانقلاب فى ٣٠ آذار الماضى بغية إنقاذ البلاد من الحالة السيئة التى بلغتها واستقبلت الأمة بالفرح ما وعد به زعيم ذلك الانقلاب الأمة السورية من إصلاح وإنقاذ ما تبقى لها من كرامة ، ولكن زعيم ذلك الانقلاب ما لبث حين استتب له الأمر أن تطاول إلى أموال الأمة وإلى كرامات البلاد ومقدساتها والعبث بحرية أفرادها حتى أصبح الناس يسخرون من الجيش أكثر من ذى قبل ، يضاف إلى ذلك سياسته الخارجية العقيمة التى كانت تدفع الأمة السورية إلى الهاوية ، وإذا أضفنا إلى هذا الفوضى الداخلية . إن الجيش والقواد يعاهدونكم على أنهم يعملون لخير البلاد وسيترك الجيش لزعماء البلاد حكمها وسيعود القادة وجنودهم إلى ثكناتهم منصرفين إلى أعمالهم العسكرية وحماية الحدود والدفاع عن العلم وشرف البلاد فيتركون السياسة إلى ساسة البلاد .

**القيادة العامة للجيش**

## ملحق رقم ( ٣ )

**مصدر الوثيقة** : وزارة الخارجية المصرية ( مفوضية مصر بدمشق ) : محفظة رقم ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ ٧ .

**تاريخ الوثيقة** : ١٩ ديسمبر ١٩٤٩م .

**موضوع الوثيقة** : بلاغ بالانقلاب على الحناوى بقيادة الشيشكلى .

## بلاغ رقم ( ١ )

ثبت لدى الجيش أن رئيس الأركان العامة اللواء سامى الحناوى وعديله أسعد طلس وبعض مهتمى السياسة فى البلاد يتآمرون على سلامة الجيش وكيان البلاد ونظامها الجمهورى مع بعض الجهات الأجنبية . وأن ضباط الجيش يعلمون هذا الأمر منذ بدايته . وقد حاولوا بشتى الطرق بالإقناع تارة وبالتهديد الضمنى تارة أخرى أن يحولوا دون إتمام المؤامرة وأن يقنعوا المتآمرين بالرجوع عن غيهم فلم يفلحوا فاضطر الجيش حرصًا على سلامته وسلامة البلاد وحفاظًا على نظامها الجمهورى أن يقضى على هؤلاء المتآمرين . وليست للجيش أية غاية أخرى . وأنه ليعلن أنه يترك أمر البلاد فى أيدى رجالها الشرعيين ولا يتدخل إطلاقًا فى القضايا السياسية اللهم إلا إذا كانت سلامة البلاد وكيانها يستدعيان ذلك .

دمشق ١٩ كانون أول ١٩٤٩م

**العقيد أديب الشيشكلى**

## ملحق رقم ( ٤ )

**مصدر الوثيقة** : وزارة الخارجية المصرية ( مفوضية مصر بدمشق ) : محفظة رقم ٤٧ ، ملف رقم ١/٧/٢٢٨ ، جـ ٤ .

**تاريخ الوثيقة** : ٢٨ مارس ١٩٥١م .

**موضوع الوثيقة** : بيان وزارة الدفاع السورية بتكذيب دور الجيش فى أزمة وزارة الدكتور ناظم القدسى فى مارس ١٩٥١م .

راجت فى المدة الأخيرة شائعات كاذبة رددت أصداءها بعض المصادر والصحف الأجنبية مؤداها أن السلطات العسكرية فى سوريا كانت وراء الأزمة الوزارية الأخيرة . وقد أدت التصريحات الغامضة التى نشرتها الصحف على ألسنة بعض المسئولين والقائلة بأن من المتعذر فى الوقت الحاضر إيضاح أسباب الأزمة إلى اتساع نطاق هذه الشائعات والتكهنات التى لا تتفق ومصلحة البلاد القومية والوطنية التى يحرص عليها الجيش حرصًا شديدًا ، ولذلك تحذر وزارة الدفاع الوطنى الجمهور الكريم من هذه المجائل التى لا تهدف إلا لتمزيق الوحدة الوطنية وإضعاف المعنويات المرتفعة التى يتمتع بها الشعب السورى المناضل وبث روح التفرقة وعدم الثقة فى صفوفه .

وقد لوحظ أن معظم الشائعات التى روج لها أصحابها ترتكز حول نقطة واحدة الغاية منها النيل من ثقة المواطنين بجيشهم والسعى إلى فصم الروابط المثبتة التى تربط به وإضعاف الروح العسكرية التى بدأت تظهر قوية فى صفوف الشباب المثقف الواعى وإيهام الناس بأن النهضة المباركة التى ظهرت مؤخرًا فى الميدان العسكرى إنما هى مستوحاة من دولة أجنبية معينة يحرص الجيش على عدم إغضابها فقد قيل إن الأزمة الوزارية نجمت عن معارضة الجيش مشاريع التأميم الحكومية لأن هذا التأميم يسئ إلى الحكومات التى تدينها الشركات المؤممة ، وقيل إنها نجمت عن معارضة الجيش اشتراك سوريا فى اتخاذ تدابير حازمة فى جامعة الدول العربية بشأن قضية مراكش للسبب نفسه ، وقيل إنها نجمت عن تدخل الجيش فى سياسة الدولة الخارجية وسعيه إلى فرض اتجاهات معينة فيما يتعلق بالتدابير التى تتخذ للدفاع عن دول الشرق الأوسط ، وقيل إنها نجمت عن اتفاقات سرية عقدها المسئولون فى الجيش شفهيًا أو خطيًا مع بعض الممثلين الأجانب ، إن وزارة الدفاع تعلن معارضة الشائعات جملة وتفصيلاً وتعلن صراحة أن الجيش لم يخرج من شهر كانون الأول

١٩٥٠م عن نطاق واجبه العسكرى الذى يفرض عليه حماية حدود البلاد وسلامتها واستقلالها وحريتها ونظامها الجمهورى الدستورى ، وإن كل ما يقال خلافًا لذلك إنما غايته خدمة مآرب ومطامع ليست وطنية ولا عربية ، وهو يطمئن الأمة الكريمة إلى أنه ماض فى تحقيق هذا الواجب حتى النهاية ولا يبخل فى هذا السبيل بأية تضحية معتمدًا على ثقة الشعب وعلى تضامنه فى الحرص على استقلال البلاد وعلى نظامها الديمقراطى الجمهورى ؛ هذا التضامن الذى كان موضع إعجاب العالم بأسره .

**دمشق فى ٢٦ آذار ١٩٥١م**

## ملحق رقم ( ٥ )

**مصدر الوثيقة** : وزارة الخارجية المصرية ( مفوضية مصر بدمشق ) : محفظة رقم ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ ٧ .

**تاريخ الوثيقة** : ١٨ أكتوبر ١٩٤٩م .

**موضوع الوثيقة** : بيان الحزب الوطنى حول حيثيات عدم دخوله انتخابات نوفمبر ١٩٤٩م .

أعلن الحزب الوطنى فى بيانه الذى أذاعه على الشعب السورى الكريم فى الثامن والعشرين من شهر أيلول ١٩٤٩م سياسته العامة التى يرى فى انتهاجها أفضل طريق يمكن أن تسلكه الأمة السورية فى هذه الظروف العصيبة الداخلية والخارجية ، ولقد كان الحزب الوطنى يأمل أن يلقى بيانه هذا آذانًا صاغية من الحكومة القائمة سواء أكان ذلك فى المبادئ العامة التى أقرها مؤتمره الرابع أو فيما نبه إليه من وسائل الاطمئنان إلى الحياد والتجرد ، ولكن الحزب الوطنى يقف اليوم على عتبة الانتخابات العتيدة فلا يرى إلا جوًا لا يوحى بأى عنصر من عناصر الثقة ، فلقد دعا الحزب إلى اتحاد سليم يضمن السيادة القومية على الوجه الأوفى يعقد مع العراق الشقيق وطلب إلى الحكومة إعلانه قبل البدء بالانتخابات النيابية ، ودعوة الناس للانتخابات بالاستناد إلى أسس الاتحاد القومية الواجبة فإن هى فعلت فإن الحزب الوطنى مؤيد لها فى سياستها العامة سواء اشترك فى الانتخابات أو لم يشترك ، وظل الحزب يرقب الحوادث ويقوم باتصالاته مع المراجع المسئولة فى البلاد ليطمئن إلى أن ما دعا إليه فى بيانه قد أحل محله من العناية والتنفيذ ، ولكنه لم يلمس أية بادرة تدعو إلى تحقيق هذه الأهداف القومية الكبرى التى تنظر إليها البلاد على أنها قطب الرحى فى حياتها اليومية وأمورها المعاشية . وعلى أنها نقطة الارتكاز فى بقائها واستمرارها . أضف إلى هذا أنه بينما كان يفترض أن تشرف على الانتخابات حكومة حيادية إذ بالحكومة القائمة لا زالت تتصرف فى أمور الدولة على شكل ظاهر الحزبية وتغليب المصالح الشخصية والغايات الانتخابية ، ولقد حذر الحزب الوطنى فى بيانه السابق من الاستمرار فى انتهاج هذه الخطة المخالفة لأبسط قواعد العدالة والحق والقانون ، وأشار إلى أن تشكيلات الدولة عامة والمحافظين ومديرى المعارف وقوى الأمن خاصة قد وقعت على شكل مغرق فى الحزبية لم يسبق له مثيل . ولا يصح وقوعه قبل المعركة الانتخابية المقبلة ، يمكن أن تعمد إلى الحد من أغراضها . واستخدام وسائل الدولة لتنفيذ مآربها وتلافى ما بدر منها إذا بها تنشر قانونًا للمطبوعات تحتفظ فيه بالتعطيل الإدارى مدة شهرين اثنين فقط ( أى إلى أن

تنتهى الانتخابات النيابية فى البلاد ) فتستطيع بهذا السلاح الخطير أن تخفق كل صوت يمكن أن يرفع فى منبر الرأى العام بالشكوى من أعمالها وإعلان تصرفاته . وأصرت فى مثل هذا الظرف - وفى مثل هذا الظرف فقط - على فصل قوى الدرك والشرطة عن القيادة العامة للجيش والقوى المسلحة وكان لها ما أرادت . ولم يبق من صلة بين قوى الأمن الداخلى وبين الجيش إلا من حيث التسليح والتدريب .

وهكذا أكدت الحكومة مرة أخرى لا أخيرة أنها تعمل لإنجاح قوائمها وتسعى للسيطرة على شئون الأمة وحدها بشكل تؤيده القوى الحكومية وتجند له كل الوسائل الرسمية مما يدعو إلى النظر لهذه التصرفات نظرة لا تحمل فى طياتها شيئًا من معانى الثقة والاطمئنان ولئن كان الحزب الوطنى يعلم أن فى حمله الواجبات الأولى منحت إليهم كافة . وأن هذا اليوم هو اليوم الذى يجب أن تتضافر فيه قوى الأمة جميعًا للعمل على إيجاد وسائل الحفاظ عليها . والدفاع عنها وأن هذا اليوم هو اليوم الذى يجب أن تتحلى فيه النفوس بالتجرد من هذا والوقوف فى وجه شهواتها وأغراضها إلا أنه يسعى إزاء هذه التدابير التى أشرنا إليها إلى أن يعلن أنه لا يمكن أن يشترك فى انتخابات لا تلبس ثوب الحرية الكاملة على شكل يستطيع معه كل مواطن فى أية بقعة من بقاع الوطن السورى الإدلاء برأيه الحر الصريح ، لما كان الحزب الوطنى يرى أن جوًا من الحياد مفقود ، وأن أسباب الحرية الكاملة للناخبين غير موجودة وكان يرى أن الحكومة القائمة فى سياستها الجائرة قد تفرط فى حقوق البلاد وأهدافها القومية وتحاول زجها فى إطار التفرقة والتمزيق وأن سياستها لا تعدو العودة بالبلاد إلى ماضى سيرتها التى كانت الحكومة القائمة نفسها تشكو فيها وتجاهر بما يخالفها . لهذا فإن الحزب الوطنى يعلن عدم اشتراكه فى الانتخابات المقبلة معتمدًا على يقظة الشعب ووعيه فى أن يجد لنفسه طريقًا قويمًا تخرج فيه البلاد من محنتها على شكل يحفظ عليها استقلالها وسيادتها ويحفظ ما بينها فى وحدتها ، والسلام .

**فى ١٤ تشرين أول ١٩٤٩م**
**الرئيس ( عبد الرحمن الكيالى )**
**الأمين العام ( صبرى العسلى )**

## ملحق رقم ( ٦ )

**مصدر الوثيقة** : وزارة الخارجية المصرية ( مفوضية مصر بدمشق ) : محفظة رقم ٢١٩ ، ملف ٣ ، جـ ٧ .

**تاريخ الوثيقة** : ٦ ديسمبر ١٩٤٩م .

**موضوع الوثيقة** : مرسوم تشريعى بدعوة الجمعية التأسيسية لعقد أولى جلساتها .

### مرسوم تشريعى رقم ١٠٨

إن مجلس الوزراء بناءً على السلطات التى يمارسها وعلى قانون الانتخابات العامة المصدق بموجب المرسوم التشريعى رقم ١٧ المؤرخ فى ١٠ أيلول ١٩٤٩م ، وعلى المرسوم رقم ٦٤٦ المؤرخ فى أول كانون الأول ١٩٤٩م المتضمن إعلان انتخابات أعضاء الجمعية التأسيسية وعلى اقتراح وزير الداخلية وقرار مجلس الوزراء المؤرخ فى ٥ كانون أول ١٩٤٩م رقم ٢٦٤ .

### يرسم ما يلى :

**مادة أولى** : تدعى الجمعية التأسيسية لافتتاح اجتماعاتها فى الساعة من صباح يوم الإثنين الواقع فى ٢١ صفر ١٣٦٩هـ الموافق ١٢ كانون أول ١٩٤٩م فى الندوة النيابية بالمهام التالية :

١- انتخاب مكتب الجمعية التأسيسية .

٢- انتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية لإكمال نصاب محكمة الطعون .

٣- إقرار مواد دستورية مؤقتة .

٤- من الدستور السورى .

**مادة ثانية** : ينشر هذا المرسوم التشريعى ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

**دمشق فى ١٤ صفر ١٣٦٩هـ/ ٥ كانون أول ١٩٤٩م**

صدر عن مجلس الوزراء

رئيس مجلس الوزراء / هاشم الأتاسى . وزير الدفاع الوطنى والمعارف / فيضى الأتاسى .

وزير الأشغال العامة والمواصلات / فتح الله أسيون . وزير الخارجية / ناظم القدسى .

وزير المالية والاقتصاد / خالد العظم . وزير العدلية والصحة / سامى كبارة .

وزير الزراعة / أكرم الحورانى . وزير الدولة / عادل العظمة .

## ملحق رقم ( ٧ )

**مصدر الوثيقة** : محاضر جلسات الجامعة العربية : الدورة رقم ١٨ ، الجلسة رقم ١ ، ص ص ١٣٥ - ١٣٧ .

**تاريخ الوثيقة** : ٢٨ مارس ١٩٥٣م .

**موضوع الوثيقة** : تقرير المكتب الرئيسى لمقاطعة إسرائيل حول جهود المكتب الإقليمى السورى فى المقاطعة . .

١- صدر عن الحكومة السورية مرسوم برقم ٩٢ بتاريخ ١٩٥٢/١/٢٦م يقضى بإنشاء المكتب الإقليمى السورى لمقاطعة إسرائيل يدير شئونه مدير يكون ضابط الاتصال لدى المكتب الرئيسى ويساعده مجلس مؤلف من المدير وممثلين عن وزارة الاقتصاد الوطنى ووزارة المالية ووزارة الدفاع الوطنى ووزارة الداخلية ووزارة الخارجية . ويتبع المكتب عدد من الموظفين المؤقتين والمستخدمين للقيام بأعماله . كما رصد له فى ميزانية عام ١٩٥٢م مبلغ مائة ألف ليرة سورية وقد عين مؤخرًا مدير المكتب بعد أن كانت أعمال المقاطعة مفوضة بضابط الاتصال السابق تعيينه وهو أحد كبار موظفى مديرية الجمارك العامة السورية ، واتصالات المكتب الرئيسى مستمرة مع المسئولين لاستكمال أمر تشكيل المكتب الإقليمى .

٢- منعت الحكومة السورية استيراد المواد التى ثبت لدى المكتب الرئيسى أنها من صنع إسرائيل أو من إنتاج شركات لها مصانع فرعية فيها والمبينة فى النشرة الموزعة . وهى فى سبيل إصدار قرار منع يشملها كافة كما منعت التعامل مع الشركات الإسرائيلية أو التى لها علاقة مباشرة مع إسرائيل.

٣- أخضعت أغلب البضائع على الحدود السورية الإسرائيلية لضابطة النطاق الجمركى على عمق ما لا يقل عن عشرين كيلومترًا وبصورة خاصة الأغنام والأبقار على عمق خمسة كيلومترات. وإخضاع البضاعة للنطاق الجمركى معناه حظر نقلها واقتنائها فى منطقة النطاق دون إذن من الجمارك التى تقدر حاجة المنطقة ولا تسمح بما يفيض عن هذه الحاجة .

٤- أخضع التصدير إلى بعض البلدان المشتبه بتعاملها لحساب إسرائيل لنظام أبرز شهادة من بلد المقصد بوصول البضاعة .

٥- اتخذت الحيطة فى مشروع إنشاء المناطق الجمركية الحرة فى سوريا للحيلولة دون تمكين من تساوره نفسه استغلال هذه المناطق فى سبيل المتاجرة مع إسرائيل .

٦- صدرت التعليمات إلى الدوائر المختصة بوجوب طلب شهادات المنشأ عن كل بضاعة تخلص من الجمارك وفرضت غرامات شديدة فى حالة عدم إبرازها .

٧- تقدم ضابط الاتصال السورى بوصفه مدير التشريع والقضايا فى مديرية الجمارك العامة بالمشروع التالى لتعديل قانون الجمارك يعطى موظفى الجمرك بعض الصلاحيات لمراقبة وتفتيش السفن الأجنبية المارة فى الموانئ السورية وذلك بغية تشديد إحكام الحصار الاقتصادى ( مادة ٦٢ مكرر ) . يحق لمأمورى الجمارك ضمن العشرين كيلومترًا من الشواطئ أن يصعدوا إلى البواخر مهما كان لواؤها ومهما كانت حمولتها لمصادرة ما هو مشحون عليها باسم إسرائيل كما يحق لهم منع هذه البواخر من تفريغ البضائع فى أحد الموانئ السورية إذا ثبت أنها مرت بمرفأ إسرائيلى .

٨- صدرت تعليمات مشددة إلى قوى الجيش والشرطة والأمن العام وذلك لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بعدم تمكين وكالات البواخر والطيران وسائر وسائل النقل من القيام بأى نشاط يحول دون تحقيق أهداف المقاطعة وكذلك تشديد الرقابة على الحدود المشتركة مع إسرائيل . هذا ولم تسجل الإدارات المتخصصة أى حوادث تذكر فى هذا الشأن .

٩- عممت وزارة الخارجية على كافة ممثليها فى الخارج بوجوب مؤازرة المكتب الرئيسى للمقاطعة بالأعمال وتزويده بما يتوافر لديها من معلومات تتعلق بمهامه . كذلك تلبية الطلبات التى يتقدم بها إليها المكتب الرئيسى على أن يتم ذلك عن طريق وزارة الخارجية . وبالفعل فقد كان للتقارير القيمة التى تلقيناها من المصادر المشار إليها والتى تلقاها المكتب عن المعارض الدولية التى اشتركت فيها إسرائيل أكبر الأثر فى توجيه أعمال المكتب .

١٠ - شددت المراقبة على المصارف والبيوت المالية والحوالات البريدية دون تسرب الأموال من إسرائيل وإليها كما أوعزت السلطات المختصة بوجوب إيقاف جميع المصارف الموجودة التى تعمل لحساب إسرائيل أو لترويج مصالحها . وكان قد صدر فعلاً قرار بتاريخ ١٩٥٢/١/١٦م عن وزارة الاقتصاد الوطنى السورى يقضى بإغلاق فروع مصرف « زلخا » فى سوريا للاشتباه بأمره وقد استندت الوزارة المشار إليها فى إصدار قرارها إلى بعض المخالفات المالية التى سجلت بحق المصرف المذكور .

١١ - تدرس الدوائر القضائية مشروع قانون العقوبات الواجب فرضها بحق من يثبت تعاملهم مع إسرائيل أو لحسابها ، وذلك على ضوء المشاريع الموصى بها فى اجتماعى ضباط الاتصال للمكاتب الإقليمية .

١٢ - طلبت وزارة الخارجية من المفوضية السورية فى أنقرة التحقق من أن البضائع المراد تصديق فواتيرها ذات منشأ تركى للحيلولة دون تسرب البضائع الإسرائيلية إلى سوريا عن طريق تركيا.

١٣ - منع تصدير وحرمهم من الترانزيت عبر الأراضى السورية للمواد التالية : الحدائد العتيقة وفضلات الحديد أو الحديد والصلب أو الفولاذ والنحاس الخام بأنواعه وفضلات الحاجات النحاسية العتيقة والنيقلف الخام والقصدير الخام وكافة المعادن والخلائط . وذلك بالنظر لثبوت حاجة إسرائيل لهذه المواد .

١٤ - حيث ثبت أن إسرائيل بحاجة ماسة إلى علف المواشى ولاسيما التبن فقد أخضعت السلطات المختصة تصدير مادة التبن إلى خارج الأراضى السورية لإجازة تصدير تعطى ضمن شروط تضمن عدم تسريحها لإسرائيل .

١٥ - منع عرض فيلم Salome لإخراجه فى إسرائيل من قبل إحدى الشركات السينمائية الأمريكية بمؤازرة الشركات السينمائية اليهودية فى إسرائيل .

١٦ - عممت مديرية الجمارك العامة على مراكزها وجوب القيام بإجراء عمليات كشوف معاكسة للبضائع المصدرة أو المستوردة والتى تمت معاملتها وذلك للتثبت من صحة الإجراءات التى اتخذت بشأنها والتأكد من منشئها ومقصدها .

١٧ - طلب من المديرية العامة من الدعاية والأنباء ومديرية الإذاعة أن تسهل للمكتب الرئيسى أمر الاستفادة من وسائل الدعاية فى أغراض مقاطعة إسرائيل .

١٨ - أخضعت السلطات تصدير المواد المبينة فيما يلى إلى قيود كفيلة بعدم إعادة تصديرها إلى إسرائيل فى حال إرسالها إلى البلدان الواقعة على حوض البحر الأبيض المتوسط : الحيوانات الحية ، اللحوم ، السمن ، البيض ، الحنطة والدقيق ، الشعير ، الذرة ، البذور الزيتية ، المشمش ، الزيوت النباتية ، الجلود الخامية ، الصوف ، القطن .

١٩ - أصدرت الحكومة السورية - دفعًا للالتباس الممكن وقوعه بنتيجة التمييز بين البضاعة التى منشؤها جزيرة قبرص وما يماثلها من البضاعة من منشأ آخر - قرارًا بحصر المواد الممكن استيرادها من الجزيرة المذكورة فيما يلى : البطاطا والفاصوليا والباسلة والفول وبذر الكتان والزبيب والحيوانات الحية . كما أخضعت التصدير إليها لإجازة تعطى من قبل الدوائر المختصة للمواد المعدة للاستهلاك المحلى فقط .

٢٠- حرمت السلطات الجمركية السيارات الممنوع استيرادها إلى سوريا بسبب المقاطعة من حق المرور عبر الأراضى السورية بطريق الترانزيت .

وهناك إجراء وتدابير محلية خاصة اتخذت بسبب المقاطعة هذا بالإضافة إلى القضايا التى يرجع بها المكتب الرئيسى إلى الدوائر السورية المختصة التى لم تأل جهدًا ولم تتردد يومًا فى تلبية أى طلب يصدر عنه . مما يحدو بالمكتب الرئيسى لتسجيل خالص شكره وامتنانه للقائمين بإدارتها وبصورة خاصة وزارة الخارجية وزارة الاقتصاد الوطنى والمديرية العامة للجمارك لما قدمه المسئولون فيها من عون وإرشاد لتسهيل مهمة القائمين بأعمال المكتب وتحقيق أهدافه .

## ملحق رقم ( ٨ )

**مصدر الوثيقة** : محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية .

**تاريخ الوثيقة** : أكتوبر ١٩٤٩ - مارس ١٩٥٤م .

**موضوع الوثيقة** : ممثلو الجمهورية السورية فى دورات انعقاد مجلس الجامعة العربية العادية وغير العادية منذ الدورة الحادية عشرة إلى الدورة العشرين .

**(١) دورة الانعقاد العادى الحادية عشرة ( ١٧ أكتوبر ١٩٤٩م - ١٥ فبراير ١٩٥٠م ) .**

| | |
|---|---|
| الدكتور ناظم القدسى | رئيسًا |
| السيد عادل العظمة | عضوًا |
| السيد ميشيل عفلق | عضوًا |
| السيد نعيم الأنطاكى | عضوًا |
| السيد أسعد محفل | مستشارًا |
| السيد أكرم زعيتر | مستشارًا |
| السيد هنرى كتن | مستشارًا |

**(٢) دورة الانعقاد العادى الثانية عشرة ( ٢٥ مارس ١٩٥٠م - ١٧ يونيو ١٩٥٠م ) .**

| | |
|---|---|
| السيد خالد العظم | رئيسًا |
| السيد فيضى الأتاسى | عضوًا |
| الدكتور معروف الدواليبى | عضوًا |
| الدكتور صلاح الدين الطرزى | عضوًا |
| السيد أسعد كحفل | مستشارًا |
| السيد وليد ماجد | مستشارًا |
| السيد موفق القدسى | سكرتيرًا |

**(٣) دورة الانعقاد العادى الثالثة عشرة ( ٢٣ أكتوبر ١٩٥٠م - ٢ فبراير ١٩٥١م ) .**

| | |
|---|---|
| الدكتور ناظم القدسى | رئيسًا |
| السيد جمال الفرا | عضوًا |

| | |
|---|---|
| السيد نسيب شهاب | عضوًا |
| السيد أسعد محفل | مستشارًا |

**(٤) دورة الانعقاد العادى الرابعة عشرة ( ١٧ مارس ١٩٥١م – ١٩ مايو ١٩٥١م ) .**

| | |
|---|---|
| السيد خالد العظم | رئيسًا |
| السيد فريد زين الدين | عضوًا |
| السيد جمال الفرا | عضوًا |
| السيد زهير الدالاتى | مستشارًا |

**(٥) دورة الانعقاد العادى الخامسة عشرة ( ٣ أكتوبر ١٩٥١م – ١٣ أكتوبر ١٩٥١م ) .**

| | |
|---|---|
| السيد فيضى الأتاسى | رئيسًا |
| السيد جمال الفرا | عضوًا |
| السيد زهير الدالاتى | عضوًا |
| السيد مصطفى الشهابى | عضوًا |

**(٦) دورة الانعقاد العادى السادسة عشرة ( ٢٩ مارس ١٩٥٢م – ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢م )**(*) .

| | |
|---|---|
| الدكتور ظافر الرفاعى | رئيسًا |
| الأمير مصطفى الشهابى | عضوًا |
| السيد جمال الفرا | عضوًا |
| السيد زهير الدالاتى | عضوًا |
| السيد ضياء الفتال | سكرتيرًا |

**(٧) دورة الانعقاد العادى السابعة عشرة ( أول أكتوبر ١٩٥٢م – فبراير ١٩٥٣م )**(**) .

| | |
|---|---|
| الأمير مصطفى الشهابى | رئيسًا |
| السيد عمر الجابرى | عضوًا |
| السيد صلاح الدين برمدا | عضوًا |

---

(*) عقدت الجلسة الأولى من هذه الدورة فى يوم ٢٩ مارس ١٩٥٢م ، ثم عقدت الجلسة الثانية فى يوم ١٠ سبتمبر ١٩٥٢م .

(**) تولى الدكتور ظافر الرفاعى وزير خارجية سوريا رئاسة الوفد السورى بداية من الجلسة الرابعة .

| | |
|---|---|
| السيد سامى الخورى | عضوًا |
| السيد مؤيد العظم | عضوًا |

**(٨) دورة الانعقاد العادى الثامنة عشرة ( ٢٨ مارس ١٩٥٣م – ١ مايو ١٩٥٣م ) .**

| | |
|---|---|
| الأمير مصطفى الشهابى | رئيسًا |
| السيد عمر الجابرى | عضوًا |
| السيد صلاح الدين برمدا | عضوًا |
| السيد سامى الخورى | عضوًا |
| السيد مؤيد العظم | عضوًا |

**(٩) دورة الانعقاد غير العادى التاسعة عشرة(*) ( ٧ سبتمبر ١٩٥٣م ) .**

| | |
|---|---|
| السيد خليل مردم | رئيسًا |
| الأمير مصطفى الشهابى | عضوًا |
| السيد صلاح الدين برمدا | عضوًا |

**(١٠) دورة الانعقاد العادى العشرون(**) ( ٢٣ أكتوبر ١٩٥٣م – ٣٠ مارس ١٩٥٤م ) .**

| | |
|---|---|
| السيد عبد الرحمن الهنيدى | رئيسًا |
| الدكتور إبراهيم الأسطوانى | عضوًا |
| الأمير مصطفى الشهابى | عضوًا |
| السيد سامى الخورى | مستشارًا |
| السيد زكى المحاسنى | مستشارًا |

(*) عقدت هذه الدورة فى دمشق تأييدًا لسوريا عقب الاعتداء اليهودى على بحيرة «الحولة» لأجل تجفيفها.
(**) عقدت هذه الدورة فى عمان بالأردن .

## ملحق رقم ( ٩ )

**مصدر الوثيقة** : محاضر جلسات الجامعة العربية : الدورة رقم ١١ ، الجلسة رقم ٦ ، ص ٢٦٦.

**تاريخ الوثيقة** : ٣٠ أكتوبر ١٩٤٩م .

**موضوع الوثيقة** : طلب سورى بتعديل النظام الداخلى للجامعة العربية ( اقتراح علنية الجلسات ) معالى رئيس مجلس جامعة الدول العربية .

**يتشرف الوفد السورى بطلب تعديل المادة الثانية عشرة من النظام الداخلى لمجلس الجامعة على الصورة التالية :**

تكون اجتماعات المجلس علنية إلا فى الحالات التى يقرر المجلس فيها بأغلبية الآراء فى جلسة علنية أن ظروفًا استثنائية توجب عقد جلسة سرية ، وأما جلسات اللجان فتكون سرية إلا فى الحالات التى يقرر فيها العلنية بأغلبية الآراء . والقرارات التى تتخذ فى جلسة سرية يجب أن يعلن عنها فى أول جلسة علنية تليها وبعد كل جلسة سرية يصدر الأمين العام بلاغًا عن خلاصة أعمال الجلسة . فمن المعلوم أن النظام المتبع لدى الأمم المتحدة أوسع علانية من هذا الاقتراح . فإن قاعدة العلانية المقررة بمقتضى المادة ٦٣ من النظام الداخلى المطلق لدى تلك الهيئة تشمل أيضًا أعمال اللجان الرئيسية والفرعية على السواء ما لم تقرر الهيئة المختصة وجوب الانعقاد السرى .

وقد أظهر الاختبار أن تلك القاعدة التى تطبق حتى أمام مجلس الأمن - كما هو معلوم - لم تأت بأى محذور فلا خطر من إقرارها فى جامعة الدول العربية وهى المؤسسة القومية التى تعلق عليها الشعوب العربية الممثلة فيها وغير الممثلة عظيم الآمال . بل إن الاختبار أثبت أن سرية الجلسات تؤدى فى الواقع إلى محاذير لا يستهان بها لأنها تفصل بين الجامعة والرأى العام العربى بينما يرى الوفد السورى فى التجاوب بين مجلس الجامعة والرأى العام بأوسع معانيه هو الضمان الأقوى لتنمية الروابط القومية .

وعلى ذلك فإن الوفد السورى يرجو ضم هذا الموضوع إلى جدول أعمال هذه الدورة وإحالة مشروعه إلى اللجنة المختصة لدراسته وتقديم تقرير عنه فى جلسة قادمة .

القاهرة فى ٣٠ تشرين أول ١٩٤٩م

**ولمعاليكم فائق الاحترام**

**نعيم الأنطاكى**

## ملحق رقم ( ١٠ )

**مصدر الوثيقة** : محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية : الدورة رقم ١٢ ، الجلسة رقم ٤ ، ص ص ٩٠ ، ٩١ . .

**تاريخ الوثيقة** : أول أبريل ١٩٥٠م .

**موضوع الوثيقة** : تقرير لجنة اللوائح والأنظمة الداخلية عن اقتراح الوفد السورى الخاص بعلنية الجلسات .

تقدم الوفد السورى لمجلس الجامعة فى الدورة السابقة باقتراح يرمى إلى تعديل المادة الثانية عشرة من النظام الداخلى للمجلس بسرية الجلسات لجعلها علنية . ونص المادة الثانية عشرة المذكورة هو الآتى : « تكون اجتماعات المجلس سرية إلا فى الحالات التى يقرر المجلس فيها العلنية بأغلبية الآراء » . ويرمى الاقتراح السورى إلى تعديلها على الوجه التالى : « تكون اجتماعات المجلس علنية إلا فى الحالات التى يقرر المجلس فيها بأغلبية الآراء فى جلسة علنية أن ظروفًا استثنائية توجب عقد جلسة سرية . وأما جلسات اللجان فتكون سرية إلا فى الحالات التى يقرر فيها العلنية بأغلبية الآراء . والقرارات التى تتخذ فى جلسة سرية يجب أن يعلن عنها فى أول جلسة علنية تليها وبعد كل جلسة سرية يصدر الأمين العام بلاغًا عن خلاصة أعمال الجلسة » .

ولما عرض هذا الاقتراح السورى على المجلس فى جلسته السادسة الدورة السابقة بتاريخ ١٩٤٩/١٠/٣٠م قرر إحالته إلى لجنة اللوائح والأنظمة الداخلية المتفرعة عنه . ولكن هذه اللجنة لم تنظره . بل ولم تعقد فى ذلك التاريخ . فرأت الأمانة العامة طرح هذا الاقتراح من جديد على المجلس فى دورته الحالية لتقرير ما يراه فى شأنه ، وبتاريخ يوم الإثنين ٢٧ مارس ١٩٥٠م قرر المجلس إحالة الموضوع للجنة اللوائح والأنظمة الداخلية التى نظرته بجلستها المنعقدة فى صباح الثلاثاء ٢٨ مارس ١٩٥٠م بحضور جميع أعضائها ما عدا مندوبى المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية اللذين لم يحضرا هذه الجلسة .

ولقد أحال مندوب سوريا إلى الأسباب المفصلة الواردة فى الاقتراح الأصلى للوفد السورى المقدم فى الدورة السابقة . وهى تشير أولاً إلى ما هو متبع لدى الأمم المتحدة ، حيث قاعدة العلنية

مطبقة فى أوسع نطاق دون أن يترتب على ذلك خطأ أو محذور ، وإلى أنه لا خطر فى إقرار تلك القاعدة فى جامعة الدول العربية وهى المؤسسة القومية التى تعلق عليها الشعوب العربية الممثلة فيها وغير الممثلة عظيم الآمال ، وأخيرًا إلى ما أثبته الاختبار من أن سرية الجلسات تؤدى فى الواقع إلى محاذير لا يستهان بها إذ تفصل بين الجامعة والرأى العام العربى بينما يرى الوفد السورى فى التجاوب بين مجلس الجامعة والرأى العام بأوسع معانيه الضمان الأقوى لتنمية الروابط القومية وبالرغم من تقدير اللجنة للمقاصد النبيلة التى صدر عنها الاقتراح السورى إلا أنها رأت بأغلبية الآراء أن تحقيقه فى الوقت الحاضر سابق لأوانه . إذ فضلاً عن عدم جواز المقارنة بين منظمة عالمية كهيئة الأمم المتحدة وبين منظمة إقليمية محدودة الأغراض كجامعة الدول العربية وفضلاً كذلك عن أن التحول من السرية إلى العلنية يستدعى إعداد أمكنة إيفاد المجلس ولجانه إعدادًا خاصًا يتسع لاستقبال الجمهور والصحفيين مع المحافظة فى الوقت نفسه على حسن سير العمل فى المجلس ولجانه وهو ما لم يتهيأ بعد لجامعة الدول العربية فإن الشعور العام لدى أعضاء اللجنة أنه ما زال أمام الجامعة العربية الآن من المشاكل الداخلية المتصلة بعلاقات الدول العربية فيما بينها ما يتطلب الحل والتسوية بطريقة التفاهم والاقتناع فى جو من الهدوء والصراحة التامة بعيدًا عن أعين الرقباء وعن المؤثرات الخارجية كافة . كما أن قضية فلسطين والمشاكل العديدة المتفرعة عنها ما زالت تستأثر بالنصيب الأكبر من نشاط الجامعة . وظروف هذه القضية الخاصة تستدعى السرية التامة لأسباب لا تخفى . وقصر العلنية على ما عدا ذلك من شئون مع الاحتفاظ بالسرية فى صدد هذه المسائل التى تشغل الرأى العام العربى يخشى معه ألا يحقق ذلك التجاوب بين الجامعة والرأى العام لما هو شاهد فى أوساط الأمم المتحدة وغيرها من انصراف الجمهور والصحفيين عن حضور الجلسات ذات الطابع الفنى ، وتكالبهم على العكس على حضور جلسات الجمعية العامة ولجانها التى تنظر فيها المسائل السياسية الكبرى .

ولقد لاحظت اللجنة أنه فيما تقرره المادة الثانية عشرة من النظام الداخلى القائم لمجلس الجامعة ما يكفى فى الوقت الحاضر فهى مع أخذها بقاعدة سرية الجلسات أجازت لمجلس الجامعة جعل الجلسة علنية إذا ما رأى ذلك بأغلبية الآراء . وتود اللجنة بهذه المناسبة أن توجه نظر المجلس والأمانة العامة والدول الأعضاء إلى ما فى تسرب أنباء المناقشات والمداولات التى تجرى فى الجلسات السرية بمجلس الجامعة ولجانه . وإلى ما فى وصول مضمون المذكرات السرية التى توزع على الوفود إلى علم

الصحف وغيرها . كما هو المشاهد من إضرار وتفويت للأغراض المتوخاة من فرض السرية ، تلك الأغراض التى أشارت اللجنة أعلاه إلى جانب منها . ولا تخفى اللجنة فى النهاية وقد بينت وجهة نظرها بوضوح فى تقريرها هذا الإقرار بأن للموضوع نواحى سياسية تجاوز اختاصاصاتها تترك تقديرها للمجلس نفسه أو اللجنة السياسية .

القاهرة فى ٢٩ مارس ١٩٥٠م

**المقرر : وحيد رأفت**

## ملحق رقم ( ١١ )

**مصدر الوثيقة** : المصرى : العدد رقم ٤٣٨٧ بتاريخ ١٠ فبراير ١٩٥٠م .

**تاريخ الوثيقة** : ٩ فبراير ١٩٥٠م .

**موضوع الوثيقة** : اتفاق الكرام بين الحكومة المصرية والحكومة العراقية بخصوص موقفهما من سوريا .

رغبة فى توطيد علاقات الود والإخاء القائمة بين البلدين ، واستجابة لرغبات شعبيهما الشقيقين ، وعملاً على تدعيم أركان الجامعة العربية ، وتنقية جوها من كل ما يكدره ، قد اتفق الطرفان على ما يأتى :

١- أن يمتنع كل منهما مدى خمسة أعوام من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق من التدخل فى أمور سوريا الداخلية ، ومن إثارة أو تشجيع ما قد يعتبر تدخلاً فيها بالذات أو الواسطة .

٢- أن يعملا جهدهما متضامنين على بذل خير الوساطة بشكل بعيد عن مواطن التدخل لتستقر الأحوال فى سوريا على وضع دستور سليم يستند إلى مشيئة الشعب السورى .

**لاحقة** : من المفهوم أن عبارة « إثارة أو تشجيع ما قد يعتبر تدخلاً فيها بالذات أو الواسطة » وهى العبارة الواردة فى البند الأول من هذا الاتفاق تشمل فيما تشمله مشروعى سوريا الكبرى والهلال الخصيب .

## ملحق رقم ( ١٢ )

**مصدر الوثيقة** : المصرى : العدد رقم ٥٨٣٨ بتاريخ ٢٦ فبراير ١٩٥٤م .

**تاريخ الوثيقة** : ٢٥ فبراير ١٩٥٤م .

**موضوع الوثيقة** : بيان مصطفى حمدون قائد المنطقة الشمالية فى حلب بالانقلاب على الشيشكلى .

## بيان رقم ( ١ )

من قيادة المنطقة الشمالية إلى جميع ضباط وأفراد الجيش السورى ليس هذا ببيان أو نداء وإنما هو عهد ضباط وجنود الجيش السورى الكريم ، لقد آلينا على أنفسنا أن نعود بالجيش إلى ثكناته بعد أن أخرجته عن تقاليده النبيلة أغراض ، ولقد آلينا على أنفسنا أن نعمل على إزالة ما لحق بالجيش من عار وأن نعيد إليه مزاياه الرفيعة ومناقبه ونعود بعدها إلى الثكنات ولن يكون لنا دخل فى السياسة . هذا نداء إلى رفاقى فى السلاح أن يحذوا حذونا بهذا الشأن لنتمكن من أن نعيد الأمور إلى نصابها . وإلى أن يتحقق الهدف فإن منطقة القيادة الشمالية تعلن انفصالها عن حكومة الشيشكلى وتناشده أن يغادر البلاد حقنًا للدماء .

## ملحق رقم ( ١٣ )

**مصدر الوثيقة** : وزارة الخارجية المصرية ( سفارة مصر بدمشق ) : محفظة ٥٠ ، ملف رقم ٢/٢/٨ .

**تاريخ الوثيقة** : ١٥ يونيو ١٩٥٤م .

**موضوع الوثيقة** : بيان إلى الشعب السورى من نواب مجلس عام ١٩٥٣م عما مر بسوريا من أحداث سياسية منذ ٣٠ مارس ( آذار ) ١٩٤٩م وحتى انقلاب فبراير (شباط) ١٩٥٤م .

توالت على البلاد السورية فى الفترة الأخيرة من الزمن أحداث مختلفة بدأت بانقلاب ٣٠ آذار ١٩٤٩م الذى قام به الزعيم حسنى الزعيم والذى كان من نتيجته إصدار مرسوم برقم ٣ وبتاريخ الأول من نيسان ١٩٤٩م يقضى بحل مجلس النواب السورى وتأليف لجنة لوضع مشروع دستور للبلاد وقانون للانتخابات النيابية العامة . وبتاريخ ٢٥ حزيران ١٩٤٩م جرى استفتاء الشعب السورى مباشرة على انتخاب الزعيم حسنى الزعيم رئيسًا للجمهورية وتخويله بمرسوم تشريعى يتخذ بمجلس الوزراء وضع دستور جديد للبلاد على أن يصدق من الشعب بطريقة الاستفتاء المباشر.

وبتاريخ ١٤ آب ١٩٤٩م قام العقيد سامى الحناوى قائد حامية دمشق بالانقلاب على الزعيم حسنى الزعيم متخذًا لنفسه صفة القائد العام ورئيسًا للمجلس الحربى الأعلى ، واعتقل السيدين حسنى الزعيم ومحسن البرازى اللذين أعدما رميًا بالرصاص وفى اليوم نفسه صدر مرسوم تشريعى برقم ١ يتضمن تولى المجلس الحربى الأعلى كافة الصلاحيات التشريعية والتنفيذية ريثما تتألف الحكومة الدستورية . واستنادًا إلى ذلك منح العقيد سامى الحناوى حكومة الانقلاب سلطاتها التشريعية والتنفيذية بالمرسومين رقمى ٦ ، ٧ وبتاريخ ١٤ آب ١٩٤٩م فتضمن الأول تسمية السيد هاشم الأتاسى رئيسًا لمجلس الوزراء والثانى تسميته الوزراء الذين كان منهم السيد فيضى الأتاسى ورشدى الكخيا وناظم القدسى .

وقد استهل مجلس الوزراء عمله بأن أصدر فى اليوم الثانى من تسليم زمام الحكم مرسومًا برقم ١ تضمن ترفيع العقيد الحناوى لرتبة زعيم ، ومرسومًا برقم ٢ تضمن منحه وسام الاستحقاق السورى من الدرجة الممتازة كما أصدر مرسومًا ثالثًا برقم ٥ وبتاريخ ١٨ آب ١٩٤٩م تضمن تسميته

رئيسًا للأركان العامة . وفى اليوم نفسه أصدر مجلس الوزراء مرسومًا تشريعيًا برقم ١ تضمن تنظيم السلطات العامة تنظيمًا مؤقتًا ريثما تعود الحياة الدستورية للبلاد . كما أصدر بتاريخ ١٠ أيلول ١٩٤٩م المرسوم التشريعى رقم ١٧ المتضمن قانون الانتخابات العامة وبتاريخ ٢١ أيلول ١٩٤٩م صدر مرسوم برقم ٢٣٩ تضمن تحديد يوم ٥ تشرين الثانى ١٩٤٩م موعدًا لانتخاب جمعية تأسيسية تتولى وضع دستور للبلاد ، وقد أحدثت هذه الدعوة للانتخابات موجة شديدة من السخط والاحتجاج لدى الشعب السورى الذين ائتلفوا جميعًا فى جبهة وطنية وأصدروا بيانًا فى ١٦ آب ١٩٥٠م والذى تضمن : ( أن كل وضع لا يستمد شرعيته من إرادة الأمة الممثلة فى دستورها القائم ووضعها الشرعى المنبثق عنه لا يمكن أن يقيدها بقيد وليست له أية صفة مشروعة ) .

وقد عقدت الجمعية المنبثقة عن الانتخابات المذكورة أولى جلساتها بتاريخ ١٢ كانون الثانى ١٩٥٠م قررت فيها الإعراب عن أسمى تحيات الإعجاب والتقدير إلى بطل الانقلاب سامى الحناوى ولم يمض أسبوع واحد على هذه الجلسة حتى اعتقل الزعيم الحناوى وأودع السجن بالمزة من قبل العقيد أديب الشيشكلى ولم يصدر من الجمعية المذكورة أى احتجاج من أجل الرجل الذى أولته ثقتها وإعجابها وإنما ظلت تتعاون مع العقيد أديب الشيشكلى تعاونًا وثيقًا تامًا دون أن تحرك ساكنًا بموضوع سامى الحناوى وأيدت ذلك بإصدار قانون بتاريخ ٢٧ آب ١٩٥٠م تحت رقم ١٩ تضمن عفوًا عامًا عن جميع الأفعال التى ارتكبت بدوافع سياسية أو على حقوق سياسية عامة أو خاصة بين آذار ١٩٤٩م ونهاية كانون الأول ١٩٤٩م وقد شمل هذا العفو جميع الذين ساهموا فى الانقلابات السابقة وتضمن إضافة إلى ذلك السماح لمجلس الوزراء بأن يمنح - خلافًا للأحكام القانونية النافذة - الموقوفين ممن يشملهم هذا العفو تعويضًا لا يتجاوز عشرة آلاف ليرة سورية لكل منهم .

وفى الوقت الذى كان يتوجب فيه على الجمعية المذكورة أن تنصرف حتمًا عقب انتهاء مهمتها التى انتخبت من أجلها عمدت رغم اعتراض بعض أعضائها إلى قلب نفسها إلى مجلس نيابى متجاوزة بذلك نص المرسوم الذى حصر مهمتها بوضع دستور للبلاد متحدين إدارة الناخبين مدفوعة إلى ذلك بطمعها والاستئثار بالسلطة التشريعية التى سخرت نصوص الدستور لدعمها وتقويتها على حساب بقية السلطات الأخرى الأمر الذى أحدث خللاً فى توازن سلطات الدولة لمصلحة حزب الأكثرية وقد نجم عن ذلك حدوث أزمات فى الحكم وتعطيل له مدة من الزمن كادت تقوض وحدة

البلاد وتهدد استقلالها فى الصميم وتعرقل أعمال الدفاع عن الحدود مما أدى إلى قيام المجلس العسكرى بانقلاب ٢٩ تشرين الثانى ١٩٥١م .

وبالنظر إلى استقالة رئيس الجمهورية المسجلة فى ديوان المجلس النيابى صدر الأمر العسكرى رقم ١ فى ٢ كانون الأول ١٩٥١م متضمنًا إعطاء رئيس الأركان العامة رئيس المجلس العسكرى الأعلى مهام رئاسة الدولة وكافة الصلاحيات الممنوحة للسلطة التنفيذية ، وبسبب عجز المجلس الذى اعتبر نفسه مجلس نواب من تحمل مسئوليات توجيه الحكم ، ونظرًا لأن الأوضاع السياسية التى تواجهها البلاد توجب الرجوع إلى الشعب وهو صاحب السيادة فى استفتائه فيمن يختارهم لتحمل هذه المسئوليات صدر المرسوم رقم ١ فى كانون الأول ١٩٥١م بحل ذلك المجلس اعتبارًا من ٢ كانون الأول ١٩٥١م ، كما صدر بتاريخ ٣ كانون الأول ١٩٥١ أمر عسكرى برقم ٢ تسلم بموجبه الزعيم فوزى سلو صلاحية السلطتين التشريعية والتنفيذية يؤازره فى ممارسة السلطة التنفيذية الأمناء العامون . وبقيت البلاد منذ ٢٩ تشرين الثانى ١٩٥١م حتى ٨ حزيران ١٩٥٢م بدوت جهاز مدنى للحكم ودون أن يقوم المجلس المنحل بأية محاولة قولية أو فعلية لإثبات وجوده وبذلك يكون نواب هذا المجلس قد أخلوا بقسمهم الذى يوجب عليهم الدفاع عن الدستور وبتاريخ ٨ حزيران ١٩٥٢م تشكلت حكومة مدنية اشتركت فيها سلطات التشريع والتنفيذ مع رئيس الدولة وأصدرت بيانها الوزارى الذى تضمن أن مهمتها الانتقالية إعداد البلاد للحياة الدستورية .

وقد رأى المجلس العسكرى الأعلى الذى قام بحدث ٢٩ تشرين الثانى ١٩٥١م أن يتقدم إلى الشعب بواسطة الحكومة القائمة آنئذ بمشروع دستور يعرض على استفتاء الشعب المباشر ، وقد تم هذا الاستفتاء فى ٩ تموز ١٩٥٣م وانتخب بنتيجته الزعيم أديب الشيشكلى رئيسًا للجمهورية مع إقرار الدستور الذى نص صراحة فى المادة ١٢٨ منه على إلغاء دستور عام ١٩٥٠م ثم جرت انتخابات نيابية بعد تشكيل الوزارة الثانية التى أعقبت الاستفتاء وقام المجلس النيابى بإصدار تشريعات مختلفة لا تزال نافذة ومرعية حتى الآن مع التشريعات التى أصدرتها الوزارة الأولى قبل الاستفتاء . وفى حدث ٢٥ شباط ١٩٥٤م أرسلت حاميات بعض المناطق نداء إلى الزعيم أديب الشيشكلى طلبت إليه التنحى عن رئاسة الجمهورية فلبى الزعيم أديب الشيشكلى النداء حقنًا للدماء وحرصًا على وحدة الجيش والبلاد وقدم استقالته إلى الشعب السورى وبعد مغادرة الزعيم الشيشكلى البلاد استلم السيد هاشم الأتاسى المستقيل رسميًا رئاسة الجمهورية واجتمع مجلس

١٩٤٩م ، واعتبر نفسه سلطة تشريعية رغم حله من جهة ، ورغم انقضاء أجله المحدد بأربع سنوات ابتداء من اليوم الأول من شهر كانون الأول ١٩٤٩م وحتى نهاية تشرين الثانى عام ١٩٥٣م من جهة ثانية ، وما لبثت الفئة المتحكمة التى زعمت أن مهمتها مؤقتة انتقالية بحتة أن استأثرت بالحكم حسب ما تمليه عليها النزعات الحزبية والأنانيات الفردية وقامت بإجراء تعيينات وتنقلات وتسريحات كيفية استهترت فيها بالكفاءات والنزاهات حتى شملت الجامعة السورية والمحكمة العليا والجيش والمؤسسات العربية وذلك بقصد تهيئة الجو الانتخابى لها والتنكيل بالمواطنين الذين لا يسيرون فى ركابها .

وعمد المجلس المنحل والمنقضية مدته بوحى من حزب الأكثرية فيه ورغم معارضة فريق كبير من أعضائه إلى إقصاء بعض النواب اعتباطًا وإصدار تشريعات مخالفة للمبادئ الديمقراطية والحقوق الطبيعية ومنها قانون استرداد الأموال وقانون المطبوعات ومشروع قانون الثواب والعقاب وغيرها من التشاريع والتدابير التى هددت بإصدارها فئة من نواب هذا المجلس بقصد اضطهاد المواطنين والنيل من كرامتهم شفاء للأحقاد وإرواء للنزعات وهى أعمال لا يصدر مثلها عمن يدعى أنه يزاول سلطة عامة وبحكم الشعب للشعب ومن شأنها أن تخلق الفوضى والاضطراب وتبعث الفتنة بين أبناء الوطن الواحد .

وإزاء هذه الأوضاع الشاذة التى تثير اشمئزاز ونفور الشعب السورى بأسره وتسىء إلى وحدة أبناء البلاد وتهدد سلامة الوطن من الداخل بتجاهلها واقع سوريا الحديث . فضلاً عما يهدد البلاد من خطر الصهيونية الأثيمة وما يحاك ضدها من مؤامرات تستهدف النيل من سيادتها واستقرارها . فإننا بالاعتماد على الله وعلى حق الشعب السورى بالسيادة والحرية والحكم الصالح وعلى تسلسل المنطق الدستورى فى البلاد نعلن أن السلطات القائمة غير دستورية وغير شرعية ولا تستند إلا إلى الاغتصاب المجرد ، كما نعلن أن السلطات القائمة غير أهل للتعاقد باسم البلاد ، ونحن ندعو الفئة المجتمعة فى الندوة النيابية إلى الانفضاض لعدم شرعية اجتماعاتها ومقرراتها وتحملها كافة المسئوليات المادية والأدبية والسياسية تجاه الشعب والوطن والتاريخ .

❖ ❖ ❖

# المصادر والمراجع

## أولاً : الوثائق

### وثائق غير منشورة :

### ١ ـ وثائق وزارة الخارجية المصرية :

( أ ) مفوضية مصر بدمشق :


– محفظة ٤٦ ، ملف رقم ١/٧/٢٢٨ ، جـ ٢ ، تقرير رقم ٣٠ لسنة ١٩٤٧م .

– محفظة ٤٧ ، ملف رقم ١/٧/٢٢٨ ، جـ ٣ ، تقرير رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٩م .
وتقارير أرقام ٨ ، ٢٧ ، ٤٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٨٨ لسنة ١٩٥٠م .
ملف رقم ١/٧/٢٢٨ جـ ٤ ، تقارير أرقام ١٩ ، ٢٣ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٦٦ ، ٧٠ ، ٧٨ ، ١٠٠ ، ١٠٤ ، ١٢٦ ، ١٢٩ ، ١٣١ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٩ ، ١٥١ ، ١٥٨ لسنة ١٩٥١م .

– محفظة ٢٠٥ ، ملف ٥ ، جـ ٤ ، تقارير أرقام ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ لسنة ١٩٥٠م .
ملف ٥ ، جـ ٥ ، تقارير أرقام ٢٠ ، ٣٢ ، ٣٤ ، ٨٥ ، ١٢٧ ، ١٢٩ لسنة ١٩٥١م .
ملف ٥ ، جـ ٦ ، تقارير أرقام ٤٢ ، ٤٣ ، ٦٥ ، ٩٦ ، ٩٨ لسنة ١٩٥١م .

– محفظة ٢١٦ ، ملف رقم ٨٥/١٠٩٧م ، تقارير صحفية لسنة ١٩٥١م .

– محفظة ٢١٧ ، ملف رقم ٣٠ ، تقرير رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٢م .

– محفظة ٢١٨ ، ملف رقم ٣ ، جـ ٥ ، تقارير أرقام ١٩ ، ٣٣ ، ٥١ ، ٥٧ ، ٨٠ لسنة ١٩٤٨م .
ملف ٣ ، جـ ٦ ، تقارير أرقام ٦ ، ٨ ، ١٢ ، ٢٤ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٤ ، ٤٩ ، ٥٦ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، لسنة ١٩٤٩م .

– محفظة ٢١٩ ، ملف رقم ٣ ، جـ ٧ ، تقارير أرقام ٦٨ ، ٧٢ ، ٧٧ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٧ ، ٩٩ لسنة ١٩٤٩م .
ملف رقم ٣ ، جـ ٨ ، تقارير أرقام ٣ ، ٦ ، ٩ ، ١٦ ، ١٩ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٧ ، ٣١ ، ٤١ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٨٢ ، ٨٦ ، ٨٩ ، ٩٤ لسنة ١٩٥٠م . وتقارير أرقام ٣ ، ٩ ، ١٠ ، ١٦ لسنة ١٩٥١م .

- **محفظة ٢٢٠** ، ملف رقم ٥ ، جـ ٣ ، تقرير رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٤٩م ، ملف رقم ٥ ، جـ ٤ ، تقارير أرقام ١٥ ، ٦١ ، ٧١ ، ٨٠ من سنة ١٩٤٦م إلى ١٩٤٩م .
- **محفظة ٢٤٤** ، ملف رقم ١٠ ، جـ ٣ ، تقارير أرقام ٢٠٨، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٧ لسنة ١٩٥١م . ملف رقم ١٠ ، جـ ٤ ، تقارير أرقام ٢، ٣ ، ٩ ، ١٠ ، ٢٠ لسنة ١٩٥٢م .
- **محفظة ٢٤٦** ، ملف رقم ١٧ ، تقارير صحفية لسنة ١٩٤٩م .
- **محفظة ٢٤٧** ، ملف رقم ٣ ، جـ ١٠ ، تقرير رقم ٣٧ لسنة ١٩٤٩م .
- **محفظة ٢٤٨** ، ملف رقم ٣١ ، جـ ٣ ، تقارير أرقام ١٥٩ ، ١٦٤، ١٦٥ ، ١٦٧ ، ١٧٢ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٩ ، ١٨٢ ، ١٨٧ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٥ لسنة ١٩٥١م .

**(ب) مفوضية مصر بعمان :**

- **محفظة ٢١٩** ، ملف ٢/٢/٣ ، تقرير رقم ١٨ لسنة ١٩٥٠م .

**(جـ) مفوضية مصر ببغداد :**

- **محفظة ١٠**، ملف ١/٧/٢٢٨ ، جـ ٨ تقرير رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٠م .

**( د ) الأرشيف السرى الجديد :**

- **محفظة ٢٤٨**، ملف ٣١، برقية بدون رقم لسنة ١٩٥١م.
- **محفظة ٢٤٤** ، ملف ١٠ ، جـ ٣، برقية رقم ٤٢ لسنة ١٩٥١م .

**(هـ) الإدارة العربية :**

- **محفظة ٢٠٥** ،ملف ١٣/٤٨/١٤٠ ، برقية رقم ١٩لسنة ١٩٥٠م .
  ملف ١٥/٤٨/١٤٠ ، برقيات أرقام ١٥ ، ١٩ ، ٢٢ لسنة ١٩٥٢م .
  ملف ١٠/٤٠/٣٧ ، برقية رقم ٢١لسنة ١٩٥٢م .
- **محفظة ٢١٨** ، ملف ٣، جـ٦ ، برقيتان رقما ٦ ، ٦٠ لسنة ١٩٤٩م .
  ملف ٣٧ـ ٣١/ ١٢ ، تقرير رقم ١٦ لسنة ١٩٤٩م .
- **محفظة ٢١٩** ، ملف ٣ ، جـ ٧ ، برقية رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٩ .
  ملف ١٣٩/ ١٤٢/ ٤ ، برقية رقم ١٨ لسنة ١٩٥٠م .
- **محفظة ٢٢٠** ، ملف ٣٧ـ ٣١/ ١٢ ، تقرير رقم ١٧لسنة ١٩٤٩م .

**( و ) سفارة مصر بدمشق :**

- **محفظة ٥٠** ، ملف رقم ٢/٢/٨ ، تقارير أرقام ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٧ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٣٠ ، ٢٣٢ ، ٢٣٤ ، ٢٥٣ ، ٢٥٥ ، ٢٥٧ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦٩ ، ٢٧٣ ، ٢٧٧ ، ٢٨٣ ، ٢٨٥ ، ٢٨٩ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٦ ، ٣٠٤ ، ٣١١ ، ٣١٢ لسنة ١٩٥٤م .

ملف ٨/ ٣/ ١ ، تقرير رقم ١٥ لسنة ١٩٥٥م .

**(٢) محاضر جلسات الجمعية التأسيسية السورية :**

جلسات الجمعية أثناء عامى ١٩٤٩م - ١٩٥٠م .

**(٣) محاضر جلسات مجلس جامعة الدول العربية :**

- دورة الانعقاد العادية رقم ١ بتاريخ ١٩٤٥/٦/٤م .
- دورة الانعقاد العادية الحادية عشرة بتاريخ ١٧/ ١٠/ ١٩٤٩م - ١٥/ ٢/ ١٩٥٠م .
- دورة الانعقاد العادية الثانية عشرة بتاريخ ٢٥/ ٣/ ١٩٥٠م - ١٧/ ٦/ ١٩٥٠م .
- دورة الانعقاد العادية الثالثة عشرة بتاريخ ٢٣/ ١٠/ ١٩٥٠م - ٢/ ٢/ ١٩٥١م .
- دورة الانعقاد العادية الرابعة عشرة بتاريخ ١٧/ ٣/ ١٩٥١م - ١٩/ ٥/ ١٩٥١م .
- دورة الانعقاد العادية الخامسة عشرة بتاريخ ٣/ ١٠/ ١٩٥١م - ١٣/ ١٠/ ١٩٥١م .
- دورة الانعقاد العادية السادسة عشرة بتاريخ ٢٩/ ٣/ ١٩٥٢م - ٢٣/ ٩/ ١٩٥٢م .
- دورة الانعقاد العادية السابعة عشرة بتاريخ ١/ ١٠/ ١٩٥٢م - فبراير ١٩٥٣م .
- دورة الانعقاد العادية الثامنة عشرة بتاريخ ١٩٥٣/٣/٢٨م - ١٩٥٣/٥/١٠م .
- دورة الانعقاد غير العادية التاسعة عشرة بتاريخ ٧/ ٩/ ١٩٥٣م .
- دورة الانعقاد العادية العشرون بتاريخ ٢٣/ ١٠/ ١٩٥٣م - ٣٠/ ٣/ ١٩٥٤م .

**(٤) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية :**

**1 - Archives des Affaires Étrangeres Française :**

**A-Légation de France á Damas :**

Serie Y, dossier 2A, vo lu me 36

*-RNo 297 Date 2/4/1949.

*-R No - Date 6/4/1949.

*-R No - Date 7/4/1949.

*-R No - Date 13/4/1949.

*-R. No - Date 20/4/1949.

*-R No - Date 26/4/1949.

*-R. No - Date 30/5/1949.

*-R. No 401 Date 28/6/1949.

**B-Légation de France au Moscow :**

Serie Y. ,dossier 2A ,Volume 36

*-R No 785-786 Date 8/4/1949.

*-R No 839 Date 14/4/1949.

**C- Seriey de France au Caire :**

Scriçl,dessoir 2A ,Volume 36,

*-R No 723 Date 3/5/1949.

**D-Légation de France á Bagdad:**

Serie y. ,dossier 2A ,Volume.:

*-R No 243 Date 27/4/1949.

**E- Légation de France au Jeursalem :**

Serie Y. ,dossier 2A ,Volume:

*-R No 197 Date 20/4/1949.

**F- Minister des Affairs Étrangeres Française**

Serie Y ,Dossier 2A Volume 36:

*-R No Date 11/4/!949.

*-R No Date 15/4/1949.

**Il -La Documentation Française :**

**A- Articles et Documents :**

*-R No: -1509,1523,1540, 1559, 1570, 1611, 1620, 1638, 1655, 1664, 1672, 1699, 1707, ( in 1949 )

*-R No; 1751,1760,1778,1786, 1793, 1802, 1810, 1845, 1871,1889,1898 1906, 1942, 1985,2046,2055,2077, ( in 1950 )

*-R NO:- 2148,2176,2232,2261,2311.( in 1951 ).

*-R NO:- 2343,2386,2306, (in 1952, ).

*-R NO- 2608, (in 1953).

*-R NO - 44, 87, (in 1954 ).

**B- BuIletiln Quatidien:**

*- R , NO : - 2043 ,2053,2062, ( in 1951)

**وثائق منشورة :**

– **وزارة الخارجية العراقية** : وثائق منشورة عن الانقلاب السورى الأول ، بجريدة المصرى العدد رقم ٤١٧٠ بتاريخ ٦/٦/ ١٩٤٩م .

– **وزارة الخارجية المصرية** : وثائق منشورة عن حرب فلسطين ، بجريدة المصرى ، العدد رقم ٤٤٠٠ بتاريخ ٢٣/ ٢/ ١٩٥٠م .

– **وثائق حزب البعث العربى الاشتراكى** : نضال البعث ، أربعة أجزاء ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٦٣م .

– **فوزى سلو** : البيان الأول للشعب السورى فى آذار ١٩٥٢م، مطبعة الجمهورية السورية ، دمشق ١٩٥٢م .

– ــــــــــــــ : البيان الثانى إلى الشعب السورى فى حزيران ١٩٥٢م ، مطبعة الجمهورية السورية ، دمشق ١٩٥٢م.

– **أديب الشيشكلى** : يوم التحرير القومى (خطاب العقيد الشيشكلى فى ذكرى الثانى من كانون الأول ) ، دمشق د . ت .

– **الحكومة السورية** : القانون المدنى السورى ، دمشق ١٩٤٩م .

– **هيئة الأمم المتحدة** : التطورات الاقتصادية فى الشرق الأوسط ( ١٩٤٥ – ١٩٥٤م ) ، نيويورك ١٩٥٥م .

– **البنك الدولى للإنشاء والتعمير** : الإقليم السورى واقتصادياته ، ترجمة سنى اللقانى ، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة د . ت .

– **الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية** : اقتصاديات البلاد العربية وتجارتها الخارجية ، القاهرة ١٩٥٦م .

- **جامعة الدول العربية** : اعتداءات إسرائيل على خطوط الهدنة ، القاهرة ١٩٥٥م .
- **معهد الدراسات العربية** : وثائق ونصوص دساتير البلاد العربية ، القاهرة ١٩٥٥م
- **الاتحاد العام النسائى** :المرأة العربية فى القطر العربى السورى ، دمشق د. ت .

## ثانيًا المذكرات الشخصية :

**( ١ ) شخصيات سورية :**

- **حسن الحكيم** : خبراتى فى الحكم ، مطبعة مجلة الشريعة ، عمان ١٩٧٨م .
- **مذكرات خالد العظم**، ثلاثة أجزاء، الطبعة الثانية، الدار المتحدة للنشر، بيروت ١٩٨٣م.
- **مذكرات الأمير عادل أرسلان**، ثلاثة أجزاء، تحقيق يوسف أيبش، الدار القومية للنشر، بيروت ١٩٨٣م .
- **فتح الله ميخائيل سقال** : من ذكريات حكومة الزعيم حسنى الزعيم ، دار المعارف . القاهرة ١٩٥٢م .
- **لطفى الحفار** : ذكريات ( نخبات من خطب وأحاديث الحفار) ، جزءان ، جمعها وجيه بيضون ، دمشق ١٩٥٤م .
- **مصطفى طـــلاس** : مرآة حياتى ( ١٩٤٨- ١٩٥٨م ) ، الطبعة الثانية ، دار طلاس ، دمشق ١٩٩١م .
- **نذير فنصة** : أيام حسنى الزعيم (١٣٧ يومًا هزت سوريا ) ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت د. ت .

**( ٢ ) شخصيات مصرية :**

- **عبد الرحمن عزام** : صفحات من المذكرات السرية لأول أمين عام للجامعة العربية ، جزءان ، أعدها جميل عارف ، المكتب المصرى الحديث ، القاهرة د. ت .
- **مذكرات كريم ثابت** ، نشرت بجريدة الجمهورية، العدد رقم ٥٥٣ بتاريخ ٢٠/ ٦/ ١٩٥٥م .
- **مذكرات محمود رياض** ، ثلاثة أجزاء ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ١٩٨٦م .

**( ٣ ) شخصيات عراقية :**

- **مذكرات طه الهاشمى (١٩٤٢- ١٩٥٥م )** ، جزءان ، تحقيق الدكتور خلدون ساطع الحصرى ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٧٨م .

– **محمد مهدى كبة** : مذكراتى فى صميم الأحداث (١٩١٨– ١٩٥٨م ) » دار الطليعة ، بيروت ١٩٦٥م .

( ٤ ) **شخصيات أردنية** :

– **الملك عبد الله بن الحسين** : المآثر الكاملة، جزءان، الطبعة الثانية ، الدار المتحدة للنشر، بيروت ١٩٧٩م .

– **عبد الله التل** : كارثة فلسطين (مذكرات عبد الله التل ) ، جزءان ، دار القلم ، القاهرة د.ت .

( ٥ ) **شخصيات لبنانية** :

– **بشارة الخورى** : حقائق لبنانية ، ثلاثة أجزاء ، منشورات أوراق لبنانية، بيروت د.ت .

**ثالثا : المراجع العربية والمعربة** :

– **إحسان هنيـــدى** : كفاح الشعب العربى السورى ( ١٩٠٨– ١٩٤٨م ) ، طبعة ثانية، دمشق ١٩٦٢م .

– **أحمد ابراهيم خضر (الدكتور)** : علم الاجتماع العسكرى، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٠م.

– **أحمد بيلى (الدكتور)** : الصفوة العسكرية والبناء السياسى فى مصر ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٣م .

– **أحمد خليل محمودى (الدكتور)** : لبنان فى جامعة الدول العربية (١٩٤٥م –١٩٥٨م ) ، المركز العربى للأبحاث والتوثيق ، بيروت ١٩٩٤م .

– **أحمد السمان (الدكتور)** : اقتصاديات سوريا ، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهـــرة ١٩٥٥م .

– **أحمد الشقيرى** : حوارات وأسرار مع الرؤساء والملوك العرب، دار العودة، بيروت د.ت.

– **أحمد عباس عبد البديع ( الدكتور)** : أصول علم السياسة، طبعة ثانية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، د . ت .

– **أحمد عبد الرحيم مصطفى (الدكتور)** : مشروع سوريا الكبرى وعلاقته بضم الضفة الغربية ، حوليات كلية الآداب ، الرسالة رقم ٢٣ ، حولية رقم ٥ ، الكويت ١٩٨٤م .

– **أديب نصور** : قبل فوات الأوان ، دار العلم للملايين ، بيروت د.ت .

– **السيد الحسينى (الدكتور)** : السياسة والمجتمع ، القاهره ١٩٩٢م .

- **ألفريد ج. مصرى** : السوق العربية المشتركة ،ترجمة صليب بطرس ، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٥م .
- **أليعازر بعيرى** : ضباط الجيش فى السياسة والمجتمع العربى ، نرجمة بدر الرفاعى ، القاهرة ١٩٩٠م .
- **باتريك سيل** : الصراع على سوريا (١٩٤٥-١٩٥٨م) ، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة ، دار طلاس ، دمشق ١٩٨٣م .
- **بشير العوف** : الانقلاب السورى ، مكتبة حسين النورى ، دمشق ١٩٤٩م .
- **بطرس بطرس غالى (الدكتور)** : الاستراتيجية والسياسة الدولية ، مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة ١٩٦٧م .
- ــــــــــــ : جامعة الدول العربية وتسوية النزاعات المحلية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهره ١٩٧٧م .
- **بيير بوداغوفا** : الصراع فى سوريا (١٩٤٥- ١٩٦٦م) ، ترجمة ماجد علاء الدين وأنيس المتنى ، دار المعرفة ، بيروت ١٩٨٧م .
- **توفيق زكى الحلبى ، كمال خير الدين الحلبى** : زعيم وعهد ، مطبعة صدى سوريا ، دمشق ١٩٥٣م .
- **توماس أ. بريتون** : العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط (١٧٨٤- ١٩٧٥م) ، ترجمة دار طلاس ، بيروت د، ت .
- **جاك بولين** : مع القومية العربية ، ترجمة نجدة هاجر وسعيد الهز ، المكتب التجارى للنشر والتوزيع ، بيروت ١٩٥٩م .
- **جاك وودز** : الجيوش والسياسة ، ترجمة عبد الحميد عبد الله ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ١٩٨٢م .
- **جعفر عباس حميدى (الدكتور)** : التطورات السياسية فى العراق (١٩٤١- ١٩٥٣م) ، مطبعة النعمان ، بغداد ١٩٧٦م .
- **جلال يحيى (الدكتور)** : العالم العربى الحديث ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٥م .
- **جورج جبور (الدكتور)** : الفكر السياسى المعاصر فى سوريا ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٩٣م .
- **جورج فـــرج** : أسرار السياسة الدولية فى الشرق الأوسط ، الدار اللبنانية للنشر ، بيروت ١٩٥٢م ..

- **جورج لانشوفسكى** : الشرق الأوسط فى الشئون العالمية ، ترجمة جعفر خياط ، دار الكشاف ، بغداد د. ت .
- **حسن أمين البعيني** : سلطان باشا الأطرش ، دار عويدات ، بيروت ١٩٨٥م .
- **حسن صبرى الخولى (الدكتور)** : سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين فى النصف الأول من القرن العشرين ، جزءان ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٤م .
- **حسنين كروم** : عروبة مصر قبل عبد الناصر ( ١٩٤٢- ١٩٥٢) ، ثلاثة أجزاء ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ١٩٨٤م .
- **حمدى بدوى الظاهرى** : سياسة الحكم فى لبنان، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٨م.
- **حنا خباز ، جورج حداد** : فارس الخورى ( حياته وعصره ) ، مطابع صادر ريحانى ، بيروت ١٩٥٢م .
- **خيرى حماد** : قضايانا فى الأمم المتحدة ، القاهرة ، د. ت .
- **خيرية قاسمية (الدكتورة)** : الحكومة العربية فى دمشق (١٩١٨- ١٩٢٠م) ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧١م .
- **دورين وارينر** : الزراعة والإنماء فى الشرق الأوسط ، ترجمة خيرى حماد ، القاهرة ، د. ت .
- **سامى أيوب** : الحزب الشيوعى فى سوريا ولبنان (١٩٢٢- ١٩٥٨م) ، دار الحرية ، بيروت ، د. ت .
- **سامى حكيم** : الضمان الجماعى العربى ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٦٥م .
- ـــــــــ : ميثاق الجامعة والوحدة العربية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٦٦م .
- **ساطع الحصرى** : العروبة بين دعاتها ومعارضيها ، الطبعة الرابعة ، دار العلم للملايين، بيروت ، د. ت .
- **سعد سيد إمام** : تطور نظام الحكم فى الإقليم الشمالى من الجمهورية العربية المتحدة، جزءان ، سلسلة كتب سياسية ، العدد رقم ١٢٩ ، القاهرة ، د. ت .
- **سعيد حامد النساج** : مصر وظاهرة الثورة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٩م .
- **سليمان السبعاوى** : تاريخ النضال الشعبى فى الإقليم السورى ، دمشق ١٩٦٠م .
- **سليم طه التكريتى** : أسرار الانقلاب السورى ، مطبعة المعارف ، بغداد ، د. ت .

- **سيد نوفل** : العمل العربى المشترك ( ماضيه ومستقبله ) ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٦٨م .
- **شمران حمادى** : النظم السياسية والدستورية فى الشرق الأوسط ، شركة الطبع والنشر الأهلية ، بغداد ١٩٦٤م .
- **صلاح العقاد (الدكتور)** : المشرق العربى (١٩٤٥- ١٩٥٨م) ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٦٨م .
- ـــــــــــ : قضية فلسطين (المرحلة الحرجة ١٩٤٥م- ١٩٥٦م) ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٦٨م .
- **عارف العارف** : النكبة (١٩٤٧- ١٩٥٣م) ، ستة أجزاء ، المطبعة الحديثة ، بيروت، د. ت .
- **عبد الرازق الحسنى** : تاريخ الوزارات العراقية ، تسعة أجزاء ، صيدا ١٩٥٠م .
- **عبد الغنى العطرى** : سعادة والحزب القومى (١٩٣٢- ١٩٥٠م) ، دمشق ١٩٥٠م .
- **عدنان الأتاسى** : أزمة الحكم فى سوريا ، دمشق ١٩٥٤م .
- **غسان تويني** : منطق القوة أو فلسفة الانقلابات فى الشرق العربى ، بيروت ١٩٥٤م .
- **فريد فون دير مهدن**: السياسة فى الدول النامية، ترجمة مصطفى عباس، الهيئة العامة للكتاب، مشروع الألف كتاب ، العدد رقم ١٩٢ ، القاهرة ١٩٦٨م .
- **فضل الله أبو منصور** : أعاصير دمشق ،بيروت ١٩٥٩م .
- **فؤاد إسحاق الخورى (الدكتور)** : العسكر والحكم فى البلدان العربية ، دار الساقى ، لندن ١٩٩٠م .
- **لطيفة سالم (الدكتورة)** : فاروق وسقوط الملكية فى مصر (١٩٣٦- ١٩٥٢م) ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ١٩٨٩م .
- **مايلز كوبلاند** : لعبة الأمم ، ترجمة مروان خير ، بيروت ، د. ت .
- **محمد حرب فرزات** : الحياة الحزبية فى سوريا ، دار الرواد ، دمشق ١٩٥٥م .
- **محمد حسنين هيكل** : ما الذى جرى فى سوريا؟ ، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، د. ت .
- ـــــــــــ : سنوات الغليان ، جزءان ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٨٨م .
- **محمد سعد الدين زايد** : المشكلات الحديثة بالشرق الأوسط ، دار الكتاب العربى ، القاهرة ١٩٥٥م .

- **محمد عزة دروزة** : حول الحركة العربية الحديثة ، ستة أجزاء ، صيدا ١٩٥٠م .
- **محمد فرج** : النضال الشعبى فى سوريا وقصة الانقلابات ، القاهرة ، د. ت .
- **محمد نصر مهنا (الدكتور)**: مشكلة فلسطين أمام الرأى العام العالمى (١٩٤٥- ١٩٦٧م)، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٩م .
- **محمود عبد الرحيم** : قيادة حزب البعث المرتد، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، د. ت .
- **مورو بيرجر** : العالم العربى اليوم ، ترجمة محيى الدين محمد ، دار مجلة شعر ، بيروت ١٩٦٣م .
- **ناصر الدين النشاشيبى** : ماذا جرى فى الشرق الأوسط؟ ، المكتب التجارى ، بيروت ١٩٦١م .
- **نجيب الأرمنازى**: سوريا من الاحتلال حتى الجلاء، معهد الدراسات العربية، القاهرة، ١٩٥٤م .
- **نديم أبو إسماعيل** : من أسرار الشيشكلى ، دمشق ، د. ت .
- **نيقولاس فاندام** : الصراع على السلطة فى سوريا (١٩٦١- ١٩٩٥م) ، طبعة ثانية ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ١٩٩٥م .
- **والترلاكـــور** : الاتحاد السوفييتى والشرق الأوسط ، ترجمة مجموعة من الأساتذة ، المكتب التجارى للطباعة والنشر ، بيروت ، د. ت .
- **يوسف العبد** : العرب هكذا رأيتهم فى عام (١٩٤٩- ١٩٥١م) ، بيونيس أيريس ١٩٥٢م .
- **يونس صالح الحريثى** : تطور اقتصاديات المشرق العربى ، دار العلم للملايين ، بيروت، ١٩٥٦م.
- **مجهول المؤلف** : الأحزاب السياسية فى سوريا ، منشورات دار الرواد ، دمشق ، د. ت.
- **يشير العوف** : الانقلاب السورى ، مكتبة حسين النورى ، دمشق ١٩٤٩م .

## رابعًا : المراجع الأجنبية :

- **Abu Jaber Samer** ,The Arab Ba'th socialist party, U.S.A, ,New York, 1966.
- **Alan R Ball**, Modern politics and Government , third edition , Macmilan, London 1983.
- **Alford Carleton**, The Syrian coups d'etat of 1949 , the Middle East journal, volume 4 , January 1950 .
- **A . D.** ,The Arab league , development and difficulties , the world today May 1951 .
- **Bernard Vernier**, Armée et politique au Moyen Orient , payat . Paris 1966 .
- **Edouard Saab** , La Syrie ou La revolation dans La rancoeur, jullaird . Paris 1968 .

- **Edwin Lievwen** , Arms and politics in Lation America, New York 1961 .
- **George Haddad** , Revolutions and military rule in the Middle East: the Arab states, speller and sons publisher , New York 1965.
- **George Kirk**, The Middle East 1945 - 1950 , London 1954 .
- **Gordon Torrey** , Syrian politics and the military ( 1954 - 1958 ) , Ohio state' Univ . press . Ohio 1964 .
- **Hana Batatu** , Some observations on the social roots of Syria's. ruling military group and the causes for its dominance, the Middle East journal ,vol. 35 . N. 3 . Summer 1981 .
- **Hourani A , H.** ,Syria and Lebanon , Oxford Univ . press , London 1954 .
- **John J, Johnson** ,The military and society in Latin America, Stanford Univ. press, California ( N.D ) .
- **Hurewitz.J ,C** ., Middle East politics : the military dimension . London 1969. Diplomacy in the Near and Middle East (1914-1956) two volumes. New York.
- **Majid khadduri** , Constitutional development in Syria. the Middle East
- _____ journal, volume 5 , spring 1951.
- _____ , The scheme of Fertile Crescent unity, A study in the Arab relation's, in Near East and the great powers , edited by Richard N . Frye , Harvard University, London I951 .
- _____ , The role of the military in Middle East politics, the American political science review , volume XLVII June 1953 .
- **Morrais Janowity**, The military in the political development of the new nations, Chicago Univ . press, Chicago 1964.
- **Nicola ziadeh** , Syria and Lebanon , Erenest bewn limited , London.
- **Philipe K . Hitti** , Syria " A short history .. , Macmillan and Colid . London 1959.
- **P . M. G ,** President Shishekli and the shopping or Syrian policy , the world today , December 1953 .
- **Safouh AL- Akhrass** , Revolutionary change and modernization in the Arab world ( A case from Syria ) , December 1972 .
- **Sir Reader' Bullard** , The Middle East ( A political and economic survey ) , oxford university press, London 1955 .
- **Sydney Fisher,** Social forces in the Middle East, Cornell university press, New York 1955 .
- **Tabitha Petron ,** Syria, London (N.D) .
- **Yin'am** , Iraq politics (1948-1952) , Middle Eastern Affairs , December 1952.

**خامسًا : الصحف والدوريات المتخصصة :**

**( ١ ) الصحف :**

- آخر ساعة .
- آخر لحظة ( ملحق آخر ساعة ) .
- أخبار اليوم .
- الأساس .
- الأهرام .
- العالم العربى .
- الرابطة العربية .
- المصرى .

**( ٢ ) دراسات بدوريات متخصصة :**

- **أحمد عبد الله** : نموذج الانتقال من الحكم العسكرى إلى الحكم المدنى فى أمريكا اللاتينية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد رقم ٨٣ ، القاهرة ، يناير ١٩٨٦م .
- **أسعد عبد الرحمن** : ظاهرة الانقلابات العسكرية فى ضوء نظرية النسق ، مجلة السياسة الدولية ، العدد رقم ٤٧ ، القاهرة ، يناير ١٩٧٧م .
- **جابر سعيد عوض** : العسكريون والسياسة فى أمريكا الجنوبية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد رقم ٦٧ ، القاهرة ، يناير ١٩٨٢م .
- **جميل الجبورى** : قيام ميثاق الضمان الجماعى العربى ، مجلة شئون عربية ، العدد رقم ٣٧ ، تونس ، مارس ١٩٨٤م .
- **عبد الملك عودة (الدكتور)**: القوات المسلحة والثورات الأفريقية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد رقم ٤ ، القاهرة ، أبريل ١٩٦٦م .

**سادسًا : الرسائل العلمية :**

- **بسيونى محمد الخولى** : ظاهرة الأحلاف العسكرية فى الاستراتيجية العالمية للدولتين الأعظم ، دكتوراة غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ١٩٨٨م .
- **حسن على ريان** : دور إمارة شرق الأردن فى السياسة العربية (١٩٣٩- ١٩٥١م) ، جزءان ، دكتوراة غير منشورة ، كلية الآداب بجامعة القاهرة ، د. ت .

- **خالد عابد الضمور** : العسكريون والحكم فى سوريا (١٩٤٩-١٩٥٨م) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ١٩٨١م .
- **رياض محمد السيد الرفاعى** : مصر ومشروعات الوحدة العربية (١٩٣٩- ١٩٥٨م) ، دكتوراة غير منشورة ، كلية آداب عين شمس ، القاهرة ١٩٩٤م .
- **سمير حنا مصاروة** : الحزب السورى القومى الاجتماعى (١٩٣٢- ١٩٦٢م) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب بجامعة القاهرة ١٩٧٥م .
- **عايدة السيد سليمة** : علاقات مصر بدول المشرق العربى (١٩٣٦- ١٩٥٢م) ، دكتوراة غير منشورة ، كلية بنات عين شمس ، القاهرة ١٩٨٥م .
- **عمر عثمان سعيد الخليسى** : العلاقات المصرية السعودية ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ١٩٧٦م .
- **مجدى عبده حماد** : المؤسسة العسكرية ونماذج بناء التنمية السياسية فى أفريقيا مع دراسة للدور السياسى للعسكريين فى غانا (١٩٦٦- ١٩٦٩م) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ١٩٧٦م .
- **محمد نبيل أحمد عبد الله شكرى** : التغيير الثورى فى دول العالم الثالث ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ١٩٨٥م .
- **ممدوح عارف الروسان** : العراق والسياسة العربية ، جزءان ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الآداب بجامعة القاهرة ، ١٩٧٧م .
- **هالة أبو بكر سعودى**: العسكريون والحكم فى باكستان ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ، ١٩٧٧م .

❖ ❖ ❖

# المحتـــويات


| الموضـــــــــــوع | الصفحة |
|---|---|
| إهـــداء | ٧ |
| تقديم بقلم الأستاذ الدكتور عاصم الدسوقى | ٩ |
| مقدمـــة | ١٣ |
| تمهـــيد | ١٩ |
| الفصل الأول : عام الانقلابات فى سوريا | ٥٧ |
| (❖) انقلاب حسنى الزعيم ( ٣٠ مارس ١٩٤٩م ) | ٦٠ |
| (❖) انقلاب سامى الحناوى (١٤ أغسطس ١٩٤٩م ) | ٨٦ |
| (❖) انقلاب أديب الشيشكلى ( ١٩ ديسمبر ١٩٤٩م ) | ١١١ |
| (❖) الشيشكلى والحكم العسكرى المباشر ( انقلاب نوفمبر ١٩٥١م ) | ١٢٧ |
| الفصل الثانى : الحكومات العسكرية والسياسة الداخلية | ١٣٧ |
| (❖) الأحزاب السياسية | ١٣٩ |
| (❖) الحياة النيابية | ١٦٦ |
| (❖) الدستور | ١٨٠ |
| (❖) الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية | ١٩٠ |
| الفصل الثالث : الحكومات العسكرية والسياسة الخارجية | ٢١٧ |
| (❖) الوحدة العربية | ٢١٩ |
| (❖) سوريا والحرب الباردة | ٢٥٢ |
| (❖) القضية الفلسطينية | ٢٧٠ |

| الموضـــــــــــوع | الصفحة |
|---|---|


**الفصل الرابع : الانقلابات السورية والعلاقات العربية العربية** ..... ٣٠٣

(❖) الانقلابات والجامعة العربية ..... ٣٠٥

(❖) الانقلابات ومشروع الضمان الجماعى العربى ..... ٣٢٥

(❖) الانقلابات والعلاقات المصرية العراقية ..... ٣٣٤

(❖) الانقلابات والعلاقات السورية اللبنانية ..... ٣٤٦

(❖) الانقلابات والمحاور العربية ..... ٣٥٢

**الفصل الخامس : انقلاب فبراير ١٩٥٤م** ..... ٣٦٧

(❖) مقدمات الانقلاب ..... ٣٦٩

(❖) الانقلاب وسقوط حكم العسكر ..... ٣٩٦

**الخاتمـــة** ..... ٤٣١

**ملاحق الدراسة** ..... ٤٤٣

**المصادر والمراجع** ..... ٤٦٩

# هذا الكتاب

بعد ثلاث سنوات من إعلان استقلال سوريا، وإعلان الجمهورية البرلمانية، وقعت ثلاثة انقلابات عسكرية متتالية، اكتسبت شهرة فائقة فى المنطقة العربية. ويتناول الكتاب بالدراسة فترة حكم الانقلابات الثلاثة مثيرًا لإشكالية تقويم دور العسكريين فى الحكم. والحق أن المؤلف اختار موضوعًا شائكا، لكنه اجتهد فى متابعته من مختلف المصادر والمراجع.

## الناشر